

١٦٠١

شرح الوقاية

الشرعية

٢١٢٤

٢١٢٤ ص حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية في مسائل الهداية ،
تأليف عبيد الله بن مسعود ، صدر الشريعة الأصغر
(- ٧٤٧ هـ) . بخط علي بن موسى العلابي الحنفي
القرمشي سنة ٨٧٤ هـ .

١٦٠١

١٥٤ ق

٢٩ س

٢٧ × ٥٧ ر ١ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ دقيق ، رؤوس الفقر بالحمر طبع .
فهرس الحرم المكي (الفقه) : ١٠١ ، معجم المطبوعات
٢ : ٢٠٠

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - صدر الشريعة الأصغر ، عبيد الله بن مسعود
٧٤٧ هـ - تاريخ الفقه

هذا شرح صدر الشريعة

على الوقاية المنسوبة

في تاريخ البشر

حد التمدد

على التمام

قال في تلخيص التلخيص ص ٩

و عبد الله بن مسعود بن عمرو بن عبد الله بن عمرو

صد الشريعة المنجرب في عالم محققه وهيب

مدقوه له رطبا يوف مفيد لمرضا المعده

فياصول الفقه رشرعه المسمى بالترميم

شرح الركاية وله ترجمه في الحواشي

المضيق ٣٦٥

وله رحمه الله بالفوائد له ١٠٩ الحاشية ١١٦

سوی ۷۵۵ و ۷۵۶

عمره - سبع و اربعون
١٣٦٢

رضی اللہ عنہ

المحاضرات السبع

المجلد الأول - الجزء الأول

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح الوقاية الرقم ١٦٠١

عبد الله بن محمود بن محمود بن عبد الشريعة . ن ٧٤٥

د اړیکو

عدد الأوراق ١٥٤

ملاحظات ٥١٧/٤

3. 5

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله اجمعين يقول
 العبد الحقير المذنب اليك يا قوي الذي ربيته عبيدك يا مسعود ابن
 تاج الشريعة سعد جده وأبجد جده بعد اجل المواضع المخلقة من
 وقاية الرواية في مسائل العداية التي المتعاجدي واستاذي
 مولانا

في هذا الكتاب
 من كلامه عليه السلام
 في بيان حكمته
 في تدبيره
 في خلقه
 في رزقه
 في قدرته
 في عظمته
 في جلالته
 في كبريائه
 في ملكوته
 في علمه
 في قوته
 في رحمته
 في ربه

مولانا الاعظم استاذ علماء العالم برهات الشريعة والحق
 والدین محمود بن صدر الشريعة جلاله الله عنى وعن جميع
 المسلمين خير الجزا لاجل حفظى والمولى المولى كما الفها سبقا
 سبقا كنت اجدى في ميدان حفظها طلقا طلقا حتى اتفقا اتمام
 تاليفه مع اتمام حفظى انتشار بعض النسخ الى الاطراف ثم بعد ذلك
 وقع فيها شئ من التغيرات وتبذ من الحو والابيات فكتبت في هذا
 المصحح العيارة التي تقرر عليها المتن لتغير النسخ المكتوبة الى هذا المصحح
 والعبد الضعيف كما شاهد في اكثر الناس كسلا عن حفظ الوقاية
 اتخذت عنها مختصرا مستملا على ما لا بد لطالب العلم منه فافصح في هذا
 الشرح مطلقا انه ايضا ان شاء الله تعالى وقد كان الولد الاعز محمود
 بر د الله مضجعه بعد حفظ المختصر ببالغا في تاليف شرح الوقاية
 بحيث يحل منه مقلعات المختصر فتشرحت في اسعاف مراده فتوفاه الله
 تعالى قبل اتمامه فاكمل مولى من المستفيدين من هذا الكتاب ان لا ينسوه
 في دعائهم المسجبات انه المصدر للمصائب والفاخر لمقلعات الابواب
كتاب الطهارة **ش** اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الطهارات لانه
 الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع كقولنا اسم جليل يشمل جميع انواعها
 وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع **م** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الالبسة **ش** افتتح الكتاب بهذه الآية لانه
 الدليل اصل والحكم فرعية والاصل مقدم بالترتبة ثم لما كانت الآية دالة
 على فراغ الوضوء اذ دخل فاما لتعقيب في قوله **م** فغسل الوضوء غسل
 الوجه من الشعر **ش** اى من قضا من شعر الرأس وهو منتهى منبت شعر
 الرأس **م** الى الاذن **ش** فيكون ما بين العذار والاذن داخل في الوجه كما هو
 مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فيغرض غسله وعليه اكثر مشايخنا
 وذكر شيخنا الامام الخليلي رحمه الله تعالى يكره ان يبل ما بين العذار
 والاذن ولا يجب اسأله كما عليه بنا على ما روينا عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 ان المصلي اذا بل وجعه واعضاه وضوءه بالكلية يسقى الماء على اعضائه
 جاز لكن قيل لا وبالله انه سال من العضو قطرة او قطرتا ولم يندرك
م واسفل الذقن **ش** فتم حد ود الوجه من الاطراف الاسرعة ثم عطف على
 الوجه قوله **م** واليدين والرجلين مع الكفين والكعبين **ش** خلافا لغيره

ويصبه على كف يمينه ويغسلها ثلاثا ثم يصبه بيمينه على كف اليسرى كما ذكرنا
وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه انا صغير يرفع اليما به ويغسلها
كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصبا بعد اليسرى مضمومة في الاثنا ولا يدخل
اللكم ويصب اليما على يمينه ويدلك الاصابع ببعضها بعض يفعل
بكذا ثلاثا ثم يدخل يمينه في الاثنا باللقم ما يبلغ والتمني في قوله عليه السلام
فلا يجنس يده في الاثنا محمول على ما اذا كان الاثنا صغيرا وكبيرا ومع
ا ا صغيرا اما اذا كان الاثنا كبيرا وليس معه ا ا صغير يحمل على الاثنا
بطريق الكفاية كل ذلك اذا لم يعلم على يده بخاسه اما اذا علم فافعل
النجاسة على وجه لا يفضي الى نجاسة الاثنا او غيره فرض **م** وتسمية الله قال
ابتدا والسواك والحضضة بيمينه والاستنشاق بيمينه **ش** وانما قال بيمينه
ولم يقل ثلاثا ليدل على ان التثنية بيمينه جديدة وانما كرر قوله
بيمينه ليدل على تجديد العمل لكل منهما خلافا للثنية في سجدة الله تعالى فان
المستنون عنده ان يحضض ويستنشق بفرفة واحدة ثم هكذا
ثم هكذا **م** وتخليل الحميم والاصابع وتكثيف الغسل ومسح كل الرأس
مرة **ش** خلافا للثنية في سجدة الله تعالى فان عنده تكثيف المسح سنة
وقد اورد الترمذي سجدة الله تعالى في جامع ان عليا رضي الله عنه
توضأ فغسل اعضاءه ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هذا وضوء
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا
م والاذا نيت بيمينه **ش** اسما الرأس خلافا له فان تجد يد اليما
لمسح الاذنين سنة عنده **م** والنية وترتيب نص عليه **ش**
اي لم يتركه المذكور في نص القرآن وكلاهما فرضا عنده اما النية
فلقول عليه السلام الاعمال بالنيات وجوابا ان الثواب
منوط بالنية اتفاقا فلا بد ان يعدر الثواب او يعدر
سوى يسهل الثواب نحو حكم الاعمال بالنيات فان قدس الثواب
فقد عدوان قدس الحكم وهو نوعان من ديني
كالصحة واخرى كالثواب والاخرى مراد بالاجماع
فاذا قيل حكم الاعمال بالنيات ويراد به الثواب
صدق الكلام فلا دلالة على الصحة فان قيل فقد الكلام يتأني
جميع العبادات فلا دلالة على اشتراط النية في العبادات
فان

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

فان المتسل في اشتراط النية في العبادات هذا الحديث قلنا بقدر الثواب لكن المقصود في العبادات
الحضرة الثواب فاذا دخلت عن المقصود لا يكون لها صحة لا يقال شرع الامنع كونها عبادة بخلاف
الوضوء اذ ليس عبادة مقصودة بل شرع شرطها جواز الصلوة فاذا دخلت عن الثواب اتفق كونه
عبادة لكن لا يلزم من هذا انتفاء صحته اذ لا تصدق انه لم يشرع في العبادة فيبقى منه معنى انتفاع
للصلوة كما في سائر الشرائط كتحضير الثوب والمكان وسائر العورة فانه لا يشترط النية في شيء
منها واما الترتيب فلوقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم فيفرض تقديم غسل الوجه فيفرض **م**
موتبلا ان تقدم غسل الوجه مع عدم الترتيب خلاف الاجماع قلنا المذكور بعد حرف الواو المراد
فاعسلوا هذا المجموع فلا دلالة على تقدم غسل الوجه وان سلم فمضى استدل المجتهد بهذه الآية لم يكن
الاجماع متحققا فاستدل له بما على ترتيب الباقي استدل لان بلاد بل وميتك مجرد زعمه لا بالاجماع
وقد رأت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه السلام هذا وضوء لا يفعل الله تعالى الصلوة الا به وقد
كان هذا الوضوء مرتبا فيفرض الترتيب وقد سئل عن جواب حسن وهو انه توضع مرة مرة وقال هذا
وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به فهذا القول يرجع الى المرة فحسب لا الى الاشياء الاخر
لان هذا الوضوء لا يخفى اما ان كان ابتداء ومن اليمين واليسار وايضا اما ان كان على سبيل المولاة
او غيرهما فقولنا هذا وضوء الى اخره ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه يلزم فرضه المولاة
او صحتها او التيامن او ضده وان لم يرد بجميع اوصافه لا يدل على فرضية الترتيب والولاء
ش اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يحيف العضو الاول وعند مالك هو فرض في الليل
على كون الامور المذكورة سنة مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم من غير دليل على فرضيتها **م**
التيامن **ش** اي الابتداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلته لا شك ان النبي صلى الله عليه وسلم واطب
علم التيامن في غسل الاعضاء وليردوا حد انه ابتداء بالشمال فيلزم ان يكون سنة قلته السنة ما
والجواب النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا فان كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادات
المهدي وان كانت على سبيل العبادات فسنن الزايد يكتسب الثواب ولا كل باليمين وتقدم الرجل اليمنى
في الدخول وخود ذلك وكلاهما في الاول ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التيامن كانت من قبيل التيامن
ولهم هذا من تغليل صاحب المجلد بقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن في كل شيء حتى التعليل
والرجل **م** ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبلات **ش** سواء كان معتادا او غير معتاد كما ذكرنا
والرجل الخارج من القبيل والذكي وفيه اختلاف المشايخ **م** او غيره ان كان نجسا سال الى ما يطهر
اي الموضع يجب تطهيره في الجملة اما في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي رحمه الله الخارج
من غير السبلين لا يفتقر الوضوء وقوله ان كان نجسا يتعلق بقوله او غيره والرواية الحسن
تفخ الجيم وهو عين النجاسة واما تكسر الجيم فما لا يكون طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في
اللغة فيقال بحسن الشيء يعني به نجس ونجس واما قال سال لانه اذا التفتحاو والمخرج لا ينعى

قد سئل
عن

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

عندنا وبنقض عند ربه رحمه الله وكذلك اذا عصا القرحة فجاز وكان كمال لولم يعصم لم يجز
وكذا اذا عصى شيئا او خالف سنانه او ادخل اصبعه في الفه فزاد الدم او استلم فخرج من الفه
الدم علقا علقا مثل لعدين لا ينقض عندنا خلافا لفرجه الله ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في
زوال الطهارة كالسبيلين ونحن نقول نعم لكن القليل باذلا خارجا والنجاسة المستقر في موضعها لا
قلت هذا الدليل غير تام لانه لا يشهد ما اذا عرفت ابرة فارقت الدم على راس الجرح لكن لم يسئل فان
الخروج هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض عندنا وندخل بالوجه حسن وهو انه لم يتحقق خروج
النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل نجس دم مسفوح وهكذا في القليل وسيا في هذه الصفة
وقوله الى ما يطهر احذر عما اذا شرب نقطة في العين فسالك الصديق لم يخرج من العين لا ينقض
الوضوء لان داخل العين لا يجب تطهيره اصلا في الوضوء ولا في الغسل اذ ليس له حكم ظاهر
البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم ان قوله الى ما يطهر يجب ان يكون متعلقا
بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصد خروج دم كثير وسال بحيث لم يطلع راس الجرح فانه
لا شك في الانتقاض عندنا نعم يسئل الى موضع الحكمة التطهير بل يخرج الى موضع الحكمة حكمه
ثم سال فالعبارة الحسنة ان يقال ما خرج من السبيلين او غيره الى ما يطهر ان كان نجسا سال والى
ش عطف على قوله ما خرج حتى اذا كان البراء اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المساواة علم حكم الغلبة بالطريق
ان ساوى البراء حتى اذا كان البراء اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المساواة علم حكم الغلبة بالطريق
الاول فقالوا ان الاضطرار من الدم فلا يجب الوضوء وان اخرج نجس عطف على قوله دمك او مرة
او طعنا او علقا ان لم يلبس الاصل ش سواء كان نارا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان
قلبا او كبد لا لانه لا يخرج منه لا ينقض خلة النجاسة ونقض صاعدا الى الفه عندنا يوسف رحمه الله
لكن النار من الراس لا ينقض عنده ايضا وهو يعتبر بالاتحاد في المجلس ومحل رحمه الله في السبيلين
ما جاء قليلا قليلا ش فقوله فهو يعتبر الصبر يرجع الى يوسف رحمه الله وهذا ابتداء مستلزم صور
اذا جاء قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الفه فابو يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في
مجلس واحد جمع فيكون ناقضا ومحمد رحمه الله يعتبر اتحاد السبيل وهو القيان فان كان القيان واحد
جمع فيصل صور اتحاد المجلس والقيان فيجمع اتفاقا واختلافا فيجمع اتفاقا واتحاد المجلس
مع اختلاف القيان فيجمع عندنا يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله واختلاف المجلس مع اتحاد
القيان فيجمع عند محمد رحمه الله خلافا ليوست رحمه الله وما ليس بخبرين ليس بخبرين
بكرهم فيلزم من انتهاء كونه خذنا انتهاء كونه نجسا فالدن اذ لم يسئل عن راس الجرح طاهر وكذا
التي القليل وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس لانه لا يشهد السبيلان في النجاسة فاذا كان السبيلان
نجسا تغير السبيلين يكون كذلك ولنا قوله تعالى قل لا اجد فيما وحي الى محمد الى قوله دما مسفوحا
فغير المسفوح لا يكون نجسا فلا يكون نجسا والدم الذي لم يسئل عن راس الجرح دم غير مسفوح

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في قوله ما خرج من السبيلين

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في قوله ما خرج من السبيلين

فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يؤكل لحمه اما فيما لا يؤكل كالدن في غير المسفوح حرام ايضا فلا يمكن
الاستدلال بحله على طهارته قلت لما حكم بحرمية المسفوح بقى غير المسفوح على اصله وهو الحلال ويلزم
منه الطهارة سواء كان فيما يؤكل لحمه او لا لانه لا يلزم ان النجاسة في المسفوح في الادنى بناء على
حرمية لحمه لا توجب نجاسته اذ هذه الحرمة للكوامه لا للنجاسة فغير المسفوح في الادنى يكون على
طهارته الاصلية مع كونه نجسا والفرق بين المسفوح وغيره منى على حكمه عامصة وهي ان غير المسفوح
دم انتقل من العروق وانفصل عن النجاسات وحصل له هضم آخر في الاعضاء وصار مستعدا ان
لان يصير عضو افاخذ طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العرق فاذا سال عن راس الجرح علم
انه دم انتقل من العروق في هذه الساعة وهو دم نجس اما اذا لم يسئل عنه دم العضو هذا في الدم
واما في القليل هو الماء الذي كان في اعلى المعاء وهو ليس بحال النجاسة في حكمه حكمه الرق
ونوم مضطجع ومنه في مسند الى شي اوازيل لسقط لا غير ش اي لا ينقض الوضوء ونوم غير
ذكر وهو النوم قاعدا او قائما او راكعا او ساجدا والاعضاء والجنون ش على هيئة كانوا ودخل
في الاعضاء السكر وحده فانه ان يدخل في مشيته حر ك هو الصحيح وكذا في اليدين حتى لو حلفت انه سكر
يعتبر هذا الحد وقصة مصلي بالغرك وبسجد ش حتى لا ينقض الوضوء قصة الصبي وشرك
ان يكون في صلوة ذات ركوع وسجود حتى لو فقه في صلوة الجنابة او سجدة الا لا ينقض الوضوء
بل يبطل ما فقه فيه وانما شرط ما ذكره لان انتقاض الوضوء بها ثبت بالحديث على خلاف القياس
فيقتصر على مورد ونعم القهقهة انما تنقض اذا كان يقظان حتى لو نام في الصلوة على هيئة فقهرته
لا تنقض الوضوء وعند الشافعي رحمه الله لا ينقض الوضوء بالقهقهة وحده فانه ان تكون مسنوعة
الجيرانه والضحك ان يكون مسنوعة لا للجيرانه وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والناسم ان لا يكون
مسنوعا اصلا وهو لا يبطل شيئا والمناشع الفاحشة الا عند محمد رحمه الله ش وهي ان يماس بدنه
بدن المرأة مجردين وانتشر الله وتماش القرجان لا دودة خرجت من جرح ش لانه طاهر وما
عليها من النجاسة قليلة فاما الخارجة من الذكر فتنقض لان خروج القليل منه ناقض ومن الاحليل
لا يفسد خارجة من جرح ومن قبل المرأة فيه اختلاف المشايخ والجمع سقط منه ش اي من جرح
م ومن المرأة والذكر ش خلافا للشافعي م وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق ش وهما سنا
عندنا شافعي ولنا ان الفم داخل من وجهه وخارج من وجهه جسا عند نطق الفم وانتقاه وحشا
في ابتلاع الصائم الريق ودخول شيء في فيه فيجعل داخل في الوضوء خارجا في الغسل لان الوارد فيه
صبغة المبالغة وهي فاطمروا في الوضوء غسل الوجه وكذلك الانف واذا انقضض وقد بقي
في اسنانه طعام فلا بأس به م وغسل البدن ش اي جميع ظاهر البدن حتى لو بقي العين في الظفر
فاغسل لا يجزئ وفي الذين يجزئ اذ هو متولد من هناك وكذا العين لان الماء ينفذ منه وكذا في
الصبيغ والحناءا الحاصل ان المعتبر في هذا الجرح واذا دهن فامر الماء ثم يغسل بجري وامانق

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في قوله ما خرج من السبيلين

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في قوله ما خرج من السبيلين

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في قوله ما خرج من السبيلين

ان الطعم او اللون او الرائحة **شئ** طاهر كالتراب والاشنان والصابون والزعفران **شئ** انما هذه الاشياء
 يعلم ان الحرك لا يخلط بان كان الخلو من جنس الارض كالتراب او شئ يقصد خلطه بالصبغ كالاشنان
 والصابون او شئ اخر كالزعفران وعندنا يوسف رحمه الله ان كان الخلو شئ يقصد به التطهير كجوزبه
 الوضوء الا ان يغلب على الماء حتى يزول طبعه وهو الرقة وان كان شئ لا يقصد به التطهير في رواية
 بشرط لعدم جواز الوضوء به غلبته على الماء وفي رواية لا يشترط وانما ليس من جنس الارض ففيه
 خلاف الشافعي رحمه الله **م** وبما جار فيه يحس له رائحة اي طعمه او لونه او ريحه **شئ** اختلافه في حق
 التجاري فالحد الذي ليس في ذكره خرج ما يدب بنبذ او ريق فاذا سد الثمن من فوق ونقية الماء
 جرى مع ضعف جوزبه الوضوء اذ هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان اذ انقضاء به جريان
 جله بحيث لا يستعمل غسله او يمكن بين العرقين مقدار ما يدب هب غسله واذا كان حوض صغير
 يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب جوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل
 بين ان يكون اربع ارجل او اقل فيكون او اكثر فلا يجوز واعلم انه اذا انقضى الماء فان علم ان ثلثه للجاء
 لا يجوز والا يجوز حمله على ان ثلثه لطول الملك واذا سد كل عرض النهر وجري الماء فوفاه ان كان
 ما يلقى الكلب اقل مما يلب فيه جوز الوضوء في الاسفل والا قال لفقده ابو جعفر رحمه الله على
 هذا اذا ركن مشايخ رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بالوضوء اذا لم يغير احد اوصافه **م**
 وبما مان فيه حيوان ما حي المولد كالتسمك والصفير **شئ** بكسر الدال وانما قال ما حي المولد حتى لو كان
 مولده في غير الماء وهو يعيش في الماء بنفسه لم يموت فيه **م** او ما ليس له دم سايل كاللق والذباب **شئ**
 لان الجسد هو الدم المسفوح كما ذكرنا والحد يثوق وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف الشافعي رحمه
 الله **م** لا يما اعتصر **شئ** الرواية **م** بغير ما من شجر او غير **شئ** اما ما يقطو من الشجر فيجوز به الوضوء
 ولا يما زال طبعه بقلبه غير اجزاء **شئ** المراد به ان يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسيلان **م**
 او بالطح كالا شربة والخل **شئ** نظير ما اعتصر من الشجر والتمر فتشرب الريا من معتصر من الشجر
 وشرب التفاح ويحويه معتصر من التمر **م** وماء الباقلا **شئ** نظير ما غلب عليه غير اجزاء **م** والحق
شئ نظير ما غلب عليه غير بالطح واما الماء الذي تغير بكثره الاوراق الواقعة فيه حتى اذا رفع
 في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز به الوضوء لانه كالباقلا **م** ولا يما راكذ وقع فيه جس
 الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا يجسر ارضه بالغرف **شئ** في حكمه حكم الماء الجاري فان
 كانت الخامسة مريئة لا يتوضأ من موضع الخامسة بل من الجانب الاخر وان كانت غير مريئة يتوضأ
 من جميع الجوانب وكل من وقع غسلته قال في السنة رحمه الله النقد بعشر في عشر لا يوجب الاصل
 شرعي يعتمد عليه اقول اصل المسئلة ان العن والعظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف
 الاخر اذا وقع الخامسة في احد جوانبه جاز الوضوء في الجانب الاخر من قد رهن بعشر في عشر وانما
 قد ربه بناء على قوله عليه السلام من خضر يثرا فله حولها اربعون ذراعا فيكون له حرمها من كل
 جانب

فان كان القوط فيها وغلب على طبعه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد منه وان كان لم يكن القوط فيها فان
 على طبعه ان الماء يصل من غير تحريك لا يتكلف وان غلب انه لا يصل الا بتكلف يتكلف وان انضم الثقب بعد نزعه
 وصار كالباء ان امر عليها الماء بدخلها وان غفل لا يدخل امر الماء ولا يتكلف في ادخاله سوى الماء من خشب
 وان كان في اصبعه خام صيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب على الكلف ادخال الماء داخل القلفة وان
 نزل البول اليها ولم يخرج عنها بقض الوضوء فهذا عند بعض المشايخ فلها حكم الظاهر من كل وجه وعند
 البعض لا يجب ابصال الماء اليها في الغسل مع انه يقض الوضوء اذا نزل البول اليها فلها حكم الباطن
 في الغسل وحكم الظاهر في انقضاء الوضوء **م** لا دلالة وسنته ان يغسل يديه ووجهه ونزله كسنا
 ان كان **شئ** اي ان كان الجسم الى الخامسة على يديه **م** يتوضأ الارجلية **شئ** استثناء متصل في غسل
 اعضاء الوضوء الارجلية **م** ثم يقض الماء على كل يده ثلاثا ثم يغسل رجله لاني مكانه **شئ** في اذا
 كان مكان الغسل يجمع الماء المستعمل حتى اذا اغسل على الوضوء وجوز غسل الرجلين هناك **م** وليس على
 تقصير يديه ولا يلبها اذا انزل اصلها حتى المراء **م** اقوله عليه السلام طام سلة رضى
 يكفيل اذا بلغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل تقصيرها قبل اذا كان الرجل مضطرا لشعرها لمحوه
 والا تترك لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا يلبها قال بعض مشايخنا تبل ذوا وبها وتقصيرها كالأقدام
 عدم وجوبه وهذا اذا كانت مقنولة اما اذا كانت منقوصة يجب ابصال الماء الى اثناء الشعر كما
 الحجة لعنه الخرج **م** وموجبه انزال مذي ذى وشبهة عند الاتصال **شئ** حتى لو انزل بلا
 لا يجب الغسل عندنا خلا للشافعي رحمه الله ثم الشبهة شرط وقت الاتصال عند اى حيفه رقا
 وجب همه الله وقت الخرج عند ابي يوسف رحمه الله حتى اذا انفصل عن مكانه بشهوة واحد رقا
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندنا هما لا عندنا وان اعتدل قبل ان يبول **م**
 بقاءه المتى يجب غسل ثانيا عندنا لا عندنا **م** ولو في نوم **شئ** ولا فرق في هذه الرجل والمراء **م**
 عن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول اذا ذكر في الاخطام والانزال والتلذذ ولم يزل
 عليها الغسل قال شمس الأئمة الخلواني رحمه الله لا يوجب هذه الرواية **م** وعيوب الحشفة في
 او دبر على الفاعل والمفعول به وروية المستيقظ المني والمذي وان لم يكن **شئ** اما في المذي فلا
 كونه متبارق بجوارح البدن فيه خلاف ابي يوسف رحمه الله وانقطاع الخيض والنفاس لقوله تعالى
 ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع سببا في الانقطاع ثم اسأمت لا يلزمها
 الاعتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافية وهي غير مأمونة بالشرايع عندنا ومتى اسلمت لم توجد الب
 وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجبت الكافة اسأمت يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر
 جنباً عن الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا **م** لاوطي بهمة بلا انزال وسن للجمعة والعين
 والاحرام وعرفة **شئ** فغسل الجمعة سن لصلاة الجمعة هو الصحيح **م** ويجوز الوضوء بماء السرا وال
 كالمطر والعين **شئ** واما الشاي فان كان ذائبا بحيث يتطاول جوار والافلام وان تغير بطول الملك او غير ذلك

والاصح في ماء السرا والافلام
 من الاضطرار
 في الاضطرار
 في الاضطرار

اي الطعم او اللون او الرائحة **شئ** طاهر كالتراب والاشنان والصابون والزعفران **شئ** انما هذه الاشياء
 يعلم ان الحرك لا يخلط بان كان الخلو من جنس الارض كالتراب او شئ يقصد خلطه بالصبغ كالاشنان
 والصابون او شئ اخر كالزعفران وعندنا يوسف رحمه الله ان كان الخلو شئ يقصد به التطهير كجوزبه
 الوضوء الا ان يغلب على الماء حتى يزول طبعه وهو الرقة وان كان شئ لا يقصد به التطهير في رواية
 بشرط لعدم جواز الوضوء به غلبته على الماء وفي رواية لا يشترط وانما ليس من جنس الارض ففيه
 خلاف الشافعي رحمه الله **م** وبما جار فيه يحس له رائحة اي طعمه او لونه او ريحه **شئ** اختلافه في حق
 التجاري فالحد الذي ليس في ذكره خرج ما يدب بنبذ او ريق فاذا سد الثمن من فوق ونقية الماء
 جرى مع ضعف جوزبه الوضوء اذ هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان اذ انقضاء به جريان
 جله بحيث لا يستعمل غسله او يمكن بين العرقين مقدار ما يدب هب غسله واذا كان حوض صغير
 يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب جوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل
 بين ان يكون اربع ارجل او اقل فيكون او اكثر فلا يجوز واعلم انه اذا انقضى الماء فان علم ان ثلثه للجاء
 لا يجوز والا يجوز حمله على ان ثلثه لطول الملك واذا سد كل عرض النهر وجري الماء فوفاه ان كان
 ما يلقى الكلب اقل مما يلب فيه جوز الوضوء في الاسفل والا قال لفقده ابو جعفر رحمه الله على
 هذا اذا ركن مشايخ رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بالوضوء اذا لم يغير احد اوصافه **م**
 وبما مان فيه حيوان ما حي المولد كالتسمك والصفير **شئ** بكسر الدال وانما قال ما حي المولد حتى لو كان
 مولده في غير الماء وهو يعيش في الماء بنفسه لم يموت فيه **م** او ما ليس له دم سايل كاللق والذباب **شئ**
 لان الجسد هو الدم المسفوح كما ذكرنا والحد يثوق وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف الشافعي رحمه
 الله **م** لا يما اعتصر **شئ** الرواية **م** بغير ما من شجر او غير **شئ** اما ما يقطو من الشجر فيجوز به الوضوء
 ولا يما زال طبعه بقلبه غير اجزاء **شئ** المراد به ان يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسيلان **م**
 او بالطح كالا شربة والخل **شئ** نظير ما اعتصر من الشجر والتمر فتشرب الريا من معتصر من الشجر
 وشرب التفاح ويحويه معتصر من التمر **م** وماء الباقلا **شئ** نظير ما غلب عليه غير اجزاء **م** والحق
شئ نظير ما غلب عليه غير بالطح واما الماء الذي تغير بكثره الاوراق الواقعة فيه حتى اذا رفع
 في الكف يظهر فيه لون الاوراق لا يجوز به الوضوء لانه كالباقلا **م** ولا يما راكذ وقع فيه جس
 الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا يجسر ارضه بالغرف **شئ** في حكمه حكم الماء الجاري فان
 كانت الخامسة مريئة لا يتوضأ من موضع الخامسة بل من الجانب الاخر وان كانت غير مريئة يتوضأ
 من جميع الجوانب وكل من وقع غسلته قال في السنة رحمه الله النقد بعشر في عشر لا يوجب الاصل
 شرعي يعتمد عليه اقول اصل المسئلة ان العن والعظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف
 الاخر اذا وقع الخامسة في احد جوانبه جاز الوضوء في الجانب الاخر من قد رهن بعشر في عشر وانما
 قد ربه بناء على قوله عليه السلام من خضر يثرا فله حولها اربعون ذراعا فيكون له حرمها من كل
 جانب

والاصح في ماء السرا والافلام
 من الاضطرار
 في الاضطرار
 في الاضطرار

فان كان القوط فيها وغلب على طبعه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد منه وان كان لم يكن القوط فيها فان
 على طبعه ان الماء يصل من غير تحريك لا يتكلف وان غلب انه لا يصل الا بتكلف يتكلف وان انضم الثقب بعد نزعه
 وصار كالباء ان امر عليها الماء بدخلها وان غفل لا يدخل امر الماء ولا يتكلف في ادخاله سوى الماء من خشب
 وان كان في اصبعه خام صيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب على الكلف ادخال الماء داخل القلفة وان
 نزل البول اليها ولم يخرج عنها بقض الوضوء فهذا عند بعض المشايخ فلها حكم الظاهر من كل وجه وعند
 البعض لا يجب ابصال الماء اليها في الغسل مع انه يقض الوضوء اذا نزل البول اليها فلها حكم الباطن
 في الغسل وحكم الظاهر في انقضاء الوضوء **م** لا دلالة وسنته ان يغسل يديه ووجهه ونزله كسنا
 ان كان **شئ** اي ان كان الجسم الى الخامسة على يديه **م** يتوضأ الارجلية **شئ** استثناء متصل في غسل
 اعضاء الوضوء الارجلية **م** ثم يقض الماء على كل يده ثلاثا ثم يغسل رجله لاني مكانه **شئ** في اذا
 كان مكان الغسل يجمع الماء المستعمل حتى اذا اغسل على الوضوء وجوز غسل الرجلين هناك **م** وليس على
 تقصير يديه ولا يلبها اذا انزل اصلها حتى المراء **م** اقوله عليه السلام طام سلة رضى
 يكفيل اذا بلغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل تقصيرها قبل اذا كان الرجل مضطرا لشعرها لمحوه
 والا تترك لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا يلبها قال بعض مشايخنا تبل ذوا وبها وتقصيرها كالأقدام
 عدم وجوبه وهذا اذا كانت مقنولة اما اذا كانت منقوصة يجب ابصال الماء الى اثناء الشعر كما
 الحجة لعنه الخرج **م** وموجبه انزال مذي ذى وشبهة عند الاتصال **شئ** حتى لو انزل بلا
 لا يجب الغسل عندنا خلا للشافعي رحمه الله ثم الشبهة شرط وقت الاتصال عند اى حيفه رقا
 وجب همه الله وقت الخرج عند ابي يوسف رحمه الله حتى اذا انفصل عن مكانه بشهوة واحد رقا
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندنا هما لا عندنا **م** ولو في نوم **شئ** ولا فرق في هذه الرجل والمراء **م**
 بقاءه المتى يجب غسل ثانيا عندنا لا عندنا **م** ولو في نوم **شئ** ولا فرق في هذه الرجل والمراء **م**
 عن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول اذا ذكر في الاخطام والانزال والتلذذ ولم يزل
 عليها الغسل قال شمس الأئمة الخلواني رحمه الله لا يوجب هذه الرواية **م** وعيوب الحشفة في
 او دبر على الفاعل والمفعول به وروية المستيقظ المني والمذي وان لم يكن **شئ** اما في المذي فلا
 كونه متبارق بجوارح البدن فيه خلاف ابي يوسف رحمه الله وانقطاع الخيض والنفاس لقوله تعالى
 ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع سببا في الانقطاع ثم اسأمت لا يلزمها
 الاعتسال اذ وقت الانقطاع كانت كافية وهي غير مأمونة بالشرايع عندنا ومتى اسلمت لم توجد الب
 وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجبت الكافة اسأمت يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر
 جنباً عن الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا **م** لاوطي بهمة بلا انزال وسن للجمعة والعين
 والاحرام وعرفة **شئ** فغسل الجمعة سن لصلاة الجمعة هو الصحيح **م** ويجوز الوضوء بماء السرا وال
 كالمطر والعين **شئ** واما الشاي فان كان ذائبا بحيث يتطاول جوار والافلام وان تغير بطول الملك او غير ذلك

والا فانه اذا لم يدر
موضع قدمه فليحذر

مع المعطوفات متعلق بقوله لم يقدر في الابتداء متعلق بتقديره التعميم لحوق قوت صلوة
الغير في الابتداء وبعد الشروع متوضعا ضربه او صلوة الجنازة لغير الولي لا لقوت الحجعة والوثبة
لان قوتها الى خلف وهو الظهور والقضاء ضربه لم يدر به مع قوت فقهه
ولا يشترط الترتيب عندنا والقوى على انه يشترط الاستيعاب حتى لو بقي شيء قبل الاخير
والاحسن في مسح الذراعين الى مسخ ظاهر الذراع اليمنى بالوسطى واليسرى بالخنصر مع شي من الكف
اليسرى مبتدأ من رؤوس الاصابع ثم باطنها بالمسح والاصابع الى رؤوس الاصابع وهكذا يفعل في
بالذراع اليسرى ثم اذا لم يخل الغيار بين اصابعه فعله ان يحلل اصابعه فمحتاج الى ضربه بالثنية
لتحليلها على كل من منع على بعض من حبس لارض كالتراب والرمل والحجر وكذلك الكحل
والزجاج واما الذهب والفضة فلا يجوز بها ان كانا مسبوكون فان كانا غير مسبوكون فلهما طين بالتراب
يجوز والخرقة والشجران كان عليهما غبار يجوز ولا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد رآنا
مع انه يجوز الصلوة فيه ولا يجوز بالتراب وهذا عند ابي حنيفة وعبد ربه الله واما عند ابي يوسف
رحمه الله فلا يجوز الا بالتراب والرمل وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز الا بالتراب ولو لم يدر عليه
اي على نفع فلو كسب دارا او هدم حائط او كال خبطة فاصاب وجهه وذراعيه غبار لا يجوز له حتى يمسح
عليه مع قدره على التعديل بنية اداء الصلوة فالثنية فرض في التيمم خلافا لفرقة ادا كان به
حدثان كالجناية وحدث بوجوب الوضوء يقع ان يتوضعا فانه يركع من الاخر لكن يركع
ثم واحد منهما فلا يجوز ثم كذا في التيمم اي لا يجوز الصلوة بهذا التيمم عندنا خلافا لابي يوسف
رحمه الله فعندنا يشترط صحة التيمم في حق جواز الصلوة ان يتوضعا فانه مقتضوه سواء لا يقع بدونه
كالصلوة او التيمم كالاسلام وعندنا فانه مقتضوه لا يقع الا بالطهارة فان تيمم لصلوة الجنازة او جازة
الصلوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم ليس بالمصحف او دخول المسجد لا يصح به الصلوة لانه
لربوة فربه مقتضوه لكن يحل له مسح المصحف ودخول المسجد وجاز وضوءه بلا ثنية حتى ان
بلا ثنية فاسلم جاز صلواته لهذا الوضوء خلافا للشافعي رحمه الله هذا بناء على مسألة التيمم في الوضوء
وان توضعا بالنية فاسلم فالخلاف ثابت ايضا لان نية الكافر لا تحسم الاصلية وانما قال بلا ثنية بما لغة
فصح وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول ويصح في الوقت اتفاقا وقوله خلافا للشافعي
رحمه الله فلا يجوز به الصلوة الا في الوقت عنده وهذا بناء على ما عرفت في اصول الفقهاء ان التراب
خلق ضروري لا يعدمه وعندنا خلاف مطلق في اناء من طاهر وجس يجوز التيمم عندنا خلافا لابي
وقوله عليه السلام التراب طهور للمسلم ولو الى عشرين يؤيد ما قلنا وبعد طلبه من رفق له ما
منعه حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينقص تيممه الا ان فلا يعيد ما صلى وقبل طلبه جاز خلافا
لها هكذا ذكر في الهداية وذكر في المبسوط انه اذا لم يطأ منه وصلى لم يجز لان الماء منبذ وعادة
وفي موضع آخر من المبسوط انه ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يشاله الاعلى قول حنين ابن زياد

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

ولا يكره ان يمسح
باليدين في التيمم

فانه يقول البيهقي ذلك وفيه بعض الخرج ولم يشترع التيمم الا لرفع الخرج ولكنا نقول ماء الطهارة
سئل ول عادة واليس في سوال ما يحتاج اليه من الماء وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض حواجه
من غيره وفي الزوائد ان التيمم المسافر اراى مع رجل ماء كثيرا وهو في الصلوة وعلب على طهارة ان لا
يعطيه او شك في صلوته لا يصرح بترديه ولا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة
ولم يطلب التيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك فان القدرة والخرق مشكوك فيهما وان علب على طهارة
انه يعطيه قطع الصلوة وطلب الماء ثم قال واذا فرغ من صلواته فسأله فاعطاه او اعطى ثم للثل وهو
قاد عليه استأنف الصلوة واذا انى من صلواته وكذا اذا انى تراعى لكن ينقص تيممه الا ان اقول
ان اردت ان تستأنف الاقسام كلها فاعلم انه اذا ارى خارج الصلوة صلى ولم يسأل بعد الصلوة ليطهر
الجبلة القدرة فعلى ما ذكر في المبسوط سواء علب على طهارة الاعطاء او غيره او شك فيهما وفي مسألة
المن اذا ارى في الصلوة ولم يسأل بعد ذلك وان رآى خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم سأله
فان اعطى بطلت صلواته وان اى تمت سواء ظن الاعطاء او غيره او شك فيهما وان رآى في الصلوة
فكما ذكر في الزوائد ان لكن ينبغي صورتان احدهما انه قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فسأله فان
اعطى بطل تيممه وان اى في الباقي والاخرى انه اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم سأل فان اعطى
بطلت راي اى تمت لانه ظن ان طهارة كان خطأ بخلاف مسألة التيمم لان الصلوة في جهة التيمم
اصالة وهذا المحذور ابر على حقيقة القدرة والعجز فاقم عليه الظن مقامهما ليسرا فاذا ظهر خلافه
لم يبق قائما مقامهما ويصلي به ما شاء من فرضه ونفل خلافا للشافعي وينقصه ناقض الوضوء
وقدره على ما كاف لظهوره حتى اذا اذن على الماء ولم يتوضعا ثم عوده اعاد التيمم وانما قال كاف
لظهوره حتى اذا اغتسل الخب ولم يصل الماء لظهوره وفي الماء احدث حديثا بوجوب الوضوء فتم لها من كل
من الماء ما يكفيها بطل تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكن لاحد في حقها وان كفى لاحد هيا
بعينه غسله وفي التيمم في حق الآخر وان كفى لكل واحد منهما منفردة غسل المعة لان الجناية اغلظ
فاذا غسل المعة هل يعيد التيمم للحديث وفيه روايتان وان تيمم اولاه غسل المعة ففي إعادة التيمم روايتان
ايضا وان صرف الى الحديث انتقص تيممه في حق المعة باتفاق الروايتين هذا اذا تيمم للدين تيمما
واحدا اما اذا تيمم للجناية ثم احدث في تيمم الحديث وجد الماء فكذلك في الوجوه المذكورة وان تيمم للجناية
ثم احدث ولم يلمسه الحديث فوجد الماء فان كفى المعة والوضوء فظاهر وان لم يكن لاحد لا ينقص تيممه
فيستعمل الماء في المعة لتعجيل الجناية وتيمم الحديث وان كفى للمعة لا الوضوء انتقص تيممه وغسل المعة
وتيمم الحديث وان كفى للوضوء لا المعة فتممه باقي وعليه الوضوء وان كفى لكل واحد منفردة يصرفه
الى المعة وتيمم الحديث فان توضعا به ويعيد التيمم ولو لم يتوضعا به ولكن بدل التيمم الحديث ثم صرفه
الى المعة هل يعيد التيمم ام لا في رواية الزيادة ان يعيد وفي رواية الاصل لا ثم امانت القدر
اذا لم يكن مضروفا الى جهة التيمم حتى اذا كان على يديه او ثوبه نجاسة بصرفه الى النجاسة ثم القدرة

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

فانه يقول البيهقي
في قوله لم يقدر

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like 'والماء...' and 'فان...'.

Main body of handwritten text in Arabic script on the right page, discussing religious practices and water purification.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, including a reference to 'فان...'.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, including phrases like 'فان...' and 'والماء...'.

Main body of handwritten text in Arabic script on the left page, continuing the discussion on religious practices.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including a reference to 'فان...'.

م وخروج أكثر الحبيب إلى الساق نزع ولقط القدم ويكثر القدم وما اختار في اللبن مروي
عن أبي حنيفة رحمه الله م ويحده خرق بيد ومنه قد رثا أصابع الرجل أصغرهما لا مادونه
م فلو كان الخرق طويلا يدخل ثلاث أصابع الرجل أن ادخلت لكن لا يد ومنه هذا المقدار جاز
المسح ولو كان مضموما لكن يقع إذا انتهى ويظهر هذا المقدار لا يكون فاعلم منه أن ما تضع من الخرق
ويخرج مشقوق أسفل لكعبين أن كان ليشترا لكعب عبط أو نحوه يشد بعد اللبس بحيث لا يند ومنه
م شئ فهو كغير المشقوق وأن بدا كان كالخرق فيعتبر المقدار المذكور م ويجمع خرق خفي لا خفيين
م أي إذا كان على خفي واحد خرق كقصة تحت الساق ويبد من كل واحد شئ قليل بحيث
لويجمع البياض يكون قد رثا ثلاث أصابع يمنع المسح ولو كان هذا المقدار في الخفي جاز للمسح م ونعم
مدة السفر ما سافر قبل نماح يوم وليلة وبهنا أن أقام قبلهما ويتبع أن أقام بعدهما
أربع مسابيل لأنه إما أن يسافر للمقيم أو يقيم المسافر وكل ما قبل نماح يوم وليلة أو بعدهما وقد ذكر
في المتن ثلاث منها ولم يذكرها إذا سافر للمقيم بعد نماح يوم وليلة وحكمة ظاهر وهو وجوب
التزع م ويجوز على جبير محدث ولا يشرط السقوط إلا عن م المسح على الجبير أن أضرب جاز
وأن لم يضع قد خلت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله في جواز تركه والمأخوذ أنه لا يجوز تركه م
لا يشترط كون الجبير مشدودا على طماعة وإنما يجوز المسح على الجبير إذا لم يقيد على مسح ذلك للجبير
كما لا يقيد على غسله بأن كان الماء يضره أو كان الجبير مشدودا بضره كما إذا كان قادرا على
مسحه فلا يجوز مسح الجبير وإذا كان في أعضائه شقاق فإن عجز عن غسله يلزمه إمراؤه عليه
فإن عجز عنه بكفده المسح م أن عجز عنه بغيره لم يتركه وإن كان الشقاق في بطنه ويجوز
استعان بالغير ليوضبه فإن لم يستعن وبتم جاز م فالحل ما إذا وضع الدواء على شقاق الرجل المر
الماء فوق الدواء فإذا المر الماء ثم سقط الدواء أن كان السقوط عن ثوبه غسل الموضع والآن وإذا
فقد وضع خرقه وشد العصابة فعين بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخرقه وعند البعض
أن أمكنه شد العصابة بلا اعانة أحد لا يجوز عليها المسح وأن لم يمكنه ذلك يجوز وقال بعضهم أن كان
حل العصابة وغسل ما عتيا بغير الجراحة جاز المسح عليها والآن وذكر الحكم في كل خرقه جاز
موضع الخرقه وإن كان حل العصابة لا يغير لكن ترجحنا عن موضع الجراحة لغير حلها وتيسر
ما يحلها إلى موضع الجراحة ثم يشدها ويصح موضع الجراحة وعمامة المشايخ على جواز مسح عصابة
المفتعد وأما الموضع الظاهر من اليد ما بين العقدين من العصابة فالأصح أنه يكفيه المسح إذا
غسل يده العصابة فرمنا بعد اليد إلى موضع القصد ولا يشرط الاستيعاب لمسح الجبير والعصابة
في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وهو المذكور في الأسرار وعند البعض يكفي الأكثر وإذا
مسح ثم ترجع إلى عادته فخله أن يبين المسح وإن لم يجد جراحة وإذا سقطت عنها فبد لها أن تخرج فلا
إعادة المسح وإن لم يجد جراحة ولا يشرط تثليث مسح الجبار بل يكفيه مرة واحدة هو الأصح

وإذا كان الجبير مشدودا
على طماعة فلا يجوز
المسح عليه بل على الخرقه
وإذا كان الجبير مشدودا
على طماعة فلا يجوز
المسح عليه بل على الخرقه

المأخوذ أنه لا يجوز تركه

من اليد

ويجب أن تعلم أن مسح الجبير يخالف مسح الخفي في أنه يجوز على حد ولا يقدر له مدة وإذا
سقطت لأن ثوبه لا يبطي وأن سقطت عن ثوبه يجب غسل ذلك الموضع خاصة بخلاف ما إذا خلع
أحد الخفين حيث يلزمه غسل الرجلين م **باب الخفي** م الخفي من ثوبه ينفذه رجم بالغة م أي ثوب تسع سنين
ثلاثة سنين واستحاضة وثياب م الخفي هو ثوب ينفذه رجم بالغة م أي ثوب تسع سنين
لأدائها ولم تبلغ الأياس فالذي لا يكون من الرجم ليس بخفي وكذا الذي قبل سن البلوغ أي
تسعين سنين وكذا ما ينفذه الرجم لو كان مسحورا كان سيلا من البهيم طبعيا وكان خفيضا
و سيلا من البهيم بسبب المرض فلا يكون خفيضا وكذا ثوب ينفذه رجم م أي ثوب تسع سنين
لأدائها أيضا اختارا عن الثياب م الأصح أن الخفي مؤقت إلى سن الأياس وأكثر المشايخ رضي الله
قد روم تسعين سنة ومحتاج كذا وخوارزم م خفيين خماران بعد ما لا يكون خفيضا في
المذهب وأما الجبار أن رأت دما فربا كالا سود والاحمر الباقى كان خفيضا ويطلب الاعتدال
قبل الثوب وبعد لا وأن رأت صفرة أو خضرة أو تربقة فهي استحاضة م وأقله ثلاثة أيام وليلتها
وأكثر عشرة م وعند أبي يوسف رحمه الله أقله يومان وأكثر اليوم الثالث وعند الشافعي رحمه الله
أقله يوم وليلة وأكثر خمسة م ونحن نتمسك بقوله عليه السلام أقل الخفيين للجارية البكر والثيب
ثلاثة أيام وليلتهما وأكثر عشرة أيام ثم أعلم أن مبدأ الخفي من وقت خروج الدم إلى الفرج
ووصول الدم إلى الفرج إذا لم يصل الدم إلى الفرج فالحال كالحالة الكوفية لا يقطع
فقد وضع الكرشف إنما يتحقق الخروج إذا وصل الدم إلى ما يجاذي الفرج الخارج من الكرشف فإذا
أجر من الكرشف ما يجاذي الفرج الداخل لا يتحقق الخروج إلا إذا رفعت الكرشف فيتحقق الخروج
من وقت الرفع وكذا في الاستحاضة والنقاس والهول ووضع الرجل القطن في الإحليل والقلقة م
كالخارج ثم وضع الكرشف يسحب للبركي في الخفي وللثيب في كل حال وموضع موضع البركة وكذا
في الفرج الداخل فالظاهر إذا وضعت أول الليل في ثوب أصبحت رأت عليه أثر الدم فالآن يثبت حكم
الخفي والحائض إذا وضعت رأت عليه البياض حين أصبحت حكم بطهارتها من حين
وضعت م والخفي المخلل م أي بين الدينين م في مدته م أي في مدة الخفي وما رأت
من لون فيها م أي في المدة م سوى البياض خفي م فقولوه والطهر مبتدأ وما رأت عطف
عليه وحيث خبره وأعلم أن الظاهر الذي يكون أقل من خمسة عشر إذا خلل بين الدينين فإن كان
أقل من ثلاثة أيام لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالي أجماعا وإن كان ثلاثة أيام أو أكثر
فصل بين يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله آخره لا يفصل وأن كان أكثر من
أيام فيجوز بداية الخفي وختمه بالطهر على هذا القول فقط وفي ذكر أن الفتوى على هذا
تفسير على المفتي والمستفتي وفي رواية محمد رحمه الله أنه لا يفصل بين أحاط الدم بطرفه
في عشرة أو أقل وفي رواية ابن المبارك عنه لا يشرط مع ذلك كون الدينين نصا وعند محمد رحمه
الله

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام
والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

والأصل أن الخفي مؤقت
إلى سن الأياس وأكثر
الشافعي رحمه الله
أكثر عشرة أيام

This image shows a fragment of an ancient manuscript, possibly Hebrew, characterized by dense, cursive handwriting. The text is written in dark ink on a light-colored, aged parchment or paper. The page is heavily stained and discolored, with a prominent vertical crease or fold visible on the right side. The script is highly stylized and difficult to decipher, but it appears to be a continuous flow of text. The overall appearance is that of a well-preserved but aged historical document.

بإضافة عو العتة لانه
بالا و الحو حضا
هنا المخرودة لا تار
ه يقتر و القسان
بإضافة

10

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the number 30.

الموضوع وان قراء امامه اية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرا
قوله تعالى صلوا عليه فيصلي بين يدي الجماعة سنة مؤكدة **ش** وهو قريب من الواجب والاول بالامام
الاعلم بالسنة ثم الاقراء ثم الاثنان فان ام عبد واعرابي او فاسق او اعمى او مبتدع او زنازا
كجماعة البشائر وحدثن وثقف الامام وسطحن لوفيل **ش** لفظ الامام ليسوي فيه المذكور والمؤ
فلهن الم بدخل ناء التانيث فيه **ش** وكذا صور الشابة كل جماعة والعجوز الظهور والعصر لا الباقية وتبين
المستوى بالمستوى **ش** لان التيم طهارة مطلقة عند عدم الماء والخليفة في التراب عند نام والغسل
بالماء **ش** لا الخلف مانع من سريته الحديث الى الرجل وما على الخليفة بالمسح **ش** والقائم بالقاعد
بناء على فعل الرسول صلى الله عليه وسلم **ش** والمومي بالمومي والمشتغل بالمقتضى لا رجل بالمرأة او صبي **ش**
لان الواجب ناء خبرهن بالنص **ش** وطاهر معدوب وقاري باهي ولا يس عاري وغير مومي ومعتز
بمستقل **ش** لان بناء القوي على لا يجوز **ش** ومعتز في فرضا اخر **ش** لان اقتداء بشركة يجب الاتحاد
والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى الا في العجز ويقع مؤثما لو جحد عن يمينه وينقذ ان زاد **ش**
اي اذا كان المؤمن واحدا يأمرة الامام بان يقوم عن يمينه وفيه اشارة الى ان الامام آمر والمأموم
يجب ان يكون متقادا له وينقذ ان زاد اشارة الى ان القوم اذا كانوا كثيرا فلا ولي ان يتقدم الا
لان بامرهم الامام بالناظر عنه فان ذلك السير من هدام وان ظهر احد في بعد المؤمن **ش** لان صلوة
الامام متضمنة لصلوة المقتدي ففساده بوجبه فساد **ش** ويصف الرجال المصيبين ثم الختاني ثم النساء
ش الختاني بالفتح جمع الختني كالحبلى جمع الخليل **ش** فان حادثة في صلوة مشتركة حرمية واداء
فقدت صلوة ان نوى امامتها والاصولها **ش** اي ان صلات على جنب رجل امرأة مشبهة يجب
لا حائل بينهما والصلوة مشتركة حرمية واداء فقدت صلوة الرجل ان نوى الامام امامة المرأة
وان لم يتوهم صلوة المرأة فسر والاشتراك في الحرمة بان يكونا باثنين حرمتهما على حرمة الا
والشركة في الاداء بان يكون لهما امام فيما يؤد بانه اما حقيقة كالمقتديين واما حكما كاللاخ
يعني رجل وامرأة اقتديا برجل سبقهما حدثت قوساء او نبيا وقد فرغ الامام فحاذت المرأة
الرجل فقدت صلوة الرجل فالاجبي وان لم يكن له امام حقيقة فله امام حكما فانه الزم
ان يؤدى جميع صلواته خلف الامام فاذا سبقه الحدث ونبي يجعل كانه خلف الامام حتى يجب
احكام المقتدين بحرمه القراءة وكيفية خلاف المسبوق وهو الذي ادرك آخر صلوة الاداء
فلم يلزم اداء الكل خلف الامام فهو في اداء مالم يتركه مع الامام منفرد حتى يجب عليه القراءة
فالمسبوقان وان كانا مشتركين في الحرمة اذ نبيا حرمتهما على حرمة الامام فليسيا مشتركين اذ
فان حاذت امرأة رجلا في اداء ما سبقا لم يفسد صلوة الرجل لعدم الشركة في الاداء اقول في
تفسير الشركة في الحرمة والاداء ساهل ويبيغي ان يقال الشركة في الحرمة ان يلي احدهما
حرمته على حرمة الآخر او نبيا حرمتهما على حرمة ثالث والشركة في الاداء ان يكون احدهما

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

اماما للآخر فيما يؤد به او يكون لهما امام فيما يؤد بانه حتى تشمل الشركة بين الامام والمأموم
فان حاذت المرأة الامام مفسدة صلوة الامام مع انه لا اشتراك بينهما بحرمية واداء بالتفسير
الذي ذكرناه ايضا لا احد فائدة في ذكر الشركة في الحرمة بل يكفي ذكر الشركة في الاداء فان الامام
اذ سبقه الحدث واستخلف آخر فاقدي آخر بالخليفة فالشركة في الاداء تامة بين الذي اقتدي
بالخليفة وبين الامام الاول وكل من اقتدي به باعتبار ان لهم اماما فيما يؤدونه وهو الخليفة
ولا شركة بينهم في الحرمة لان المقتدي بالخليفة بني حرمته على حرمة الخليفة والامام
الاول ومن اقتدي به لم يبنوا حرمته على حرمة الخليفة فلم يوجد بينهم الشركة بحرمية مع
ذلك لو كانت المرأة من احدي الطائفتين اماما من المقتدين بالامام الاول او من المقتدين
بالخليفة فحاذت الطائفة الاخرى تفسد ما عدا الشركة في الاداء لا الحرمة ولو قيل
الشركة في الحرمة تامة تقديرا فقول الشركة في الاداء لا يوجد بدون الشركة في الحرمة
والشركة في الحرمة قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في المسبوق فلا حاجة الى ذكر الشركة
في الحرمة هذا اذا نوى الامام امامة المرأة اما اذا لم ينو لم يفسد صلوة بالانها
لم تقراء بناء على ان قراءة الامام قراءة لها ولم يكن كذلك فثبت بقراءة وعلم من هذه المسئلة
ان المرأة اذا اقتديت بالامام محاذية الرجل لا يفسد اقتداءها الا ان ينوى الامام امامتها اما
اذ لم تقعد محاذية هل يشترط بين الامام فقيه روايتان **ش** صلى الله عليه وآله في اجماع او استخلف
في الاخرين اميا فسدت الكل **ش** اي ام اجماعا قاريا واما فسدت صلوة الكل ما صلوة القاري
فلا تترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاميين فلا يلزم ان يقرأ في الجماعة ويجب
ان يقتدي بالقاري ليكون قراءته قراءة لها فترك القراءة التقدير مع القدرة عليها ولو
استخلف القاري في الاخرين اميا فسدت لكل خلافا لفرجه الله فان فرض القراءة قاريا
في الاولين فلنا يجب القراءة في جميع الصلوة حقيقة او تقدير او لم توجد **ش** باب
الحديث في الصلوة فصل سبعة حدثت نوصاء وام **ش** خلافا للشافعي رحمه الله ولو
بعد التشهد **ش** خلافا لهما فانه اذا قعد قدر التشهد تمت صلوة وعنده في حنيفة رحمه الله
لم يتم لان الخروج يصنع فرض عنده **ش** والاستيناف افضل **ش** ما ذكر حكما اجماليا شاملا لجميع
المصلين فصل حكم كل واحد من الامام والمقتدي والمقتدي فقال **ش** والامام يحترق الى مكان
هذا تفسير الاستيناف **ش** ثم يتوضأ ويقيم ثم يعود **ش** ان شاء الله حيث توضح وان شاء
عاد الى المكان الاول وانما خبر لان في الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد
فيميل الى تمامه **ش** وكذا المنفرد **ش** ان شاء الله حيث توضح وان شاء عاد **ش** ان فرغ امامه **ش** يميل
بقوله ويقيم ثم **ش** الاول وللقوم **ش** والاعاد **ش** اي وان لم يفرغ امامه وهو الخليفة يعود الامام
ويقيم خلف خليفته **ش** وكذا المقتدي **ش** اي ان فرغ امامه ثم يعود وان لم يفرغ يعود ولو

Handwritten marginal notes on the left side of the right page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

او اعني عليه او احتمل **ش** اي نام في صلوته بوقلا لا ينقص وضوءه فاحتمل **ش** او تصدق او احدث
 عند او اعني بول كثير او نبح فقال اوطن انه احدث فخرج من المسجد وجاوز الصفوف خارجا
 ثم ظهر طوره بطلت ولو لم يخرج او لم يكمل **ش** اعلم ان هذه الحوادث حوادث نادرة فلم يكن
 في معنى ما ورد به النص وهو قوله عليه السلام من قام او رغب في صلوته فليصبر وليتوضأ وليبني
 على صلوته ما لم ينكلم **ش** ولو احدث عند الشاهد او على ما يراها **ش** لو جرد الخروج
 وبطلت بعدة **ش** اي بعد التشهد عند ان حنيفة رحمه الله روية المتيمم الماء وخرج للماء
 خفي بجل يسير **ش** انما قال بطلت لانه لو عمل هناك عملا كثيرا لم يفسد صلوته **ش** ومنى ملة
 ويعلم الا في شربة وبطلت العاري ثوبا ودر في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال
 الترتيب **ش** ويقدم القاري امينا وطلوع ذكاة في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال
 عذر المختار وسقوط الجنب عن **ش** الخلاف في هذه المسائل لا يثبت العترة بين اي حنيفة
 وصاحبه رحمهم الله منى على ان الخروج بصلوته فرض عند لا عند **ش** وكذا تصحفة الامام وجر
 عند اصلوة المسبوق **ش** اي يبطل بعد التشهد صلوة المسبوق لوقوعه في خلال صلوته **ش** لا كذا
 وخروجه من المسجد **ش** اي تكلم الامام بعد التشهد لا يبطل صلوة المسبوق لانه الكلام كالماء
 منه للصلوة **ش** امام حصر عن القراءة فاستخلف **ش** عند ان حنيفة رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به الصلوة اما اذا قرأ بغير صلوته لان الاستخلاف عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة **ش** كقول بغير مسبوقا **ش** اي كقول الامام مسبوقا سواء احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده بذكر لا مسبوقا ومع ذلك ان قدم مسبوقا يصح **ش** فيتم صلوة الامام ولا
 ويقدم بذكر لا يسلم بهم وحين انما يصح الثاني والاول لا عند فاعلم لا القوم **ش** اي حين
 المسبوق صلوة الامام لو وجد منه ثبات في الصلوة كالقراءة والكلام والخروج من المسجد
 تفقد صلوته وصلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوته الا عند فراغ الامام الاول بان
 ثبوت ادا ذلك خليفة بحيث لم يسبقه شيء وام صلوته خلف خليفة ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم **ش** من ركع او حرك فاحدث او ذكر سجدة فسجد بها بعد ما احدث فيه
 ان يخطا وما ذكرها فيه يد يا **ش** اي من احدث في ركوعه او سجوده وتوضأ وتبلى فلا بد
 ان يعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة
 الاولى فقصها لايح عليه إعادة الركوع او السجود الذي ذكر فيه لكن ان اعاد يكون مثله
ش ان ام واحد فاحدث فالرجل امام بطلته ان كان والا قبل بطل صلوته **ش** اي ان ام واحدا
 فاحدث الامام فان كان المؤمن رجلا يصير اماما من غير ان ينوي الامام امامته لان اليه التدبير
 وهما هو معين وان كان امرأة او صبيا قبل بطل صلوة الامام لان المرأة والصبي صار
 اماما له ليعينه وقيل لا يفسد لانه لم يوجد منه الاستخلاف وفي صورة الرجل ما يصير له

منه للصلوة
 امام حصر عن القراءة
 فاستخلف ش عند ان حنيفة
 رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به
 الصلوة اما اذا قرأ بغير
 صلوته لان الاستخلاف
 عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة ش كقول بغير
 مسبوقا ش اي كقول
 الامام مسبوقا سواء
 احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده
 بذكر لا مسبوقا ومع
 ذلك ان قدم مسبوقا
 يصح ش فيتم صلوة
 الامام ولا ويقدم بذكر
 لا يسلم بهم وحين انما
 يصح الثاني والاول لا
 عند فاعلم لا القوم ش
 اي حين المسبوق صلوة
 الامام لو وجد منه ثبات
 في الصلوة كالقراءة
 والكلام والخروج من
 المسجد تفقد صلوته
 وصلوة الامام الاول
 لانه وجد في خلال
 صلوته الا عند فراغ
 الامام الاول بان ثبوت
 ادا ذلك خليفة بحيث
 لم يسبقه شيء وام
 صلوته خلف خليفة
 ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم
 ش من ركع او حرك
 فاحدث او ذكر سجدة
 فسجد بها بعد ما
 احدث فيه ان يخطا
 وما ذكرها فيه يد يا
 ش اي من احدث في
 ركوعه او سجوده
 وتوضأ وتبلى فلا
 بد ان يعيد الركوع
 والسجود الذي
 احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او
 سجوده انه ترك
 سجدة في الركعة
 الاولى فقصها
 لايح عليه إعادة
 الركوع او السجود
 الذي ذكر فيه لكن
 ان اعاد يكون
 مثله ش ان ام
 واحد فاحدث
 فالرجل امام
 بطلته ان كان
 والا قبل بطل
 صلوته ش اي
 ان ام واحدا
 فاحدث الامام
 فان كان المؤمن
 رجلا يصير اماما
 من غير ان ينوي
 الامام امامته لان
 اليه التدبير
 وهما هو معين
 وان كان امرأة
 او صبيا قبل بطل
 صلوة الامام لان
 المرأة والصبي
 صار اماما له
 ليعينه وقيل لا
 يفسد لانه لم
 يوجد منه
 الاستخلاف وفي
 صورة الرجل ما
 يصير له

منه للصلوة
 امام حصر عن القراءة
 فاستخلف ش عند ان حنيفة
 رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به
 الصلوة اما اذا قرأ بغير
 صلوته لان الاستخلاف
 عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة ش كقول بغير
 مسبوقا ش اي كقول
 الامام مسبوقا سواء
 احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده
 بذكر لا مسبوقا ومع
 ذلك ان قدم مسبوقا
 يصح ش فيتم صلوة
 الامام ولا ويقدم بذكر
 لا يسلم بهم وحين انما
 يصح الثاني والاول لا
 عند فاعلم لا القوم ش
 اي حين المسبوق صلوة
 الامام لو وجد منه ثبات
 في الصلوة كالقراءة
 والكلام والخروج من
 المسجد تفقد صلوته
 وصلوة الامام الاول
 لانه وجد في خلال
 صلوته الا عند فراغ
 الامام الاول بان ثبوت
 ادا ذلك خليفة بحيث
 لم يسبقه شيء وام
 صلوته خلف خليفة
 ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم
 ش من ركع او حرك
 فاحدث او ذكر سجدة
 فسجد بها بعد ما
 احدث فيه ان يخطا
 وما ذكرها فيه يد يا
 ش اي من احدث في
 ركوعه او سجوده
 وتوضأ وتبلى فلا
 بد ان يعيد الركوع
 والسجود الذي
 احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او
 سجوده انه ترك
 سجدة في الركعة
 الاولى فقصها
 لايح عليه إعادة
 الركوع او السجود
 الذي ذكر فيه لكن
 ان اعاد يكون
 مثله ش ان ام
 واحد فاحدث
 فالرجل امام
 بطلته ان كان
 والا قبل بطل
 صلوته ش اي
 ان ام واحدا
 فاحدث الامام
 فان كان المؤمن
 رجلا يصير اماما
 من غير ان ينوي
 الامام امامته لان
 اليه التدبير
 وهما هو معين
 وان كان امرأة
 او صبيا قبل بطل
 صلوة الامام لان
 المرأة والصبي
 صار اماما له
 ليعينه وقيل لا
 يفسد لانه لم
 يوجد منه
 الاستخلاف وفي
 صورة الرجل ما
 يصير له

لتعبد وصلاحه ولم يصح فلم يصح اماما والامام امام كما كان لكن المقيد بقوله امام
 فتفسد صلوته **ش** **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها** يفسد ما يكلم ولو
 سوا او في نوم والسلام **ش** قيد بالحد لان السلام سوا غير مفسد لانه من الاذكار
 ففي غير الحد جعل ذكر او في الحد كلاما **ش** وردة **ش** لم يقيد بالحد ويحظر سائلي انه اما
 اطلق لانه مفسد عند اكان او سوا لان ربه السلام ليس من الاذكار بل هو كلام ومحاطب والكلام
 مفسد عند اكان او سوا **ش** والابن والتأنيف والتأنيف بكاء بصوت من وجع او مصيبة
 وتنجح بلا عذر وتشتت عا طيس وجواب خير سوا بالاسترجاع وسائر بالحدلة ونحوه
 والصلوة وقحة على غير امامه **ش** وانما قال على غير امامه لان قحة على امامه لا يفسد قال
 بعض المشايخ اذا قرأ امامه مقرا بما يجوز به الصلوة او انتقل الى اية اخرى فتفسد
 صلوة الفاع وان اخذ الامام منه تفسد صلوته ايضا وبعضهم قالوا لا يفسد في شيء من ذلك
 وسبغت ان الفتوى على ذلك **ش** وقرأته من المصحف وسجوده على جنس والركعة بما يسألون
ش نحو اللهم زوجني فلانة او اعطني ألف دينار **ش** واكلمه وشربه وكل عمل كثير **ش** اختلف
 مشايخنا في تفسير العمل الكثير فقيل ما هو يحتاج الى البدن وقيل ما يعلم ناطقه ان عاملا غير مصل
 وعامة المشايخ على هذا وقيل ما يستكثره المصلي قال الامام الشافعي هذا اقرب الى الحد لانه
 رحمه الله قال ذلك التوفيق الى رأي المتبلي به **ش** من صلى ركعة ثم شرع صلى كمالا ان شرع في
 اخرى والامام الاول **ش** اي صلى ركعة من صلوة ثم شرع اي نوى وجد التسمية من غير رفع اليد
 فان شرع في صلوة اخرى يتم هذه الاخرى ولا يحسب منها الركعة التي صلها وان شرع في الصلوة
 الاولى فالركعة التي صلها محسوبة فيتم الاولى **ش** ولا يفسد بها ركعة من ذكر الحنة او النار والعمل
 القليل **ش** وهو صند الكثير على اختلاف الاقوال **ش** ومرو واحد ويأمر ان مرقى سجدة على الارض
 بلا حائل **ش** المسجد من اللفاظ التي جاء على المفعل بالكسر ويجوز فيها الفتح على القياس فالقهاء
 اذا قالوا بالفتح ارادوا موضع السجود وان قالوا بالكسر ارادوا المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر
 وهو خلاف القياس الا في المعنى المشهور ففي المعنى الاول استمر على القياس والمراد من المسجد هنا
 موضع السجود فان المرور في موضع السجود يوجب الاتيم وفي تفسير موضع السجود تفصيل فاعلم
 ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلي حيث كان يوجب الاتيم لان المسجد الصغير
 مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في المسجد الكبير او في الصحراء
 فعند بعض المشايخ ان مرقى موضع السجود باء ثم والا فلا وعند البعض موضع الذي يقع عليه النظر
 اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده له حكم موضع السجود فيباشر بالمرور في ذلك الموضع
 اذا عرف هذا فان كان المصلي على الركبان وغير الاخر امامته تحت الركبان فلا شك انه لم يرق موضع
 سجوده حقيقة فلا ياء ثم على الرواية الاولى وامام على الثانية فالمرور تحت الركبان ان مرقى موضع النظر

منه للصلوة
 امام حصر عن القراءة
 فاستخلف ش عند ان حنيفة
 رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به
 الصلوة اما اذا قرأ بغير
 صلوته لان الاستخلاف
 عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة ش كقول بغير
 مسبوقا ش اي كقول
 الامام مسبوقا سواء
 احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده
 بذكر لا مسبوقا ومع
 ذلك ان قدم مسبوقا
 يصح ش فيتم صلوة
 الامام ولا ويقدم بذكر
 لا يسلم بهم وحين انما
 يصح الثاني والاول لا
 عند فاعلم لا القوم ش
 اي حين المسبوق صلوة
 الامام لو وجد منه ثبات
 في الصلوة كالقراءة
 والكلام والخروج من
 المسجد تفقد صلوته
 وصلوة الامام الاول
 لانه وجد في خلال
 صلوته الا عند فراغ
 الامام الاول بان ثبوت
 ادا ذلك خليفة بحيث
 لم يسبقه شيء وام
 صلوته خلف خليفة
 ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم
 ش من ركع او حرك
 فاحدث او ذكر سجدة
 فسجد بها بعد ما
 احدث فيه ان يخطا
 وما ذكرها فيه يد يا
 ش اي من احدث في
 ركوعه او سجوده
 وتوضأ وتبلى فلا
 بد ان يعيد الركوع
 والسجود الذي
 احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او
 سجوده انه ترك
 سجدة في الركعة
 الاولى فقصها
 لايح عليه إعادة
 الركوع او السجود
 الذي ذكر فيه لكن
 ان اعاد يكون
 مثله ش ان ام
 واحد فاحدث
 فالرجل امام
 بطلته ان كان
 والا قبل بطل
 صلوته ش اي
 ان ام واحدا
 فاحدث الامام
 فان كان المؤمن
 رجلا يصير اماما
 من غير ان ينوي
 الامام امامته لان
 اليه التدبير
 وهما هو معين
 وان كان امرأة
 او صبيا قبل بطل
 صلوة الامام لان
 المرأة والصبي
 صار اماما له
 ليعينه وقيل لا
 يفسد لانه لم
 يوجد منه
 الاستخلاف وفي
 صورة الرجل ما
 يصير له

منه للصلوة
 امام حصر عن القراءة
 فاستخلف ش عند ان حنيفة
 رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به
 الصلوة اما اذا قرأ بغير
 صلوته لان الاستخلاف
 عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة ش كقول بغير
 مسبوقا ش اي كقول
 الامام مسبوقا سواء
 احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده
 بذكر لا مسبوقا ومع
 ذلك ان قدم مسبوقا
 يصح ش فيتم صلوة
 الامام ولا ويقدم بذكر
 لا يسلم بهم وحين انما
 يصح الثاني والاول لا
 عند فاعلم لا القوم ش
 اي حين المسبوق صلوة
 الامام لو وجد منه ثبات
 في الصلوة كالقراءة
 والكلام والخروج من
 المسجد تفقد صلوته
 وصلوة الامام الاول
 لانه وجد في خلال
 صلوته الا عند فراغ
 الامام الاول بان ثبوت
 ادا ذلك خليفة بحيث
 لم يسبقه شيء وام
 صلوته خلف خليفة
 ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم
 ش من ركع او حرك
 فاحدث او ذكر سجدة
 فسجد بها بعد ما
 احدث فيه ان يخطا
 وما ذكرها فيه يد يا
 ش اي من احدث في
 ركوعه او سجوده
 وتوضأ وتبلى فلا
 بد ان يعيد الركوع
 والسجود الذي
 احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او
 سجوده انه ترك
 سجدة في الركعة
 الاولى فقصها
 لايح عليه إعادة
 الركوع او السجود
 الذي ذكر فيه لكن
 ان اعاد يكون
 مثله ش ان ام
 واحد فاحدث
 فالرجل امام
 بطلته ان كان
 والا قبل بطل
 صلوته ش اي
 ان ام واحدا
 فاحدث الامام
 فان كان المؤمن
 رجلا يصير اماما
 من غير ان ينوي
 الامام امامته لان
 اليه التدبير
 وهما هو معين
 وان كان امرأة
 او صبيا قبل بطل
 صلوة الامام لان
 المرأة والصبي
 صار اماما له
 ليعينه وقيل لا
 يفسد لانه لم
 يوجد منه
 الاستخلاف وفي
 صورة الرجل ما
 يصير له

منه للصلوة
 امام حصر عن القراءة
 فاستخلف ش عند ان حنيفة
 رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به
 الصلوة اما اذا قرأ بغير
 صلوته لان الاستخلاف
 عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة ش كقول بغير
 مسبوقا ش اي كقول
 الامام مسبوقا سواء
 احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده
 بذكر لا مسبوقا ومع
 ذلك ان قدم مسبوقا
 يصح ش فيتم صلوة
 الامام ولا ويقدم بذكر
 لا يسلم بهم وحين انما
 يصح الثاني والاول لا
 عند فاعلم لا القوم ش
 اي حين المسبوق صلوة
 الامام لو وجد منه ثبات
 في الصلوة كالقراءة
 والكلام والخروج من
 المسجد تفقد صلوته
 وصلوة الامام الاول
 لانه وجد في خلال
 صلوته الا عند فراغ
 الامام الاول بان ثبوت
 ادا ذلك خليفة بحيث
 لم يسبقه شيء وام
 صلوته خلف خليفة
 ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم
 ش من ركع او حرك
 فاحدث او ذكر سجدة
 فسجد بها بعد ما
 احدث فيه ان يخطا
 وما ذكرها فيه يد يا
 ش اي من احدث في
 ركوعه او سجوده
 وتوضأ وتبلى فلا
 بد ان يعيد الركوع
 والسجود الذي
 احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او
 سجوده انه ترك
 سجدة في الركعة
 الاولى فقصها
 لايح عليه إعادة
 الركوع او السجود
 الذي ذكر فيه لكن
 ان اعاد يكون
 مثله ش ان ام
 واحد فاحدث
 فالرجل امام
 بطلته ان كان
 والا قبل بطل
 صلوته ش اي
 ان ام واحدا
 فاحدث الامام
 فان كان المؤمن
 رجلا يصير اماما
 من غير ان ينوي
 الامام امامته لان
 اليه التدبير
 وهما هو معين
 وان كان امرأة
 او صبيا قبل بطل
 صلوة الامام لان
 المرأة والصبي
 صار اماما له
 ليعينه وقيل لا
 يفسد لانه لم
 يوجد منه
 الاستخلاف وفي
 صورة الرجل ما
 يصير له

منه للصلوة
 امام حصر عن القراءة
 فاستخلف ش عند ان حنيفة
 رحمه الله خلاها وها
 اذا لم يقرأ بما يجوز به
 الصلوة اما اذا قرأ بغير
 صلوته لان الاستخلاف
 عمل كثير فيوزحالة
 الضرورة ش كقول بغير
 مسبوقا ش اي كقول
 الامام مسبوقا سواء
 احدث الامام او حضر
 فانه ينبغي ان يقيده
 بذكر لا مسبوقا ومع
 ذلك ان قدم مسبوقا
 يصح ش فيتم صلوة
 الامام ولا ويقدم بذكر
 لا يسلم بهم وحين انما
 يصح الثاني والاول لا
 عند فاعلم لا القوم ش
 اي حين المسبوق صلوة
 الامام لو وجد منه ثبات
 في الصلوة كالقراءة
 والكلام والخروج من
 المسجد تفقد صلوته
 وصلوة الامام الاول
 لانه وجد في خلال
 صلوته الا عند فراغ
 الامام الاول بان ثبوت
 ادا ذلك خليفة بحيث
 لم يسبقه شيء وام
 صلوته خلف خليفة
 ولا تفقد صلوة القوم
 لانه قد تمت صلوتهم
 ش من ركع او حرك
 فاحدث او ذكر سجدة
 فسجد بها بعد ما
 احدث فيه ان يخطا
 وما ذكرها فيه يد يا
 ش اي من احدث في
 ركوعه او سجوده
 وتوضأ وتبلى فلا
 بد ان يعيد الركوع
 والسجود الذي
 احدث فيه وان تذكر
 في ركوعه او
 سجوده انه ترك
 سجدة في الركعة
 الاولى فقصها
 لايح عليه إعادة
 الركوع او السجود
 الذي ذكر فيه لكن
 ان اعاد يكون
 مثله ش ان ام
 واحد فاحدث
 فالرجل امام
 بطلته ان كان
 والا قبل بطل
 صلوته ش اي
 ان ام واحدا
 فاحدث الامام
 فان كان المؤمن
 رجلا يصير اماما
 من غير ان ينوي
 الامام امامته لان
 اليه التدبير
 وهما هو معين
 وان كان امرأة
 او صبيا قبل بطل
 صلوة الامام لان
 المرأة والصبي
 صار اماما له
 ليعينه وقيل لا
 يفسد لانه لم
 يوجد منه
 الاستخلاف وفي
 صورة الرجل ما
 يصير له

اذا نظرت في موضع السجود فوجدت ان حاذي بعض اعضاء المار بغيره اعضاء المصل باثم والافلا فقلت
 قال **١** وحاذي الاعضاء الاعضاء لو كان على كتاب **٢** احدا بالرواية الثانية **٣** ويغور امامه
 في السجدة سبعة بقدر ذراع وعلظ اصبع بقرنه على احد جانبيه ولا توضع ولا تحيط وتذراة
 بالسبع او الاشارة لهما ان عديم سبعة او مرتين بين يديه وبين يديه في سبعة الامام وحاذي تركها عند
 المردود والطريق وكبح سد التوب **٤** في المغرب هو ان يرسله من غير ان يضم جانبيه وقيل هو ان
 يلقه على راسه ويخيه على منكبيه اقول هذا في الطليسان اما في القباة وكبحه فحوان يلقه
 على كفيه من غير ان يدخل يديه في كفيه ويضم طرفيه **٥** وكبحه **٦** وهو ان يضم اطرافه انما
 التراب وكبحه **٧** وعينه به وكبحه وعقب شجره **٨** في المغرب هو جمع الشعر على الرأس وقيل
 ليه وادخال اطرافه في اصوله **٩** وثلاثة اصابعه **١٠** وهو ان يجمعها او يجمعها حتى تصير
 والبقاة **١١** وهو ان يجمعها او يجمعها مع كفه اما النظر في جوف يديه بل في القفا
 يكون **١٢** وقيل الحصى الامرة وكبحه **١٣** اي وضع اليد على الحصى **١٤** ومطيه **١٥** اي مد يده
 وانحاز في **١٦** وهو القعود على التينة ناصرا كتيبه **١٧** وانحاز في راعيه وترجعه بالاعمال
 وقام الامام في طاق المسجد **١٨** اي في المحراب بان يكون المحراب كبير فيقوم فيه وحده **١٩** او عدا
 في الارض وحده **٢٠** اي يقوم الامام على الارض والقوم على الدكان او عكس ذلك **٢١** والقائم خلف
 صيف وحده فيه فرجة ومورة **٢٢** اي صوت حيوان **٢٣** امامه وحده **٢٤** اي على احد جانبيه
 او في السقف او معلقة **٢٥** فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره **٢٦** وصوته حاسرا امامه
 للمكاسيل والنهاون بها **٢٧** ليس المراد بالنهاون الا هاتين الجاهات فالحا كثر بل المراد قوله رعايتها وحمايتها
 حدودها **٢٨** لا للتدليل وفي ثياب البزيلة **٢٩** وهي ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكرام **٣٠**
 جنته من التراب فيها والنظر الى السماء والسجود على كور عمامته **٣١** وعن أي **٣٢** والسجود في
 ثوب ذي صوب والوطي والبوك والخلل فوق مسجد وعلق اليه لا يشبه بالجمي والساج **٣٣**
 ان ذهب وقبامه فيه ساجدا في طاقه وصلواته الى الطير فاعيد يركع وعلى بساط ذي **٣٤**
 عليها وصورة صغيرة لا تبدل للناظر وتمثال غير حيوان وحيوان على راسه وقيل حقة وعقرب
 فيها والبوك فوق بيت فيه مسجد **٣٥** اي مكان أعد للصلاة وجعل له محراب وانما قلنا هذا لانه لم
 له حكم المسجد **٣٦** **باب الوتر والتوافل** الوتر ثلاث ركعات **٣٧** وجب هذا عند
 رحمه الله واما عندها وعند الشافعي هو ستة **٣٨** سلام **٣٩** اي بسلام واحد خلافا للشافعي
 وقت قبل ركوع الثالثة **٤٠** خلافا للشافعي فان القنوت عنده بعد الركوع **٤١** بغير رافعا
 ثم يقبض فيه ايدي **٤٢** خلافا للشافعي فان قنوت الوتر عنده في النصف الاخير من رمضان فقط **٤٣**
 عيم **٤٤** خلافا للشافعي في الجهر **٤٥** وقراء في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويبلغ الفاتحة بعد
 ركوع الوتر لا القات في الجهر بل يسكت **٤٦** اي ان قرأ الامام قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المقتدي

الركعة الرابع

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

وان قمت الامام في الجهر لا يتبعه المقتدي بل يسكت والا صح انه يسكت **١** وسن قبل الغروب بعد
 والمغرب والعشاء ركعتان وقيل الظهر والمجعة وبعدها اربع بسلامة وحب قبل العصر والعشاء
 وبعدها ركعتان وقيل الظهر والمجعة وبعدها اربع بسلامة وحب قبل العصر والعشاء
 في ركعتي الغرض وكل الوتر والنفل ولزم انما يعل شرع فيه قصدا **٢** احتراز عن الشروع طائحا اذا
 ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلاه صارا شرع فيه فلا يجب انما حتى لو
 نقصه لا يجب قضاؤه **٣** ولو عند الطلوع والغروب وقيل ركعتان لو نقص في الشفع الاول والثاني
٤ يعني شرع في اربع ركعات من النفل وفسد ما في الشفع الاول يعني الشفع الاول لا الثاني
 خلافا لابي يوسف رحمه الله لانه لم يشرع في الشفع الثاني وان تعد على الركعتين وقام الى الثالثة
 وفسد بقية الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلوة على حدة
٥ كما لو ترك قراءة شفعية او الاول او الثاني او احدهما الثاني او احدي الاول او الاول واحد
 الثاني لا غير **٦** اي قضاء الركعتين ليس في غير هذه الصور **٧** اربع لو ترك في احدي الشفع او في
 الثاني واحد **٨** الاول **٩** فاعلم ان الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ترك القراءة في ركعتي الشفع
 الاول يبطل التخميمة حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة واحدة لا يبطل الاداء
 فيصح بناء الشفع الثاني وعند محمد ترك في ركعة واحدة يبطل التخميمة ايضا حتى لا يصح بناء الثاني
 وعند ابي يوسف رحمه الله لا اصلا بل بوجب فساد الاداء فقط فيصيح بناء الشفع الثاني سواء ترك
 القراءة في ركعة من الشفع الاول او في ركعتيه اذا عرفت هذا فاعلم ان المسائل ثمانية لان ترك القراءة
 امام مقتصر على شفع واحد وهذا في اربع صور وهي ما قال في المتن او الاول والثاني او احدي الثاني واحد
 الاول وفي هذه الاربع قضاء الركعتين بالاجماع واما غير مقتصر بل بوجود في الشفعين وهذا ايضا في
 اربع مسائل لانه اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال في المتن كما لو ترك قراءة شفعية
 او مع بعض الثاني وهو ما قال في المتن او الاول مع احدي الثاني وفي هاتين المسائلين قضاء الركعتين
 عند ابي حنيفة وعند محمد رحمه الله ليطلان التخميمة عندهما فلا يصح الشروع في الشفع الثاني فعليه قضاء
 الاول فقط وعند ابي يوسف رحمه الله قضاء الاربع لانه صح الشروع في الشفع الثاني وقد فسد الشفعين
 بتوك القراءة فيقتضي اربعا واما ان يكون الترك في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني او مع ركعة منه
 وهما ما قال في المتن واربع لو ترك في احدي كل شفع او في الثاني واحد **١** او ما يقتضي الاربع
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لقضاء التخميمة عندهما اما عند ابي حنيفة رحمه الله لانه ترك القراءة
 في ركعة من الشفع الاول والتخميمة لا تبطل به واما عند ابي يوسف فلان التخميمة لا تبطل بالترك اصلا
 وقد فسد الشفعين بترك القراءة فيقتضي اربعا وعند محمد في جميع الصور ليس الا قضاء الركعتين
 ما قال في المختصر فيقتضي اربعا عند ابي حنيفة رحمه الله فيما ترك في احدي الاول مع الثاني او مع ركعة
 من الشفع الاول مع كل الشفع الثاني او ركعة منه وعند ابي يوسف رحمه الله في اربع مسائل بوجد الترك

او قبل الغروب

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في الركعة الرابعة

في السجدة وفي الباقي ركعتين وهو مستسحب عندنا في حنيفة رحمه الله وأربع عند أبي يوسف وعند
 ركعتين في الكل ولا قضاء لو شهد أوله ثم نقص ش أي نوى أربع ركعات من النفل وقدر على
 الركعتين بعد التشهد ثم نقص لا قضاء عليه لأنه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه **م** أو شرع
 ظنا أنه عليه **ش** هذه المسئلة وأن قدمت حاسن وهو قوله ولزم إتمام بقول شرع فيه قضاء **م** أو شرع
م أوله بعد في وسطه **ش** أي إذا صلى أربع ركعات من النفل ولم يتعد في وسطه كان يلزم أن
 الشفع الأول ويجب قضاؤه لأن كل شفع من النفل ملووم ومع ذلك لا يفسد الشفع الأول والآخر
 على الفرض **م** وينقل قاعدة مع قدره فإما ابتداء أو كونه بقاء **م** أي قد روي الغياض
 أن يشرع في النفل قاعداً وإن شرع في النفل فإما كونه أن يتعد فيه مع القدرة على إتمامه فإذا حال
 الاستداء حالاً الشروع وحال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع **م** وإذا كان مؤمناً خارجاً
 إلى غير القبلة **ش** إنما قال خارج المصلح ليقول إن عمر رضي الله عنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله
 يصلي على جارية وهو متوجه إلى خير نوى إياه ولما كان هذا الفعل مخالفاً للقياس اقتصر على
 مودعه **م** فلو أتمها بركعتين أو ثلاث ركعات وبعبارة أخرى **ش** لأن في الأول يؤدبه إكمال ما وجب
 عليه في الثاني انعقد الفرضية موجبة للركوع والسجود فلا يجوز أدائه بالاماء **م** سن الرابع
 عشرون ركعة بعد العشاء قبل التور وبعد خمس ركعات لكل بروكة تسليمان وخمس
 بعدهما قدر بروكة والسنة فيها الخمسة مرة ولا يترك إكمال الفروض ولا يؤخر جماعة خارج ومما
ش وأما كات التراويح سنة لا واجب عليها الخلفاء الراشدون والشيعة صلى الله عليه وآله وسلم
 العذر في ترك المواظبة وهو مخافة أن تكلف علينا **فصل** عند الكسوف صلى الله
 الجهر بالناس ركعتين كالنفل **ش** أي على هيئة النفل بلا إداين وإقامة وعند نافي كل ركعة
 ركوع واحد وعند الشافعي ركوعان **م** تخفيفاً مطلقاً لقراءة فيهما وبعدهما يدعو حتى يركع
 خطب وإن لم يحضر **ش** أي إمام الجماعة صلى الله عليه وآله وسلم أو أقرأه كالحسوف ولا جماعة في الاستسقاء ولا
 وإن صلو أو حدثاً جازاً وهو دعاء واستغفار ويستقبل بها القبلة بلا قلب رداء وحضور
باب **أدراك الفريضة من شرع في فرض** فاقمت أن لم يسجد للركعة الأولى
 أو سجدة وهو في غير رباي أو فيه وفي غيرها أخرى قطع وأقترى **ش** أي من شرع في فرض منفر
 فاقمت لهذا الفرض والضمير في اقمت يرجع إلى الإقامة كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد
 الأول قطع وأقترى وإن سجد فان كان في غير الرباعي فكذلك لأنه إن لم يقطع وصلى ركعة أخرى
 يتم صلواته في الشائ ويوجد الأكثر في الدلائل ولا أكثر حكم الكل فتقوته أو لأنه يصير مستلزماً
 بعد الغروب في المغرب والقطع وإن كان ابطلاً للعلل وهو منهي لقوله تعالى لا تبطئوا الصلاة
 فلا يبطال لقضاء الإكمال لا يكون ابطلاً وإن كان في الرباعي يتم ركعة أخرى حتى يصير
 نافلة ثم يقطع ويقترى بقوله **ش** أي إذا حال من قوله أو فيه تقدر به أو يسجد للركعة الأولى

فوقه

هذا هو الصحيح
 وهو ما ذهب إليه
 الجمهور من أصحاب
 الأئمة الأربعة
 وهو أن كل ركعة
 من النفل ملووم
 ولو كان مؤمناً
 خارجاً إلى غير
 القبلة لم يفسد
 النفل ولا يفسد
 الشفع الأول ولا
 الثاني

هذا هو الصحيح
 وهو ما ذهب إليه
 الجمهور من أصحاب
 الأئمة الأربعة
 وهو أن كل ركعة
 من النفل ملووم
 ولو كان مؤمناً
 خارجاً إلى غير
 القبلة لم يفسد
 النفل ولا يفسد
 الشفع الأول ولا
 الثاني

حاصل الرباعي وقد ضم إلى الركعة الأولى ركعة أخرى قطع وأقترى حتى لو لم يتم النما
 أخرى لا يقطع بل يتم فإذا ضم قطع وأقترى **م** وإن صلى ثلاثاً منه **ش** أي من الرباعي **م** ثم
 ثم يقترى مستقلاً **ش** لأنه قد أدى الأكثر ولا أكثر حكم الكل **م** إلا في العصر **ش** أي لا يقترى
 فان النافلة بعد أداء العصر مكرورة **م** كونه خروج من لم يصل من مسجد أدن فيه لا يلزم
 جماعة أخرى **ش** أي يتعلم به أمر جماعة أخرى بأن يكون مؤدراً مسجداً أو اماماً أو من يقوم
 بأمر جماعة يتفرقون أو يقلون بغيره ثم عطف على قوله لا يلزم جماعة قوله **م** ولين صلى الظهر
 أو العشاء مرة الأقامة **ش** أي لا يكره له الخروج إلى الأقامة فلا يستشأن متعلق
 بقوله **م** ولين صلى الظهر أو العشاء ولا تعلق له بقوله لا يلزم جماعة أخرى فان مقيم الجماعة لا
 لا يكره له الخروج وإن أقمت والفرق بين مقيم جماعة وبين من صلى الظهر أو العشاء مرة أن هذا
 إنما يكره له الخروج لأنه خرج عند الإقامة يتم مخالفة الجماعة ولو لم يخرج ويصل جواز فضيلة
 الموافقة وثواب النافلة فإما التهمة والأعراض عن الفضيلة والثواب فيجوز جد أو إمام مقيم
 الأخرى فانه إن خرج عند الإقامة لا يتم لأنه يقصد الإكمال وهو الجماعة التي تتفرق بغيره
 وإن لم يخرج لا يخرج مادكرت بل تحتل أمر الجماعة الأخرى **م** ومن صلى الفجر أو العصر أو المغرب
 وإن أقمت **ش** لأنه إن صلى يكون نافلة والنافلة بعد العصر والفجر مكرورة وأما في المغرب فان النافلة
 لا تشرع ثلاث ركعات **م** ويترك سنة الفجر ويقترى من لم يدرك **ش** أي الفجر والمراد فرضه **م** يجمع
 أن إذا ما ومن أدرك ركعة منه صلاها ولا يقضيها إلا تبعاً لفرضها **ش** أي أن قالته سنة الفجر فان
 فانت بدون الفرض لا يقضي قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 وأما عند محمد رحمه الله يقضيها إلى الزوال لا بعده وإن فانت مع الفرض فان قضيت قبل الزوال يقضيها
 جميعاً وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ وعند البعض لا يل يقضي الفرض وحده ورسول الله صلى الله
 عليه وآله لما فاته الفجر ليلة القريش قضاء مع السنة قبل الزوال بالأذان والإقامة جماعة وحده
 بالقراءة فعلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة والجهر فيه والأذان والإقامة في
 للقضاء وإن السنة تقضى مع الفريضة فمن هذه الأحكام علم عدم اختصاصه بمورد النفل فعدى
 عهد إلى غيره من الصلوات وهي ما عدا قضاء السنة فعدى عن مورد النفل وهو قضاء الفجر إلى قضاء
 سائر الصلوات وأما قضاء السنة فعلم أن سنة الفجر أكثر من سائر السن فلا يلزم من شرعية قضاها
 شرعية قضاء سائر السن ولأن قضاها بغيره الفرض قضاها بغيره الفرض لكن يلزم من قضاها
 جميعية الفرض قبل الزوال قضاها بغيره الفرض بعد الزوال كما هو عند بعض المشايخ لأن اختصاص
 جميعية الفرض يكون قبل الزوال لا معاً **م** ويترك سنة الظهر **ش** أي سواء بدرك الفرض أو إذا ما
 أولاً **م** وأتم قضاها قبل شفعه **ش** أي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض **م** وغيرهما لا يقضي أصلاً
 ومدر كركعة من الظهر غير مصل جماعة بل مدر كركعة فصلها **ش** إن حلف ليصلي الظهر جماعة فادرك

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

في الخاليين

هذا هو الصحيح

ركعة بحيث لا يصل جماعة لكن ادرك فضيلة الصلاة وان سجد في وقتها قبل
 الغرض لا عند ضيق الوقت **ش** ان سجد في وقتها فان ادرك ان يصل ركعة منفردة افضل باء
 قال بعض شيوخنا ومنهم الكرخي لا فان السنين انما سبقت احدى الفرض بالجماعة اما بدونه
 فلا قال الحسن بن زياد من فائدة الجماعة فصل في مسجد بيتته يداء بالركعة لكن الاصح ان
 باقي بالسنين فان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها وان فائدة الجماعة لكن اذا ضاق الوقت
 السنة ويؤدي الفرض حد زاعن الغوت **م** اقتدى بالامام راكع وقوف حتى رفع راسه لم
 يدرك ركعته **ش** خلافا لزم **م** ركع فلهذه امامته فيه **ش** خلافا لزم فوفان ما في يد
 الامام غير معتد به فكل امام يعلو قلنا في حديث المشاركة في جزء واحد **باب**
قضايا القوايت فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فاشيا كمالا وبعضها **ش** اي ان كان
 فاشيا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض فاشيا والآخر
 وقتا لا بد من رعاية الترتيب فيقضي الفأينة قبل اداء الوقتية **م** فلم يخرج من ذكره انه
 يوتر **ش** هذا تفريع قوله والوتر بهذا عند ابن حنيفة رحمه الله خلافا لما على وجوب الوتر
م وبعد العشاء والسنة لا الوتر من علمه صلى العشاء بلا وضوء والاخر من به **ش** يعني ان
 صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر بوضوء بعين العشاء والسنة لانه لا يصح اداء السنة مع
 اجبت بالوضوء لا بالجماعة الفرض اما الوتر فصلاة مستقلة عند فصح ادائه لان الترتيب وان
 فرضا بينه وبين العشاء لكن ادى الوتر بزم الوصل العشاء بالوضوء وكان تاسيان العشاء في وقتها
 فقط الترتيب وعندنا يقضي الوتر ايضا لانه ايضا سنة عندهما **الامام** اضاف الوقت **ش** الا ان
 منقول بقوله فرض الترتيب والمعنى صافي الوقت عن القضا والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث
 فيه بعض القوايت مع الوقتية يقضي ما سعة الوقت مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر لم يوتر وطع لافضاء فيكون في هذه المسئلة ضم السادسة في هذه المسئلة
 الجوز الان يسع خمس ركعات يقضي الوتر فترى في حنفية رحمه الله وان فان الظهر والعصر **م** من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لافضاء في المسئلتين وذلك لان فرصة قد
 بين من وقت المغرب الامام يصل فيه سبع ركعات يصل الظهر والمغرب **م** او تسليمت او فاتت بيت جدي هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو في هاتين الركعتين فسجد السهو لتدارك نقصان
 كانت او قد **ش** قبل الست وما دونها واحدة وما فوقها قد يترك في قوايت الجامع الصغير **م** واجبت في هاتين الركعتين ولو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد السهو يلزم ترك الواجب
م قلت بعد الكنة او لا يصح وقفي من ترك صلاة شهر فندم واحد يؤدي الوقفات ثم ترك فندم لو جلس من القيام وسجد السهو ليرتد سجود السهو على الوجه المستنون فلا بد ان يتم السادسة
 هذا تفريع قوله قد يترك او قد يترك فندم واحد يؤدي الوقفات صارت قوايت الشهور **م** او قضى صلاة الشهور الاقرب
 مستقلة للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز مع ذلك اداء وقفي بعينه **م** او قضى صلاة الشهور الاقرب
ش هذا تفريع قوله قلت الكنة او لا فان لم يقضى صلاة الشهور الاقرب او فرضتين قلت القوايت بعد
 فلا يعود الترتيب الا في الاصل الكلى وعلى بعض المشايخ ان قلت بعد الكنة يعود الترتيب
 السرخسي الاول قال صاحب المحيط وعليه الفتوى **م** صلى حشا اذا كرا فاسنة قصد الجهر بوقوع
 ادى ساد شامح الكل وان قضى الفأينة بطل فرضية الجهر لا اصلها **ش** رجل فأنه صلى

هذا هو الوجه
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

ذكرها خاسا بعد هيا فسدت هذه الخمس لوجوب الترتيب لكن عند ابن يوسف وعمر فسادا
 وموقوف وهو القياس وعند ابن حنيفة رحمه الله فسادا موقوفا ان ادى ساد شامح الكل وان
 على الفأينة فالجهر الى اذها بطل وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان
 على الصلوة عند ابن حنيفة وابن يوسف خلافا لمحمد واما قال ابو حنيفة بالقياس الموقوف لانه
 تسلك واحد منها لوجوب رعاية الترتيب فسادا غير موقوف فحين ادى السادسة تسلك
 رعاية الترتيب كانت في الكثير وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى يظهر ان رعاية الترتيب
 في الكثير فلا يجوز اوقى القليل فيوز **باب** سجود السهو يجب له بعد سلام
 سجود سجودتان وشهد وسلام اذا قدم ركعا واحدة او ركعة او غير واجبا او تركه ساهيا او وقع
 في القراءة وتأخير القيام الى الثالثة زيادة على الشهد **ش** روى عن ابن حنيفة رحمه الله ان من زاد
 في الشهد الاول جرفا يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد
 وآل محمد المعصومين رجا يؤدي فيه ركن **م** وركوعين والمجهر فيما جازت وتترك العود الاول
 يصل كل هذه يؤول الترتيب الواجب ولا يجب لسهو المؤمن بل لسهو امامه ان سجد وللسهو
 من سجد مع امامه لم يقضي سري عن الفعدة الاولى وهو اليها قرب عاد ولا سهوا والامام وسجد للسهو وان
 شاء **م** وانما قال ان شاء لانه يقول لم يشترع فيه قصدا فلم يجب عليه امامته **م** وان تعد الاخيرة ثم قام
 فترى بينه وبين العشاء لكن ادى الوتر بزم الوصل العشاء بالوضوء وكان تاسيان العشاء في وقتها
 فقط الترتيب وعندنا يقضي الوتر ايضا لانه ايضا سنة عندهما **الامام** اضاف الوقت **ش** الا ان
 منقول بقوله فرض الترتيب والمعنى صافي الوقت عن القضا والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث
 فيه بعض القوايت مع الوقتية يقضي ما سعة الوقت مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر لم يوتر وطع لافضاء فيكون في هذه المسئلة ضم السادسة في هذه المسئلة
 الجوز الان يسع خمس ركعات يقضي الوتر فترى في حنفية رحمه الله وان فان الظهر والعصر **م** من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لافضاء في المسئلتين وذلك لان فرصة قد
 بين من وقت المغرب الامام يصل فيه سبع ركعات يصل الظهر والمغرب **م** او تسليمت او فاتت بيت جدي هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو في هاتين الركعتين فسجد السهو لتدارك نقصان
 كانت او قد **ش** قبل الست وما دونها واحدة وما فوقها قد يترك في قوايت الجامع الصغير **م** واجبت في هاتين الركعتين ولو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد السهو يلزم ترك الواجب
م قلت بعد الكنة او لا يصح وقفي من ترك صلاة شهر فندم واحد يؤدي الوقفات ثم ترك فندم لو جلس من القيام وسجد السهو ليرتد سجود السهو على الوجه المستنون فلا بد ان يتم السادسة
 هذا تفريع قوله قد يترك او قد يترك فندم واحد يؤدي الوقفات صارت قوايت الشهور **م** او قضى صلاة الشهور الاقرب
 مستقلة للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز مع ذلك اداء وقفي بعينه **م** او قضى صلاة الشهور الاقرب
ش هذا تفريع قوله قلت الكنة او لا فان لم يقضى صلاة الشهور الاقرب او فرضتين قلت القوايت بعد
 فلا يعود الترتيب الا في الاصل الكلى وعلى بعض المشايخ ان قلت بعد الكنة يعود الترتيب
 السرخسي الاول قال صاحب المحيط وعليه الفتوى **م** صلى حشا اذا كرا فاسنة قصد الجهر بوقوع
 ادى ساد شامح الكل وان قضى الفأينة بطل فرضية الجهر لا اصلها **ش** رجل فأنه صلى

الركعة الاولى
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

هذا هو الوجه
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

هذا هو الوجه
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

هذا هو الوجه
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

هذا هو الوجه
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

ظلم يكون الابن شهيداً لان المال وان وجب فانه لم يجب بنفس القتل وقوله او وجد ميتاً فان من وجب ميتاً
خرجاً في المعركة فهو شهيد لان الظاهر ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد بأي شيء قتلوه وانما شرط الجراح
فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت خفف القتل فالحاصل ان الشهيد من قتل بغيره ظلم ولم
يجب به مال ومن وجد ميتاً جرحاً في المعركة سواء قتل بغيره ام لا لكن في هذا التعريف ينظر وهو انه
لا يشمله ما اذا قتل المشرك او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحربة فان قتلهم شهيد بأي شيء قتلوه
فالتعريف الحسن الموضح في المعركة يقتضي قتل المشركين واهل البغي وقطاع الطريق بأي شيء قتلوه ويشمل
ذكر الحديده والوجدان في المعركة يقتضي قتل المشركين واهل البغي وقطاع الطريق بأي شيء قتلوه ويشمل
الجرح في المعركة لانه مسلم بمقتول ظلم ولم يجب بقتله مال وانما مقتول غير هؤلاء وهو مسلم قتله غير باع
وعبر قطاع الطريق ومسلم قتلته ذم فانه انما يكون شهيداً عند حقيقته رضاء عنه اذا قتل جرحاً ظلم
ظلماً قال ولم يجب به مال علم انه مقتول بغيره لانه لو قتل بغير الحربة لوجب المال عنه لان الدية
واجبة عنه في القتل وانما عند ما فلا احتياج الى ذكر الحديده لان المقتول بالمشقة شهيد عند هما
ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص عندها واما قوله ولم يرتك قسيحاً فابنده في سائر عنده
غير ثوبه ش اي غير ثوب محتص بالميت كالقرو والحشو والفساوس والسلاح والخفم ونواذير
لنم كفته ش اي لولم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كالزاد وعينه وراذ ولو كان ما ليس من جنسه
ينقص ش ولا يغسل ويصلى عليه ويرفن بنمه وغسل من وجد قتيلاً في مصر لم يعلم فانه انما يعلم
فانه غسل سواء علم ان قتله وقع بالحد بده او بالعصا الكبر او بالصغير لان الواجب الدية والقسماء
هكذا في الزخيرة ولم يذكر انه وجد في موضع يجب القسماء او الاقول ان المراد انه وجد في موضع
القسماء اما اذا وجد في موضع لا يجب القسماء كالسابع والجامع فان علم ان القتل بالحديده
لا يغسل لانه شهيد فان علم انه قتل بالعصا الكبر ينبغي ان يغسل عند اي حقيقه اذ ليس شهيداً عند
خلافهما وان علم انه قتل بالعصا الصغير ينبغي ان يغسل نقلاً لان يغسل لقتل الواجب الدية عند
وجوبها بعرض جمل القاتل فان علم ان القتل بغيره لم يغسل لا شهيد وان علم انه قتل بالعصا
ينبغي ان يغسل عند اي حقيقه رحمه الله خلا فالحما وان علم انه قتل بالعصا الصغير نقلاً فان علم
في الهداية من وجد قتيلاً في المصر لان الواجب فيه الدية والقسماء خفف اثر الظلم الا اذا علم
انه قتل بغيره اقول هذه الرواية محال لما ذكر في الزخيرة لانه رواية الهداية فيما اذا لم يعلم القاتل
لانه علل بوجوب القسماء والقسماء الا اذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم
القتل بالحديده ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل وجب القصاص اما وجوب الدية
والقسماء فلعارض العجز عن اقامة القصاص فلا يخرج هذه العارض عن ان يكون شهيداً وانما علم
رواية الزخيرة فيغسل وعنه الزخيرة هذا وان حصل القتل بغيره فان لم يعلم فانه يجب الدية
والقسماء على اهل الحلة فيغسل وان علم القاتل لم يغسل عند ما في الزخيرة لم يعتبر نفس القتل

في الزخيرة
في الهداية

ظلم

في الزخيرة
في الهداية

وان كان بالعارض اخرجته عن الشهادة وفي الميت اخذ هذه الرواية هذا اذا علم انه باي شيء قتل اما اذا
لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لم يعلم ان موجبت هذا القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو
الواجب في هذا القتل سواء كان اصله او عارضاً فالواجب الدية فلا يكون شهيداً او قتل بغيره
لان هذا القتل ليس بظلم او جرح وارث بان تاخا واكل وشرب او عوج او اواه حية او نقل من المعركة
حيماً او نقل عاقلاً وقت صلاة او نحو شئ من الجرح اي حمل من المعركة وبه رمق والارثتان في
ان يرتك شئ من رافق الحية او بيت له حكم من احكام الاحياء والارثاء اثبات عند اي وجه
خلافاً لمحمد رحمه الله وان قتل بغيره او قطع طريق يغسل ولا يغسل عليه **كتاب الصلوة**
في الكعبة صح فيها الغرض والبقا المذكور في الهداية خلافاً للشافعي فيها والمذكور في كتب الشافعي
الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة
يقدر مؤخرة الرجل لا يجوز وفي كتبه ايها ان الضربت الكعبة والعباد بابه يجوز الصلوة خارجها
موجهاً اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان بين يديه شئ او بقية جدار وهذا حكم يجب لان جوار الصلوة
خارجها على تقدير الاقدام يدل على ان القبلة امارض الكعبة او هو لها فيجب ان يجوز فيها من غير اشتراط
ان يكون بين يديه شئ مرتفع مثل مخوخ الرجل ولو ظهره الى طير امامه لا يجوز ظهره الى وجهه لان
هذا تقدم وكذا في جهات تعظم الكعبة وفي الهداية انه لا يجوز عند الشافعي وفي كتبه انه لا يجوز لان يكون
بين يديه شئ مرتفع ام قد واختلف في حوله وبعضهم اقر بكون امامه المواجه ليلس بجانبه ش اعلم
ان الكعبة اربعة جوانب بحسب جدرانها الاربعة فالواقف في الجانب الذي يكون الامام فيه اذا كان
اقرب اليها من الامام يكون متقدماً على الامام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة الاخرى فان من هو اقرب
الى الكعبة لا يكون متقدماً على الامام **كتاب الزكوة** هي لا تجب الا في نص
خولي فاضل عن حاجته الاصلية ش اعلم ان الزكوة لا تجب الا في نصاب تام والجول هو ان كان من
الاسماء لا شمالي على العضول الاربعة والعال فيهما تقاوت الاسعار فاقم مقام الغار فادبر الخيم عليه
هذا هو المذكور في الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال الجول على النصاب تجب الزكوة سواء وجد
اولم يوجد كما في السفرفانه اقيم مقام المشقة في دار الرخصة عليه سواء وجد لمشفة ام لا لكن ليس
كذلك بل لا بد من شئ آخر هو التهمة كافي التهمة اي الذهب والفضة او السوم كما في الانعام
او بية النجاة في غير ما ذكرنا حتى لو كان له عبد لا لخدمة او دار لا للسكنى ولم يحو النجاة لا يجب فيها
الزكوة وان حال عليهما الجول ولا بد ان يكون فاضلاً عن حاجته الاصلية كالاطعمة والشباب واثاث المنزل
ودواب الركوب وعبد الخدمة ودار السكنى وسلاح يستعملها والان المحترقة والكيت لاهلها مملوء
ملكاً تاماً ش اي رقية ويد على جرم مكلف ش اي عاقلاً بالغ م مسلماً فلا يجب عليه مكاتب من اعداء الملك
الناس فان لم يملك اليد لا يملك الرقية ويدون مطالبين عبد بغير رقية ش لان ملكه غير فاضل
الحاجة الاصلية وهي قضاء الدين وانما قد يكون مطالباً من عبد حتى لو كان مطالباً من الله تعالى لا يمنع وجوب
الزكوة

في الزخيرة
في الهداية

في الزخيرة
في الهداية

في الزخيرة
في الهداية

في الزخيرة
في الهداية

في الزخيرة
في الهداية

في الزخيرة
في الهداية

في الزخيرة
في الهداية

أو الزكوة
 كمن ملك نصيبا بعضه مشغول بدين الله تعالى كالنذر أو الكفارة يجب فيه الزكوة ولا يشترط لوجوب
 فوائده عن هذا الدين وقوله بعد رده متعلق بقوله فلا يجب أي لا يجب على المدينون بعد ردهما كون من
 مشغولا بالدين ولا مال مفقود وساقط في بحر ومعصوب لا يدين عليه ومدة كون في بركة ليس مكانه
 ودين محله المدينون من آخر بعد ما عند قوم وما أخذ مصادرة ثم وصل إليه بعد ثنتين **ش** هذه الأ
 امثلة للمال الضار وعندنا لا يجب الزكوة في المال الضار خلا للشافعي بناء على اشتراط الملك التام فهو
 مخلوك رتبة لا يكره الخلف فيما إذا وصل المال الضار إلى ملكه هل يجب عليه زكوة السنة التي كان
 المال فيها ضارا أم لا **م** خلافه دين على مقلبي أو مجتري أو مقلبي أو جاحد عليه بنية أو علم به
 قاضي **ش** فانه إذا وصل هذه الأموال إلى ملكه يجب زكوة الأتية الماضية **م** ولا يبقى للشافعي ما استأثره
 قوى خذ منه ثم لا يصير للشافعي وأن نواه لها ما لم يبعده وما استأثرها كان لها لا ما ورثه ولو كان لها
 وما ملكه هبة أو وصية أو نكاح أو صلح أو صلح عن قود ونواه لها كان لها عندنا في بضع لا عند غيره
 وقبل الخلف على عكسه **ش** فالخلاف أن ما عدا الجورين والسوايم المأخوذ فيها الزكوة بنية النكاح ثم
 السنة إنما تعتبر إذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى النكاح بعد حدوث سبب الملك
 لا يجب فيه الزكوة وهذا معنى قوله لا يصير للشافعي وإن نواه لها ثم لا بد أن يكون سبب الملك سببا اختياريا
 حتى لو نوى النكاح زمان تملكه بالارث لا يجب فيها الزكوة ثم ذلك السبب الاختياري هل يجب أن يكون شرا
 فصد أو لا وعندنا يجب وقبل الخلف على العكس فعندنا لا بد أن يكون شرا وعندنا لا **م** ولا
 الإتيية قربت به أو بعزل قدر ما وجب ونصدقه بكل ماله بلائيه مسقط ويحصره لأعدائنا **ش**
 أي إذا نصدف جميع ماله بلائيه الزكوة تسقط الزكوة وإن نصدف بعض ماله تسقط زكوة المؤدى عنده
 خلا فلا يوجب حتى لو كان له ما يادى درهم فتصدى مائة درهم تسقط عنده زكوة المائة المؤداة وعندنا
 لا تسقط عنه زكوة شيء أصلا **باب زكوة الأموال** نصيب الأهل خمس والع
 ثلثون والغنم أربعون سائمة وفي كل خمس من الأبل نجس أو غراب شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض
 ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست وأربعين حقة ثم في إحدى وثلاثين حقة ثم في ست وسبعين بنتا لبون
 ثم في إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة مع الحقتين ثم في مائة وخمس وعشرين
 بنت مخاض وحققتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقتان ثم تساء نف في كل خمس شاة ثم في خمس وعشرين
 بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين أربع حقتان إلى مائةين ثم تساء نف
 البكر في الخمسين التي بعد المائة والخمسين **ش** أعلم أنه قد ذكرنا استثناء بنت أحد لها بعد المائة والعشرون
 والآخر بعد المائة والخمسين فعند المائتين تساء نف استثناء نافع مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى
 في كل خمس حقة **م** وفي ثلثين بقرا أو جاحوا ما يبيع أو يبيعه ثم في أربعين ميسرة أو ميسرة ثم البيع
 الذي ثم عليه الحول والبيعه أثناء والمسن الذي ثم عليه الحولان والمسنه أثناء **م** وفيما زاد
 إلى ستين وفيما ضعف ما في ثلثين ثم في كل ثلثين يبيع وفي كل أربعين مسنة **ش** أي في ستين يبيعتان

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

تبيع ومسنه ثم في مائتين مسنتان ثم في تسعين ثلث البيعة ثم في مائة يبيعتان ومسنه ثم في مائة وعشرة
 تبع ومسنين ثم في مائة وعشرين أربع البيعة أو ثلث مسنات وهكذا إلى غير النهاية **م** وفي أربعين ضاونا
 أو عزا شاة ثم في مائة واحد وعشرين شاتان ثم في مائتين واحد وثلاث شياه ثم في أربع مائة أربع شياه
 ثم في كل مائة شاة ولا شيء في بعل وحمار ليس للشافعي ولا في عوامل وحوامل وغلوفة من العوامل التي
 أعدت للعمل كإقامة الأرض والحوامل التي أعدت للعمل والعلوفة التي أعطى لجلد وفي هذا السائمة **م**
 ولا في حل وقصيل وعجل الاستعانة للبيد ولا في ذكر الجمل منفردة وكذا في إناها في رواية وفي كل
 من المختلط به الزكوة سائمة دينار أو ربع عشر قيمته نصيبا أو جاز دفع القيمة في الزكوة **م**
 والكفارة والعرو والنذر ولا يأخذ المصدق إلا الوسط وأن لم يجد السن الواجب يأخذ
 الأدنى مع الفضل أو الأعلى وبود الفضل ويعم المستفاد وسط الحول في حكمه إلى نصيب من
ش أي إذا كان له ما ينادى به حال عليها الحول وقد حصل له في وسط الحول مائة درهم يقيم للمائة
 إلى المائتين وقوله في حكمه أي في حكم المستفاد وهو جوب الزكوة يعني يعتبر في المستفاد الحول الذي
 مر على الأصل ويمكن أن يرجع حكمه إلى الحول **م** والزكوة في النصاب لا العقوف **ش** فانه إذا ملك
 خمسا وثلثين من الأبل فالواجب وهو بنت مخاض إنما هو في خمس وعشرين لاقى المجموع حتى لو كان
 عشر بعد الحول كان الواجب على حاله **م** وهكذا النصاب بعد الحول يسقط الواجب وهكذا العفوة
 ويصرف الهلال إلى العفو أو لا ثم إلى نصيب يديه ثم إلى ابنته فيبقى شاة لو هلك بعد الحول عشرون
 من ستين شاة أو واحد من ست من الأبل نجس بنت مخاض لو هلك خمسة عشر من أربعين بنتا لبون
 أي يصرى الهلاك إلى العفو أو لا فان لم يجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كالمائتين الأولين وهما هلال
 عشرين من ستين شاة واحد من ستين الأبل وإن جاوز الهلاك العفو كما إذا هلك خمسة عشر من
 أربعين بنتا لبون فالواجب تصرف العفو ثم أحد عشر تصرف النصاب الذي يلى العفو وهو ما بين خمسة
 وعشرين إلى ست وثلاثين حتى تجب بنت مخاض ولا يقول الهلاك يصرى إلى النصاب والعفو حتى يقول الواجب
 في أربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من أربعين وقد بقي خمسة وعشرون فيجب نصف ومن من
 بنت لبون ولا يقول انصاف الهلاك الذي جاوز العفو يصرى المجموع النصيب حتى يقول يصرى أربعة
 إلى العفو ثم يصرى أحد عشر إلى مجموع ستة وثلاثين أي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك أحد
 وبقي خمسة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبون وربع تسع بنت لبون وأما قوله ثم إلى ابنته فيبقى فلم يذكر
 في المتن مثالا فنقول لو هلك من أربعين بنتا لبون فاربعة تصرف إلى العفو وأحد عشر إلى نصيب
 لا العفو وخمسة إلى نصيب بل هذا النصاب حتى يبقا أربع شياه وقد هلك خمسة وعشرون
 أو ثلثون أو خمسة وثلثون **م** والسائمة هي المكتفية بالربح في أكثر الحول **ش** الربح بالكسر الكلام
م أحد البعثة زكوة السوايم والعرو والخراج يعني أن يعيد وأحقية أن لم يصرى في حقه لا الخراج
ش أعلم أن ولاية أحد الخراج للإمام وكذا أخذ الزكوة في الأموال الظاهرة وهي عرو الخراج وزكوة

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

السوايم

هذا هو الأصل في زكوة الأموال
 وهو ما ذهب إليه الجمهور
 من المالكة

بملاء باقل من ثلاث اذا كانت الحظلة متخللة لكن ان قدر ما لم يكون اصغر من الاول ولا يسع ثمانية
ارطال من انواع الحنطة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي واما الحجازي فهو
خمسة ارطال وثلاث رطل فالواجب عند الشافعي من الحنطة صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من
العراقي وهو منون على ان الملق اربعون استاراً والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال فالمن
مائة ومائون مثقالاً ومنون بارجان خلافاً لمحمد بن قيس فان عنده لا بد ان يقدربا الكيل واداء اليه
في موضع يشترى به الاشياء احب وعندنا في اوله الذي يلحق احب ويجب على من مسلم له نصاب الزكاة
وان لم يتم شي قد ذكرنا في اول كتاب الزكاة الماء بالحوول مع التمنية او السوم او ثمة التجارة فمن
كان له نصاب الزكاة اي نصاب فاضل عن حاجته لاصليته فان كان من احد الثمين والسوم
او مال التجارة يجب عليه الصدقة وان لم يكمل عليه الحول وان كان من غير هذه الاموال كماله الزكاة
للسكنى ولا للتجارة وقيمة النصاب يجب بها صدقة الفطر مع انه لا يجب لها الزكاة وبه يخرج
الصدقة من نصاب النصاب نصاب حرمان الزكاة ولا يشترط فيه الهاء بخلاف وجوب الزكاة
لقسمه وطلعه فقيرا او خادمه ملكا ولو ولد بكا او ام ولد او كافرا لا لزوجه وولده الكبير
الحي بل من ماله ومكاتبه وعبد له اي لا بعد عوده ولا لعبد وعبد بين اثنين
على احد منهما شي هذا عند ابي حنيفة رحمه الله واما عندنا في عليهما ولو بيع خمارا او خمر
من يصير له بطلوع فجر الفطر فيجب له ان يمسك او يذوقه شي اي قبل الطلوع وهذا عندنا واما عند
الشافعي فيجب بعبور الشمس في النصف في الليلة او ولد فيها لا يجب عليه عندنا لانه من ثمنه شي
خلافا للشافعي فانه يجب عليه لانه اذرك وقت الغروب او اسلم او ولد بعهده شي اي بعد طلوع الفجر
فانه لا يجب عليهما اجماعا ما عندنا ولا انه لم يذرك وقت الطلوع واما عندنا فلا نه لم يذرك وقت الغروب
وان قدمت جارة افضل بين مدة ومدة ونوب تجليها ولو اخرجت لاستسقاء كتاب الصوم
هو ترك الاكل والشرب والوطي من الصبح الى المغرب مع النية وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف
اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب وغيرهما ينقل شي ذكر في المداينة ان صوم رمضان فريضة لو
كتب عليه الصيام وعلى فرضه ان عقد الاجماع وهذا الكفر جاحدة والمنذور واجب لقوله تعالى ولو لم
نذكرهم وقيل في الجاهلية ان قوله تعالى ولو لم يذركم دينكم لم يذركم دينكم وهو النذر بالمعصية والطهارة
وعادة المرفى وصلة الجبارة فلا يكون وطعا فيكون واجبا او لا المنذور وان كان من العبادات المقصودة
كالصوم والصوم والنجس وخود لك فله وانه ثابت بالاجماع فيكون قطع الثبوت وان كان سببا لاجماع
نفسا وهو العالم المحض فينبغي ان يكون وضوفاً وصوم الكفارة لان ثبوته ينص قطعاً فيكون بالاجماع
فقول صاحب المداينة ان المنذور واجب يمكن ان يرد بالواجب الفرض كما قال في افتتاح كتاب الصوم
ضربان واجب ونفل م ويبع صوم رمضان والنذر للمعينة بنية من الليل الى الفجر الكبرى فينبغي لا بد ان يكون النية
ش اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى المغرب فالمراد بالحنطة الكبرى منتصفة فينبغي لا بد ان يكون النية

صاع العراقي وثمة مال ولا
يبيع درهم واربعه غوره
في شهر

صاع العراقي وثمة مال ولا
يبيع درهم واربعه غوره
في شهر

صاع العراقي وثمة مال ولا
يبيع درهم واربعه غوره
في شهر

موجودة في اكثر النهار ويشترط ان تكون قبل الفجر الكبرى وفي الجامع الصغير بنية قبل نصف النهار
اي قبل نصف النهار الشرعي وفي مختصر القنوري الى الزوال والاول صح وبنية مطلقة او بنية نفل واداء
رمضان بنية واجب آخر الا في مرض او سفر بل عما نوى والذين لم يعين عن واجب نواه شي اي اداء رمضان
يبع عن واجب آخر الا في السفر والمرضى فانه يقع عن ذلك الواجب واذا انزل صوم يوم معين فوي
وذلك اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحيحا او مريضا وعيارة
المختصر هذا ويجب اداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقة وواجب آخر
الا في سفر او مرض وكن النفل والنذر للمعينة الا في الاخير اي حكم النفل والذين لم يعين حكم اداء رمضان
الا في الاخير وهو الواجب الاخر والنفل بنية وبنية مطلقة قبل الزوال لا بعده وشرط للقضاء
والكفارة والذين لم يطلق التبييت والتعيين شي المراد بالتبييت ان ينوي من الليل وان عم لم يله نفل
شي اي ليلة التبيين من شعبان لا يصام الا نفلا ولو صامه لو اوجب كره ويقع عنه في الاصح شي اي يقع
عن الواجب الاخر في الاصح وقيل يقع نفل عالان غير متبييت عنه فلا يباذي به الواجب ان لم يظهر رمضان
والا فبشي اي عن رمضان فان صوم رمضان يباذي بنية واجب آخر والنفل فيه اجبا اجماعا
ان وافق صوما بعبادة والا بصوم الحياض شي كالمغني والقاضي ويقتصر غيرهم بعد الزوال ولا صوم لونه
ان كان الغرض من رمضان فانا صامه ولا فلا وكره لونه ان كان الغرض من رمضان فانا صامه عنه والافق
واجب آخر او لا فبشي نفل شي اي لو نوى ان كان الغرض من رمضان فانا صامه عنه والافق نفل فان ظهر
رمضان بنية كان عنه شي لوجود مطلق النية والافق نفل شي اي فيما قال والافق واجب آخر وفيما
قال والافق نفل اما في الصورة الاولى فلا تارة متروكة في الواجب الاخر فلا يقع عنه في مطلق النية
فيقع عن النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية ايضا ومن راي هلال صوم او فطر وحده بصوم
وان رد قوله وان افطر شي ذكر الفقهاء فقط بيان انه لا كفارة عليه خلافا للشافعي وقيل بلا
دعوى ولفظ اشهد للصوم مع عيم خبر فرد بشرط انه عدل ولو قنأ او امرأة او محدودا في قدر
تأبنا وشرط للفطر رجلان او رجل وامرأتان ولفظ اشهد لا الدعوى ولا عيم شرط جمع عظيم فيما
المجمع العظيم جمع يقع الجمل خبرهم وحكم الفعل بعد نواطهم على الكذب وبعد صوم ثلثين يقول
عدلين حل الفطر ويقول عدل شي اي اذا شهد واحد عدل لالهلال رمضان وفي السماء علة
فصاموا ثلثين لا يحل الفطر لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا لمحمد فان الفطر يثبت بتبعة الصوم
وكم من ثي يثبت صوما ولا يثبت قصدا والاصح كالفطر شي اي في الاحكام المذكورة في هـ
م باد **موجب الافساد** يقع الجيم شي اي ما يوجب افساد كلقضاء
والصفاء م من جامع او جمع في احد السبلين او كل او شرب عناء او دواء عن الواجب وظن
انه فطر فاكل عدل او شي وكفر كالمظاهر شي اي كفارته مثل كفارة الظهار وهو شي اي التكفير
بافساد صوم رمضان لا غير شي اي بافساد اداء رمضان على م وان افطر خطا شي وهو ان يكون

الافق نفل
الافق نفل
الافق نفل

الافق نفل
الافق نفل
الافق نفل

الافق نفل
الافق نفل
الافق نفل

ذاكر الصوم فافطر بغير قصد كما اذا مضى من حلقه في حلقه او ملكها او احتقنوا
ش اي صب الدواء في الانف فوصل الى قصبة الانف او فطروا فيه او دلوى جائفة او انه فطروا
الجوف او دماغه الجائفة الجراحة التي بلغت الجوف والامة الشجة التي بلغت احم الدماغ
او اسلح حصاة او استقاء ملاء فيه او سحر او فطر بطنه ليلا وهو يوم او اكل ناسيا وظهره
فاكل عذ او جوعت نامة او لم يبق في رمضان كله سوفا ولا فطروا او اصبح غير ناسيا للصوم فاكل فطروا
فقط ولو اكل وشرب او جامع ناسيا اي غير ذاكر للصوم او نام فاحتم او نظروا فارتل او اذ
او اكل او اغتات او عليه القي او بقي قليلا او اصبح جنبا او صب في حلقه دهن او في اذنه ماء
او دخل عمارا واذ بان حلقه لم يقطر والمطر والناس نقيس في الاصح ولو وطئ ميتة
او بهيمة او في غير فخرج وهو التقييد او قبل او لم يسر ان ارتل فقي والافلا اكل الجاهل اسنا
مثل خصية فقي فقط وفي اقل منها الا اذا اخرجها واخذ بيده ثم اكل في التقييد بالاخت
باليد وقع اتفاقا ولو بلاء باكل بهيمة فسد الا اذا مضى ش فانه يلاشي في فيه بالمضغ وفي
كثير عاد او اعيد نفس لا القليل في الجاهل ومحمد نفس باعادة القليل لا عود الكثير اذا عاد
التي فاعيد عند اي بلاء الكثير اي ملاء الفم وعند محمد بغير الضم اي الاعادة ففي اعادة الكثير
اتفاقا وفي عود القليل لا نفس اتفاقا وفي اعادة القليل لا نفس عند اي بلاء فاعيد وفي عود الكثير
نفس عند اي بلاء عند محمد وكذا له ان وقع وضغ شي الاطعام صبي ضرورة والقبلة ان لم يات
لا الكل ودهن الشارب والسواك ولو عشتا احتراز عن قول الشافعي وعنه يكره عشتا لانه
يزيل الخلق وشي فان عجز عن الصوم بقطر ويطعم لكل يوم مسكنا كالفطرة ويقضي ان قدر
وحامل او مرضع خاف على نفسها او ولدها ومرض خاف زيادة مرضه والمسافر او طروا ووضوا
بلاذية ش فحل الا فطر بغير مرضع اجرت نفسها للارضاع ولا يحل الواحدة ان لا يجع عليها
الارضاع اقول لو كان حل الا فطر بناء على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل رمضان حل
لكن لو لم يكن قبل رمضان بل توجرت نفسها في رمضان ينبغي ان لا يحل لها الا فطر اذا لا يجع عليها الاجارة
الا اذا دعت الضرورة اليها اما الواحدة فلا يحل لها الا فطر الا اذا تجبت فحسدت عليها الارضاع
فيحل الا فطر وصوم مسافر لا يصوم احب ولا قضاء ان مات في سفره او مرضه ش اي لا
العذبة وان عجز او قام ثم مات فذكر عنه ولية بقدر ما فات ان عاش بعد بقدره والافق قد
ش اي بقدر العجة والاقامة فانه اذا فاتت عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات
او صح بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فعليه فدية خمسة ايام وشروط لها الايضاح ويصح من اللان
وفدية كل صلوة كصوم يوم هو الصحيح ش وعند البعض فدية صلوات يوم واحد كقد
صوم يوم وتقيضي رمضان وصلا وفضلا فان جاء الاخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية
ش وعند الشافعي يجب العذبة ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه ويلزم صوم بقدر شرع فيه اذا

وقضاء ش اي يجب اتمامه فان افسد فعله القضاء الا في الايام المنهية ش وهي خمسة ايام
عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلثة بعده ولا يفطر بلا عذر في رواية ش اي اذا اشروع في صوم التطوع
لا يجوز له الا فطر بلا عذر لانه ابطال للعهد وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه ونياح بعد
صياقة ش هذا الحكم يشمل المضيف والمضيف ومجيبك بقية يومه صبي بلغ وكافر اسلم وحا
طهرن ومسافر قدح ولا يقضي الا قبل ان يوتما وان اكل فيه بعد النية ش اي اذا حدث هذه الامور
في نهار رمضان يجب الامسال بقية اليوم لحرمته رمضان لكن لا قضاء على الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم
احد الا اهلية في اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب القضاء وان كان البلوغ والاسلام قبل نصف النهار
فبوت الصوم ثم اكل ثم نوى المسافر الفطر وقدح فبوت الصوم في وقتها صح وفي رمضان يجب عليه ش الصغير
في وقتها يرجع الى النية وفي صح يرجع الى الصوم كما يجب الا تمام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو افطر
لا كفارة فيما ش اي في قدوم المسافر وسفر المقيم وفي رواية اخرى عليه فيها الا يوما حتى يفيده او في
ليلته لانه اذا اعطى اياها لم يوجد منه النية فيما عدل اليوم الاول فالظاهر انه قد بوى الصوم فيه
اقول هذا اذا لم يعلم انه بوى ام لا اما اذا علم انه بوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم يوف فلا شك في عدم
الصحة ولو جن كله لم يقص فان اخاف بغيره فقي ما مضى سواء بلغ مجنونا او غافلا ثم جن في طاهر
الرواية ش الجنون اذا استعرق شهر رمضان سقط الصوم وان لم يستعرق لا يلجج القضاء
ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ مجنونا او بلغ غافلا ثم جن وعند محمد اذا بلغ مجنونا لا يلجج عليه الصوم مع
لا يكون مستعرقا فان الجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم فبوت الجنون يكون ما عا في كفي المنع
الجنون الضعيف وهو غير المستعرق اما اذا جن البالغ فانه رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون جنونا
قوتاهو المستعرق بن رمضان بوي العبد واما في الشرب او بصوم السنة صح وافطر هذه الايام
وقضاها ولا عتلة ان صامها ش فرفق بين التذرع والشروع في هذه الايام فلا يلزم بالشروع لا في معصية
ويلزم بالذرع راد لا معصية في التذرع ثم اذا لم يوشيا او نوى التذرع او نوى التذرع ولا يكون
مينا كان تذرا فقط وان نوى العبد ونوى ان لا يكون تذرا كان مينا وعليه كفارة مينا ان افطروا
نواها او نوى المين ش من غير ان ينفي التذرع كان تذرا ومينا ش حتى لو افطر يجب عليه القضاء للتذرع
والكفارة للمين ش وعند الشافعي يرد في الاول ومين في الثاني ش المراد بالاول ما اذا نواها وبالثاني
ما اذا نوى المين واعلم ان الاقسام ستة ما اذا لم يوشيا او نوى كليهما او نوى التذرع بلا نفي المين او نوى
او نوى المين بلا نفي التذرع او مع نفيه في المبدأ جعل المين معنى مجازيا والعلاقة بين التذرع والمين ان التذرع
اجاب الحاج فبذل على حرم صفة ونحو الحلال مينا لقوله تعالى لم يحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم
عائلة بما كنتم فاذ كان المين معنى مجازيا يرد عليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلهذا قيل في كتب
اصولنا ليس معنى مجازيا بل هذا الكلام تذرع يصحده مينا بموجب والمراد بالموجب اللام كان شراء القر
شراء يصحده اعتاق بموجب في طوبى ان المين لو كانت موجبة بلبت بلا نية كشراء القريب بل هي

دلالة على...

اما اليوم الموات...

او في...

بل يصيبه
اما اذا نوى الله ليس يضره

معنى مجازي فالجواب عن الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وهذا ليس كذلك
فان النذر لا يثبت بآرائه فان صيغة انشاء للنذر فينبط النذر سواء اراد اولم يرد خالم يتوانه
ليس بين ما يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا يدخل فيه لقضاء القاضي والمجزي المجازي
ثبت بآرائه فلا جمع بينهما في الارادة **والاعتكاف** وهو يوم صوم السنة في شوال العتق عن الكراهة والنسبة
بالنصارى **باب** اذا شرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم

جماعه بنية واقفه يوم فبقي من وطءه فيه **باب** اذا شرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم
فعليه القضاء خلافا لما في غيره فان اقله ساعة عنده وقد حصلت ولا يخرج منه الحاجة الا ان
او لجمعة وقت الزوال ومن بعد منتهى عنه فبقايد رهاوا وبقي السن على الخلاف وهو ان يصح
قبلها اربعاء في رواية ستار كعتن بنة واربعاء سنة وبعد هار تعاندا ان حنيفة رحمه الله وسأ
عندهما ولا يفسد مكره اكثر منه فيخرج ساعة بلا عذر فسدة وبالم يشرى وبليغ ويشترى
بلا اجزاء يصح لا يفتقر الى لا يفعل غير المعتكف من الافعال في المسجد ولا يعمد ولا ينكح ولا يجير
ويطلق الوطء وتوليد او ناسبا ووطئه في غير وقت او قبله او لمسا ان الزوال والا فلا وان حرم والمراة
لعتكاف في بيته ان راعى ان يام نومة بليلها ولا يلا شرطه وفي يومين بليلهما وصح بنة الترخاصة

باب اعلان الحج فربما يكره جاحده لكن اطلق عليه الوجوب واراد القرية
حيث قال يجب على كل مسلم مكلف حج يصير له زاد وراحلة فحلا عملا منه وعن لغة عباله الحنونة
مع امن الطريق والزوج والمحرم للراءة ان كان بينهما وبين مصرهما مسيرة سفر في العزمين على الفور
هذا عند ابو يونس واما عند محمد رحمه الله فعلى التواخي فرم بعض المتأخرين ان هذا الخلاف بينهما منى على الا
المطلق عند ابو يونس وعند محمد لا وهذا غير صحيح لان الامر لا يوجب الفور باتفاق بينهما فمسألة
مسئلة مستندة فقال ابو يونس الفور اختراعا عن الفتوى حتى اذا التي بعد العام الاول كان اداء عليه
وعند محمد وجوبه على التواخي بشرط ان لا يفوت حتى لو لم يؤد في العام الاول وفات يكون انما اتفاق العام
اي هو ظاهر واما عند محمد فلا فانه في العام الاول وعدم قوته في العام مشترك فكونه انما هو
فان ادى بعد ذلك برفع الاثم عنه عند ابو يونس لا يرفع اثم التأخير فتمنع الخلاف انما اذا بعد العام الاول
ياثم بالتأخير عند ابو يونس فلا فالحج فلو احرص صبي فباع او عبد فعرق فبقي لم يؤد فوضعه فلو جرد الصبي

للفرضم وقت جازعه خلاف العبد لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية واجرام العبد
فلا يمكن الخروج عنه بالشروع في غيره **وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة واجبة**
وفوق جمع وهو المزدلفة والسعي بين الصفا والمروة وحج الجمار وطواف البدر والا فافى في
وعبرها سنن واداب واشهر شوال ودو القعدة وعشر ذي الحجة وكبر احرامه له صلبها والعجم
وهو طواف وسعي ولا فوات لها وازان في كل السنة وكرفت في يوم عرفة واربعه بعد صلاتها وسفقات المدن
ذو الحليفة والعراق ذات عرق والشامي حنيفة والتخدي قرن والمهي يلمم وحرم تأخير الاحرام

فان قلت انما هو يوم عرفة وهو يوم عرفة
فان قلت انما هو يوم عرفة وهو يوم عرفة
فان قلت انما هو يوم عرفة وهو يوم عرفة
فان قلت انما هو يوم عرفة وهو يوم عرفة

منه من غير ان يمسها
فان لم يمسها لم يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

لمن قصد دخول مكة لا التقدم وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم فيها الحل اي من
هو داخل لمواقف لكنه خارج مكة فيها الحل اي خارج الحرم **باب** من مكة للحرم وللحرم للحل
لان الحج في العرفان وفي الحل فاحرامه من الحرم والعرفة في الحرم فاحرامه من الحل لتحقيق نوع سفر
ومن ثمة احرامه يومئذ وعنده اخيه وليس اذا اراد اداء طهرين ونظف وصلى سبعا وقال
المفرد بالحج الى اريد الحج فيسره في وتقبله مني ثم لي يئوي به الحج وفي بيتك اللهم ليك لا
شريك لك ليك ان الحمد والمنة لك والمالك لا شريك لك ولا يقصر منها وان زاد حان واذا التي تاوبا
فقد احرمت مني الوقت والقسوق والجدال الوقت الجماع او الكلام الفاحش او ذكر الجماع بخصه
النساء فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما لما اشهد قوله

باب من نسي ان يمسها
ان يصدق الطهرين
فان لم يمسها لم يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

صوت يعلل اخفا فواو الميسر اسم جاربه والمعني تفعل بها ما تريد ان تصدق النقال والقسوق هي
للعاصي والجدال ان يجادل ربيعة وقيل محاربه المستركين في تقديم وقت الحج وتاخيرته وقيل صيد
الزلا البحر والاشارة اليه والدلالة عليه والتطيط وقلم الطفر وسر الوجه والراس وعسل راسه
وحية بالحنطي وقصها وخلق راسه وسعر بدنه والسن فميص وسراويل وقباء وعمامة وخيف وثوب
صنع ماله طيب لا بعد زوال طيبه لا الاستحمام ولا الاستنزال في بيت وحمل الحمل يقع الميم الاو
وكسر التاق وعلى العكس اليهودج الكثير **باب** وشدهم في وسطه يعني المهيان مع انه مخيط لاباس
لشده على حقوه واكثر البلية حتى صلى او على شرفا او قبله وادنا او لقي ركبنا او اسكر واذا دخل مكة

بدا بالمسجد وحين رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل الحجر وكبر يرفع يده كالصلوة واستلمه
اي شاوله باليد او بالقبلة او مسحه بالكف من اليسار بفتح السين وكسر اللام وهي الحج **باب** ان قد روي
ش اي غير ان يؤذي مسلما او راحة **باب** ولا يمس شيئا في يده قبله وان يحجر عنها استقباله وكبر
وحده تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وطاف طواف القدوم ومن لا فافى واخذ عن يمينه حالي
باب الضمير في يمينه يرجع الى الطائفة فالطائف المستقبل للحجر يكون يمينه الى جانب الباب فيبتدئ
من الجرد ايضا الى هذا الجانب وهو الملتزم اي ما بين الجرد الى الباب **باب** جاعلا رداه تحت ابطه اليمنى ملقيا
طرفه على كتفه اليسرى وفي المختصر قلت مصطحا ومعنى الاصطباع هو اداء الطواف سبعه
الشواطى المطعم مشفق من الحطم وهو الكسر وهو موضع فيه الميزاب يسمى بطنه لانه حطم من البيت
اي كسر **باب** روى عن عائشة رضي الله عنها انها نذرت ان فتح الله تعالى مكة على رسوله عليه السلام يقول في
البيت فقامت مكة اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد هار وادخلها الحطم وقال صلى هاضا فان الحطم
البيت الان فومك فصررت لهم النفقة فخرجوا من البيت ولو لاخذ ثاب عهد قومك يا جاهلي
نصبت بناء الكعبة واظهرت قواعد الخليل وادخلت الحطم في البيت والصقت العتبة على الارض

الزبارة بالكسر
لانه من غير ان يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

فان لم يمسها لم يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

فان لم يمسها لم يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

فان لم يمسها لم يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

فان لم يمسها لم يمسها
فان لم يمسها لم يمسها

وجعلت له بابا سرفيا وبابا غريبا ولي غشت ال قابل لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يفرغ لذل
الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبدالله بن الزبير وكان سمع الحديث منها ففعل ذلك واظهر قواعد
وبني البيت على قواعد الخليل محصور من الناس واذا دخل الحطيم في البيت فلا يقل كنه الحاج ان يكون بناء البيت
عليها ففعله ابن الزبير ففقد بناء الكعبة واغاده عليها كان في الجاهلية فلما كان الحطيم من البيت يطاق ورا
الحطيم حتى لو دخل العرجة لا يجوز لكن ان استقبل المصل الحطيم وحده لا يجوز لان فرضية النوح
نصف الكتاب فلا ينادى بما يثبت غير الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراء الحطيم
ورمى في التلثة الاول فقط من الحجر الحرام وهو ان يمشى سريعا ويترى في مشيئته الكيفية كلما
بين الصفيين وذلك مع الاصطباع وكان سببه اظهار الجلالة للمشركون حيث قالوا انما هو حجر
ثم بقي الحطيم بعد زوال السبب من النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل سبعين سنة عند المقام او عند
الماضي وهو حسن وحكم الطواف باستلام الحجر صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
من المسجد عاده واستلام الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وحلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
ورفع يديه ودعا بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميادين الا حصرين وصعد فيها وفعل فعله
على الصفا يفعل هكذا ساعيا ثم بالصفاء وخرجت بالمروة في اي السعي من الصفا الى المروة شوطا
من المروة الى الصفا شوط اخر فيكون بذلك السعي من الصفا وحمته وهو السابع على المروة وفي
الطحاوي السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على
الماضي ويقع الحطيم على الصفا والصحاح هو الاول ثم سكن مكة محرما وطاف بالبيت ثلثا ماشا
الامام سابع ذي الحجة وعلم فيها المناسك وهي الخروج المني والصلوة بعرفات والافاضة ثم
بعرفات ثم الحادي عشر مني بفصل بين كل خلتين يوم ثم خرج غداة التروية وهو اليوم الثاني
من ذي الحجة لئلا يذبحوا الا في هذا اليوم المني ومكث بها الى يوم عرفة
الى عرفات وكلها موقف الا بغير عرفة واذا زالت الشمس منه خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم
المناسك وهي الوقوف بعرفة والمرد لقمه ورجي الحمار والحز والجلل وطواف الزيارة
الظهور والعصر اي في وقت الظهور باذان واقامتين شرط الامام والاحرام فيها فلا يجوز
للنفرد في احد هما ولا لمن صلى الظهر جماعة ثم احرم الا في وقته وهذا الاستثناء من قوله
العصر وانما حصص العصر لهذا الحكم لان الظهور جائز لو وقع في وقته وانما العصر فلا يجوز
الا بشرط الجماعة في صلوة الظهر والعصر وكونه محرما في كل واحد من الصلوتين ثم ذهب الى
يجزئ من ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا ودعا مجسدا وعلم المناسك ودعا
خلقه بقرين مستقبليين سامعين مقوله واذا غربت الشمس اجتمع العرب والعشائر في وقت
وترك عند جبل فرح وصلى العشاء في باذان واقامة ثم هضما جمع العرب والعشائر في وقت
م واعاد مغربا اذاه في الطريق او بعرفات مالم يطلع الفجر لا بعدة فانه ان صلى المغرب

في وقت الظهور
او في وقت العصر
او في وقت المغرب
او في وقت العشاء

العشاء لا يجوز عند احدى حنيفه ومحمد فيب الاعادة مالم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا يزال
وصيلة الجمع وفي الطلوع الفجر فاذا كان امكن الجمع سقط القضاء لانه ان وجب القضاء فاما ان
قضاء فصيلة الجمع فلا يمكن اذ لا يمكن ان يكون قضاء نفس الصلوة فقد اداها في الوقت فكيف
يجب قضاءها وصلى الفجر بعلمهم ووقف ودعا وهو واجب لاركن واذا استقر في مني ورجى حجة
العقبة من بطن الوادي سعيان فادخل مكة وقطع بلبنته باولها ثم دح ان شاء ثم قصر وحلقه
اقصلا وحل له كل شيء الا النساء ثم طاف للزيارة يوم ثامن ايام التروية بلا رمل وسعى ان كان سعي
والا فمعهما اول وقته بعد طلوع في يوم الغزوة وهو فية افضل اي في يوم التروية وحل النساء
فان اخذ عنها كره في اي ايام الحرام ووجب دم ثم في مني وبعد زوال ثاني الفجر في الحمار
الثالث يذبح ما يلي المسجد اي سعي الحيف ثم ما يليه ثم بالعقبة سعيان وكوبل ووقف
رجي بعده رمي فقط اي يقف بعد الرمي الاول وبعد الثالث لا بعد الثالث ولا بعد رمي يوم
ودعا ثم عن ذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو واجب وان قدم الرمي فيه في اي في اليوم الرابع
على الزوال جاز وله التفريق لطلوع في اليوم الرابع ثم التفريق من خارج من مقام لا بعدة
فانه ان توقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الحمار وجاز الرمي في الثاني والاولين شيئا احب لا العقبة
الاوليان ما يلي مسجد الحيف ثم ما يليه ولو قدم بقله الى مكة واقام بنا الرمي فيه واذا انقضى مكة
فان لم يجد ثم طاف للهدر سبعة اشواط بلا رمل وسعى وهو واجب الاعا هل كانه ثم شرب من زمزم
وبل اجرة ووضعت صدقته ووجهه على المنزلة وهو ما بين الحجر والباب ونسيت بالاستراعاة ودعا
مجهلا ويكي ويخرج فيحرق حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم فمن وقف بعرفة قبل دخول
ولاشي عليه بركه اذ لا يجزئ عليه شي بترك السنة او من وقف بعرفة ساعده من زوال يوم بالظهر
فجوز الحمار واجتاز ناظرا او معي عليه واهل عنه رفيقه به او حصل لها عرفه ومن لم يقف بها فا
حجة فطاف وسعى وحلل وقضى من قابل هذا من احرام ولم يترك الحج والمروة كانه لا تكلف
راسيا بل وجهها ولو اسديت شيئا عليه وجاهته عنه صح ولا تلي حمارا ولا تسعي بين الميادين ولا تحلق
بل تقصر وتلبس المخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وحيثما لا يمنع اسكا الا الطواف فانه في المسجد
ولا يجوز للحائض دخوله وهو بعد ركبة يسقط طواف الصدق اي الحيف بعد الوقوف بعرفة وطواف
الزيارة يسقط طواف الوداع واعلم ان الاحرام قد يكون بسوق الهدي فاما ان سببه فقال قل
او ذبا او ذرا حسينا وخوف كالقضاء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية ان يذبح او يذبح بها منقبة
اي بعد بالبدن للتعصم بوجه بنية الاحرام وقد احرم في المواد بالقليل ان يربط فلا ذلة على البدن
فمنه محرما بالبدن ولو استعملها في اي سن سنها لم يعلم بالهدي او جازيا في اي التي الحائض لها
او تله شاة لا ذكرا الوصية بدنه ونوجه حتى يحقها في اي ان لم يوجد مع البدن ولو شقها بل بعثها لا يصح
حتى يحقها فاذا حقيها يصير محرما والبدن من الاصل والبقرة محرما عندنا واما عند الشافعي فالبدن من الاصل فقط

وإذا كان في وقت الظهور
أو في وقت العصر
أو في وقت المغرب
أو في وقت العشاء
أو في وقت الفجر

وطيها لا يطاق واحدة حتى يجرم احد بها عليه **ش** اما بار الله الملك عن كلهما او بعضها او بالتزوج **م**
وان تزوجها بعد ذلك ونسي الاول في وقتها نصف مهر **ش** لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر
والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول قبل الوطى فيجب نصف المهر ولا يدرك بل هو في نصف بينهما
وانما قال يعقدن حتى لو تزوجها بعد يعقدن واحد بطل نكاحها فلا يجب شي من المهر **م** لابن امرأة
وبنت زوجها لان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى
لو فرضت ذكرا الا حرم عليه تلك المرأة **م** صحيح نكاح الكتابية والصائبة المؤمنة بدئي المقررة
بكتاب لا عايدة كوكب لا كتاب لها **ش** اعلان نكاح الصائبة بجل عند ابي حنيفة رحمه الله لا عند
فقبل هذا الخلاف بناء على تفسير الصائبة فابو حنيفة رحمه الله زعم ان الصائبة من اهل الكتاب فان
كان كذلك يجوز نكاح الصائبة وهما زعمانه من عبدة الكواكب لا كتاب لهم فلموكان كذلك لا يحل
نكاحهما ثم عطف على نكاح الكتابية قوله **م** ونكاح المحرم والمحرمة والاممة المستلمة والكتابية **ش**
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بناء على ان التحصيص بالوصف يوجب نفى الحكم عما عداه عندنا
بقوله تعالى من فيما كنتم المؤمنات الا به نفي جواز نكاح الكتابية عنده **م** ولو مع طول جرة **ش** المراد
بطول الجرة القدرة على نكاحها بان يكون له مهر الجرة وتفقها وفيه خلاف الشافعي بناء على ان
التعليق بالشرط يوجب العدم عند عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع معكم موطوءة فاعلى انه
لو كان له طول الجرة لم يجز نكاح الاممة اما عندنا فهو ساكت عن هذا الحكم فيبقى الحكم على تقدير طول الجرة
على الحل الاصل وكذا في الاممة الكتابية **م** والحرمة على الاممة وارجع من جرائد واماء فقط وللعبدة
وجن من زنا ولا توطأ حتى تصنع وموطوءة سيدها او زنا **ش** اي يجوز نكاح امه وطيها سيدها
ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من وطئها بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء **م** ومن تمت
الحجزة **ش** اي تزوج امرأتين يعقدن واحد واحد بما حرمه عليه صحيح نكاح الاخرى **م** لا نكاح
امته وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة في عدة رابعة **ش** هذا الحرام اما للعبدة فلا يكون
الثالثة في عدة الثانية **م** وامه على جرة او في عدتها وحاملت سبي وحاملت نكاحا ولو
ام ولد حملت من سبيها **ش** تزوج مسبية حاملة لا يجوز النكاح لان حملها ثابت بالنسب وانما
افرد بها بالذكر وان كانت داخلة تحت قوله وحاملت نكاحا لانها قد يشتهى ان ولدها
ثابت بالنسب ام لا فلا يعلم حكم نكاحها فافرد بها بالذكر وقوله ولو هي ام ولد انما قال كذلك
هذا الكلام ليستعمل في مقام يحتاج الى المبالة لان الحامل التي ثبت نسب حملها اما متكوحة
او مستولدة والمتكوحة هي الفرائس القوي ولد في نكاح هذا الحرام القوي بالفراش
قال بطل نكاح حاملت نكاحا ولو كان الفرائس غير قوي وايضا قد ذكر ان نكاح موطوءة
صحيح فهذا المعنى وهم صحة نكاح الحامل من السيد فانها موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل
ثبت نسب حملها وان كانت هذه الحامل موطوءة السيد فان هذا المعنى يوجب صحة النكاح نعم

بطل نكاحها

بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها **م** ونكاح المنعة والموقت **ش** صورة المنعة ان يقول
انتمع بك كذا امدة بكذا من المال وصورة الموقت ان يقول تزوجتك بكذا الى شهر **هـ** **باب**
الولي والكفو نقد نكاح خرة مكلفة ولو من غير كفول **م** وله الاعتراض هنا **ش** اي للولي الاعتراض في غير الكفو **م** وزوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
عدم جوازه **ش** اي النكاح من غير كفو **م** وعليه فتوى قاضي خان **ش** اعلم ان الجرة العاقلة البالية
اذا زوجت نفسها فخذت في خيفة والى يورحمها الله ينفق وفي رواية عن ابي يوسف لا ينفق الا
بولي وعند محمد رحمه الله ينفق موقوف على اجازة الولي وعند مالك والشافعي رحمه الله لا
لا ينفق بعبارة النساء واما مسئلة الكفو في ظاهر الرواية النكاح من غير كفو ينفق لكن
للولي الاعتراض ان شاء **ش** وان شاء اجاز وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا ينفق
م ولا يجبر ولي بالغة ولو بكر **ش** اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون البالغة وعند الشافعي
رحمه الله ثابتة على البكر دون الثيب فالبكر الصغيرة يجبر عندنا اتفاقا والثيب البالغة اتفاقا والبكر
البالغة لا يجبر عندنا ويجبر عندنا والثيب الصغيرة يجبرنا لا عندنا **م** عندنا كل ولي فله ولاية الاجبار عند
الشافعي الولي المخير ليس الا الأب والجد **م** وصمها ونكحها ونكأها بلا صوت اذن ومعه رد جن استبراء
او بعد بلوغ الخبر اليها بشرط تسمية الزوج لا المهر فيها هو الصحيح **ش** الصغير في صمها راجع الى البكر البالغة
فاذا استأذنها الولي فسكنت كان رضا واذا بلغ اليها خبر نكاحها فسكنت فهو رضا لكن بشرط تسمية الزوج
حتى لو لم يذكر الزوج فسكوها لا يكون رضا ولا ينزط ذكر المهر **م** ولو استأذن غير ولي فربضاها
بالقول كالثيب **ش** اي لو استأذنها الاجنبى او ولي بعيد فالرضا لا يكون الا بالقول كما في الثيب **م**
والزابل بكارتها بوثنية او حبس او جراحة او تعليل او زنا بركم **ش** اي لها حكم البكر في ان سكوتها
رضا **م** وقولها ردت اولي من قوله سكنت **ش** اي قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت
بل ردت قال قولها **م** يقبل لينة على سكوتها ولا يخلف هو ان لم يقع **ش** وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
بناء على انه يخلف في النكاح **م** وللولي نكاح الصغير والصغيرة ولو يبلغا **ش** هذا الاحتراز عن قول الشافعي رحمه الله
كأمر **م** ان زوجهما الأب أو الجد لزوم وفي غيرها فصح الصغير ان حين بلغا او علما بالنكاح بعد **ش**
اي ان كانا عالمين بالنكاح فلها الفسخ عند البلوغ وان لم تكونا عالمين فلها الفسخ حين علم بالبلوغ وفيه
خلاف الشافعي فان تزوج عبد الأب والجد قبل البلوغ لا يصح عنده لما ذكرنا ان الولي المخير عندنا ليس الا الأب
والجد **م** وسكوت البكر رضا هنا **ش** اي عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ **م** ولا يمتد خيارها الى
المجلس وان حصلت به **ش** اي بالخيار فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بناء على انما يعلم ان لها الخيار
بطل خيارها فان سكوتها رضا ولا تعدر بالجليل **م** بخلاف الحقيقة **ش** اي اذا انقضت الامنة ولها زوج
لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فحصلها عند ذلك لا تنقزع للتعليم بخلاف الجارية فان طلب العلم فبعضه على كل
مسئلة فبالتقصير لا تعدر فان قيل كلامنا في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكلفة بالشرايع قلنا

بطل

لها
الامة

اذا راعى الصبي والصبيبة فاما ان يجب عليهما تعلم الايمان واحكامه او يجب عليهما التعلم ولا يبلغ
 ان يتركوا شئ من فرائض الاسلام من اصاباكم بالصلوة اذا نكحوا صبغوا وصبغوا صبغوا وصبغوا صبغوا
 وخيار الغلام والنبيب لا يطل الا بغير اذن له **ش** الصريح ان يقول ربيته والدلالة ان يفعل ما يبول
 على الرضا كالقبلة واللبس واغطاء الغلام المهر وقبول النيب المهر **ش** ولا يصح ما عمن المجلس وشرطه
 القضاء للصبغ من بلع لبن عصفور **ش** فان في الاول الزام الضرر على الزوج بخلاف في الحقيقة فانه منع
 زيادة الملك للزوج عليها فانه اعتبار الطلاق عند نكاح النساء فاذا اعتقت صار الملك عليها بثلثي ثلثي
 بعد ما كان بثلثي ثلثي فيكون الفسخ ابتداء عن هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي **ش** وان مات احد قبل
 التفرق ببلع اولاد وبني الاخر **ش** لعنه النكاح بينهما **ش** والولي العصبة **ش** المراد العصبة بنفسه
 اي ذكر متصل بالوسط انما اما العصبة بالغير كالنبت اذا صارت عصبة بالابن فلا ولاية لها على غيرها
 المحنونة وكذا العصبة مع الغير كالخمس مع النبت لا ولاية لها على اختها المحنونة **ش** على ترتيب الحرك
 والحب **ش** اي قدم الجزء وان سفل ثم الاصل وان علا ثم جزء الاصل القريب كالإخ ثم بنيه وان سفلوا
 ثم جزء الاصل البعيد كالعم ثم بنيه وان سفلوا ثم عم ثم بنيه وان سفلوا ثم جده ثم بنيه الاقر
 فالأقرب ثم الترجيح بقوة العزاية اي قدم الاعيان على العلقاني **ش** بشرط حرية وتكليف وإسلام في
 وللمسلم دون كافره المهر ثم ذوالرحم الاقرب فالأقرب ثم مولا المولادة **ش** اي من لا وارت له والاعز
 على انه ان حي فارتبه عليه وان مات فميراثه له **ش** ثم قاض في منشوره ذلك اي كيت في منشوره ان له
 ولاية التزوج والابتداء بزوج بعينه الاقرب مالم ينتظر الكفو الحاطب الخبر منه عليه الاكثر ومدة
 السفر عند جمع من المتأخرين **ش** اعلم ان لا يبعد ولاية التزوج عند عينة الاقرب عينة منقطعة
 ونقصها عند الاكثر ما ذكره وقوله مالم ينتظر اى مدة لم ينتظر الكفو الحاطب ثم عطف على ماله
 ينتظر قوله ومدة السفر عند جمع من المتأخرين **ش** وولي المحنونة ابوها ولو مع ابوها **ش** بناء على ما
 ان الابن مقدم في العصبية على الاب **ش** وتعتبر الكفاة في النكاح نسبا ففرق بين بعضهم كفوا وبعضهم
 لبعض **ش** اي العرب الذين لم يكونوا من قرين بعضهم كفوا لبعض علم ان كل من هو من اولاد نصرت كانه قرين
 واما اولادهم هو فوق النصرة فلا تماخض الكفاة في النسب بالعرب لان العجم صبغوا بالنسب **ش** وفي العجم
 اسلاما فدانوا في الاسلام كفوا لذي اباء فدية ومسلم بنفسه غير كفوا لذي اب فدية ولا واد فيه
 لذي ابوين فدية وحرية فليس عبدا ومعنى كفوا لحرية اصلية ولا معن ابوه كفوا لذي ابوين حرين واداه
 فليس فاسق كفوا لنت صالح وان لم يعلن في اختيار القضي رحمه الله **ش** وعند بعض المشايخ الفاسق اذا لم يعلن
 يكون كفوا لنت الرجل الصالح **ش** ومالا فالعاجز عن المهر المعجل والنقعة ليس كفوا للفقيرة **ش** انما قال الفقير
 لدفع ثوبه ان الفقير يكون كفوا للفقيرة وكذا الغنية بالطريق الاولى لان العجز عن اداء المهر والنقعة الواجب
 متحقق مع زيادة التعجير **ش** والقادر عليه ما كفوا لذي اموال عقيمة هو الصالح **ش** لان المال غادر وراح فلا
 بعده الا ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب وهو المهر والنقعة **ش** وحرقة فحايك او حجام او كاس

هذا هو المهر المسمى بالعتق
 وهو ما كان يباع به العبد
 او ما كان يباع به المملوك
 او ما كان يباع به الغلام
 او ما كان يباع به النبيب

اوداع ليس كفوا لعطاف او نكاح او صراف به يفتي وان نكحت باقل من مهرها **ش** اي من مهر مثلها فلولو الاعراض
 حتى يتم او يفرق **ش** ودفع نكاح وضولي او فضولي على الاحارة **ش** اي يجوز ان يكون من جانب الزوج وضولي
 ومن جانب المولدة وضولي فيتوقف على احرازهما **ش** ويؤثر طرق النكاح واحد ليس يقضوي من جانب **ش** اي يولي شخص
 واحد لا يجب والقبول ولا يشترط ان يتكلم بما فارق الواحد اذا كان وكلاهما فقال زوجها انا كفاؤا
 على فساد ايمان يكون اصيلا ووليها كائن المهر تروج بنت عمه الصغيرة او اصيلا وكلاهما اذا وكلت رجلا ان يزوجها
 نفسه او وليا من الجانبين او وكلا من الجانبين او وليا من جانب واحد وكلا من جانب واحد وكلا من جانب واحد
 كان اصيلا وضوليا او وليا من جانب واحد وضوليا من جانب واحد وضوليا من جانب واحد وضوليا من جانب واحد
ش ونكاح امه ونكاح بنتها ونكاح ابنتها ونكاح ابنتها ونكاح ابنتها ونكاح ابنتها ونكاح ابنتها ونكاح ابنتها ونكاح ابنتها
 والمجد الصغير والصغيرة بعين فاحش او من غير كفوا لغيرها **ش** اي لو فعل المان والمجد لا يكون للصغيرة
 او للصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلهما ان يفسخا بعد البلوغ **ش** ولا نكاح واحدة من القنين
 زوجهما المأمور بواحدة للامر **ش** اي امر آخران بزوجته امرأة فزوجته امرأة بزوجته امرأة بزوجته امرأة بزوجته امرأة
 كل واحدة منهما اما اذا زوج بعقدين فلا ولا صحيح دون الثاني **ش** **المهر**
 اقله عشرة دراهم **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي فكل ما يصح معاينة مع **ش** ويجب ان يسمي دونها
 وان سمي غيره **ش** اي عشرة دراهم واما العشرة او ما فوقها **ش** فالمسمى عند الوطي ومو احدى او نصفه
 بطلاق قبل وطى وخلوة صحته **ش** اي الخلوة الصحيحة وسببها نفسان فان قلت لم تكلف بقوله قبل
 صحته فانه اذا كان قبل الخلوة الصحيحة كان قبل الوطي قلت لا نسلم فانه يمكن ان يكون قبل الخلوة الصحيحة ولا
 يكون قبل الوطي بان وطى بالخلوة صحبة خوان وطى مع وجود المانع الشرعي كصوم رمضان وحكم **ش** ونكح
 النكاح بلا ذكر وبرائة لم يبين جنسهما وتعليم القرآن وخدمته الزوج الحر لها سنة **ش** انما قيد بالحر لانه
 لو كان عبدا يجب الخدمة وسبب **ش** وفي تزويج بنته او اخته منه على تزويج بنته او اخته منه معاوضة بالعقد
ش اي صح النكاح في صورة تزويج بنته منه وقوله معاوضة يمكن ان يكون بمعنى او خلا عن التزوج اي
 حال كون التزوج تعويضا لهذا العقد بذلك العقد **ش** ولزم مهر مثلها في الجميع عند وطى او مو الكفوي
 بذكر الوطي ولو ترك الخلوة لانه اراد الوطي حقيقة او دلالة ففي الخلوة دلالة الوطي قائمة للدار مقام
 المدعى وقوله او مو اي مو الزوج او الزوجة وعبارة المختصر هذا صح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفقة
 ونسبي غير ما منقوم ويحصل جسد ويكفي من المثل كما مر او صفة فالوسط او قيمته اي صح النكاح يحصل
 صفة فيجب الوسط او قيمته **ش** ومبعة لا تزيد على نصفه ولا عن خمسة **ش** اي لا تزيد على نصف المثل
 ولا تنقص عن خمسة دراهم **ش** وتعتبر كماله في الصالح **ش** لقوله تعالى على الموسع قدره والانيه وعند الكرخي
 رحمه الله تعتبر جملها **ش** وهي درع وخمار وملحفة بطلاق قبل الوطي والخلوة **ش** اي في الصور المذكورة وهي
 قوله بلا ذكر المهر الى الحر **ش** وفي قيمة الزوج العبد لها هي **ش** اي يجب هي بعين الخدمة في النكاح بخدمته الزوج
 العبد لها وطى **ش** والمعاوضة ما فرض لها ان وطى او ما من غيرها والمتعة ان طلق قبل وطى **ش** المتعة هي التي

هذا هو المهر المسمى بالعتق
 وهو ما كان يباع به العبد
 او ما كان يباع به المملوك
 او ما كان يباع به الغلام
 او ما كان يباع به النبيب

هذا هو المهر المسمى بالعتق
 وهو ما كان يباع به العبد
 او ما كان يباع به المملوك
 او ما كان يباع به الغلام
 او ما كان يباع به النبيب

هذا هو المهر المسمى بالعتق
 وهو ما كان يباع به العبد
 او ما كان يباع به المملوك
 او ما كان يباع به الغلام
 او ما كان يباع به النبيب

تحت بلادكم وادعى ان لا مهر لها ثم ان تراصيا على مقدار فلهذا ذلك المفروض ان وطهرها اومان عنها والمتعة
 ان طلقها قبل الوطى وعند اي شيء رحمه الله وهو قول الشافعي لها نصف المفروض وما زاد على المهر يجب
 بالطلاق قبل الوطى وحج خطها عنده من اي خط المرأة عن الزوج ولم يرد كقول الخط ليدل على العزم كما في
 قوله فلان يعطى ويمنع قبل على خط كل المهر وبعضه والزيادة في صورة زاد على المهر وخلوة بلا مانع وطى
 حشا او شرعا وطهرها كبري من بيع الوطى في هذا نظير المانع الحسي وصوم رمضان واخراج بقرض او نقل
 في هذا نظير المانع الشرعي وجيز ونهاش في هذا نظير المانع الطبيعي ولا يضرب ان يكون المانع الشرعي
 موجودا فيهما ثم توجه في اي نوع المهر خلوة مبتدأ وتوكل خبره اعلم ان المراد بالخلوة اجتماعهما
 لا يكون معهما اقل في مكان لا يطلع عليهما احد لظلمة ويكون الزوج
 عالما بانها امراته ثم خلوة محبوبة او عين او خصي او صام في الاصح ونحوها في رواية ومع احد الحسي
 والخلوة كالصوم فوضا ونفلا في اي لا يكون الخلوة صحيحة مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض
 ويكون صحيحة مع صلوة النفل كما في الصوم النفل والعدة يجب في الكل احتياطا في اي في جميع ما ذكر من اقسام
 الخلوة سواء وجد المانع كالمرض ونحوه او لم يوجد ويجب المتعة المطلقة لم نوطا ولم يسم لها مهر ويجب
 لمن سواها الا لمن سميها وطلقت قبل وطى في المطلقات اربع مطلقة لم نوطا ولم يسم لها مهر ويجب لها المتعة
 ومطلقة لم نوطا وقد سمي لها مهر في التي لم تسم لها المتعة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقة
 قد وطئت وسمي لها مهر فان سمي لها المتعة فالحاصل انه اذا وطئها يستحب لها المتعة سواء سمي لها مهر
 او لا لانه او حشا بالطلاق بعد ما سلت اليه المعقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئا اذا طلق
 الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدم التسمية وان لم يطاها في صورة التسمية
 ناء خذ نصف المسمى من غير تسليم البضع ولا يستحب لها شي اخر في صورة عدم التسمية يجب المتعة لانها
 لم تاء خذ شيئا وابتغى البضع لا ينقل عن المال ان قبضت الفاسمي ثم وهبته له وطلقت قبل وطى فيجب نصفه
 من لانها قبضت تمام المسمى ولم يجب الا النصف فمرد النصف والالف الذي وهبته لم يبعث انه الف المهر
 لان الدراهم والدرناير لا تعين في العقود والقسوخ وان لم تقبضه او قبضت نصفه ثم وهبت الكل وما بقي
 او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعد فلا في اي لا يرجع عليها بشي وضور المسائل انما ان لم تقبض شيئا
 ثم وهبت الكل اي حقتنه عن ذمته الزوج ثم طلقها قبل الوطى فلا شيء عليها لان حكم الطلاق قبل الدخول ان
 نصف المهر وحصل بل زيادة والمرأة لم تاء خذ شيئا لانه البه لا يخلو المسئلة الاولى وكذا لو قبضت
 نصف المهر وهبت الكل او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الوطى فانه لا شيء عليها لما ذكرنا ولو كان المهر
 عرضا ثم وهبته له او لم يقبضه في طه عن ذمته ثم طلقها قبل الوطى فلا شيء عليها اما في صورة عدم القبض
 فلما مر وما في صورة القبض فكل ذلك لانها وهبت العرض لم فانه تنقص قبض المهر لان العرض من قبضه خلا
 المسئلة الاولى فان الدراهم غير متعينة وان كان بالف على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها او بالف ان اقام
 وبالفين ان اخرجها فان في اي فيما لكما على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها واقام في اي فيما لكما

الزوج المطلق والزوج المطلق
 المهر المسمى والمهر المسمى
 المهر المسمى والمهر المسمى

بعد الطلاق

التي قبضت الفاسمي ثم
 وهبت له وطلقت قبل وطى

بالف ان اقام وبالفين ان اخرج فلها الف والا فمهر مثلها هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
 الاول صحيح دون الثاني وعندهما الشرطان صحبان وعند ابو حنيفة الله كل منهما فاسكي لكن في الثانية
 لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف في المواد بالثانية المسئلة الثانية وهي قوله بالف ان اقام بها
 وبالفين ان اخرجها فان في اي اخرجها يجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من الفين لا يجب الزيادة وان
 كان اقل من الفين لا يجب الاقل ولا ينقص منه شي لانها فصما على ان المهر لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف
 وان كان هذا او بعد فلها مهر المثل ان كان بينهما والاخس لو دون الف ولا يزداد على الف في اي ان كان هذا العبد
 او بذلك واحد منهما اكثر قيمة من الاخر يجب مهر المثل ان كان بين قيمة العبدين ويجب العبد الاقل قيمة اذا
 كان مهر المثل دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الاكثر قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمة هذا العبد فعلم منه
 انه اذا كان مهر المثل مساويا لقيمة احد هما يجب هذا العبد ولو طلق قبل وطى فصف الاخير اجماعا
 فان لم يكن العبدان واحدا حر فلها العبد فقط ان ساوى عشرة وان شرط البكارة ووجرها ثيبا
 لزمه الكل وصح اماما فريس ونوب هروي بالغ في وصفه ولا ومكبل وموزون بين جلسة لاصفقه ويجب
 الوسط او قيمته وان بين جنس المكبل والموزون ووصفه فذاك ولا يجب شي في عقد فاسد وان خلا
 فان وطى فهو المثل لا يزداد على ما سمي في اي ان كان مهر المثل مساويا للمسمى او اقل فهو مهر المثل واجب وان كان
 اكثر لا يجب الزيادة وبنت السب ومدة من وقت دخوله عند محمد رحمه الله وبه يفتي في اي ان كان
 من وقت الدخول الى وقت الوضع ستة اشهر يثبت السب وان كان اقل او عند ابي حنيفة رحمه الله والى يفتي
 عليها العبد من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ايها وقت العقد
 اي بنت مهر مثلها ثم يثبه بقوله مهر مثلها فيراد بالاول المعنى المصطلح شرعا والثاني المعنى اللغوي اي مهر
 امرأة مماثلة لها وهي من قوم ايها بين المائدة بقوله مهر مثلها ومثالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وكارة
 وبهاية فان لم يوجد منهم فمن الاجاب لامهر ما بها وبخالها الا اذا كانت من قوم ايها في اي اذا كانت امها
 بنت عم ايها وصح ضمان ولها مهرها ولو صغيرة فيطالب ايها شاء ولو ادى رجع على الزوج ان ضمن بامرهم والا
 فلا في انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فيطالب ايها شاء ولو ادى رجع على الزوج ان ضمن بامرهم والا
 باعتبار الضمان يكون مطالبيا فيكون السب من الواحد مطالبيا ومطالبيا لكن لا اعتبار لهذا الوهم لان حقوق العقد
 هنا راجعة الى الاصيل والولي صغير ومعتبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب مال الصغير لا يجوز ان يضمن
 القن لان الحقوقي راجعة الى العاقد ولها متعة من الوطى والسفر بها والتفقه لومعت في اي لها
 التفقه على تقدير المنع ولو بعد وطى او خلوة برضاها في احتراز عن قولها فانه ان وطئها او خلاها مهر
 برضاها لا ينبغي لها حق المنع لانها سلت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ولو لم يحنقه رحمه الله
 ان كل وطئ معقود عليها فتسليم البضع لا يوجب تسليم الباقي قبل احد ما بين تعمله كلا او بعضا الطريق
 وهو من متعلق بقوله ولها متعة ثم عطف على قوله ما بين تعمله قوله او قد يما يجعل مثلها من مثل مهرها
 عرفا غير مقدر بالرجح او الخمران لم يبين في لفظ الخمر هذا والمحل والموكل ان يثا فذلك والا فالمعاري

ان مهر مثلها

ان مهر مثلها

بالف

والسفر والخروج للحاجة وزيارته اهله بلا اذنه قبل قبضه ش اي ولها السفر الى آخره قبل قبض المهر
 ولا يلزم المهر في كل حال في المختار ش اي ان لم يبين المهر والمؤجل لا يكون لها ولا ينفذ في النفس لاخذ كل المهر
 وهذا الحكم قد فهم مما تقدم فانه قال او قد رما على ان قوله ان لم يبين فتقيد ولاية المنع بقدر المهر
 بطريق المفهوم على ان ليس لها المنع لقبض الزايد على هذا ولا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل
 على نفي الحكم عما عداه لكن اراد الصريح بهذا المدعى على انه مختلف فيه والمختار هذا فان المأخوذ اختاروا هذا ما على
 المتعارف وان كان اصل المذهب ان لها ولاية المنع لاخذ كل المهر اذ لم يبين مقدار المهر والمؤجل لان المهر عوض
 فماله تقبض كل العوض لا يجب عليها تسليم الصبح ولا لو اخل كحل فانه ان اخل الكل فقد سقط حقها فلا يكون
 لها منع النفس لخذله وله السفر بعد اذنه في ظاهر الرواية ش اي اداء ما بين يديه او قد رما على ان لها
 في ظاهر الرواية وقبل لا يوجب الفدية ابوالنبي وله ذلك فيما دون مدة السفر ش اي له نقلها فيما دون مدة
 السفر وان اختلفا في المهر في اصله يجب من المثل لاجتماع ش اي اختلفا فقال احدهما لم نسلم مهره وقال الاخر قد
 فان اقام البينة لا شك في قبولها وان لم يقع فعدتها خلف فان تكلمت دعوى السميمة وان خلف في مهر
 واما عندنا في حنفية رحمه الله فيجب ان لا يخلع لانه لا يخلع في النكاح عنده فيجب من المثل وفي قدره حال قيام
 النكاح القول بان شهد له من المثل ش اي ان كان من المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول له مع
 وان كان مساويا لما يدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع المين ش اي اقام بينة قبلت في المهر المثل له
 او لها ش وذلك لان المرأة تدعى الزيادة وان اقامت بينة قبلت وان اقام الزوج وحده قبلت ايضا لان البينة
 تقبل لدفع المين كما اذا اقام المؤدع بينة على رد الودعة الى المالك تقبل وان اقاما فبينتهما ان شهد له
 وبينته ان شهد لها ش لان البينات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر والمين شرعت لانقاذ الاصل
 على اصله قال عليه السلام البينة على المدعي والمين على النكر والاصل في النكاح ان يكون من المثل فالذي
 يدعى خلاف ذلك فيبينة اقوى ش وان كان بينهما مخالفا ش اي ان كان من المثل بين ما يدعيه الزوج والمرأة
 ولا يثبت لاحدهما مخالفا ش فان خلفا واقاما فبينة ش اي من المثل فان خلفا فبينة من المثل وكذا ان اقام
 كل واحد منهما البينة وان اقام احدهما فقط قبلت بينته ولم يترك هذا القسم لظهوره من الذي ذكرناه في
 قيام النكاح فان اراد ان يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق فقال ش وفي الطلاق قبل الوطى حكم متعة المثل ش اي اذا
 متعة المثل مساوية لتعريف ما يدعى الرجل واقل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما يدعى المرأة واكثر
 فالقول لها واي اقام بينة قبلت وان اقاما فبينتهما ان شهد له وبينته ان شهد لها ش وان كانت بينهما مخالفا
 فان خلفا يجب متعة المثل وموت احدهما نحو ما في الحكم ويورثهما في الحكم وفي القدر القول لورثته وفي الاصل
 بشئ والافق من المثل به يغنى وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له الا فيما هي
 للاكل كالخبز بخلاف الحنطة فان تكلمت في حنطة او خرف في حنطة ش اي في دار الحرب بينة او بلا مهر واداء
 عندهم ش الى الحال ان النكاح بلا مهر يجوز عندهم فلا يثبت في هذا لانهم ان لم يجر هذا في دينهم او في
 لا يكون حكم المسئلة عدم جوب المهر فوطئ او طلق قبله او مات فلا مهر لها وان تكلمت في او خذ من
 المهر

تدعيته

او اسلم

او اسلم احدهما فلها ذلك وفي غير عين فقيمة المهر فيها ومن المثل في المختار ش لان المهر عند من مثل كالحل عندنا
 ولا يحل اخذها فاجاب القيمة يكون اعراضا عن المهر واما المختار فبغير ذلك وان القيم عندهم كاشاء عندنا فاجاب
 القيمة لا يكون اعراضا عنه فيجب من المثل اعراضا عن المهر في المختار ش اي ان لم يبين المهر والمؤجل لا يكون لها ولا ينفذ في النفس لاخذ كل المهر
 نكاح اليقين والمكاتب والمدبر والامه ولم الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز بعد وان رد بطل فان
 تكو ابا اذن فالمرء عليهم وبيع القدي فيه لا الاخران ش اي المكاتب والمدبر بل سيجان وقوله طلقها
 اجازة لا طلقها او فارقتها ش اي اذا تزوج بعد اذن مولاه فقال لوطي طلقها رجعية فهو اجازة لان
 المطلق الرجعي يقتضي سبق النكاح بخلاف طلقها اذا لم يكن ان يكون المراد ان كذا وهذا المعنى البقي بالعقد المقتدر
 واما فارقتها فهو اظهر من هذا المعنى واذا نية لعده بالنكاح في جازية وفاسده فيماع العبد لمهر من كذا فاسدا صحيحا
 بعد اذنه فوطئها ولو تكلمت انا واخرى بعد ما صححها ووفقا على الاجازة ش اي لو تكلمت انا خاتما او تكلم امرأ
 اخرى بعد تلك المرأة تكلمت انا ووفقا على الاجازة لان الامارة قد انتهت بذلك النكاح الفاسد ولو تزوج بعد
 مدبولة صح وسأوت غرماء في مهرها ش اي سأوت المرأة غرماء في مقدار مهر المثل اي ان يبيع العبد بنفسه
 بين المرأة والغرماء بالحصة فتأخذ بحصة مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل ومساويا اما اذا كان زائدا فلا تأخذ بحصة
 ما زاد ومن زوج امته بغير مهره ويطار الزوج انظر ولا يجب التوبة لكن لا نفقة ولا مهر الا بها ش اي لا يجب على
 نفقة ولا يسكنها الا بالتوبة وهي ان تجلي بينها وبينه ش اي بين الزوج في منزله ولا يسكنها الا في المولى
 فان بواها ثم رجع صح ش اي الرجوع وسقطت ش اي النفقة عن الزوج برجوع المولى عن التوبة ولو خذ
 بلا استخدام لا ش اي ان خدمت المولى بلا استخدام مع وجود التوبة لا يسقط النفقة عن الزوج والتوبة
 مصدر زبوت متزلا وبوت له اذا هيأت له متزلا والمولى وان لم يبق المتزك فالتوبة لسند اليه باعتبار انه
 يمكن الزوج من ذلك وله نكاح عده وامته كرها ش اي تزوج كل واحد بالرضا م والحرة قبلت نفسها
 قبل الوطى المهر لا مولا امية قبلها قبله ش اي قبل الوطى لا يخل بالقتل اخذ المهر نحو روى بالحرمان اما في
 الصورة الاولى فالقائلة لا تأخذ شيئا فكم المهر بالموت وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب في
 صورتين ش وزوج الامه يقول باذن سيدها ش فان العزل منع عن حد الولد وهو ملك لمولاهما
 وخبر امه ومكاتبه عتقت تحت حرة او عبيد ش فان كانت تحت العبد فلها الخيار ان تقاد فقا للعار
 وهو ان تكون الحرة فاشا للعبد وان كانت تحت الحرة فقيمة خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بناء على مسئلة
 اعتبار الطلاق فانه عندنا بالاشياء فلها الخيار منع الزيادة الملك عليها وعنده بالرجال فلم يوجد على الضح
 وهو العار وزيادة الملك امية تكنت بلا اذن فعتقت نفق ولم تجز ش لانها قد رضيت وما سمي للسيد
 وان زاد على مهرها لوطي وطئت فعتقت وان عتقت اولها وطئ امية ابنه فولدت فادعاه بنت سنية وهي
 ام ولده ووجبت قيمتها ش فان قوله عليه السلام انت ومالك لا يملك الا بملك او بملك الاب مال الاب عند الحاجة
 قبل الوطى يصير ملكا له لئلا يكون حراما في قيمتها على الاب لا مهرها ش لانه وطئ مملوكه م ولا قيمة ولاها
 لانه ولد في ملك الاب والمهر كالاب بعد موته فيه ش اي بعد موت الاب في الحكم المذكور لا قبله ش اي قبل موت

الاجازة

في الاصح **ش** وعند بعض مشايخنا **ش** واعلم ان الطلاق انحصر بالمباحات فلا بد ان يكون بقدر الضرورة
فاحسبه الواحدة في طهر لا وفي غيره لما الواحدة فلا ينفك الا في الطهر فلا بد ان كان في الحيض يمكن
ان يكون لنفرة الطهر لا لاجل المصلحة واما عدم الوطئ لئلا يكون شبهة العلق **ش** فاذا طهرت طهرت المرأة
وان قال لموطوءه است طالق ثلثا لثبته بلائنه يقع عند كل طهر طلاق **ش** لان الطلاق السني هلام وان
الكل الساعة صحت **ش** اي البينة حتى يقع الثلث في الحال خلافا لفرجه انه لا بد من بدعي وهو عند السني
وعندنا الثلث دفعة واحدة سني الوقوع اي وقوعها من غير اهل السنة **ش** ويقع طلاق كل زوج عاقل
بالعجز او عيب ولو شتران وعندنا الواضع لا يقع بتسكنا بقوله تعالى الطلاق مرتان الا به فالثلث لا يقع
الا في ثلث مرات **ش** اي ان كان الزوج سكران خلافا للشافعي رحمه الله **ش** لا طلاق نائم وسيد على زوجة غيره
وطلاق الحرة والامة ثلثة واثنان **ش** اي طلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اثنان **ش** ولو زوجهما خلافا
ش فان اعتاد الطلاق عندنا بالثبات وعندنا الشافعي رحمه الله بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فالطلاق
عندنا اثنان وعنده ثلثة وان كان زوج الحرة عيدا فالطلاق عندنا ثلثة وعنده اثنان **ش**
باب ايقاع الطلاق صريحه ما استعمل فيه دون غيره مثل ان طلق
ومطلقة وطلقك ويقع لها واحدة رجعية وان نوى حدها **ش** اي بعد الواحدة الرجعية وهو الواحد
البينة او اكثر من الواحدة ولفظ المختصر ويقع به الرجعية ابدى سواء لم ينو او نوى واحدة رجعية في
او بينة او اكثر من الواحدة **ش** اوله يتو شيا ونوى واحدة او ثنتين وان نوى ثلثا فثلاث **ش** هذا في الحرة اما في الامة
فتثنان بمثولة الثلث في الحرة وقد ذكر في اصول الفقهاء ان لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد فالثلاث في
واحد اعتباري من حيث انه مجموع فيقع بثبته فان لم يتويع الواحد الحقيقي اما الاثنان في الحرة فعدد محض
لادلالة لفظ المفرد عليه **ش** وبإضافة الطلاق الى كليهما او الى ما يعبر به عن الكليات طالق او اسألا
وقيل او عتقك او زوجك او بئناك او حسدك او وجعتك او فوجك او الجير شافع كصفك او ثلثك
يقع والمريد ها او رجلا لا وكذا الظاهر والظاهر **ش** لانه لا يعبر بها عن الكل عند البعض يقع **ش**
طلاق او ثلثا ومن واحدة الى ثنتين او مائتين واحدة الى ثنتين واحدة **ش** فقوله واحدة مستأجرة بنفسه
طلاق **ش** وفي من واحدة الى ثنتين او مائتين واحدة الى ثنتين وثلاثة انصاف طليقتين ثلاث وثلاثة انصاف
طلاق طليقتان وقيل ثلث **ش** وجه الاول ان ثلثة انصاف طلاق تكون طلاقه ونسبا فتكامل نصف فحصل
طليقتان وجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلث **ش** وفي ان طالق واحدة في ثنتين واحدة نوى الضرب او
ش قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المصروب **ش** وان نوى واحدة وثلثين فثلاث في الموطوءة
وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثلثين **ش** اي اذا قال لعير الموطوءة است طالق واحدة في ثنتين ونوى
وثلثين يقع واحدة كما اذا قال لعير الموطوءة است طالق واحدة وثلثين يقع واحدة **ش** وان نوى مع ثنتين
فثلاث وفي ثنتين وثلثين ونوى الضرب ثلثان وفي من ههنا الى المشام واحدة رجعية ويجوز الطلاق في مكة

في الواحدة في طهر لا وفي غيره لما الواحدة فلا ينفك الا في الطهر فلا بد ان كان في الحيض يمكن ان يكون لنفرة الطهر لا لاجل المصلحة واما عدم الوطئ لئلا يكون شبهة العلق ش فاذا طهرت طهرت المرأة وان قال لموطوءه است طالق ثلثا لثبته بلائنه يقع عند كل طهر طلاق ش لان الطلاق السني هلام وان الكل الساعة صحت ش اي البينة حتى يقع الثلث في الحال خلافا لفرجه انه لا بد من بدعي وهو عند السني وعندنا الثلث دفعة واحدة سني الوقوع اي وقوعها من غير اهل السنة ش ويقع طلاق كل زوج عاقل بالعجز او عيب ولو شتران وعندنا الواضع لا يقع بتسكنا بقوله تعالى الطلاق مرتان الا به فالثلث لا يقع الا في ثلث مرات ش اي ان كان الزوج سكران خلافا للشافعي رحمه الله ش لا طلاق نائم وسيد على زوجة غيره وطلاق الحرة والامة ثلثة واثنان ش اي طلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اثنان ش ولو زوجهما خلافا ش فان اعتاد الطلاق عندنا بالثبات وعندنا الشافعي رحمه الله بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فالطلاق عندنا اثنان وعنده ثلثة وان كان زوج الحرة عيدا فالطلاق عندنا ثلثة وعنده اثنان ش

طالع او ثلثة او اخرين باشارة المعروضة

في الواحدة في طهر لا وفي غيره لما الواحدة فلا ينفك الا في الطهر فلا بد ان كان في الحيض يمكن ان يكون لنفرة الطهر لا لاجل المصلحة واما عدم الوطئ لئلا يكون شبهة العلق ش فاذا طهرت طهرت المرأة وان قال لموطوءه است طالق ثلثا لثبته بلائنه يقع عند كل طهر طلاق ش لان الطلاق السني هلام وان الكل الساعة صحت ش اي البينة حتى يقع الثلث في الحال خلافا لفرجه انه لا بد من بدعي وهو عند السني وعندنا الثلث دفعة واحدة سني الوقوع اي وقوعها من غير اهل السنة ش ويقع طلاق كل زوج عاقل بالعجز او عيب ولو شتران وعندنا الواضع لا يقع بتسكنا بقوله تعالى الطلاق مرتان الا به فالثلث لا يقع الا في ثلث مرات ش اي ان كان الزوج سكران خلافا للشافعي رحمه الله ش لا طلاق نائم وسيد على زوجة غيره وطلاق الحرة والامة ثلثة واثنان ش اي طلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اثنان ش ولو زوجهما خلافا ش فان اعتاد الطلاق عندنا بالثبات وعندنا الشافعي رحمه الله بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فالطلاق عندنا اثنان وعنده ثلثة وان كان زوج الحرة عيدا فالطلاق عندنا ثلثة وعنده اثنان ش

طالع او ثلثة او اخرين باشارة المعروضة

في الواحدة في طهر لا وفي غيره لما الواحدة فلا ينفك الا في الطهر فلا بد ان كان في الحيض يمكن ان يكون لنفرة الطهر لا لاجل المصلحة واما عدم الوطئ لئلا يكون شبهة العلق ش فاذا طهرت طهرت المرأة وان قال لموطوءه است طالق ثلثا لثبته بلائنه يقع عند كل طهر طلاق ش لان الطلاق السني هلام وان الكل الساعة صحت ش اي البينة حتى يقع الثلث في الحال خلافا لفرجه انه لا بد من بدعي وهو عند السني وعندنا الثلث دفعة واحدة سني الوقوع اي وقوعها من غير اهل السنة ش ويقع طلاق كل زوج عاقل بالعجز او عيب ولو شتران وعندنا الواضع لا يقع بتسكنا بقوله تعالى الطلاق مرتان الا به فالثلث لا يقع الا في ثلث مرات ش اي ان كان الزوج سكران خلافا للشافعي رحمه الله ش لا طلاق نائم وسيد على زوجة غيره وطلاق الحرة والامة ثلثة واثنان ش اي طلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اثنان ش ولو زوجهما خلافا ش فان اعتاد الطلاق عندنا بالثبات وعندنا الشافعي رحمه الله بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فالطلاق عندنا اثنان وعنده ثلثة وان كان زوج الحرة عيدا فالطلاق عندنا ثلثة وعنده اثنان ش

او في مكة او الدار **ش** اي ان قال است طالق مكة او في مكة **ش** وعلق في اذ دخل مكة او في دخولك
الدار ويقع عند الفور في است طالق عند او في غير بنية العسر في الثاني فقط **ش** فانه اذا قال است طالق عند
فقره ان يكون موصوفة بالطلاق في كل من يقع عند الفور ولا يصح بنية العسر كما اذا قال سمعت البينة يدعي
انه صام كلها بخلاف سمعت في السنة وفي قوله است طالق في غير بنية العسر ووقع الطلاق في حرم من الغد والسر جز
منه اول من الجز الاخر فيقع عند الفور لئلا يلزم الرجوع من غير مرجح واما اذا نوى حرة مجتاهة بنية **ش** وعند
في اليوم عند او عند اليوم **ش** اي اذا قال است طالق اليوم عند او في اليوم وان قال است طالق عند اليوم يقع في الغد
واعانت طالق قبل ان تزوجك وان است طالق اسرطن لكما اليوم ويقع الان فيمن لك قبل المس **ش** اي ان قال است
طالق اسرط لحرارة **ش** لكما قبل المس يقع في الحال لا في الغد ليعلى الايقاع في الزمان الماضي وفي است كذا ما لم
اطلقك او متى لم اطلقك او حتما اطلقك وسكن يقع حالا وفي ان لم اطلقك اخرجك واذا او اذا لم ابلانية مثل
ان عندنا حنفية رحمه الله وعندنا كني ومع بنية الوقت او الشرط فكتبت **ش** وهذا بناء على ان عندنا حنفية
وجه اشتراك بين الشرط والشرط وعندنا حنفية في الطرفين وقد يجي الشرط بطريق الجز بقوله اذ لم اطلقك
يكون بمعنى لم اطلقك كما اذا قال طلقك نفسك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت وعندنا حنفية رحمه الله لما كان
مستركا بين معنيين ففي قوله اذ لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العرف وقع
شروطه في الحال فلا يقع بالشك واما في مسئلة المشية فلا بد ان الطلاق يعلق بمشيتها فان كان اذا لمعنى ان القطع
تعلقه بمشيتها بانقضاء المجلس وان كان بمعنى متى لم يقطع ولا يقطع بالشك **ش** وفي ما لم اطلقك است طالق طلق
بالاخيرة **ش** اي ان قال است طالق ما لم اطلقك است طلق بالاخيرة وهي قوله است طالق حتى لو قال است طالق
ثامنا لم اطلقك است طالق يقع واحدة **ش** واليوم للهار مع فعل حميد والوقت المطلق مع فعل لا يمتد وعند
للا لا يمتد في امرك بيدك يوم يقوم زيد وتطلق في يوم تزوجك فاست طالق **ش** اعلم ان اليوم اذا قرئ
متن يرايه النهار واذا قرئ بعد غروب حميد يرايه الوقت وذلك لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل لا يعطيه
يكون معيارا له كقولنا صمت السنة بخلاف قولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل حميد كالاخر باليد كان المعيار
متن افراد اليوم النهار ههنا وان كان الفعل غير حميد كوقوع الطلاق كان المعيار غير حميد فيراد باليوم الوقت واعلم
انه قد وقع خبط في هذا **ش** ان المعبر في الامتناد وعنده الفعل الذي تعلق به اليوم او الفعل الذي استصحب به
اليوم فالمذكور في الهاربة في هذا الفصل ان اليوم محل على الوقت اذا قرئ بفعل لا يمتد والطلاق من هذا القبيل
فيتم الليل والنهار فلهذا دليل على ان المعبر بالفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم تزوجك فاست طالق
والمذكور في الهاربة انه اذا قال يوم اكمل فلا تلت طالق يتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرئ بفعل لا يمتد
يراد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد فلهذا دليل على ان المعبر بالفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في قوله يوم تزوجك فاست طالق
كل يوم منهما غير متكفولة است طالق يوم يقدم زيد يراد باليوم مطلق الوقت وان كان كل واحد منهما محواما
بيدك يوم اسكن هذا الارض يراد باليوم الهارب وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير حميد والفعل الذي استصحب به
اليوم ممتد كونه طالق يوم اسكن هذا الارض وبالعكس نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد باليوم النهار

لو قال على امرأة تزوجك فاست طالق ان كانت نكاحا فاست طلق ولو تزوجت في غير نكاح فاست طلق وكذا اطلاق

ترجيحاً لجانب الحقيقة وإنما قلنا ان الطلاق غير ممتنع لان ايقاع الطلاق فلا يقال ان يكون المراء طالقاً
ممتنع لان الطلاق اذا وقع تكون المراء امر مستمراً فلا فائدة في تعليق اليوم به فيكون اليوم متعلقاً بايقاع
الطلاق لا يكون المراء طالقاً واعلم ان المراد بالامتناع امتداد يمكن ان يستوعب النهار لا مطلق الامتناع
لا يفي جعلوا الحكم من قبل غير الممتد ولا شئ ان الحكم ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد بحيث يستوعب النهار واما
في ان طالق تثنى مع عتق سبيلك لا لو اعنت رجل توفج امة غيره فقال لها انت طالق تثنى مع عتاق
مولدك ابالي فاعتقها المولى وطلعت تثنى فالزوج بمك الرجعة لان اعتاق المولى شرط للطلاق فيكون مقدماً
فالعتق يكون مقدماً على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة فيصير طلاقاً تاماً فالحكم الرجعة فان قيل
كلمة مع القرآن فلما جازت التاخر نحو ان مع العتق ثم و عند عتق غير طلقها وطلعت بحرية لا خلافا
للمحمد يعني قال المولى اذا جاء العتق فانت حرة وقال الزوج اذا جاء العتق فانت طالق تثنى فجاء العتق ووقع
والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان وقوع العتق مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي امة خلافاً للمسلمة
الاولى فان وقوع الطلاق متوقفاً على وقوع العتق فاعتقها التاخر بالنية وعند محمد رحمه الله يملك الرجعة
لان العتق اسرع وقوعاً لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو اسرع من خلاف الطلاق فانه العتق المباح
فيكون في وقوعه بطؤ وتأخر وتعتد كالحرة بالانفاق اي بالاحسان ويقع بانكاحها بان او
حرام ان تولى لا بانكاح طالق وان تولى واستطلق واحدة او لا او مع مولى او مع مولى ولا طلاقاً بعد
احدهما صاحبه او شقيقه لان وقوع العتق بينهما يملك الرجعة والطلاق سبب في فساد النكاح وبات
هكذا يشتر بالاصبع يقع بعده اي بعد الاصبع والاصبع يدك وتوثق تعتبر المشورة ولو اشار بظهور
فالمشورة لانه اذا اشهر بالاصبع المشورة والعادة ان تكون بطن الكف في جانب الخاطب واذا عتق بالاصبع
يكون بطن الكف في جانب العاقد وبات طالق باثبات او انت طالق اشتر الطلاق او الحشة او اخته او
التيطان او البرعة او كالجمل او كالف او ملاء البيت او تطلقه شديدة او طويلة او عريضة بلانية لان
واحدة بانية ومعها ثلث ش قوله بلانية ثلاث تشمل ما اذا لم ينو عدد او نوى واحدة او تثنى
في الحرة اما في الامة فتثنان بمنزلة الثلاث في الحرة ومنطلقاً ثلاثاً قبل الوطى وحين فان توفى كانت بالاولى
ولم يقع الثانية في انت طالق واحدة واحدة تقع واحدة ويقع بعد قرن بالطلاق طلقه فيلغو انت طالق
لومات قبل ذكر العتق وبات طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة واحدة واحدة لان الواحدة الاولى
وسعت بالعتبية فلما وقعت لم يقع للثانية محل وبات طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او
واحدة تثنان اما في قبلها وبعد واحدة فلان الواحدة الاولى وهي التي يوقعها في الحال وصفت بالعتق
فاقتضت واحدة متقدمة عليها لكن لاقدرة له على الانقاع في الزمان المسمى فيقع في الحال فيكون الواحدة
الاولى والثانية متفانين واما في مع بعضها فظاهر وفي الموطوعة تثنان في كل واحدة وانت طالق واحدة واحدة
ان دخلت الدار تثنان لو دخلت واحدة ان قدم شرطه اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة
فبعد تقدم الشرط يقع واحدة وهما في غير الموطوعة فان الواحدة تعلقت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد

للتعليق

فان دخلت الدار تثنان لو دخلت واحدة ان قدم شرطه اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فبعد تقدم الشرط يقع واحدة وهما في غير الموطوعة فان الواحدة تعلقت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد

هذا الترتيب وهذا عند الحنفية رحمه الله واما عندهما يقع بستان وعقده في اصول العقبة في حروب المعاني

المعاني وكما يتبعه ما لم يوضع له واحتمله وغيره فلا تطلق الا بنية او دلالة الحال ومنها اعتري واستتري
رجل وانت واحدة وبها يقع واحدة رجعة وبها يثبت بانه حرام حبلك على غار بك الحقي باهلك
وهيبك لا هلك سرحك فارقك امرك بربك انت حرة يعني تخرجي استتري اعتري الخرجي اذهبي قومي
اشعي لارواح يقع واحدة بانية ان بواها وتثنى وتلت ان تواء وفي اعتري تلت مزان لو تولى بالاولى طلاقاً
وبعبره حبصاً صديق وان لم ينو بعبره شيئاً قلت وبعبارة المختصر نحو اخرى واذهي قومي يحمل رداً نحو
خليفة بنية حرام باني يصلي سباً وكواعدي واستتري رجل انت واحدة وانت حرة اختاري امرك
بيدك سرحك فارقك لا يحمل الرد والسب في الرضى يتوقف الكل على النية وفي الغضب الاولان وفي
مذكره الطلاق الاول فقط المراد بحالة الرضى ان لا يكون غضب ولا مذاكرة طلاق فيجوز يتوقف
الاقسام الثلاثة على النية وفي حال الغضب يتوقف الاولان اي ما يصلي رداً وما يصلي سباً على النية ان
الطلاق يقع وان لم ينو يقع اما القسم الآخر وهو ما لا يصلي رداً ولا سباً يقع به الطلاق وان لم ينو
وفي حال مذاكرة الطلاق يتوقف الاول اي ما يصلي رداً على النية اما الآخران وهما ما يصلي سباً وما لا يحمل
الرد والسب فيقع بهما الطلاق وان لم ينو يوم **قادر**

التقويض

ولم يزل لما طلق نفس او امرك بيدك او اختاري بنية الطلاق بنية الطلاق في مجلس واحد عمت به وان طال
قوله بنية الطلاق بنية الطلاق بنية الطلاق في مجلس واحد عمت به وان طال
احد الامرين بالقيام او جعل لا يكون من جنس ما مضى وجلوس القائمة وانك القاعد وقعود المتكئة ودعاء الا
لمسوى وشهود تشهدهم ووقع دابة في اختيارها لا يقطع وفلها كيتها وسبها كيتها حتى لا يثبت المجلس
بحري القل وكيد لسبب الامة وفي اختاري لا يقع بنية الثالث بل بين ان قالت اختي نفسي او اختي نفسي
ذكر النفس من احدهما واختاري اختيرة لو قالت اختي بين اي لم يذكر احدهما النفس بل قال الزوج
اختاري اختيرة يقع ان قالت اختي ولو ذكر اختاري ثلثاً فقلت اختي اختيرة او اختي الاولى او الوسطى
والاخيرة يقع ثلث بلانية وهذا عند الحنفية رحمه الله لانه اجتمع في ملكها الطلقات الثلاث بالترتيب كما يقع
في المكان فاذا انطل الاولى والوسطية والاخيرة بقى مطلق الاختيار فصار كما لو قالت اختي ولو قالت طلقت
نفسى واختي نفسي بنية طلقه بات واحدة وذكر في المراجعة انه يقع واحدة بملك الرجعة وقبل هذا غلط
وقع من الكاتب والصواب انه لا يملك الرجعة وقيل فيه روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعة لان لفظها
موضح والاخرى انه بانية وهذا اصح ولو قال امرك بيدك في تطلقه او اختاري بنية فاختارت نفسي يقع
رجعة ولو قال امرك بيدك ونوى الثالث فقلت اختي نفسي بواحدة او بمررة واحدة يقع وان قالت طلقت
نفسى واحدة او اختي نفسي بنية فقلت اختي نفسي بواحدة او بمررة واحدة يقع وان قالت طلقت
امر اليوم ان ردته ونفى الامر بعد غد وفي امرك بيدك اليوم وغداً دخل الليل ولا يقع الامر في غير ان ردته
في يومها لان الليل يصير تابعاً لها فيصير المجموع تقويضاً واحداً فاذا اردت في البعض بطل المجموع بخلاف

الاول

لا نه يصير فهو يصير فاذ اراد ان يطلق نفسه ولم ينو ان يزوج واحدة فطلق نفسه
 تقع رجعية وان طلق ثلثا ونحوه ونحوه لا اذا كانت المكوحة امة لانه واحد اعتباري في حقها
 لان قوله طلق معناه افعلي فاعل الطلاق مصدر وهو لفظ فرد محتمل لواحد الاعتباري وهو الثالث
 ولا يلزم على العبد م ويقع بانك نفسي رجعية لانها قاتل في جواب طلق نفسك فليس لها ايقاع البان
 بان طلق الطلاق في قوله بانك نفسي بطلت صفة الابانة وفي الطلاق وهو رجعي وانما يرتب نفسي لا يقع
 لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يقع الرجوع عن طلق نفسك ويتيقن بالمجلس وفي طلق نفسك وطلق امرأتك
 خلا فيها ش اي يقع عنه الرجوع ولا يتيقن بالمجلس لان طلق نفسك ليس بتوكيل بل هو عين لانه تعليق الطلاق
 بتعليقها واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو تملك لانها لا تجعل لنفسها بيقين بالمجلس وانما طلق نفسك
 وطلق امرأتك فتوكيل فيقبل الرجوع ولا يتيقن بالمجلس وفي طلق نفسك متى شئت لا يتيقن ش اي بالمجلس وفي
 طلق بان شئت يتيقن ولا يرجع ش اي قال لا يزوج امرأتك ان شئت يتيقن بالمجلس لانه علقه بمشيئته فصار
 تملك لا توكيلا فيقبل بالمجلس ولا يرجع عنه كما في طلق نفسك ولو قال طلق نفسك ثلثا وطلقت واحدة
 فواحدة ولا يقع شئ في عكسه ش اي قال لها طلق نفسك واحدة وطلقت ثلثا لا يقع شئ عند ابي حنيفة رجعا
 لانه فوض اليها ايقاع الواحدة الا في ضمن الثلث وعندهما يقع واحدة م ولو امرت بالبان او الرجعي فعكست وقع
 ما امرت به ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان شئت لو طلق واحدة وعكسه ش اي قال لها طلق نفسك واحدة وان
 وطلقت ثلثا شئ في الاول لا يقع شئ لان المراد ان شئت الثلث ولم توجد مشيئة الثلث وفي الثانية لا يقع شئ عند ابي
 حنيفة رجعا لانه لان المراد طلق نفسك واحدة فصيل به ان شئت ولم يوجد مشيئة الواحدة فصيل وعندهما يقع واحدة
 م ولا في استطلاق ان شئت فعالت شئت ان شئت فقال شئت لان علق الطلاق بمشيئتها الموجودة في الحال ولم
 يوجد ذلك لانها علقته بوجود مشيئتها لعل لها وجود مشيئته وذلك لان قوله انت طالق شئت فهو ايقاع
 في الحال لكن شرط مشيئتها فيستحيل ان يكون وجودها في الحال ولم يوجد ذلك م وان نوى الطلاق ش اي ان نوى الطلاق
 بقوله شئت قال المراد به لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق يصير الزوج شائبا طلاقا والنية لا تفعل في غير ذلك
 حتى لو قال شئت طلاقا يقع اذا نوى لانه ايقاع مستند لان النية تنفي عن الوجود اقول اذا قال الزوج انت طالق
 ان شئت فعنه ان شئت طلاقا فقالت شئت ان شئت اي شئت طلاقا في ان شئت طلاقا فقال الزوج شئت اي
 طلاقا فلما كان الطلاق مقدر لا يعمل النية فيه فيمكن ان يجازي عنه ان المقدار الطلاق الذي هو مقعول المشيئة
 فاذا قال الزوج شئت قد ر له مقعول وهو الطلاق فهذا الطلاق الذي جعل مقعولا لنية فهو الطلاق الذي
 جعل جوازا لنية وتقدر بذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لانه علق الطلاق بمشيئتها والطلاق مشيئة موجودة
 ولم يوجد تلك بل علقته المرأة بوجودها بوجود مشيئته وهو غير معلوم لها اما اذا قال شئت الطلاق ونوى
 لان هذا استثناء مبتدأ وانما احتجج الى النية لانه يمكن ان يراد بالطلاق ما هو مقعول المشيئة فان نوى هذا لا يقع
 وان نوى طلاقا ابتدأ باليقع فلا بد من النية م وكذا كل تعليق بعد م ويقع لو علق بموجود ش كذا لو قال
 شئت ان كانت السماء فوق الارض م وفي ان طالق اذا شئت واداما شئت ومتى شئت ومتى شئت لا يراد الا امر

انها

برزها ويطلق متى شئت واحدة لا غير وفي كل شئت لها ايقاع واحدة م ثم لا الثالث جميعا ولا الرابع بعد
 زوج اخر ش قوله ولا الرابع بالرفع عطف على الايقاع المضاف بالثالث تقديره لغيرها ايقاع الثالث جميعا
 ولا الرابع م وفي حث شئت وان شئت يتيقن بالمجلس وفي كيف شئت يقع رجعية وان لم تشاء المرأة فان
 شئت كالزوج بائنة او ثلثا وقع وان نوى ثلثا والزوج واحدة بائنة او بالقلب رجعية وان لم ينو
 شيئا فاشاءت ش هذا قول ابي حنيفة رحمه الله وحاصله ان الكيفية مفوضة اليها لاصل الطلاق فيقع
 رجعية ان لم تشاء المرأة امان شئت فان وافقت مشيئة مشيئتها البان او الثلث وقع ما انعقا عليه
 وان خالفها يقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيئتها لان الزوج فوض اليها ولا بد ايضا من اعتبار مشيئته
 لان مشيئتها مستفادة من الزوج فاذا تعارضتا شافنا في الاصل اي الواحدة الرجعية وان لم يوجد
 مشيئة الزوج تعذر مشيئة المرأة في الكيفية واما عندها فكما ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق
 مفوض اليها ايضا وفي كم شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها لا بعده وان ردت ان ردت
 وفي طلق نفسك من ثلث ما شئت لها ان تطلق ما دونه لا ثلثا ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان
 من لبعضهم وعندهما لها ان تطلق نفسها ثلثا فيكون من ثلثان قلنا الكل محتمل والمعين يتيقن في كل
 باد **الحلف بالطلاق** وطريق حلف الملك او الاضافة اليه
 فلا تطلق اجنبية قال لمان كلك فانت كن افكحك وكلها وتطلق بعد الشرط ان قال له نؤجره فكلها
 ش لوجوب الملك وقت التعليق م اوقال لاجنبية ان كلك فانت كن افكحك ش لوجوب الاضافة الى
 الملك وعند الشافعي رحمه الله لا يقع والمراد بالاضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك م والفاظ الشرط
 ان واذا واما وكل ش نحو كل امرؤ لي تدخل الدار فم طالق م وكما ومتى ومتى ما يحل اليمين اذا
 وجد الشرط مرة الا في كذا فانه يحل اليمين بعد الثلث ش المراد بالجلال اليمين بطلان اليمين بطلان
 التعليق م فلا يقع ان تكلم بعد زوج اخر الا اذا دخلت على الزوج نحو كل امرؤ تزوجك فانت كذا فانها
 كذا زوجها وتطلق وان كان بعد زوج اخر م ورواى الملك لا يبطى اليمين وتحل بعد الشرط مطلقا وشرط للطلاق
 الملك ش فقوله مطلقا اي سواء وجد الشرط في الملك او في غير الملك فان وجد في الملك تحل الى جزاء اي بطل
 اليمين ويعتبر عليه الجزاء وان وجد في الملك تحل الى جزاء اي بطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء فان
 قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار من غير ان يقع الثلث فحيلة ان يطلقها واحدة ويقضي
 العدة من دخل الدار حتى يطل اليمين ولا يقع الثلث ثم يترجعه فان دخلت الدار لا يقع شئ لطلان اليمين
 وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الامع حجتها وفي شرط لا يعلم الا انها اصل فت في حقها خاصة في ان
 حصة فانت طالق وفلان م وان كنت بحين عزاب ابو فانت كذا وعبدك حر لو قالت حصة واحدة طلقت
 هي فقط وفي ان حصة بكر بالجزاء بعد روية اليم ثلثة ايام م اي ان قال ان حصة فانت كذا
 فبعد مارات اليم ثلثة ايام يحكم بالجزاء من اول اليم لانه يبين روية اليم ثلثة ايام انه حصة في حكم
 بعد الثلثة بوقوع الجزاء في اولها م وفي ان حصة حصة لا يقع حتى تطهر ش فان الحصة هي الكاملة

لا بد من حلية

وفي ان صحت يوما فانت طالق تطلق حين عزيت من يوم صحت بخلاف ان صحت في وقت فانه يقع على صوم
 سبعة **م** ولو علق طلاقه بولادة ذكر و طلقين بانى فولدهما ولم يدر الاول طلقه واحدة وقضاءه
 وتنتهي بترها **ش** اي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى **م** وانقضت العدة بوضع الحمل **ش** اي بالوضع
 الثاني وانما لا يقع به طلاق اخر لان العدة تنقضي بالوضع قال الله تعالى واولات الاحمال اجلن
 ان يضعن حملن ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فيصوموا خرون عن الوضع فتقضي العدة بالوضع فلا
 يقع طلاق **م** ولو علق الطلاق بشيئين يقع ان وجد الثاني في الملك والاول في قولهم ان وجد
 في الملك بشيئين ما اذا وجد في الملك او وجد الثاني فقط في الملك وقوله والاول لا يشمل ما اذا لم يوجد في ملكها
 في الملك او وجد الاول في الملك دون الثاني **م** والشئ يزيل التعليق ولو علق الطلاق بشرط لم يزل
 الثالث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ ومن علق الثالث بوطي زوجته فاولج **ش** اي
 حتمته حتى التقي الختانان **م** وليت فلا علق **ش** العقر هو المثل وقيل هو معدن ارجرة الوطى
 لو كان الزنا حللا **م** وكذا لو علق عتق امته بوطيها ولم يصير مراحا به في الرجعي فلو تزعم ثم اوجع
 العقر وكان رجعة وقال انت طالق ان شاء الله تعالى مستعلا او ماتت قبل ان شاء الله تعالى لم يقع ولو
 هو يقع **ش** اي قال انت طالق فاحد في التكلم بان شاء الله تعالى فمات قبل تمامه او مات طالق ثلث
 الاثنتين يقع واحدة وفي الواحدة ثلثان **م** **باب طلاق الرجعي**
 الذي يصير فاما بالطلاق ولا يقع تبرعه للامن الثلث من غالب حاله الهلاك بمريض وغيره فمن اصابه
 مرض وعجز عن اقامة مصالحه خارج البيت وقد رقيه **ش** اي قد رعى اقامة مصالحه في البيت **م**
 ومن بار رجلا او قد لم يبق له بقاص او رجح مريض **ش** اي على الخو الذي مزم فلو اصاب رجعة
 كذلك وما يبدل السبب او غيره توث **ش** خلافا للشافعي رحمه الله واعلم ان الخلاف فيما اذا طلقها
 ثلثا لانها ان طلقها صريحا توث اتفاقا وكذا ان طلقها بالكنايات اما عندنا فلاقان امرأة الفار توث واما
 عنده فلاقان الكنايات رواج وان جاز العضا لا توث اتفاقا لانها رخصت بالفرقة في الثلث فصحح الزوج
م وكان اطلاق رجعية طلق ثلثا **ش** اي طلبت من المريض رجعية وطلقها ثلثا توث عندنا **م** واما
 قبلت ان رجعا **ش** لانه وقعت البتوتة بانائه لا بتقبلها ابن الزوج **م** ومن لاعها في المرض **ش** اي
 قد طاق مرضه فلا عنها وقعت الفرقة باللعان توث فان هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بغيره
 اذا لم يكن لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها او ايمانها مريضاً كذلك **ش** اي خلاف في مرضه انه
 يفرضا رجعة اشهر فلم يفرها حتى مضت المدة ووقعت البتوتة ثم مات توث **م** ومن طاق بها خارج البيت
 مشكيا او خيم ومن هو محصور او في صف القتال او خيس بقصاص او رجح فصحت ان طلق **ش** اي طلاقا
 بائنا **م** وهو كذلك لا توث وكذا الخنقة وخبرة اختارت نفسها ومن طلق ثلثا بامرها او لا بامرها **م**
ش اي صح من مرضه ثم مات لا توث **م** ولو تضاد الزوجان على ذلك في العدة ومضى العدة **ش** اي
 في مرضه على وقوع الثلث في حال العدة ومضى العدة **م** ثم اقر لها بدني او اوصى بشي في الاقل بين
 الطلاق **م**

يعتبر بالقيم المهر والنفق الجدي

بطلان الفار عنونة الفار
 وان المريض لم يفرها
 لا يجب بر ومن شدة به نظري
 صالحة وقرقة بغير طلاق
 حكمه قاله الزخية ولو
 ماتت الدقة من المرافق
 لم مرضها يردده ووث
 التوث منها طولا

الارث **ش** اي ان كان المهر او الموصى به اقل من الارث فلهما ذلك وان كان الارث اقل فلها الارث واعلم
 ان حرف من في قوله فلها الاقل منه ومن الارث ليس صلة لا فعل التفضيل اذ لو كان يجب ان يكون الواجب
 اقل من كل واحد منهما ليس كذلك بل حرف من اللين وافعل التفضيل يستعمل باللام فيجب ان يقال او
 من الارث لانه لما قال الاقل باحد هيا صلة الاقل محذوف وهو من الاخرى فلها احدهما الذي هو اقل
 من الاخر فيكون الواو بمعنى او او يكون الواو على معناها لكن لا يراد بها المجموع بل يراد الاقل الذي هو الارث
 تارة والموصى به اخرى فيكون الواو للمجموع وهو ان الاقلية ثابتة لكن بحسب زمانين **م** كمن طلق ثلثا
 بامرها في مرضه ثم اقر او اوصى **ش** فان لها الاقل من ذلك ومن الارث في قولهم **م** ولو علق الثلث بشرط
 ووجد في مرضه ان علقه في صحة توث او قبل او فعل اجني توث الا اذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه توث
 سواء كان التعليق في مرضه او لا والفعل له منه يد كالكلام مع اجني او لا من الله ككل الطعام وصلوة
 الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا **ش** اي التعليق والفعل في مرضه والفعل لها منه يد
 لا توث وان لم يكن لها يد توث وان كان **ش** اي التعليق في صحته لا توث الا فيما لا يد لها منه عند الحقيقة
 واي يفرحها الله خلافا لمحمد وزفر **ش** فلها لا توث عندها لانه لم يوجد من الزوج صريح بغير تعليق
 حقيقا بل هذا عبارة الهدياية ومعناها ان امرأة الفار انما توث ان وجد من الزوج في مرضه صريح
 في ابطال حقيها بغير ما يتعلق حقيها بما له سبب المرض ولم يوجد ذلك الصريح لان التعليق كان في صحته
 بل المرأة انطلقت حقيها بانها توث ذلك الفعل نحو ان الفعل لا بد لها منه في مضطرة الى اللينان به
 فصارن فعلها مضافا الى الزوج كافي الاكراه **م** وفي الرجعي توث في الاحوال **م** وخص ارضها بموت
 في عنها **ش** اما ان انقضت عن ثلثا مات لا توث اجماعا وعبارة المختصر هكذا وان علق بينوتها في المرض
 بشرط ووجد في مرضه توث ان علق بفعله او بفعلها ولا بد لها منه او بغيرها وقد علق في المرض
 فالاصل ان التعليق ان كان بفعله توث مطلقا وان كان بفعلها ولا بد لها منه كذلك الا انه ان كان
 التعليق في الصحة ففيه خلاف محمدي وزفر رحمه الله وان كان لها منه يد لا توث وان علق بغير فعلها
 فان كان التعليق في المرض توث واللام **م** **باب الرجعة**
 هي الرجعة لا بعد ما طلق دون ثلث **ش** اي في الحرة اما في الامة فلا رجعة الا في الواحدة **م** وان ايت
 نحو رجعت ووطيها ومشيها بشهوة وبشرطه الى فرجها بشهوة **ش** هذا عندنا اما عند الشافعي رحمه الله
 فلا نفخ الا بالقول ونوب اشهادا على الرجعة واعلامها بها **ش** اي اعلام الزوج اياها بالرجعة **م**
 وان لا يدخل عليها حتى يوث ذمها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدرته
 فهو رجعة وان كذبته فلا ولا يمين عليها عندنا في حصة رحمه الله **ش** فان الرجعة من الاشياء التي
 لا يمين فيها عندنا في حصة رحمه الله **م** وان قال رجعتك فقالت مضت عرتي فلا رجعة **ش** اي ان كانت
 المدة مدة تحمل نقضاء العدة فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء العدة وهذا عندنا في حصة رحمه الله
 اما عندنا في حصة الرجعة لا نفخ بغير قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر بقاء وهما **م** كافي زوج امة

او التعليق في مرضه

كلها

أخبر بعد انقضاء العدة بالرجعة فيها كسندهما ذكرته **ش** فان القول قولها عند حصة رجة الله
 واما عند قول قول المولى او قال راجعتك فقالت مصت عتي وانكر **ش** اي الزوج **الشهد**
 خفي العدة وان انقطع دم اخر العدة عشرة من لا قبل منها لاحق لغسل ومضي وقت فرض
 او ليوم فيصلي ولو نسي غسل عضو راجع وفي مادونه لا **ش** اي نسي غسل مادون العضو فحسب
 لا يبيع الرجعة لانه لا اعتبار لمادون العضو فكأنها اغتسلت ومصت عتي **ش** ولو طلق حاملا او من
 ولدت متكررا او طلقها قبل الرجعة **ش** اي طلق امرأته وهي حامل فانكر وطبقها قبل الرجعة اقول في قوله
 قبل الرجعة نساهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت
 الطلاق فاذا ولدت انقضت العدة فلا يملك الرجعة فيكون المراء الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراء
 انور راجع قبل وضع الحمل فولدت لا قبل من ستة اشهر يحكم بعية الرجعة السابقة ولا يراد انه حل له
 الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطى والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا
 ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالصواب ان يقال
 ومن طلق حاملا متكررا او طلقها فراجعا فحلت بولده لا قبل من ستة اشهر بحت الرجعة واما مسئلة الولادة
 وصورتها ان طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق متكررا او طلقها قبل الرجعة وانما يبيع الرجعة فيسقط
 الحمل والولادة مع انكاره الوطى لان الشرع كذب في انكاره الوطى لان الولد للفراش **ش** وان خلاها وانكر
 فلا **ش** اي لا يبيع رجعتها لانه انكر الوطى ولم يوجد تكذيب الشرع فيكون انكاره كذبا عليه وانما يبيع
 المهر بالخلو لا بما سلت اليه المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه بان وطئها **ش** فان طلقها فراجعا
 فجاءت بولد لا قبل من ستة اشهر **ش** هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخلو صورته ان خلاها بامرأته في
 وانكر وطئها ثم طلقها فراجعا الى اخره فانها اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت نسب هذا الولد
 اذ هي لم تقرب بانقضاء العدة والولد يقع في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطئا قبل الطلاق لا
 لانه لو لم يطأ قبل لطلاق يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب له صيانة فعل
 المسلم عنه فاذا جعل وطئا قبل الطلاق يبيع الرجعة **ش** ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم اخر
 فهو رجعة **ش** المراد بيطنين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان قبل
 يكون بيطن واحد وانما يثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دللت على انه راجع
 بعد الولادة الاولى ليكون الوطى حلالا اما اذا كانت الولادتان بيطن واحد لا تثبت الرجعة لان علوق
 الثاني كان قبل الولادة الاولى وفي كلما ولدت فولدت ثلثة بيطون يبيع ثلث والولد الثاني رجعة كالتالي
 وعليها العدة بالحض **ش** اي عده الطلاق الثالث بالولادة الثالثة ومطلقة الرجعي تترين **ش** اي لو عده
 الزوج في رجعتها **ش** ولا نسافر بها حتى يشهد على رجعتها وله وطئها **ش** هذا عندنا ما عند الشافعي رجه الله
 لا يحل وطئ مطلقه الرجعي حتى يراجع بالقول وعندنا الوطى يصير رجعة **ش** ونكاح مباحته بلا نكاح في
 عنها وبعد لها ولا حل حرة بعد ثلث ولا امة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح ومضي عده

هذا عندنا ما عند الشافعي رجه الله
 لا يحل وطئ مطلقه الرجعي حتى يراجع بالقول وعندنا الوطى يصير رجعة
 ونكاح مباحته بلا نكاح في
 عنها وبعد لها ولا حل حرة بعد ثلث ولا امة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح ومضي عده

او مودة **ش** هذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب رجه الله عنه لا يشترط وطئ الزوج الثاني بل يكفي
 مجرد النكاح استحقاقا لا بغيره له تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولنا حديث العسيلة وهو حديث مشهور
 يجوز الزيادة به على الكتاب فيكون التحليل بين الزوجين محالفا للحديث المشهور حتى لو فسخ القاضى به
 لا ينفذ **ش** والمراهق يحل لاستبداء **ش** المراهق متى قارب البلوغ ويأمن مثله ولا بد من ان يحرك الله
 ويشهري **ش** وكراه النكاح بشرط التحليل وحل الاول والزوج الثاني بعد مادون الثالث فمن طلقته دونها
 وعادت اليه بعد اخر عادت ثلثا خلافا لمحمد رجه الله والمائة بثلث لو قالت جللت في مدع عملة وغلب
 على ظني صدقها حلت الاول **ش** قيل قل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لان لا بد من ثلث حيض وطمهرين
 فاقصد مدع الحيض ثلاثة ايام وقل الطهر خمسة عشر يوما **باب**
 هو خلف يبيع وطئ الزوجية مدته **ش** اي مدته الايلة فلا ايلة لو خلف على اقل منها وهي الحرة اربعة اشهر
 والامة شهران وحكمه بطلقة باينة ان ير والكفارة والجرا ان حث **ش** فلو قال والله لا اقربك ولا اقربك
 اربعة اشهر **ش** الاول المؤبد والثاني مؤقت بربعة اشهر **ش** او ان قربك فعلى ربح او صوم او صدقة او فدية
 طالق او عده حر فعد الى ان يقرب في المدة حث **ش** وجب الكفارة في الخلف بالله وفي غيره الجرا **ش** وسقط
 الايلة والايات بواحدة **ش** اي ان لم يقربها بثلث بطلقة واحدة **ش** وسقط الخلف المؤقت لا المؤبد
ش حتى لو كان الخلف موقتا بربعة اشهر ولم يقربها بثلث بواحدة وسقط الخلف حتى لو تكلمها فلم يقربها
 بعد ذلك لا يمين اما في الخلف المؤبد ان تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر يمين ثانيا ثم ان تكلمها ولم يقربها
 اربعة اشهر يمين ثالثا هذا معنى قوله **ش** فثنتين باخر كما ان مضت مدة اخرى بعد نكاح ثان بلا في ثم
 اخرى كذلك بعد ثالث **ش** فقله بلا في اي بلا قربان **ش** وبقي الخلف بعد ثلث لا الايلة فلو قربها كره
 ولا يمين بلا **ش** اي في الخلف المؤبد اذا وقع ثلث تطليقات من غير قربان بقي الخلف لانه لم يقربها
 فلم يحل اليمين لكن لم يبق الايلة فلو تكلمها بعد الزوج الثاني وقربها بثلث الكفارة لبقاء اليمين ولو لم يقربها
 لا يمين بلا لانه لم يبق الايلة وقوله وبقي الخلف بعد ثلث فيه تفصيل ان كان الخلف بغير طلاق
 بقي الخلف وان كان بطلا فصلا لا يبيح لان النبي بيطل الخلف **ش** وقوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد
 الشهرين الا بخلاف قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الا وكين **ش** لان في اليوم الاول كان
 حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني حلفه على اربعة اشهر لا يوما واحدا **ش** والله لا اقربك سنة الا يوما
 وقوله بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأته بها ولا ايلة من مائة واجنبه نكحها بعد ذلك فاما مطلقه
 الرجعي فكأن الرجعة ولو عجز عن الف بالوطى لم يرض باحد مما او صغرهما او رفقهما او بمسيرة اربعة اشهر بينهما
 ففيه قوله فبئس ما فلا تطلق بعدة لو مضت مدته وهو عا جز فان صح قبل مدته ففيه بوطئه وانبت
 على حرام ان نوى به الطلاق فباينة وان نوى الطهارا والثلث او الركن فها نوى التحريم
 او لم يوسسها فابلاء وقيل هو وكل حل على حرام وهو رجه بدست يبرح بروي حرام طلاق بلاينة للعرف وبه
 يقيم والله اعلم **باب**
الخلع لا باس به عند الحاجة بما صح مصرا

الامثلة

ان كان الخلف بالله يبي الخلف حتى تجب الكفارة

اليمين

ان قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين الا بخلاف قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الا وكين لان في اليوم الاول كان حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني حلفه على اربعة اشهر لا يوما واحدا والله لا اقربك سنة الا يوما وفيه قوله فبئس ما فلا تطلق بعدة لو مضت مدته وهو عا جز فان صح قبل مدته ففيه بوطئه وانبت على حرام ان نوى به الطلاق فباينة وان نوى الطهارا والثلث او الركن فها نوى التحريم او لم يوسسها فابلاء وقيل هو وكل حل على حرام وهو رجه بدست يبرح بروي حرام طلاق بلاينة للعرف وبه يقيم والله اعلم

موتوا عن المسلمين ولو لم يمتا نف فعضة مقدم على المسلمين فهو اول ولا يخيغه ويحذرهما الله
 ان يكون مقدم على المسلمين خالبا عنه فالقدم على المسلمين قد فات لكن خلوه عن المسلمين ممكن فيجب رعائهم وان
 يحزن الصوم اطعم هو وانما به سبب مسكنا كذا قدر الفطرة او قيمته **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي
 رحمه الله لا يجوز دفع القيمة وان غرامهم وعشاهم واشبعهم بهما وان قل ما اكلوا واعطى من يرميهم
 او شعيرا او واحد اشهرين جاز وفي يوم واحد قدر الثمن لا الاغن يومه **ش** اي اعطى شيئا واحدا
 في يوم واحد قدر الشهرين لا يجوز الاغن هذا اليوم هذا من هبنا واما عند الشافعي رحمه الله فلا بد من التمثيل
 كافي الكسوة ووجه قولنا ما ذكر في اصول الفقه في دالة النص ان الاطعام جعل الغريطا وهو بالالا
 الاخره وان اطعم سبب مسكنا كذا صاعا عن طهارين لم يقع وعن اوطار وطهارين **ش** هذا عندنا في خيفة
 والي يورجها وعند محمد يجوز عن الطهارين هبنا بقولان التبة تحمل عند اختلاف الحسين كالاظهار
 والطهار لا عند اتحادهما فاذا ائبت التبة والصاع يصلي كفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقار
 فالوذي وهو الصاع كفارة واحدة جعلها للطهارين فلا يصح كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين
 مسكنا او اعطى عشرين عن طهارين وان لم يعين واحد الواحد **ش** لان الحسن في الطهارين محد
 فلا يجب التعيين وفي اعتنا في عديدها او صوم شهرين له ان يعين لا يبيى شاء وان اعتن عن قبل وظهر
 لم يحزن واحد **ش** وعند فرجهم الله لا يجوز بدو عن احد هبنا في الفضلين وعند الشافعي رحمه الله
 جعل عن احد هبنا الفضلين **م** وكفر عبد ظاهرا بالصوم فقط لا يستل بالمال عنه لان الكفارة عبادة ففعل الا
 لا يكون فعله **م** **باب** **اللعان** من قذف بالزنا وجنة العفة

ش اي عن فعل الزنا غير منهمة به كمن يكون معها ولا يكون له اب معروف وانما اقصر على كون الزوجة
 عفيفة ولم يقل والمرأة ممن جحد قاذفها كما قال في الهذلية ولا شك ان العفة اعم من كونها ممن جحد
 قاذفها لان اشتراط كونها من اهل الشهادة يترك على الحرية والتكليف والاسلام فلا احتياج الى قوله
 وهي ممن جحد قاذفها بل يكفي ذكر العفة وكل من شهد او تقي ولدها وطالبته **ش** اي بموجب القدر
م لا عن فان اي امتنع عن اللعان حسن حتى يلاع او يكذب نفسه فيقذف فان لاعت والاختصاص
 تلاعن او نصرقه **ش** فيقذف ولدها عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق **م** فان كان على او كافر
 او محروما في قذف حد لانه ليس اهل اللعان لعلم اهلية الشهادة **م** وان صلى هو شاهدا وهي امه او كافر
 او محرومة في قذف او صبية او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان **ش** لا في ان ائبت بالزنا لا تكون
 عفيفة وان ائبت بغيره عما ذكر لا تكون اهلا للشهادة فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عفتها
 او اهليتها للشهادة **م** وصورتها ان يقول هو او لا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رمتها به من الزنا في
 الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا من غير اليقينية **ش** تقول في اربع مرات اشهد بالله
 انه كاذب فيما رماي به من الزنا وفي الخامسة عصب الله عليها ان كان صادقا فيما رماي به من الزنا ثم يقول القاض
 بينهما وان قذف في الولد او به وبالزنا ذكر اقية ما قذف به ثم يفرق القاض وينقي سببه ويخفه بامه ويحذر

فان كان

فان اكد بنفسه حد وحل له بكاهما **ش** لانه لم يبق اللعان بينهما فقول عليه السلام المتلاعنان
 لا يجتمعان اي ماداما خلا عني لان علة عدم اجتماعهما اللعان فلما رطل اللعان لم يبق حكمه وهو
 عدم الاجتماع **م** وكذا ان قذف غيرها جحد او زنت جحد **ش** اي حل له بكاهما ان قذف غيرها بعد التلا
 جحد او زنت بعد اللعان جحد فان بقا اهلية اللعان شرط لهما حكمه **م** ولا لعان بقذف الاخرين
 وبقي الحمل وان ولدت لا قبل من ستة اشهر **ش** هذا عندنا في خيفة رحمه الله وزفر وعندنا في وعدهما الله
 يجب اللعان اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر لانه حينئذ يبين الله كان موجودا وقت النفي ولا يخيغه رحمه
 الله لا يدين بوجود الحمل وفما اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر يصير كانه قال ان كنت حاملا فحملك للبري
 ثم يبين انك كانت حاملا والقذف لا يقع بعنفه **م** ويرتبت وهذا الحمل منه تلاعن ولا ينفى القاض في الحمل
ش لان تلاعها كان بسبب قوله زنت لا ينفى الحمل **م** وان بقي الولد زمان التهنئة وبقي الله الولادة
 وبعد ولا لعان في حاله **ش** اي في حال النفي زمان التهنئة وحال النفي بعد زمان التهنئة **م** وان بقي اول
 التهنئة واقر بالآخر حد **ش** لانه اكد بنفسه بدعوى الثاني لانها خلقت من ماء واحد وفي عكسه
 لا عن **ش** اي ان اقرب الاول وبقي الثاني لا عن لانه قذف في الثاني ولم يرجع عنه **م** وصح نسبهما في الوحيين
ش لا اعتبارا بهما واحد هبنا من ماء واحد **م** **باب** **العنين**

ان اقر انه لم يصل اجله الحاكم سنة قهرية في الصحيح **ش** في رواية الحسن عن ابي خيفة رحمه الله انه قال سنة
 شمسية وفي ظاهر الرواية سنة قهرية فالسنة الشمسية مدة وصول الشمس الى القطب التي فارقتها في ذلك
 البروج وذلك في ثمانية وخمسة وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر شهرا او ثمانية وثلاثين
 واربعة وخمسون يوما وثلاث يوم وثلث عشر يوما **م** ورمضان واما من حيثها ما لم يحد من مريض
 فادام يصل بها فوق القاض بينهما ان طلبته **ش** اي طلبت المرأة التفريق وتبين بطلقة ولها كل المهر
 ان خلاها وجب العدة وان اختلفا **ش** عطف على قوله ان اقر فالمراد الاختلاف ابتداء لا بعد البناء جحد
 وكانت ثيبا او بكر ائظرت النساء فقلن ثيب فان حلف بطل حلفا وان بطل بكرة اجل ولو
 اجل ثم اختلفا فالنكاح هنا كمر وبطل حلفا حلفه حيث بطل منه كالأختارته وخبرت هنا حيث اجل
 منه **ش** اي لا يخلو اما ان كانت ثيبا او كانت بكر ائظرت النساء فقلن ثيب فان حلف بطل حلفا في الاختلاف
 قبل البناء جحد فان نكل خبرت المرأة وان قلن هي بكر خبرت ايضا وقوله كما لو اختارته فان المرأة ان اختارت
 زوجها بطل حلفها في طلب التفريق **م** والحصى كالعين فيه **ش** اي في البناء جحد وفي المحبوب فرق حاله
 في الحال **م** يطلبها **ش** ادلا فائدة في تأجيله بخلاف الحصى فان الوطى منه متوقع **م** ولا يبيح احد هبنا
 الاخر خلافا للشافعي رحمه الله في العيوب الخمسة وهي الجنون والجذام والبرص والقون والرقق وعند محمد
 رحمه الله كان بالزوج جنونا او جذاما او برصا فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا لانه يمكن للزوج دفع الضرر
 عن نفسه بالطلاق **م** **باب** **العدة** هي حصة تجب للطلاق والفسخ

الزينة والطلاق

فان كان

الوطي بالشبهة من الزوج وهي في عدة من امان كان من آخر فلا **ف** اذا تمت الاولى دون الثانية بحكمها
صورته طلقها الزوج باثباتها وتلك كانت حبيزة فوطيها غير الزوج بشبهة فعلقها عن ثاب فالحبيزة
الاولى من العدة وحبيزان بعد هاتين من العدين فتمت العدة الاولى فوجب رابعة للثانية لئلا يمتد العدة
الثانية **و** ينفق عن الطلاق والموت وان حملت **هـ** اي تطليق الزوج وموته **و** مبرأها عقبتها
ش اي ان قالت المرأة انقضت عدتي وكذبها الزوج فالقول قولها مع البين **و** لو تكه معتدته
من باين وطلو قبل وطئ فعليه مهر نام **و** عدل مسيلة **ش** هذا عند ابي حنيفة والشافعي رحمهما الله فان ابر
الوطي في النكاح الاول باق وفي العدة وضار كان الوطي حاصل في هذا النكاح وعند محمد رحمه الله يجب عليه
نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الوطي فعد
ولا عدة على ذميمة طلقها **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله اذ لم يكن معتددا هذا الزميمة ذلك وان
كان معتددا ذلك يجب عليه وعندهما يجب مطلقا **و** لا حريية خرجت الياسمية وتحد معتددة البان
والموت كبيرة مسلمة حرة **و** لا **ش** فقله او لا عطف على قوله حرة وعند الشافعي رحمه الله لا جواز على معتد
البان **ب** ترك الزينة وليس المزعفر والخبث والطيب والزهن والكل لا بعد ولا معتد عتق
ش اي اذا عتق المولى ام ولده **و** نكاح فاسد **ش** لانه واجب الرفع فلان شق على فوته **و** لا يحط
معدة الا بعد ايضا ولا يخرج معتد الزوجي والبان من بيتها اسلا **ش** لقوله لعل ولا يخرج من بيوت
ولا يخرج الآلية **و** يخرج معتد الموت في الموت وتبين في منزلها **ش** اذ لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف
الطفلة لانه نفقة داره عليها **و** بعد في منزلها من وقت العدة والموت لان خروج او خافت تلف مالها
اولا لئلا تلم او لم يخرج كراه البيت ولا بد من سيرة بيتها في البان وان صاف المنزل عليها فالاولى خروجه
وكلامه فقهه وحسن ان يجعل بينهما قاذ على الحيلة **ش** اي يكون بينهما حرة بعد حرك حول بينهما ولو
اباها او امان عنها في سعي وليس بينهما وبين مصرها مسيرة سفر رجعت وان كانت تلك من كل جانب خرجت معها
ول اول العود احد وان كانت في مصر بعد ثمة ثم خرج بحرم **ش** اعلم ان الالة اول الموت في السفر اما في غير
موضع الاقامة فان لم يكن بينها وبين مصرها الى الذي خرجت منه مسيرة سفر رجعت وان كانت تلك من كل جا
خرجت بين الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها ولي او لا لكن الرجوع اولي ليكون الاعتدال في منزل
الزوج وذكر الامام السير خسي حنا او قوما بقى هنا فثمان اخدها ما اذا كان من كل جانب اقل من مسيرة
سفر بغير ان يخرج على غير المسير خسي رحمه الله بخلاف قولها والثاني ما اذا كان بينها وبين مصرها مسيرة سفر
وبينها وبين المقصد اقل يتوجه الى المقصد واما في موضع الاقامة وهو ما قال وان كانت في مصر او كانت
في مصر حين ابانها او امان عنها فان لم يكن معها ولي تعتد ثمة ولا يخرج منه بدون الوطي وان كان معها ولي
فقل عند ابي حنيفة رحمه الله لان خروج المعتد حرام وان كان المسافة اقل من مدة السفر وعندهما في الخروج

الوطي

ثلاث حيض كواحد **ش** افاد بقوله كواحد انه اذا طلقها في الحيض لا يحسب هذا الحيض من العدة **ف**
كأن ولد مات مولها او اعتقها وموطوءة بشبهة **ش** كما اذا رقت اليه غير امرأته وهو لا يعرفها وطئها
م او نكاح فاسد **ش** كالتكاح الوقت **م** في الموت والفرقة **ش** يتعلق بالوطي بالشبهة والنكاح الفاسد بالعدة
فيها ثلث حيض سواء امان الزوج او وقع بينهما فرقة **م** وبن لم يحس **ش** عطف على قوله حرة تحيض
لصغيرا وكبرا وبلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر **ش** اي العدة حرة لا تحيض للصغير وكوه للطلاق **و** في
ثلثة اشهر **م** والموت اربعة اشهر وعشر **ش** قوله والموت عطف على قوله للطلاق والفسخ معناه العدة الحرة
اربعة اشهر **م** ولامة تحيض حبيزان ولهن لم يحض او امان عنها زوجها نصف ما الحرة **ش** اي العدة لامة
تحيض للطلاق والفسخ حبيزان ولامة لم تحض للطلاق والفسخ نصف ما الحرة اي شهر ونصف شهر واما
للموت فنصف ما الحرة ايضا وهو شهران وخمسة ايام **م** والحامل الحرة والامة **ش** فانه لا فرق في الحامل
بين ان تكون حرة او امة **م** وان امان عنها صبي وضع حملها **ش** اي فان كان زوجها الميت صبيا فعندهما
يوضع الحمل وعند ابي يوسف والشافعي رحمهما الله عن بقا عدة الوفاة لان العدة بوضع الحمل انما يجب لصيانة
الماء وذلك في ثابت النسب وهذا لا يثبت النسب عن الصبي ولا في حنيفة وجهي رحمهما الله ان قوله تعالى ولا
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن بل بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم فيكون نساءهن في مقار ما نساها
الايان وهو حامل توفى عنها زوجها فان قبل المراء اولان الاحمال الا في ثلث لسبب حملهن قلنا لا
بل اولان الاحمال الا في حيث عليهن العدة فعند ابي حنيفة ان يضعن حملهن **م** وبن حلت بعد موت الصبي عدة
الموت **ش** لانها لم تكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة الموت **م** ولا نسب في وجهه **ش** اي فاما حلت
قبل موت الصبي وبعد **م** ولا امرأة الفار للبان بعد الاجلين **ش** اي ان انقضت عدة الطلاق وهي ثلث
حيض مثلا ولم ينقض عدة الموت فلا بد ان تنقض انقضت عدة الموت ولو انقضت عدة الموت ولم ينقض
عدة الطلاق تنقض عدة الطلاق **م** وللرجعي ما للموت ولهن اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة **ش** اي عدتها
كعدة حرة **م** وفي عدة باين او موت كامة **ش** اي عنها عدة امة **م** وابيرة رات الدم بعد عدة الاشهر
تستأنف بالحيض **ش** اي اذا كانت الزوجة في سن الياس اي خمسة وخمسين سنة فصاعدا وقد انقطع
وطلقها الزوج تعتد بثلثة اشهر قبل انقضائها بيارات الدم فعلم انما لم تكن البيرة فتستأنف بالحيض
قال في الهداية هو الصحيح وفي رواية اي على الدقاق انما رات الدم بعد ما حكم بابا سبانه لا يكون
حيضا ولا يبطل الياس ولا يظهر ذلك في فساد الانكحة لانه دم في غيرا انه **م** كما تستأنف بالشهور
من حاضت حيضه ثم است **ش** اي انقطع دمها وهي في سن الياس تستأنف بالشهور اقول الاستأنف
لانه لو طهرت عنها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي رات قبل الياس شاملة على الوقت فيجب ان يكون
محبوسا من العدة من حيث انه وقت **م** وعلى معتد **و** طئت بشبهة عدة اخرى وندا حلتا وحيض تراها
ش حيض متدا و تراها صفته ومنها خبره اي حيض تراها بعد الوطي بالشبهة وقد يقع هذا من اوطئ وطئ
وتراها فعل مستقبل ومنها اي من العدين واعلم ان هذا من هنا ما عند الشافعي رحمه الله فتبين ان كان

الوطي بالشبهة من الزوج وهي في عدة من امان كان من آخر فلا
صورته طلقها الزوج باثباتها وتلك كانت حبيزة فوطيها غير الزوج بشبهة فعلقها عن ثاب فالحبيزة
الاولى من العدة وحبيزان بعد هاتين من العدين فتمت العدة الاولى فوجب رابعة للثانية لئلا يمتد العدة
الثانية
و ينفق عن الطلاق والموت وان حملت
اي تطليق الزوج وموته
مبرأها عقبتها
اي ان قالت المرأة انقضت عدتي وكذبها الزوج فالقول قولها مع البين
لو تكه معتدته من باين وطلو قبل وطئ فعليه مهر نام
عدل مسيلة
هذا عند ابي حنيفة والشافعي رحمهما الله فان ابر
الوطي في النكاح الاول باق وفي العدة وضار كان الوطي حاصل في هذا النكاح
وعند محمد رحمه الله يجب عليه نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى فقط
ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلقها قبل الوطي فعد ولا عدة على ذميمة
طلقها
هذا عند ابي حنيفة رحمه الله اذ لم يكن معتددا هذا الزميمة ذلك وان كان معتددا
ذلك يجب عليه وعندهما يجب مطلقا
لا حريية خرجت الياسمية وتحد معتددة البان والموت كبيرة مسلمة حرة
لا
ش فقله او لا عطف على قوله حرة وعند الشافعي رحمه الله لا جواز على معتد
البان
ترك الزينة وليس المزعفر والخبث والطيب والزهن والكل لا بعد ولا معتد عتق
اي اذا عتق المولى ام ولده
نكاح فاسد
لانه واجب الرفع فلان شق على فوته
لا يحط معتد الا بعد ايضا ولا يخرج معتد الزوجي والبان من بيتها اسلا
لقوله لعل ولا يخرج من بيوت ولا يخرج الآلية
يخرج معتد الموت في الموت وتبين في منزلها
اذ لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف الطفلة لانه نفقة داره عليها
بعد في منزلها من وقت العدة والموت لان خروج او خافت تلف مالها
اولا لئلا تلم او لم يخرج كراه البيت ولا بد من سيرة بيتها في البان وان صاف المنزل عليها
فالاولى خروجه وكلامه فقهه وحسن ان يجعل بينهما قاذ على الحيلة
اي يكون بينهما حرة بعد حرك حول بينهما ولو اباها او امان عنها في سعي وليس بينهما وبين مصرها مسيرة سفر رجعت وان كانت تلك من كل جانب
خرجت معها ول اول العود احد وان كانت في مصر بعد ثمة ثم خرج بحرم
اعلم ان الالة اول الموت في السفر اما في غير موضع الاقامة فان لم يكن بينها وبين مصرها الى الذي خرجت منه مسيرة سفر رجعت وان كانت تلك من كل جا
خرجت بين الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها ولي او لا لكن الرجوع اولي ليكون الاعتدال في منزل الزوج وذكر الامام السير خسي حنا او قوما بقى هنا فثمان اخدها ما اذا كان من كل جانب اقل من مسيرة سفر بغير ان يخرج على غير المسير خسي رحمه الله بخلاف قولها والثاني ما اذا كان بينها وبين مصرها مسيرة سفر وبينها وبين المقصد اقل يتوجه الى المقصد واما في موضع الاقامة وهو ما قال وان كانت في مصر او كانت في مصر حين ابانها او امان عنها فان لم يكن معها ولي تعتد ثمة ولا يخرج منه بدون الوطي وان كان معها ولي فقل عند ابي حنيفة رحمه الله لان خروج المعتد حرام وان كان المسافة اقل من مدة السفر وعندهما في الخروج

لأن نفس الخروج مباح دفعا لوجبة العرقه وانما الجريمة للسفر وقد ارتفعت بوجود الولد ثم
 لما جاز الخروج عندها فإلى أي الجانب توجه فينبغي أن يكون الحكم على التفصيل الذي مره
السبب والخصامة من قال إن كنهها في طالق فنكحها فولد
باب لأنه لا يبعد أن الزوج والزوجة وكلما بالانكاح فالولادة
 لتصفية من كنهها الزوج نسبة ومهرها **ش** لأنه لا يبعد أن الزوج والزوجة وكلما بالانكاح فالولادة
 نكحاً في ليلة معينة والزوجة وطهرها في تلك الليلة وفجد العلوق ولا يعلم أن النكاح مقدم على العلوق
 أو مؤخر فلا بد من الحمل على المقارنة على أن الزوج أن علم أنه لم يكن على هذه الصفة وأنه لم يطهرها في تلك الليلة
 فهو قادر على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس علينا نقية عن العراش مع تحقق الامكان **م** ويثبت
 نسب ولد معتد الزوجي وإن جاز به لا كثر من سنتين مالم يعزب بقضاء العدة **ش** لاحتمال العلوق في العن
 وجواز كون المرأة معتدة الطهر اما لو اقرت بانقضاء العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة أكثر من سنتين
 لا يثبت النسب على ما ياتي انه انما يثبت اذا كان بين الملتين اقل من نصف سنة **م** وبات في الأقل وراجع
 في الاكثر **ش** اي اذا كان بين الطلاق والولادة اقل من سنتين بأت لان الحمل على الوطى المعلق في النكاح
 اول من الحمل على كونه في العدة على أن الرجعة امر حادث فلا يثبت بالشك اما اذا كان بين الطلاق والولادة
 أكثر من سنتين فلا بد من أن يحمل على الوطى في العدة فتثبت الرجعة **م** ومبتوتة ولدت له لا قبل منها **ش**
 بالجر عطف على معتدة الزوجي أي يثبت نسب ولد المطلقة طلاقاً بائناً لا قبل من سنتين من وقت البتة إلى وقت
 الولادة لا مكان العلوق في زمان النكاح **م** وان ولدت لهما مملالا لا يبين عوة وحمل على وطهرها بشبهة في العن
 ومراهقة أنت بعد أقل من تسعة اشهر وتسعة لا **ش** ومراهقة بالجر عطف على مبتوتة أي يثبت نسب
 ولد المطلقة مراهقة أنت بوليد لا قبل من تسعة اشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراهقة صبيكة تجامع مثلهما
 وهي في سن يمكن أن تكون بالعدة أي تسع سنين وصاعداً ولم يظهر فيها علامات البلوغ وانما اعتبرت تسعة
 اشهر لان ثلثة اشهر مدة عن بياضة اشهر اقل مدة الحمل وانما اعتبر اقل مدة الحمل هنا واكثر مدة الحمل في المأخذ
 لان النسب يثبت بالتميم لا بشبهة الشبهة ففي المأخذ شبهة الوطى زمان النكاح او العدة ثابتة وحقيقة
 الوطى في احد هذين الزمانين توجب ثبوت النسب فكذلك شبهة الوطى في المراهقة فتشبه الوطى في النكاح
 اوفي العدة وهي ثلثة اشهر ثابتة ثم حقيقة الوطى في احد هذين الزمانين ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ
 فالبلوغ وهو امر حادث يصاق الى اقرب الاوقات وهو ثمة اشهر الى وقت الولادة فصا مذهب الى حينة
 وعجز رجما الله اما عند أبي يوسف رحمه الله ان كان الطلاق رجعيًا فالسبعة وعشرين شهراً لان ثلثة اشهر مدة
 عدتها وسنتان اكثر مدة الحمل وان كان الطلاق بائناً فالسنتين لانها معتد به كمن نصف سنة ونصف سنة
 بانقضاء العدة وصارت كالكبيرة **م** ومعتدة اقرت بمضى العدة وولدت لا قبل من نصف سنة ونصف سنة
ش لانها ولدت لا قبل من نصف سنة من وقت الطلاق فطهر كذا يبايقين فيطهر اقاربهما اماناً ولدت له
 سنة او اكثر من وقت الطلاق لا يثبت النسب لانها لم تطهر وطلان الاقرار ثم لفظ المعتدة يشمل كل معتدة
 ومعتدة طهر حبلها واقر الزوج به او يثبت ولادتها نكاحاً تاماً **ش** اي يثبت ولد معتدة اذ عت ولادة
 المرأة

لا توجب

والكرها

وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حبل ظاهر أو اقر الزوج بالحمل وشهد على الولادة رجلان او رجل
 وامرأتان فان دخلت المرأة بيتاً ولم يكن معها في البيت شي والرجلان على الباب حتى ولدت فعلمت الولادة بروية
 الولد او سماع صوته وانما قيد الحجة بالتميم حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافاً لها
 قال الحاصل ان عند أبي حنيفة رحمه الله ان كان المعتد حبل ظاهر او اقر الزوج به يثبت الولادة بشهادة امرأة
 واحدة وان لم يوجد الحبل الظاهر او اقر الزوج لا بد من الحجة التامة وعندهما يثبت بشهادة امرأة واحدة
 او ولدت لا قبل من سنتين واقر الوتر بهما **ش** اي كانت العدة عدة وفات والمدة بين الموت والولادة اقل من
 سنتين اعلم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قوله واقر الوتر بهما والمذكور في المداينة يقتضي كلمة أو لان
 عبارة المداينة هكذا ويثبت نسب ولد المبتوتة في عنانها رجما ما بين الوقاية وبين سنتين فقوله ما بين الوقاية
 طرف الولد فالولد معنى المولود اي نسب من ولدت في وقت بين الوقاية وبين سنتين ثم اورد هذه المسئلة
 فان كانت معتدة عن وفات معتد فيها الوتر بولادتها ولم يشهد على الولادة احد فهو انه فعلم من هاتين
 المسئلتين ان احد هما كاف وهو كون المدة اقل من سنتين او اقرار الوتر فان قيل ان اقرار الوتر والمدة بين
 الوفاة والولادة سنتان او اكثر لا اعتبار لاقاربه وانما يعتبر اقرارهم اذا كان المدة اقل من سنتين فالواو
 كلمة الواو قلنا احدهما كاف اكملة او الاقرار اي ان كانت المدة اقل من سنتين يثبت النسب وان لم يعلم
 المدة بين الوفاة والولادة فحينئذ ان اقر الوتر يعتبر اقرارهم فيجب تغيير عبارة الوقاية الى هذا اللفظ
 او يثبت ولادتها بحجة تامة او علم الجاهل بعد وفاته لا قبل من سنتين او لم يعلم واقر الوتر به فقولاه اولم
 يعلم الآخر يشمل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعد وعلى تعدد العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم
 انه ولد لا قبل من سنتين او سنتين او اكثر لكن اقرار الوتر ان هذا الولد ولد مؤثماً فاذا اقر وايد ذلك فالذي
 اقر ان لم يكن صحيح شهادته لعدم نصاب الشهادة او عدم العدالة يعتبر اقراره في الارث في حقه فقط
 وان صح شهادته يثبت نسب مطلقاً في حق المقتول وفي حق غيره **م** ومنكوحه أنت به لستة اشهر **ش** اي
 من وقت النكاح **م** اقرب الزوج او سكنت **ش** فان ثبوت نسب ولد المنكوحه لا يحتاج الى الاقرار **م** فان حجب
 ولادتها بغير شهادة امرأة قبل ان تقاه **ش** اي بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة يعني الولد اي قال
 ليس مني **م** ولا قبل منها لا نسب **ش** عطف على قوله لستة اشهر فاذا كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر
 لا يكون منه **م** فان ولدت وادعت نكاحاً من السباح **م** ولو علق طلاً فيما يولد بها فشهدت امرأة بها
 لم يقع **ش** هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يقع لان الولادة يثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق في
 بالعتقة ولو ان الولادة ثبتت ضرورة فتقيد بقدرها فلا تعدك الى الطلاق وهو ليس تبعاً لها لان كلا
 منهما يوجد دون الآخر **م** وان اقر بالحمل ثم علق بغير بلا شهادة **ش** هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعند
 شرط شهادة القابلة لا يثبت في حينة فلا بد من الحجة وله ان اقر بالحمل اقراراً بما يقتضي اليه وهو الولادة
 اكثر مدة الحمل سنتان واقلها ستة اشهر ومن نكح امه فطلقها فشهدت بها فان ولدت لا قبل من ستة اشهر يثبت
 نسبا

٩٨

لزمه والا فلا **ش** لانه اذا كان بين الشراء والولادة اقل من سنة اشتركان العلوق سابقا على الشراء فهو له
ملكه فله في ذلك بلا دعوى اما اذا كان المدة سنة اشتركا او اكثر فالولد له ملكه لان العلوق امر حاد
فيضاف الى اقرب الاوقات فلا يلزم بلا دعوى **م** ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو في فشت على الولد
امراة في ايام ولده او لطف **ش** هو عطف على قوله لامته **م** هو ابني ومات فقالت ام الطفل هو ابني وانا
زوجته برثانه **ش** اي بوث الطفل وامه من المقر لان المسئلة فيما اذا كانت المرأة معروفة بالحرية وبكبر
ام الطفل فلا سبيل الى بوثه الطفل له الاشكاح امه تكا حيا صحيحا لانه هو الموضوع للحل **م** وان قال وانه
اتب امه وانه جعلت حريتها لاثرت **ش** اي ام الطفل وبوث الطفل **م** والحضانة للام بلا جبرها فطلقت
اولا ثم امها وان علت ثم ام ابيها ثم اخيه لاي وام ثم لاي ثم خالته كذلك **ش** اي لاي وام ثم لاي
ثم لاي فالثالثة اخت الام فاختها لاي وام او لاي ثم اخت الام ثم لاي وذلك لان الاصل في هذا الباب الاخت
من جنتها ومن عت على القرابة من طرف الاب **م** ثم عمه **ش** اي لاي وام ثم لاي ثم لاي فان العمة اخت الاب
فيقدم اخته لاي وام ثم لاي ثم لاي بشرط حريتهن فلاحق لامه وام ولد فيه **ش** اي في الوان والام
كالمسئلة حتى يعقل دينا **ش** اي في والام والمسلم في الحرية مالم يعقل دينا او يخاف ان ياكل الكفر وقوله في
جب بالجزم لانه عطف على الجزم بل ان المعنى مالم يخف وهذا الصنف لم يذكر في الوقاية ويجب رعايته
لان تالف الكفر قد يكون فله يعقل الدين فاذا اخف تالف الكفر يتبع منها **م** وبكاف غير محرم منه سلفه
حقها ومحرم لا حاكم تكثف عه وجدة جنة **ش** اي جنة تكثف جنة فهذا من باب العطف على العامل
والجور ومقدم **م** ويعود الحق بوال يكاف سقط به ثم المعصية على ترتيبهم لكن لا بد من صيغة العطف
غير محرم كقول العاتقة وابن العم ولا فاسق حاجن ولا يجبر طفل **ش** خلا فالشافي رحمه الله **م** والام
والجدة احق بالان حتى ياكل ويشرب ويلبس ويسكن وحل **ش** قدره الحصاص ليسع بين **م** وبالف
حق يحض وعند محمد رحمه الله حتى تستوى وهو المختار لعشاد الزمان وغيرهما تشترى **ش** اي غير الام والام
احق بالثب حتى تشترى **م** ولا تشاف مطلقه بولها الا الى وطنها التي تكلمها فيه وهذا للاجم وقط **ش** اي
السفر المذكور **م** **باب النفقة** **ش** كتب في الكسوة والسكنى
على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى العرس مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة نوطا **ش** حتى لو لم نوطا كان
المانع من جنتها فلا يجوز تسليم النسخ فلا يجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى
فان المانع من جنته **م** بقدر حاجتها في الموترين نفقة اليسار وفي المعسرين نفقة العسار وفي الموسر
والمعسرة وعكسه بين الحالين **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي رحمه الله فالمعسر حال الزوج **م** ولو في بيت
ابها او مرضت في بيت الزوج لا لناشرة خرجت من بيتها بغير حق **ش** احتراز عن خروجها حتى كاوم
المهر المجل خرجت من بيتها **م** ومحبوسة بدين ومريضة لم تزق ومعصوبة كرها وحاجة لامعة ولو
كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكرا او عليه موسر نفقة خادم واحد لها فقط **ش** هذا
عندنا حنيفة ومحمد رحمهما واما عندنا في سفره الله فعليه نفقة خادمين احدهما لمصالح الداخل والآخر

منه

منه

منه

منه

صالح الخارج البيت وهما يقولان الواحد يقوم بهما **م** لا محسن في الاج **ش** احتراز عن قول من رحمه الله
ان عندك يجب على المعسر نفقة الخادم **م** ولا يقرب بينهما بغير عتيا ويؤمر بالاستدانة عليه **ش** اي لو
ان تستعرض عليه وتصرف الى نفقتها حتى ان عت الزوج يودي رتبها وهذا عندنا لما عند الشافعي **م**
والقاضي يقرب بينهما لانه لما عت عن الاستدانة بالمعروف بنوب القاضي ما به في السرخ بالاحسان **م**
وايضا لما شاهدوا الضرورة في التفرق لان دفع الحاجة الدائمة لا يستبر بالان والظاهر لها
اي من يقربها وفي الزوج في المال امرتهم اشكسوا ان ينصب القاضي نائبا شافعي **م** والام
يقرب بينهما **م** ومن فرضت لعيساره فاستبرم نفقة نبيانه ان طلبت وتسقط نفقة مدق مضت الا اذا
سبق فرض قاض او رضيا بشي فجب لما مضى ما دامنا حين فان مات احد هما او طلقها قبل قبض سقط
الفرض الا اذا استبرأت بامر قاض **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي رحمه الله فلا تسقط بالموت
ان يبرد نيا عليه **م** ولا تسترد محلة مدق ما ان احدهما قبلها **ش** اي اذا عجلت نفقة كسنة الشهر
ملا فان احدهما قبلها كما اذا مات عند مضى شهر لا يسترد منها شي عندنا في حنيفة واي يور رحمه الله
لان محلة الصلح بها العتص فبالموت سقط الرجوع كافي الحبة وعند محمد والشافعي رحمه الله
مدق ما مضى وهو شهر للزوجة ونفقة خمسة اشهر لا تسترد لانها عوض عما تسقط عليه بالاحتماس
ونفقة عرس البقي عليه يباع فيها مرة بعد اخرى وفي دين غيرهما يباع مرة **ش** صورته عند ترويج امره
لان المول ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فيبيع بحسبانه وفي قيمته والمتري عالم
ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان هذا الف عليه بسبب آخر فيبيع بحسبانه لا يباع
مع اخرى **م** ويجب سكناها في بيت ليس فيه احد من اهله ونولف من غيرهما الا برضاها وبيت مفرد
من داره على كفها وله منخ والدتها واولادها من غير من الدخول عليها **ش** بناء على ان البيت ملكه وله المنخ
من الدخول فيه **م** لامن النظر اليها وكلامها متى شاء او قبل لا يمنع من الخروج الى الوالدان ولا من دخولها
عليها كل جمعة وفي محرم غيرهما كل سنة هو الصحيح ونفرض نفقة عرس الخايب وطفله وابنه في مال له
من جسد حريم فقط **ش** كالدرهم والريالين او الطعام او الكسوة التي تلبس في خلاف ما اذا لم يكن من
جسد حريم كالعروض التي يحتاج الى بيعها لتصرف الى نفقتها **م** عند مدوع او مضارب او مدبون بقوته
والنكاح او علم القاضي ذلك ويجوز هولا ويكفلها **ش** اي يأخذ منها كفيلا **م** ويخلفها على انه لم يعطها
النفقة **ش** الصبر في انه صبر الخايب **م** لا باقامة بينة على النكاح **ش** اي لا يعرض القاضي النفقة باقامة
البينة **م** ولا ان لم يخلف مالا فاقامت بينة **ش** اي على النكاح **م** ليفرض عليه وباء مرها بالاستدانة ولا
عنى به **ش** اي بالنكاح لانه قضاء على الغايب **م** وقال زفر رحمه الله ينفق بالنفقة لا بالنكاح وعمل القضاة
يوم عرس الحاجة ومطلقة الرجعي والباين والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعلم
نكفاه النفقة والسكنى **ش** اي ملامت في العتق وفي معنة البان خلاف الشافعي رحمه الله له حديث
فاطمة بنت قيس ولما رد عمر رضي الله عنه **م** لا لمعتق الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبل ابن الزوج

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

في تحقيق هذه المسئلة في فصل الجاز من كتاب الشفيع وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يترط لصحة
 الجاز كاطلاق الاسد على الانسان السباع فلا يترط امكان البتة لعمدة الجاز وهو الحرية **م** لا ياتي
 وبالحق **م** لا المقصود بالنداء استحضار المنادى بصيغة الاسم من غير قصد الى المعنى واذ لم يكن المعنى
 مقصودا لا يثبت مجازة وهو الحرية بخلاف ما جرح لانه صريح لا يحتاج الى قصد المعنى **م** ولا سلطان
 عليك **م** اي لا بد فيمكن ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد كالمكاتب **م** ولفظ الطلاق وكاتبه معنية
 العتق **م** فانه اذا قال لامته انت طالق ونوى العتق لا يعتق عندنا وعند الشافعي **م** انه لا يعتق
 الا عتاق هو ازالة ملك الرقبة والطلاق ازالة ملك المتعة فيكون اطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازا
 قلنا المجاز لفظ يذكروا بواحدة من ازالة ملك المتعة لازمة لازالة ملك الرقبة فانه اذا اعتق
 بزل ملك المتعة ولا لزوم على العكس فيجوز المجاز من احد الطرفين وهو ان يترك الحرية ويراد به
 الطلاق لا على العكس **م** وانت مثل الجرح في مانت الاخر ومن ملك ذراجم محرم او اعتق لوجه الله في
 او للشيطان او للشم او لمكرها او سكران او اصاب عتقه للملك او شرط ووجد عتق **م** قوله ذراجم
 ذراجم لاسبب الرجم وقوله محرم صفة ذراجم الجواز وقوله الى ملك نحو ان ملكك عبد فهو
 حر او شرط ووجد نحو ان قدح فلا يفتد حر فوجبه الشرط لكن بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت
 كما عرفت وقوله عتق اي عتق عليه ليكون ضمير عليه راجعا الى المبتدأ وهو **م** كعبد لحر في النسا
 مسليا والجل يعتق عتق امه لا هي بعنقه **م** واعلم ان الرجل يعتق عتق امه لا بطريق التبعية بل بطريق
 الاصلية حتى لا يجر ولاؤه الى المولى الاب وهذا اذا ولد بعد عتقها فقل من سنة اشهر **م** والولد يلحق امه
 في الملك والرق والعق وفروعه **م** اي اذا كانت الام في ملك زيد فالولد المولود في ملك زيد يكون
 ملكا له وان كانت الام مشتركة كان الولد مشترك على سبيل الام وان كانت الام مرفوعة فالولد المولود
 حال رقبتها يكون مرفوعا وكذا يلحقها في العتق وفروعه كالكتابة والتدبير فعنق الولد بعتبة الام
 انما يكون اذا كان بين العتق والولادة سنة اشهر او اكثر فيثبت بغير الولاء فعمل انه لا تكرار **م** وولد الام
 من زوجها ملك لسيدها ولو ولد لها من مولاها حر **باب عتق العبد**
 وان اعتق بعض عبده صح وسعي فيما بقي وهو كالمكاتب بل ادر الى الرق لو عتق وقال عتق كماله **م** فليدنا
 عن العتق لا يجرى بالاعتاق فكل الاعتاق عندنا لا يثبت العتق كالسراح الا تكسار فيلزم من
 عتق جزي لازم وهو العتق عدم جزي مكرومة وهو الاعتاق لكن ابو حنيفة **م** انه يقول الاعتي
 ازالة للملك لانه ليس للمالك ازالة حقيقة وهو الملك والمكاتب يجرى وكذا ازالة الله فاعتاق العتق
 شرط العتق فلا يحقق المعاول الا وان يحقق تمام العتق وهو ازالة الملك كله **م** ولو اعتق غريب
 اعتق الاخر واستسعاها او ضمن المعتق موسرا **م** اي حال كون المعتق موسرا **م** قيمة حظه **م** في العتق
 يرجع الى الاخر **م** لا محسور او الولاء لهما ان اعتق او استسعى والمعتق ان ضمنه ورجع **م** على العبد
 وقال له ضمنا غنيا **م** اي لاخر تعين المعتق حال كونه غنيا **م** والسعاية فقرا فقط والولاء

بالمسئلة
 في تحقيق هذه المسئلة في فصل الجاز من كتاب الشفيع وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يترط لصحة الجاز كاطلاق الاسد على الانسان السباع فلا يترط امكان البتة لعمدة الجاز وهو الحرية

من تارك وجب عليه السعاية لم يجب

لاحتيا له ان تاركها عتق فان غير
 بين تارك السعاية عليه كالمكاتب
 باعتاق العتق فخرج بذلك
 في المسئلة كماله

في باب الضمان

في تحقيق هذه المسئلة في فصل الجاز من كتاب الشفيع وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يترط لصحة الجاز كاطلاق الاسد على الانسان السباع فلا يترط امكان البتة لعمدة الجاز وهو الحرية

للمعتق **م** لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندنا **م** ولو شهد كل غريب بعتق الاخر سعي لم يثبت
 والولاء لهما وقال سعي للمعتق لا للموسرين **م** لان على اصلها الضمان مع البسار والسعاية مع
 البسار فان كانا معسرين يجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا لان كل واحد
 يذبح اعتاق الآخر والاخر يترك ولا يثبت **م** ولو جاز الفاسد سعي للموسر لا لغيره **م** لان عتقه ثبت
 بقوله **م** الموسر يزعم ان حقه في السعاية والمعتق يزعم انه لا يخلق له في السعاية لان المعتق موسر
 ولا يقدّر على اثبات الضمان لان شركهم منكروا لاشي لم اصلا فان قلت ينبغي ان لا يجب السعاية في سبي
 من الاحوال لان العتق انما يثبت باقرار كل منهما باعنا في شركه والشريك منكروا اقرار كل منهما
 اثنان للعتق ولا يجب السعاية قلت العبد ان كذب كل واحد منهما فمما لا يثبت عتقه وان صدق
 فصدقه كل واحد منهما يكون اقرارا بوجوب سعايته له على اصله في حقيقته **م** ولما على اصلها
 فصدقه المعتق يكون اقرارا بصدقه الموسر اذا كان شركه معسرا **م** ووقف الولاء في الاحوال
 اي حال بسارهما وعسارهما وبسار احدهما وعسار الاخر لان كل واحد منكم اعتاقه فوقف
 الولاء الى ان يتفقا على اعتاق احدهما **م** ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعد غدا فحصل
 شرطه عتق نصفه وسعي في نصقه لهما وعندنا **م** الله سعي في كله **م** لان المقضي عليه يسقط في
 السعاية يحصل فلا يمكن القضاء على المحصول قلنا نصف السعاية ساقط بتقنين وكل واحد من الشريكين
 يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصبي والساقط نصيبك فينصف بينهما **م** ولا عتق في عتدين **م**
 اي قال رجل ان دخل فلان النار غدا فعتقه حر وقال اخر ان لم يدخل فلان النار غدا فعتقه حر فعتق ولم
 يدخل غدا ولا لا يعتق شي من العتدين لان المقضي عليه بالعتق والمقضي له محمول فحشيت الجملة
 فامسح القضاء **م** ومن ملك ابنة مع اخويش او وصية او وصية او اشترى نصف ابنة من يده او علق
 عتقه ببراءة نصفه ثم اشترى مع اخويش نصفه ولم يضمن علم الشريك حاله او لا **م** اي علم الشريك ان
 ان لشريكه اولم يعلم **م** كالوورثاء **م** اي لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كالا يضمن الاب
 اذا ورث هو وشريكه ابنة وصورته ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتوكت الزوج والاخر فوثق
 الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته **م**
 واعتقه الاخر او سعي له **م** اي لما لم يكن للشريك ولاية النصيب بقوله احد الامرين اما الاعتاق او السعاية
م وقال في غير الارث فمن نصف قيمته غنيا وسعي له فقيرا **م** لان شركي الغريب اعتاق فان كان موسرا يجب
 الضمان وان كان معسرا يسعي العبد وابو حنيفة **م** انه يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه
 كذا اذا ذبح باعتاق نصيبه حيث شاركه في عتقه العتق وهو الشراء وان جعل فالجمل لا يكون عتقا **م**
 وان اشترى نصفه ثم الاب باينه ضمن غنيا او سعي وخالفنا فيها **م** ففي هذه الصورة لم يرض الشريك بافساد
 نصيبه فخبر وعندهما لا يجب سعاية لان المعتق غني **م** ولو ذبحه احد الشركاء واعتقه اخر وهما موسران
 ضمن الساكن مدبرة لا معتقه والمدبرة معتقه ثلثة مدبر الا لما ضمنه **م** هذا عندنا في حقيقته **م** الله ود

في تحقيق هذه المسئلة في فصل الجاز من كتاب الشفيع وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يترط لصحة الجاز كاطلاق الاسد على الانسان السباع فلا يترط امكان البتة لعمدة الجاز وهو الحرية

في تحقيق هذه المسئلة في فصل الجاز من كتاب الشفيع وحاصله ان امكان المعنى الحقيقي لا يترط لصحة الجاز كاطلاق الاسد على الانسان السباع فلا يترط امكان البتة لعمدة الجاز وهو الحرية

ما قبل من غير ان
يكون له من غير ان
يكون له من غير ان
يكون له من غير ان

لان التدبير محقق عنده كالاقتناع فيقتصر على نصيبه لكنه اشد نصيبا بكونه فاحدا اختار اعتناق
حقيقته فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيار اخر كالتصديق وعنه ثم للمساكن توجه سيدا صمان اي صمان
التدبير والاعتناق لكن صمان التدبير صمان معا ومنه لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وصمان المعاو
هو الاصل فيتم التدبير ثم التدبير ان يعين المعنى تلك قيمة العبد مدبرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته فثلاثان
المنافع ثلثة انواع الوطى والاستخدام والبيع فالتدبير فانه البيع ولا يعين المدبر المعنى الثالث الذي
ضمه الساكن مع ان ذلك الثلث صار ملكا للمدبر بسبب القمان لانه ملكه بادا الصمان ملكا
مستقلا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق النظمين واما الاول فثلاثا للمدبر وثلثا
للمعنى **م** وقالوا من مدبره لتركيبه مؤسرا او معسرا **ش** لانه صمان ملك فلا يختلف باليسار والعسار
بجلا وصمان الاعتناق اذ هو صمان جانيه **م** ولو قال هي ام ولد يركبها وانكر عدها يوما ونوقف يوما
هنا عند اي حقيقه **م** والله لان المقر اقران لاحق له عليها فواخذ باقراره ثم المتكبر ثم انما
كما كانت فلا حق له الا في نصفها واما عندها فللمتكران ليس لسيجي التجارية في نصف قيمتها تكون حرة
لانه لما لم يعده صا حية انقلب اقراره عليه كانه استولها فاعتق بالسعي **م** ولا قيمة لأم ولد
فلا يعين عني اعتقها متكره **ش** اعلم ان ام الولد غير متقومة عند اي حقيقه **م** والله وعندهما متقومة
حتى لو كانت ام ولد متكره بين تركين اعتقها احدهما وهو مؤثر لا يعين عند اي حقيقه **م** والله وعندهما
يعين **م** ولو قال العبدان عنده من ثلثة له احد كما خرج واحد ودخل آخر فاعاد ومات بلايين
من ثلثة اربعة ومن كل من عنده نصفه وعند محمد **م** الله ربع من دخل ومن عني كما قال **ش**
لان الايجاب الاول داو بين الحاج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني داو بين الثابت والاول
فينصف بينهما ايضا فالنصف الذي اصاب الثابت ينال فيه فيما اصاب النصف الذي اعتق بالايجاب
الاول لغا وما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي فاعتق من الثابت ثلاثة اربعة واما من
الداخل فاعتق ربعة عند محمد **م** الله لان هذا الايجاب لما اوجب عني الربع من الثابت فكذلك من
لانه مشصف بينهما وهما يقولان المانع من عني النصف يخص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق
نصفه **م** وان قاله مريضا ولم يجوز وارث جعل كل عبد سبعة كسها عني عندها وعني من ثلثة
وكل من غيره سمان وعند محمد **م** الله كل سبعة كسها عني عنده وعني من خروج سمان ومن ثلثة
ومن دخل سهم وسعي على باقيه على القولين وبيع الثلث والثلثان **ش** ولو قال ذلك في مرض الموت
ولم يجوز وارث ولا مال له سوى العبد الثلثة وقيمته مساوية جعل كل عبد سبعة اسهم عندها
كسها عني لان خرج الكسور اربعة لانه يعين من الثابت ثلثة اربعة وهي ثلثة من اربعة ومن سبعة
النصف وهو اثنان من اربعة ومن الداخل كذلك وصار المجموع سبعة بطريق القول من اربعة الى
وعند محمد **م** الله يعين من الثابت ثلثة اربعة وهي ثلثة من اربعة ومن الخارج النصف وهو اثنان من اربعة
ومن الداخل ربعة وهو واحد من اربعة فتعول الى ستة فتعدها يجعل سها عني **م** الله

وجعل

وجعل كل عبد سبعة اسهم لان قيمة كل عبد يساوي ثلث المال وعند محمد **م** الله سها عني العتيق وهي
الثلثة ستة فكل عبد جعل ستة اسهم فاعتق من الخارج اثنان وهو السبعان ويسعي في خمسة اسباع
قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه ثلثة وهو ثلثة اسباعه ويسعي في اربعة اسباع قيمته
وعند محمد **م** الله يجعل سها عني العتيق وهي ستة ثلث المال فكل عبد جعل ستة يعين من الخارج اثنان وهو
ثلث الستة ويسعي في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة ويسعي في النصف ومن الداخل
واحد وهو السدس ويسعي في خمسة اسداس قيمته فلو كان قيمة كل عبد اثنان واربعين درهما وهي
الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فتعدها يعين من الخارج السبعان اثنان عشرين ويسعي في خمسة
اسباعه وهو ثلثون فكل ذلك الداخل ويعين من الثابت ثلثة اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعي في خمسة
اسباع وهي اربعة وعشرون وعند محمد **م** الله يعين من الخارج من اثنان واربعين ثلثها وهو اربعة
ومن الثابت نصفه وهو واحد وعشرون ومن الداخل سبعة وهو سبعة فمجموع سها عني العتيق على القولين
اثنان واربعون وهو ثلث المال وسها عني السبعان اربعة وثمانون وهي ثلثا المال وان طلق كذلك
قبل وطى سقط ربع مهر من خرجت وثلثة اثنان من ثلثت ومن دخلت **ش** اي ان كانت له ثلث
زوجان مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطى على الصفة المذكورة فبالايجاب الاول سقط نصف
المهر منهن **م** الله فبالايجاب الثاني سقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني سقط الربع
من الثابت والداخل فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالايجابين وسقط ثمن
مهر الداخل واما فرضت المسبلة في الطلاق قبل الوطى ليكون الايجاب الاول موجبا ليدونية فيما
اصابه الايجاب الاول لا يفيق خلا للايجاب الثاني فينصف في هذا المعنى كالعتيق ثم قال بعض المشايخ
هذا قول محمد **م** الله خاصة وقيل هو قولهما ايضا فعلى هذه الرواية لا بد لهما من الفرق بين العتيق
والطلاق وهو ان الايجاب الاول في العتيق والطلاق اوجب التصفيف بين الخارج والثابت فلما
قيل البيان تبين ان في صيغة العتيق كما نكل صار متصفا بينهما لان الاصل في الانشاء ان يثبت حكمهما
مقارنا لهما **م** الله ان يمنع مانع في العتيق ارادة الخارجية تعارضها ارادة الثابت فالايجاب الاول يوجب
بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا عند اي حقيقه **م** الله او يصير متدرا بين الحرية
والرقية كالمساكن وهذا عند اي حقيقه **م** الله فالايجاب الثاني لا يمكن ان يراد به الاخبار بالثابت فيكون
انشاء ولا بد من المحل فالداخل كله محل فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا ليعتق هذا الايجاب نصفه
فادان نصفه محلا ليعتق منه ربعة واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقا البعض لان
مطلقه البعض مطلقا كلها فلم ينصف الايجاب الاول فاما مطلقه اما الخارجية واما الثانية فان كانت
الثانية طلقت بالاول ولاحق للايجاب الثاني لانه يمكن ان يراد به الاخبار وان كانت الخارجية فالاحكام
التي تكون داو بين الثانية والداخل على السوية فيثبت ربعة لان الايجاب الثاني باطل على احد
التقديرين وهو ارادة الثانية بالايجاب الاول وهو على التقدير الآخر وهو نصف التقديرين ينصف

قيل قولها

منه

الثاني

اي مئة ضربت له ومنه ما سجد بخط المصنف رحمه الله يعني مئة الخدمة اي مئة ضربت للخدمة فان
 مان مولا قبلها **ش** اي قبل المدة **م** كيت قيمته **ش** اي قيمة العبد **م** وعند محمد رحمه الله قيمة خدمته
 كبيع عبيده بغير فصلت كيت قيمته وعند محمد **ش** اي الاختلاف في مسئلة الخدمة بناء على الاختلاف
 في هذه المسئلة وهي اذا قال لعبد بعت نفسك منك بهذا العين ككوب معين مثلا فهلكك العين
 كيت قيمة العبد وعند محمد رحمه الله قيمة العين لتعد الوصول الى البدل هيصا كما في تلك الصورة وانما
 بدل نفس العبد فصار كما اذا باع عبد اربعة فبات العبد ثم فسخ العقد في الجارية كيت قيمة العبد
 وفي اعتقها بالعتق ان تر وجبها ان فعل وابتنعت ولا شيء على امره **ش** اي قال رجل لاخر اعني
 امتك بالف على شرط ان تر وجبها فاعتقها المولى وابتنعت الجارية الزوج فلا شيء على الاخر لان اشتراط
 البدل على الغير لا يجوز في العتق **م** ولو لم يشر في قسم على قيمتها ومهرها وكيت حصه العتق **ش** اي لو
 قال اعتق امك على بالف وباقي المسئلة جالها فانه يقع الاعتراف عن الامر بطريق الافتضاء كما
 عرفت فيقسم الالف على قيمتها ومهرها ففرض ان قيمتها الف ومهرها خمسمائة فلتا الالف حصه
 القيمة وثلثة حصه مهر المثل فوجب عليه اداء ثلثي الالف الى المولى وسقط عنه ثلث الالف لانه
 قابل الالف بالرقبة شراء وبالبيع بكذا ففرض الرقبة دون البيع فوجب حصه ما سئل له ولم يجب
 حصه ما لم يسئل له **م** فلو كانت حصه مهرها مهرها في وجبته **ش** هذا الذي ذكرنا انما هو على تقدير
 الاباء اما اذا لم تأو وتكسبه مهرها حصه مهر المثل من الالف وهو ثلث الالف فيما فرضا وهو
 في وجبته اي فيما لم يقل عني وفيما قال عني **م** **باب** **التدبير والاستيلاء**
 ومن اعتق عن تدبير مطلقا اذا تمت حوائج اوائت حر عن تدبير من اوائت تدبر او تدبرك او اوائت مثا الى
 مائة سنة وعلب مائة فلها تدبر **ش** فقوله من اعتق تدبر خبر قد رواه عنه قال في الهداية
 ان التدبير اثبات العتق عن تدبر وانما فسرته بهذا رعاية لموضع اشتقاق التدبير فلما قال في المتن
 من اعتق عن تدبر وانما قال مطلقا احتراز عن المقيّد فالمطلق ان يعلق العتق بموت مطلق او مقيّد بقيد
 يكون الغالب وقوعه والمقيّد ان يعلق بموت مقيّد بقيد لا يكون كذلك عادة كوان ميت في مرضي هذا
 فخرج فقوله ان ميت الى مائة سنة وهو ان ثمانين سنة مثلا ان كان في الصورة مقيّدا فهو في المعنى مطلقا
 لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة فقوله ان ميت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان ميت فيكون في حكم المطلق
 وقوله ان ميت الى مائة سنة قد يرد ان ميت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع في حكم التدبير فقال
 لا يباع ولا يوهب ويستخدّم ويساجر والامة نوطا وتكس **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي رحمه الله
 فيجوز انتقاله من ملك المملك **م** فان مات سيده عتق من ثلث ماله وسعي في ثلثيه ان لم يترك عنه وفي
 كله ان استغرق دينه **ش** لانه لما كان ايجابا بعد الموت كان له حكم الوصية **م** ويصح ان قال له ان ميت
 في سفرى او مرضي هذا الى سنة او كونهما يمكن غالبا وعتق ان وجد شرطه كعتق المدبر **ش** فقوله ويصح

له فيجب قيمة

يقسم الالف على الف وخمسمائة فلتا الالف

في وجبته اي فيما لم يقل عني وفيما قال عني

في

اي صح بيعة وكذا جميع ما يوجب الانتقال من ملك المملك وقوله ما يمكن غالبا الى مال يكون وقوعه
 واجبا في الغالب ذكر الامكان وارايد التدبر **م** وامة ولدت من سيدها او من زوج فملكها ام ولد
 وحكمها كالمدبرة الا انها تعتق من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولدها الا ان يقرب فان اقرب
 فولدت اخبرت نسبة بلا دعوى واشتق بنفسه **ش** اعلم ان الفراه اما ضعيف او متوسط او قوى فالضعيف
 هي الامة فلا يثبت نسب ولدها الا بدعوى سيدها فاذا ادعى صارت ام ولد وفي الفراه المتوسط يثبت
 نسب ولدها بلا دعوى لكنه يثبت بنفسه والفراه القوى هي المتكوجة فيثبت نسب ولدها بلا دعوى
 ولا يثبت بالنسب بل يجب اللعان **م** وام ولدا لصرا في اذا سئل تسعي في قيمتها وتعتق بغيرها **ش** اي بعد
 السعاية **م** ان عرض عليه الاسلام فان وفي حالها ان عرض فاسئل اي يكون ام ولد له كما كانت **م** فان ادعى
 ولدها مشترك **ش** اي بين المدعي وبين آخر يثبت نسبه منه وفي ام ولده فمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 لاقية ولدها **ش** لانه لما استولد الجارية يثبت النسب في النصف لمصاد فيه ملكه فيثبت في الباقي ضرورة ان
 لا يترى لان الولد لا يتعلق من ما بين فلو لم يملك الباقي فيجب عليه نصف قيمتها وانما نصف عقرها لكونه الوتر
 خلقي وطى جارية الابن فان تولد عليه السلام انت وما لك لاسك لا يراد به المعنى الحقيقي وهو ان يكون ملكا
 للاب ضرورة ملك الابن يدل عليه قوله انت وما لك فيراد المعنى المجازي وهو حل الانتفاع فيصير قيل الوطى
 ملكا للاب ليكون الوطى حلالا فلا يجب العتق وفي مسئلتنا وقع الوقاع في محل بعضه ملك الغير ولا يثبت
 لحل الوطى فيجوز في العتق والتملك يثبت ضرر ونقصون النسب فيثبت قبيل العلوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يثبت
 قيمة الولد **م** وان ادعيه معا ففرضهما **ش** خلا فاللشا في رحمه الله فان عنده رجح الى قول القاييف **م** وهو الذي تتبع آثار الامار
 وهي ام ولدها على كل نصف العتق ونقصا ويرث من كل رث ابن **ش** لان المقر يواحد باقراره **م** وورثا منه ارك
 اب **ش** لان الاب احدهما كونه غير معلوم فيورث ميراث الاب عليهما **م** وان ادعى ولدا مائة مكاتبه لزمه عقرها
 ونسب الولد وقيمته **ش** لانه وطى معتمدا على الملك فيكون ولده ولد المعلوم وهو ثابت النسب وهو حر
 بالقيمة **م** لا الامة **ش** اي لا نصير الامة ام ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة **م** ان صدق مكاتبه **ش** اي انما
 يثبت النسب ان صدق المكاتب فعندنا بيقينه انه لا يشترط تصديق المكاتب **م** والا لا يثبت نسبه الا
 اذا ملكه يوما **ش** اي ان لم يصدق المكاتب المولى لا يثبت النسب الا اذا ملك المولى الولد يوما **م**
كتاب **الايمان** **ش** ايمن تقوية الخبر بذكر الله تعالى او التعليل **م**
 وهي تلك **ش** اي الايمان التي اعتبر بها الشرع وربت عليها الاحكام تلك وانما قلنا هذا لان مطلق اليمن
 اكثر من تلك كاليمن على الفعل الماضي صادقا وعيننا بترتيب الاحكام عليها ترتيب المواخذة على الخموس
 وعينها على اللغو والكفارة على المستعينة **م** فحلف على فعل وترك ما يرضى كان باعدا عن **ش** يمكن ان يراد
 بالفعل مطلق النجاة او مصطلح اهل الكلام وهو المصدر اعم من ان يكون قائما بالعقل او بالجماد ان نحو والله
 لقد هتبت الرخ فان قلت اذ قيل والله ان هذا محجوف بفتح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت هذا يتقيد بكلمة
 كان او يكون ان اريد في الزمان الماضي والمستقبل والمواد بالترك عدم الفعل وقوله كاذبا حال من الضمير

في عتق

وهو الذي تتبع آثار الامار

والذي قلنا انما هو

ثم هذا المعنى يوجب الحث في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخله من غير ما يحرم
 لان البيتونة وصف فيلحق في المشا رايه فزوال اسم البيت يلحق في المشا رايه ثم قالوا في لا
 هذه الدار قد دخلها بعدما بنيت حتما ان لا يثبت لانه لم يبق في قول لفظ الدار المجردة غالب الاعمال
 وقد يطلق ايضا على المنزلة فاذا قيل لا يدخل هذه الدار فانه بناء وها فصح اطلاقها على المنزلة
 الى الكامل ووجب ارادة المجردة واذا قيل لا يدخل هذه الدار فانه بناء وها فصح اطلاقها على المنزلة
 توجب بالاشارة فثبت ان دخلها من غير ما يحرم وان بنيت دار اخرى كمن يدخلها او جعلت حائطا
 او سنانا فلا يثبت لانه رايها اسم الدار بالكلية واما البيت فلا يطلق الا على موضع اعد للبيتونة فاذا
 حرم لم ينع اطلاق البيت عليه اصلا ولا يقال ان البيتونة وصف والوصف في المشا رايه لعل البيت
 اسم جنس مع انه مشتق من البيتونة وليس اسم صفة كالشباب وخو فاسم الاشارة اذا دخل في الصفات
 يكون الوصف لغوا محلا يكمل هذا الثابت وكله شيئا يثبت اما ان دخل في اسماء الاناس وان كانت مشتقة
 نحو والله لا يشرب هذا الخمر فلا بد من بقاء حقيقة حتى لو حلق ثوب لا يثبت ولو حلق لا يشرب هذه الخمر
 الخلو ثوب بعدما صار ثمرا يثبت فاحفظ هذا البيت فانه منزلة الاقدام او هذه الدار فوق
 في طاق لو اعلق كان خارجا ولا يسكنها وهو ساكنها ولا يسكنه وهو لا يسكنه وهو رايه
 فاحذ في النقلة وترع وتول بالامكان ش اذا دخل في هذه الدار وهو ساكنها فلا بد من ان ياحذ
 في النقل بالامكان حتى لو مكث ساعة يثبت هذا عندنا وعند غيره انه يثبت لوجود السكن وان قل
 قلنا البين شرعت للترقيان فحصل التبرك وكذا في لا يسكنه وهو لا يسكنه وهو لا يسكنه وهو
 رايه م اولا يدخل فعندنا ش فانه لا يثبت فان الدخول هو لا يتقاربان الخارج الى الداخل فلا يثبت
 بالملك خلاف السكنى واللبس والركوب فانه في حاله ساكن ولا بد من رايه فثبت قوله الا ان يخرج
 الى هنا الحكم عدم الحث م الا ان يخرج ثم يدخل ش هذا استثناء مفرغ من قبل الطرف فان قوله الا ان يخرج
 معناه الا يخرج ثم المصدر يقع حيا نحو انك خفيتم اي وقت خفيتم فقد بر الكلام في قوله لا يدخل
 فعندنا يثبت في وقت اوقته خروجه ثم دخوله م وفي لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه باهله وسفله
 اجمع حتى يثبت بوثيق ش هذا عندنا في حيفه رحمه الله اعندنا في يوسف رحمه الله فيعتبر نقل الاكثر
 واما عندنا رحمه الله فيعتبر ما نعلم به كقوله ايتنه قالوا هذا احسن وازق بالناس م بخلاف المصير والفرق
 ش فانه لا يشترط نقل الاهل والمنا م وحث ولا يخرج لوجله واخرج باسمه لان اخرج بلا امر مكرها
 او اضيا وسفله لا يدخل اسما وحكما م فالاقسام ان يخرج باسمه وان يخرج بلا امر اما مكرها او اضيا
 والحكم الحث في الاول وعدمه في الآخرين م ولا في لا يخرج الا الى حيازة اخرج اليها م الامرا حث فانه لا يثبت
 لان خروجه لم يكن الى الحيازة م وحث في لا يخرج الى مكة يخرج بغيرها ورجع ش لان الخروج الى مكة قد يثبت
 م لا في لا ياتيها حتى يدخلها ش اي لو خلف انا الى مكة لا يثبت في يدخلها م وذهابها نحو وجهه في الاصح
 اي لو خلف لا يذهب الى مكة فالاصح انه مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض هو مثل لا ياتي مكة والا لاصح لقوله

هذا البيتونة وصف فيلحق في المشا رايه فزوال اسم البيت يلحق في المشا رايه ثم قالوا في لا

ان ذاهب الى اي متوجه اليه واما الوصول فلست وسعه م وفي لا ياتي مكة ولم ياتيها لا يثبت الا في
 اخرجيوته ش لانه حينئذ يحق عدم الامتنان م وحث في لا ياتي مكة ان استطاع ان لم ياتيها بلا مانع كمن
 او سلطانا ودين يتيه الحقيقة ش اي ان قال ثبتت المسيطرة الحقيقة وهي القدرة التامة التي تحتها
 صدور الفعل فهي لا تكون الا مقارنة للفعل فيصدق ديانة لا قضاء لا ياتون في العرف على سلامة الاسباب
 والملا لان المعنى الاخر خلاف الظاهر فلا يصح فضا م وشرط للبر ولا يخرج الا بانه لكل خروج اذن م
 لان تعديه لا يخرج الا خروجا ملصقا بانه فالمستثنى هو الخروج للمصق بالاذن فيما سواه في صدر الكلام
 م لا في الا ان اذن ش اي ان قال لا يخرج الا ان اذن لا يثبت شرط لكل خروج اذن لان الاذن للعاية مثل ان اذن
 اذن من انتهى الحجة ويمكن ان يراد الاذن بان يجعل المصدر حيا في كل خروج اذن والجواب انه
 اذا اذن من خرج باذن ثم خرج من اخرى بلا اذن فعلى التناول الاول لا يثبت وعلى الثاني يثبت فلا يثبت بالشك
 م والحث في ان خرج وان ضرب لم يثبت خروج اذن ضرب عبد فلهما م ش اي شرط للحث في اخرج
 وان ضرب فلهما م وفي ان تعديت بعد تعال تعدى تعديه معه ش اي شرط للحث في ان تعدت
 تعديه معه م وكفي مطلق التعدي ان ضم اليوم ش اي كفي للحث مطلق التعدي ان قال ان تعديت اليوم فانه
 لو كان جوابا لك في قوله ان تعديت فانه زاد اليوم على ان كلامه مستورا فثبت بمطلق التعدي في هذا اليوم واشتد
 الحث التعدي معه م ومركب الماذون ليس لمولا في حق الحلف الماذن لم يكن عليه دين مستغرق
 ونوافي ش اي ان حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة غيره الماذون فان كان عليه دين مستغرق لرقبته
 وكسبه لا يثبت لان هذه الدابة ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان تولى دابة زيد دابة
 الخاصة لا يثبت وان تولى دابة في ملك زيد اعلم ان ان يكون خاصة له او يكون دابة غيره الماذون فحينئذ
 يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله يثبت في الوجود كما اذ نوافي وقال محمد رحمه الله يثبت واما يوم م ويثبت
 الاكل من هذه الخلقة ثم رها ش لان المعنى الحقيقي مجرور حيا م وهذا البر باكله فها ش هذا عندنا في حيفه
 رحمه الله خلاها بناء على ان اللغز ان كان له معنى حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة رحمه الله
 يرجح المعنى الحقيقي وهو ان رجح المعنى المجازي فالمراد عندها اكل باطنه مجازا فيثبت باكله سواء كان بالقيم
 او غير فيعملان بعموم المجاز م وهذا الدقيق باكل خبزه فلا يثبت لو استنفذ كما هو ش اي باكل ما يتخذ منه
 كالخبز ونحوه لان المعنى الحقيقي مجرور فيراد المجازي م والمشتوا بالحم واليطبخ بما طبخ من اللحم والراس براس
 ولكن في الشاير وسباع في مصرع ش عملا بالعرف فان الايمان مبنية عليهم والشح لشح البطن ش هذا عندنا في حيفه
 رحمه الله وعندنا يثبتا وشح الظاهر ايضا م والخبز خبز البر والشعير لا خبز الارز لا يبيد ولا يفسد ولا ياكله
 بالتفاح والشمس واليطبخ لا العنب والرماد والرطب والفتاء والجبار ش هذا عندنا في حيفه رحمه الله
 وعندنا العنب والرماد والرطب فاهه م والشرب من نهر بالكرم منه فلا يثبت لو شرب منه بانه ش
 هذا عندنا في حيفه رحمه الله فان من عنده لا يبيد او العاية وعندنا من لا يشرب من مائه م بخلاف الحلف
 من مائه وخليف الوالي ليعلمه بكل اعراف حال ولا يثبت ش اي يقيده تخليف الوالي رجلا ليعلمه بكل مفسد
 م ووثق

هذا البيتونة وصف فيلحق في المشا رايه فزوال اسم البيت يلحق في المشا رايه ثم قالوا في لا

هذا البيتونة وصف فيلحق في المشا رايه فزوال اسم البيت يلحق في المشا رايه ثم قالوا في لا

هذا البيتونة وصف فيلحق في المشا رايه فزوال اسم البيت يلحق في المشا رايه ثم قالوا في لا

وكون المبيحة في يد البائع بحيث لو هلكت ينقص البيع دليل الملك وكون المهر صلة اي غير مقابل بما لا دليل
 عديم زوال الملك كالهبة والمكرمة الجارية المشتركة دليل الجمل الوطى فهو قوله نافي للحزمة اذا انما لو نظرنا الى الدليل
 مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحزمة **م** فان ادعى النسيب بثلث في هذه الاصل **ش** اي في شبهة محل
 لا في شبهة الفعل **م** وحد بوطى امه اخيه وعمه واجنبية وحكمها على فراشه وان هو اعني وذميمة تركي بها جارية
 وذم في تركي جارية لا الحر والحرية **ش** يعني الاصلين اذا انما بان ذلك لانه ان كان هذا قد ادر الحرب
 لا يحيد الحد وعندي يوسف رحمه الله بحد وجميعا وعند محمد ان تركي الحر لا يحد وعوله وذميمة عطف على الضمير
 المستتر في وحد وهذا جائز لوجود الفاصلة **م** ولا من وطى اجنبية تركي اليه وقت اليه وقتل هي عن سب وعليه مهرها
 ومهرها **ش** عطف على قوله اجنبية وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله فانه جعل النكاح شبهة في تركي الجديم
 او بهيمة او تركي **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله اما عندنا وعند الشافعي في احد قوله وحد الزنا لانه
 في معنى الزنا لانه تصا شبهة في غير مشتمل على سبيل النكاح على وجه يخص حراما وله انه ليس تركي فان
 الصحابة اختلفوا في موجه من الاجزاء وهدم الجدار والتكليس من مكان يرتفع باتباع الحجارة فعند
 ابي حنيفة رحمه الله يعزى بامنا هذه الامور **م** او تركي في دار الحرب او يعني **ش** هذا عندنا داخل في الشافعي
 رحمه الله **م** ولا يترك غير مكلف بمكلف اصلا **ش** اي لا على هذا ولا على هذه وعند زفر والشافعي وحد في
 وفي عكسه حد هو فقط ولا ان اقروا واحد به والاخر نكاح وفي ثلث امه تركي في حد والحد والعمه
 والخليفة لا يحد **ش** لانه صاحب الحق ثبته عن الله تعالى **م** ويقتض ويؤخذ بالمال **ش** لانه من له الحق
 هو الوارث والمالك **م** **باب** **شهادة الزنا والرجوع عنها**
 من شهد بحد متقادم فريما من امامهم تقبل الا في قد في **ش** فان حد القذف في حق العبد وهو
 لا يسقط بالتقادم **م** وصحة السرقة **ش** اي ان شهدوا بالسرقة المتقادمة ثلثت الضمان لانه حق العبد
 وهو لا يسقط بالتقادم وعند الشافعي رحمه الله تقبل **م** ولو اقر به وحد **ش** اي اقر بالحد المتقادم
 بما في الشرع على ما ياتي لان المانع من قبول الشهادة انه قد يجهل على الشهادة عداوة حادثة وهذا الذي
 لا يوجد في الاقرار **م** وتقادم الشرب بزوال الذبح والعين يضي شهر فان شهد واثق وهي غايبة حد
 وبسرقة من غايب **ش** بشرطية الدعوى في السرقة ودود الزنا على ما ياتي الفرق في كتاب السرقة
 انما الله تعالى **م** ولو اختلف اربعة في زنا وبني بيت او اقر تركي وجهها احد **ش** اذا التوفيق كان
 بان يكون ابتداء الفعل زنا وبه وانما في في اخرى وجهه المقتضى لو كانت امراته او ام ولد
 لا يفي عليه **م** فان شهدوا ذلك واختلفوا في طوعها او بغير زنا او اختلفوا في وقتها واختلفوا
 في بلد او شهدوا تركي وهي بكر او هم نسفة او شهدوا على شهود لم يحد احد وان شهدوا اصول ايضا جدي
ش اعلم ان في هذه الصور لا يحد احد لا المشهود عليه بالزنا ولا المشهود بسبب القذف فقوله وان
 شهدوا ذلك اي شهدوا وجهها الموطوءة لا حد على المشهود عليه لا احتمال ان يكون المرأة زوجته او امته
 ولا على الشهود لوجود اربعة شهداء وان شهد اربعة فقال اشان منها كانت طائفة واشان منها كانت

في تركي جارية لا الحر والحرية

في تركي جارية لا الحر والحرية

فلا يحد عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد الرجل لا تقا في اربعة على زنا لا الجارية لا اختلاف في طوعها
 وله ان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد لا يكون بطوعها وكبرها وان لم يكن
 واحدا فلا يصاب للشهادة على كل منها لا يحد الشهود لوجود العدد وان شهد اربعة بزنا واختلفوا في بلد
 زنا فلا يحد عليها لما مر ولا على الشهود خلافا لفرقة الله لوجود العدد وان شهد اربعة بزنا في وقت معين
 في بلد معين واربعة اخرى بزنا في ذلك الوقت في بلد اخر فلا حد عليهما لان شهادة احد الفريقين مردودة لثبوت
 كذبه ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا على الشهود لاحتمال صدق احد الفريقين وكذبه انه يحد ان يكون
 كل واحد منهما كاذبا والظاهر هذا لما مر من يحد في احدهما وعدم رجحان احدهما فيكون صدق احدهما
 محتملا لاحتمال بغيره على تقدير صدق احدهما في ان يكون الصادق في هذا الفريق المعين او ذلك الفريق في
 صدق كل واحد احتمالا لاحتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار لها في قولنا وانما لا يحد الشهود لوجود
 اربعة شهداء فبشهادة كل فريق ان لم توجب حد على المشهود عليه فلا اقل من ان يوجب ثمة يحد تركي بها
 الحد عن الفريق الآخر وان نظرت امرأة فقالت هي بكر يثبت بشهادتها البكره فيحد تركي حد الزنا ولا
 يثبت حد القذف بشرطية الرجال واذا كانوا نسفة يحد تركي الحد ولا يحد الا بالفسقة اهل الشهادة
 فوجدت شهادة اربعة وان كانوا شهودا على شهود لم يحد لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا اولته
 الاستسنة ينصرف اليه زيادة ونقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا بعينه بعد شهادة القروع
 لم يحد ايضا لان شهادتهم قد ردت من وجه يرد فروعهم والشهادة اذا ردت مرة في حادثة لا تقبل فيها الاثبات
 ضعيف لان رد شهادتهم لم يحنى خصصهم لا يسري الى الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال
 في ذلك انما يرد شهادة الاصول لانهم سبوا في اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا يكون شهادتهم حسنة بل
 سبوا في الساعة الفاحشة لعداوة او نحوها فردد شهادتهم هذه التهمة **م** وان شهدوا عميا او وحد ودين
 بعد او ثلثة او احدثهم عبدا وحد او وحد كذا بعد الحد **ش** لعدم اهلية الشهادة او عدم
 الرضا فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء **م** وارش جرح
 جليله هدر ودية رجه في بيت المال **ش** اي شهد الشهود برك والزنا في غير محض تجلد جرحه
 الجلد ثم ظهر احد الشهود عبدا او وحد وذا في قد في فارش الجلد هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
 في بيت المال لان فعل الجلد ينتقل الى القاضي وهو عامل للمسلمين فالعرامة في مال المسلمين وله ان
 فعل الجرح لا ينتقل الى القاضي لانه لم يامر بالجرح فيقتصر على الجلد هو لا يجهل كماله يمتنع الناس
 عن الإقامة مخافة العرامة وان شهدوا وانما في محض فرج ثم ظهر احدهم عبدا او رجوع فدية الرجم
 في بيت المال **م** واي رجع من اربعة بعد رجم حد **ش** اي حد الراجح فقط حد القذف وعند
 زفر رحمه الله لا يحد لانه لو كان قاذ في حي فقد سقط بالموت وان كان قاذ في ميت فهو مرجوم يحكم
 القاضي فلما هو قاذ في ميت لانه شهادة بالرجوع انقلبت قد فاقضار قاذ فاجدا لموت ولم يبق
 مرجوما يحكم القاضي لا يقض الحكم بانفساخ الحجة **م** ونحوه رابع دينه **ش** هذا عندنا وعند

ان قيل كل امرئ عتق نفسه
 فله ما كان عليه من عبادة
 لا غير

فلا حد

رحمه الله يقتضيه بناء على اصله في شهود القضا كما قال في الروايات **م** وقوله حد وانقطع **ش** اي اي رجع
 من الاربعه حد جميع الشهود حد القذف ولا حد المشهود عليه فان كان الرجوع بعد الحكم فحد محرم رحمه الله
 حد الرجوع فقط ولا حد الباقي لما ذكره شهادتهم بالقضاء قلنا انفسه القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم
 فحد زفر رحمه الله حد الرجوع فقط **م** ولا شيء على خامس رجع فان رجع آخر حد او غير ما رجع دونه
ش فان المسئلة فيما اذا كان الرجوع بعد الرجم والمعتبر بقاء من بقي وقد بقي ثلثة ارباع النصاب **م** ومن
 الدية من قبل المأمور برجمه **ش** اي امر بالرجم فقتله بطريق آخر **م** او ذكره شهود في فرج وطهر
 عيضا او كفا فيهما **ش** اي في مسئلة القتل والتزكية والصفاء على المزيكين في قولنا في حنفية رحمه الله
 وعندهما لا صفاء عليهم بل في بيت المال **م** وبيت المال لم يذكر فرج **ش** اي ضمن بيت المال اذا شهد الشهود
 بالرجم فابتركوا فرج وطهر وعيضا ونحو ذلك **م** فان شهدوا بركن واقر او ابصرهم عدا ذك **ش** اي شهادتهم
 لانه فيما لم ينظر لجل الشهادة **م** وان انكر وطهر عيضا وقد ولد منه او شهد باحصائه رجل وامرأتان
 رجم **ش** هذا عندنا خلافا لفرجهم الله والشافعي رحمه الله فشهادة النساء لا تقبل عند زفر والشافعي
 رجمهما الله جعل الاحصاء شرط في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء **م** والله اعلم **هـ**
باب في حد الشرب هو حد القذف ثمانون سوطا الخمر
 ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو طهر فمن اخذ برجمها وان ذلت بعد الطريق او سكر او ابل العقل
 بشرب الخمر واقر به مرة **ش** اي بشرب الخمر او بالسكر من التبيد **م** او شهد به رجلان وعلم شرب طوما حد
 صاحبان اقر به او شهد عليه بعد ذوالالربح او ثقبها او وجد ربحها منه **ش** اي علم الشرب بان ثقبها
 او وجد ربح الخمر منه بلا اقرار او شهادة **م** او رجع عن اقرار بشرب الخمر او الشكر او اقر سكران **ش** اعلم
 ان في اقرار بعد ذوالالربح لا حد خلافا لمحمد رحمه الله فان التقادم عنده لا يمنع الاقرار كما في سائر الحدود
 وانما لا يحد عنده لان حد الشرب ثابت باجماع الصحابة وبدون رأي ابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين
 وقد قال فانه وجد ربح الخمر فاجلدوه فيه ذون الواجبة لا يحد عنده فلا اجماع فلا دليل على وجود الحد
 واعلم ان السكر عند ابن حنيفة رحمه الله في حق وجوب الحد ان لا يعرف شيئا حتى يمرض من السقاء وفي حق
 حرمة الاشربة ان يهدى وعندها ان يهدى مطلقا واليه ما اكره المشايخ وعند الشافعي رحمه الله
 ان يظهر راحة في مشيته وحركته واطرافه **م** لو ارتد هو لا يجرم عرسه **ش** اعلم ان الاحكام الشرعية
 كصحة الاقرار والطلاق والعناق جارية عليه زجر الله لكن ارتد اذ لا يثبت لانه امر حقيقي
 اعتقادي لا حكمي فعند عدم العقل لا يثبت اعتقاد الكفر ولما لم يصح ارتد اذ لا يثبت نزاعه كمنع
 النكاح **م** وترفع ثوبه وفرق جلده كما في الزنا **باب في حد القذف**
 من قد فحشا اي حراما مطلقا مسلما عفيفا عن الزنا بصريحه او بزيارات في الجمل **ش** هذا لا يثبت
 في الجمل فانه كما جاء نافضا جاء مهورا ايضا وعند محمد رحمه الله لا يحد لان المهور هو الصعود واشترط
 والشبهة دارية قلنا حالة العصب يروح ذلك **م** او لست لا يحد او لست باني فلان ابيه في غضب
 ان

من الاربعه حد جميع الشهود حد القذف ولا حد المشهود عليه فان كان الرجوع بعد الحكم فحد محرم رحمه الله
 حد الرجوع فقط ولا حد الباقي لما ذكره شهادتهم بالقضاء قلنا انفسه القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم
 فحد زفر رحمه الله حد الرجوع فقط م ولا شيء على خامس رجع فان رجع آخر حد او غير ما رجع دونه
 ش فان المسئلة فيما اذا كان الرجوع بعد الرجم والمعتبر بقاء من بقي وقد بقي ثلثة ارباع النصاب م ومن
 الدية من قبل المأمور برجمه ش اي امر بالرجم فقتله بطريق آخر م او ذكره شهود في فرج وطهر
 عيضا او كفا فيهما ش اي في مسئلة القتل والتزكية والصفاء على المزيكين في قولنا في حنفية رحمه الله
 وعندهما لا صفاء عليهم بل في بيت المال م وبيت المال لم يذكر فرج ش اي ضمن بيت المال اذا شهد الشهود
 بالرجم فابتركوا فرج وطهر وعيضا ونحو ذلك م فان شهدوا بركن واقر او ابصرهم عدا ذك ش اي شهادتهم
 لانه فيما لم ينظر لجل الشهادة م وان انكر وطهر عيضا وقد ولد منه او شهد باحصائه رجل وامرأتان
 رجم ش هذا عندنا خلافا لفرجهم الله والشافعي رحمه الله فشهادة النساء لا تقبل عند زفر والشافعي
 رجمهما الله جعل الاحصاء شرط في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء م والله اعلم هـ
 باب في حد الشرب هو حد القذف ثمانون سوطا الخمر
 ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو طهر فمن اخذ برجمها وان ذلت بعد الطريق او سكر او ابل العقل
 بشرب الخمر واقر به مرة ش اي بشرب الخمر او بالسكر من التبيد م او شهد به رجلان وعلم شرب طوما حد
 صاحبان اقر به او شهد عليه بعد ذوالالربح او ثقبها او وجد ربحها منه ش اي علم الشرب بان ثقبها
 او وجد ربح الخمر منه بلا اقرار او شهادة م او رجع عن اقرار بشرب الخمر او الشكر او اقر سكران ش اعلم
 ان في اقرار بعد ذوالالربح لا حد خلافا لمحمد رحمه الله فان التقادم عنده لا يمنع الاقرار كما في سائر الحدود
 وانما لا يحد عنده لان حد الشرب ثابت باجماع الصحابة وبدون رأي ابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين
 وقد قال فانه وجد ربح الخمر فاجلدوه فيه ذون الواجبة لا يحد عنده فلا اجماع فلا دليل على وجود الحد
 واعلم ان السكر عند ابن حنيفة رحمه الله في حق وجوب الحد ان لا يعرف شيئا حتى يمرض من السقاء وفي حق
 حرمة الاشربة ان يهدى وعندها ان يهدى مطلقا واليه ما اكره المشايخ وعند الشافعي رحمه الله
 ان يظهر راحة في مشيته وحركته واطرافه م لو ارتد هو لا يجرم عرسه ش اعلم ان الاحكام الشرعية
 كصحة الاقرار والطلاق والعناق جارية عليه زجر الله لكن ارتد اذ لا يثبت لانه امر حقيقي
 اعتقادي لا حكمي فعند عدم العقل لا يثبت اعتقاد الكفر ولما لم يصح ارتد اذ لا يثبت نزاعه كمنع
 النكاح م وترفع ثوبه وفرق جلده كما في الزنا باب في حد القذف من قد فحشا اي حراما مطلقا مسلما عفيفا عن الزنا بصريحه او بزيارات في الجمل ش هذا لا يثبت
 في الجمل فانه كما جاء نافضا جاء مهورا ايضا وعند محمد رحمه الله لا يحد لان المهور هو الصعود واشترط
 والشبهة دارية قلنا حالة العصب يروح ذلك م او لست لا يحد او لست باني فلان ابيه في غضب
 ان

اي قال لست باني الذي هو اقر القذف وقوله ابيه لعظ المصنف لا لعظ القاضي وقوله في غضب
 يعلق بالالفاظ الثلاثة ولست لا يحد غير العصب كقول المعاصفة **م** او باني الزانية لمن ائمه منية
 محصنة حد ان طلب هو **ش** ليس المراد ان الطلب مقصور على المحاط فانه ان طلب ابوها حد ايضا
م لا يثبت باني فلان حد او ينسبه اليه او الى خاله او عمه ورايه **ش** اي زوج امة فالحد ان يجازا
 فلو نفي ابوته لا يحد وكذا لو نسبته اليه وهكذا الحال والعم والرايه **م** وقوله باني ماء السماء وباني في العري
ش ان لا يراد به ان النسب بل العشية فيما هو صفاء به **م** والطلب يقذف الميت للموالد والولد والول
 ولو جرح وما **ش** هذا عندنا واما عند الشافعي رحمه الله فيحق الطلب لكل وارث فان حد القذف يورث
 عنده وعندنا لا يثبت لمن يلق به العار في النسب وقوله واوله يثبت ولا يثبت عندنا خلافا لمحمد
 رحمه الله وقوله جرح وما كولد الولد مع وجود الولد والكافر والعبد خلافا لفرجهم الله وكذا لقائل **م**
 ولا يطالب احد سديا وابا لا يقذف ايمه وليس فيه ارش وعفو واعياض عنه **ش** هذا عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله جرح فيه المارث ويحق بناء على ان حق العبد فيه غائب بناء على اصله المشهور وهو ان حق العبد
 يعلب على حوائج الله تعالى اذا اجتمع احوالها العبد واستغنى عنه فقال ويحق تعلق فيه حق الله تعالى لان
 حق العبد وهو دفع العار راجع الى حق الله تعالى ايضا لان النسبة الى الزنا انما يكون سببا للعار لا اداءه تعالى
 حرمة **م** فلو قال ياراني فرد بلا لست حد او لو قال لعرسه فردت به حد ولا لعان **ش** لانها قد ردت
 الزوج فحد وقت في اياها لا يوجب الحد بل للعان وهي لم يبق اهلا للعان **م** ويريت بك هذا **ش** اي قال
 لزوجته يارانيه فردت بقولها ريت بك هذا لان قول المرأة جمل ان يكون تصد بقاءه يعني ريت
 بك قبل النكاح وجمل ان يكون رد ا يعقوبان وجد مني رنا فهو ليس له ملكي اياك لان ما ملكت غيرك
 وتملكي اياك غير رنا فلا يكون لهذا عوى اللعان لاحتمال المعنى الاول ولا حد عليها لاحتمال المعنى الثاني
م ولا عان ان اقر بولده في حد وان عكس **ش** لان النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفا في
 اللعان اما ان نقلا ثم اقر به فقد اكد بنفسه في حد **م** والولد ان له **ش** اي ولد اقر به ثم نقاه
 وولد نقاه ثم اقر به يثبت نسبهما منه لا قرايه **م** ولا شيء بليس بابي ولا بانيك **ش** لانه في الولادة
 ولا يجب به شيء **م** ولا حد يقذف من لها ولد لا اب له ولا عنت بولد **ش** انما قال بولد لها ولا عنت
 بدون الولد فيقذفها بحد الحد والعرف بينهما انه وجد في الولد اما رية الزنا وهي الولد المني ولم يوجد
 في الثاني **م** ولا يقذف من وطى حراما لعينه كوطى غير ملك من كل وجه او من وجه كايده مشتركة
 او وطى حلو كحرمت اباها كاتبة التي هي اخته رضا غا ولا يقذف من رت في كفرها ومكانت مائة ومائة
ش اي لا حد يقذف مكاتب مان وترك مالا يفي مبدل كتابته لان الحد اعماج يقذف الجرح في حرمة
 هذا المكاتب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم **م** وحد يقذف من وطى حراما لعينه كوطى غير سيد حائشا
 او وطى حلو كحرمت مؤمنة كاتبة مجوسية او مكاتبة **ش** فان حرمة الاول موقفة الى زمان الاسلام
 والثانية الى زمان الحجز وعندنا يوسف رحمه الله وطى المكاتبة يسقط الاحصان **م** كجوسي نكح امة

اي قال لست باني الذي هو اقر القذف وقوله ابيه لعظ المصنف لا لعظ القاضي وقوله في غضب
 يعلق بالالفاظ الثلاثة ولست لا يحد غير العصب كقول المعاصفة م او باني الزانية لمن ائمه منية
 محصنة حد ان طلب هو ش ليس المراد ان الطلب مقصور على المحاط فانه ان طلب ابوها حد ايضا
 م لا يثبت باني فلان حد او ينسبه اليه او الى خاله او عمه ورايه ش اي زوج امة فالحد ان يجازا
 فلو نفي ابوته لا يحد وكذا لو نسبته اليه وهكذا الحال والعم والرايه م وقوله باني ماء السماء وباني في العري
 ش ان لا يراد به ان النسب بل العشية فيما هو صفاء به م والطلب يقذف الميت للموالد والولد والول
 ولو جرح وما ش هذا عندنا واما عند الشافعي رحمه الله فيحق الطلب لكل وارث فان حد القذف يورث
 عنده وعندنا لا يثبت لمن يلق به العار في النسب وقوله واوله يثبت ولا يثبت عندنا خلافا لمحمد
 رحمه الله وقوله جرح وما كولد الولد مع وجود الولد والكافر والعبد خلافا لفرجهم الله وكذا لقائل م
 ولا يطالب احد سديا وابا لا يقذف ايمه وليس فيه ارش وعفو واعياض عنه ش هذا عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله جرح فيه المارث ويحق بناء على ان حق العبد فيه غائب بناء على اصله المشهور وهو ان حق العبد
 يعلب على حوائج الله تعالى اذا اجتمع احوالها العبد واستغنى عنه فقال ويحق تعلق فيه حق الله تعالى لان
 حق العبد وهو دفع العار راجع الى حق الله تعالى ايضا لان النسبة الى الزنا انما يكون سببا للعار لا اداءه تعالى
 حرمة م فلو قال ياراني فرد بلا لست حد او لو قال لعرسه فردت به حد ولا لعان ش لانها قد ردت
 الزوج فحد وقت في اياها لا يوجب الحد بل للعان وهي لم يبق اهلا للعان م ويريت بك هذا ش اي قال
 لزوجته يارانيه فردت بقولها ريت بك هذا لان قول المرأة جمل ان يكون تصد بقاءه يعني ريت
 بك قبل النكاح وجمل ان يكون رد ا يعقوبان وجد مني رنا فهو ليس له ملكي اياك لان ما ملكت غيرك
 وتملكي اياك غير رنا فلا يكون لهذا عوى اللعان لاحتمال المعنى الاول ولا حد عليها لاحتمال المعنى الثاني
 م ولا عان ان اقر بولده في حد وان عكس ش لان النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفا في
 اللعان اما ان نقلا ثم اقر به فقد اكد بنفسه في حد م والولد ان له ش اي ولد اقر به ثم نقاه
 وولد نقاه ثم اقر به يثبت نسبهما منه لا قرايه م ولا شيء بليس بابي ولا بانيك ش لانه في الولادة
 ولا يجب به شيء م ولا حد يقذف من لها ولد لا اب له ولا عنت بولد ش انما قال بولد لها ولا عنت
 بدون الولد فيقذفها بحد الحد والعرف بينهما انه وجد في الولد اما رية الزنا وهي الولد المني ولم يوجد
 في الثاني م ولا يقذف من وطى حراما لعينه كوطى غير ملك من كل وجه او من وجه كايده مشتركة
 او وطى حلو كحرمت اباها كاتبة التي هي اخته رضا غا ولا يقذف من رت في كفرها ومكانت مائة ومائة
 ش اي لا حد يقذف مكاتب مان وترك مالا يفي مبدل كتابته لان الحد اعماج يقذف الجرح في حرمة
 هذا المكاتب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم م وحد يقذف من وطى حراما لعينه كوطى غير سيد حائشا
 او وطى حلو كحرمت مؤمنة كاتبة مجوسية او مكاتبة ش فان حرمة الاول موقفة الى زمان الاسلام
 والثانية الى زمان الحجز وعندنا يوسف رحمه الله وطى المكاتبة يسقط الاحصان م كجوسي نكح امة

فاسلم ومستمين قد في مثل هذا **ش** اي خذ بقدر جوسى كذا وهذا عند ابي حنيفة خلافا لها
فانه عنده اكل الحرام حكم العينة فيما بينه خلافا لها وقوله مستامين بالرفع عطف على الصبر المستمر
في جده وكفى حد جنائيات الخد جنتها فان اختلف **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ان اختلف
المقدور او المقدور به وهو الزنا كما اذا قد في زنا او عمرا او قد في زنا ثم يترك اخرلا
يتداخل اما اذا قد في زنا بغير واحد وكرد هذا الخد يتداخل وهذا بناء على ان حوا العبد
فيه غالب عنده اما عندنا لما كان حوا غلبا يتداخل المقتضود المبرج انما اذا اختلفت
الجنائيات فالقصد من كل واحد غير المقصود من الآخر فلا يتداخل **فصل المعزير**
ش هو تاديب دون الحد واصاله من العزير بمعنى الرد والردع **م** اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله
ثلثة **ش** لان العزير ينبغي ان لا يبلغ الحد واقل الحد اربعون وهي حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف
رحمه الله اعتبر حد الحر وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمسة في رواية **م** وصحح حنبل مع
ضربه وضربه اشد من اللزق ثم للشرب ثم للقذف **ش** قالوا يحصل الزنا جازا بالعزير وحد الزنا ثمانون سوطا
وحده الشرب ثمانون سوطا وسببه مائة وسبب حد القذف مائة لا حتم الصديق اقول
حد القذف ثابت بالبعد وهو قوله تعالى فاجلدوه مائة من جلدة وحده الشرب فليس على حد القذف **م** وعزير
يقدر مملوك او كافرا في زنا او مسيئا فاسو باكا يا خبيث يا سارق يا فاجر يا خبيث يا فاسق يا فاجر يا فاسق
يا ليث يا ديوث يا قريظان يا شاربه الخمر يا اكل الربوا يا ابن الفجأة انك ما وى للصواب
انت ما وى الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاحة لا يتأخر بياكل يا نكس يا قرد يا حجام
يا ابنة وابوع ليس كذا يا مواجرا يا نكس يا ضحكة يا سحر ومن حد او عزير فانه هدر دمه
ولو عزير وجع عرسه **ش** قيل العينة مة تكون همة الزنا ولا حد اقول العينة في العرف هي
من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتأت منه والعينة من تجاهر به بالاجرة والفاجر تكون من كل
معصية فلا حد به ولوط حرام زاده معصاة المتولد من الوطى الحرام وهو ان من الزنا لو طى حالة الحيض
لكن في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا وكثيرا ما يراد به المجرم الجرب الزنا فلهذا لا يجب الحد
والمواجر ليس يخل فتمت يوجر اهله للزنا لكن معصاة الحقيق المتعارف لا يؤذن بالزنا يقال اجرت
الخير مواجر اذا جعلت له على فعله اجرة ولقط البعاض شتم العوام يتفقون به فلا يعرفون
ما يقولون والصحكة بوزن الصفة من يصيح عليه الناس ووزن المجرم من يصيح على الناس
وكذا السحر ونحوه واعلم ان الالفاظ الدالة على الفجاء لا تعد ولا تحصى فالواجب ان يذكرها
ضابط يعرف به احكامها جميعها فاقول قد عرفت ان نسبة المحصن الى الزنا بوجوب حد القذف
فنسبة غير المحصن كالعبد والكافرا اليه لا يوجب الحد لا يطاطر درجتها بل توجب التعزير ولا شافعية
الفاحشة ونسبة المحصن الى غير الزنا لا يوجب حد القذف بل يوجب التعزير اذ ان نسبة
الى فعل اختيارى يحرم في الشرع وتعد عازا في العرف في التعزير والالا لان يكون تحقيق الاشرا

يقول هو الذي لا يدرى الله واليوم الآخر
وكان من الله ما لا يعلم من يدرى الله
وكان من الله ما لا يعلم من يدرى الله
وكان من الله ما لا يعلم من يدرى الله
وكان من الله ما لا يعلم من يدرى الله

الحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد

والا

وانما قلنا الى فعل اختيارى احتراز عن الامور الخلقية فلا يعزى في افعالها لا معنى للحقيقة
غير مراد بل معصاة المجرى كالباطل وهو امر خلقى وكذا القذف يراد به فيج الصوة والكلب
يراد به شئ الخلق الى ان يقال لسان شرب النفس كعالم او علوي او رجل صالح فانهم اهل الاكرام
فيعزى باهانتهم بخلاف الاراذل اذ يتفقون بانها هذه الكلمات كثر اولها لكون من ان يقال
وانما قلنا يحرم في الشرع احتراز عن افعال اختيارية لا يحرم في الشرع مع انه بعد عازا في العرف
كالجاء وكجو يراد به في المحنة وكذلك بالفارسية ما كسر ان قيل الاشرا في عزير ولغيره لا الاثر
ان السرقية لا يبالون بافعال فيها الحشنة والذنا ولا وانما قلنا بعد عازا في العرف احتراز عن افعال
اختيارية يحرم شرعا ولا بعد عازا في العرف كلعيب الرد والنجاء واما الدويان في زماننا
كيفية التعزير وكيفية يقوضان الى راي الامام فبراي عظم الجنابة وصغرها وحال القابل والمقول فيه **م**
كتاب السرقة ركنها المأخذ حقيقة وحملها مال محرر
مملوك وهو شرط **ش** لان محل الفعل شرط الفعل لكونه خارجا عنه محتاجا اليه **م** ونصابها قد رتب
درهم مضروبة **ش** اعلم ان المال المذكور مندرج بالنصاب وهو مائة درهم مضروبة من فضة
وعند الشافعي رحمه الله ربع دينار ذهب وعند مالك ثلثة دراهم **م** وحكمها القطع فان سرق مكلف حر
او عبد قد رتب النصاب محررا ابلا سبعة **ش** احتراز عما يكون في الجرب شبهة كما اذا سرق من يندى
ربح محرم **م** مكان كيت او صند وفي او حافظ كالمسقة طريق او مسجد عنده ماله واقر بما سرق **ش**
هذا عند الحنفية ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا بد ان يعترف مرتين قياسا على الزنا
فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما يشترط المربعة في الزنا بالنسبة على خلاف القياس فها سواة
بقي على الاصل وهو ان المرء مواخذ باقراره **م** او شهد رجلان وسألهما الامام كيفي وما هي وفي
واين هو وم هي ومن سرق وبيتها قطع **ش** يسأل عما هي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الحقة
كافي السرقة الكبرى اقطع الطريق وعن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه اخرج او اناول من هو خارج
ومني كانت ليعلم انها متفادمة ام لا وعز اين كانت في دار الاسلام او في دار الحرب وم هي يرجع الى السرقة
والمراة المسروقة يسأل عن الكمية ليعلم ان المسروق كان نصابا ام لا ومن سرق ليعلم انه من ذي
رجح محرم ام لا **م** فان شارك جمع فيها وصاب كلا **ش** اي كل واحد **م** قد رتب نصاب قطعوا وان اختلف
ش اي مع ان المأخذ صدر من بعضهم فقط **م** وقطع بالساح والقنا والابوس والصندل والفضة
الحضرة والمياقوت والزبرجد والاباء والباب مختد من خشب **ش** انما عت هذه الاشياء لا تقا
من جنس الخشب والحجر المياجين في الصمغ والجلال فينوم ان لا قطع فيها **م** لا يتأفه بوجدها
في دار الخشب وخشب وصب وسمك وصيد وزرنيخ ومجرع ونوق ولا يفسد سريعا
كلين ولحم وفاكهة رقيقة ومتر على شجر وبطن **ش** هذا عند الحنفية رحمه الله ومحمد رحمه الله واما عند
ابي يوسف رحمه الله فيقطع في كل شئ الا في الطين والزراب والسرقة وعند الشافعي رحمه الله لا يمنع القطع

فانما قلنا الى فعل اختيارى احتراز عن الامور الخلقية فلا يعزى في افعالها لا معنى للحقيقة
غير مراد بل معصاة المجرى كالباطل وهو امر خلقى وكذا القذف يراد به فيج الصوة والكلب
يراد به شئ الخلق الى ان يقال لسان شرب النفس كعالم او علوي او رجل صالح فانهم اهل الاكرام
فيعزى باهانتهم بخلاف الاراذل اذ يتفقون بانها هذه الكلمات كثر اولها لكون من ان يقال
وانما قلنا يحرم في الشرع احتراز عن افعال اختيارية لا يحرم في الشرع مع انه بعد عازا في العرف
كالجاء وكجو يراد به في المحنة وكذلك بالفارسية ما كسر ان قيل الاشرا في عزير ولغيره لا الاثر
ان السرقية لا يبالون بافعال فيها الحشنة والذنا ولا وانما قلنا بعد عازا في العرف احتراز عن افعال
اختيارية يحرم شرعا ولا بعد عازا في العرف كلعيب الرد والنجاء واما الدويان في زماننا
كيفية التعزير وكيفية يقوضان الى راي الامام فبراي عظم الجنابة وصغرها وحال القابل والمقول فيه **م**

كتاب السرقة ركنها المأخذ حقيقة وحملها مال محرر
مملوك وهو شرط **ش** لان محل الفعل شرط الفعل لكونه خارجا عنه محتاجا اليه **م** ونصابها قد رتب
درهم مضروبة **ش** اعلم ان المال المذكور مندرج بالنصاب وهو مائة درهم مضروبة من فضة
وعند الشافعي رحمه الله ربع دينار ذهب وعند مالك ثلثة دراهم **م** وحكمها القطع فان سرق مكلف حر
او عبد قد رتب النصاب محررا ابلا سبعة **ش** احتراز عما يكون في الجرب شبهة كما اذا سرق من يندى
ربح محرم **م** مكان كيت او صند وفي او حافظ كالمسقة طريق او مسجد عنده ماله واقر بما سرق **ش**
هذا عند الحنفية ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا بد ان يعترف مرتين قياسا على الزنا
فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما يشترط المربعة في الزنا بالنسبة على خلاف القياس فها سواة
بقي على الاصل وهو ان المرء مواخذ باقراره **م** او شهد رجلان وسألهما الامام كيفي وما هي وفي
واين هو وم هي ومن سرق وبيتها قطع **ش** يسأل عما هي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الحقة
كافي السرقة الكبرى اقطع الطريق وعن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه اخرج او اناول من هو خارج
ومني كانت ليعلم انها متفادمة ام لا وعز اين كانت في دار الاسلام او في دار الحرب وم هي يرجع الى السرقة
والمراة المسروقة يسأل عن الكمية ليعلم ان المسروق كان نصابا ام لا ومن سرق ليعلم انه من ذي
رجح محرم ام لا **م** فان شارك جمع فيها وصاب كلا **ش** اي كل واحد **م** قد رتب نصاب قطعوا وان اختلف
ش اي مع ان المأخذ صدر من بعضهم فقط **م** وقطع بالساح والقنا والابوس والصندل والفضة
الحضرة والمياقوت والزبرجد والاباء والباب مختد من خشب **ش** انما عت هذه الاشياء لا تقا
من جنس الخشب والحجر المياجين في الصمغ والجلال فينوم ان لا قطع فيها **م** لا يتأفه بوجدها
في دار الخشب وخشب وصب وسمك وصيد وزرنيخ ومجرع ونوق ولا يفسد سريعا
كلين ولحم وفاكهة رقيقة ومتر على شجر وبطن **ش** هذا عند الحنفية رحمه الله ومحمد رحمه الله واما عند
ابي يوسف رحمه الله فيقطع في كل شئ الا في الطين والزراب والسرقة وعند الشافعي رحمه الله لا يمنع القطع

الحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد
والحد والحد والحد والحد والحد

الحد

وعند أبي يوسف **٤٨** انه يُقَطَّع وانما قالوا بذلك ليعلم ان المراد الهبة مع القبض وعند زفر الشافعي
رحمهما الله يُقَطَّع وكذا في نقصان القيمة يُقَطَّع عندها وانما لا يُقَطَّع عند تلافى النصاب لما كان شرطاً يكون شرطاً
عند طرأ السرقه وهو حال النقصان وقد ذكرنا في كتابنا انه لا يندفع القطع عند الشافعي **٤٩** انه بمجرد دعوى
السارق ان المسروق ملكه لا نه لا يجوز سارقه عند ذلك يرد الى السيد باب الحد لكن في الوجيز ذكر خلاف هذا
وعلمنا انه صار حتماً في المال فكيف يُقَطَّع بخلاف غيره وقوله اول مطالب ما لكم وان اقرهوهما فلا قطع او ان لم
يطالب ما لكم السرقه اي المسروق فلا قطع وان اقر السارق بالسرقه لانه لما كان الدعوى شرطاً لا بد من
مطالبه المذنب **٥٠** فان سرق واغاب احداهما فشهد على سرقتهما قطع الاخذ وقطع بخصوصه ذي يد حافظه
كمودع وغاصب وصاحب ربوا **٥١** اي باع ديناراً بدينارين وقبضهما فسرقا حين يده **٥٢** ويشعر
ومستاجر ومضارب وقابض على سقم البشري ومنه ومن وخصوصه المالك من سرق منهم **٥٣** اعلم ان الدعوى
شرط لظهور السرقه ولقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لانه لا يمكن ان المسروق منه اعرف بحقيقه
الحال من الشهود وكذا من السارق المقر به اذ يمكن ان يكون ملكاً للسارق بطريق الارث او ملكاً لذي رحم حم
وهو غير عالم به ففي ترك المسروق منه الدعوى وكذا في غيبته مظنه عدم وجوب القطع اما غيبه الزنيه
وان كان فيها نوع انما لو كانت حاضره ادعت امرأه فيسقط الحد فلا اعتبار به لان الزنيه راضيه بالزنى
فيكون منهية في دعوى ما يسقط الحد فهذا هو الفرق الذي وعدته في باب شهادة الزنا ثم عطف على الضمير
المستكن في قوله وقطع قوله **٥٤** لانه سرق من سارق قطع **٥٥** لما سألني من سقوط عصمته وقطع
عبداً فسرقة وردت في المال **٥٦** هذا معاني حقيقه رحمه الله من غير تقصيل وعند زفر رحمه الله لا يقطع
من غير قصيل لان اقرار العبد بالحدود والتقصاع لا يصح عنده وان كان ماذوناً وانما ان الحد لم ينشأ وقتها
اما في رد المال فانه ماذوناً يصح فردد المال وان كان محجوزاً او امانة عندها فان كان ماذوناً يقطع
وورد المال وان كان محجوزاً فالمسروق ان كان هالكاً يصح اقراره لان الواجب ليس بالقطع واقراره به صح
وان كان قائماً وعند أبي حنيفة رحمه الله يقطع ويرد المسروق وعند أبي يوسف يقطع ولا يرد المسروق
وعند محمد رحمه الله لا يقطع ولا يرد فنقول لرد اقراره بما وجب تلف نفسه او اعصابه ان كان يتصرف به
المولى فهو غير متم فيه لان ضرره فوق ضرر المولى وان تجال في صدره ان خبث نفوس بعض المالك
يصل الى غايه فيؤثر وانه اهلاك نفوسهم لتصرفه به ماله في ذلك شيء نادر لا يصلح لان يثبت عليه الاحكام
ثم بعد ذلك الاصل عند محمد رحمه الله رد العين والقطع تبع له بشرطية الدعوى ونوب المال بلا قطع
من غير عكس واقرار العبد المحجور بالمال لا يصح ولا يثبت تبعه وهو القطع فلما القطع ليس بتعادل العبد
لان رد المال ضمان المحل والقطع جزاء الفعل فاو يوسع رحمه الله لم يجعل احدهما تبعاً للآخر فيعتبر
اقراره في حقه نفسه وهو القطع لا في حق المولى وهو رد المال وابو حنيفة رحمه الله جعل الفعل أصلاً لان
الحال كالشروط **٥٧** وما قطع به ان بقي رد ولا لا يضمن وان تلف **٥٨** انما قالوا ذلك احترازاً
عن رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه يجب الضمان في الاستهلاك وعند الشافعي رحمه الله يضمن

مستقیم

فيقولون هذا الذي
 يوشع بن نون
 الذي كان مع
 الرب في ايام
 الجوزاء
 السالفة

في الهلاك والاستهلاك فعند القطع والضمان يجتمعان لان الضمان بناء على عصمة المالك ونحن نقول
بانتقال العصمة الى السبيل فالحال ان المالك كان معصوما حقا للعبد فاذا ورد عليه السرقة اوجب
الشائع الحد وهو حق الشرع فالجائز وردت على حق الشرع ففي حال السرقة صار المالك معصوما حقا
للسرع فلم يبق معصوما لحو العبد فلا يجب الضمان **م** ولا يضمن من سرق من اموال فوطع بكماله او بعضها
شيئا منها **ش** المسروق منهم ان حضروا حتى كان القطع لكل لا يضمن لاحد اصلا وان حضر البعض
حتى قطع لا يلزم فكذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يسقط ضمان من قطع لاجله **م** ولا فاطح يسار
من اتم بقطع يمينه بسرقة ولو عمد او قطع من شق ما سرق في الدار ثم اخرج **ش** وانما يقطع اذا
بلغ المشقوق نصاب السرقة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يقطع لان الثوب صار ملكا للشارع بسبب
الخرق الفاحش لهما ان الاخذ ليس سببا للملك وانما يقول بالملك ضرر ودية اداء الضمان ليلا يجمع
البدلان في ملك شخص واحد ومثله لا يورث الشبهة **م** لانه سرق شيئا فذبحه فاخرج **ش** لان السرقة
تمت على اللحم ولا قطع فيه **م** ومن جعل ما سرق دياره او دياره يقطع وردت **ش** وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما لا يجب رد هاهنا لان الصنعة متقومة عندها وصارت شيئا آخر **م** فان جرح فقطع فلا رد
والضمان وان سرق **ش** اي ان سرق ثوبا فصنعه اخر فقطع لا يجب رد الثوب وان هلك فلا ضمان
وعند محمد رحمه الله يؤخذ الثوب ويعطى ما زاد الصنيع وان سرقه رد عند ابي حنيفة رحمه الله لكون السواد
نقصا فلا يقطع حق المالك وكذا عند محمد رحمه الله كافي في الجرح فان الصنيع لا يقطع حق المالك وعند ابي يوسف رحمه الله
لا يرد فان السواد زيادة كالجرح **م** **باب** **ط** وطع الطريق

من قصد معصوما على معصوم **ش** اي حال كون القاصد معصوما اي سبلا او ميا من فاحذ قبل احدثي
وقيل جلس حتى يتوب **ش** اي يظهر فيه سماء الصالحين **م** وان اخذ مالا ونصب كل من نصب
قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بالاخذ قتل حد **ش** اي هذا القتل بطريق الحد لا بطريق الضمان
من جرحه هذا بقوله **م** فلا يعفو وطوان قتل واخذ فقطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب جثا **ش**
فقوله او قتل عطف على قطع اي ان شاء قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل او صلب جثا من غير قطع **م** ويبيع
برج حتى يموت **ش** البع شق البطن **م** ويترك ثلاثة ايام وما اخذ فلنك لا يضمن **ش** اي اذا قتل فاطح
الطريق فلا يجب ضمان ما تلف كافي السرقة الصغرى **م** ويقتل احدهم حد **ش** اي ان باشر القتل
احدهم يجب الحد على الجميع **م** وحجر وعصاهم كسيف وان جرح واخذ وطع وهدر جرحه وان جرح فقط
وقتل عمد اصاب **ش** اي تاب قبل ان يوحده **م** او كان منهم غير مكلف او ذر ورجم محرم من المارة او قطع
بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليل او نهار ابصر او بين مصرين ولا حد والولى قوله او اريته
وعفو **ش** اي في الصور المذكورة لا يجب الحد لان كان القتل عمدا فلولي القود وان كان غير عمد فالولى
يكون للولى العفو وعند ابي يوسف رحمه الله اذا كان بعضهم غير مكلف اي صبيا او مخويا فباشر القتل حد
بالقود وانما في المصر وبين المصرين اذا كانا قاتلين كالقود والحرية يجب بلقي العود غا للباقي خلاف

وَطَعِ الطَّرِيقَ

من قصد معصوماً على معصوم **ش** اى حال كون القاصد معصوماً اى سبباً او ميثاقاً فاقبح من احدثى
وقتل جسداً حتى يتوب **ش** اى يطهر فيه سماء الصالحين **م** وان اخذ ماله ونصب كل منهن نصيباً
قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بالاخذ قتل جداً **ش** اى هذا القتل بطريق الحدة لا بطريق العضا
وغيره **م** هذا بقوله **م** فلا يعفو ويؤان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب جثا **ش**
فقوله او قتل عطف على قطع اى ان شاء قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل او صلب جثا من غير قطع **م** ويبيع
برح حتى يموت **ش** البع شق البطن **م** ويترك ثلاثة ايام وما اخذ فلف لا يصح **ش** اى اذا قتل فاطح
الطريق فلا يجب ضمان ما تلف كافي السرقة الصغرى **م** ويقتل احدهم جداً **ش** اى ان ياش القتل
احدهم يجب الحد على الجميع **م** وحجر وعصاهم كسيف وان جرح واخذ وطع وهدد جرحه وان جرح فقط
وقتل عمد اثنان **ش** اى ناب قبل ان يوحدهم **م** او كان منهم غير مكلف او ذو رجم محرم من المائتة او قطع
بعض المائتة على البعض او قطع الطريق ليل او نهار ابصر او بين مصرين ولا حد وللولى فوجده او اريشه
وعفوه **ش** اى فى الصور المذكورة لا يجب الحد بل كان القتل عمداً فلولى القود وان كان غير عمد فالولى
يكون للولى العفو وعن اى يوسف رحمه الله اذا كان بعضهم غير مكلف اى صبيداً او مخرباً فباش العقلة جداً
بالقود واما فى المصر وبين المصرين اذا كانا قاتلين كالقود والحرية يجب بلق العود غالباً فقهه خلاف

1870

قد ان تركوا انفسهم في الكفر والفسق
على قدر تركهم مطلقا لا بشرط
من الميراث والولاء
قد ان تركوا انفسهم في الكفر والفسق
على قدر تركهم مطلقا لا بشرط
من الميراث والولاء

الشافعي رحمه الله وعندنا يوسف رحمه الله اذا قاتلوا بمنازلهم بالاسلح حد واو كذا في الليل سواء بالاسلح
او غيرهم وفي الجود به ومن اعتاد قتلهم في الحروب من بلادهم قتلهم في الجود به ومن اعتاد قتلهم في الحروب من بلادهم
كتاب الجهاد هو فرض كفاية بدأ **ش** اي ابتداء وهو
ان يبداء المسلمون في الجهاد الكفار ان قام به بعض سقط عن الباقي وان تركوا الجهاد الا على عيب وعيب
وامرأة واعى ومفقد واقطع وفرض عين ان تجوز فيخرج المقاتل والعبد بلا ادب **ش** فانه اذا جه الكفار
على غير من الثغور يصدر فرض عين على من كان يقرب منه وهم بقدر وقت الجهاد واما على من تركهم في الملاحقة
الجهاد لهم يصدر فرض عين عليهم اذا احتج بهم بان خيف على من كان يقرب منه بانهم عاجزون عن المقاومة
او بان لم يجدوا لكن تكاسلوا ثم انما ان يصدر فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير صلوة
الجهاد يصدر فرض عين على جيرانه دون من هو بعيد عن المسب فان قام بها الاقربون او بعضهم سقط عن الكل
وان بلغ الى بعد الاقربين صيغوا احقة فعلى البعدان يقوم بها فان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر
بونه يصير اماما **ش** وكفى الجهاد مع في وديونه **ش** الجهاد على كل حال على عمله والمراد ان اذا كان
الجهاد على المال لا على الجاهل الامام على ارباب الاموال شيئا من غير طيب القسم ليقوى به العزاة اما اذا لم يكن
فيه شيء فيفعل ذلك **ش** فان خوصروا **ش** اي الكفار بان حاصروهم المسلمون **ش** دعوا الى الاسلام فان ابوا
فان الجزية فان قبلوا فلهما ما علمنا **ش** اعلم انه لا يرد هذا الحكم على الهجوم حتى يدل على انه يجب
عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا لان الكفار لا يطيعون بالعبادات عندنا واما عند من يقول انهم
مخاطبون فان في ذلك سواء وعند قول الجزية لانهم هم بالعبادات ان كانوا من المسلمين بل يرد ان يجب
عليهم علينا وجب لنا عليهم اذا تعرضوا لادبارهم واموالهم او تعرضوا لادبارنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند الضرر
وذلك لان قول الجزية كان تعرض لادبارهم واموالهم كانوا يتعرضون لادبارنا واموالنا فقول الجزية
ليس لادبارنا وهذا التعرض بولاد كذا انهم جعلوا الدليل على هذا الحكم قوله على رضائهم عند انما يرد الجزية
اي يكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كموالنا **ش** ولا تقابل من لم يبلغه الدعوة وتربى **ش** اي الدعوة
اي تدب بخديب الدعوة لمن بلغه **ش** فان ابوا **ش** اي عن الجزية **ش** حوربوا بحقيق وخريق وتعريق
ورجى ولو هم مسلم او غير سواء بلبسهم لا بدينهم وقطع شجر او فساد زرع بلا عذر وعلول ومثله
ش قال في الهداية الحد والحياة ونقص العهد وقد قال عليه السلام الجدي حذرة فيشبهه على الناس النقرة او
بين العذر وبين خديع الحرب فان قلت ما دام الحرب قائمة لا يجرم الجهاد بان يهجم ان لا يجازيهم في هذا اليوم
حتى امنوا فجارهم فيه او ذهب الى صواب آخر حتى عقلوا فاجازهم بيا تأخوذ كل جليل ما اذا جرى بيننا وبينهم
قرار على ان لا يجازي في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا يجوز الجارية لان هذا استيمان وعهد بالجارية نقص العهد
وهذا ليس من خديع الحرب بل خديع في حال السلم فيكون عذرا وعلولا للمسرفة من المعنى والمثالة اسم من مثاله
يمثل مثالا كقتل بقتل قتل اي تكليفه معناه جعله تكافؤا وعينه مثل وقطع الاعضاء وسوء الوجه
يقال مثل بالقتل اي وقطع انفه ومثله العريضة نسخت بقوله عليه السلام لا تعلقوا ولا تعدوا

قد ان تركوا انفسهم في الكفر والفسق
على قدر تركهم مطلقا لا بشرط
من الميراث والولاء
قد ان تركوا انفسهم في الكفر والفسق
على قدر تركهم مطلقا لا بشرط
من الميراث والولاء

ولا يملأوا في المثالة تعبير خلق الله تعالى فحرم **ش** وقيل غير مكلف وشيخ فابن واعى ومفقد وامرأة
الامانة او ممانا منهم او اذا ما لم يحسن به او راي في الحرب واب كافر بدين ايقنته غير انه **ش** اي
لا يقتل الاب الكافر ابتداء وهو احتراز عما اذا اقتضى الاب قتله جثا لا يمكن دفعه الا بقتله
فانه لا بأس بقتله وقوله فيقتله بالنسب اي لان يقتله عيونه فالفعل المضارع ينتصب بان مقتله
بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعدها اي بعد علة شيئا منها النفي فينبغي ان يصدر عن قتل ابن
ابا سببا لقتل غير ابن اياه بان يشعل ويذنبه ليحيى آخر فيقتله **ش** واخراج مصحف وامرأة الى جيش
يؤمن عليه وصون لحوال خير او لو منهم بالان لنا به حاجة **ش** ويزان هو انفع فتقولوا **ش** لفظ
كان مضمر في قوله ان خيرا وان لنا به حاجة وان هو انفع والتبني تعنى المصلحة مع اجازهم بذلك
ش وقيل يبدل لو جازوا ببدء **ش** اي قولوا قبل يبدل ببدء بالجملة **ش** وصولي الميراث بلا مال ولا رد
ان اجبنا **ش** يعني يجوز لنا ان نصالح الميراث ولا تجل في قتله لان الاسلام تخرجون لكن لا تأخذ منهم
شيئا لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ الجزية من الميراث لكن لو اخذنا لا نرد اليه لانه مال غير معصوم
ش ولا يباع سلاح وخيل وحريهم ولو بعد صلح وفتح امان جرت وجع فان كان شرابا واذب ولغا
امان الذي واسير مسل ونا جرحهم ومن اسلم منه ولم يهاجر وصبي وعبد الامان وبن وجنون **ش**
المراد بالاسير مسل اسير في يد الكفار وبنا جرحنا جرح مسل محرم **ش** **باب في المعنى**
قسم الامام بين الجيش ما فتح عيونه او اقروا اهله عليهم جزية وخراج **ش** قوله او اقروا عطف على قوله قسم
الامام ثم عطف على اخذ الامنين وهو قسم او اقروا **ش** وقيل الميراث او اسيرهم او تركهم احرازا دمه لنا
ش اي ليكنوا اهلا دمه لنا **ش** ونفي منهم وقد اؤم **ش** الميراث ان يترك الميراث الكافر من غير ان ياكل منهم شيئا
والفداء ان يتركه ويأخذ منهم مالا واسيرا مسل منهم في مقابلته في الميراث خلا الشافعي رحمه الله ولما الفداء
فقتل ان يضع الحرب او نازها يجوز بالمال لا بالاسير المسلم وبعده يجوز بالمال باجماع علماءنا والنفس
لا يجوز عندنا حبيقة رحمه الله ويجوز عند محمد رحمه الله وعندنا يوسف رحمه الله وعند الشافعي يجوز
مطلقا **ش** وردم الدارهم وعقود اية شق قتلها وحدث وحقت وقسمه معهم منه الميراثا فورد هنا
بقسم والرد وورد لحقهم منه كقتل فيه **ش** اي في المعنى **ش** لا سوري لم يقابل ولا من مات في **ش** لانه
بالاجاز يصير ملكا لنا وعند الشافعي يصير ملكا باستقرار هويمة الكفار فمن مات بعد ذلك يورث نصيبه **ش**
وبورد قسط من مات هنا وحل لنا منه طعام وعلف وحطب وذهن وسلاح به حاجة بلا قسمه لا بعد الجرح
منه ولا يجرى وموها ورة الفضل الى المعنى ومن اسلم منه عصم نفسه وطفله **ش** لانه صار مسل اسلما ومها
بعده او اودعه معصوما **ش** اي مالا وضعه امانة عند مسل او ذي **ش** لاوله كغيره او غير سده وجعلها وعقائه **ش**
لان العقار من جملة دار الحرب وهو يداهل الدار وفيه خلا الشافعي رحمه الله **ش** وعينه مقابلته وماله
مع حربي يغصب او وديعة ويغيب وقت المجاورة **ش** اي يغيب ولا سيقاق سهم الفارس او انا حل
وقت مجاورة الدرس هو الباب الواسع على السكة والمضيق من مضائق الروم والمراد هنا من دخل الحرب

الغنيمة والمغنم للمالك لما حوز
لحق

فلم يجب الدية في العمد ولا في الخطاء لكن العصة المؤتمدة وهي ما يوجب الامم ثم عن التعرض باقية فيجب
الكفارة في الخطاء ولا يمكن جزي هنا سنة وقيل ان اقتص هنا سنة او سنة واحدة يصنع على الجزي فان رجح
قبل ذلك جزي الشرط جزي وفيها او جزي م والا فهو جزي لا يتكرر رجح ش اي ان لم يرجح قبل الملة
المضروبة فهو جزي واعلم ان من لا يمسس له بالعربية يوم ان لا للاستثناء ولم يعلم ان كلمة ان مع لا
ادغم احد في الاخر كما لو شترى ارضا فوضع عليه خراجا ش اي ان اشتري من ارض خراج فوضع
عليه خراجا يصير مبالغة اذا التزمه التزم المقام في دارنا ولا يصير دينا بحد الشراء لا يما يشتر
للخارج م وعليه جزي سنة من وقت وضع الخراج او تكت جزيه دينا هنا وفي عكسه لا ش اي ان تكت
الجزي دية لا يصير الجزي دينا اذ يمكن ان يطلق فيه رجح خلاف الاول حيث صار تبع للزوج م فان رجح
مستأمن الى ارض جدي دية فان اسير او ظهر عليهم فقتل سقط دين كان له على معصوم ش اي مسلم او ذمي
واي ودية له عند ش اي صار فثا كل ودية له عند معصوم في دارنا وان مات او قتل بلا غلبة
عليه فمما لو رتبته ش اي دين كان له على معصوم ودية له عند ذلك لان الامان باقي في ماله فيرد عليه
ان كان جديا ورتبه ان مات او قتل بلا غلبة لكن لو قتل بعد ما ظهر عليهم صار ماله غنمة بفتح غنة حرف
هنا له غنمة غير م واولاد ودية مع معصوم وغيره فاسلم ظهر عليهم فكله في ش اما العرس والوراء
الكبار فلعنهم الشيعية واما غير ذلك فلا له ليس به فاشلا له لا يوجب عصمته م وان اسلم منه فجا وظهر
فقطله حر مسلم ودية مع معصوم له وعنه في ش فقوله ودية متبداء ومع معصوم صفته
وله جزيه اي الجزي الذي اسلم م ومن اسلم منه وله ورثة هناك فقتله مسلم فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطاء
ش اي له ورثة مسلمون في دار الحرب فان كان القتل عمدا فلا يجب شي وان كان خطأ فلا يجب الا الكفارة
وعند الشافعي رحمه الله يجب الفصاضة العمد والدية في الخطاء م واخذ الامام دية مسلم لاوط له ش اي مسلم
قتل خطأ ولاوط له م ومستأمن اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ ش اي جاء حرفا بامان فاسلم ولاوط له
فقتل خطأ فالامام ياخذ الدية من عاقلة قاتله م وقتل واخذ الدية في عمد ولا يعطى ش اي ان كان القتل
عمدا فالامام بالخيار اما ان استوفى القود او ياخذ الدية لكن ليس له ولاية العقوم **باب الوطائف**

الدية في العمد والخطاء

الدية في العمد والخطاء

الدية في العمد والخطاء

الدية في العمد والخطاء

ولا يرد ان اطاقته عند ابي يوسف رحمه الله وجاز عند محمد ولا خراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب
عليها او اصاب الزرع آفة وجب ان يعطى مالها ما لم يكن اسلم المالك وشراها مسلم ولا عشر في خارج ارضه
ش اي ارض الخراج وهذا عندنا وعند الشافعي يجب م ويتكرر العشر بتكرار الخراج م خلا في الخراج
فانه لا يتكرر واعلم ان الخراج نوعان خراج موطن وهو الوظيفة المحتقة التي توضع على الارض كما وضع
عمر رضي الله عنه على سواد العراق وخراج مقاسمة كرتج الخراج وخمسه وخجوها الذي لا يتكرر هو
الموطف اما خراج المقاسمة فهو يتكرر كالعشر **فصل الجزية** م اعلم ان الجزية نوعان جزية
وضعت بالراضى فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتكرر للامام وضعت اذا غلب عليهم م ما وضع
يصح لا يتكرر وحين غلبوا واقر واعلم املاكم توضع على كفاي وجوسي ووثي على طوعا لا ش فيه
خلاف الشافعي رحمه الله فانه لا يوضع عليه عند م لكل سنة ثمانية واربعون درهما باخذ في كل شهر اربعة
درهم م وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يسير ربعها م وعند الشافعي رحمه الله يوضع على كل حال دينار
الفقير والغني سواء م لا على ولا غير فان ظهر عليه وعرضه وطفله في ولا يكره ولا يقبل منها ش
اي من الوثني العرت والمزني م الا الاسلام او السيف م وعند الشافعي رحمه الله ليس تكرر مشركوا العرت
م ولا على رايه لا يحاط ش وعند ابو يوسف رحمه الله وهو رواية محمد بن ابي حنيفة رحمه الله توضع ان كان قادرا
على العمل م وصبي وامرأة وجملوك واعلم ودين م وعند ابي يوسف رحمه الله يجب اذا كان له مال م وفقر
لا يكسب ش وعند الشافعي رحمه الله يجب م وتسقط بالموء والاسلام ش خلا قال الشافعي رحمه الله فيهما م ويؤخذ
بالفكر ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فالحما م ولا تحرك بيعة وكيسة هنا ولم اعاد المهدم
وقهر الذي في ذمة ومكره وسرجه وسلاحه ولا يكره خيلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبيح ش
وهو خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف يشده الذي على وسطه وهو غير الزنار من الابريسم م ويركب على راس
كاي كافي ويمتد سناؤم في الطرق والحمام ويعلم على ذم م لا يعصم م وتضع على موضع خرونا
اولج بدارهم وصار كمر تد في حكم المونة المجافة لكن لو اسير يسرق والمزني يعزل لان ائتماع عن الجزية او ذم
بمسلمته او قتلها او سب النبي عليه السلام م وعند الشافعي رحمه الله سب النبي عليه السلام هو نقص العهد او ذم
من مال بالغ تعلق وتعليقه ضعف زكوتا ومن مولا الجزية والخراج ش خلا فان فرقه الله فانه يؤخذ منه
ضعف زكوتا وهو الخمسة الاراضى ونصف العشر في غيرها ما يجب فيه الزكاة م كولي القرشي فانه يؤخذ
منه الجزية والخراج فقوله عليه السلام مولى القوم منهم انما يهل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمي
كهاشمي هذا الحكم لان الجزية تثبت بالسيادة م وتصرف الجزية والخراج وما لا يتعلق به وهم لهم للامام وما
اخذ منهم لا حرب مصالحتا كسب تغير وبناء قنطرة وجسر ش القنطرة ما يكون مريكا والجسر خلافة مثل
ان يشد السفن م وكفاية العمل والقضاة والحمال ورزق المقاتلة وذات يام ومن مات في نصف السنة
جرم من العطاء ش فانه صلة فلا يملك قبل الفسخ ويسقط بالموء اهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس
باب المرتك من ارتد والعياد بالله عرض عليه الاسلام وكشف

دليل على ذلك

دليل على ذلك

دليل على ذلك

دليل على ذلك

دليل على ذلك

شهرته فان استعمل خبيث ثلثة ايام فان تاب واما قتل ش اي ان تاب فيها وانه لم يبق قتل ومعنى فيها اي بالاصل
 الحسنة اخذ وكلمة المعضاها اي لا وليست للاستثناء وهي ش اي التوبة م بالتعدي عن كل دين سوى
 الاسلام او عما انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك نذير بلاضمان ش لانه استحق القتل بلا رداد وعند الشافعي يجب
 ان يجهله الامام ثلثة ايام ولا يجل قتله قبل ذلك ويرد ملكه عن ماله موقوفا فان استعاد وان مات او قتل او
 بدارهم وحكم بدعتهم مدبره وام ولد وحل دين عليه ش فانه في حكم الميت فالدين الموكل يصير حلالا للمدبرين
 وعند الشافعي رحمه الله يبق ماله موقوفا كما كان م وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة في ش هذا عند الشافعي
 رحمه الله وعندهما كلاهما للورثة وعند الشافعي رحمه الله كلاهما في م وقضى دين كل طالع من كسب تلك ش اي دين
 حاله الاسلام يقضى من كسب حاله الاسلام ودين حاله الردة من كسب حال الردة م وبطل كحاو دجده وحج
 طلاقه واستبلاذه ش فانه قد انفسح النكاح بالردة فتكون المراجعة معتدة فان طلقها بيقع وكذا اذا ارثها
 فطلقها فاسلم معا فانه لم يفسخ النكاح فيقع الطلاق م وتوقف مفاوضته ويجهه وشراؤه وهبته
 واجارته وتدييره وكتابته ووصيته ان اسلم بعد وان مات او قتل او حل وحكم به بطل ش اعلم ان النكاح
 والزوج باطلاق اتفاقا والطلاق والاستبلاذ صحيحان اتفاقا والمفاوضة موقوفة اتفاقا والباقي موقوف عند
 اي حنيفة م فانه عندنا فان جاء مسلما قبل الحكم فكأنه لم يرتد وان جاء بعد ماله مع ورثته اخذ
 ولا يقتل مرتدة ش خلافا للشافعي رحمه الله م وخبر حتى يسلم ويصح نصرها وكسبها لو رثها فان ولدت
 امته فادعاه في وراثته حرا يرثه في المسلمة مطلقا ان مات او حل بدارهم وكذا في النصرانية الم اذا جاز
 لاكثر من نصف جولي من ارتد ش قوله مطلقا اي سواء كان بين المرتد اد والولادة اقل من ستة اشهر
 او اكثر لان الولد يتبع خيرا لا يوين ديناً فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتد اما اذا كانت الام
 نصرانية فان كان بين المرتد اد والولادة اقل من ستة اشهر يرث وان كان اكثر من ستة اشهر لا يرث لان
 الولد يتبع الاب هناك لان الاب يجير على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من النصرانية م وان حل ماله
 او حل بدار الحرب م ماله م وظهر عليه فهو في فان رجع فحل ماله ش اي حل بدار الحرب بلا مال وحكم القاضي
 ثم رجع ثم حل بدار الحرب مع ماله م وظهر عليه فهو لو ارثه قبل قسمته ش اي قبل قسمته بين الغائبين لان
 القاضو اذا حكم ببقوة وكان الوارث كالمالك القديم فكان او لم يكن فان قضى بعد مرتد لحولائه فكانت
 فجاء مسلما بعد لها والولادة للاب ش العبد مضى الى المرتد وحل صفة المرتد اي حل بدار الحرب ولا بد من
 بقضى فكانت اي كانت لان فجاء اي جاء الاب المرتد وانما كان البدل للاب والولادة لان الكتابة وقعت جارية
 والاب خليفة الاب فاذا جاء الاب مسلما صار الابن كالمالك القديم للاب فالبدل له والعقب واقع عنه م ومن قتله
 مرتد خطاء فحل او قتل فدينه في كسب الاسلام ش لان الدية لا يكون على العاقلة لعدم التصرف فيكون
 في ماله فعند اي حنيفة رحمه الله ان يكون في كسب الاسلام لان كسب الردة في م وعندهما في الكسبين م ومن دفع
 بده عمدا فارتدت اعياد بانه ومات منه او حل فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه
 ش لان القاطع حل في المعصوما والسرابة حلت محلا غير معصوم فاعتبر القاطع لا السرابة في نصف الدية

ش
لورثته

وانما يجب في ماله لان العبد لا يجهله العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو المرتد اد وقوله
 لحو اي حل بدار الحرب فعقب به م وان اسلم هنا فان ضمن كذا ش اي فمات من ذلك القاطع وانما يجب كل الدية لكونه
 معصوما وقت القاطع وكذا وقت السرابة هذا عند اي حنيفة واي يوسف رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله نصف
 قيمتها هنا لان المرتد اد العبد السرابة فلا ينفق بالاسلام الى الصلح م مكاتب ارتد فحل فخذ ماله فقتل
 فدينها لسيده وما بقي لوارثه م وجاز ان ارتد فحل فمات في ثم الولد فظهر عليهم فالولدان في المواليد خبر
 في الاسلام لا ولده ش وفي رواية الحسن بن جبر ولد الولد ايمان هذا بناء على ان ولد الولد لا يبيع الجد
 في الاسلام في ظاهر الرواية ويبرعه في رواية الحسن م وحج ارتد اد صبي يعقل واسلامه ويبرعه ولا
 قتل ان ش هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله وزفر لا يبيع ارتداده ولا اسلامه ولان ان عليا رضي الله عنه
 اسلم في صباه وحج النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه وانما في ذلك شهرور قال سفيان على الاسلام طر اغلاما ماله
 او ان جلي م **باب** **الحج** قوم مسلمون خرجوا عن طاعة

والنقطة م الخارجون
 على الامام الحق بنبرقي
 وفي زمانه اكل للفتنة
 ولا سر الادلة من البركة
 وكلمة يطلبون الدنيا
 لكونهم يترارون

الامام دعاهم الى العود وكشف شهرتهم فان كبروا وجمعتهم حل لنا قاتلهم بدار ش اي ايجاز وايضا ماله
 الى قبوت من المسلمين ليستعينوا بهم واجتمعوا او اتحدوا اختيارا اي مكانا واجتمعوا فيه حل لنا قاتلهم بدار
 خلافا للشافعي رحمه الله فان قتل المسلم لا يجوز ابتداءه ونحن نقول الحكم يد ارعاه ليله وهو تعسكرهم واجتمعهم
 فان صبر الامام الى ان يبدوا ان يمالا يمكن دفع شهرهم م ويجهز على جريحهم ش اجهر على الجريح اثم قتله
 وفيه خلاف الشافعي رحمه الله ايضا م وتبيع مولهم فيمن لم يفته ش اي ان كان لم يفته وفيه خلاف الشافعي
 رحمه الله ايضا م ومن لا فلا ش اي من لا فته له لا يجهز عليه حال كونه جريحا ولا تدرعه حال كونه موليا لانه
 لا يخاف ان يلحق بالفتنة فلا ضرر ورة في قتله فلا يقتل لكونه مسلما م ولا يشي ذرهم ويجلس ماله الى
 ان يتوبوا يستعمل سبل احرم وجلبهم عند الحاجة ش خلافا للشافعي رحمه الله م ولا يجب ش يقتل باع مثله
 ان يظهر عليهم ش لان ولاية الامام منعطة عنهم م وان عليا على مصر فقتل من اهله اخر منه وظهر عليهم
 قتله ش هذا اذا لم يجد النجاة في ذلك المصرا حكامهم فحينئذ لم يقطع ولاية الامام عن ذلك المصير فيجوز
 احكامهم م وبايع قتل عاد لامد عينا حقيقته يرد ش هذا عند اي حنيفة رحمه الله وعند اي يوسف والشافعي
 رحمه الله لا يرون الباغي العادل سواء ادعى حقيقته او اقرانه على الباطل م كعكسه ش كما يرد العادل الباغي
 فان اقرانه على الباطل لا ش اي ان اقر الباغي انه على الباطل لا يبرئه م ويبيع السلاح من رجل انعم من اهل الفتنة
 كن ولا فلام **كتاب** **اللقيط** رفعه احب وان خيف هلاكه

والنقطة م
 في زمانه اكل للفتنة
 ولا سر الادلة من البركة
 وكلمة يطلبون الدنيا
 لكونهم يترارون

جذب كاللقطة وهو جحر لا تحدد فيه ونفقته وجانيته في بيت المال وارثه له ولا يؤخذ من اخذه وسببه
 من ادعاه ولو رجلين او من يصف منهما علامة به ش اي ادعى رجلان سببه فان وصف احدهما علامة
 في جسده وكان في ذلك صادقا فالسب منه والا فمساواة عطف على قوله ولو رجلين قوله م او عدا وكان حرا
 ش ان كان المدعى عبدا ثبت سببه م لكن اللقطة يكون حرا لان الاصل في دار الاسلام الحرية م او دينا وكان
 مسلما ان لم يكن في مقررهم ش اي في مقرر الزمين م وذميا ان كان فيه ش اي كان ذميا ان ادعى سببه ذي

ان يغافل الناس بهما **ش** التردد هب غير مضروبة **م** وبالعرض بعدان باع
كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر **ش** اعلم انه لا يجوز ان يكون قيمة متاعها متساوية فيزيد بيع
كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم يعقد ان عقد الشركة وان كان يكون قيمة متاعه متساوية
كما اذا كان قيمة متاع احدها القلوة قيمة متاع الآخر او يتبع بيع صاحب القلوة ثلثي ثمنه ثلث متاع الآخر ليكون
كل واحد منهما اثلثا ثلثا لصاحب القلوة ثلثه لصاحب الآخر وانما يكون الزرع هنا بقدر الملك لانه الزرع
الملكي وانما يحتاج المعقد الشركة ليكون كل واحد وكل واحد من الآخر وانما يكون الزرع هنا بقدر الملك لانه الزرع
هنا متاعا للمالك بخلاف ما اذا كان رأس المال احد النقيدين فان الزرع حينئذ مستحق بالشرط وايضا الدرام
والدنانير لا يتعينان في العقد فالزرع لا يكون مائة لو اس المال **م** وهلاك كمالها او مالا لحدتها **ش** اي هلاك كمال
الشركة او مالا لحد الشريكين **م** قبل الشراء يظهر وهو على صاحبه **ش** اي الهلاك على صاحب المال **م** قبل الحلاط
هالك بده اولى بد الآخر وبعد الحلاط عليها فان هلك مالا لحدتها بعد شراء الآخر بماله فمستوفى له وهو رجع على
الآخر حصته من ثمنه **ش** اي رجع المشتري على احدها الذي هلك ماله حصته من الثمن لان الشراء قد وقع
عليها فلا يتغير بملك المال وميانة الهداية هكذا ولو اشترى احدها بماله وهلك ماله الآخر قبل الشراء فالشركة
بينهما على ما شرطت فضا على ان يغافل في الغم ويغفل منه انه هلك ماله الآخر قبل شراء احدها لكن ان لا يغفل هذا
فان وضع المسئلة فيما اذا كان هلاك ماله الآخر بعد شراء احدها بماله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بملك ماله الآخر
بعد ذلك وبدليل قوله هذا اذا اشترى احدها بماله لم يغير الحكم بملك ماله الآخر **م** وان هلك ماله الآخر
قبل ان يشترى هذا الآخر بماله شيئا انما ذكرت هذا لانه موضع الغلط **م** وان هلك قبل شراء الآخر ان وكلة
حيث الشركة صرحا فمستوفى لها شركة ملك ورجع حصته منه والافله **ش** اي ان هلك مالا لحدتها ثم اشترى
الآخر شيئا بماله فان الشركة قد بطلت بملك المال. فبطلت الوكالة الثانية في ضمن عقد الشركة فان وكل احدها
الآخر بالشراء توكل لا صريحا فيقول كل ما اشترىته بالمال الذي معك فاشترى بضعة لي فيكون المشتري بينهما
شركة ملك فالمشتري ان يرجع على الآخر حصته من الثمن فان لم يوكله فالمشتري يكون للمشتري **م** ولكل
من شريك معاوضة وغنان ان يبيع ويودع ويضارب **ش** اي يدفع المالا مضاربة **م** ويوكله **ش** اي يوكله
اجيبا بالبيع والشراء وخوها **م** والمال في يده امانة **ش** اي في يد كل واحد من الشريكين امانة حتى لا يصح
بلا تعدي **م** وشركة الصنایع والتقبل **ش** هذه هي الوجه الثالث من الشركة **م** وهان يشترى صانعان كياطين
او خياط وصباغ وتقبلا العمل باجر بينهما صححت وان شرط العمل نصفين والمال اثلثا **ش** اي والوجه الثالث
بينهما هذا عندنا وعند الشافعي همه اس لا يجوز هذه الشركة وعند مالك همه اس لا يجوز الا عندنا عند العمل **م**
ولزم كل عمل قبله احدها ويطلب الآخر **ش** اي يطلب كل واحد عمل عمله احدها **م** ويراء الدافع بالذبح
اليه **ش** اي يدفع الاجزالي كل واحد منهما والكسب بينهما وان عمل احدها فقط **م** وشركة الوجوه **ش** هذه
هي الوجه الرابع من الشركة **م** وهان يشترى بلامال ليشترى باوجودهما ويبيع **ش** اي يشترى بلامال ليشترى
بسبب وجاهتها فيبيعها فما حصل من الثمن يدفع منه الثمن الى بايعهما فان فصل شي يكون مشتركا بينهما

حكم

هذا العمل

دهي

وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي همه اس **م** فتصح معاوضة **ش** بان يشترط المساواة في الامور التي يجب
مساواتها في المعاوضة **م** ومطلقاتها عتات وكل وكل الآخر في الشراء **ش** اي اذا كان عقد الشركة مطلقا اما ان
شرطت فيها المعاوضة فكل وكل الآخر وكيفية **م** فان شرطت فيها المعاوضة او شرطت فيها المعاوضة فكل وكل الآخر
الفصل باطل **ش** اي ان شرط ان المشتري يكون بينهما نصفين او اثلثا ثلثا وخرج احدهما زائدا على قدر ملكه
فذلك الشرط باطل لان الزرع يكون بقدر الملك لئلا يؤدي الى الزرع ما لم يكن بخلاف العتات اذا كان رأس المال
غير العتات فان رأس المال حينئذ لا يتعين بالمعينة ولا يكون الزرع مائة رأس ماله على ما **م** ولا تصح
الشركة في الحظاظ والحشاش والمصطباد وما حصل لكل فله وما اخذ معاظهما نصفين وما حصل
له باعانة الآخر فله **ش** مثل ان يطلع احدهما ويجمع الآخر يكون للمعاليق **م** ولا اخرا جزمه بالعام بلع عند
محمد بن ابي الله ولا يزداد على نصف ثمنه عندنا يوسف بن ابي يوسف ولا في المستقلة بان كان لاحدهما بعل وللآخر راوية
واسقى احدهما واكسب للآخر عليه اجر مثل ما للآخر والزرع في الشركة الفاسدة على قدر المال **ش** ^{اي ان يزرع العتات وهي راوية}
اذا شرطت في الشركة د رهم مساهلة من الزرع لاحدهما فففسد الشركة فيكون الزرع بقدر الملك حتى لو كان المال
نصفين وشرط الزرع اثلثا ثلثا لشرط باطل ويكون الزرع نصفين **م** وبطلت الشركة بموت احد الشريكين ولحقه
بدان الحرب بغير ثمن اذا قضى به ولم يترك احدهما مال الاخر بلا اذنه **ش** اي لا يجوز لاحدهما ان يورث ركة
مال الاخر بلا اذنه **م** فان اذ نكل صاحبه فادى بالذم ضمن الثاني وان جعل ياداه المول **ش** هذا عند
ابن حنيفة وعندنا اذا جعل ياداه المول لا يضمن **م** وان اذ ياداهما ضمن كل فسط غير **ش** مثل ان ادى كل واحد
بقيمة صاحبه واتفق اذ في زمان واحد ولا يعلم تقدم احدهما على الآخر ضمن كل نصيب الآخر **م** فان
اشترى معاوض امة باذن شريكه ليطاء فمى له بلا شيء **ش** هذا عند ابن حنيفة همه اس وعندنا يرجع
الشريك على المشتري بنصف الثمن لان المشتري ادى نصف ثمنه من مال الشركة ولا يضمن حنيفة ان الحارثية
دخلت في الشركة حال الشراء ثم اذن بالشراء للموطي اقتضى الهبة لانه لا طر يوطي الا الهبة لانه
لو باع تصيبه من شريكه يصير هذا التصيب مشتركا بينهما فلا يوطي واذا اقتضى الهبة اي المذن
بالشراء لا يكون على المشتري شيء **م** واخذ كل منهما شي **ش** اي لا يباح ان يطالب الثمن انهما شاءا لان المعاوضة تضمن الكفالة وامن
كتاب الوقف هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
بالمنفعة كالعارية وعندنا هو حبس على ملكه تعالى فلو وقف على الفقراء او بني سقاية او خانا
لبنى السبيل وديا طار او جعل ارضه مقبرة لا يورث ملك الواقف عنه وان علق بموته بخوانت فقد
وقعت في الصلح **ش** قد ذكرنا الخلاف بين ابى حنيفة رحمه الله وصاحبه في جواز الوقف فان الوقف
لا يجوز عندنا بناء على انه تصدق بالمنفعة وهي معدومة لكن الاصح ان الخلاف انما هو في لزوم فان
الوقف غير لازم عندنا وان علق بالموت ففي التعليق بالموت روايتان عنه في رواية يصير لاد موقوف رواية
واخرى لا تمت هذا واما عندنا فان الوقف لازم وعليه الفتوى والاصل فيه وقف الخليل صلوات الله عليه الكعبة
وعندنا حنيفة انما يلزم باحد السبيلين وهو ما قال **م** ان يحكم به حاكم والا في مسجد بني وافر يطير بوجه

الوقف

الوقف

واذن للناس بالصلوة فيه وحلي واحد وان جعل تحت شرايط صيرورة
 المكاه سجدتين فعدا في يوسف الله يكتفي بحرقه جعله سجدتين لان التسليم ليس بشرط لزوم الوقف عند
 وعند محمد الله لا بد من ان يصلي فيه جماعة وعند ابن حنيفة الله يكتفي بصلوة واحد جعل السرد اب حنيفة لمصلحة
 المسجد لا يمنع كونه سجدتين فان جعل لغيرها او وسط دار مسجد او اذن بالصلوة فيه فلا شئ اي جعل
 تحت المسجد سردا اب حنيفة لمصلحة المسجد لا يصير المسجد سجدتين او اذا جعل وسط دار مسجد او اذن بالصلوة
 فيه لا يصير مسجد العدم افراده بطريق وعند ابن يوسف الله يروى بنفس القول شئ اي يروى ملك الوان
 عن الوقف بنفس القول وعند محمد بن سليمان الى المنيول وقبضه شرط شئ ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال
 م فصح وقف المشاع شئ المشاع ان يجعل القسمة في المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند ابن يوسف ايضا
 وفي غيرهما يجوز الوقف عند محمد بن الله ايضا وان اجعل القسمة في موضع الاختلاف فصح عند ابن يوسف لا غير
 رجمها الله ويقتضي بقول ابن يوسف الله م وجعل على الوقف او الولاية لنفسه وبشرط ان يستبدل به
 ارضا اخرى اذا اشياء عند ابن يوسف الله م وان شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف عند ابن يوسف
 ادلا مائة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنده فانه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا اضعف
 الارض عن الربيع ونحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد مالا بعد ولا يصح فان ظلم القضا
 جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا م وشرط لتمامه ذكر مصرف في مؤبد وقا
 ابو يوسف الله صحح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء وصح وقف العقار لا المتقرب وعن محمد بن
 صحة وقف متقرب فيه بغامل كالقاس والمكر والقدوم والمشار والجنان وشبابها والقدور والمركل
 والمعصف وعليه اكثر فقهاء المصارف اذا صح الوقف لا يملك ولا يملك شئ اعلم ان بعض المتأخرين جرد
 بيع بعض الوقف اذا اخرج لغيره الباقي الاصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الصحة لا يقبل للملك كالحق
 لا يقبل الرقبة وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال م ولكن يجوز قسمة المشاع عند ابن يوسف
 شئ فان القسمة في غير المتكليات تغلب فيها جهة التملك لاجل جهة الافراز ومع هذا يجوز قسمة المشاع عند ابن
 يوسف الله مع انه لا يجوز التملك في الوقف فيجعل جهة الافراز غالبية في اوقاف فان وقف نصيبه من عقار
 مشترك يجوز للواقف ان يقسمه مع الشريك فان وقف نصف عقار كله له فالقاضي يقسم مع الواقف
 لكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصارف م ويباع من ارتفاع الوقف بجماعة وان لم يشترطها الواقف ان
 وقف على الفقراء وان وقف على معين واخرى للفقراء فمضى م ماله فان امتنع او كان فقيرا اجره الحاكم وممن
 باجرتهم ثم رجع الى مصرفه ونقصه يصرف الى عمارته او يدرج لوقت الحاجة اليها وان بعد رصده
 اليها يبيع وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه

هو مباد له مال بمال يعقد بايجاب وقبول بلعني ما في النقيض والنقيض شئ فيبذل له المال
 بالمال علة صورته للبيع واليجاب والقبول والنقيض علة مادته له والمباد له يكون بين اثنين فما العلة
 الفاعلية ولم يقل على سبيل التراضي ليشتمل مالا يكون بنراضي كبيع المكره فانه بيع منعقد هو الصحيح
 في التي تكون لوقت الحاجة اليها
 بالاياد كالجار للبريد
 شرطه

انما قال هذا لان عند البعض انما يعقد بالتعاطي في الحسنيين والنقيض والتعاطي عند البعض اعطاء
 ويكتفي عند البعض من احد الجانبين كما اذا اتي قوم ولم يكن معه ولا يجعل البيع فيه كمال فارقته في
 بالوعاء واعطى الثمن في وجاز لو قال كيف يبيع الخطة فقال فقرا بدم فقال كلتي خمسة افرق فقال
 قد هب بها فهدا بيع وعليه خمسة درهم م واذا اوجب واحد قبل الاخر في المجلس كل المبيع بكل الثمن
 او ترك الم اذ ابيع من كل شئ اي اذا قال بعت هذا بدم وذلك بدم فقبل احدها بدم يجوز م وما قبل
 بطل الايجاب ان رجع الموجب او قام اليها عن مجلسه واذا اوجب الم المبيع شئ اي لا يثبت خيار المجلس خلافا
 للشافعي لما ذكره المحايب والقول اراد ان يذكر الثمن والمبيع وما قدم ذكر الثمن لانه وسيلة للحصول للمبيع
 وهو المقصود والوسيلة متقدمة على المقاصد فقال م وصح في العوض المشار اليه بالا علم بقدره وصفة لاني
 غير المشار اليه شئ فانه حينئذ لا بد من ان يذكر قدره وصفته م وبشئ حال والى اجل عام والى الثمن المطلق
 شئ اي ان لم يذكر صفته بان قبل بعت بعشرة درهم م فان استوفى ما عليه القود فعلى ما قدره من اي نوع شئ
 اي يقع البيع على عشرة درهم اي نوع كان اي يعطى المشتري اي نوع شاء م وان اختلف فعلى المذروح
 وفقدان استوفى رواجها شئ اي في صورة اختلاف ما عليه القود م لان يبيع احدها شئ اي احدا المقود
 وهذا الاستثناء منقطع لان البحث في البيع بالثمن المطلق فلا يكون حال بيان احدا المقود من جنس احوال
 اطلاق الثمن بعد ذكر الثمن شرع في ذكر المبيع فقال م وفي الطعام والحبوب كذا وجرافا ان يبيع بغير حلبة
 وباناء او حبة معين لم يدر قدره وفي صاع في بيع صفة كل صاع بكذا شئ اي اذا قال بعت هذه الصبرة
 كل صاع بدم صح في صاع واحد م وفي كل ما كان سمي جملة فضرها شئ اي قال بعت هذه الصبرة وهي عشرة
 افرق كل فقيز بدم صح في الكل م وفقد في الكل ببع ثلثة او ثوب كل شاة او ذراع بكذا شئ لان البيع لا يجوز
 الى واحد وذلك الواحد متقارن م وكذا كل معدود متقارن فان باع صبرة على انها مائة صاع بما يوهي اقل واكثر
 اخذ المشتري الاقل حصصه او فسخ البيع وما زاد للبائع شئ لانه لم يبيع الا مائة صاع فالزاد باطل له م وان باع المذروح
 هكذا اخذ الاقل بكل الثمن او ترك ولا كونه لا خيار للبائع شئ لان الذرع في الثوب وصف والمراد بالوصف
 الاخر الذي اقام المحل بوجوب في ذلك المحل حسنا او قبحا فالكمية المحضة لا يكون من الاوصاف بل هي اصل لان
 الكمية عبارة عن قلة الاجزاء وكثيرها والشئ اما يوجد بالاجزاء والوصف ما يقوم بالشئ ولا بد ان يكون
 موجرا عن وجود ذلك الشئ فالكمية التي تختلف بها الكيفية كالذرع في الثوب ايم يختلف بوجوه الميز عليه
 فان الثوب اذا كان عشرة اذرع يساوي عشرة دنابر وان كان عشرة اذرع لا يساوي عشرة دنابر لانها لا تكفي
 جهة والعشرون يكفي فوجود الذراع الزايد على التسعة يربط التسعة حسنا فيصير كالاوصاف الزايدة فلا يملكها
 شئ من الثمن اي الثمن لا ينقسم على الاجزاء كما ينقسم في الخريطة فانه اذا كان عشرة افرق بعشرة درهم كان
 فقير واحد بدم ولا كذلك الثوب فاذا باع عشرة اذرع بعشرة وكان الثوب تسعة اذرع كان مسئلا
 لا يخله بفساده بل ان شاء اخذ بعشرة وان كان زائدا كان للمشتري فانه باع هذا الثوب فوجد المشتري
 فيه اثمرا غريبا كان للمشتري كما اذا اشترى غنما فوجد كاتبا م وان قال كل ذراع بدم اخذ الاقل حصته

قول الشافعي

في التي تكون لوقت الحاجة اليها
 بالاياد كالجار للبريد
 شرطه

كذا لا

او ترك وكذا لا كل ذراع بدرهم او قسح **ش** لانه اقل ذراع بدرهم فلا بد من عاينه هذا المعنى واعلم ان المسئلة
 ما اذا باع ثوبا على عشرة اذرع بعشرة ذراعا كل ذراع بدرهم فاذا هو تسعة اذرع او احد عشر ذراعا حتى
 لو كان تسعة ونصف او عشرة ونصف فليكنه ليس كذلك على ما سياتي في هذه الصيغة **م** وصح بيع عشرة اشياء
 من مائة درهم لا يبيع عشرة اذرع من مائة من ديار **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال اصح في الوجهين لانه باع
 عشرة اشياء من الدار وله ان في الثاني المبيع كل الذرع وهو محمول لا مشاع خلا في السهم **م** ولا يبيع عشرة على
 انه عشرة الثواب وهو اقل او اكثر **ش** لانه اذا كان اقل لا يدرك من ماله موجود فيكون حصته الموجود
 محموله فان كان اكثر لا يكون المبيع معلوما ولو بين لكل ما صح في اقل بقدره وخير وفسد في الاكثر **ش**
 لان المبيع محمول **م** وفي بيع ثوب على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بالا خيار
 وبسبعة في تسعة ونصف ان شاء وقال ابو يوسف اشياء اخذ باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وقال
 محم رحمه الله ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول وبسبعة ونصف في الثاني **ش** لان من ضرورة مقابلة الذراع
 بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه ولا يفسد انه لما افر كل ذراع بدرهم ينزل كل ذراع بمئة ثوب وقد
 انقص ولا في حنيفة رحمه الله ان الذراع نصف وانما اخذ في المقدار بالشرط وهو مقيد بالذرع في
 اقل عاد الحكم الى الاصل **م** وصح بيع البر في سفلة والباقيل والارز والسهم في قشرها **ش** بيع البر في
 سفله يجوز عندنا وعن الشافعي رحمه الله قولان ويصح الباقي الا اخص لا يجوز عند **م** والجوز والبر
 والفستق في قشرها الاول **ش** انما قال في قشرها الاول لانه قيم خلاف الشافعي واما في قشرها الثاني يجوز
 اتفاقا **م** ويصح بيع ثوب لا يند صلاحها او قد يند ويحب قطعها بشرط تركها على الشجر فيفسد البيع كاستثناء
 قد يعلم منها **ش** اي باع الثمر على الخيل واستثنى قدرا معلوما لا يجوز البيع لانه زعم لا يبيح شي
 بعد المستثنى **م** اجرة الكيل والعيد والوزن والذرع على البائع واجرة وزن الثمن وتقدر على المشتري
 وفي بيع سلعة ثمنه هو او لا وفي غيره سلم امعا **ش** لان في بيع السلعة بالثمن اي بالدرهم وادانير
 سلم الثمن او لا لان السلعة تبعت بالبائع والدرهم والادانير لا تبعت الا بالتسليم فلا بد من تعينه لئلا
 يلزم الربوا وفي غيره اي في بيع السلعة وهو بيع المقايضة وفي بيع الثمن بالثمن اي الصر في سلم امعا للساويهما
 في التعيين وعدمه **م** **باب** **الخيار** **ش** خيار الشرط لكل من العاقد

بعين

الساعة

الخيار

خيار على القياس وجوز ثمة لا ثراين عمر فانه يجوز ان يشرى **م** ولا يخرج مبيع عن ملكه بالبيع مع خيار
 فانه قبضه المشتري فملكه عليه بالقيمة **ش** اي يبيع بشرط خيار البائع فقبضه المشتري فملكه **م** يبيع
 على القيمة لانه مقبوض على سبيل الشراء وهو مضمون بالقيمة **م** ويخرج مع خيار المشتري وهلكه
 في بيع الثمن كحبيبه **ش** اي اذا كان الخيار للمشتري وقبضه فملك او تعين في بيع الثمن **م** ولا يملكه
 المشتري **ش** اي اذا كان الخيار للمشتري لا يملكه المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما هو في الخلاف
 في هذه المسائل وفي قوله **م** فشرأ عوسه بالخيار لا يقبض نكاح **ش** عند ابي حنيفة لعدم الملك وعندهما
 يقبض وانما يطهرها لانه بالنكاح لا في البكر **ش** اي وطهرها المشتري في ايام الخيار فملك الرد عند ابي حنيفة لان
 الوطى بالنكاح فلا يكون اجازة لان يكون بكونه لا لانه تقصها بالوطى فلا يملك الرد وعندهما لا يملك الرد وان كان
 ثوبا لان المشتري قد ملكها ففسد النكاح فالوطى يكون بملك الثمن فيكون اجازة **م** ولا يقبض ثوبه عليه
 في بيع خيار **ش** اي ان اشترى ثوبا بالخيار لا يقبض عند ابي حنيفة رحمه الله في ايام الخيار خلافا لهما **م** ولا يشرأ
 قايلا ملك عبد امره وحش **ش** اي ان قال ان ملك عبد امره وحش فشرأ بالخيار لا يقبض في ايام الخيار عند ابي حنيفة
 رحمه الله لعدم الملك **م** ولا يحد حنيفة المشتري في المدع من استبراء **ش** اي ان اشترى امه بالخيار خاضت
 في ايام الخيار فيه الحبيضة لا بعد من الاستبراء عند ابي حنيفة رحمه الله لان الاستبراء انما يجب بعد ثبوت
 الملك ولا استبراء على البائع ان رد ثا عليه خيار **ش** اي ان رد ثا لامة المشتري بالخيار لا يجب الاستبراء
 على البائع عند ابي حنيفة رحمه الله لان الاستبراء انما يجب بالنقل من ملك الملك ولم يوجد عند ابي حنيفة
 رحمه الله حيث لا يملكها المشتري **م** ومن ولدت في المدع بالنكاح لا تصبرام ولده **ش** اي ان اشترى زوجته
 بالخيار فولدت في ايام الخيار في بيع البائع لا تصبرام ولده المشتري فملك الرد عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
 تصبرام ولده لا يملك في ملك المشتري فلا يملك الرد وانما قلنا في يد البائع حتى لو قبض المشتري ولده في
 يد تصبرام ولده لا يملك لانها تعينت بالولادة فلا يملك الرد وصارت ملكا للمشتري فالولادة وقعت
 في ملكه فتصبرام ولده **م** وهلكه في يد البائع عليه ان قبضه المشتري باذنه واودعه عند لا يرفع القبض
 بالرد لعدم الملك **ش** اي المشتري بالخيار ان قبضه مشتراه ثم اودعه البائع فملكه في يد البائع فملكه
 يكون على البائع لان القبض قد ارتفع بالرد لان المشتري لم يملكه في بيع البائع بل رجع الى البائع يكون
 رفع القبض فيكون الملاك قبل القبض فيكون على البائع وعندهما لامة المشتري صح اذعه ولم يرتفع
 القبض فكانه هلكه في يد المشتري فيكون الهلاك من ماله **م** وفي خيار ما دون شري بالخيار وبراءة
 بالبيع عن ثمنه في المدع لان الماد وثب على عدم التملك **ش** اي ان اشترى عبد ما دون شيئا بالخيار وبراءة
 بالبيع عن ثمنه في مدع الخيار يبي خياره عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يبيح له الخيار لانه ان يبي
 كان له ولاية الرد فوجه يكون مملوكا بغير عوض والمادون لا يملك ذلك وعند ابي حنيفة الم يملكه
 كان رجع استأمن التملك والمادون ولاية ذلك فانه اذا ذهب له شيء فله ولاية ان لا يقبله **م** ويملك
 شرأه في من ذر خيارا بالخيار ان اسلم لئلا يملكها سبيلا باسقاط خياره **ش** اي اشترى ذر بشرط خيار

خيار

من ذي خمر اسم المشتري بطل شراؤه لأنه ان بقي عند اسقاط الخيار يتملك المشتري فيلزم ملكه للمسا
 الخمر وعندها ينفذ شراؤه وبطل الخيار لأنه لو بقي ملك ردّها والرد يكون تملك كالمسلم لا يملك تملك
 الخمر فلهذا المسائل مراد الخلق **م** ومن له الخيار يجزى وان جعل صاحبه ولا يفسخ بلا علمه **ش** اي ان
 فسخ من له الخيار لا يفسخ بلا علم صاحبه خلافا لابي يوسف والشافعي قلما انه ان شرط علم صاحبه لم
 يترق فائدة في شرط الخيار لان صاحبه ان احتج في ملك الخيار فلم يصل الخبر اليه فيتم العقد فيتصور
 من له الخيار **م** فان فسخ وعمله في المدفوع الفسخ والام عقد وتورث خيار العيب والعيوب لا الشرط
 والروية **ش** خيار التعيين ان لا يترك احد التوابع بعينه علوان يعين اياها وخيار الشرط يورث
 عند المتأقضي حقه الله ايضا وخيار الروية لا ينافي على مذهبهم لان شراء ما لم يرد لا يجوز عنده **م** وان اشترى
 وشرط الخيار لغيره فاي اجاز او قبض صح ذلك فان اجاز احداهما فصح الآخر فلا دوس او ولو وجد معا
 فالفسخ اول **ش** قالوا لان شرط الخيار لغير العاقل بما يثبت بطريق النيابة عن العاقل فيثبت له اقتضاء
 اقوال اذا اشترى على ان الغير بالخيار لا يثبت الخيار الا برضى المتعاقدين فيكون نائبا عن المتعاقدين
 ثم رضى المبيع بخيار الغير لا يقتضي رضا لا بخيار المشتري **م** ويصح عديد من الخيار في أحدها صح ان
 تم كل وعين محل الخيار وفسخ في الاوجه الباقية **ش** وهي ما اذا لم يفصل الثمن ولم يعين محل الخيار
 او فصل ولم يعين او عين ولم يفصل لجهة الثمن والمبيع او جهة احداهما بقى ان في صورة الجواز
 وان لم يوجد لجهة لكن قبول ما ليس بجميع جعل شرطا لقبول ما هو مبيع فيلزم ان يفسد بالشرط الفاسد
 والجواب ان المبيع بشرط الخيار اخل في الايجاب الحكم فلا يصدق عليه انه ما ليس بجميع من وجه بل هو
 مبيع من وجه فاعتبرنا الوجه في صورة الجهالة اعتبرنا انه ما ليس بجميع وفي صورة ان يكون كل واحد
 منهما معلوما اعتبرنا انه مبيع حتى لا يفسد العقد **م** وشراء احد التوابع او احد ثلثه على ان يعين اياها
 في ثلثة ايام صح لان لم يشترط تعيينه ولا في احد اربعة **ش** لان القياس عدم الجواز لكننا استحسننا في الثلثة
 لما كان الحاجة لان الثلثة مستمدة على الجيد والردى والمتوسط وفي الزايد على الثلثة لثقلها على الاصل
 وهو عدم الجواز **م** واخذ بالشفعة دار ابيعت بجنب ما شرط فيه الخيار رضا **ش** اي اشترى دارا
 على انه بالخيار فيبعت دارا بجنب تلك الدار واخذها المشتري بشفعة فهذا الاخذ رضا بشرط تلك
 الدار لان الاخذ بالشفعة يقتضي اجازة المشفوع به **م** وخيار شرط المشتري بين يني سقط برضا احداهما
 وكذا خيار العيب والروية **ش** لانه ان ردة الاخر يكون معينا بعيب الشرط وعندها لا اخل بوجه
 الرد لان الخيار ثابت لكل واحد وعهد مشترك بشرط خبره او كتبه ووجد خلافاه اخذ منه
 او ترك **ش** لانه الاوصاف لا ينفصلها شئ من الثمن **فصل** صح شراء ما لم يرد **ش** خلافا للشافعي
م والمشتري بالخيار عند **ش** اي عند الرد **م** الى ان يوجد بطله وان رضى قبله **ش** اي ان رضى قبل الردية
 يكون له ولاية الفسخ اذا اراد لكن لو فسخ قبل الروية يفسخ الفسخ حكم انه عقد غير لازم حتى لا يجوز اجازة
 عند الروية **م** لا يباحه **ش** اي اذا باع شيئا لم يرد لا يكون له الخيار اذا اراد **م** ويبطله في خيار الشرط

خيار الروية

تعيينه ونصرف لا يفسخ كالاغتياق والتدبير او يوجب حقا لغيره كالباع المطلق **ش** اي بدون
 شرط الخيار **م** والرهين والاجارة قبل الروية وبعدها **ش** اي هذه النصوص فان بطل خيار
 الروية سواء كانت قبل الروية او بعدها **م** ومما يوجب حقا لغيره كالباع بالخيار والمساومة
 والمهبة بلا تسليم بطل بعدها قبله **ش** لان هذه النصوص فان لا يوجب على صريح الرضى وهو انما
 يبطله بعد الروية اما النصوص الاولى فهي قوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق
 الغير فلا يمكن ابطاله **م** والنظر في وجه الامم والضرورة ووجه الدابة وكيفية اظاهر نوب
 مطوي غير معلم الى موضع علمه معلل ونظر وكيفية بالنشراء او بالقبض كافي لا نظير رسوله
ش الوكيل بالقبض هو الذي ملكه القبض بخلاف الرسول فانه الذي امره باداء الرسالة بالتسليم
 فالباع اذا لم يسلم اليه لا يملك الخصومة بخلاف الوكيل وعندها نظرا الوكيل بالقبض غير كافي
 لانه وكلة بالقبض لا بالنظر ولا في حيفه ان القبض الكامل بالنظر ليعلم ان هذا هو الذي امر
 بقبضه **م** وشرط روية داخل الدار اليوم **ش** انما قال اليوم لان الروية انه اذا ارى حيطان
 الدار او اشجار البستان من خارج كان كافيًا وذلك لان دورهم وبساتينهم لم تكن متفاوتة فروية
 الخارج كانت معينة عن روية الداخل ما لم يأتوا فالتفاوت فاحش فلا بد من روية الداخل **م**
 وبمع الاصح وشراؤه صح وله الخيار ومشتريا وسيقبط بحسبه المبيع وشتمه وذوقه **ش** اي بحسبه البيع
 فيما يردك بالحسن وشتمه فيما يردك بالشتم وبذوقه فيما يردك بالذوق **م** وبوصف العقاب
ش ولا اعتبار لو فوفيه في مكان لو كان بصيرا لراى كما هو قول ابي يوسف رحمه الله **م** ومن راي
 احد التوابع ثم شراهما راي الاخر ردها لارد الاخر وحده **ش** لئلا يلزم تفريق الصفقة
 قبل التمام **م** ومن راي شيئا ثم شراؤه خيرا وان وجهه متغيرا واما فلا والقول بالبائع في عدم تعينه
 والمشتري في عدم رويته **ش** اي اذا اشترى شيئا قد رآه فقال البائع انه لم يتعنه حتى لا يكون ذلك الخيار
 فالقول للبائع مع حلفه ولو قال المشتري لم اره **م** وفي الخيار فالقول للمشتري مع الحلف **م**
 ولو اشترى عودا رطبا فقبضه فباع منه ثوبا او ذهب وسلم اليه خيار روية او بشرط بل يعيب
ش الرطبا جيل من الناس في سواد العراق والثوب الرطبي ينسب اليهم والاصل فيه ان رد البعض
 يوجب تفريق الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز وبعد التمام يجوز خيار الشرط والروية مبيع
 تمام الصفقة وخيار العيب ينعقد قبل القبض لا بعده وهذا لانه اذا شرط الخيار لاحدهما
 لم يحق الرضا وكذا اذا لم ير المشتري مشتراه اما اذا لم يشترط الخيار او شرط فاجاز من له الخيار
 ثم المشتري قد راي المبيع فرضى به فبعد ذلك ان قبض فقد تم الصفقة لحصول الرضا الكامل
 لكن مع ذلك يمكن ان يكون المبيع مريعا والمشتري لا يرضى به فيفسخ العقد فذلك امر متوهم
 فلا يمنع تمام الصفقة وان لم يقبض المبيع فالباع في معرض الفسخ بان هلك المبيع فترفع
 العقد فاذا اجمع الامران المولى لان اى عدم القبض وجود العيب فيبقى احداهما بالآخر

اي انما كان الخيار للمساومة

اي انما كان الخيار للمساومة

لان الروية

اي انما كان الخيار للمساومة

اي انما كان الخيار للمساومة

فلا يتم الصفقة ويظهر هذا في المسألة التي يأتي وهو قوله ولو شري عبدي بصفقة وفيه
 احدهما وجدي به او بالآخر **فصل** في البيع والشراء **ش** ولو شري عبدي بصفقة وفيه
 عند التجار ركنه او اخذ بكل منه لا امساكه واخذ بقصايه **ش** ركنه مبتدئ بغيره
 نقص منه صفة العيب **ش** والباقي ولو لم يلدن سحر والبول في الفراش وسرقة صغير العقل
ش انما قال العقل لان سرقة صغير لا يعقل ليس بعيب **ش** وبالبيع عيب **ش** عطف على مجموع عاملين
 محققين والمجوز مقدم **ش** فلو سرق عندها **ش** اي عند البائع والمشتري **ش** في صغر **ش** اي في صغر
 مع العقل **ش** ركنه وان حدث عنده في صغر وعند مشتريه في كبره لا وجوب الصغير عيبا بل في كبره
 من جن في صغر **ش** ثم عند مشتريه فيه او في كبره والخبر والزر والزاوا والنول منه عيب في بالاجرة
 والكفر عيب فيهما والاسنخ صفة ارتفاع حيز بنت سبع عشرة سنة لا اقل عيب فان ظهر عيب قديم بعد
 ما حدث عنده اخر فله بقصائه لارده الموضعي بايجه كقوب شرائه فتطعه وظهر عيب وليايعه اخذ
 لذلك فلا يرجع مشتريه ان باعه **ش** اي لا يرجع المشتري بالنقصان ان باعه لان البائع كان له ان يقول انا
 اخذته معينا فالمشتري بالبيع يكون جاسا للبيع فلا يرجع بالنقصان **ش** فان خاطه او صعدا احرازك
 السويق يمين ثم ظهر عيبه لا ياخذ بايجه ورجع بقصائه **ش** اي يرجع المشتري بنقصان العيب
 ولا يكون للبائع ان يقول انا اخذته معينا لا اختلاط ملك المشتري بالبيع وهو الحيط والصنع والشمس
ش كما لو باعه بعد رؤية عيبه **ش** اي كما يرجع المشتري بنقصان العيب ان باع الثوب الحيط او المصنوع
 او السويق للملوك بعد رؤية عيبه لانه بالبيع لم يصير جاسا للبيع او قبل البيع لم يكن للبائع اخذ
 لا اختلاط ملك المشتري به فلم يطل حق الرجوع بالنقصان **ش** او اعتقه قبل الحان او دعه او استولوا
 عنده **ش** قبله الى قبل رؤية العيب صورة المسائل انه اعقب المشتري العبد جانا او دعه او استولوا
 المشتري او مات المشتري **ش** اي المشتري ثم اطلع على عيب رجع بالنقصان **ش** وان اعتقه على مال او قتله
 او اكل الطعام كله او بعضه او ليس الثوب فخرق لم يرجع **ش** الحاصل ان الموت لا يبطل الرجوع بنقصان
 العيب لانه لا ضنع للمشتري فيه ولا اعتنا في جانا لا يبطله ايضا استحسانا والتواضعا ان يبطله لانها
 رصنه وصار كالقتل وجه الاستحسان ان الاعتنا له شهادان بشبهة بالقتل في انه يصنع المشتري
 وشبهة بالموت في ان الاصل في الاداء في الحرية فكان الملك موقفا الى زمان العتق فهو عود الى الحالة الاولى
 فان كان بعد رؤية العيب اعتبر ذلك الشبهة فلا رجوع له بخلاف الموت بعد رؤية العيب فان حق
 الرجوع فيه ثابت وان كان قبل رؤية العيب اعتبر هذا الشبهة حتى يكون له حق الرجوع واما المسائل
 الاخر فلا رجوع بالنقصان فيها **ش** وان شري بيضا او يطخ او قبا او حيا او جونا فكثر فوجد اسد
 فله نقصانه في المشتري به وكل منه في غيره ومن باع مشرية ورد عليه بيعت بقصا باقرار او بغيره
 او تكول رد على بايجه وان رد برضاه لا **ش** اي اشترى شيئا ثم باعه فادعى المشتري الثاني عيبا
 على المشتري الاول واثبت ذلك بالبيته او بالاكل او بالقرار فقصى القاضي فرد على بايجه كان له

عند

الرجوع

ان يحاصم البائع الاول قال في هذا معنى القضاء بالقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبيته فان قيل
 المشتري الاول اذا انكر اقراره بالبيع فثبت هذا البيته صار كانه اقر عند القاضي فان التاب بالبيته
 كالتاب عينا فليدعي ان لا يكون له ولاية الرد على البائع الاول سواء اقر عند القاضي او انكر اقراره فثبت
 بالبيته لان الاقرار حجة قاصرة على ما يقع في قوله معنى القضاء بالقرار انه انكر الاقرار قلنا نحن
 لم يجعل الاقرار حجة منه بغيره ولم يقل ان الرد على المشتري الاول رد على بايجه بل ان يحاصم بايجه
 فان المشتري الثاني اذا اثبت ان العيب بيد المشتري الاول ورد عليه فالمشتري الاول ان اثبت ان
 العيب كان في يده بايجه رد عليه والا فلا والفرق بين اقراره عند القاضي وبين اثبات اقراره
 بالبيته انه اذا اقر عند القاضي يكون طابعا في اخر المبيع فصار كاشترى من المشتري الثاني فلا
 يكون له رد على البائع الاول اما اذا انكر اقراره بالبيع فثبت بالبيته لم يكن طابعا في الاخر
 فيكون احده حكم الفسخ كما لو لم يبع فيكون له الحاصمة مع بايجه وفرد قيل هذه المسألة فيما ادعى المشتري الثاني
 على المشتري الاول ان العيب كان في يد البائع الاول فيثبت كان للمشتري الاول ان يحاصم على البائع اما اذا
 ادعى ان العيب في يد المشتري الاول ليس له ان يحاصم بايجه اقول فيه نظرا لانه اذا ادعى ان العيب
 في يد البائع الاول فقام عليه البيته وقضى على المشتري الاول فهذا القضاء ليس قضاء على البائع الاول
 وهذه البيته لم تقم على البائع الاول ولا على نائيه لان ما يدعى على العايب ليس سببا لما يدعى على الحاضر
ش فان قبض مشتريه فادعاه عينا لم يجز على دفع منه حتى يحلف بايجه او يقيم بيته **ش** فقوله
 او يقيم بيته عطف على قوله لم يجز وليس عطفا على قوله يحلف بايجه لانه حينئذ يكون اقامة البيته
 غاية لعدم الجبر فان اقام البيته يثبت عدم الجبر فيلزم الجبر على دفع الثمن عند اقامة البيته على
 العيب والحاصل ان المشتري اذا ادعى عينا يقيم بيته على دعواه ويرد وان لم يكن له بيته يحلف بايجه
 انه لا عيب وحينئذ يجزى على دفع الثمن لا قبل الحلف فاحذر الامر من ثابت اما اقامة البيته او عدم
 الجبر على دفع الثمن حتى يحلف وان نصب قوله او يقيم فله وجه وهو ان يكون المراد بعدم
 الجبر على دفع الثمن عدم الجبر على دفعه بشرط ان يكون واجبا حكم البيع وهو معينا باحد الامرين
 اما الحلف على انه لا عيب فيثبت عدم الجبر بشرط كون البيته على وجود العيب فحينئذ يفسخ
 البيع ولا يفي الثمن واجبا فيثبت عدم الجبر بشرط كون البيته واجبا **ش** وعند عتبة شهوده دفع ان حلف
 بايجه ولزم عيبه ان يكل **ش** اي ان قال المشتري شهودي عيب دفع الثمن ان حلف بايجه ان لا عيب
 وان تكل البائع يثبت العيب **ش** فان ادعى باقه اقام بيته او لا انما يقع عنده ثم حلف بايجه بايه
 لقد باعه وسلمه وما ابق فقط او بايه ماله حق الرد عليك من دعواه هذه او بايه ما ابق عنك
 فقط او بايه لم يبق باعه وما به هذا العيب ولا بايه لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب **ش** انما لم يحلف
 بهذين الطريقتين اذ في الاول يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع فيحدث بعد البيع قبل تسليم
 وعلى هذا التقدير للمشتري حق الرد ايضا اما في الثاني فلا ان البائع يمكن ان ياول كلامه بان يكون

على وجود العيب

المشتري

المتراد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والنسليم معني ان وجود العيب عند كل واحد منهما
 متناف فيمكن ان كان موجودا عند التسليم لا البيع فان قلت هذا خلاف ثابت في قوله لقد باعه
 وسلمه وما ابق قط اي وجد كل واحد منهما وما ابق عند وجود كل واحد فيمكن ان قد ابق عند
 وجود التسليم لا البيع قلت كلمة في ثباتي هذا المعنى لانها موضوعه لعموم السلب في الماضي
 وذلك المعنى هو سلب العموم وعند عدم بقاء المشتري على العيب عند كل واحد باعه
 عندها انه باعها انما ابق عنده واختل فقول الى حقيقته رحمه الله **ش** قد ذكر ان المشتري اقام
 بيته او لا انه ابق عنده فان لم يكن له بيته يحلف البائع عندها أنك ما تعلم انه ابق عند المشتري لقوله
 عليه السلام البيعة على المدعي والمدين على من انكر كل شيء ثبت بالبيعة فغند العجز عنها يتوجه اليه
 على المنكر واختلف المشايخ على قول الى حقيقته رحمه الله ووجه عدم استحقاق ان المدين لا يتوجه اليه الخصم
 ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب عنده فلا يمكن اثبات هذا بالحلف لانه دور واما البيعة فقد تقام
 ليصير خصما لكن لا يحلف ليصير خصما والفرق ان وجوب الحلف ضروري فاذا لم يكن خصما فلا وجه لزام
 الضرر عليه بخلاف اقامة البيعة اذا المدين مختار في اقامته فربما هو من الزام الضرر عليه فجعل اقامة
 البيعة طريقا لا ثبات كونه خصما لا الخلف **م** ولو قال البائع بعد التقاضي عيب فرجه المشتري ويطالب المدين
 المشتري بل هذا وحده فالقول له **ش** اي اذا ظهر في البيع بعد التقاضي عيب فرجه المشتري ويطالب المدين
 فيقول البائع هذا المدين مقابل هذا الشيء مع شيء آخر ويقول المشتري بل هو مقابل هذا الشيء وحده
 فالقول له مع المدين لان الاختلاف وقع في مقدار المقبوض والقول للمقاضي كما في الغصب **م** وكذا اذا انفا
 في قدر المبيع واختل في قدر المقبوض **ش** اي انفا في ان المبيع شيان واختل في المقبوض فقال المشتري
 قبضت احدهما فقط وقال البائع بل قبضتهما فالقول للمشتري على ما مر **م** ولو شري عبد بصفقة رفض
 احدهما وجد به او لا اخر عيبا احدهما او ردها ولو قبضها ردها لعيب خاصة **ش** لان الصفقة
 انما يتم بالقبض قبل القبض لا يجوز تفريق الصفقة وبعد القبض يجوز **م** وكذا لو ردي قبض ان
 وجد بعضه عيبا رده كله او اخذه **ش** لانه اذا كان من جنس واحد فهو كشئ واحد وقيل اذا كان
 نوعا واحدا حق لو كان في وعاءين فهو بمنزلة عبد بن فريد الوعاء الذي فيه المعيب **م** ولو استحق
 بعضه لم يرد باقية بخلاف التوب **ش** لانه لا يصح التبعيض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة
 لان تمامها برضى العاقدين وهذا بعد القبض اما لو استحق البعض قبل القبض فالمشتري حق الفسخ
 في الباقي لتفريق الصفقة قبل تمام اما التوب والتبعيض يصح فله الخيار في الباقي **م** ومدواة العيب
 وركوبه في جابته رضى ولو ركب لرحته او سقيه او شرا علفه فلا بد له منه فلا ولو قطع بعد
 او قبل بسبب كان عند باعه ركه واجبه منه **ش** الرد في صورة القطع اما في القتل فلا رد بل اخذ
 التي عنده في حقيقته رحمه الله لان هذا بمنزلة الاستحقاق عنده واما عندها فيرجع بالنقصان لان هذا
 بمنزلة العيب فيقوم بدون هذا العيب ثم هذا العيب فيضمن البائع تفاوت ما بينهما كما اشترى حاملا

هذا هو الوجه في قوله لا يرد
 العيب في البيع

هذا هو الوجه في قوله لا يرد
 العيب في البيع

هذا هو الوجه في قوله لا يرد
 العيب في البيع

فان

فما انت في بيه بالولاية فانه يرجع بفصل ما بين فتمت باحلاما وغير حامل ولا حنفية رحمه الله ان سلب
 الهلاك كان في يد البائع فاذا هلك في يد المشتري يكون مضافا اليه السبب بخلاف الحمل فان الحمل
 ليس سببا لهلاك **م** ولو باع ويرى من كل عيب صح وان لم يجد بها **ش** وعند الشافعي رحمه الله لا يصح
 بناء على اصله ان البراءة عن الحقوق المحمولة لا يفتح عنده وعندنا يصح اذا استفاط المحمول لا يضره لانه
 لا يفيض الى المنازعة ثم هذه البراءة تشمل العيب الموجود وايضا العيب الحادث قبل القبض عندنا لا
 رحمه الله وعندنا رحمه الله لا يشمل العيب الحادث **م** **باب** **البيع الفاسد**
 بطل بيع ما ليس بمال كالدن والميتة والخمر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمذنب والمكاتب وبيع ما لا
 غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن **ش** اعلم ان المال عين يجري فيه التناقل ولا يتناول فيخرج التراب وكفى
 والدن والميتة التي ماتت حنف افقوا اما التي خيفت او جرحت في غير موضع الذبح كما هو عادة بعض
 الكفار وذبايح الجوس فذلك لانها غير متقومة بالخمر والخنزير ويخرج منه الحيوان لا يجري فيه
 التناول بل هو ميتة والمال الغير المتقوم مال ائتمناها بانه لكنه في غير مينا مال متقوم وكل
 ما ليس بمال فالبيع فيه باطل سواء جعل شيئا او مالا وكل ما هو مال غير متقوم فان بيع بالثمن
 اي بالدرهم او بالدينار باطل وان بيع بالعرض او ببيع العرض به فالبيع في العرض فاسد
 فالباطل هو الذي لا يكون صحيحا باصلا والفاقد هو الصحيح باصلا لا بوصفه وعند الشافعي رحمه الله
 لا فرق بين الباطل والفاقد وتحقيق هذا في اصول الفقه **م** وبيع من ضم الى غيره وذكاة ضمن الى ميتة
 وان سمي من كل وصح في ضم المذنب او في غيره حصته **ش** ان المدين يرحل للبيع عند البعض فبطلانه
 لا يسرى الى الغير **م** كملك ضم الى وقف في الصحيح وفسد بيع العرض بالخمر وعكسه **ش** اي البيع فاسد
 في العرض حتى يجب قيمته عند القبض ويملكه هو بالقبض لكن البيع والخمر باطل حتى لا يملكه غير الخمر ولم يجز
 بيع سمك لم يصد او صيد والقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة وصح ان اخذ بلا حيلة ثم اذا دخل
 بنفسه ولم يصد مدخله **ش** حتى لو دخل بنفسه وسد مدخله يجوز بيعه لان سد المدخل فعل اختيار
 موجب للملك واعلم انه نظم كثيرا من المسائل في سلك واحد وقال لم يجز لكن لم يبين ان البيع باطل
 او فاسد وانا ابين ذلك انفسا الله تعالى في السمك الذي لم يصد يبيع ان يكون البيع باطلا اذا كان بالدرهم
 والدينار ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير متقوم لان التقويم بالاخراج ولا احرار **م**
 واما السمك الذي صيد والقي في حظيرة يبيع ان يكون البيع فاسدا لانه مال مملوك لكن في تسليمه
 عسر **م** ولا يبيع طير في الهواء **ش** يبيع ان يكون كبيع الصيد قبل ان يصطاد **م** وبيع الحمل والنتاج **ش**
 يبيع ان يكون باطلا لان النتاج معدوم فلا يكون مالا والحمل مشكوك الوجود فلا يكون مالا والذين في الصرع
ش ذكرنا فيه علقين احدهما انه لا يعلم انه لبن او دهن او ريح فعلى هذا يبطل البيع لانه مشكوك الوجود
 فلا يكون مالا والثانية ان الذين يوجد شيئا فشيئا فملك البائع يختلط بملك المشتري **م** والصوف
 على ظهر الصنم **ش** لانه يقع التنازع في موضع القطع وكل بيع يفيض الى المنازعة فهو فاسد وجزع

بيع

في سقف وذراع من ثوب ذكر قطعه اولا **ش** فان البيع فيها فاسد والمزاد ثوب يضره القطع **م**
 ويعود صحيا ان قلع او قطع الذراع قبل فسخ المشتري **ش** لان المفسد قد زال **م** وصرفه القاض **ش**
 وهو ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مرة **ش** هذا البيع ينبغي ان يكون باطلا لما ذكر في الطبر
 في الهواء **م** والمزاينة وهي بيع الثمر على الثمن على الخيل بغير ثمن وذو مثل كبله خروضا **ش** مثل كبله حاله
 على الخيل وخروضا تميز عن المثل اي يكون الثمن على الخيل مثلا بطريق الحوصه كبل الثمر المجزوز فهذا
 البيع من البيوع الفاسدة لشبهة الربوا **م** والملازمة والقاء الحجر والمناذرة وهي ان ينسأوما
 سلعة لزم البيع ان لمساها المشتري او وضع عليها حصاة او نذرها البايع اليه **ش** فهدية البيوع
 فاسدة لان انعقاد البيع متعلق باحد هذه الافعال فيكون كالقمار **م** ولا المزاينة ولا اجازة
ش بيع المزاينة الكلاء باطل لانه غير مجزئ واما اجازة فلا بنا اجازة على استئجار العين **م** ولا الخيل
 المراع الكوارات **ش** الكوانة بالضم والتشديد بفتح السين الخيل اذا سوي من طين هذا عند اخيه واي
 يوسف فينبغي ان يكون البيع باطلا عند هال عدم المال المتقوم وعند غيره والشافعي يجوز اذا كان مجزئا
م وذو القرد ويضيه **ش** فعندنا بحسبة بيعها باطل وعند يوسف يجوز ان يظهر القرد عند مجزئ
 مطلقا **م** والابن الاخي زعم انه عند **ش** زعمي قال هذا البيع فاسد لوجود المال المتقوم **م** انه لا يقد
 على تسليمه قال اقال المشتري انه عندى فحينئذ يجوز **م** ولين امرأة في قدح **ش** انما قال في قدح لان بيع النبي
 في الضوع قد ذكره في المرأة انما يبطل بغيره لانه من اجزاء المادي فلا يكون مثالا وفيه خلاف الشافعي
 رحمه الله وعند ابن يوسف يجوز بيع لبن المدة اعتبارا للجنس بالكل ولا في حنيفة رحمه الله ان الرق غير
 نازل في اللبن فهي فيه على اصل الاديبة **م** وشعر الخنزير **ش** فان البيع فيه باطل **م** وان حل الاستماع به
 للخنزير صرود ولا شعر الادي **ش** فان بيعه باطل **م** ولا الاستماع به ولا جلد الميتة قبل دبحه **ش**
 فان بيعه باطل **م** وان صح بيعه والاستماع به بعد كعظمها وعصيرها وصورها وشعرها وخرنها ووبرها
ش فان بيع هذه الاشياء صحيح وكذا الاستماع بها لان الموت غير حالي في هذه الاشياء **م** والفيل كالسبع
 خلا فالجرحه الله **ش** حتى يجوز بيع عظمه والاستماع بعظمه خلا فالجرحه الله فانه كالخنزير عند **م**
 ولا يبيع علوه بعد سقوطه **ش** اذا كان العلو لرجل والسفل لآخر فسقطا او سقط العلو وحده فباع
 صاحب العلو علوه بطل البيع اذ بعد السقوط لم يبق الحق التعلل وهو ليس بمال **م** وبيع شخص على انه
 امه وهو عند **ش** فان البيع باطل بخلاف ما اذا اشترى كنبشا فاداه هو لهجته فان البيع منقطع
 والمشتري الجبار والاصل في ذلك ان الاشياء والسمية اذا اجتمعت في جنس متعلق بالجنس يتعلق
 بالمتشبه وبطلان لعدم المسمى وفي متشرك الجنس متعلق بالمتشابه به ويتعقد لوجود المتشابه
 لكن المشتري بالخيار لقوات الوصف فالذكر والانثى في بني آدم جنسان الجنس متفاوت والاختلاف
 في الاعراض وفي غير بني آدم جنس واحد **م** وشراء ما باع باقل مما باع قبل نقد ثمنه الاول **ش** باع شيئا
 بخمسة عشر ولم ياخذ الثمن ثم شرا به عشرة فنقص العشرة بالحق من الخمسة عشر بقي للبايع

والبيع لو تم ثوبا
 الا بشرط ان ما قدر
 ايها شاء

قوله ولا الخيل
 الى قوله وود
 القرد بصره
 محمد بن داود والقرد
 وبصره والخيل
 المحرر وعليه القرد
 وجوز ابو القاسم
 بيع الخيل بغير ثمن
 القرد

على المشتري خمسة فهي ربح ما لم يقمض اي الثمن وهو خمسة عشر ولما لم يقضيه البايع لم يدخل
 في ضمانه ولما العلم باذنه الحرام فيكون البيع فاسدا خلا للشافعي رحمه الله
م وشراء ما باع مع شيء لم يبعه بتمنه الاول فيما باع وان صح فيما لم يبع **ش** باع شيئا خمسة عشر ولم ياخذ
 الثمن ثم اشترا به مع شيء اخر خمسة عشر فاسد في المبيع الاول جازي في الشيء الاخر فيقسم الثمن
 على قيمتهما فيجوز في الشيء الاخر خمسة عشر من الثمن وهو خمسة عشر **م** وزيت على ان يوزن يطرقه ويطرح
 عنه بكل طرف كذا رطلا **ش** انما يقصد لانه شرط لا يقتضيه العقد بل يقتضي العقد ان يطرح باذنه
 الطرف مقدار وزنه كالمسألة الثانية وهو ما قال **م** بخلاف شرط طرح وزن الطرف عنه ولو اخلفا
 في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري **ش** اي ان اشترى شيئا في رقب وزنه الطرف وهو عشرة اطل
 فقال البايع الرقب غير هذا وهو خمسة اطل **م** وبطل بيع المسيل وقيته وصحا في الطريق **ش**
 اي صح البيع والمهبة في الطريق قبل ان اربدة المسيل والطريق فمقدار ما يسيل الماء نحو
 ولا يجوز فيه البيع والمهبة ولما الطريق فمعلوم وان لم يبين فهو مقدار يعرض باب الدار كذا
 في باب القسمة فيجوز فيه البيع والمهبة **ش** ان اربح في السيل فان كان على الارض فيجوز له المأمر
 وان كان على السطح فهو حق التعلل فهو حق متعلق بعين لا ينفق وحق المرور فيه روايان وجه البطلان
 انه غير مال وجه الصحة الاحتياج به وهو حق معلوم متعلق بعين باق **م** وامر المسلم ببيع خمر
 او خنزير وشراها ذميا وامر المحرم ببيع صبرة **ش** فقوله وامر عطف على التمهيد المرفوع
 المتصل في قوله وصحا وهذا العطف جازي لوجود الفصل وهو قوله في الطريق وهذا عند اخيه
 رحمه الله وعند هال يجوز لان الكوكل لا يلبس فلا يوقل غيره ولان العاقق وهو الكوكل يتصرف باهليته
م والبيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا
 يبيع الدابة المبيعة خلاف شرط لا يقتضيه وفيه نفع لاحد العاقدين او لم يبيع لستحق **ش** اي يكون
 المبيع اهلا لا سقيا في النفع بان يكون اذما فظهر ان قوله ولا نفع فيه لاحد اراد به لاحد
 من العاقدين والمبيع المستحق للنفع حتى لو كان النفع للمبيع الذي لا يستحق النفع كشرط ان لا
 يبيع الدابة المبيعة لا يكون هذا الشرط مفسدا **م** كشرط ان يقطع البايع ويخطه قباء او حنزا
 فعلا او يشركه **ش** اي يجعل للتعلل شراكا هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
م وصح في التعلل استحسانا **ش** انما يجوز في التعلل للتعامل والقياس انه لا يجوز **م** او يستحدمه
 شرا **ش** اي يستحدمه البايع شرا وهذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع **م**
 او يعقده او يذره او يكتبه **ش** نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو اهلا لا سقيا
 النفع **م** وبيع امه الاجمل **ش** عطف على شرط لا يقتضيه المصل ان كل ما يبيع افراد بال عقد
 لا يجوز استئناف من العقد فاذ كل ما يبيع افراد من نواحي الشيء فيكون داخل في المبيع
 ببعاله فاستئناف من العقد لا يقتضيه العقد فيكون مفسدا **م** والى التبرؤ والمهرجاني

لان لا يذره في المهرجاني

قال ابن

وصوم النصارى وقطر اليهود ان لم يعرف ذلك وقد فزع الحاج والحصاد والديار والقطار
والجزائر **ش** القطاف حتى المهر على التجار والحزان وقطع الصوف على ظهر الغنم **م** وتكفل اليها
ش اي ويجوز الكفالة الى هذه المواقف لان الجهالة البسيطة محالة في الكفالة **م** وصح ان اسقط
الحجل قبل جلود **ش** اي ان اسقط هذه الاجال المجرولة قبل جلودها ينقلب البيع صحيحا ثم اعلم ان في
البيع الباطل ان المبيع ان هلك في يد المشتري فعند البعض امانة وعند البعض مضمون بالقيمة
كالمنصوص على سوم الشري واما حكم البيع الفاسد في المتن شرع في احكامه **م** فان قبض المشتري
المبيع بغير فاسد ابرضى بابعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه
ش فان قيل كذا من في البيع الفاسد فيكون كل من عوضه ماله البتة اذ لو لم يكن لكان البيع باطلا
فلما قد ذكرنا الفاسد ويراد به الباطل كما ان في اول الباب جعل الفاسد في كونه هذا الفاسد
وهو باطل فلذا قال كل من عوضه مال احتياطا حتى لو شمل الفاسد لباطل يكون هذا الفاسد
عن هذا الحكم وهو ان يصير ملكا على انه قد يكون البيع فاسدا مع انه لا يكون كل من عوضه مالا
كما اذا باع وسكن عن الثمن فالبيع فاسد عندها حتى يملك بالقبض ويجب الثمن اي القيمة **م** ولزومه
مثله حقيقة او معنى **ش** اي ان هلك في يد المشتري وجب عليه المثل حقيقة في ذوات المثل والمثل
معنى وهو القيمة في ذوات القيم **م** ولكل منهما فسخه قبل القبض وكذا اعدم مادام في ملك المشتري
ان كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدراهم **ش** اراد بالفساد في صلب العقد الفساد
الذي يكون في احد العوضين **م** وكذا لو كان بشرط زائد بشرط ان يهدى له فسخه **ش**
ذكر في الذخيرة ان هذا قول محمد بن حنبل رحمه الله اما عندنا فلكل واحد حق الفسخ لان الفسخ حق الشرع
لا لحو احد المتبايعين فانهما ارضايتان بالعقد **م** فان باع المشتري او وهبه وسله او اعتقه
صح وعليه قيمته وسقط حق الفسخ **ش** لانه يتعلق به حق العبر وانما يفسخ خفايه تعالى واذا
اجتمع حق الله وحق العبد برجع حق العبد لاجتنوب **م** ولا ياخذ البايع حتى يرد منه **ش** اي البايع
اذا فسخ البيع الفاسد لا ياخذ المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع محبوس بالثمن بعد الفسخ **م**
فان ما كان هو فالمشتري احق به حتى ياخذ منه **ش** اي باع شيئا بغير فاسد ووقع التقابض
ثم فسخ البيع ثم مات البايع فلمشتري حق حبس المبيع حتى ياخذ الثمن ولا يكون اسوق لغرماء
البايع **م** وطالب للبايع ربح ثمذ بعد التقابض لا للمشتري ربح مبيعهم فيصدق به **ش**
صورة المسألة باع جارية بغير فاسد بالدرهم والدراهم والتقابض فباع المشتري الجارية
وربح لا يطيب له الربح وان ربح البايع في الثمن يطيب له الربح والعرف ان المبيع متعين في العقد
فيكون فيه حبس بسبب فساد الملك وفي فساد الملك شبهة عدم الملك فالتشبه ملحقة بالحقيقة
في الحرمة فان التقي عليه السلام نهى عن الربوا والربوة واما الدراهم والدراهم فغير متعينة في
العقد ولو كانت متعينة كانت فيه شبهة الحبس بسبب الفساد وعند عدم التعيين يكون في تعاقب

الفساد

العقد

العقد

العقد بما شبهة فيكون فيها شبهة الشبهة ولا اعتبار لها هذا في الحبس بسبب عدم الملك فيشمل
التعيين عند الحقيقة رحمه الله يعني ان الربح في المضمون لا يطيب له سواء كان المضمون متعينا
كالجارية مثلا او عاملا يتعين كالدرهم والدراهم حتى ان باع الدراهم المضمونة وحصل فيها ربح
لا يكون طيبا لان في الاول حقيقة الحبس وفي الثاني شبهة الشبهة ملحقة بالحقيقة **م** كما
ربح مال اذ عاه فقصي ثم ظهر عدمه بالتصادق **ش** اي ادعى على رجل مالا فقصاه فربح فيه
المدعي ثم تصاد قاعلي ان هذا المالك لم يكن على المدعي عليه فالربح طيب لان المال المقتضى لذلك الذي
الذي هو حق المدعي والمدعي باع دينه بما اخذ فاد ان تصاد قاعلي عدم الدين صار كانه حق مالك
البايع وبذلك المستحق ملوك ملكا فاسدا فيكون البيع في حق البطل بغير فاسد فلا يؤثر الحبس فيها
لا يتعين بالتعيين فان قيل قد ذكر في الجارية في المسئلة السابقة ان اذا كانت دراهم الثمن قائمة
ياخذها بغيرها فلا يتعين بالتعيين في البيع الفاسد وهو لا يصح لانه بمنزلة الغصب فهذا يتناقض
ما قلتم من عدم تعيين الدراهم والدراهم قلنا يمكن التوفيق بينهما بان هذا العقد شبهة شبهة
الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة الغصب سعيان في رفع العقد الفاسد فاذا
لم يكن قائمة فاشترى بها شيئا بغير شبهة البيع حتى لا يسرى الفساد الى بطله بل ذكرنا من شبهة الشبهة
وايضاً الاول الذي تاتي في رفع الحرمة على ما عرفت **م** ولو تبي في دار شراها فاسدا الزمها قيمتها
وسك ابو يوسف فيها **ش** هذا عندنا في حنيفة رحمه الله وعندنا يفتق البناء وهذه المسئلة من
المسائل التي انكر ابو يوسف روايتها عن ابي حنيفة فان ابا يوسف قال لمحمد ما رويت لك عن ابي حنيفة
انه ياخذها بغيرها بل رويت انه يفتق البناء وقال محمد بل رويت انه ياخذها بالقيمة لكن ليسبت فشك
ابو يوسف في روايته عن ابي حنيفة رحمه الله ومحمد يرجع عن ذلك وحمله على شيان ابي يوسف فانه
ذكر في كتاب الشفعة ان المشتري شراء فاسدا اذ باع فيها فاشترى الشفعة عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندنا لا شفعة له فهذا يدل على انقطاع حق البايع ببناء المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا
لها **م** وكذا الجش **ش** جش العبد لسكون الجيم اثارته والجش جاء بفتح الجيم وسكونه وهو
ان يشتري سلعة لا يرد شراها اكثر من قيمتها ليري الاخر فيقع فيه **م** والسوم على سوم غيره
اذا رضى بتم وتلقى الجلب المضر ببلد البلد **ش** الجلب المجلوب فان المجلوب اذا قرب من البلد
تعلق به حق العامة فيكره ان يستقبل البعض ويستويده ويمنع العامة عن شرايه وهذا
انما يكره اذا كان مضر اهل البلد وقد سمعت ابياتا لطيفة لمولانا برهان الاسلام فكثيرا ارجاها
وفي ابو بكر الولد المتعجب **م** اراد الخروج لا يرجع
فقد قال في ترمذ يخرج **م** لكفارة في لاء ام اب
قلت لم تمنع يا بني **م** يني ابي عن تلقى الجلب
وبيع الحاضر للباي طمعا في الثمن العالي زمان القحط **ش** صورته ان البادي يجلب الطعام

ابو بكر الولد المتعجب
فقد قال في ترمذ يخرج
قلت لم تمنع يا بني
وبيع الحاضر للباي طمعا في الثمن العالي زمان القحط

المذكور ما اذا اجمع الصفتان بشرط الكيل على ما يأتي في باب السلم وهو ما اذا سلم في كره
 فلما حل الاجل اشترى المسلم اليد من رجل كره او لم يكره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه
 فأكاله له ثم أكاله لنفسه جازم وكذا ما يؤخذ او يعطى **ش** اي لا يبيعه ولا ياكله حتى يزنه
 او يبعه ثانيا ويكفي ان يوزنه او يوزنه بعد البيع بخصه المتري **ش** لا ما يدري **ش** اي لا يشترط
 ما ذكر في المدروعات **م** وصح التصرف في الثمن قبل قبضه **ش** مثل ان يأخذ البايع من المتري
 عوض الثمن ثوبا **م** والخط عنه والمزيد فيه حال قيام المبيع لا بعد هلاكه **ش** قوله حال قيام
 المبيع يتعلق بالمزيد فان الزيادة على الثمن لا يصح بعد هلاك المبيع لكن الخط يصح **م** وفي المبيع
ش اي صح الزيادة في المبيع **م** وتعلق استحقاقه بالجميع **ش** يمكن ان يراد به ان البايع يكون مختار
 بالجميع الثمن من الزائد والمزيد عليه والمتري يستحق جميع المبيع من الزائد والمزيد عليه ويمكن ان
 يراد به انه اذا استحق المبيع او الثمن فلا استحقاق بتعلق جميع ما يقابله من الزائد والمزيد
 عليه فلا يكون الزائد صلا مبتدأ كما هو مذاهب زعموا الشافعي رحمه الله **م** فربما يوجب على الكل
 ان يزيد على ما بقي ان خط **ش** فان الزيادة والخط التحايل اصل العقد **م** والشئع يأخذ بالاكل في
 الفصلين **ش** اي في الزيادة على الثمن والخط عنه أما في الخط فلا نه التحايل اصل العقد وأما في الزيادة
 فلا نه حقه بتعلق بالثمن الاول فلا يملك الغير ارباطا لحقه الثاني **م** فلو قال بيع عبدك زيد
 بالقرى على ان ياتي من كذا من الثمن سوى الف اخذ الف من زيد والزيادة منه فلو اقبل من الثمن
 فاللف على زيد ولا شئ عليه وكل من اخذ الى اجل معلوم صح في القرض **ش** فانه يصير بيع الدائم
 بالدرهم نسبة فلا يجوز دلالة يصير ربوا لان التقدير من النسبة **م**

هذا هو الوجه في قوله
 فلو قال بيع عبدك زيد
 بالقرى على ان ياتي من كذا
 من الثمن سوى الف اخذ الف
 من زيد والزيادة منه
 فلو اقبل من الثمن
 فاللف على زيد ولا شئ
 عليه وكل من اخذ الى
 اجل معلوم صح في
 القرض

باب الرابا

في المعاوضة **ش** اي فضل احد المتعاضدين على الآخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن ففضل قبض
 شعير على قعير بركا يكون من باب الربوا وكذا فضل عشرة اذرع من الثوب الهروي على خمسة اذرع
 منه لا يكون من هذا الباب وقال خالف عن عوض احراما عن بيع كربة وكو شعير بكربة وكو كربة
 فان للثاني فضلا على الاول لكن غير خالف عن العوض بصري الجنس الى خلاف الجنس وقال بشرط واحد
 العاقدان حتى لو شرط لغيرهما لا يكون من باب الربوا وقال في المعاوضة حتى لو كان الفضل الخالي
 من العوض الذي في الهبة ربوا **م** وعلمه القدر مع الجنس **ش** المراد بالقدر الكيل في المكيلات
 والوزن في الموزونات وعند الشافعي رحمه الله الطعم والمطعمومات والتمنية في الايمان والجنسية
 شرط والمساواة تخلص والاصل الحرمة وعند مالك رحمه الله علة الطعم والادخار **م** فحرم بيع الكيل
 والوزن بجنسه متفاضلا ولو غير مطعوم كالخض والجريد **ش** الجنس من المكيلات والحدود
 من الموزونات وفيها خلاف الشافعي ومالك بناء على ما ذكرنا من العلة **م** وجعل متفاضلا اي البيع
 في الاشياء المذكورة **م** وبلا معيار **ش** اي حل البيع متفاضلا فيما لا يدخل في المعيار **م** كحقة

ويضفه بليصين ومنه يترتب **ش** وعند الشافعي رحمه الله لا يحل بيع المطعومات حقة
 بحقتين بناء على ما ذكرنا من العلة وبناء على ان الاصل عند الحل وعند الحرمة وعند ما يدخل
 في الكيل يثبت فيه الحرمة ومما يدخل فيه يبقى على اصله وهو الحل وعند الشافعي الاصل الحرمة
 والمساواة تخلص فيما لا يدخل في المستوى الشرعي وهو الكيل يبقى على الاصل وهو الحرمة وأما
 جعل الحرمة اصلا لقوله عليه السلام لا يبيعوا الطعام بالاطعام الا سواه يسواه فما يكون مساويا
 كان حراما قلنا المعنى لا يبيعوا الطعام الذي يدخل في المستوى الشرعي الا سواه يسواه كما اذا قيل
 لا يبيعوا الحيوان الا بسكين يكون المراد بالحيوان الذي يمكن قتله بالسكين لا الثقل والبرص
م فان وحل الوصفان حرم الفضل والنساء وان عرما حلالا وان وجد احدهما لا الاخر حل الفضل
 والنساء كسليم هروي في هروي وبر في شعير **ش** اي ان وجد القدر والجنس حرم الفضل كقفير
 بقفيرين منه والنساء وان كان مع التساوي كقفير بقفيرين او كاهوا كاهاتية وان عرما كل
 منها حل كل واحد من الفضل والنساء وان وجد احدهما لا الاخر حل الفضل والنساء كما اذا بيع قعير
 حقة بقفيرين شعيرين بيايد حل فان احد جزئي العلة وهو الكيل موجود ههنا لا الجزء الاخر وهو
 الجنسية وان بيع خمسة اذرع من الثوب الهروي بستة اذرع بيايد حل ايضا لان الجنسية موجودة
 دون القدر ولا يجوز النسبة في الصورين مع التساوي الا لا مع ذلك لان جزئي العلة
 وان كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة والشبهة في باب الربوا ملحة بالحقيقة لكنها ادون
 من الحقيقة فلا بد من اعتبار الظاهر في النسبة احد البدين معدوم وبيع المعدوم غير جائز
 وصار هذا المعنى مرجحا لتلك الشبهة فلا يحل وفي غير النسبة لم يعتبر الشبهة لما قلنا ان الشبهة
 ادون من الحقيقة على ان الخبر المشهور وهو قوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعهما
 كيف شئتم بعد ان يكون يدا يدين ما قلنا وعند الشافعي رحمه الله الجنس بانفراد لا يحرم
 النساء والوزن والشعير والتمر والمال كيلي والذهب والفضة وفي اربا وان تركا فيها **ش**
 اي وان ترك الكيل في الاربع المتقدمة والوزن في الاخرين لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة
 الحديث **م** وحل في غيرها على العرف فلم يجز بيع البر بالبر متساويا وزنا والذهب بجنسه متفاضلا
 كيلا لا يجر مجازفة واعتبر تعيين الربوي في غير صرف بلا شرط نقابض **ش** المعنى في بيع
 الاموال الربوية ان يكون المبيع معينا حتى لو لم يكن معينا كان سلا فلا بد فيه من شرائط
 فاذا لم يوجد شرائط السلم كان العقد بيعا غير سلم فلا بد من التعيين فلا يشترط النقابض في المجلس
 ان لم يكن صرفا حتى لو كان صرفا بشرط وعند الشافعي رحمه الله لا يشترط النقابض في المجلس
 في بيع الطعام سواء بيع بجنسه او بخلاف جنسه هذا في الاموال الربوية اما في غيرها ان لم يكن
 معينا فان كان مما يجزى فيه السلم فان وجد شرائط السلم يصح بطريق السلم وان لم يوجد يفسد هذا
 البيع وان لم يجز فيه السلم يفسد البيع لعدم التعيين **م** وجاز بيع الفليس بالفلسين باعيانها **ش**

فاجاز المالك البيع بغير الاعتراف وعند محمد لا ينفذ لقوله عليه السلام لا يبيع الا بمأخذ او بيمين
ولو ثبت في الآخرة مستنداً وهو ثابت من وجهين وهما ان الملك ثبت موقوفاً بتصرف مطلق موضوع
لا فاحه الملك في توقف الاعتراف فيكون الاعتراف من بيعاً عليه كاعتراف المشتري من الراعي ولو باع
المشتري من الغاصب ثم اجيز البيع الاول لا ينفذ الثاني لان الاجازة ثبتت ملكاً للمشتري ولو
فاد اطرأ على الملك الموقوف للمشتري الثاني انطه ولو قطع بيع ثم اجيز فارشه للمشتري في بيع
بد العبد واخذ رتبته اجماع المالك البيع فارشه للمشتري لان الملك له من وقت المشتري فثبت
ان القطع وقع على ملك المشتري فالارش له وتصدق بما زاد على نصف ثمنه **ش** اذا كان الارش
زائداً على نصف الثمن فالزيادة لا تطبق فوجب تصدقه اذ في الزيادة شبهة عدم الملك ومشي
عبداً من غير سيده ثم اقام بيته على اقرار بايعة او سيده بعدم امره مبرئاً منه لا يقبل ولو اقر
بايعة به عند قاض وطلب منه ربحه رد يبعده **ش** الفرق بين الصورتين ان البيعة لا يقبل
الا عند صحة الدعوى وفي المسئلة الاولى لا يبيع الدعوى للنقض وفي الصورة الثانية لا يبيع
لا يمنع صحة الاقرار للمشتري ان يساعد البائع في ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما **م**
باب **ش** **البيع** **ش** البيع الشارعي هو الذي يكون بين البائع والمشتري في بيع
المعتبر شرعاً فالبيع يسمى مسلماً فيه والتمن راس المال والبايع مسلماً اليه والمشتري راس المال
م يبيع فيما يبيع فزده وصفته كالمكيل والموزون **ش** انما قال متمماً احترازاً عن الموزون
الذي يكون مثلاً كالدراهم والدينار **م** والمددوع كالتوب مبيناً طوله وعرضه ورفعته **ش** اي غلقه
في حافته **م** والمعدود متقارباً كالحوز والبعض والغليس واللبن والاجرة يمين معين في بيع وفي السلم
اي القديد بالمعنى يقال يمكن كيله وعلوه ولا يقال ما له في لغة رديته **م** والاطري في حبه
فقط **ش** اي السلم في السلم الطري لا يجوز الا في حين يوجد السلم في الماء **م** وزنا وضراً معلومين
ش اي لا بد ان يذكر وزن معلوم ونوع معلوم **م** والطست والتففة والخفين اذا لم يجر
ش اي بالصفة **م** لا فيما لا يعلم قدره وصفته كالحبوان **ش** وعند الشافعي رحمه الله يجوز في الحيوان
لانه يعلم بذكر الجنس والنوع والصفة فلما في ذلك خشي التفاوت **م** واطرافه **ش** كالرؤس والاكابر
م وجلوذه عدد او الخطب جزئاً والقطعة جزءاً **ش** والجزم جمع الخزمة وهي بالفارسية بذر
والجزم جمع الخزرة وهي بالفارسية دسب نوع وبما لا يجوز في الخطب للتفاوت حتى ان يبين طول
ما شتر به الخزمة يجوز **م** والجوهر والخرد وبصاع ودرع معين لم يذكر قدره ويزن قدره
ومتزخلة معينتين وبما يوجد من حين العقد الى حين الحبل **ش** وعند الشافعي يجوز اذا كان
وقت الحبل للقدرة على التسليم حال وجوده ولما قوله عليه السلام لا تسلفوا في الثمار حتى يبين
صلاحها ولا ينعقد المفا ليس فلا بد من استمرار الوجود في مدة الاجل ليتمكن من التخصيص ولا
في اللحم **ش** عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يبيع ان يبين جنسه ونوعه وسننه وصفته وموضعها وكذا

اي يعلم امر المالك بالبيع
مما يجوز من الاسلام وهو ان لا يسلف في الثمار حتى يبين صلاحها ولا ينعقد المفا ليس فلا بد من استمرار الوجود في مدة الاجل ليتمكن من التخصيص ولا في اللحم

كشاحصتي ثمن من الحب مائة من **م** وشروطه بيان جنسه كبر ونهبر ونوعه كسقية
او تحسية **ش** اي حنطة سقية او التي تسقى والحنسية التي لا تسقى مشنوب الى الحنسية
وهو الارض التي تسقى بماؤها السماء سميت بذلك لانها تحنوسة الحظ من الماء **م** وصفته جيد او ردي
وقدره معلوماً كوكلاً لا يفيض ولا ينسبط **ش** فلا يجعل الزميل كوكلاً او ردياً او رطباً
معلوماً **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز السلم الحالك **م** واقله شهر في الاصل **ش** وانما قال في الاصل
لانه قد قيل فله ثلثة ايام وقيل اكثر من يوم **م** وقد راس المال في الكلي والوزني والعدي
فان العقد فيها يعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا اذا كان
راس المال معيناً لا يحتاج الى بيان مقداره لان المقصود يحصل بلا مشارة كما في الثمن والاجرة والحق
رحم الله ان يكون راس المال زائداً ولا يستبدل في المجلس فلو لم يعلم قدره لا بد من بيان
وربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى ذكر راس المال فيجب ان يكون معلوماً بخلاف ما اذا كان
راس المال ثوباً معيناً فان العقد لا يعلق بمقداره فلا يجب بيان قدر راس المال ثم فرغ على هذه
المسئلة مستلثين فقال **م** لم يحرق في حليتين بلا بيان راس مال كل منهما ولا ينفذ في بلا بيان حصص
كل منهما من المسلم فيه ومكان ايقاع السلم فيما حمله مؤنة ومثله الثمن والاجرة والقسمه **ش** اذا كان
المسلم فيه شيئاً حمله مؤنة يجب بيان مكان ايقاعه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا يوفيه في مكان العقد
وعلى هذا الخلاف الثمن والاجرة اذا كان الحمله مؤنة والقسمه اي اذا اقتسموا الدار وجعلوا مع نصيب
احدهما شيئاً حمله مؤنة **م** وملا حمله يوفيه حيث شاء وهو الاصح **ش** وفي رواية الجراح الصغير
يوفيه في مكان العقد ثم لما فرغ من بيان شروط صحة السلم ذكر شرط بقاءه فقال **م** وقبض راس ماله
قبل الاقتراف شرط بقاءه فلو سلم مائة نقداً ومائة على المسلم اليه في كره بطلت حصصه الذي فقط **ش**
اي لا يبيع الفساد لان العقد صحيح وهذا الشرط شرط البقاء فيكون صحيحاً من تقاريع قبض راس المال
ان السلم لا يجوز مع خيار الشرط وخيار الرؤية لانها يتعان تمام التسليم بخلاف خيار العيب فانه لا يمنع
تمامه فلو اسقط خيار الشرط قبل الاقتراف صح خلافاً لرواه الله **م** ولم يحز التصرف في راس المال
والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه **ش** صورة الشركة ان يقول رب السلم لا خرا عطي نصف راس
المال ليكون نصف المسلم فيه كصورة التولية ان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون
المسلم فيه لك ومن صورة التصرف في راس المال ان يعطي بذلك راس المال شيئاً آخر ومن صورة التصرف
في السلم فيه ان يعطي بذلك شيئاً آخر **م** ولا شراء شيء من المسلم اليه براس المال بعد الاقالة حتى يقبضه
قال عليه السلام لا تأخذ الا سلفاً او راس مالك اي لا تأخذ الا المسلم فيه على تقدير المخير على العقد
او راس مالك على تقدير اقالة العقد **م** ولو شري كذا او امرت بالسلم يقبضه قضاء لم يبيع **ش** لانه
اجتمع صفقتان السلم وهذا الشراء فلا بد من ان يكرى فيه الكيلان **م** ولو امرت بمقرضه به **ش** لانه
الواستقرض برأفاً مشتركاً من آخر برأفاً المقرض يقبض برأفه قضاء لقضيه صح لان القرض عارضة

ايضاً سلم فيه

فكانت بقضية عين حققة برد عليه ان ما يقضيه في السلم ايضا عين حققة لئلا يلزم الاستبدال فاجاب بان
 فلو انما يقضيه في السلم غير حققة لان الدين غير العيني فالشرع ان جعله عينه ضرورة لئلا
 يكون استبدال الا لا يكون عينه في جميع الاحكام ففي وجوب الكيل لا يكون عينه فيكون قابضا هذا العين
 عوضا عن الذي له على المسلم اليه **م** وكذا الامر برب سلمه يقضيه له ثم لنفسه فاكالة له ثم لنفسه **ش**
 قوله وكذا في صورة الاولى وهي ما اذا اشترى المسلم اليه كرا او امر برب سلمه بان يقضيه لاجل المسلم
 اليه ثم لنفسه فاكالة للمسلم اليه ثم اكالة لاجل نفسه وانما يصح لانه قد جرى فيه الكيلان **م** ولو كان المسلم
 اليه في ظرف ربي السلم بامر بغيره او كمال البايع في ظرفه او طرق بيته بامر المسترعى لم يكن قبضا **ش**
 لان في السلم يصح امر برب السلم بالكيل لان حققة في الدين لا في العين فامر لا يصح في ملكه فالمسلم اليه
 جعل ملكه في ظرف استناده من ربي السلم وفي البيع لم يصح امر المسترعى لانه استناده الطرف من البايع
 ولم يقضيه فيكون في يد البايع فكذا الحنطة التي فيه وانما قال بغيره حتى لو كان جاضرا يكون
 قبضا لان عمله ينقل اليه **م** خلاف كيله في ظرف المشتري بامر **ش** اي اذا اشترى حنطة معينة
 فامر المشتري البايع ان يكيله في ظرف المشتري بغيره ففعل يصير قابضا لانه ملك العين بالشراء فان
 صاد في ملكه **م** ولو كان الدين والعين في ظرف المشتري ابتداء بالعين كان قبضا وابتداء بالدين لا عند حنطة
 همه الله **ش** اذا اشترى الحنطة من آخر كره ايجد السلم وكرا معينيا بالبيع فامر المشتري البايع ان يجعل
 الكرين في ظرف المشتري ان ابتداء بالعين كان قبضا اما في العين فله صحة الامر واما في الدين فلا نص له بملك
 المشتري وان ابتداء بالدين لا يصير قابضا لان الامر لم يصح في الدين لم يصير قابضا فبقى في يد البايع فانه
 ملكا لمشتري بملكه فصار مستهلكا عند ان حنطة همه الله فينبغي قبض القبض وعند هذا المشتري
 بالجنار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلوط لان الخلط ليس باسئلاك عندهما **م** ولو اسلم احد
 في كرو قبضت فتقابلا فثبت بقي وجب قيمته يوم قبضها **ش** اي اشترى كرا ايجد السلم وجعل الاما
 راس المال وسلم الامه الى المسلم اليه ثم تقابلا عقد السلم ثم ماتت الامه في يد المسلم اليه بقي التقابل فيجب
 قيمة الامه على المسلم اليه بردها الى ربي السلم **م** ولو ماتت ثم تقابلا صح **ش** اي في الصورة المذكورة
 ان كان الموت قبل التقابل صح التقابل وذلك لان صحة الاقالة يعتمد بها المعقود عليه وهو السلم
م وكذا المقايضة في وجهيه **ش** اي اذا باع امه بعرض فملك احداهما دون الآخر فتقابلا صح التقابل
 ولو تقابلا لم يملك احدهما بقي التقابل فقولوه وكذا في اخره قد بقر بقي تقابل المقايضة وصح تقابلها
 في كلا الوجهين اما البقاء ففي صورة تقدم التقابل على الهلاك واما العينة ففي صورة تأخره عنه **م**
 خلاف المشتري بالثمن فيهما **ش** اي ان شري بالدرهم والدين برب ثم تقابلا ثم ماتت الامه في يد المشتري لم يبق
 التقابل ولو ماتت ثم تقابلا لا يصح التقابل **م** ولو اختلف عقد السلم في شرط الرجاء والاجل فالقول
 لم يغير **ش** اي قال المسلم اليه شرطنا الرد في وقت السلم لم يشرط شيئا حتى يكون العقد فاسدا
 فالقول قول المسلم اليه لان ربي السلم منعته في انكاره الصحة لان المسلم فيه زائد على راس المال

عادة فانكاره الصحة دعوى امر يكون ضررا في حققة فكان متعسنا ولو ادعى ربي السلم شرط الرداء
 وقال المسلم اليه لم يشرط شيئا فالواجب ان يكون القول لرب السلم عند ان حنطه همه الله لانه يرد في
 الصحة فالاحصاء في الصور بين القول لم يرد في الصحة عند هذا القول للمكره ولو اختلفا في الاجل
 فقال احدهما بشرطنا الاجل وقال الآخر لم يشرطه فانه ادعى الاجل فالقول قوله عند ان حنطه همه الله
 لانه يرد في الصحة وعند هذا القول للمكره **م** ولا يشرط باجل سلم تعاملوا فيه اولا وبلا اجل
 فيما تعامل كحف وقبضة وطبعت صح بيعا لا عد **ش** الاستصناع ان يقول للصانع كالحقاني
 مثلا اصنع لي من ماله خفان هذا الجنس هذه الصفة بكذا فان اجل اجلا معلوما كان سليا
 سواء جرى فيه التعامل اولا فيعتبر فيه شرايط السلم وان لم يوجر فان كان مما جرى فيه التعامل
 فحرف طريق البيع لا طريق العقد والسلم وان لم يجر فيه التعامل لا يجوز ثم ذكر فروع انه بيع لا عد
 فقال **م** فيجر الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه والمبيع هو العين لا عمله فان جاء بما صعد عنه
 او هو صعد قبل العقد فاحقه صح ولا ينعين له بلا اختياره فصح بيع الصانع قبل روية امره
 وله اخذه وتركه ولم يصح فيما يتعامل كالقرب **ش** اي اذا لم يوجر كما شرعنا **م** مساليل **ش**
 صح بيع الكلب والعهد والبيع على اولا **ش** هذا عندنا وعندنا يوسف لا يجوز بيع الكلب
 العقور وعندنا في حقه الله لا يجوز بيع الكلب اصلا بناء على انه جنس العين عنده وعندنا يجوز بناء
 على الانتفاع به وجعله **م** والذمي في البيع كالمسلم الا في الجزر والختير وبها في عقد الذمي كالحل والشاة
 في عقد المسلم **ش** حتى يكون الذمي من ذوات المال والختير من ذوات القيم **م** ومن زوج مسيرته
 قبل قبضها صح فان وطبت فقد قبضت وان فلا **ش** اي يجوز التزوج لا يكون قابضا والقبض ان يصير
 قابضا لا ينعين بالتزوج وجه الاستحسان ان العقب الحقيقي استيلاء على الحلي فيكون قبضا خلاف
 التعقب الحقيقي **م** ومن شري شيئا وغاب غيبه معروفة فاقام بايحه بيته انه باء منه لم يبيع
 في دينه **ش** اي في من المبيع بل يطلب الثمن من المشتري فان كانه معلوم **م** وان جمل كانه يبيع **ش** اي يبيع
 واو في الثمن **م** وان شري اثنا وغاب واحد فلما اضرد دفع غيبه وقبضه وحسنه ان حضر الغائب
 الى ان يخذ حصته **ش** هذا عندنا حنطه همه الله وذلك لانه مضطرا يمكنه الانتفاع بصغيره
 الاباء جميع الثمن فاذا اذله لم يكن متبرعا فان حضر الغائب لا يخذ حصته الا وان يسلم من حصته الى
 شريكه وعندنا يوسف همه الله هو متبرع في اداء حصته شريكه لانه دفع دين غيره بغير امره **م** وان
 شري بالف مثقال ذهب وفضة جبت من كل نصفه وفي بالف من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل
 ومن الفضة دراهم ووزن سبعة **ش** ووزن السبعة قد سبق في كتاب الزكوة **م** ولو قبض زيقا برك **م**
 جبت جاهلا به وانفق ونفق **ش** اي هلك **م** فهو قضاء وعندنا يوسف همه الله يرد مثل زيقه ويرجع
 بجده **ش** لان حققة في الوصف مراعى ولا قيمة له فوجب المصير الى ما ذكر قلنا الزيف من جنس
 حققة ووجوب الزيف عليه لياخذ الجيد ايجاب له عليه ولم يعمده في الشرع مثله برد عليه ان مثله هذا

المراد بالقبض في هذا
القبض القبض بالبراهين
لا بالخفية مولاتا

في الشرع كثير فان جميع تكليف الشرع من هذا القبيل لانها اجاب ضرر قليل لاجل نفع كثير ولو فرغ
او باع طير في ارض او تكسر او تكسرت طوقها فهو للاخذ **ش** اي لا يكون لصاحب الارض ان الصيد
يلزم اخذ والمولد يتكسر الطير انكسار رجله وانما قال تكسر لانه لو كسرها احد يكون له الاخذ
وفي بعض الروايات تكسرت اي دخل في الكيس وهو ما اختلف في ما اذا اعتد صاحب الارض
لذلك وخلاف ما اذا اعتل الخلع ارضه **م** كصيد تعلق بشبكته نصبت الجفاف ودرهم او سكر يثر
فوقع على ثوب لم يعد له ولم يكف **ش** حتى اذا اعتد الثوب لذلك لم يصب الثوب وكذا ان لم يعد له لكن لما
وقع كفه صار هذا الفعل **م** **كتاب الصرف** هو بيع الثمن
هو مبادلة مال بمال كالاها **م** من جنس لا ثمان **ش** انما اراد بالثمن جنس جنس او بغير جنس **ش** كبيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة
لفظ الجنس ليعلم على المضروب **م** ويشترط فيه التقاض قبل الافتراق وبيع للذهب بالفضة بفضل وجزا لا يبيع الجنس بالجنس
الامتساوي وان اختلفا جوحه وصياغة **ش** انما ذكر الفصل والجزا في ولم يذكر التساوي لانه لا شبهة
في جواز التساوي بل الشبهة في الفصل والجزا فذكرهما **م** ولا الصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ولو
في فوايه ولم يقم جنس **ش** اي لو اشترى بثلثي الصرف قبل قبضه ثوبا فسد ثوبه الثوب **م** ومن
امه تعدل الف درهم مع طوق الف بالعين وتقدر من الثمن الف او باعها بالعين ألفا نسيئة والف نقد
او باع سيفا حليته خمسون وتخلص بلاضرب مما به وتقدر خمسين فما تعدل من الفضة **ش** وهو
الف في بيع الامة والخمسون في بيع السيف **م** سكت او قال خذ ثمان من ثمنها **ش** اما اذا سكت فظاهر
لانه لما باع فقد قصد الصحة والصحة الا بان يجعل المقبوض في مقابلة الفضة اما اذا اخذها من ثمنها
فانه ليس معناه خذ هذا على انه ثمن مجموعها لان ثمن المجموع الا ثمان في الجارية والمائة في السيف
فمعناه خذ هذا على انه بعض ثمن مجموعها ومن الفضة بعض ثمن المجموع فيجعل عليه ثوبا للوزن فان
اقتربا لا قبض بطل في الحلية فقط وان لم يخلص بطل اصلا **ش** اي ان لم يخلص الفضة من السيف
بلاضرب واقتربا لا قبض بطل في كلهما ورجعت في حاشية نسخة المصنف رحمه الله مع علامة **ش**
لكن لا يحط المصنف هذا الخلق وهو هذا التفصيل اذا كان الثمن اكثر من الحلية فان لم يكن لا يبيع
فقله وان لم يكن يشتمل ما اذا كان الثمن مساويا للحلية او اقل منها او لا يذكر فانه لا يجوز البيع
اما التحقيق الربوا او شبهته **م** ومن باع اناه فضة وقبض ثمنه ثم اقتربا في قبضه فقط
واشترى في الاناء **ش** اي صح البيع فيما قبض ثمنه وفسد فيما لم يقبض ولا يشترط الفساد كما ذكر في باب البيع
ان الفساد طار **م** وان استحق بعضه اخذ المشتري باقية حصته او رخص **ش** اي استحق بعضه اناء
فالمتوى بالخيار لان الشركة عيب في الاناء وفي صورة قبض بعض الثمن قد ثبت الشركة لكن لا يكون
للمتري الرد بهذا العيب لانه ثبت برضى المتري لان الشركة انما يثبت لانه نقد بعض الثمن دون البعض
فترضا بهذا العيب بخلاف الاستحقاق اذا اشترى لم يرض به فله ولاية الرد **م** ولو استحق بعض
قطعة نقره بيعت اخذ ما بقي حصته بلا خيار **ش** لان الشركة ليست بعيب في قطعة النقر

المراد بالقبض في هذا

لان النقص لا يضره **م** وصح بيع درهمين ودينارين وبيع كبري وكبر شعير
بكري وكري شعير **ش** هذا عندنا واما عند زفر والشافعي فلا يجوز لانه قابل للحيلة بالجملة ومن
ضروره الانقسام على الشروع وفي صرف الجنس المخلو في الجنس تعبير بضره فلهذا المقابلة
المطلقة تحتل الصرف المذكور وليس فيه تعبير بضره لان موجب ثبوت الملك في الكل للمقابلة الكل
فيكون الدرهمان في مقابلة الدينارين والدينارين في مقابلة الدرهم ويكون كرا لثمن في مقابلة كرا
الشعير وكرا الشعير في مقابلة كرا التمر **م** وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينارين **ش** بان يكون
عشر دراهم بعشرة دراهم بقدر درهم في مقابلة دينار **م** وبيع درهم حكي ودرهم غلة بدرهمين
صحيين ودرهم غلة **ش** الغلة ما يرد بين المار وياخذ الفار وانما يجوز هذا التحق والتساوي
في الوزن وسقوط اعتبار الجوده **م** وبيع من عليه عشرة دراهم من هله دينار بها مطلقه ان دفع
الدينار وتقاضا العشرة بالعشرة **ش** اي لو زيد على عشرة دراهم فباع عمر ودينارين زيد
بعشرة مطلقه اي لم ينصف العقد بالعشره التي على عمر وبيع عمر والدينارين فصار لكل
واحد منهما على الاخر عشرة دراهم فتقاضا العشرة بالعشره فيكون هذا التقاض فسخا للبيع الاول
وهو بيع الدينارين بالعشره المطلقة وبيع الدينارين بالعشره التي على عمر ولو لم يجل على هذا كان استبداد
بذلك الصرف هذا اذا باع الدينارين بالعشره المطلقة اما اذا باعها بالعشره التي على عمر وبيع
المقاضة بنفس العقد **م** فان غلب على الدرهم الفضة وعلى الدينارين الذهب فباعها فضة وذهب حكما
فلم يجر بيع الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض الامساوي او اذا غلب عليها الغش فباعها في حكم غش
فبيعه بالفضة الخالصه على وجوه حلية السيف **ش** اي ان كانت الفضة الخالصه مثل الفضة التي في الدرهم
او اقل او لا يدرى لا يبيع وان كانت اكثر يبيع ان لم يفتدق بالقبض **م** ويجلسه متفاضلا بشرط القبض في
الجنس **ش** وانما يصح صرفا للجنس المخلو في الجنس لانه في حكم شيئين فضة وفضة فاداسرط القبض
في الفضة كسرط في الصفر بعد التميز **م** وان اشترى بالدرهم المخلو في الفضة او الفلوس النافقة صح فان
كسرت بطل **ش** اي كسرت قبل تسليمها بطل عند اي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يبطل عند اي يوجب
قيمتها يوم البيع وعندهم اخر ما يتعامل به الناس **م** ولو استقرض فلو ساق كسرت يجب ثلثها **ش**
هذا عند اي حنيفة رحمه الله وعند اي يوجب ثلثها يوم القبض وعندهم ثلثها يوم الكساد
كما مر **م** ومن اشترى نصف درهم فلويس او دينار فلويس او قيراط فلويس صح وعليه ما يباع بنصف
درهم او دينار او قيراط منها **ش** اي اشترى بنصف درهم او دينار او قيراط على ان يعطى عوض ذلك
الثلث فلويس صح وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن والقيراط عند الحساب
نصف عشر المثقال وعند زفر رحمه الله لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عديدة وتقدر بها بالدينار
وكوع يثني عن الوزن ولنا ان الثمن هو الفلوس وهي معلومة **م** ولو قال لمن اعطاه درهما اعطني
بنصفه فلو شأ وبنصفه نصف الاجرة فسد البيع **ش** اي اعطاني بنصفه فلو شأ وبنصفه ما ضربت الفضة

بيع ثمنين درهمين ودينارين
للام الرواية في
البيع المتخيصة

على وزن نصف درهم الاجته فيلزم الربوا **م** خلاف اعطى نصف درهم فلو سوا نصف الاجته
ش اعطاه الدرهم وذكر الثمن ولم يقسمه على اجزاء الدرهم **م** فالنصف الاجته بمثله وما بقي
 بالفلوس ولو كرر اعطى صح في الفلوس فقط **ش** اكره لفظه اعطى في الصورة الاولى وهي تقسيم
 الدرهم صح في الفلوس ولم يصح في الدرهم الاجته لانه لما كرر اعطى هنا صاد يبعث **م**
الكفالة هي ضم دمنة الذمة في المطالبة لا في الدين هو الصح
ش وعند البعض هي ضم الذمة الى الذمة في الدين لان لم يثبت الدين لم يثبت المطالبة ولا صح الاول
 لان الدين لا يكره فانه لو اوفاه احداهما لا يبقى على الاخر شي **م** وهي ضمان بالنفس والمال فالاول
 لا يثبت بكفالت بنفسه وخوها مما يعز به عن دينه وبصيفه وبثلمه وبضمته او على او الى
 او انا به زعم او قيل ويلزمه احضار المكفول به ان طلب للمكفول له فان لم يحضره حبسه الحاكم
 وان عيّن وقت تسليمه لزمه ذلك وبموت من كفله ولو انو عبد **ش** وانما قال هذا فعلا لئلا
 ان العبد مال فاذا انقضى تسليمه لزمه قيمته **م** وبدفعه الى من كفله حيث يمكنه مخاصمته وان لم
 يقال اذا دفع البك فان يرى فان شرط تسليمه في مجلس القاضي وسئل في السوق او في مصر اخر
 برك وان سئل في بركة او في السواد او في السجن وقد حبسه غيره **ش** قيل في زمان لا يبرأ بتسليمه
 في السوق لانه لا يعاونه **م** واحد على احضار مجلس قضاء فعلى هذا ان يسلمه في مصر اخر لا يبرأ في زمان
 لعدم حصول المقصود وقوله وقد حبسه غيره اي غير هذا الطالب قيل انما لا يبرأ هنا اذا كان
 السجن سجن قاض اخر اما لو كان السجن سجن هذا القاضي فيبرأ وان كان حبسه غير هذا الطالب لان
 القاضي قادر على احضاره من سجنه **م** وبسليم من كفله بنفسه من كفالته **ش** اي بتسليم المكفول
 نفسه من كفالة الكفيل **م** وبسليم وكيل الكفيل ورسوله اليه **ش** اليه من معلق بالتسليم والضمير
 راجع الى المكفول له **م** ولو مات المكفول له فلو وصى والوارث مطالبة به **ش** اي مطالبة الكفيل
 بالمكفول به **م** فان كفله بنفسه على انه ان لم يوف به غدا **ش** اي ان لم يوف به غدا **م** فهو ضامن لما عليه
 ولم يسلمه عن الزمة ما عليه **ش** خلافا للشافعي رحمه الله لانه ايجاب المال بالشرط فلا يجوز كاليك قلنا
 انه يشبه البيع ويشبه النذر فان علق بشرط غير ملائم لا يصح ويجلأ يصح عملا بالشبهة **م** ولم يبرأ
 من كفاليته بالنفس **ش** لعدم سبب البراءة بل انما يبرأ اذا اذكي المال لانه لم يبق للطالب على المكفول
 عنه شيء فلا قاعدة في الكفالة بالنفس **م** وان مات المكفول عنه ضمن المال **ش** لوجود الشرط وهو عدم
 المواقاة **م** ومن ادعى على رجل ما لا يثبت او لا فكفل بنفسه اخر على انه ان لم يوف به غدا فعليه المال
 صح وجب عند الشرط **ش** صورة المسئلة ادعى رجل على اخر ما به دينه فكفل بنفسه رجل على
 انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة فقوله ملا اي ملا مقفلا وقوله يثبت او لا اي يثبت صفة
 على وجه يصح الدعوى او لم يثبت وفي المسئلة خلاف محل رحمه الله فقيل عدم الجواز عند سبي
 على انه قال فعليه المائة ولم يقل المائة التي على المدي عليه فعلى هذا ان يثبت المدي المائة لا تكون كالكفالة

هذا هو الوجه في الكفالة
 انما هو ضمان بالنفس
 او بالمال

على ان يكون المجلس
 القاضي في السوق
 او في مصر اخر

صح

صححة ايضا اذا لم يبين الا ان يقول فعليه المائة التي تدعيه وقيل سبي على انه لما لم يبين لم
 يصح الدعوى فلم يستوجب احضاره الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس ولا يجوز الكفالة
 بالمال فعلى هذا ان يبين يكون الكفالة صحيحة ولما الله قال فعليه المائة او عليه المال فيراد به
 المحمود فان يبين المدي في ظاهره وان لم يبين فيجوز ذلك اذا بين الحق البيان باصل الدعوى فثبت
 صحة الكفالة بالنفس فترتب عليها الكفالة بالمال **م** ولا جبر على اعطائه كقيل في حد وقصاص **ش**
 هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما جبر في حد القدر في ان فيه حق العبد وفي القصاص لانه خالص
 حق العبد ولا في حنيفة رحمه الله ان مياها على الدر فلا يجب فيها الاستيناف **م** ولو سبى به نفسه صح
ش اي لو سبى نفسه من عليه الحد والقصاص فاعطى كفيلا بالنفس صح **م** ولا حبس فيها حق لشبهه
 مستور ان او عدل **ش** لما ذكرناه لا جبر على الكفالة عند ابي حنيفة مادام يصح صاحب الحق فعنده
 لازمة الى وقت قيام القاضي عن المجلس فان احضر البينة فيها وان اقام مستورين او شاهدا
 عدلا لا يكفل عن ابي حنيفة رحمه الله بل حبسه للزمت حتى يبين الحق وان لم يحضر شيئا من ذلك خلى
 سبيله **م** وصح الرهن والكفالة بالخراج **ش** لانه دين مطالب بخلاف الزكاة لانها جرد فعل وانما اورد هذه
 المسئلة هنا وان كانت الحق ان تذكر في الكفالة بالمال لانه في ذكر الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص
 والخراج مناسبة بالحدود لما عرفت في اصول الفقهاء ان فيه معنى العقوبة فلهذا المناسبة اوردناها هنا
 ليعلم ان حكمه حكم الاموال حتى يجبر فيه على الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة منه **م** واخر كفيل
 بالنفس ثم اخر وهما كفيلا **ش** اي ليس اخذ الكفيل الثاني تركا للاول **م** والكفالة بالمال تصح وان جعل
 المكفول به اذ اصح دينه **ش** الدين الصحيح دين لا ينفق الا بالاداء او البراء وهو اخذ عن بول
 الكتابة فان غير صح اذ المولى استوجب على عبده ديناً وهو يسقط بالحجر **م** نحو كفت بمالك عليه
ش تصح هذه الكفالة وان كان المال المكفول به محمولا **م** او ما يرد كل في هذا البيع **ش** هذا الضمان سبي
 ضمان الذكر وهو ضمان الاستيفاء اي ضمن للثمن رد الثمن اذ استحق المبيع مستحق **م** او علق الكفالة
 بشرط ملائم نحو ما يبيع فلانا او ما ذاب لك عليه او ما عصبك فعلى **ش** ماد ان اي ما وجب ففي
 هذه الصورة ما شرطية معناه ان يبيع فلا فيكون في معنى التعليق وعني بالملائم المناسب
 فان هذه الاشياء اسباب لوجوب المال فبنا سبب الذمة الى الذمة فقوله ما يبيع فلانا اي ما يبيع
 منه فان ضامن لثمنه لا ما اشترى منه فان ضامن للمبيع فان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما ياتي **م**
 وان علقته بحجر الشرط فلا كان هبب الرخ او جال المطرفان كفلا مما لك عليه ضمن قدر ما قامت
 به بيته ولا يثبت صدق الكفيل فيما يعز به مع حلفه والاصل فيما يعز به كونه على نفسه فقط
ش اي ان لم يبع البيعة صدق الكفيل في مقدار ما يعز به مع انه يحلف على نفي الزيادة ويثبت ان يحلف
 على العلم بانك لا تعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصل فان تكلموا في الزيادة لم عليهم وانما يحلف على العلم
 لان الحلف فيما يجب على الغير ليس هو على العلم وان اقر الاصل بالكثر ما اقر به الكفيل يكون ذلك

هذا هو الوجه في الكفالة
 انما هو ضمان بالنفس
 او بالمال

مقتصر عليه لان القرار حجة قاصرة وكلمة ما في قوله بقوله والضمير في به راجع
 الى ما في قوله فيما يقربا اكثر منه مصدرية اي صدق الاصيل في اقراره باكثر منه اي ما يقرب الكفيل
 ولو جعلت موصولة بقصد المعنى لانه حينئذ يصير تقدير الكلام صدق الاصيل في الشيء الذي
 يقربا اكثر منه اي من ذلك الشيء فالتشبيح الذي يقرب الاصيل باكثر منه هو ما اقرب الكفيل والخبر ان
 الاصيل يصدق في الاكثر لانه يصدق فيما اقرب الكفيل **م** وللطالب مطالبة من شاء من اصياله
 وكفيله ومطالبتهما فان طالب احدهما فله مطالبة الآخر **ش** هذا خلاف المال اذا اخذ احد العاصيين
 فان اختيار احدهما يقتضي تملكه يعني اذا قضى القاضى بذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام فاذا
 ملك احدهما لا يمكنه ان يملكه الآخر **م** ويصح بامر الاصيل وبلا امر **م** ان امر رجح عليه بعد اذ ائنه الى
 طالبه ولا يطالبه قبله **ش** خلاف الوكيل بالشراء فانه اذا اشترى كان له مطالبة الممنوع من موكله قبل اذ ائنه
 الى البايع لانه انعقد بين الوكيل والموكل مباد له حكمية **م** وان لم يأمر بالرجوع فان لم يرد بالمال فله
 ملازمة اصياله وان جلس فله حبسه **ش** لانه لحقه هذا الضرر بامر فيعامله بمثله **م** وان
 ارى الاصيل او اوفى المال برك الكفيل وان ارى هو لا يبرأ الاصيل **ش** لان الدين على الاصيل بالبراء
 عنه يوجب البراءة عن المطالبة بخلاف العكس **م** ولو اخرج عن الاصيل تأخر عنه خلاف عكسه **ش**
 اعتد بالبراءة الموقوت بالموت **م** فان صالح الكفيل الطالب عن الدين على ما يبرأ الكفيل والاصيل
 ورجع على الاصيل بان كفل بامر **ش** لانه اضاف الصلح الى اللقح الذي وهو على الاصيل فيبرأ عن تسعيره
 وبرائه فوجب براءة الكفيل فان كانت الكفالة بامر رجح الكفيل بما أدى وهو الملية **م** وان صالح
 على جنس آخر رجح باللقح **ش** لانه مباد له فيملكه فيرجع جميع اللقح فادق قلت ان الدين على الاصيل فيملكه
 بملكه الكفيل لان تملك الدين من غير من عليه الدين لا يصح قلت اما عند من جعل الكفالة ضم الزمة الى
 الزمة في الدين فظاهر وانما عند الآخرين فان المكفول له اذا ملك الدين من الكفيل ما لم يملكه او بالعمارة
 فالدين يجعل تابنا في ذمة الكفيل ضرورة صحة التملك كذا قالوا **م** وان صالح عن موجب الكفالة لم يبرأ
 الاصيل **ش** لان هذا الصلح ابراء الكفيل عن المطالبة فلا يوجب براءة الاصيل **م** وان قال الطالب للكفيل
 بريت الى من المال رجح على اصياله **ش** لان البراءة التي ابتداءها من الكفيل وانتهت الى الطالب
 يكون بالبقاء كانه قد رتب بالاداء الى الرجوع بالمال الى الاصيل ان كان الكفالة بامر **م** وكذا في رتب
 عند يوسف رحمه الله خلافا لما رحمه الله **ش** لان البراءة يكون بالاداء والبراءة فيثبت الادنى ولا في يوسف
 رحمه الله انه اقرب البراءة التي ابتداءها من المطلوب وهي كما اذا قال ان قدم فلان ابرأك من الدين بايع
 البراءة منه بالاداء فيرجع **م** وفي ابرأك لا يرجع **ش** قيل في جميع ذلك ان كان الطالب حاضرا يرجع اليه
 في البيان **م** ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشروط كسائر البراءات ولا الكفالة بما يتعد استيفاء
 من الكفيل كالحدود والقصاص وبالمبيع بخلاف الثمن **ش** اعلم ان الكفالة بتسليم المبيع يصح لكن لو هلك
 لا يجب على الكفيل شيء فيراد المتن الكفالة بمالية المبيع وذلك لان ما يئنه غير مضمونه على الاصيل فانه لو

الاصيل

ينفسخ البيع وتجب رد الثمن **م** وبالمهرهون **ش** اي بما يئنه لكن يصح بتسليم المهرهون ولو هلك
 لا يجب عليه شيء فان اصل الكفالة بمالية المبيع المضمونه بالغير لا يصح فاما المهرهون المضمونه
 بنفسها يصح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وذلك مثل المبيع بيعا فاسدا والمغصوب والمقبوض على سوم
 الشراء فانه مضمون بالقيمة **م** وبلا مائة كالمودعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة والشركة
ش قالوا الكفالة بمالية المودعة والعارية لا تصح اما بتمكين المالك من اخذ المودعة يصح وكذا
 بتسليم العارية **م** وبالحمل على دابة مستأجرة معينة **ش** اذا لا تدرك له على تسليم دابة المكفول عنه
م بخلاف غير المعينة **ش** فان المستحق ههنا الحمل على دابة كانت فالقيمة ثابتة ههنا **م** ويجوز عند
 مستأجرها معي **ش** لما ذكر في الدابة **م** وعن ميت مفلس **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله بناء على ان
 ذمة الميت قد ضعف فلا يجب عليها الا ان يتقوى باحد امرين اما بان يبقى منه مال او يوقى كفيل
 كفل عنه في ايام حياته حينئذ يكون الدين صحيحا فيصح الكفالة وعندنا اذا ثبت الدين ولم يوجد مسقط
 يكون ديناً صحيحاً فيصح الكفالة **م** وبلا قبول الطالب في المجلس **ش** وعندنا في يوسف رحمه الله اذا بلغ
 الخبر وأجاز جاز وهذا الخلاف في الكفالة بالنفس والمال **م** الا اذا كفل عن مورثه في مرضه مع
 غيبة غمائه **ش** صورته ان يقول المريض لو ارثته في غيبة الغمائه تكفل عني بما علي من الدين فكفل
 وانما يصح ذلك في الحقيقة وصية ولهذا لا يشرط تسمية المكفول له **م** وعالم الكتابة حر كفل له او عبد
ش لانه دين ثبت مع الماني وانما قال حر كفل له او عبد لرفع ثوبه ان كفالة العبد به يلغى ان يصح لانه
 يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لان العبد محل الكتابة فخصه دفعاً لهذا الوهم **م** ولا يرجع اصياله
 أدى الى كفيله وان لم يعطها طالبه **ش** اي اذا عمل الاصيل فادى المال الى الكفيل الذي كفل بامر ليس
 له ان يستردكها مع ان الكفيل لم يعطها للطالب **ش** اذا عمل اداء الزكاة لان الكفالة بامر المكفول عنه
 انعقدت سبباً للدينين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلاً الى وقت ادايته فاذا
 وجد السبب وجب له اداء ومملكه الكفيل فلا يستردك المكفول عنه وهذا خلاف ما اذا ادى على
 وجه الرسالة لانه حينئذ يخص امانته في يد **م** وما زج فيها الكفيل فهو له لا يصدق بوش **ش** اي اذا
 عامل الكفيل في اللقح التي أدى الاصيل اليه وزج فيها فالزج له خلافاً لطالبه لا يجب تصدقه لما ذكرنا
 انه ملكه **م** وزج كركل به وقضيه له وزجه الى قاضيه احب **ش** قوله وزج كركل به له حبه
 اي ان كانت الكفالة بكر حنطة فاداه الاصيل الى الكفيل فباعه الكفيل وزج فيه فالزج له لكن رجح
 الى قاضيه وهو الاصيل احب لانه يمكن فيه حبت بسبب ان الاصيل هو استردك اده على تقدير ان
 يفض الاصيل الدين بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقاً به في الحبت يعمل فيما يتعين بالتحسين
 كالزج خلاف ما لا يتعين بالتحسين كالدرهم والدنانير في المسئلة السابقة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 وعندنا لا يكون الرد الى قاضيه احب اذا حبت فيه اصلاً ككفيل امره اصياله بان يتعين عليه
 ثوباً ففعل فهو له **ش** اي امر الاصيل الكفيل بان يترك ثوباً بطريق العينة ويبيع العينة ان يستقرض

رجل من تاجر شيئا فلا يقصره قرضا حسن بل يخطبه عينا ويديها من المستقرض بالقيمة
 فالقيمة مستقرة من العين سمي بها لانها اعراض عن الدين الى العين فالاصل امر كفيلا بان يتر
 ثوبا باكثر من القيمة ليقتضى به دينه فيفعل بالتوب للكفيل لانه هذه وكالة فاسد لعدم تعين التوب
 والتمن **م** وما ربح بايعة فعليه **ش** اي اذا اشترى التوب خمسة عشر وهو يساوي عشرة فباعه
 بال عشرة فالربح الذي حصل للبائع وهو خمسة القصار حشرنا على الكفيل فعلى الكفيل لانه الوكالة
 لما لم يصح صار كانه قال ان اشترى ثوبا بثلثي ثم بيعته باقل من ذلك فاننا من ذلك الحشران فهذا
 الضمان ليس بشي **م** ولو كفل بما ذاب له او باقضى له عليه وغاب اصيلة فاقام مدعيه بينة على
 كفيله ان له على اصيلة كذا رديت **ش** لانه اذا اقام البينة ان له على اصيلة كذا ولم يتعرض لعطاء القاض
 به لا يجبه على الكفيل لانه كفل بما قضي القاض له ولم يوجد هذا في الكفالة بما قضي له عليه ظاهرا وكذا
 بما ذاب له لانه معناه تقرر وهو بالقضاء **م** وان اقام بينة ان له على ردي كذا وهذا كفيلا بما ربح قضي
 عليه **ش** هذا التمسك مسألة لا تعلق له بما سبق وهو الكفالة بما ذاب له او باقضى له عليه صورة المسألة
 اقام رجل بينة ان له على ردي القاء وهذا كفيلا بهذا المال بما ربح قضي عليها ففي هذه الصورة قد كفل
 بهذا المال من غير التعرض لقضاء القاضي بخلاف المسألة المتقدمة فاذا قضى عليها يكون للكفيل
 حق الرجوع على المصيل في هذا عندنا وعند فرجه الله لا يرجع عليه لانه لما انكر كان زعمه ان هذا
 الحق غير ثابت بل المديون لم يظلم غيره فلما اقرعه فليس الشروع كذا به فارتفع انكاره **م** وفي الكفالة
 بلا امر على الكفيل فقط **ش** اي اقام البينة على انه كفيلا بلا امر فقصى القاضي بالمالك على الكفيل
 فقط **م** ولو ضمن الدرك بطل دعواه بعده **ش** لانه ترغيب المشتري في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار
 بملك البايع فلا يصح دعوى ملكية **م** ولو شهد وختم لا **ش** انما قال وختم لان المحمود في الزمان
 السالف كان الختم في الشهادة صيانة عن التعمير **م** قالوا ان كتب في الصك باع ملكه او سباعا با
 نافذ او هو كتب شاهد بذلك بطلت **ش** اي بطلت دعواه بعد هذه الشهادة لان شهادة بكون
 اقرارا بان البايع قد باع ملكه او باع سباعا با نافذ فاذا ادعى الملك نفسه يكون منافضا ولو كتب شاهد
 على اقرار العاقد **ش** اي لا يطلد دعواه بعد هذه الكتابة لعدم الشاقص **م** ولو ضمن العهدة **ش** اي اشترى
 رجل وضمن آخر بالعهد فالضمان باطل لان العهدة قد جازت لمعان للصك القديم وللعقد وحقوقه
 وللدرك فلا يثبت احد المعايير بالشك **م** او الخلاص **ش** اي اذا ضمن الخلاص فلا يصح عندي خيفة الله
 وهو ان يشترط ان المبيع ان استحق تجلصه وسلم عينه بأي طريق كان وهذا باطل لا قدرة على هذا
 وعندها بيع وهو محمول على ضمان الدرك **م** او المضارب **ش** اي باع المضارب وضمن العهدة
 لرب المال **م** او الوكيل يبيع لموكله **ش** اي باع الوكيل وضمن للوكيل العهدة وانما يجوز لان العهدة امانة
 عند المضارب والوكيل فالضمان يغير حكم الشرع ولان حق المطالبة للمضارب والوكيل فيصيران
 ضامنين لنفسهما **م** او احد البايعين حصصه من ثمن عبد باع بصفقة بطل ويصفقتين

ش اي باع عبد بصفقة واحدة وضمن احد هما صاحبه حصته من الثمن لا يصح لانه لو صح الضمان
 مع الشركة يصير ضامنا لنفسه ولو صح في نصيب صاحبه يؤدي الى فسخه الذي قبل فسخه ودفعه
 بخلاف ما لو باع بصفقتين فانه يصح الضمان لانه لا شركة **م** كضمان المزارع والنواب والقسمه
ش اي صح ضمان هذه الاشياء اما المزارع فقد مر واما النواب فهي ما يبيع حكومي النهر وأجر المزارع
 وما يوظف لتجربة الجيش وغير ذلك واما بغير حق كالجبايات في ضمانها والكفالة بالاولى صححة اتفاقا
 وفي الثانية خلاف والفتوى على الصحة فانها صارت كالديون الصحيحة حتى لو اخذت من المكاره
 الرجوع على مالك الارض واما القسمة فقد قيل هي النواب بعينها والحصص منها وقيل هي الثانية الموطنة
 الثانية والنواب هي غير الموطنة وايضا كان الكفالة بها صححة **م** وان قال ضمانه لغيره صدق وهو
 وان ادعى الطالب انه حال **ش** اي قال الكفيل كفلت بهذا المال لكن المطالبة بعد شهر وقال الطالب
 لابل على صفة الجول والقول قول الكفيل مع الحلف وهذا بخلاف ما اذا اقر بدين مؤجل وقال المقر له
 لابل هو حال فالقول المقر له والفرق انه اقر بالدين ثم ادعى حقاله وهو تأخير المطالبة والمقر له يمكن
 فالقول له بخلاف الكفالة فانه لا دين فيها فالطالب يدعي ان مطالبته الحال والكفيل ينكر **م** ولا يؤخذ ضمان
 الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بتمنه على بايعه **ش** اذ بمجرد الاستحقاق لا ينقض البيع في ظاهر الرواية
 مالم يقض بالتمن على البايع فلم يجبه على المصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل **م** دين على اثنين كفل كل عن الآخر
 لم يرجع على شريكه الا بما ادى زائدا على النصف **ش** اشترى عبد بالقي وكفل كل منهما عن صاحبه بما ربح
 البايع فكل ما ادى احدهما لا يرجع به على صاحبه الا ان يكون زائدا على النصف لان وقوع المؤدى عما عليه
 اصاله اولى من وقوعه عما عليه كقالة **م** ولو كفل بشي عن رجل وكل به عن صاحبه رجع عليه بنصف
 ما ادى وان قل **ش** على رجل الف فكفل كل واحد من شخصين اخرين عن المصيل بهذا الف لم يفلح كل واحد
 من الكفيلين عن صاحبه بما ربح بهذا الف فكل ما اداه احدىهما وان قل رجع على الآخر بنصفه بخلاف الصورة
 الاولى فان اصاله ترجح على الكفالة اما ههنا فالكفالة فلا رجحان وقال في المراجعة الصحيح ان صورة
 المسئلة على هذا الوجه احتراز عما اذا كفل بالالف حتى كان الف متقسما عليها ثم كفل كل واحد منهما
 عن صاحبه بما ربح ففي هذه الصورة لا يرجع على شريكه الا بما ادى على النصف اقول في هذه الصورة
 كل ما اداه ينبغي ان يرجع بنصفه على شريكه لانه لم يكن لاحد الكفالتين رجحان على الاخرى فكل
 ما اداه يكون منها فيجب ان يرجع بنصف ما ادى فلا فرق بين هذه الصورة والصورة التي خصها
 بالصحة **م** وان ابراء الطالب احدها اخذ الاخر بكفالة **ش** لان وضع المسئلة فيما اذا كفل كل منهما بالالف
 عن المصيل ثم كل منهما بالالف عن صاحبه فاذا ابراء احدهما بقي الاخر بكفالة وفي الصورة التي احتراز
 بالصحة عنها اذا ابراء احدهما بقي الكفالة الاخرى محسنة **م** ولو فسخت المفاوضة اخذ ردي الدين
 اي شاء من شريكها بكل دينه **ش** لما عرفت ان شركة المفاوضة تضمن الكفالة **م** ولم يرجع احدهما على صاحبه
 الا بما ادى زائدا على النصف **ش** لما عرفت ان جهة الاصاله راجحة على جهة الكفالة اقول في هذه المسئلة

اشكاله وهو ان احد المتفاوضين اذا اشترى شيئا فباعه فالبائع ان يطلب الثمن من مشتريه فلا
 تعلق هذه المسئلة بمسئلة الكفالة بل المتعلق في النصف اصلا وفي النصف وكيل فكل ما ادى ينبغي ان يرجع
 بنصفه على الشريك لانه اشترى العبد صفقة واحدة فصار الثمن دينيا عليه ولا يمكن فيه تفرقة كل ما يورث
 من شريكه فيرجع عليه بالنصف وان طلب البايع الثمن من شريكه يكون ذلك بسبب ان المتفاوضة تضمنت
 الكفالة فيكون كقوله في الكل ان الكفالة في النصف الذي هو ملك العاقد تضمنت كفاالة وفي النصف الذي
 هو ملكه في النظر الى ان حقوق العقد واجبة الى الوكيل يكون الشريك كقوله في النصف فطالبه الثمن فيوجه اليه
 حكم الكفالة وبالنظر الى ان الملك في هذا النصف وقع له يكون في اداؤه نصف الثمن اصلا اذا كان يكون واجبا
 الى هذا النصف فلا يرجع الى العاقد وفيما زاد على النصف يرجع م عدا ان كونها بعقد وكذا كل صاحب
 رجع كل على الآخر بنصف ما ادى في عدا ان كان المولى كالتفكيك بالالف الى سنة وقبلا وكذا كل عن صاحبه
 وكل ما ادى احدهما رجع على الآخر بنصف ما ادى وانما قيد بعقد واحد حتى لو كان بينهما بعقدان فالكفالة
 لا تصح اصلا اما اذا كانت بعقد واحد لا تصح قياسا لانه كفالة بيد لا لكتابتها وتصح استحضار ان يجعل
 كل منهما اصيلا في حق وجوب الف عليه ويكون عتقهما معلقا باداياه ويجعل كفيلا بالالف في حق صاحبه
 فما اذا ادا احدهما رجع بنصفه على صاحبه لا سوا بينهما فان اعترف الشريك احدى قبل ادا صاحبه وله ان يأخذ
 حصته من لم يعتقه منه اصالة ومن لم يرضها رجع المعتق على صاحبه بما ادى عنه لا صاحبه عليه
 بما ادى عن نفسه لان المالك الحقيقة مقابل برقبتهما وانما جعل على كل منهما نصيبا الكفالة وقال
 لا يجب على عتق حار على من كفا له مطلقا ش اقر عتق تجوز بال مال فالمال لا يجب عليه الا بعد
 العتق وان كفل به كفالة مطلقا لم يتعرض للجلود والتأجيل يجب عليه حال الان المانع من الجلود
 في عتق العبد انه معسر ان جميع ما في يده لولا ولا مانع في الكفيل م ولو ادى رجع عليه بعد عتقه ش اي
 ان ادى الكفيل وكانت الكفالة باعرا العبد رجع عليه بعد عتقه م ولومات عتق مكفول برقبته واقم بقية
 انه لم يعبه ضمن كفيله قيمته ش رجلا ادى رقبته عتق مكفول اخر برقبته فبات العبد فاقام المذني
 بيته انه كان له ضمير الكفيل قيمته لان الواجب مولا العبد رقبته على وجه يخلقه قيمته فالكفيل اذا كفل
 قالوا يجب عليه ذلك بخلاف ما اذا ادى مالا على العبد فكل اخر برقبته العبد فبات العبد فلا شيء على
 الكفيل م فان كفل سيده عن عبده او هو غير مدين عن سيده فغنى فادى لا يرجع على صاحبه ش
 لان الكفالة قد وقعت غير موجبة للرجوع لانه احدى لا يستوجب دينيا على الآخر وعند رفرجهما
 ان كان الكفالة بالامر يثبت الرجوع لان المانع قد زال وهو الرق وانما قال غير مدين ليصح كفاالتك
 فان المولى ان امر العبد المدينون بالكفالة عنه لا يصح الكفالة م كتاب **الحالة**
 في نصح بالدين رضى الجبل والحنال والحنال عليه ش الحوالة نقل الدين من ذمة المدين الى ذمة غيره بالدين احدى
 للحنال على الجبل الذي ذكر رواية القديري وفي رواية الزيات ان يصح بلا رضا الجبل وصورته
 ان يقول رجل للطالب ان لك على فلان كذا فاحمله على قرضي بذلك الطالب صححت الحوالة ويرى المصيل

الحالة
 في نصح بالدين رضى الجبل والحنال والحنال عليه ش الحوالة نقل الدين من ذمة المدين الى ذمة غيره بالدين احدى
 للحنال على الجبل الذي ذكر رواية القديري وفي رواية الزيات ان يصح بلا رضا الجبل وصورته
 ان يقول رجل للطالب ان لك على فلان كذا فاحمله على قرضي بذلك الطالب صححت الحوالة ويرى المصيل

وصورة اخرى كقول رجل عن آخر بغير امره بشرط براءة المصيل وقيل المكفول له ذلك صححت الكفالة
 ويكون هذه الكفالة حوالة بمان الحوالة بشرط ان لا يبرأ المصيل كفاالة م واذا تمت برى الجبل من الدين
 بالقبول ولم يرجع عليه الحنال ش اي لم يرجع الحنال بدنيه على الجبل م الا اذا تولى حقه بموت الحنال
 عليه مفسلا او حلقه منك حوالة لا يثبته عليه او قالوا بان فلسفة القاضي ش فان تفضل القاضي
 م عند حيا وعنه الشافعي وعند ابي حنيفة رحمه الله لا اذ لا وفوق لا حيد على ذلك فالشهادة على ان لا
 مال له شهادته على النفي م وتصح بدراهم الوديعه ويبرأ بهلا كفاالة ش اي يبرأ المودع وهو الجبل عليه
 عن الحوالة بهلا الوديعه في بيع م وبالمعصوبه ولم يبرأ بهلا كفاالة ش اي لم يبرأ العاصب بهلا كفاالة م
 المعصوبه لان القيمة تخلفها م وبالدين ش اي يدين الجبل على الحنال عليه م فلا يطالب الجبل الحنال عليه
 ش لانه تعلق به حق الحنال م مع ان الحنال يسوق لغوا ما الجبل بعد موته ش انما قال هذا يدفع توهما
 ان الحنال لما كان اسوق لغرماء الجبل بعد موته يكون حق الجبل معلقا بذلك الدين فينبغي ان يكون
 للجبل حق الطلب من الحنال عليه فالحاصل ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة لتعلق حق الحنال بذلك
 الدين لكن ادى مرتبة من الرهن حتى لا يكون الحنال احق به بعد موت الجبل م وفي المطلقة له
 الطلب من الحنال عليه ش اي اذا كانت الحوالة مطلقة غير مقيدة بالوديعه او المعصوب او الدين
 فالجبل طلب الوديعه والمعصوب والدين من الحنال عليه م ولم ينظر باخر ما عليه او عند ش اي لم ينظر
 الحوالة باخذ الجبل ما على الحنال عليه او عند وهو الدين والمعصوب والوديعه سواء كانت الحوالة مطلقة
 او مقيدة ففي المطلقة ظاهر واما في المقيدة فلان الجبل ليس له حق اخذ من الحنال عليه فان دفع اليه
 الحنال عليه فقد دفع ما تعلق به حق الحنال فيضمن الحنال عليه م ولا يقبل قول الجبل للحنال عليه
 عند طلبه مثل ما حال اعلنت بدني كان عليك ش احوال رجل رجلا على اخر عانة فدفع الحنال عليه
 الى الحنال لم طلب الحنال عليه تلك المائة من الجبل فقال الجبل انما اعلنت بما نزل عليك والحنال عليه تنكران
 عليه شيئا يكون القول له لا للجبل ولا يكون قبول الحوالة اقرا من الحنال عليه بانه لان الحوالة تصح
 من غير ان يكون للجبل على الحنال عليه ش م ولا قول الحنال الجبل عند طلبه ذلك اعلنت بدني عليك ش
 اي احوال واحد الحنال المالك من الحنال عليه وطلب الجبل ذلك المالك من الحنال فقال الحنال للجبل قد اعلنت
 بالدين الذي لي عليك والجبل تنكران عليه شيئا فالقول له لا للحنال ولا يكون الحوالة اقرا من الجبل بالدين
 للحنال على الجبل فان الحوالة مستعملة في الوكالة م ويكون السفينة وهي اقراض لسقوط خطو الطريق ش
 في المعرب السفينة بضم السين وفي التاء ان يدفع الى تاجر مثلا بطريق الاقراض ليدفعه الى صديقه
 في بلد اخر وانما يقرضه لسقوط خطو الطريق وهي تعريب سفينة وانما سمي الاقراض المذكور بهذا الاسم
 لشبهه بالوضع الدراهم والدين في السفينة اي في الاشياء الخوفه كما يجعل العصا مجوفا وتحت فيه
 المال وانما شبه به لان كلاهما اجنبيا لسقوط خطو الطريق او لان اصلهما ان يسان اذا اراد السفر
 ولم نقد واذا اراد رساله الى صديقه فوضعه في سفينة م مع ذلك خاف الطريق فاقرض ما في السفينة

الاحوال
 المقيدة
 والمفسرة

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

وتد لا عن مال حصل له كمن سيع وفي نفقة عرسه وولده لا في دينه **ش** اي لا يجلس في دين الولد
في غيرهما **ش** نحو الدين وارث الجاني **م** ان ادى في قرضه الا اذا قامت بينة بضده **ش** ثم شرع بعد ذلك
فيما يفعل القاضى اذا كان الخصم حاضرا ولم يكن فقال **م** قد شهدوا على خصم حاضرا وكتب به
وهو السجل **ش** اي بالشهادة وكتب بالحكم وهذا المكتوب هو السجل فيكتب حكمه بذلك وثبت عندي فان
هذا حكم **م** وان شهدوا على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي وكتاب القاضى القاري
وهو نقل الشهادة حذيفة وتقبل فيما لا يسقط بشبهة **ش** اي ما سوى الحد ودر الاقصاص **م** اذا شهد به
عنه كالدبر والعقار والناكح والنسب المعصوب والمائة والمضاربة **م** يجوز بين **ش** فان الامانة وما
المضاربة اذا لم يجد الا احتياجا الى كتاب القاضى واذا وجد صار معصوبين وفي المعصوب يجب القيمة
وهو يجرى فيه الكتاب الحكمي اذا احتياجا الى الماشية بل يعرف بالصفة بخلاف العيني المقولة فان
يجاز فيها الى الماشية وهذا عند حذيفة رحمه الله وكذا عند يوسف رحمه الله في العهد الذي قبل فيه
وقد كثر كيفية هذا الكتاب قاضي غار القاضى سمرقند ان فلا ناولا فاشهد عندك ان عبد فلان المسمى المبارك
الذي جليته كذا وكذا انفق من ماله ووقع سمرقند في يد فلان الى اخر الكتاب وختمه فاذا وصل الى قاضي
سمرقند حضر الخصم مع العبد وتقبله بشرايطه فان لم يكن جليته كما كتب يتركه وان كان فاحض
ان ذهب الى غار فيها واسلم العبد الى المدي على وجه القضاة وياخذ منه كفيلا يسقط العبد ويجعل
في عنقه شيئا وحنة صيانة عن التبدل عند شهادة المسترود وكتب الى قاضي غار اجواب كتابه وانما رسل
اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب حضر الشهود الذين شهدوا في عينة العبد ليشهدوا وفي حضوره
ويشهدوا اليه انه ملك للمدي لكن لا يحكم لان الخصم غائب ثم يكتب الى قاضي سمرقند ان الشهود شهدوا واخضروا
لحكم قاضي سمرقند على الخصم وتبيرا الكليل عن كفالته **م** وعن حذيفة رحمه الله قبوله فيما قبل وعليه المتأخر
الا في حدود وجب ان يقربا على من يشهدهم ويقيم عندهم وليس لهم ان يوسع في الله لم يشهدوا ان هذا كتابه
من ذلك واخرا لاهام السري رحمه الله قوله **ش** فعند اي يوسف رحمه الله يشهدون ان هذا كتابه
وخاتمه وعن اي يوسف الختم ليس بشرط اقول **م** اذا كان الكتاب في يد المدي يعني بان الختم شرط
وان كان في يد الشهود يعني بان ليس بشرط **م** واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضور خصمه ولا شهادة
رجلين وامرأتين فاذا شهدوا اليه كتاب قاضي فلان قرا عليه في محكمته وختمه وسلمه اليها فحق القاضى
وقراء على الخصم والزعم ما فيه ان يفي كاتبة قاضيا فيقبل بموته وعزله قبل وصوله وكذا يمتنع المكتوب اليه
اذا كتب بعد اسبوعه والى كل من يقبل اليه من قضاة المسلمين **ش** وعند اي يوسف رحمه الله لا يشترط ان يكتب
القاضي معين بل يكفي ان يكتب ابتداء الكل من يوصل اليه من قضاة المسلمين لان تعيين المكتوب اليه نصيب
لا ينافي فيه **م** ولومات الخصم ينفذ على وارثه وصح قضاء المرأة الا في حد وفود **ش** لان شهادة نساء
لا يقبل فيها **م** ولا يستألف قاض ولا يوكل وكيل الا من فوض اليه ذلك في المقوض تأييده لا يعزله
بعزله وموته موكل بل هو نائب الاصل **ش** انا قال موكل لان في الوكالة يتحول الوكيل بموت موكله فاذا

ان اعلم بالبرهان ان قاضي غار
وقال ارايت لو امرت
بوجع بغير غضب
وانظر ثم قل
انما هو في القضاة من ان لا يترك
التي لا تترك من القضاة من ان لا يترك

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

في حق من كان له دين عليه من قبله
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده
او من كان له دين عليه من بعده

ان يصح ان الوكيل هو الموكل لا يجوز ان يكون موكله لانه في الحقيقة ليس نائبه بل هو نائب المصل واما في القضاء
 فان الثاني لا يجوز ان يكون الموكل شخص الموكل بالذکر لان الاشياء فيه ولا شبهة في باب القضاء فان ذكرتم قال
 بل هو نائب المصل في التوكيل يجوز ان يكون المصل في القضاء لا يجوز ان يكون الموكل في القضاء والوكيل ان يستخلفا
 هو او كان قد كان في الوكالة صح في اي غير الموكل يعني اذا لم يقوض الى القاضي والوكيل ان يستخلفا
 الغير فاستخلفا ففعل النائب بحضور الموكل صح لا يوجب اذ فعل بحضوره في فعله ينقل اليه وكذا ان فعل
 بعينه فوصل الى الموكل فاجاز لانه اذا انضم اليه ذلك الفعل صار كما في فعل وكذا ان قد كان الموكل
 الاول ان في الشرط ان يتقدم بالقرينة حصل رايه **م** واما على رايك بتركيل **ش** اي اذا قال الموكل للوكيل
 اعمل برأيك كان للوكيل ان يتركه **م** ويحق حكم قاض اخر في مختلف فيه المصدر الاول اما ما خالفه الكمال
 والسنن المشهورة او الاجماع **ش** اي اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه ان يرضى
 الا ان يكون مخالفا للكتاب كمن وكال التسمية عامدا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بذكر اسم الله
 عليه او السنن المشهورة كالتصديق في المطقة ثلثا بنكاح الزوج الثاني بلاوطي على مذهب محمد بن الحسين
 فانه مخالف للسنن المشهورة وفي قوله عليه السلام لا حتى يتوفي عيسى بن مريم الحديث او الاجماع كالتصديق
 على منعه النساء لان الصلابة اجعوا على فساد في اصل هذا القاضي اذا قضى في مجتهده فيه يصير
 مجتهدا عليه يجب على قاض اخر تنقيح وهذا اذا حكم على وفق مذهب اما اذا حكم على خلاف مذهب
 فسيأتي ويجب ان يعلم القاضي ان المسئلة تختلف فيها وايضا هذا اذا كان محل العقد مختلفا فيه اما
 اذا كان نفس القضا مختلفا فيه كالتصديق على العايب فانه لا يصير مجتهدا عليه الا ان يرفع قضاؤه على قاض
 آخر فيمنضيه فيجسد يصير مجتهدا عليه وبعد الامضاء ان رفع الى قاض آخر يجب عليه تنقيح **م** وفي
 اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض **ش** ذكر في اصول الفقه ان العلماء اختلفوا في ان الاجماع
 هل ينفذ بانفاق المجتهدين او لا ينفذ من ائمة ائمة الكل في هذا اختلفوا ان اتفاق الاكثر كاف في مقام التوافق
 الاكثر لا يعتبر خلاف الاول وفي كتاب اصول الفقه روي ان ذلك المذهب وهو ان اختلاف الاول في
 الاكثر معتبر فان واحد من الصلابة رضوان الله عليهم اجمعين ربما خالف الجميع الكثير ولم يقولوا
 عند اكثر منكم بل اعتبروا مخالفة وايضا قال في الهداية ان المعبر بالاختلاف في الصدر الاول الى الصلابة
 رضوان الله عليهم اجمعين لكن الصحيح انه لا يشترط ذلك حتى يكون اختلاف السافعي رحمه الله معتبرا
 والقضاة مجتهدون او جل ينفذوا بباطن او بظاهر ولو بشهادة زور اذا ادعى سبب معين **ش** حتى لو
 ادعى جارية ملكا مطلقا واقام على ذلك بينة زور وقضى القاضي به لا يحمل له وطنا بالاجماع
 لان الملك لا يرد له من سبب وليس البعض اولى من البعض فلا يمكن اثبات سبب معين يثبت به الجارية
م فان اقام بينة زور بانه تزوجها وحكم به حل لها يمكنه **ش** فعند اوجبه رحمه الله وعند
 ينفذ ظاهره اي يسلم القاضي الزوجة الى الزوج وبما هما بالتمكين لا باطنا اي لا يثبت فيما بينهما
 تغلق ومذهبها ظاهر واما مذهب ابي حنيفة رحمه الله فشكل جدا فان الجرام المحض كيف كان

هذا هو المذهب المشهور في النكاح والطلاق والنفقة

هذا هو المذهب المشهور في النفقة والطلاق والنكاح

فيما بينه وبين الله تعالى وجوابه انما جعل الجرام المحض وهي الشهادة الكاذبة من حيث انه اجاب
 كاذب سببا للحل بل حكم القاضي صار كاشا عقدا جديدا وهو ليس حراما لان القاضي غير عالم بكذب
 الشهود والقضاء في مجتهده جلال رايه ناسيا من هيبه او عامدا لا ينفذ عندها به **ش**
 واما عند ابي حنيفة رحمه الله فان كان ناسيا من هيبه ينفذ وان كان عامدا فغيره روايتان وعندهما
 لا ينفذ في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ عند الفتوى على قولها **م** ولا يقضي على عايب الا بحضور
 ما يثبت حقيقة كالوكيل او شرعا كوكي القاضي او حكاما ان كان ما يدعى على العايب سببا لما يرد
 على الحاضر **ش** كما اذا ادعى اذ اعلى رجل انه اشتراها من فلان العايب واقام البينة على ذي اليد فان
 القاضي يقضي بهذه البينة على الحاضر والعايب حتى لو حضر العايب وانكره لا ينفذ الى انكاره **م** فلو
 كان شرط لا يصح **ش** اي ما كان يدعى على العايب شرطا لما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى عبد مولاة انه غلب
 عنه شرط لا يرد وجهه واقام بينة على الظاهر بغيبه زبنا خالف فيه المشايخ منهم الله والصحيح
 انه لا يقبل وما يقبل في السبب دون الشرط لانه السبب اصل بالسبب الى المسبب فيكون الحاضر ناسيا عن
 صاحب السبب وهو العايب كالوكيل وكذلك اذا كان شرطوا ان لا يقضي على العايب صورة الشرط
 اذا كان فيه ابطال حق العايب اما اذا لم يكن كما اذا غلب طلاق امرأته بدخول زيد في الدار فقبل **م** ويقضى
 مالا يملك ويكتب ذكر الحق **ش** يجوز للقاضي اقرار مال البينة لانه محافظة والقاضي قادر على
 اخذ متى شاء ولا يجوز للوصي اقراره قد روي على اخذ وكذا المظن في الاجماع فلو فعل بغيره واذا
 اقرض القاضي كتب في ذلك وثيقة **م** ومع حكم الخصمين من صلح فاصليا او لم يصلحهما حكمه بالبينة
 والتكول والافراد واخباره باقرار احد الخصمين وبعد الة شاهد حال ولا يتم **ش** اي صح اجابة
 باقرار احد الخصمين وبعد الة الشاهد في زمان ولا يتم لان اخباره حال ولا يتم **ش** اي صح اجابة
 رجلين خلاف ما اذا اخبر بعد الة لانه الحق بواحد من الرعايا فلا بد من الشاهد الاخر بخلاف
 ما اذا اخبر بانه قد حكم لانه اذا حكم التحول فلا يقبل اخباره **م** ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه ولا
 يصح حكم الحكم ولو لم يولد لا بونه وولده وعرضه **ش** كالا يصح الشهادة لهؤلاء **م** ولا التحكيم في جد
 وفود **ش** لا يملك اهل بيته دما وهذا لا يملكه ابا حنيفة **م** قالوا صح في سائر المجتهدين ولا يقضي به دفعا
 لغير العوام **ش** قال شيخنا ان تخصيص هذه الرواية وفي قوله لا يجوز التحكيم في الحدود والقضا
 يدل على جواز التحكيم في جميع المجتهدين كالكليات وفتح التمين ونحوها وتخصيص المجتهدين بالذكر ليس للتحكيم
 عمدا فان ما ليس للاختصاص فيه مسامحة كالثابت بالكتاب او السنن المشهورة او الاجماع لا شك في صحة
 التحكيم وذلك وفائدة الزام الخصم فانه المتبايعين ان حكما حكما فالحكم غير المسمى على تسليم الثمن والبايع
 على تسليم المسع ومن امتنع بحسبه وذكر المجتهدين يدل على غيرها بالطريق الاول وادعى التحكيم في جميع
 القضا لا ينفذ بذلك لانه العوام تجاسروا على ذلك فيقول الاحتياط الى القاضي فلا ينفذ لحكام الشرع
 روي في الحكمية جمال وزينة **م** وحكم الحكم في دم خطأ بالدية على العاقلة لا ينفذ **ش** لان العاقلة

هذا هو المذهب المشهور في النفقة والطلاق والنكاح

هذا هو المذهب المشهور في النفقة والطلاق والنكاح

هذا هو المذهب المشهور في النفقة والطلاق والنكاح

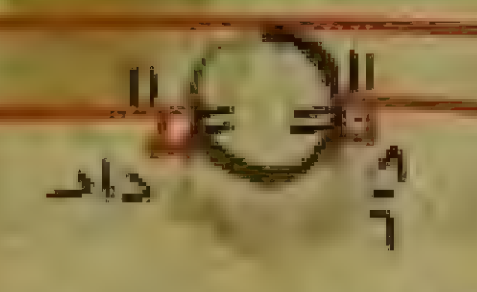
هذا هو المذهب المشهور في النفقة والطلاق والنكاح

الحكمه وكذا ان الحكم بالدينه على القائل لا ينفذ ايضا فينقض القاضى ويقضى على العاقلة لان حكم
الحكم مخالف لمذهب القاضى ومخالف للنقض وهو قوله عليه السلام قوموا قدوم ومعنى عدم
نفاذ على العاقلة ان الحكم لا يكون ولاية طلب الدين من العاقلة وحلهم ان امسحوا فان رفع
حكمه الى قاض ان واقومهم امضاة ولا يطله شى اى ليس حكم الحكم مثل حكم المولى وان المختلف
فيه يصير محججا عليه **مسائل شتى** وليس لصاحب سبل عليه علولا لخران يتل في سيفه او يفت
كوة بلا رضى الاخر ولا لاهل رايقة مستطيلة يشعب منها مستطيلة غير نافلة فتح باب القصى
وفي مستند لرق طرفها لم ذلك شى اى فى القصى اى فى المنشعبه من الاول وقوله لرق طرفها
اى اتصل طرفها بالمستطيلة والمزاد بطرفها نهاية سعتها وهذا اذا كانت مثل نصف دائرة
او اقل حتى لو كانت اكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب فليصور صورتين فى الاول لا يكون له فتح الباب دون الثانية

صورة المستطيلة



صورة المستند



والفرق ان الاول يصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها او سعي من مدخلها يصير
اخوة غير تابع للاول **م** ومن ادعى هبة فى وقت قبيل بيته فقال قد جدد فيها فاشترتها منه او يقول ذلك
فاقام بيته على الشراء بعد وقت الهبة يقبل وقبله لا شى قوله واقام بيته على الشراء بعد وقت الهبة
تقبل وقبله لا يرجع الى الصورتين اى ما اذا قال قد جددتها وما اذا لم يقل ذلك فانه دعوى الهبة
بأن الموهوب ملك الواهب قبل الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت الهبة واماد دعوى الشراء
بعد وقت الهبة فلا تناقض فيها لانها تقر ملكه بعد الهبة **م** ومن ادعى ان ريدا شري جاريته فانكر
ويترك المدعى الخصومة حل له وطريقا شى لانه اذا انعقد للبائع حصول الثمن من المشتري فان رضا البائع
فيستبد بغيره لا سيما اذا جدد المشتري فان جوده فتح من جهته **م** وضد المقر يقضى بغيره
اى اذا قال قبضت من فلان عشرة دراهم ان ادعى ان ريدا يوف او بهرجة لا من ادعى ان ريدا يستوفى ولا من ادعى
بقبض الجياد او حقه او الثمن او بالاستيفاء شى اى بالاستوفى من عشرة دراهم لانه لا يستوفى بغيره على
الكامل والزيف رد لبيت المال كالبهرجة للتجار والسوقه ما علبه شى الزيف والبهرجة من
جنس الدراهم التى العقبه عالبة على الغنى لانها بالنسبة الى الجيد يكون فضتها اقل لان ريدا الذى
دون رداة البهرج فالزيف لا يرد به التجار ويجرى فيه المعاملة لان بيت المال لا يقبله فان يبيت
لا يقبل الا ما هو جيد فانه الجوده والبهرجة برجة التجار والبهرج الباطل والردى من السنى والردى
البهرج لما تطل سكتة وقيل الذى وضته ردية وقيل الخالب الفضة وهو معرب بهرجة وفى المارة
الحلة بالنون والسوقه تعرب سمه نوبه اى داخله خاسر مطلى بالفضة **م** وقوله ليس على
شى للمقر بالى بطل اقراة و بلى عليك الف بعده بلا حجة لغو فان قال المدعى عليه عقيب دعوى

لانه لا يافى ونقضه ابراهم على ذلك الوجه ههنا

ما كان كذا على شى قط فاقام المدعى بيته على الف وهو على القضاء او البراءة قبلت هذه شى خلافا لفر
ههنا لانه لان القضاء يقضى سبق حق وكذا البراءة وقد قال ما كان كذا على شى فلا يصد قد عوى القضاء
والبراءة قلنا القضاء قد يكون بلا حق وكذا البراءة فان المدعى قد يبرئ عن حق ثابت في ذممه وان لم
يكن ثابتا في الحقيقة **م** ولو زاد على بكاره ولا يعرفك ردت شى اى قال ما كان كذا على شى قط ولا اعرفك
ثم اقام بيته على القضاء او البراءة لا تقبل لعذر التوفيق لانه لا يكون بين اثنين اخذ واعطاء ومعاملة
وابراء بدون المعرفة وذكر القدر وى انه تقبل ايضا لان المحتجب او المخدرة قد يأمر بعض كلابه
بازمائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق واعلم ان امكان التوفيق هل يكفى في دفع التنا
او لا بد من ان يصرح بالتوفيق اختلف فيه المشايخ وجه الاول ان مع امكان التوفيق لا يتحقق التناقض
فيحل عليه صيانة لرعاها عن البطلان وجه الثاني انه لا بد للدعوى من الصحة بقيتها فامكان الصحة لا يخل
حق المدعى عليه اذا عرفت هذا فاقول في كل صورة يقع الشك في صحة الدعوى لا نقول ان امكان الصحة
كافى كذا اذا ادعى الهبة فقبل بيته فلم يقد رداة الشراء فاقام بيته على الشراء من غير ان يثبت ان الشراء
قبل وقت الهبة او بعده لا يقبل لانه يحتمل ان يكون الشراء قبل وقت الهبة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى
الشراء على ما مر ويحتمل ان يكون الشراء بعد وقت الهبة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى الشراء
الك فى صحة الدعوى لا تصحح بالثبوت لانه غاية ما فى الباب ان شراءه كان متحققا قبل وقت الهبة فيكون
معوق دعوى الهبة اى كانت اشترتها منه لكن ارفع ذلك لعذر ما صار ملكه ثم وهبته فلا بد من
اقامة البيته على الهبة اذا لم يكن له بيته لا يصح دعواه ولا يطل حق المدعى عليه بالشك وفى كل صورة
لا يكون الشك **م** وكذا دعواه خذلى بلزم ابطال حق المدعى عليه بالملك بقول امكان التوفيق كذا اذا
اقام البيته على القضاء او الشراء بعد وقت الهبة فقبل فاحفظ هذا الضابط فانه كثيرا يقع ثم اعلم
ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان الكلام الاول قد ثبت لشخص معين فحاشى اذا لم يكن كذلك
لا يمنع صحة الدعوى كذا اذا قال لا حقى على احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على واحد من اهل سمرقند يصح
دعواه **م** ومن اقام بيته على شراء واراد الرد بعيب ردت بيته بالبعد على براءة من كل عيب بعد اكله
بعه شى ادعى رجل على اخراى اشتريت منك العبد بالف وسلمت اليك الف فظهر فيه عيب فارده بالعيب
فعلى ان يرد الثمن الى فانكر الخصم البيع فاقام المدعى بيته على البيع فادى الخصم براءة المدعى من كل عيب
واقام بيته على ذلك لا يسمع للتناقض وعند اى يوسف رحمه الله شمع قيا شاعلى المسألة المذكورة وهي
ما كان كذا على شى قط والفرق لاى خيفه وخمد رحمها الله في مسئلة الدين ان الدين قد يقضى وان كان
باطلا وههنا دعوى البراءة من العيب يستدعى قيام البيع وقد انكر **م** وذكر انشاء الله في اخر صك
بطلانها وعندهما اخوة وهوا سحسان شى اذا كتب صك فادى كى في آخره كل من اخرج هذا الصك وطلب
دفع اليه انشاء الله فقلول انشاء الله ينصرف الى الكل عند اى خيفة رحمه الله حتى يبطل جميع الصك
وهو القياس كفى قوله عمدة حر وامانة طالق انشاء الله وعندهما ينصرف الى الآخر وهو الاستحسان

فان اقام البيته على القضاء او البراءة بعد انكار المدعى به وقال الملك بيته عليه واقام البيته على الشراء بعد وقت الهبة تقبل

لان الصلح للاستيثاق فلا يستثنى ان يصرف الى ما يليه **م** نصراي مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته
 وقال ورثته لابل قبله صدقوا كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بل بعد **ش** هذا عندنا
 وعندنا في عرسه الله في المسئلة الاولى القول قولها لان الاسلام حادث فنضاف الى اقرب المواقف ولنا ان
 سبب الخمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى حكما للحال وهي تصلح حجة للدفع **م** ومن قال هذا ان
 مودعي الميت لا وارث له غيره دفعه اليه **ش** اي دفع الودعة اليه **م** ولو اقر بان آخر لمودعه ومحمد
 الاول في له **ش** اي لا يقر له الاول لان افراد الاول لم يكن له مكذب فصيح فلا يصح الثاني لان الاول مكذب
م ولا يقر له غيره او وارث في تركه فثبت بين الغرماء والورثة بشهود لم يقولوا الا نعم له غير ما وارتا
 آخر وهو اخيرا **ش** اي اذا اشبهل الشهود للغرماء او الورثة ولم يقولوا الا نعم للميت
 عن ما وارتا آخر قسم التركة بينهم ولا يؤخذ منهم كقولهم وقدا خايط بعض القضاة واخذ منهم
 كفيلا وهذا الاحتياط ظم **لانه** ثبت حقهم ولم يعلموا غيرهم ولا نه لم يوجدوا لمكفول له وهذا عندنا في خيفة
 عهده وعندنا ياخذ القاضي كفيلا عنهم **م** وعقد اقام زني حجة انه له ولا حجة ارثا من ابيهما فثبت له
 بنصفه وترك باقية مع ذي اليد لا تكفله حدد عوانه او لا **ش** هذا عندنا في خيفة عهده فان ذا اليد
 قد اختار الميت فلا يقصر يده عما ليس مدعيه حاضر او غيبهما ان حدد واليد لا يترك الباقي في
 يده لان الحاجد خائب فيؤخذ منه ويجعل في يديهما وان لم يحد ترك الباقي في يده لاني الغائب
 واذا ترك يده لا يؤخذ منه كفيلا **م** والميقول مثله وقيل يؤخذ هو منه لا تقاي **ش** اي اذا كانت المسئلة
 في الميقول قيل هو على هذا الخلاف فانه اذا ترك الباقي يده اذا لم يحد ففي صورة الجود اوله لانه مضمون في يده
 ولو وضع في يد اخر كان امانة فالاول قبل يؤخذ منه عند الجود اتفاقا **م** ووصيته ثلثه قاله
 علي كل شيء وما الى وما املك صدقة على مال الزكوة **ش** هذا عندنا وعندنا فوجهه انه يفرع على كل شيء وصيته
 لا طلاق للفظ ونحن اعتبرنا بحاجه العبد باجابه الله تعالى **م** فان لم يجد الا ذلك مسكينة فونه فاذلك
 تصدق بما اخذ **ش** قيل المحترف بمسك نفسه وعياله فوفى يوم وصاحب المستعمل ما يحتاج اليه الى
 وصول غلبته واكثر ذلك شهر وصاحب الضياع الى وصول ارتفاعه واكثر ذلك سنة وصاحب القمار
 الوصول مال تجارته **م** وصح الاضياع بلا علم الوصي به لا التوكيل **ش** اي ان جعل شخصاً وصياً بعدد
 ولم يعلم الوصي بذلك فباع شيئا من التركة يجوز بيعه بخلاف ما اذا وكل رجلا بالبيع ولم يعلم الوكيل
 بذلك فباع لا يجوز بيعه **م** وعندنا يوسف رحمه الله لا يجوز بيع الوصي ايضا **م** وشروط خبر عبد الوصي
 اعز الوكيل ولعلم السيد بخباية العبد والشفع بالبيع والبيع بالزكاح ومسلم لم يهاجبه بالشرا
 لا بحجة التوكيل **ش** اي اذا عزله الموكل الوكيل فاحببه بذلك عزله او مستورا ان لا يبيع تصرفه بعد
 ذلك ولو اخبره فاسق او مستورا الحيلة اعتبار لاخباره حتى يجوز تصرفه وكذا اذا اجتمع عدة خطا
 فعمل السيد بخبايته باخباره عزله او مستورا فباع السيد عهده يكون تحتاد للفقهاء وكذا اذا اخطأ
 بيع الزاد فسكت ان اخبره عزله او مستورا ان يكون سكوته تسليما وكذا في علم الوكيل بالكلية اذا اسكت

هذا هو الوجه في المسئلة الاولى

هذا هو الوجه في المسئلة الثانية

والمسلم الذك لم يهاجرا اخبره عزله او مستورا ان يجب عليه الشرايع اما حجة التوكيل لا يترط
 لها ذلك حتى اذا اخبره فاسق او مستورا فلا تاوكله بالبيع فباع يجوز بيعه وذلك لانه انما يترط المحرك
 والعدالة في الشهادة لانها الزام محض فلا يثبت من التوكيل اما التوكيل فليس فيه معنى الزام اصلا
 فلا يترط فيه شيء من صفي الشهادة اي العدد والعدالة واما عزله الموكل وكيفية الزام من وجه
 دون وجه فمن حيث انه لا يفي له ولاية النضره يكون الزام ضرره ومن حيث ان الموكل يصرف
 في حق نفسه بالغير ليس بالزام فشرطه احد وصفي الشهادة **م** ولا يضمن قاض او امين ما باع
 عهد الغرماء **ش** اي باع عهد المدبون لاجل الزانيين **م** واخذ منه قضاع واستحق العبد فربح المفسر
 على الغرماء **ش** لانه تعدد الرجوع على القاضي فيضمن الغرماء لان القاضي قد عمل لهم وامر القاضي
 كالقاضي **م** وان باع الوصي لم يامر قاض فاستحق العبد او مات قبل قبضه قضاع منه رجح المفسر
 على الوصي وهو **ش** لان العاقد هو الوصي وعليه الرجوع والوصي يرجع عليه لانه عمل لاجله **م**
 ولو امر كقاض عالم عدك ينزل قضيه على هذا من يجم او يقطع او ضرب وسبك فعليه وصديق
 عدك جاهل سبيل فاحسن تفسيره ولم يقبل قول غيره **ش** القاضو اما عالم عادل او جاهل عادل
 او عالم غير عدك او جاهل غير عدك فالاول ان قال قضيت لك يقطع يد زيد فاقطع يد زيد جازك
 وطلع يدك والقاضو الثاني ان قال هذا فلا بد ان سئله عن سببه فان احسن تفسيره وجب تصديقه
 فيجوز لك قطع يدك واما الاخباران فلا تقبل قولهما **م** وصدق قاض عزله وقال لزيد احذ منك
 القاضيت به لعمري وودعت اليه او قال له قضيت بذك في حق وادعي زيد احذه ووطعه
 ظم او اقر بكونها في قضائه **ش** لان زيد الما اقر يكون الاخذ والقضاء يقطع اليد في زمان قضائه
 فالظاهر ان القاضي لا يظلم فالقول للقاضي اما اذا لم يقدر بكونها في زمان قضائه بل قال انما جعلت هذا قبل
 التقليد وبعد العزل فان اقام بيته على هذا فالقاضي يكون مبطلا في هذا العمل وان لم يكن له بيته فالقول للقاضي
م كتاب **الشهادات والرجوع عنها** هي اخبار يحق للغير
 على آخر **ش** الاخبار ثلثة اما حق للغير على آخر وهو الشهادة او حق للغير على آخر وهو الدعوى او العكس
 وهو افراد **م** ونحو بطلب المدعي وسريها في الحدود **ش** اي افضل **م** ويقول في السرقة اخذ لاسر
ش انما يقول اخذ لايضع حق المالك ولا يقول سرق لايحب الحد **م** ونصا بها للزني اربعة رجال او للزني
 وبا في الحدود رجالان والبنكارة والولادة وعيوب النساء فيما يطلع عليه الرجال امرأه **ش** انما قال
 هذا لان عيوب النساء اذا طئت مما يطلع عليه الرجال كما لا يصح الزانية مثلا لا يكفي شهادة امرأة **م**
 ولغيرها مثلا او غير ما يكتسح ورضاع وطلائ وكافة ووصية رجلان او رجل وامرأتان **ش** انما قال
 مثلا او غير ما لان فيه خلاف الشافعي رحمه الله فان غير المالك لا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتان عنده
 بالحد خصوص المالك **م** وشروط لكل العدالة ولغظ الشهادة **ش** اعلم ان العدالة شرط عندنا للوجوب
 القول لا حجة القول فغير العدل تجب على القاضي ان لا يقبل شهادته اما ان قيل وحكم به حكمه

هذا هو الوجه في المسئلة الثالثة

فلم يقبل ان قال علم او اتقن ولا يبال قاض عن شاهد بلا طعن الخصم **ش** الا لا يبال القاض ولا يتحقق
 ان الشاهد عدل وغير عدل اذا لم يطعن الخصم فيه **م** الا في حق وجوده ولا يبال في الكسرة او علمنا وبه
 يفتى في زمانه وبكفي سؤالا **ش** فانه قد قيل تركية العلانية بلاءة وفتنة فان المترك ان أعلن بمساوى
 الشاهد بينهما عداوة وبغضاء ودرهما بمنع الخوف والحياة او غيرها عن ان يقول في الشاهد
 ما هو حق **م** وكفى للتركبة هو عدل في الاصح **ش** فانه قد قيل لا بد ان يقول هو عدل جازا للشهادة لكن
 الاصح هو الاول لان الحرية ثبت بدار الاسلام فادان هو عدل يكون جازا للشهادة **م** ولا يصح تعديل
 الخصم بقوله هو عدل اخطأ او نسى فلو قال عدل صدق ثبت الحق وكفى واحد للتركبة وترجمة
 الشاهد والرسالة الى المترك والاثان اخوط **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف واما عند محمد
 رحمه الله يجب الاثان وهذا في تركبة السر واما في تركبة العلانية فقد قال الخصاص يجب الاثان اجلا
 لانها في معنى الشهادة حتى لا يصح تركبة العلانية من العبد ولا بد ان يكون المترك عدلا فلا تقبل تركبة
 الفاسق ومسنود الحال **م** ولين سمع بغيره او اقاربا او حكم قاض او راي عصب او قتلا ان يشهد به وان لم
 يشهد عليه **ش** فقلوه ان يشهد بشيء ولين سمع خبره من ماعليه وسمع البيع انه قد سمع قول البايح
 بعت وقول المشتري اشترى **م** ويقولان شهدا اشهدني **ش** اي في صورة لم يشهدا لمشهد عليه **م** ولا يشهد
 على الشهادة ما لم يشهد عليه فلا يشهد عليهما من سمع شهادة شاهدا او اشهادا على الشهادة **ش** اي سمع رجل
 اداء الشهادة عند القاضى لا يسمع له ان يشهد على شهادته وكذا ان سمع اشهاد الشاهد رجلا اخر على شهادته
 لا يسمع له ان يشهد على شهادته لانه ما جعله وانما جعله **م** ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر شهادته **ش**
 هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان الخط يشبه الخط وعند محمد اذا علم ان هذا خطه لانه لا يجزى فيه نادرا وقيل
 ما ذكرناه لا يشهد خلاف فيه وانما الخلاف فيما وجد القاضى شهادته في ديوانه لان ما يكون تحت ختمه
 يؤمن عليه التغير بخلاف الصلح فانه في يد الخصم **م** ولا بالتسامع بلا عيان الا في النسب والموت والكل
 والاحول ولا ية القاضى واصل الوقف اذا اخبر به بعد ان اورد رجل وامرأتان **ش** اذا كانوا اعدا
 والمراد باصل الوقف ان هذه الصيغة وقفا على كذا فيمان المصروف داخل في اصل الوقف اما الشروط فلا
 على عليها الشهادة بالتسامع **م** ويشهد راي جالس مجلس لقضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ورجل
 وامرأة ليسكنان بيتا ويدينهما النسياط الى زوج ابنا عرسه ونسبى سوى الرقيق في يد متصرفي كماله
 انه له **ش** فقلوه رجل وامرأة عطف على قوله وجالس وقوله ابنا عرسه عطف على قوله انه قاض
 فهذا من باب العطف على معمول عاملين مختلفين والمجروح مقدم فان جالس معمول راي وانه قاض معمول
 يشهد وانما قال سوى الرقيق لان الامم له يد على نفسه في دفع يد الغير عن نفسه والمراد انسان
 يعبر عن نفسه حتى لو لم يعبر عن نفسه كالصغير والصغيرة فانها لا يد لها فيعتبر بها الغير **م** فان
 للقاضى شهادته بالتسامع او حكم اليد بطلت **ش** اقول هذا بكون قول ابي يوسف رحمه الله ان يجوز اليد
 لا لجل الشهادة بل بشرط ان يقع في قلبه انه ملكه فانه قد قيل ان قول ابي يوسف رحمه الله تفسيره كالاتي

هذا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك

مجلس رحمه الله في روايته وذلك لان مجرد اليد لو كان سببا لما ابطال اطهار السبب الشهادة فادان
 انه يشهد بمجرد اليد بطلت شهادته **م** ومن شهد به شهيد فن زب او صلى عليه قبلت وهو عيان **م** لان
 معانية الموت يكون الامن واحدا واتين حضور الارض والصلوة بمنزلة المعانية ولا يجزى في مثل ذلك فليش
م **باب** **القول وعدمه**
ش اهل الهواء اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا هل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض
 والخوارج والمعتزلة والمشبهة وكلهم اشعة فرقة فصاروا اثني وسبعين واليهض فرقوا بين
 الهوى الذي هو كفر كالقول بانه تعالى جسم والهوى الذي ليس بكفر وعند الشافعي رحمه الله لا يقبل
 من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة **م** والذين
 على مثله وان خالفوا على المستأمن والمشتأمن على مثله ان كانا من دار **ش** شهادة الذي يقبل عندهما وعند
 مالك والشافعي لا يقبل **م** عن نانا يقبل على الرمي والمستأمن وان خالفوا كالتصاري والمجوس فان
 الكفر كله ملة واحدة ولا يقبل على المسلم وشهادة المستأمن يقبل على المستأمن ان كانا من دار واحدة
 وان كانا من دارين كالترك والروم لا يقبل ولا يقبل ايضا على المسلم ولا ايضا على الذي **م** وعند يسب
 الدين ومن اجتبى الكبار ولم يصبر على الصغائر وعلب صوابه **ش** اختلفوا في تفسير الكبار
 قيل هي سبع الاشراك بالله والعرار من الذخف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق **م** والذين
 المؤمن والزنا وشرب الخمر وراد البعض اكل مال اليتيم بغير حق واكل الربوا وقد ورد في
 الحديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله بالباطل واكل
 الربوا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات العذلات وقد قال
 عليه السلام الكبار لا شرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليهين الغموس والقبيح
 ان هذه الاحاديث ليست لبيان المحصر والكبير كل ما سقى فاحشة كاللواط وكذا محكوحة
 الاب او تكت لها بنص قاطع عقوبة في الدنيا او في الآخرة وقال الامام الجواليقي ما كان شذيعا
 بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله والدين فهي كبيرة ثم بعد الاجتناب عن الكبار كمالا بد من
 عدم الاضرار على الصغير فان الاضرار على الصغير كبيرة وقوله علب صوابه اي حسنة اغلب
 من سبائه فان الامام بالصغير لا يسقط العدالة فقوله ومن اجتبى الى قوله وعلب صوابه
 تفسير العدالة اقول ولا بد من قيد اخر وهو ان يجنب المفعول الحسية الذلة على الذلعة اي
 عدم المروءة كالاكل في الطريق والبول في الطريق **م** والاقلف **ش** الا اذا ترك الاجتناب استحقاقا
 بالدين **م** والحق وولد الزنا والعامل **ش** وعند مالك لا يقبل شهادة ولد الزنا لا بد ان يكون
 غيبا كقصة واما العامل فان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانا معا على الظلم وقيل العامل اذا كان
 وجهه اذ المروءة لا يجازف في كلامه يقبل شهادته وان كان فاسقا فقد روى عن ابي يوسف رحمه الله ان قال

هذا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك

هذا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك

هذا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك
 لا اذا كان المالك

بالف وبغير الف ورد قوله قضى كذا لان شهادة الفرد غير مقبولة الا اذا شهد معه آخرون والشاهد
من عليه حتى يقرب المدعى بما يقبض **ش** اي يجب على الذي يعلم قضاء البعض ان لا يشهد حتى يقرب المدعى
عند الناس بما يقبض لئلا يتضرر المدعى عليه وذكر الطحاوي عن اصحابنا ان شهادة لا يقبل وهو قول
زفر بن عيسى لان المدعى يكذب شاهد قضاء البعض قلنا الكذب في غير المشهود به لا يمنع القبول
م ولو شهدا بقتل زيد يوم كذا بمكة واخران بقتله فيه بكوفة **ش** ردنا **ش** اي بقتل زيد في ذلك
اليوم بكوفة ترد البيهقي لان احدهما كاذب يفيق ولليست احدهما او من الاخرى فان قضى
باحدهما قامت الاخرى **ش** ردنا **ش** لان الاول تزحمت بانضال القضاء بها فلا تنقض بالثانية
م ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلفا في لونها وقطع ولواختلفا في الذكوة **ش** لا **ش** وعندهما لا يقطع
في الوجهين وقيل الاختلاف في لونين يشبهان كالسواد والحمر في السواد والياض وقيل في جميع
الوان لم ان السرقه يقع في اللبالي والرازي يرا من بعيد فاللونان يشبهان والظاهر قولهما
م ولو شهدا بغير عهد او كتابته بالف واخر بالف وما يرد **ش** سواء ادعى البائع او المشتري لان
العقد يختلف باختلاف الف فيكون على كل واحد شهادة فرد فلا يقبل **م** وكذا اعتق مال وصلى
عن قود ورهن وخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والعرس **ش** وفيه لين ونسرد عوى
العبد يرجع الى العتق بال وهو كذا على الترتيب لان المقصود بهذا العقد وهو مختلف **م** واذا ادعى
الاخر **ش** اي المولى في العتق على المال وولى المقولة في الصلح عن القود والموت في الرهن والزوج في الخلع
م فهو كعوى الدين في وجوهها **ش** اي ان كان الشاهدان مختلفين لفظا لا يقبل عندنا خبيثة رحمه الله
وان كانا متفقين فان ادعى المدعى الاقل لا يقبل شهادة الشاهد بالاكثروا ان ادعى الاكثر يقبل على الأقل وتقابل
ان يقول ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت باقرار المدينين فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين
بالف وعند الآخر باكثر ويكن ايضا ان يكون اصل الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد على الف او ابراء عنه
عند احد الشاهدين دون الاخر فالنوفيق بينهما يمكن اما ههنا فالمال يثبت بتبعية العقد والعقد
بالف غير العقد بالاكثروا فبقى على كل واحد شهادة فرد فلا يقبل كما في الطريق الاخر **م** واجازة كالمبيع
في اول المدة وكذا لدين بعدها **ش** اذ في اول المدة المقصود هو العقد فلا يقبل الشهادة وبعد المدة
يكون الدعوى من الاجرة وهو يدعى الاجرة فيكون كدعوى الدين فيقبل كما يقبل في دعوى الدين **م**
وصح النكاح بالف استحسانا وقال لا رد فيه ايضا **ش** هذا هو القياس لان المقصود هو العقد من الجانبين
فصار كالمبيع وجه الاستحسان ان المالة النكاح تبع ولا اختلاف فيما هو الاصل وهو العقد فيثبت
ثم وقع الاختلاف في البيع فيقضى بالاقول ويستوى دعوى اقل المالتين او اكثرهما في الصحيح وقد قيل
ان الاختلاف في دعوى الزوجية واما في دعوى الزوج فلا يقبل اتفاقا اذ المقصود هو العقد للمال
وفي جانب الزوجية يمكن ان يكون المقصود هو المال لكن الصحيح ان الاختلاف في الفصلين **م** ولزم للمدعي
لشاهد الارث بقوله مات وترك ميراثا له او مات وذا ملكه او في يده **ش** اذا قال الشهود كان هذا

الموت هذا المدعى لا يقضى الوارث حتى يجر الميراث الى المدعى بقوله مات وترك ميراثا له الى آخره
خلا قال لا يوسف رحمه الله فانه لا يترط عند الجرم فان قال كان لا يبيع اعاده او اودعه من يده
جاء بلا جرم **ش** لان يد المستعير والمودع والمستاجر قايمة مقام يده فلا حاجة الى الجرم ولو شهدا
بيد جرمي منذ كذا ردت **ش** اي شهدا ان كان في يد المدعى منذ شهر والحال ان يبيع يد المدعى عند الدعوى
لا يقبل لان اليد متبوعة الى يد ملك ويد مائة وضمان فتعذر القضاء باعادة المجهول وعندنا يوفى
بما له الله يقبل **م** وان اقر المدعى عليه بذلك او شهدا انه اقر بيد المدعى صح **ش** لان جهالة المقر به لا تمنع
صحته الاقرار **م** ويقبل الشهادة على الشهادة الا في حد وفود وشروط لها تعذر حضور الاصل بموت
او مرض او سفر **ش** وعندنا يوسف رحمه الله يكفي مسافة ان غدا لا يبيت الى اهله **م** وشهادة عذري
عن كل اصل لا تغاير فرعي هذا وذاك **ش** خلافا للشافعي رحمه الله اذ عنده لا يؤمن اربعة يشهد اثنان على هذا
واخران عن ذلك وعننا يكفي اثنان يشهدان عن هذا ويشهدان عن ذلك **م** ويقول الاصل ان يشهد على شهادتي
ان يشهد بكذا والفرع ان يشهد ان فلانا شهد في على شهادته بكذا او قال ان يشهد على شهادتي بذلك **ش** بعض
المشايع طولا وقالا يقول الاصل ان يشهد بكذا وانا اشهد بكذا وانا اشهد على شهادتي فاشهد على شهادتي وفيه حسن شينيات
ويقول الفرع ان يشهد ان فلانا شهد عندي بكذا واشهد في على شهادته بذلك وامرني ان اشهد على شهادته
وانا اشهد على شهادته بذلك وفيه ثمانية شينات والاحسن الاقصر قول اي جعفر ان يقول الاصل ان يشهد
على شهادتي بكذا او يقول الفرع ان يشهد على شهادتي فلا يكذب من غير احتياج الى ذكر زيادة وعليه فتوى
الامام المشركي رحمه الله **م** فان عدل الفرع اصله صح كاحد الشاهدين الاخر وان سكنت عنده
نظر في حاله **ش** اي ينظر القاضي في حال الاصل فان ثبت عدالة يقبل شهادته فوجه هذا عندنا يوسف
رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يقبل اذ لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرف الفرع عدالة الاصل لم يقبل شهادته
فلا يقبل شهادة الفرع قلنا لا يترط معرفة الفرع عدالة الاصل بل يترط ان يثبت ذلك عند القاضي فان
ثبت عند يقبله والا لا **م** وان انكر الاصل شهادته بطل شهادته فرعه ولو شهدا عن اثنين على عتق بعت
عز المضري وقالا اخبرنا بمعرفة المدعى بامرنا لم يدر يا ايها هي ام لا قيل له هات
الشاهدين انها عتق **ش** اعلم ان الغرض من هذه المسئلة انه لا يترط ان يعرف الفرع المشهود عليه
بل يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان ان الذي احضرته هو المشهود عليه وليس الغرض ان يدا
شهادتي فلا تبنت فلان المضري يكون النسبة تامة والشهادة مقبولة لانه اذا لم يذكر الحد فلا بد
ان ينسب الى السكة الصغرى او الى الفخذ اي القبيلة الخاصة لبيم النسبة ويقبل الشهادة عندنا
ومحمد رحمه الله خلا قال لا يوسف رحمه الله فان ذكر الحد عند لا يترط فلا يترط ما يقوم مقامه
من ذكر السكة او الفخذ **م** وكذا الكتاب الحكمي **ش** اي اذا جاء كتاب القاضي الى القاضي ولا يعرف
الشهود المشهود عليه قبل المدعى هات شاهدين ان هذا هو المشهود عليه **م** فان قال فيهما **ش** اي
في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي **م** المضري لم تجز حتى ينسبها الى فخذها **ش** لان هذه النسبة

لا بد من

الموت

علمة ثم اعلم ان هذا في العرب اما في النجم فلا يشترط ذكر النجم لانهم يسمون النساء بل ذكر الصلابة
 يقوم مقام ذكر الحد ومن اقرا انه شهد زورا وشهد ولم يجز **ش** فان شترحا كان يشتر
 ولا يجوز فيبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى قومه ان لم يكن سوقيا عند اجتماعهم فيقول
 انا اخذتاه شاهد زور فاجد زور وخبر ربه الناس وقالوا جعده ضربا وتعبدته وهو قول
 الشافعي رحمه الله فان عمر رضي الله عنه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه قد قيل
 انما وضع المسئلة في الافراد لان شهادة الزور لا تعلم الا بالافراد ولا تعلم بالبيته اقول قد تعلم بدون
 الافراد اذا شهد بموت زيد او بان فلانا قاتله ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال فمضى
 ثلثون يوما وليس بالسواء علة ولم يبر الهلال ومثل هذا كثير **فصل** في الرجوع عنها
 المختار فاض فان رجعا عنها قبل المثل لم يسقط ولم يضمنوا بعد لم يفسخ **ش** اي ان رجعا عن الشهادة
 بعد حكم القاضي لم يفسخ الحكم **م** وضمنا ما انلقاها اذا قبض مدعاة دينها كان او عبثا **ش** حتى
 ان قضى القاضي ولم يقبض المدعي مدعاة لا يجب الضمان بل يتوقف الضمان على القبض فلما قبض
 يضمن الشهود وعند الشافعي رحمه الله الضمان على الشهود اذا رجعوا اذا اذلا اعتبارا للشيء عند وجود
 المباشرة وهو حكم القاضي قلنا اذا تعدد تضمين المباشرة وهو القاضي لانه ملجأ في القضاء
 يعتبر التضييق **م** فان رجع احدها ضمن نصفها والعبء للباقي لا للراجع فان رجع احدى ثلاثة شهدا
 لم يضمن **ش** لبقاء نصاب الشهادة **م** وان رجع اخرهما نصف **ش** لان نصف نصاب الشهادة باق **م**
 وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن كل واحدة نصف وان رجعت ثمان من رجل
 وعشر نسوة فلا عزم فان رجعت اخرى ضمن التسع رجعا **ش** لبقاء ثلثة ارباع النصاب **م** وان رجع
 الكل فعلى الرجل سدس عند ابي حنيفة رحمه الله ونصف عندهما وما بقي عليهن على القولين **ش** لهما ان الرجل
 الواحد نصف النصاب فالنساء وان كثرت بقيت م قام رجل واحد ولا في حنبه رحمه الله ان كل امرأتين
 مع الرجل مقام رجل واحد **م** وان رجعتي فقط فنصف اجماعا **ش** لبقاء نصف النصاب وهو الرجل **م**
 وعزم رجلان شهدتا مع امرأة ثم رجعا لاهي **ش** لانه لم يثبت بشهادة المرأة الواحدة شئ **م** ولا يضمن
 راجع في نكاح مهر مسمى شهد عليها او عليه الا ما زاد على مهر مثلها **ش** اي ان شهدا بالنكاح بمسمى مساره
 ولم يبر المثل ثم رجعا فلا ضمان سواء شهدا على المرأة او على الرجل لانهما لم يتلفا شيئا وكذا ان كان للشي
 أقل من مهر المثل لان منافع البصيص غير متقومة عند الاتفاق اما اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل
 ضمنا ما زاد على مهر المثل **م** وفي بيع الاما نقص عن قيمة مبيعها **ش** اي لا يضمن الراجع في بيع الاما نقص
 عن قيمة المبيع صورة المسئلة اذا ادعى المشتري انه اشترى العبد بالهبة وهو يساوي القبي فشهد
 شاهدان ثم رجعا ضمنا لالف البايع وانما قلنا ادعى المشتري حتى اذا ادعى البايع لم يضمن لان البايع
 رضي بالنقصان وان كان الثمن مساويا للقيمة فلا ضمان لعدم الاتفاق وان كان الثمن أكثر من كاد الثمن
 من المشتري فلا ضمان لان المشتري رضي بالزيادة على القيمة وان كان الدعوى من البايع ضمنا للمشتري

ما زاد على القيمة وهذه المسئلة غير مذكورة في الملتح لا وضع مسئلة الملتح فيها اذا كان الدعوى
 من المشتري فان عبارة الهداية هكذا وان شهدا ببيع فانه هذا الكلام انما يقال اذا ادعى المشتري ان
 البايع باع فانكر البايع البيع فشهد المشتري على البيع وان كان الدعوى من البايع فالبايع يدعى ان المشتري
 اشترى متى هذا العبد بكذا وعليه الثمن فانكر المشتري شرا فشهد الشهود انه اشترى العبد بكذا
 فالعبارة الصحيحة حينئذ ان يقال شهدا على الشراء وتعلم ان صورة مسئلة الهداية في دعوى المشتري
 وهذا قد تقرر به خاطري **م** وفي طلاق المصنف مهرها قبل الوطء **ش** اي اذا شهدا بالطلاق
 قبل الوطء ثم رجعا ضمنا يضمن المهر اما بعد الدخول فلا لانه المهر ما كذب بالدخول فلا تلاق **م** ويضمن
 في العتق القيمة وفي الفصاح الدية فيجب **ش** اي اذا شهدا ان ذبي اقبل عمروا فاقضى زيد ثم رجعا
 بحب الدية عندنا وعند الشافعي رحمه الله يقضى **م** وضمن الفرع بالرجوع لا اصله بقوله ما شهدنا
 على شهادة او اشهدته وغلطت **ش** قوله لا اصله مسئلة مبتدعة لا يتعلق لها رجوع الفرع فاذا
 قال الاصل ما شهدت الفرع على شهادتي لا يلتفت الى قوله ولا يضمن وان قال اشهدته وغلطت فلا ضمان
 عند ابي حنيفة رحمه الله وان يوسف رحمه الله ويضمن عند علي رحمه الله ولو رجع الاصل والفرع عزم
 الفرع فقط **ش** هذا عند ابي حنيفة واي يوسف رحمه الله لان القضاء وقع بشهادة الفرع في علة
 قرينة فيضاف الحكم اليه وعند علي رحمه الله ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن الفرع **م** وقول الفرع
 كذب اصيل او غلط فيها ليس بشئ **ش** لان كذب الاصل لا يثبت بقول الفرع والفرع لم يرجع عن شهادته
 فلا يلتفت الى قوله **م** وضمن المزكي بالرجوع **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما لان التزكية
 جعلت الشهادة شهادة **م** لا شاهد الا حصان **ش** اي اذا شهدوا على الزنا وشهد الشهود على احصان
 الزاني فزجهم ثم رجع شهود الاحصان لم يضمنوا لان الا حصان بشرط محض لا يضاف الحكم اليه بخلاف
 التزكية وبها قال المزكي على شاهد الاحصان **م** كما ضمن شاهد هذا الميم لا الشرط اذا رجعا **ش** اي
 اذا شهدا شاهدان انما علق عتق عبده بشرط وشهد آخران على وجود الشرط حكم بالعتق ثم رجع الكل ضمن شاهد
 لانها صا حبا لعله **م** **كتاب الوكالة** جاز التوكيل وهو تفويض
 التصرف الى غيره وشرطه ان يملكه الموكل **ش** الصغير المتصوب يرجع الى التصرف والظاهر ان المراد
 مطلق التصرف فان عبارة الهداية ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف بان يكون حرا
 بالغ اوما ذوقا وان اراد بالتصرف التصرف الذي وكل به لا مطلق التصرف يكون قوله لا قول ابي حنيفة
 رحمه الله فان المسلم اذا وكل الذي يبيع المحر يوجد عنده **م** ويعقله الوكيل ويقضه **ش** اي يعقل ان البيع
 سائب للمالك والشراء جالب له وتجوز العبد البشير من الفاحش ويقض العقد حتى لو تصرف هاربا
 لا يبيع عن الامر **م** فعلى توكيل الحر البالغ او المأذون مثلها **ش** ولو قال كلا منهما كان أشل لشاؤله توكيل
 الحر البالغ مثله او المأذون وتوكيل المأذون مثله او الحر البالغ والمراد بالمأذون العبد
 العاقل الذي اذنه المولى والعبد الذي اذنه المولى **م** وصحبا يعقله وعبد عاقل **م** ويرجع حقوقه

الى موكلهم دونها **ش** اي اذا اوكّل الحر البالغ او المأذون صبيًا محجورًا او عبداً محجورًا يرجع حقوق
العقد الى موكلهما ولا يرجع اليهما **ش** بغيره بنفسه **ش** يتعلق بقوله فصح توكل الحر الى آخره **م** والخصومة
في كل حق ولا يلزم بالارض خصمه **ش** قال بعض المشايخ التوكيل بالخصومة بالارض الخصم باطل عندنا
خليفة رحمه الله عليه عندنا وقال بعض الاختلاف في الوازم لا في الصحة وفي المداينة اختار هذا **م**
اي لو كلف مريض لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائب مسير في سفر او مريد للسفر **ش** وهو ان يكون
مشتغلاً باعداد عدّة السفير **م** او خذ رة لا تعاد الخروج وبإيقاعه واستيفائه الا في استيفاء حتى
وقود يغيته موكله **ش** اي صح التوكيل باعطاء كل حق وكذا يقضي كل حق الا انه لا يصح في استيفاء جزئ
بغيره الموكل لشبهة العفو في الغضاير وبشبهة ان يصيب القاذ في حد القدر وبشبهة ان يدرك
المال ولا يدرك السرقة **م** وحقوق عيني يضيفه الوكيل الى نفسه **ش** اي لا يحتاج فيه الى ذكر الموكل
فان في البيع والشراء عن الموكل يكفي ان يقول الوكيل بعث او اشتري **م** كبيع واجارة وبيع عن
اقرار يتعلق به فبيع المبيع **ش** اي في الوكالة بالبيع **م** هو يقضيه **ش** اي في الوكالة بالشراء **م** ومن
مبيعه ويطالب بمن مشريه وجازم في عيبه وشفعة ما يبيع وهو في بيعه فان سلمه الى
امرء فلا رد بالعيب الا بانه ويرجع بمن مشريه مستحقا **ش** هذا كله عندنا وعند الشافعي رحمه الله
يرجع الحقوق الى الموكل لكن يجب ان يعلم ان الحقوق نوعان حق يكون للوكيل وحق يكون على الوكيل فالاول
كقبض المبيع ومطالبة من المشتري والمخاصمة في العيب والرجوع بمن المستحق ففي هذا النوع للوكيل
ولاية هذه الامور لكن لا يجب عليه فان امتنع لا يجبر الموكل على هذه الافعال لانه متبرع في العمل
بل يوكل الموكل لهذه الافعال وسياق في كتاب المضاربة بعض هذا وهو قوله وكذا سائر الوكالات
وان مات الوكيل قولاً لانه هذه الافعال يورثها فانه امتنعوا او كلفوا موكل مورثهم وعندنا في بيعه
للوكل ولاية هذه الافعال بلا توكيل من الوكيل ووارثه وفي النوع الاخر الوكيل مدعى عليه فله
ان يجبر الوكيل على تسليم المبيع وتسليم الثمن واخواتهما **م** ويثبت الملك للموكل ابتداءً وعند بعض المشايخ يثبت
وكيل شراء **ش** اي اذا اشترى الوكيل فلا صح انه يثبت الملك للموكل ابتداءً وعند بعض المشايخ يثبت
الملك لولا للوكيل ثم ينتقل منه الى موكله بسبب عقد يجري بينهما وان لم يكن ملفوظاً بل مقتضى التوكيل
السابق فعلى الخروج الاول اذا اوكّل احد ان يشتري قريبه من ماله فاشترى لا يعتق على الوكيل
لانه لم يملكه وعلى الخروج الثاني لا يعتق ايضا لانه يثبت للوكيل ملك غير متقرب فلا يعتق **م** وحق
عقدي يضيفه الى موكله كتنكاح وخلع وصلى عن انكار او ذم عمل وعق على مال وكتابة وصية ونقد
واعارة وايداع ورهن واقرار يتعلق بالموكل لانه فلا يطالب وكيل زوج بالمهر ولا وكيل عرس
بتسليمها ويبدل الخلع **ش** اعلم ان في بعض هذه الامثلة نظر في انها يضاف الى الوكيل او الموكل
اما البيع والاجارة فلا شك انها مستعنيان عن ذكر الموكل ففهما من القسم الاول والنيكاح والخلع
لا يستعنيان عنه ففهما من القسم الثاني واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار وان كان

اي لو كانت الوكالة خفية
عادتها بالخروج بغير التوكيل
بالموكل فيمكنه ان ينطق
بها لحياها **ش**

لا اضافة

في الاضافة فان رتب ادا على امره وقول عمر وكلا على ان يصلح بالمائة فيقول رتب ما لي
عن دعوى الدار على امره بالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح بين الصلح سواء كان عن اقرار او عن اقرار
الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح على الوكيل
واذا كان عن انكار فهو ذمة بين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق **م**
وللمشتري منع الثمن من موكل بايعه فان دفع اليه صح ولم يطالبه بايعه ثانياً **هـ**
باب الوكالة بالبيع والشراء
لادراهم كثيرة وعلى الخبز قليلة وعلى الدقيق متوسطة وفي متحد الولاية على الخبز بكل حال **ش**
هذه الوكالة ينبغي ان يكون باطله لان الطعام يقع على كل ما يطعم فيكون جهالة جنسية فاحسنة لكن
المعارف في قوله اشترط طعاماً ان يراى الخطة او الدقيق او الخبز **م** ولا يصح شراء شيء فحس جهل
جنسية كالرقيق والنوب والذابة وان بين منه **ش** اعلم ان كل شيئ يحد حقيقة بمقاصدها ومقاصدها
فهما في جنس واحد وان اختلف الحقيقة او المقاصد ففهما من جنسين فان فحس جهالة الجنس
بان قد ذكر جنساً تحت جنس كالرقيق فانه ينقسم الى ذكر وانثى وهما في جنس واحد جنسان لا اختلاف
المقاصد ثم كل منهما قد يقصد منه الجاهل كما في التزويج وقد يقصد منه الخدمة كما في الهندى وكذا التزويج
والذابة فلا يصح الوكالة بشراء هذه الاشياء وان بين الثمن **م** الا اذا ذكر نوع الذابة كالحمار المراد
بالنوع هنا الجنس الاسفل في اصطلاح الفقهاء اطلق عليه النوع لانه نوع بالنسبة الى الاعلى ويسمى
في المنطق نوعاً اضافياً **م** او من الدار والمجالة **ش** الدار مما فحس جهالة جنسية فلا بد من ان يبين ثمنها
ومجلتها **م** وصح شراء شيء علم جنسية لاصقة كالثوب والبقر **ش** فانها جنس واحد لا اتحاد المقصود
والمنفعة فلا احتياج الى بيان الصفة كالسهم والمهر **م** وبشراء شيء جهل جنسية من وجه كالجرد
نوعه كالترك او ثمن عيني نوعاً **ش** العبد معلوم الجنس من وجه لكن من حيث منفعة الجاهل كانه اجناس
تختلفه فان بين نوعه كالترك يصح الوكالة وكذا اذا بين ثمناً ويكون الثمن بحيث يعلم منه النوع **م** وبشراء
عين بدني على وكيله **ش** المراد بالعين الثمن المعين **م** وفي غير عين ان هلك بدل الوكيل هلك عليه
فان قبضه امرء فهو له **ش** اي امرء ان يشتري بالالف الذي له على المأمور عبداً ولم يعين العبد فاشترى
فان كان في يد المأمور هلكا له عليه ولا يصير للامرا ان يقبضه وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله تعالى على
ان الوكالة لم يبيع لادراهم والذابة يبيع في الوكالة لان فيكون الشراء مفيداً لذكر الذي فيصير
ملكاً للذي من غير من عليه الذي بلا توكيل ذلك الغير وهذا لا يصح خلاف ما اذا كان العبد متعينا
فان البايع يصير جنسين وكبلاً يقبض الذي فيصير ملكاً للذي وعندنا اذا قبض المأمور يصير
ملكاً للامرا لان الدراهم والذابة لم يبعين فلم ينفذ التوكيل بالذي فصحت الوكالة فيكون للامرا
وجوابه ما مر انها يبيعت في الوكالة فانه اذا قيد الوكالة بها عيناً كانت اود ثمناً فملك او سقط
الذي يظل الوكالة **م** وبشراء نفس المأمور من سيده ان قال بعتي نفسي فلان فباع فان لم يقل فلان

لا يملك
ولا يملك
ولا يملك
ولا يملك

عني **ش** اي اذا قال رجل لعبد اشترى نفسك من مولاك قال يعني نفسي لفلان فباع
 يقع عن الامر وان لم يقل لفلان عني على المولى فان قيل الوكيل بشره شي معني اذا استرا من غير
 ان يضيف الى الامر يقع عن الامر قلنا الوكيل قد اتى بتصريف من جنس آخر وهو العتق على مال
 وفي مثل هذا يقع عن الوكيل **م** وفي شراء نفس الامر من سيده بالثمن دفع ان قال لسيده اشترى
 لنفسه فباعه عني عليه فان لم يقل لنفسه كان لو كاله وعليه ثمنه واللف للسيد **ش** اي قال
 عبد لرجل اشترى نفسي من مولاك بالثمن ودفعها اليه فقال الوكيل اشترىته لنفسه فباعه يكون
 اعتنا قاعلي ما وان لم يقل لنفسه كان الشراء واقعا من الوكيل فيكون الثمن على المشتري وهذا
 اللف للمولى لانه كسب عبده **م** فان قال اشترى عبد لامي فأتى وقال الامر بل لنفسيك صدق
 الوكيل ان كان دفع الامر الثمن والاف الامر **ش** اي امر رجلا بشراء عبد بالثمن فقال الوكيل قد فعلت
 ومات العبد عندي وقال الامر اشترى لنفسك فان دفع الامر الثمن فالقول للوكيل وان لم يدفع
 فالقول للامر على المداينة فيما اذا لم يدفع الامر الثمن بان الوكيل اخبر بامر ملك استثنائه
 وفيما اذا دفع الثمن بان الوكيل امين بريد الخروج عن عهده الامانة اقوال كل واحد من التعليلين
 شاملة للصورتين فلا يتم به الفرق بل لا بد من انضمام امر آخر وهو ان فيما اذا لم يدفع الثمن يدعي الثمن
 على الامر وهو يتكبر فالقول للمتكبر وفيما اذا دفع الثمن يدعي الامر الثمن على المامور فالقول للمتكبر **م**
 وله الرجوع بالثمن على المامور دفعه الى بايعه او لا **ش** اي للوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على المامور اذا
 فعل ما امر به سواء دفع الوكيل الثمن الى بايعه او لم يدفع وحصلوا هذه المسئلة مبنية على انه
 يجري بين الوكيل والمولى مبادلة حكمية فيصير الوكيل بايعا من موكله فله مطالبة الثمن وان لم
 يدفع الى بايعه **م** وله حبس المبيع من امره بقبض ثمنه وان لم يدفع **ش** بناء على ما ذكر من المبادلة
 الحكمية **م** فان هلك المبيع قبل قبضه منه هلك على المامور لم يسقط ثمنه وبعد قبضه سقط **ش**
 فانه اذا قبضه عن المامور لقبض الثمن فيملك يد الوكيل يكون مضمونا على الوكيل ثم اختلف بعد ذلك
 رحمه الله يضمن ضمان الرهن وعند محمد وهو قول في حنفية رحمه الله يضمن ضمان المبيع فاذا ذكر في المتن
 من سقوط الثمن اشارة الى هذا المذهب وعند زفر رحمه الله يضمن ضمان الغصب اذ عند زفر حق
 الحبس فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا خلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر
 يضمن خمسة عشر فيطالب الخمسة من الوكيل وعند الباقي يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر
 يضمن عشرة فيطالب الخمسة من الموكل وكذا عند ابى يونس رحمه الله لان الرهن يضمن باقل من قيمته ومن
 وعند محمد رحمه الله يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر **م** وليس للوكيل بشراء عين بشرائه لنفسه
 فلو بشرى بخلاف جنس من سمي او بغير القود او غير بامر بغيره دفع له وخضرت له امر **ش**
 اي اذا وكل بشراء شيء معين فالوكيل ان لم يجلف امر الموكل فالمشتري للوكيل وان خالف فالوكيل فلو وكل
 ان سمي الثمن فالوكيل ان اشترى بخلاف ذلك لجنس كان مخالفة وان لم يسم الثمن فان اشترى بغير القود

هذا هو الوجه في قوله اشترى نفسك من مولاك
 اي اشترى نفسك من مولاك
 اي اشترى نفسك من مولاك
 اي اشترى نفسك من مولاك

كان مخالفة لان المتعارفين بالشراء بالقود والمعروف عرفا كالمشروط شرطا وان اشترى غيره
 الوكيل بامر لكن بغيره يكون مخالفة وان كان حضوره لا يكون مخالفة لانه حضوره **م** وفي
 غير عين هو للوكيل الا اذا اضاف العقد الى مال امره او اطلق ويؤى **ش** اي قال الوكيل اشترى
 بهذا اللف واللف ملك الموكل او اطلق اي اشترى باللف مطلق من غير ان يصدق باللف هو ملك الموكل
 لكن يؤى الشراء للامر يكون **م** ويبطل التصرف والسلم بمفارقة الوكيل دون امره **ش** صورة
 السلم ان يوكل رجلا بان يشتري له كرا بربعه السلم ويبطل التصرف والسلم بمفارقة الوكيل دون امره **ش** صورة
 لان هذا لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاما في دمنه على ان يكون الثمن لعبد ولا نظيره في الشرع
 وانما يعبر بمفارقة الوكيل لان العاقد هو الوكيل **م** فان قال يعني هذا لزيد فباعه ثم انكر الامر
ش اي انكر المشتري ان زيدا امره بالشراء **م** اخذه زيد **ش** لان قوله يعني لزيد اقرا بوكيله
 لان هذا البيع انما يكون لزيد اذا امر زيد بغيره فلا يصدق في انكاره امره **م** فاد صدقة لا ياخذ جبرا
ش اي ان صدق زيد المشتري انه لم يأمره لا ياخذ جبرا لان اخرا لمشتري لزيد ان يرد بوجه وانما قال
 جبرا لان المشتري ان سلمه الى زيد يكون بيعا بالتعاطي والتسليم على وجه البيع يكتفي بالتعاطي وان لم يرد
 نقد الثمن **م** ومن وكل بشراء من لم يرد بوجه فشرى متوفى بدرهم حاييا عن من يدرهم لزم موكله من
 نصف درهم **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يلزمه منوان بدرهم لان الموكل امره بصرف
 الدرهم الى الممصرف وراثة خيرا او لوانه امره بشراء من لا يفرأ الزا دة وانما قال حاييا عن من
 بدرهم حتى لو اشترى المامور بغيره بدرهم بل باقل يكون الشراء واقعا للوكيل لان الامر امره بشراء
 يساوي من ثمنه بدرهم لا باقل **م** فان امر بشراء عبد بن عتيق بكذا ذكر من فشرى احدهما او فشرى
 بالثمن وفيهما سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل صح وبه اكثر لا الا اذا اشترى الاخر بيا في الثمن قبل
 الخصومة **ش** اي اذا امر بشراء عبد بن عتيق فان لم يذكر الثمن فشرى احدهما يقع على امر
 لان التوكيل مطلق وقد لا ينفق المحج بينهما وان سمي ثمنها بان قال اشترى العبد بالثمن وفيهما سواء
 فشرى احدهما بالنصف او باقل صح عن الامر وان اشترى بالكثر من النصف لا يقع عن الامر بل يقع عن
 الوكيل الا اذا اشترى الاخر بيا في الثمن قبل الخصومة لان المقتضود حصول العبد بالثمن وفيهما
 ان اشترى احدهما بالكثر من النصف بيا يتعاضد الناس فيه وقد بقي من الثمن ما يشتري به الباقي
 يقع عن الامر **م** فان قال شريته بالثمن وقال الامر بنصفه فان كان الف الف الامر صدق الاخران
 ساوا لا والاف الامر **ش** اي اعطاه الامر الف وقال اشترى بكذا جارية فشرى جارية وقال اشترى
 بالثمن وقال الامر اشترىها بخمسائة صدق الوكيل اذا كانت الجارية تساوي الف فان لم يكن
 تساوي القابل تساوي خمسمائة صدق الامر لان الوكيل لا يملك الشراء بالعين الفاجع فلا يقع
 عن الامر بل يقع عن الوكيل **م** وان لم يكن الف وتساوي نصفه صدق الامر وان ساوا الف
ش اي قال اشترى جارية بالثمن ولم يعطه الف وقال المامور اشترى بها بالثمن وقال الامر بنصفه

هذا هو الوجه في قوله اشترى نفسك من مولاك
 اي اشترى نفسك من مولاك
 اي اشترى نفسك من مولاك
 اي اشترى نفسك من مولاك

فان كانت قيمتها خمسمائة صدق الامر وكذا ان كانت اكثر من خمسمائة واقل من الالف لظهور المخالفة
 لان الامر وقع بشراء جاريتة تساوي الف بالثمن وان كانت قيمتها الف بالثمن لان الوكيل والموكل منزلة
 البائع والمشتري فان خلفا يفسخ البيع بينهما وفي البيع للوكيل واعلم ان المراد بقوله صدق في جميع
 ما ذكرنا التصديق بغير الحلف **م** وكذا في بيعه لم يسم له ثمن فاشترى قال لا يشترى به بالثمن وقال
 المأمور في الاظهر **ش** اي امر ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمن فاشترى قال لا يشترى به بالثمن وقال
 الامر بل ينصفه قالوا وان صدق البائع المأمور وانما قال هذا لان صورته تصدق بالبائع المأمور
 قد قيل لا يخالف بل القول للمأمور مع اليقين لان الخلاف يرتفع بتصديق البائع فلا يجري الخلف لكن
 الاظهر ان يخالف وهذا قول الامام ابي منصور رحمه الله لان البائع بعد استيفاء الثمن اجبى عنهما
 وقيل وايضا هو اجبى عن الموكل فلا يصدق عليه **فصل** لا يبيع بيع الوكيل وشراؤه من
 بركة له **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز ان كان يمثل القيمة الا من عبده او مكاتبه
م ويصح بيع الوكيل باقل او اكثر والعرض والنسيئة **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يبيع
 الا بما يتعين للناس فيه فلا يبيع الا بالدرهم والدينار لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمراد بالنسيئة
 البيع بالثمن الموكل وعندهما يتقيد باجل متعارف **م** ويصح نصف ما وكل ببيعه **ش** هذا عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز الا ان يبيع الباقي قبل ان يخصصه لغيره ليلزم ضرر الشركة **م** واخذه
 رهنا وكفيل بالثمن فلا يضمن ان يصاع في يده او يهوى ما على الكفيل **ش** ان كان ماعدا يرجع الى الرهن وضو
 التوى ان رفع الحادثة الى قاض يري براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك رحمه الله في
 براءة الاصيل ثم مات الكفيل مفلسا او بان المكفول عنه مفلسا **م** ويقيد شراء الوكيل بثمن القيمة
 وزيادته يتعين فيها وهي ما يقوّم به مفهومه ويوقف شراء نصف ما وكل بشرائه على شراء الباقي
ش هذا بالتقاف والفرق لا يحنيفة رحمه الله بين البيع والشراء ان في الشراء ثمة وهي انه اشترى
 لنفسه ثم يرد في يده على الموكل ولا ثمة في البيع فيجوز ان الامر يبيع الكل تنصيح ببيع النصف لانه
 ربحا لا يتيسر بيع الكل دفعه **م** ولو رد مبيع على وكيل يعيب بحدث مثله او لا يبيته او يكره
 او اقرار رد على امر الوكيل او يبيته بحدوث ولزمه ذلك **ش** اي باع الوكيل بالبيع ثم رد عليه بالبيع
 فان كان العيب مما لا يوجب مثله كالاصبع الزائدة او لا يوجب مثله في هذه المدة يرد على المأمور
 كان الرد على الوكيل بالبيته او بالتكول او الاقرار وان رد عليه بغير بحدوث مثله فان كان الرد عليه
 بالبيته او بالتكول رد على المأمور وان كان بالافراد لا يرد على المأمور وتاويل اشتراط البيته او بالتكول
 او الاقرار في العيب الذي لا يوجب مثله ان القاضي ربما يعلم ان هذا العيب لا يوجب في مدة شهر لكن
 يشبهه عليه تاريخ البيع فيحتاج الى احدى هذه الحجج او كان العيب لا يعرفه الا النساء او الاطباء وقول
 المرأة والطبيب حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيقتصر الى هذه الحجج للرد حتى لو عارض القاضي
 البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء منها **م** فان باع نساء فقال آمنك بحدوثه وقال الوكيل

ان كان الموكل قد اشترى العبد من غيره فباعه الوكيل بغير علمه لم يفسخ البيع ولا يرد عليه العبد

مضمون في بيع العبد

قوله لا يبيع الوكيل ما كان له من قبله الا بموافقة موكله

قال المصنف

الطلاق

اطلقت صدق الامر وفي المضاربة المضارب **ش** لان الامر يستفاد من الامر فالقول له اما المضاربة
 فالظاهر فيها الاطلاق فالقول للمضارب **م** ولا يبيع بغيره احد الوكيلين وحده فمما وكلايه في خصومة
 ورد وديعته ونصا ودين وطلاق وعقوبت **م** يعوضا **ش** اما في الخصومة فلان الاجتماع فيها مستعذر
 ولانه يقضى الى الشعب وفي الامور الاخر لا يحتاج الى الرأي **م** ولا يبيع بغيره احد الوكيلين وحده فمما وكلايه في خصومة
 مال صغير للمسلم وشراؤه **ش** ان الشراء ماله فالصالح العبد والمكاتب لا يملكه في مال له الصغير والكبير
 ولا يملكه في مال صغير للمسلم **م** **باب** **الوكالة بالخصومة والقض**
م كالوكيل بالخصومة القضاة عند الثلاثة **ش** اي عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله خلافا لفرقة الله
 القضاة في ظاهر الجواب ويقضي بعدم قبضها لان **ش** فان الوكيل بالتقاضي يملك
 القبض في ظاهر المذهب لكن القوي في هذا الزمان على ان الوكيل بالخصومة والوكيل بالتقاضي
 لا يملكان القبض لظهور الحيانة في الوكالة **م** وللوكيل يقضي الدين الخصومة **ش** هذا عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعندهما لا يملك الخصومة **م** لا الذي يقضي العين فلو قام حجة ذى اليد على الوكيل يقضي
 عتد ان موكله باع منه بغيره ولا يقبض البيع فيقام ثانيا على البيع اذا حضر الغائب **ش** ادخل
 فاء التعقيب في قوله فلو قام لان هذه المسئلة من فروغ ان الوكيل يقضي العين هل هو وكيل بالخصومة
 ام لا في هذه المسئلة قياس واستحسان قالقياس ان العبد يدفع الى الوكيل ولا يقبل بيته ان الموكل
 باع من صاحبه المدين بالبيته قامت على غير خصم وفي الاستحسان لا يقصر بذا الوكيل من غير ان يثبت البيع
 في حق الموكل لانه خصم في قصر المدين وان لم يكن خصما في اثبات البيع على الموكل **م** كما يقصر بذا وكيل المرأة
 والعبد بلاطلاق وعقوبت لو قام تحتها عليه حتى حضر الغائب **ش** اي اذا جاء رجل وقال ناوكيل زيد الغائب
 ينقل امره وعنده الى موضع كن اقامت المرأة البيته على ان موكله طلبها والعبد على انه اعتقه يقصر
 بذا الوكيل من غير ان يثبت الطلاق او العتق بل اذا حضر الغائب يجب اعادته اقامة البيته وقوله
 حتى حضر الغائب يتعلو بقوله بلاطلاق وعقوبت اي لا يقع الطلاق والعتق حتى حضر الغائب فانه اذا حضر
 يقع ان اعيدته البيته فاعادته البيته قد سبق في المسئلة الاولى وقد جعل حكم هذه المسئلة كالحكم
 الاولى فيهم اعادته البيته **م** وصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي وعند غيره **ش** هذا عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز وان كان عند غير القاضي وعند زفر والشافعي لا يجوز
 اصلا لانه مأمور بالخصومة لا بالاقرار ولنا ان الخصومة يراد بها الجواب فينتهي الاقرار كوكيل
 رب المال كفيله يقضي ماله على المكفول عنه **ش** اي كما لا يصح توكيل رب المال الكفيل بقبض المكفول
 عن المكفول عنه لان الوكيل من يعمل لغيره وهنا يعمل لنفسه **م** ومصير الوكيل يقضي ان كان غريبا
 امر يدفع دينه الى الوكيل **ش** اي ادعى رجل انه وكيل الغائب يقضي دينه من الغريم فصرقه الغريم
 امر يسلم الدين الى الوكيل **م** ثم ان كذبه الغائب دفع الغريم اليه ثانيا ورجع به على الوكيل فيما
 بقى وفيما صاع **ش** لان غرضه من دفعه براءة ذمته فاذا لم يحصل غرضه ينقض الدفع

ان كان الموكل قد اشترى العبد من غيره فباعه الوكيل بغير علمه لم يفسخ البيع ولا يرد عليه العبد

حتى لو اشترى العبد من غيره فباعه الوكيل بغير علمه لم يفسخ البيع ولا يرد عليه العبد

قوله لا يبيع الوكيل ما كان له من قبله الا بموافقة موكله

قوله لا يبيع الوكيل ما كان له من قبله الا بموافقة موكله

وهو منقول من كتاب المند والمند
لا يملك غيره

اما اذا ضاع لا يضمنه لانه اعتذر فانه جاز في الغيب والاستدراك من التضمن فله ولاية
ذلك لا ولاية هي **م** الا اذا كان ضمنه عند دفعه اليه على ادعائه غير مصدق وكالته **ش** بان قال
الوكيل اذا حضر الغائب وانكر التوكيل فاني ضامن لهذا المال او العزم دفعه بناء على دعوى
الوكيل من غير ان يصدق وكالته في هاتين الصورتين ان انكر الغائب فالعزم يضمن
الوكيل ان ضاع المال **م** وان كان مودعا لم يؤمر بدفعه اليه **ش** اي ان كان مصدق التوكيل
مودعا لم يؤمر بدفع الوديعة الى المدي حتى لو كان لا يصدق بعد اقراره على العبر خلاف الذي
كان الذي يؤمن نقيض ما مثله والمثل ملك الدين **م** ولو قال تركها المودع ميراثا لي وصدقته
امر بالدفع اليه **ش** اي ادعى ان المودع مات وترك الوديعة ميراثا لي وصدقته المودع امر
بالدفع اليه **م** ولو ادعى الشراء منه لم يؤمر **ش** اي ادعى انه اشترى من المودع وصدقته المودع
لم يؤمر بدفع الوديعة الى المدي لان المودع اقر بملك الغير والغير اهل للملك لانه حتى فلا يصدق
دعوى البيع على ذلك المحي خلاف من ثلثة الارث لانها اتفاقا على موت المودع وكان هذا اتفاقا على انه
ملك الوارث **م** ومن وكل بقبض مال وادعى الخدم قبضه دأبته دفع اليه واستجلف دأبته على قبضه
لا الوكيل على العلم بقبض الموكل **ش** اي جاء الوكيل بقبض الدين من المديون فقال المديون ان الدين
قد قبض دينه ولا يثبت له يومه بالدفع الى الوكيل فاذا حضر الدان وانكر القبض يستجلف ولا يستجلف
بانك ما تعلم ان الموكل قد قبض الدين لانه الوكيل ثابت اقواله ان ادعى المديون انك تعلم ان
الموكل قبض الدين وانكر الوكيل العلم بقبضه ان يستجلف لانه ادعى امر الواقف به الوكيل يلزمه
ولم يبق له طلب الدين فاذا انكره يستجلف **م** ولا يرد الوكيل بعيب قبل حلف المشتري لو قال البائع
رضي هو به **ش** وكل المشتري رجلا يرد المبيع بالعيب وغاب المشتري فاداد الوكيل الرد فقال
البائع رضي المشتري بالعيب فالوكيل لا يرد بالعيب حتى يحلف المشتري انه لم يرض بالعيب والفرق
بين هذه المسئلة ومسئلة الدين ان التدارك ممكن في مسئلة الدين باسترداد ما قبضه الوكيل اذا
ظهر الخطا عند تكول ربي الدين وههنا غير ممكن لان القضا يفسخ البيع يصح وان ظهر الخطا عند
اي حصة الله لان القضا يفسخ ظاهر او باطنا عند فلا يستجلف المشتري بعد ذلك واما عند
فقد فالواجب ان يرد بالعيب كما في مسئلة الدين لان التدارك ممكن عندها لطلان القضا وقد قيل
الاصح عند اي يوسف رحمه الله ان يؤخر الرد في العصلين الى ان يستجلف **م** ومن دفع الى اخر عيشه
ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة له **ش** قبل هذا استحسان وفي القياس يصير مبرعا بانفاق
ما هو ماله وجه الاستحسان ان الوكيل لا لانفاق وكيل بالشري والحكم فيه ما ذكرنا واسلم
مباد **عزل الوكيل** للموكل عزله وكياله ووقف على عمله وبطل
الوكالة بموت احد هما وجوبه مطبقا **ش** الجنون المطبق شهر عند اي يوسف رحمه الله وعند الله
اكثر من يوم وليلة وعند محمد رحمه الله حول فقد ربه احتياطا **م** ولحقه بداء الحرب مؤثرا

وكذا يجوز موكله مكاتباً وجرح ماذونا واقتراح الشريكين **ش** اي احد الشريكين وكل ثالثا
في التصرف في مال الشركة فافترا فبطل الوكالة **م** وان لم يعلم به وكياله **ش** اي وكيل المكاتب
والماذون واحد الشريكين **م** وينصرف الموكل فيما وكل به **ش** سواء لم يبق محلا للتصرف كما اذا
وكل بالاعتاق فاعتق الموكل او بغير محلا له ولو وكله بتكاح امرأه فنكحها الموكل **ش** اي ان لم يكن الموكل يزوجها
الموكل **م** **كتاب الدعوى** هي اجازة بحق له على غيره **ش**
والمدي من لا يجبر على الخصومة والمدي عليه من يجبر لما قسرت الدعوى كان المدي على هذا التفسير
هو المحي بحق له على غيره بقوله المدي من لا يجبر على الخصومة تفسير آخر ذكره بعض المشايخ
وقد قبل المدي من يلتزم خلاف الظاهر وهو الامر بالحادث والمدي عليه من يمتسك بالظاهر
كالعدم الاصل لكن الاعتبار في هذا المعنى حتى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة فهو مدي في
الظاهر لكنه في المعنى منكر للضمان **م** وهي المايعة بذكر شي علم جنسه وقد رجم **ش** هذا في
دعوى الدين لا في دعوى الغيب فان الغيب ان كانت حاصلة بغير الاشارة بان هذا ملك لي وان كانت غائبة
يجب ان يصح ما يذكر قيمتها **م** وان في يد المدي عليه **ش** هذا يخفى بدعوى المايعة **م** وفي المنقول
يزيد بغير حق **ش** فان الشك يكون في يد غير المالك حتى كالمدين في يد المدين والمبيع في يد البائع لاجل
التي اقرت هذه العلة يشتمل العقار ايضا فلا ادري ما وجد تخصيص المنقول بهذا الحكم **م** وفي العقار
لا يثبت اليد الا بحجة او علم القاص **ش** قال في الهداية انه لا يثبت اليد في العقار الا بالبيينة او علم القاص
هو العلم بقبض الموصلة او الموصلة اذا العوار غيبا في يد غيره على المنيقول فان اليد فيه مشاهد
فتمت الموصلة ان المدي والمدي عليه تواضعا على ان يقول المدي عليه ان الدار في يدي والحال انها
في يد الثالث فيقيم المدي بيينة وحكم القاص بانها ملك للمدي وانما قال في الهداية هو الصحيح لان
عند بعض المشايخ يكفي تصديق المدي عليه انها في يده ولا يحتاج الى اقامه البيينة فانه ان كان في يده
واقرب لك فالمدي ياخذ منه ان ثبت ملكيته بالبيينة او باقرار ذي اليد او تكوله وان لم يكن في يده واقربك
لا يكون للمدي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام المدي البيينة لان البيينة قامت على غير حزم فعلم انه
اذا اقر ذو اليد باليد فان الضرر لا يلحق المديك اليد ولا يلحق الى غيره فتمت الموصلة مدفوعة
على ان مهمة الموصلة ان كانت ثابتة ههنا ففي صورة اقامه البيينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في
يد رجل امانة فتواضع المدي وذو اليد لا يقول انها امانة في يده حتى يقيم المدي بيينة
على انها في يدي ايدم يقيم بيينة على انها ملك للمدي فيقبض القاصح وخذ المدي الدار فالحاصل
انه اذا اظهر انه في يد الثالث وذو اليد اقر انه في يده لا يصير الثالث محكوما عليه وكذا اذا اظهر ان
يد ذي اليد امانة لا بد خصومة **م** والمطالبة به **ش** عطف على قوله وان في يد المدي عليه **م** وايضا
ان امكن للشهر اليه المدي والشاهد والحالف وذكر قيمته ان يقدروا الحدود الاربعه او الثلاثة
في العقار واسماء اصحابها وسبهم الى الحد **ش** ذكر الحدود يترط في دعوى الدار عند اي حفيضة رحمه الله

هذا هو الحق في الدعوى
فان الشك يكون في يد غير المالك حتى كالمدين في يد المدين والمبيع في يد البائع لاجل
التي اقرت هذه العلة يشتمل العقار ايضا فلا ادري ما وجد تخصيص المنقول بهذا الحكم
م وفي العقار لا يثبت اليد الا بحجة او علم القاص
ش قال في الهداية انه لا يثبت اليد في العقار الا بالبيينة او علم القاص
هو العلم بقبض الموصلة او الموصلة اذا العوار غيبا في يد غيره على المنيقول فان اليد فيه مشاهد
فتمت الموصلة ان المدي والمدي عليه تواضعا على ان يقول المدي عليه ان الدار في يدي والحال انها
في يد الثالث فيقيم المدي بيينة وحكم القاص بانها ملك للمدي وانما قال في الهداية هو الصحيح لان
عند بعض المشايخ يكفي تصديق المدي عليه انها في يده ولا يحتاج الى اقامه البيينة فانه ان كان في يده
واقرب لك فالمدي ياخذ منه ان ثبت ملكيته بالبيينة او باقرار ذي اليد او تكوله وان لم يكن في يده واقربك
لا يكون للمدي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام المدي البيينة لان البيينة قامت على غير حزم فعلم انه
اذا اقر ذو اليد باليد فان الضرر لا يلحق المديك اليد ولا يلحق الى غيره فتمت الموصلة مدفوعة
على ان مهمة الموصلة ان كانت ثابتة ههنا ففي صورة اقامه البيينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في
يد رجل امانة فتواضع المدي وذو اليد لا يقول انها امانة في يده حتى يقيم المدي بيينة
على انها في يدي ايدم يقيم بيينة على انها ملك للمدي فيقبض القاصح وخذ المدي الدار فالحاصل
انه اذا اظهر انه في يد الثالث وذو اليد اقر انه في يده لا يصير الثالث محكوما عليه وكذا اذا اظهر ان
يد ذي اليد امانة لا بد خصومة م والمطالبة به ش عطف على قوله وان في يد المدي عليه م وايضا
ان امكن للشهر اليه المدي والشاهد والحالف وذكر قيمته ان يقدروا الحدود الاربعه او الثلاثة
في العقار واسماء اصحابها وسبهم الى الحد ش ذكر الحدود يترط في دعوى الدار عند اي حفيضة رحمه الله

هذا هو الحق في الدعوى
فان الشك يكون في يد غير المالك حتى كالمدين في يد المدين والمبيع في يد البائع لاجل
التي اقرت هذه العلة يشتمل العقار ايضا فلا ادري ما وجد تخصيص المنقول بهذا الحكم
م وفي العقار لا يثبت اليد الا بحجة او علم القاص
ش قال في الهداية انه لا يثبت اليد في العقار الا بالبيينة او علم القاص
هو العلم بقبض الموصلة او الموصلة اذا العوار غيبا في يد غيره على المنيقول فان اليد فيه مشاهد
فتمت الموصلة ان المدي والمدي عليه تواضعا على ان يقول المدي عليه ان الدار في يدي والحال انها
في يد الثالث فيقيم المدي بيينة وحكم القاص بانها ملك للمدي وانما قال في الهداية هو الصحيح لان
عند بعض المشايخ يكفي تصديق المدي عليه انها في يده ولا يحتاج الى اقامه البيينة فانه ان كان في يده
واقرب لك فالمدي ياخذ منه ان ثبت ملكيته بالبيينة او باقرار ذي اليد او تكوله وان لم يكن في يده واقربك
لا يكون للمدي ولاية الاخذ من ذي اليد وان اقام المدي البيينة لان البيينة قامت على غير حزم فعلم انه
اذا اقر ذو اليد باليد فان الضرر لا يلحق المديك اليد ولا يلحق الى غيره فتمت الموصلة مدفوعة
على ان مهمة الموصلة ان كانت ثابتة ههنا ففي صورة اقامه البيينة ثابتة ايضا فان الدار اذا كانت في
يد رجل امانة فتواضع المدي وذو اليد لا يقول انها امانة في يده حتى يقيم المدي بيينة
على انها في يدي ايدم يقيم بيينة على انها ملك للمدي فيقبض القاصح وخذ المدي الدار فالحاصل
انه اذا اظهر انه في يد الثالث وذو اليد اقر انه في يده لا يصير الثالث محكوما عليه وكذا اذا اظهر ان
يد ذي اليد امانة لا بد خصومة م والمطالبة به ش عطف على قوله وان في يد المدي عليه م وايضا
ان امكن للشهر اليه المدي والشاهد والحالف وذكر قيمته ان يقدروا الحدود الاربعه او الثلاثة
في العقار واسماء اصحابها وسبهم الى الحد ش ذكر الحدود يترط في دعوى الدار عند اي حفيضة رحمه الله

الى الخلف على الفاصل لانه السبب لا يمكن ارتقاعه فان العبد المسلم اذا اعتق لا يسترق **م** وفي الامية
 والعبد الكافر على الفاصل **ش** لان السبب قد يرتفع فيهما اما في الامية فبالردة والحق في الدار الحرة
 ثم التبرى واما في العبد الكافر فينقض العهد والحق ثم التبرى **م** ويجوز على العلم من ورث شيئا ادعاه
 آخر وعلى التنازع ان وهب له او اشتراه **ش** البنا الفطع فالملوك له والمشتري يحلفان بانه ليس
 هذا ملكا فعدم الملك مقطوع به بخلاف الوارث فانه يحلف بالله لا اعلم انه ملك لك فانه يفي العلم
 بالملك وعدم الملك ليس مقطوعا به في كلامه **م** وصح فداء الخلف والصلح منه ولا يحلف بعده **ش** اي
 اذا توجه الخلف فقال اعطيت هذه العترة فدع عن الخلف وقبل بالآخر او قال المدعي صالحي عن
 دعوى الخلف على كذا وقبل بالآخر صح وسقط حق الخلف **م** **تأدي**
الخالف ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع حكم لمن يرضى وان برهنا حكم لمن ثبتت الزيادة **ش** وهو البايع ان كان
 الاختلاف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر المبيع **م** وان اختلفا فيهما **ش** كما اذا قال
 البايع يبعث العبد الواحد بالفين وقال المشتري لا بل يبعث العبدان بالفين **م** فحجة البايع في الثمن
 وحجة المشتري في المبيع اول وان تجزأ رضى كل زيادة يدعي الآخر والا تجزأ فقول له وان تجزأ
 يرجع الى الصور الثلاث اي ما اذا كان الاختلاف في الثمن او المبيع او فيهما فان كان الاختلاف في الثمن فقال
 للمشتري ايمان ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البايع والاشتماء المبيع وان كان الاختلاف في المبيع فيقال
 للبائع ايمان ان يسلم ما ادعاه المشتري والاشتماء المبيع وان كان الاختلاف في كل منهما فيقال ما ذكر لكليهما
 فان رضى كل يقول الآخر وظاهره والاختلاف **م** وحلف المشتري ولا **ش** في الصور التي لا رطل اول
 بالثمن فانكاره اسبق وايضا يحلف فابيه النكول وهو وجوب الثمن وفي بيع السلعة وفي الصرصة
 القاصي بايها شاء ويحلف كل على نفي يدعيه الآخر ولا احتياج الى اثبات ما يدعيه هو الصحيح **م** وفي
 القاصي البيع **ش** اي بعد الخالف **م** ومن كل لزمه دعوى الآخر **ش** اذا عرض اليه ان يبيع او لا يبيع
 فان نكل لزمه دعوى البايع وان حلف بعرض اليه على البايع فان حلف يفسخ البيع وان نكل لزمه
 دعوى المشتري ثم اعلم ان الاختلاف اذا كان في الثمن فالتخالف قبل قبض المبيع موافق للقياس لان البايع
 يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكرها والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع باقل الثمن والبايع ينكره
 فكل منهما مدعي ومنكر فالتخالف اما بعد قبض المبيع فالتخالف للقياس فان المشتري لا يدعي شيئا لان
 المبيع قد سلم له والبايع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره لكن الخالف ههنا ثبت لقوله عليه السلام
 اذا اختلف المتبايعان والسلعة قايمة فالتخالف وتراد **م** ولا يخالف في الاجل بشرط الخيار وقبض
 بعض الثمن وحلف المتكبر **ش** سواء اختلفا في اصل الاجل فقال المشتري الثمن موجب وانكر البايع
 او قال المشتري الثمن موجب الى سنة وقال البايع بل الى نصف سنة حلف متكررا زيادة او قال
 احدهما البيع بشرط الخيار وانكر الآخر او قال احدهما الى الخيار الى ثلثة ايام وقال الآخر بل يومين
 او قال المشتري ادبت بعض الثمن وانكر البايع **م** ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري **ش** اي هلك المبيع

ثم اختلفا في قدر الثمن فلا تخالف عند اي حنيفة واي يوسف فلهما الله والقول للمشتري وعند محمد
 لله الله يتخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك لان كلا منهما يدعي عقد ينكره الآخر فيتخالفان **ش**
 ولهما ان الخالف بعد قبض المبيع على خلاف القياس فلا ينعقد الى حال هلاك السلعة **م** ولا بعد
 هلاك بعضه لان يرضى البايع بترك حصه الهالك **ش** اي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا أصلا ويجعل
 الهالك كأن لم يكن وكان العقد لم يكن الا على القايمة فيتخالفان هذا يخرج بعض المشايخ وينصرف الاستثناء
 عندهم الى الخالف وقالوا ان المراد بقوله في الجامع المصغر ياخذ الحمي ولا شيء له اي لا يأخذ من ثمن
 الهالك شيئا أصلا وقال بعض المشايخ يأخذ من ثمن الهالك بقدر ما اقترعه المشتري وانما لا يأخذ الزيادة
 فلا استثناء ينصرف الى يمين المشتري لا الى الخالف يعني انهما لا يتخالفان ويكون القول قول المشتري
 مع يمينه الا ان يرضى البايع ان يأخذ الحمي ولا يحاصمه في الهالك فحينئذ يحلف المشتري لانه انما يحلف
 اذا كان متكررا ما يدعيه البايع فاذا اخذ البايع الحمي صح ما ادعاه على المشتري سقط دعوى
 البايع فلا حاجة الى حلف المشتري **م** ولا في بدل الكتابة ولا في راس المال بعد اقالته وصديق المسلم
 اليه ان حلف ولا يعود السلم **ش** اي اقالا عقد السلم فوقع الاختلاف في راس المال والقول للمسلم اليه
 ولا تخالف لانه ان تخالف يفسخ الاقالة ويعود السلم ولا يجوز لان اقالة السلم اسقاط الدين والساقط
 لا يعود **م** ولو اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع كالتخالف عاد البيع **ش** فانها اذا اختلفا يفسخ الاقالة
 ويعود البيع وهذا غير صحيح **م** ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل قبضها فالتخالف وتراد او حلف
 المستاجر او لان اختلفا في الاجرة والموجران اختلفا في المنفعة وان نكل ثبت قول صاحبه واثبت
 برهن قبل وان برهنا حجة الموجر اول ان اختلفا في الاجرة والمستاجر اختلفا في المنفعة **ش**
 لان حجة الموجر ثبتت زيادة الاجرة وحجة المستاجر ثبتت زيادة المنفعة والاحتياط للثابت **م** وحجة
 كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيهما **ش** كما اذا قال الموجر اجرت سنة بمانين وقال المستاجر
 لابل اجرت سنتين باينة واقاما البينة يثبت في سنتين بمانين **م** ولا تخالف ان اختلفا بعد قبض
 المنفعة والقول للمستاجر **ش** اي اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة ولا تخالف والقول
 للمستاجر لانه متكرر للزيادة وهذا ظاهر عند اي حنيفة واي يوسف فلهما الله والقول للمستاجر
 المبيع على خلاف القياس فلا يقاس الاجارة على البيع فان الخالف في الاجارة ثبت قياسا على البيع
 واما عند محمد لله الله فلا ان البيع يفسخ بقيمة الهالك وههنا ليس للمنافع قيمة **م** وبعد قبض بعضها
 فالتخالف وصح في باقي القول للمستاجر فيها مضي **ش** فان الاجارة تعقد سائمة فسامتها فكأنها
 تعقد بعقود مختلفة ففيماني يتخالفان قياسا على البيع وفيما مضى لا بل القول فيه المتكروه
 المستاجر **م** وان اختلف الزوجان في متاع البيت فلها ما صلح لها وله ما صلح له او لها **ش** اي اختلفا
 ولا يثبت لاحدهما فاصل للنساء يكون للمرأة مع يمينها وما صلح للرجال او للنساء يكون
 للزوج مع يمينه **م** وان مان احدهما فالمشكك للحمي **ش** المراد بالمشكك ما يصلح للرجال والنساء

[illegible][illegible]

وكان هذا هو الذي كان
يحدث في كل سنة من
السنين الماضية

ولو قال احدهما هو عبدي كائنته وقال الآخر برته او اعتقته فهذا اول فالصابط ان كل
 يئنه يكون اكثرا ثانيا في الحق هذا في الخارج وذي اليد في الملك المطبق اما في الملك بسبب
 فان ذكرنا سببا واحدا فانه تكفي من واحد فذو اليد الحق وان تلقيا من اثنين فالخارج الحق
 شاملا للصور المذكورة وان ذكرنا سببين كالشراء والهبة وغير ذلك فينظر الى قوة السبب
 كما في المتن **م** ولا يخرج بكثرة الشهود **ش** فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرة **م** ولو ادعى
 احد خارجين نصف دار والاخر كلهما فالربع للاول وقالوا الثلث والباقي للثاني **ش** اعلم
 ان ابا حنيفة رحمه الله اعتمد في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف سالم لم يدعي الكل
 بل المنازعة بقى النصف الاخر وفيه منازعة على السواء فيتصف فلصاحب الكل ثلاثة ارباع
 ولصاحب النصف الربع وبها اعتبر طريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا لان في المسئلة كلا
 ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلثة فلصاحب الكل ربع الثلثان من الثلثة
 العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حصه فصاحب الكل ربع الثلثان من الثلثة
 فيضرب الثلثان في الاربع وصاحب النصف له ثلث من الثلثة فيضرب الثلث في الاربع فيحصل ثلث الاربع
 لان ضرب الكسور بطريق القاضية فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان
م وان كانت معهما فري للثاني نصف بقضاء ونصف لايه **ش** فان الداران كانت في يد هما يكون النصف
 في يد كل منهما فالنصف الذي في يده يدعي الكل لا يدعيه احد فيترك في يده والنصف الذي في يده يدعي النصف
 يدعيه كل من يدعي الكل خارج ويئنه الخارج اول **م** ولو برهن خارجان على تنازع دابة واخر
 قضى لمن وافق وقته سنها وان اشكل فلهما **ش** اما اذا خالف سنها التنازع بطل البيعتان وترك
 الدابة مع ذي اليد **م** فان برهن احد خارجين على غصب شيء والاخر على وجبه استويا **ش**
 ادعى احد الخارجين على ذي يده انك غصبته هذا الشيء مني والاخر ادعى اني اودعت هذا الشيء
 عنده وبرهنا نصف بينهما لاستوائهما فان المودع اذا وجد الوديعه صار غاصبا **م** والاشراحو
 من اخذ الكم والراكب اخذ من اخذ اللجام ومن في سرج اخذ من رديفه وذو جملها فمن علو كونه
 منها **ش** اي صاحب اليد في هذه الصور هو المولى **م** وجالس البساط والمتعلق به سواء كان
 نعمة ثوب وطرفه مع اخو والقول لصبي يعبر في ناظره فان قال انا عبد فلان قضى لمن معه
 كمن لا يعبر **ش** المراد بالنعير ان يتكلم ويعقل ما يقول وان كان معبرا او يقول انا حر والقول قوله
 لانه في يد نفسه ولو قال انا عبد زيد وهو في يد غيره وكان عبد الحر ولا يملك اقرانه عبد
 اقرانه ليس في يد نفسه فيكون عبد صاحب اليد وان لم يكن معبرا لا يكون في يد نفسه فيكون
 عبد صاحب اليد اقول اليد على الانسان ليس دليل اظهره على الملك فان من روى انسانا
 في يد آخر ينصرف فيه تصرف المالك لا يجوز ان يشهد انه ملكه فان اوصله في الانسان الحرية
 فيكون الصبي الذي لا يعبر عبد صاحب اليد مشكلا **م** والحابط لمن جده عليه او متصل

هذا هو الصحيح
 في المسئلة من اثنين
 وتقول الى ثلثة
 فلصاحب الكل ربع
 الثلثان من الثلثة
 العول واما المضاربة
 فان كل واحد يضرب
 بقدر حصه فصاحب
 الكل ربع الثلثان
 من الثلثة فيضرب
 الثلثان في الاربع
 وصاحب النصف له
 ثلث من الثلثة
 فيضرب الثلث في
 الاربع فيحصل ثلث
 الاربع لان ضرب
 الكسور بطريق
 القاضية فانه اذا
 ضرب الثلث في
 الستة معناه ثلث
 الستة وهو اثنان

ينبغي اتصال تبيع **ش** اتصال التبيع اتصال جدار بجدار بحيث يدخل لبنات هذا الجدار
 في لبنات ذلك وانما يسمى اتصال التبيع لانها انما يتبينان لحيطة مع جدارين احدهما مكان تبيع
م لا لمن له عليه هرا دى **ش** المرادى المشتات التي التي توضع الخدوع **م** بل بين الجارين
 لو سار عايش اي اذا كان لاحد هرا عليه هرا دى ولا شيء للاخر عليه فهو بينهما **م** ودوت من
 دار كذا يوت منها في حق شاجتها **ش** بناء على ان لا يخرج بكثرة العلة **م** ارضي ادعي رجلها ببيع
 والاخر كذلك وبرهنا قضى بيدها فان برهن احدها او كان له احد فيها او يتي او يحضر قضى
 بيده **ش** فان المستعجل ليل اليرم **م** **دعوى النسب**
 مبيعة ولدت لاقل من نصف حول منذ بيعت فادعى البايع الولد ثبت نسبه منه واميتها
 ويقض البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوته او بعدها **ش** هذا عندنا وعند غيره
 والشافعي رحمه الله دعوته باطله لان البيع اعتراف منه بانها امه فاليرعوم يصير منافضا ولان
 العلوق امر خفي فيجوز فيه التناقص وكون العلوق في يد البايع دليل على انه منه وانما قال وان ادعاه
 المشتري مع دعوته او بعدها حتى لو ادعى المشتري قبل دعوى البايع ثبت النسب من المشتري
 ويجعل على المشتري تكفيها واستولوها ثم اشتراها **م** وكذا لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت
 الولد **ش** يعني ان ماتت الامه والولد حي فادعاه البايع وقد جات به لاقل من ستة اشهر يثبت
 النسب منه وان مات الولد لان الولد اصل في ثبوت النسب قال عليه السلام اغتفها ولزها
 واذا صحت الدعوى بموت الام ونعتى حنيفة رحمه الله برد كل الثمن وعندها بر حصه الولد
 لاختصاصه الام **م** ولو ادعاه بعد عتقها ثبت نسبه ويرد حصته من الثمن **ش** اي لو ادعى البايع الولد
 انه ولد بعد ما عتق المشتري الام وقد جات به لاقل من نصف حول يثبت نسب الولد
 ويرد البايع حصه الولد من الثمن بان يقسم الثمن على قيمه الام وقيمة الولد فما اصاب الولد
 برده البايع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد **م** وبعد عتقه ردت دعواه **ش** اي ادعى البايع
 الولد بعد ما اعتقه المشتري ردت دعوى البايع **م** كالمولود لاكثر من نصف حول واقل
 من سنتين او ولدت لاكثر من سنتين **ش** اي ردت دعوى البايع اذا كانت المدة من وقت
 البيع الى وقت الولادة اكثر من نصف حول **م** الا اذا صدقه المشتري واذا صدق حكم القسم الثاني
 كالأول وفي الثالث لم يطل بيعة **ش** القسم الاول ما اذا ولدت لاقل من نصف حول من زمان البيع
 والثاني ما اذا ولدت لاكثر من نصف حول واقل من سنتين والثالث ما اذا ولدت لاكثر من سنتين
 ففي القسم الثاني ثبت نسبه واميتها ويقض البيع ويرد الثمن كما في القسم الاول **م** وهي ام ولد تكافا
ش ام الولد تكافا هي امه ولدت من زوجها فملكها او امه ملكها زوجها فولدت فادعى الولد
 حمل على هذا **م** ولو باع من ولده عتقه ثم ادعاه بعد بيعه مشريه صح نسبه وزد بيعه وكذا لو كانت
 الولد والام او رهن او اجرا وزوجها ثم ادعاه **ش** اعلم ان عبادة الهراية كذلك ومن باع عبدا

هذا هو الصحيح
 في المسئلة من اثنين
 وتقول الى ثلثة
 فلصاحب الكل ربع
 الثلثان من الثلثة
 العول واما المضاربة
 فان كل واحد يضرب
 بقدر حصه فصاحب
 الكل ربع الثلثان
 من الثلثة فيضرب
 الثلثان في الاربع
 وصاحب النصف له
 ثلث من الثلثة
 فيضرب الثلث في
 الاربع فيحصل ثلث
 الاربع لان ضرب
 الكسور بطريق
 القاضية فانه اذا
 ضرب الثلث في
 الستة معناه ثلث
 الستة وهو اثنان

ولم ينعقد وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول فهو ائنه وبطل البيع لان البيع يحتمل
 النقض وماله من حق الدعوى لا يحتمل فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد او رهنه او اجر
 او كاتب الام او رهنها او زوجها ثم كاتب الدعوى لان هذه العوارض يحتمل النقض فينتقض ذلك
 كله ونقض الدعوى بخلاف الاعتاق والبيع على ما مر اقول ضمير الفاعل في كاتب ان كان راجعا الى
 المشتري وكذا في قوله او كاتب الام يصير نفقير الكلام وحي باع عبدا ولا ينعقد وكاتب المشتري
 الام هذا غير صحيح لان المعطوف عليه تبع الولد لا تبع الام فكيف يبع قوله وكاتب المشتري وان
 كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا فالمسألة ان رجلا كاتب من ولده رهنه او رهنه او اجر
 ثم كاتب الدعوى لا يحسن قوله بخلاف الاعتاق لان مسألة الاعتاق التي مرت ما اذا اعتق المشتري
 الولد لان الفرق الصحيح ان يكون بين اعتاق المشتري وكاتبه لا بين اعتاق المشتري وكاتب
 البائع اذا عرفت هذا فراجع الضمير في كاتب الولد المشتري وفي كاتب الام من في من باع
 ولو باع احد توامين ولذا عنده واعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبه ما منه وبطل
 عتق المشتري لان من ضرورة ثبوت نسب احد هما ثبوت نسب الآخر والتوامان ولان
 بين ولادتهما اقل من ستة اشهر م ولو قال الصبي معده هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنة وان وجد
 زيد بنوته **ش** هذا عند ابن حنيفة رحمه الله وعندهما ان جد زيد بنوته يصير ابنا الذي في بيع
 الصبي لان المقر في النسب يرتد بالرد اليه ان النسب مما يحتمل النقض والمقرار بمثاله لا يرتد بالرد
 م ولو كان مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الاخر هو ابني فهو حر ابن الكافر **ش** لان مال
 الحرية في الحال والاسلام في المال اذ لا يلا الوحدانية ظاهرة وفي عكسه ثبت الاسلام ببيعته وكبر
 عن الحرية وليس في وسعهم التمسك بها م ولو قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت
 هو ابني من غيره فهو ابنيها ولو ولدت امه مشبهة واستحققت غرم الاب فقيمة الولد يوم تمام
 وهو حر **ش** اي ولدت امه مشبهة وادعى المشتري الولد ثم استحققت الام فالوحر وصح الاب
 وهو المشتري فقيمة الولد المستحق لان ولد المغرور حر بالقيمة والمتراد بالمغرور رجل وفي
 امرأة معتمدا على ملك الهين او تكا فوالت ثم استحققت وانما يسمى مغرورا لان البائع عرفه وباع
 منه جارية لم يكن ملكا له ويعتبر قيمة الولد يوم الخصومة م فان مات الولد فلا شيء عليه **ش**
 لعدم المنع منه م وتركته له **ش** لان حر الاصل م فان قتله ابوه او غيره غرم الاب فقيمة ورجع
 بها كمنها على بايعه لا بالعقير **ش** ان قتله الاب يضمن قيمته المستحق وكذا ان قتله غيره واخذ الاب
 دينه فان الدية بذلك لم فسلامة البدل للاب كسلامة الولد ثم منع البدل من المستحق كمنع
 الولد وقيمة الولد ورجع بقيمته على البائع كما يرجع بثمنها ولا يرجع بالعقير الذي اخذ منه
 المستحق لانه لا يستيف منفعة البضع **كتاب**
 هو اخبار بحق الاخر عليه وحكمه ظهور المفترقة لا انشاء فصح الاقرار بالخير للمسلم

كتاب الاقرار

لا بطلاق او عتق مكرها **ش** ما كان حكم الاقرار الظهور لا الانشاء فصح الاقرار بالخير للمسلم ولا يبيع
 تمليك الخمر اياه ولا يبيع المقرار بالطلاق والعتق مكرها ولو كان انشاء لصح لان طلاق المكره
 واعتاقه باعنا عندنا م ولو اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول صح ولزمه بيان ما جهل
 بماله قيمة **ش** صحة الاقرار بالمجهول وقبيلية على انه اخبار لا انشاء تمليك م وصديق المقر مع جلفه
 ان ادعى المقر له اكثر منه ولا يصدق في اقل من درهم في على مال ومن النصاب في مال عظيم
 من الذهب او من الفضة ومن خمس وعشرين في الابل ومن قدر النصاب قيمة في غيره من الزكوة
 ومن ثلاثة نصيب في اموال عظام ودرهم ثلاثة ودرهم كثير عشرة **ش** هذا عند ابن حنيفة
 رحمه الله لان جمع الكثرة اقله عشرة وعندها لا يصدق في اقل من النصاب م ولذا درهما درهم ولذا
 كذا احد عشر وكذا كذا وكذا احد وعشرون **ش** لان كذا وكذا كتابة عن الحددين واقل عدد
 يدكران بغير واو احد عشر واقل عدد يدكران بالواو واحد وعشرون م ولو نكح بلاواو
 فاحد عشر **ش** لانه لا نظير للثلاثة بلاواو والمقرق منه اثبات بلاواو يعني احد عشر ومع
 واو فاية واحد وعشرون وان ربع زيد الف **ش** يعني ربع لفظ كذا مع الواو فيكون الف
 ومائة واحد وعشرون م وعلى قبلي اقرار بدین وصدق ان وصل به هو ودية وان فصل
ش لان ظاهر اقرار بالدين فقوله هو ودية يكون بيان تغيير بتاويل ان عليه حفظ
 الودية وهو يصح موصولا لا مفصولا كالاستئناؤ والتخصيص م وعندي او معي وفي
 يدي او كيسي او صدق وفي امانه وقوله لم ادعي الخلف ائتمها او انقذها واجلني بها او قضيتها
 او ابرأتني منها او تصدقت بها على او وهبتها او اخلتكم بها على يد اقرار وبلا يصير لا **ش** لانه
 ان لم يذكر الضمير يحتمل ان يراد من كلامك بمنزلة العقل وانتقد كلامك ولا تغفل قولنا زيدا
 واجلني يراد به اهل بيته في الجواب وقصيت يراد به حكمت بانك كاذب وبراءتي من ان لا تدعي
 علي وتصدق علي كثيرا فاما بالذ تدعي على بلا حق وهبتي كثيرا كما في تصدقت واجلت
 لك مالا على زيد فما صنعت به م وان اقر بدین مؤجل صدق المقر له ان قال هو حال وحالف
ش اي حلف المقر له على انه ليس بمؤجل فيجب له الدين حالا م ومائة درهم كلها درهم وفي مائة
 وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة ومائة وثلاثة اوثاب كلها ثياب **ش** اعلم ان في قوله لفلان على
 مائة ودرهم عند الشافعي يفسر المائة مائة وفي مائة وثوب وهو القياس وعندنا اذا ذكر بعد
 لفظ العدي ما هو من المقدرات كما اذا قال مائة ودرهم ومائة وفقير حنطة يكون المائة من
 جنس ذلك المقدر قياسا على ما اذا ذكر بعد لفظ العدي عدد آخر نحو مائة وثلاثة اوثاب
 وان لم يكن من المقدرات كالثوب مثلا فينبذ يفسر المائة م والمقرار بدية في اضطبل ثوبها
 فقط وخاتم خلقته وقصد **ش** اي المقرار بخاتم يلدن خلقته وقصد هذا من باب العطف
 على محمول عاملين مختلفين والخبر ومقدم نحو في الدار زيد والحجر عمرو وكذا في قوله م

ط

لا يجلد

الثلاثة وهي دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي لم يجدد الاقرار مقدّم
 على الميراث وان شمل جميع المال **م** ولا يصح ان يخص اي المريض مرض الموت **م** غير ما يقضاه دينه
 ولا اقراره لو اقره الا ان يصدره البقية **ش** اي بقية العزماء في الدين وبقية الورثة في الاقرار والورثة
م وان اقر **ش** اي المريض **م** بشي لرجل لم يثبت له ثبوت نسبه وبطلان اقراره ما اقر لاجنبية **م** لكنها
ش لان في الميراث اقرار المريض لا يثبت وفي الثاني لاجنبية **م** ولو اقر بغير علم جهل نسبه ويولد
 مثله **م** ايها في السن حيث يولد مثله **م** وصدره الغلام ثبت نسبه ولو في مرض وشارك
 الورثة **ش** تصدق الغلام انما يشترط اذا كان ممن يعبر وان لم يعبر ومات المفترقت نسبه وشارك
 الورثة بلا تصديق **م** وصح اقرار الرجل والمرأة بالوالتدين والولدين والزوج والمولى بشرط تصديق
 هؤلاء كما شرط تصديق الزوج او شهادته قابلية في اقرارها بالولدين **ش** يكفي شهادة امرأة واحدة
 وذكر القابلة خج خج العادة **م** وصح التصديق بعد موت المفترق من الزوج بعد موته **ش**
 هذا عند ائحيفة **م** له لان حكم النكاح يقطع بالموت فلا يصح تصديق الزوجية بعد انقطاعها بخلاف
 تصديق الزوجية لان حكم النكاح باق بعد الموت لوجوب العدة وعند هذا يصح باعتبار حكم النكاح
 وهو الميراث باق بعد الموت له ان التصديق يستند الى الاقرار والميراث حينئذ معدوم **م** ولو اقر بلسب
 من غير ولا دكا وخج **ش** لا يصح **ش** لانه تخيل للنسب على الغير **م** ويرث الامع وارث وان بعد ومن اقر
 باخ واثب ميت شارك في الميراث بلا نسب **ش** لان الميراث حقه فيقبل فيه اقراره واما النسب ففيه
 تخيل على الغير **م** ولو اقر احدا بميت له دين على آخر يقضي ايده نصفه فلا شيء له والنصف للآخر
 اذا كان له دين على غيره وما يدينه فاقرا احدا بميت له دين على آخر يقضي ايده نصفه فلا شيء له والنصف للآخر
 لان اقرار المفترق يصرف الى نصيبه **م** **كتاب الصلح**
 يرفع النزاع بين اقرار وسكوت وانكار **ش** اي مع اقرار المدعى عليه وسكوت او انكاره وعند الثاني
 به انه لا يصح الا في صورة الاقرار **م** فلا يول كبيع او وقع عن مال بمال فيجوز فيه الشفعة والرد
 بغير خيار روية وشروط **ش** سواء صولح عن دار او على دار فللمشيع الشفعة ويثبت الرد
 بالخيارات الثلث لكل واحد من المدي والمدعى عليه في بطل الصلح والمصالح عنه **م** وبفسد جملة
 البطل وما استحق من المدي رد المدي حصته من العوض وما استحق من البطل رجوع حصته من المدي
 وكما جارية ان وقع عن مال منفعة فشرط التوقيت فيه **ش** اي ان كان البطل منفعة يعلم بالتوقيت
 كالخدمة وسكنى الدار بخلاف ما اذا وقع الصلح عن المال على نقل هذا الشيء من ههنا الى ههنا **م** وبطلان
 بغيره احدهما في المدة والاخران **ش** اي الصلح مع سكوت وانكار **م** معاوضة في حق المدي وفداء
 بمين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما **ش** اي مع السكوت او الانكار **م** ويح
 في الصلح على دار **ش** لانه اذا صولح عن دار فحق المدي عليه انه لم يتجدد له ملك وزعم المدي
 ليس بجهة على المدي عليه فلا يجب الشفعة واذا صولح على دار فحق المدي انما اخذها عوضا

قف على الصلح
 فصل في الصلح

كشفت

عن حقه فيواخذ برغمه فيجب الشفعة **م** وما استحق من المدي رد المدي حصته من العوض وخج
 بالخصومة فيه **ش** اي خاصه المستحق فيما استحق **م** وما استحق من البطل رجوع الى الدعوى في كله
 او بعضه **ش** اي ان استحق بعض البطل من يد المدي رجوع الى الدعوى حصته ما استحق من المصالح
 عنه وان استحق كله رجوع الى الدعوى الكل وفي الصلح مع الاقرار اذا استحق البطل رجوع الى المنزل
 لوجود اقرار المدي عليه وفي السكوت والانكار رجوع الى الدعوى المبدل **م** ولو صالح على بعض دار
 يدعيه لم يصح وجبته ان يدعي البطل شيئا او يبرأ عن دعوى الباقي **ش** انما يصح لان بعض الدار
 لا يصح عوضا عن الكل فاذا زاد في البرأ شيئا كدرهم او ثوب يكون ذلك الشيء عوضا باق في يد المدي عليه
 وان ابرأ المدي عن دعوى الباقي يصح ايضا لانه براءة عن دعوى الاعيان وهي صحيحة وان لم يكن
 البرأة عن الاعيان صحيحة والغرف بينهما يظهر فيما اذا كان الدار في يد المدعى عليه كادامات واجد وترك
 ميراثا فبرأ واحد عن نصيبه لا يصح لان ههنا براءة عن الاعيان **م** وصح الصلح عن دعوى المال والمنفعة
ش قبل صورة الصلح عن دعوى المنفعة ان يدعي على الورثة ان الميت كان اوصي بخدمة هذا العبد وانكر الورثة
 وانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استجار عبيد والمالك يتكلم ثم صالح لا يجوز **م** والجنانية في
 النسي وما دونهما عدا او خطأ والرق ودعوى الزوج النكاح وكان عتقا لم يفسد صلحا **ش** اي ان كان
 الصلح على ما يعين دعوى الرق عتقا بمال فان كان الصلح مع الاقرار كان عتقا بماله حقهما حتى يثبت الولاء
 وان لم يكن مع الاقرار فهو عتق بماله زعم المدي لا في زعم المدعى عليه بل يقطع نزاع في زعمه فلا يثبت الولاء
 لان يقيم المينة وكان الصلح خلعا في دعوى الزوج النكاح ففي الاقرار يكون خلعا مطلقا وفي الاخيرين
 زعم الزوج لا في زعمه حتى لا يجب عليها العدة فان تزوجت زوجها اخرجها في القضاة اما في ما بينها وبين الله
 فان عتقها كانت زوجة لا اول لا يلحقها التزوج في عتقها وان عتقها انما لم تكن حل **م** ولم تجز دعواها
 النكاح **ش** ذكر في الهديان في بعض نسخ مختصر القدوري جواز الصلح بان يجعل بطل الصلح زيادة في المهر
 وفي بعض النسخ عدم الجواز في الوفاة اختار هذا لان الصلح ان جعل منه فدية والعوض لم يشرع الا من جازها
 وان لم يجعل للبطل لا يقع في مقابلة شيء **م** ولا عن دعوى حيد لانه حواسه تعالى ولا اذا اقبل ما دون آخر عدل
 وصالح عن نفسه **ش** لان رقبته ليست من تجارتهم فلا يجوز له التصرف فيها **م** وصح صلحه عن نفسه عتقه
 قتل رجلا عمدا **ش** لان عبده من كسبه فيصير تصرفه فيه واستحلاله **م** والصلح عن مخطوب تلف باكثر
 من قيمته او عرض **ش** هذا عند ائحيفة **م** له وعند هذا لا يصح باكثر من القيمة لان يكون زيادة يتعاقب النكاح
 فيها لان حقه في القيمة فالوايد ربوا وله ان حقه في المالك باق فاعتناضه باكثر لا يكون ربوا فان الزايد على
 القيمة في مقابلة الصورة **م** وفي مؤسرا عتق نصيبه وصالح عن باقيه باكثر من نصيبه بطل الفضل **ش**
 هذا بالاتفاق اما عند هذا فظاهر واما عند فلان القيمة منصوب عليها ههنا فلا يجوز الزيادة عليها ولا في غير
 منصوب عليها **م** ولو صالح بغير شيء **ش** وان كاد قيمته اكثر من قيمته نصف العبد **م** وبطلان صلح عن دم
 عمدا على بعض دين يدعيه يلزم الموكل لا وكيله **ش** لان الصلح في هاتين الصورتين ليس بمقتولة البيع

بمال

وهو قول الامام من اختلف في شفعة المدي
 وبينه وبين المدي عليه فله ان يشترط
 من سائر اوصاف العبد

اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلانه اخذ البعض وحط الباقي فخرج الحق الى الموكل **م** ان يفهمه
ش اي الوكيل فحينئذ يكون البدل عليه لاجل الكفالة **م** وفيما هو كسيع لزم وكيله **ش** اي فيما يكون الصلح عن مال
على مال من غير جليص المصالح عنه ويكون مع المقتارب **م** وان صالح فصوله ضمن البدل او اضاف الماله او اشار
الى تقدي او عرض بلا نسبة الى نفسه او اطلق وتك صح وان لم يتقد ان اجازته المدعى عليه لزمه البدل والارد
ش اي صالح الفصول عن جانب المدعى عليه مع المدعى وضمن بدك الصلح او قال صالحك على الف درهم من
مالي او لقي هذا او على عدي هذا او قال صالحك على هذا الماله او على هذا العبد من غير ان ينسبها الى نفسه
او اطلق وقال صالحك على الف درهم وتقد في هذه الصور صح الصلح وان لم يتقد الماله ان اجاز المدعى عليه
لزمه البدل والافلام **م** واصله عن بدك من جنس ماله عليه اخذ لبعض حقه وتخط لبا فيه لامحاصة
ش لان بعض الشيء لا يصلح عوضا عن الكل **م** فصح عن الف حال على مائة حال او على الف مائة حال **ش** في الموكل
يكون اسقاطا لما فوق المائة وفي الثاني يكون اسقاطا لوصف الموكل **م** او عن الف جاد على مائة يوفى **ش**
لانه يكون اسقاطا لما فوق المائة واسقاطا لوصف الموكل في المائة في هذه الصور يصح الصلح ولا يشترط
قبض بدك الصلح **م** ولم يصح عن دراهم على دنايسر موجه **ش** لان هذا الصلح معاوضة فيكون صرا فاشترط
قبض الدنايسر قبل الافتراق **م** او عن الف موجه على نصفه حالا **ش** لان وصف الموكل يكون في مقابلة جسمه
وذلك لوصف ليس بماله **م** او عن الماله سودا على نصفه **ش** لانه يكون معاوضة الف سودا جسمانية
وزبادا وصف **م** ومن امر باده نصف دين عليه غدا على ان يبرى فان اذ ان قبل يبرى وان لم يقب عاذا دينه
ش اي قال ادان جسمانية غدا على انك يبرى من الباقي فقبل يبرى فان لم يود الجسمانية في الغد عاذا دينه
هذا عندنا في حنفية ومحمد وجمعهما الله وعندنا يوسف رحمه الله لا يجوز دينه لان البراءة مطلقة لان كلمة على
للجود واداء النصف لا يصلح عوضا للبراءة ففي البراءة مطلقة ولها ان على الشرط فيكون البراءة
مقيدة بالشرط فيفوت بفوته وفيه نظر لان كلمة على دخلت على البراءة فهذا التعليل لا يصح لو قال ادانك
عن جسمانية على ان يودي الجسمانية الاخرى ويمكن ان يحاب بانه كان في اللفظ هكذا لكن في المعنى كل واحد
مقيد بالآخر لانه ما رضى بالبراءة مطلقا بل بالبراءة على تقدير ادائه الجسمانية فصارت البراءة مشروطة
بالماد او فاذا لم يود عاذا حقه **م** وان لم يوقت لم يبعد **ش** اي ان لم يوقت الماد بل قال ادانك الجسمانية
ولم يقل غدا في هذه الصورة ان لم يود الدين لم يبعد دينه لانه ابراء مطلق **م** وكذا الوصلح من دينه
على نصف بد فعه اليه غدا وهو يبرى مما فضل على انه ان لم يود غدا فالك عليه **ش** ففي هذه الصورة
ان قبل يبرى عن الباقي فان لم يود في الغد فالك عليه كما في المسئلة الاوطة وهذا بالاجماع **م** فان ابراء عن نصفه
على ان يعطيه ما بقي غدا فهو يبرى ادى الباقي او لا **ش** وقد علك في هذه الصورة بما علك ابو يوسف رحمه الله
في المسئلة الاولى وهذا عجيب بل التعليل الذي ذكر من جانب ابي حنيفة ومحمد وجمعهما الله انما يصح في هذه
المسئلة لان ابراء مقيد بالشرط ههنا لا في المسئلة الاولى **م** ولو علق صريحا كانت ادبت الى كذا او اذا
او متى **ش** اي قال ان ادبت الى كذا فانت يبرى من الباقي **م** لا يصح **ش** لان ابراء المعلق تعليقا صريحا

على بعض

في هذا الباب

لا يصح

تعليل المدعي في
تعليل المدعي في

لا يصح فان ابراء فيه معنى التملك ومعنى اسقاط فلا اسقاط لانا في تعليقه بالشرط والتملك
لنا فيه فراغنا المعنيين وقلنا ان كان التعليل صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا كما في الصور المذكورة
يصح **م** فان قال الآخر لا فرق لك بالحق تخرج عنى وتخط ففعل صح عليه ولو اعلن اخذ الحال
واصلح احد ربي دين نصفه على ثوب اتبع شريكه غريمه بنصفه او اخذ نصف الثوب من شريكه
ان يفهم ربع الدين **ش** فان الشريك ان ضمن له ربع الدين فلا حق له في الثوب هذا اذا كان الدين
مشارك بينهما ان يكون واجبا بسبب محد كمن المبيع صفقة واحدة ومن المالك المشترك والمورث
يلتزمها وقمة المستملك المشترك فان كل ما اخذه احد الشريكين فلا اخرا ابتاعه **م** ولو قبض شريكه
شاركه شريكه فيه ورجع على الغريم بما بقي **ش** اي لا يكون للغريم ان يقول للذي اعطاه نصف الدين
ان قد اعطيتك حقه وليس لك على شيء فان ما اعطاه اياه مشترك بينهما وبين شريكه **م** ولو شري اياه
بنصفه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين او اتبع غريمه **ش** اي اشتري احد الشريكين بنصفه من الغريم
شيئا فالشريك الآخر ان يفهم ربع الدين لا يصار قابضا بنصفه بالمقاصة فيضمن شريكه الربع بخلاف
مسئلة الصلح فان اذا اخذ الثوب بطريق الصلح عن النصف ومبنى الصلح على الموط فالظاهر ان قيمة
الثوب اقل من نصف الدين فلو ضمنه ربع الدين ينصرف اخذ الثوب فلا اخذ الثوب ان يقول اني ما اخذ
لما الثوب فان ثبت خذ بنصفه بخلاف مسئلة الشراء اذ مبنا على الماكسة فلا ينصرف المشترك
بضمان ربع الدين **م** وفي ابراء عن حظه والمقاصة بددين سبق لم يرجع الشريك **ش** اي اذا ابراء احد
الشريكين الغريم عن نصيبه ابرجع الشريك الآخر على ذلك الشريك لان ابراء اطلاق لا قبض وكذا
ان وقعت المقاصة بددين السابق صورته ان يبيع على عمرو وخمسون درهما فباع عمرو ويكر عدا مشتركا
بينهما من زيد بمائة درهم حتى وجب لكل منهما على زيد خمسون درهما وقعت المقاصة بين الحسين
التي عمرو على زيد وبين الحسين التي كانت لزيد على عمرو وليس لزيد ان يقول لعمرو وانك قبضت
الحسين التي وجبت لك على زيد حيث وقعت المقاصة بينهما وبين الحسين التي كانت لزيد عليك
فاذا ابراء نصفها وانما لا يكون له ذلك لان عمرو اقاين دينه بالمقاصة لا قابض شيئا **م** ولو ابراء عن
البعض قسم الباقي على سها **ش** اذا كان الدين بين الشريكين نصفين فابراة احدهما عن نصف نصيبه
وهو الربع قسم الباقي اثلاثا لانه بقي له ربع والاخر نصف **م** وبطل صلح احد ربي سلم من نصفه على
ما دفع **ش** اي اذا سلم رجلان في كبر وراس مالهما مائة وسلم كل واحد خمسين درهما صلح احدهما
عن نصف كبره والخمسين التي دفعها الى المسلم اليه واخذ الحسين فهذا الصلح لا يجوز عندنا في حنفية ومحمد
وجمعهما الله وعندنا يوسف رحمه الله يجوز كما اذا اشترى باعدا واما قال به احدهما في نصيبه ههنا انه لو صح
في نصيبه خاصة لزمه قسمة الدين في الذمة ولو جاز في نصيبه لادين اجازة الاخر لم يوجد **م**
فان اخرج احد الورثة عن عرض او عقار بماله او ذهب بنصفه او عكسه او تقديين بهما صح وتكيله
اولا **ش** انما يصح عن التقديين اي الدراهم والدنايسر بهما سواء قل البدل او كثر لانه يصرف الجنس

قوله ربي دين
اي ما يدين

المخلاف الجنب على ما عرفت في كتاب الصرف **م** وفي نقد بن وغيرهما باحد التقددين لا الا ان يكون المعطى اكثر من قسمة من ذلك الجنب **ش** اي اذا كان المعطى مائة درهم يجب ان يكون المائة اكثر من حصته من الدراهم ليكون ما يساوي حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلة غير الدراهم وذلك لان الصلح لا يجوز بطريق البراءة لان التركة اعيان والبراءة تعني الاعيان لا يجوز **م** وبطل الصلح ان شرط فيه لم الدين من التركة **ش** يعني ان اخرج احد الورثة وفي التركة ذبوت في شرط ان يكون الدين بقية الورثة بطل الصلح لانه تلك الدين من غير من عليه الدين قد كمل الصلح خيلا فقال **م** فان شرطوا براءة الغرماء منه او قصوا الضيب المصالح منه بغير ما او اقرضوه قد رفسطه منه وصالحوا عن غيره واحكم بالفرض على الغرماء **ش** الحيلة الاوط ان شرطوا ان يسرك المصالح الغرماء عن حصته من الدين وبطل عن اعيان التركة **ب** وفي هذا الوجه فائدة بقية الورثة ان المصالح لا يبقى له على الغرماء حق لان حصته تنصير لهم والثابت ان بقية الورثة يؤدون الى المصالح نصبة نقدا ويحيل لهم حصته من الدين على الغرماء وفي هذا الوجه يتصرف بقية الورثة لان المقدح خير من الدين والثالثه وهي احسن الطرق وهي الاقراض فنقضى ان حصته المصالح من الدين مائة درهم ومن العيب مائة ايضا وبالحون على الدراهم فلا بد ان يكون بدل الصلح اكثر من مائة وهي مائة وعشرة دراهم فيقضى مائة وهو يحيلهم بالمائة على الغرماء وهم يقبلون الحوالة ثم يصالحون عن غير الدين على عشرة فان كان غير الدين بحيث يجوز الصلح عنه بعشرة فظاهر وان لم يكن نراد على العشرة سوى اخر كسكين مثلا ليكون العشرة في مقابلة العشرة والباقي مقابلة السكين **م** وفي صحة الصلح عن تركه خجلت على مكمل او موزون اختلاف **ش** فعن بعض المشايخ لا يجوز لشبهة الربا وعند البعض يجوز لانها شبهة شبهة الربا ولا اعتبار لها لانه يحتمل ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح وعلى نقد بن ان يكون يحتمل ان يكون زائدا على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة **م** ولو خجلت وهي غير المكمل والموزون في يد البقية صح في المصحح **ش** وجه عدم الصحة ان هذا الصلح بيع لا براءة لان البراءة عن الاعيان لا يجوز واذا كان بيعا فاحد البدلين مجبور فلا يصح وجه الصحة ان التركة اذا كانت في يد بقية الورثة فالجهالة لا تنقضي الى المنازعة فيجوز **م** وبطل الصلح والمقسمة مع دين محبط ولا يصالح قبل القضاة في دين غير المحبط ولو جعل قالوا صح **ش** اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين في دين غير محبط ولو صالح المشايخ قالوا صح لان التركة لا يخلو عن قليل دين والدين قد يكون غائبا ولو جعلت التركة موقوفة تنصرف الورثة والدين لا يتصرف لان على الورثة قضاء دينه **م** ووقف قدر الدين وقسم الباقي استخسانا ووقف الكل قياسا **ش** وجه القياس ان الدين يتعلق بكل جزء من التركة وجه الاستخسان ان مضمرة الورثة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى **م** لا في بعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا غير موقوف فادار فضول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان دعوى

لا يصبر ملكا حقيقيا في الدنيا
 سائرا في الدنيا في الجحيم
 العاجي وفلكك الدائم
 على من عليه الدنيا
 لا يكون من ملكا حقيقيا

المجملات في معرفة ما في الذخيرة من مسائل يؤتى ما قلنا كتاب المضاربات

هي عقد شركة في الزرع باليمين رجل وعمل من آخر وهي ابداع اولاً وتوكل عند عمله وشركة ان زرع
وعصب ان خالف وبضاعة ان شرط كل الزرع للمالك وقضى ان شرط للمضارب **ش** اعلم ان في هذه العباد
تساهلاً وهو ان المضاربة اذا كانت شركة في الزرع فكيف يكون بضاعة او قرضاً وانما في ذلك بطريق
التحليل والحق ان يقول ان المضاربة ابداع وتوكل وشركة وعصب ودفع المال الى الآخر ليحمله فيه
بشرط ان يكون الزرع للمالك بضاعة وبشرط ان يكون للعامل قرض فقط الدفع المذكور في سلك
المضاربة تعليلها واجادة فاسدة ان فسدت فلا زرع له عنده **ش** اي زرع للمضارب عند الفساد
بل اجر عمله زرع اثم لا ولا يناد على ما شرط خلافاً لمحمد رحمه الله ولا يضمن المال فيها **ش** اي في المضاربة
الفاسدة **م** كما في الصحيحة ولا يقع في المال تصح فيه الشركة ويتسلمه الى المضارب وشيوع الزرع
بينهما فيفسد ان شرط لحد ههنا ياد عشرة **ش** اعلم ان كل شرط يقطع الشركة في الزرع او يوجب
جماله الزرع يفسدها وما عداه من الشروط الفاسدة التي تفسد البيع لا تفسد المضاربة بل
تبطل ذلك الشرط وكذا شرط الوضعية على المضارب **م** والمضارب في مطلقها ان يبيع بنقد ونسيئة
لا باجل لم يعمد **ش** المراد بالمطلق ما لم يقيد بزمان او مكان او نوع من التجارة **م** وان يشتري ويوكل
بها **ش** اي بالبيع والشراء **م** ويسافر **ش** وعند ابى يوسف رحمه الله ليس له ان يسافر الى بلد وعين الى حنيفة
رحمه الله ان دفع في بلد ليس له ان يسافر وان دفع في غير بلد له ان يسافر الى بلد **م** ويضع ولو
رب المال ولا يفسد هي **ش** اي لا يفسد المضاربة بان يضع رب المال خلافاً لفرجه الله **م** ويودع
ويؤمن ويدبره ويوجد ويستاجر ويختار بالثمن على البسر والاعسر **ش** اي يقبل الحوالة وليس له
ان يضارب الا بادن المالك او باعل برأيه **ش** الضابط ان الشيء لا يضمن مثله بل يضمن دونه كالابداع
ونحوه **م** ولا ان يقرض ويستدين وان قيل له ذلك **ش** اي اعل برأيه **م** ما لم ينص عليها **ش** اي على
الاستدانة فانما يصح المضاربة باعل برأيه دون الفراض لان المضاربة من صنع التجارة وهي محتلفة
للاجر بخلاف الفراض اذ لا فائدة فيه **م** فلو شرك بالمال براً او قسراً وجعل ماله وقيل له ذلك **ش**
اي اعل برأيه **م** فقد تطوع **ش** لانه لا يملك الاستدانة **م** وان صبغه احمراً في شريك مجازاً
ودخل تحت اعل برأيه كالحلطة **ش** اي اذا قال اعل برأيه فصبره احمراً يكون شريكاً مجازاً
وليض الصبغ تحت اعل برأيه وكذا الخلطة بماله بخلاف القضاة لانه لا يختلط بشئ من ماله وانما
قال فصبره احمراً حتى لو صبغه اسود فانه لا يدخل تحت اعل برأيه عند ابى حنيفة رحمه الله لان السواد
نقصان عنده وامساك بالالوان غير السواد فكالحجر **م** فلا يضمن **ش** اي يصبغه احمراً بالخلط بماله
اذ اقل اعل برأيه **م** وله حصصة صبغه ان بيع وحصصة الثوب في المضاربة **ش** اي في مال المضاربة
م ولا ان يجاوز بلذا اوسعة او وقتاً او شخصاً عنه رب المال فان جاوز عنه فهو وله ربحه ولا
ان يروج عبداً او امته من مالها **ش** اي من مال المضاربة **م** ولا ان يشتري من يعتق على رب المال

عليها اذني غرض
والاستدانة

ش سواء كان قريبه او قال رب المال ان اشترى فلانا فهو حرم ولو شري كان له لها **ش**
 اي كان المضارب لا المضاربة **م** ولا من يعتق عليه ان كان ربح ولو فعل ففهم وان لم يكن ربح صح
 فان زادت قيمته عتق حصته ولم يضمن شيئا **ش** لانه لا صنع له في زيادة القيمة **م** وسعي العبد في
 قيمة حصته منه **ش** اي في قيمة حصته رب المال من العبد **م** مضارب بالنصف شري بالعمامة
 فوليت مساويا القادعا وضارب قيمته القادع نصفه سعي رب المال في العتق او اعتقه وار
 المال بعد قبض القدر تضمن المدي نصف قيمتها **ش** وجه ذلك ان الدعوى صحيحة في الظاهر حلا
 على فراش النكاح لكن لم يتفق لعدم الملك لان مال المضاربة اذا صار عاميا ناكل واحد يساوي راس المال
 لا يظهر الربح بل كل واحد يصح ان يكون راس المال لانه يمكن ان يملك ماسواه ويبقى واحد فقط فلا ربح
 لاحد لكونه راس المال ورخا ثم اذا زادت القيمة بعد الدعوى حتى صار قيمة الولد القادع وخمسائة
 ظهر الربح فنقدت الدعوى السابقة وتلت النسب وعتق الولد لقوام ملكه في البعض ولا يضمن اب
 الما شيئا لان عتقه بالدعوى والمالك مخر فيضاق اليه ولا يصنع له فيه ضمان اعتاق فلا بد من
 ضمانه فله الاستسعاء في راس المال ونصف الربح او الاعتاق عند اى حنيفة رحمه الله فاذا اقبض المالك
 له ان يضمن المضارب الذي ادعى الولد نصف قيمة المم لان المالك الماخوذ صار راس المال لتقدمه
 فالجارية كلها ربح لكن نفدت الدعوى السابقة وصارت ام ولا يضمن نصف قيمتها لانه ضمان مملوك فلا يبر
 له صنع **م** **باب** **المضارب** ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة

بلا اذن الى ان يعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها والى ان يربح في رواية الحسين عن ابي حنيفة **ش**
ش وجه الاول ان الدفع ابراء وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن وجه الثاني
 ان الدفع قبل العمل ابراء ويضمن المضارب وهو يملكها فاذا ابرأ تبين ان المضاربة فيضمن وجه الثالث
 يبرعه وعند زفر رحمه الله يضمن بمجرد الدفع **م** فلو اذن بالدفع ودفع بالثالث وقيل له ما رزق الله
 يتنا نصفان فنصف ربح المالك وسدسه للاول والثاني والثالث وان قيل ما رزق الله فلكل ثلث
ش لان المالك قد اذن بالدفع مضاربة فللمضارب الثاني ما شرط له المضارب الاول فما رزق الله
 المضارب الاول الثلثان نصفين بينهما وبين رب المال **م** ولو قيل ما ربح وتوقع بالنصف فللثاني
 نصف ولها نصف **ش** لان ربح المضارب الاول النصف وهو مشتركة بينهما وبين رب المال **م**
 ولو قيل ما رزق الله فلي نصف او ما فضل فنصفان وقد دفع بالنصف فنصف للمالك ونصف
 للثاني ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثيه فللأول الثلث والباقي للثاني شرطها على الاول سدس **ش** لان المالك
 النصف والمضارب الثاني الثلثان فيضمن المضارب الاول السدس **م** وصح شرطه للمالك ثلثا واجبة
 ثلثا ليعمل معه **ش** اي مع المضارب **م** ولنفسه ثلثا ويطلب بموت احدها والحق المالك من ثلثا **ش**
 بخلاف لحاق المضارب بدار الحرب مرتدا حيث لا يبتل المضاربة لان له عتاق **م** ولا يبرك
 حتى يعلم بعزله **ش** اي عزله رب المال المضارب لا يبرك حتى يعلم بعزله فلو علم فله بيع عرضها ثم لا يتصرف

في ثمنه ولا في نقد ثمن من جنس راس المال نص بالصاد المعجمة اي صار نقدا **م** ويبدل خلافة
 به استحسانا **ش** اي يبدل نقد ثمن لكنه خلاف جنس راس المال فان كان راس المال دراهم والنقد
 دنانير او بالعكس وفي القياس لا يبدل لوجود العزل ولا ضرورة بخلاف العروض وجه الاستحسان
 ان الربح لا يظهر الا عند اتحاد الجنس فحققت الضرورة **م** ولو اقرقا وفي المالدين لزوم طلبه
 ان كان ربح والا **ش** لانه ان كان ربح فهو يعمل بالاجرة وان لم يكن ربح فهو متبرع في العمل **م** ويؤكل
 المالك به **ش** اي ان لم يكن ربح فالمضارب بعد الافتراق يؤكل المالك بالاعتناء فان المشتري لا يدفع
 الثمن الى رب المال من الحقوق ترجع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب المالك **م** وكذا سائر الوكلاء **ش**
 اي ان امتنع سائر الوكلاء عن اقتضاء يوكلون المالك **م** واليتام والسهماء بحجران عليه **ش** المراد
 بالبيع الدال فانه يعمل بالاجرة والسهماء هو الذي تجلب اليه الحنطة وغوها ليبيعها فهو يعمل
 بالاجرة ايضا فيجران على تقاضا الثمن **م** وما هلك صرف الى الربح او لا فان زاد على الربح لم يضمنه المضارب
ش لانه امين **م** فان قسم الربح وفتح عقدها ثم عقدت فملك المالك او بعضه لم يتراا الربح **ش**
 اي فسخ العقد والمالك يد المضارب ثم عقدت فملك المالك **م** وان لم يفتح ثم هلك ثرا او اخذ المالك ماله
 وما فضل قسم وما نقص لم يضمنه المضارب ونفقة مضارب عمل في مصر في ماله كذا **ش** نفقة
 المضارب مبتدء وفي ماله خبر وان مرض المضارب سواء كان في المصر او في السفر فالرأى في ماله وعن
 ابي حنيفة رحمه الله الداء بمنزلة النفقة **م** وفي سفر طعمه وشرايه وكسوته واجرة خادمه وعسل
 ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه وركوبه كراء وشراؤه وعلفه في ماله بالمعروف وضمن الفضل
ش اي ان اتفق زاي على المعروف ضمن الفضل **م** ورد ما بقي في يده بعد قدوم مصر الى ماله **ش** اي
 ما بقي من الطعام وخوم **م** وما دون سفر يجره واليه ولا يثبت باهله كالسفر وان بائ كسوق ومصر
 فان ربح اخذ رب المال ما اتفق من راس ماله **ش** اي اخذ من الربح ما اتفق المضارب من راس المال
 حتى يتم راس المال فان فضل شيء قسم **م** فان ربح متاعها حسب نفقته لا نفقة نفسه **ش** اي ان
 ربح وقال قام على بكذا حسب فيه ما اتفق على المتاع من كراء حمله ونحو ذلك ولا يحسب نفقة المضارب
م مضارب بالنصف شري بالقبض او باعته بالعتق وشري بها عتقا او باعته بالعتق المضارب
 ربحها والمالك الباقي ورب العبد المضارب وبقية لها ورأس المال القان وخمسائة ورايح على العتق
 فقط **ش** اي اشترى بالالف ثوبا وباعه بالعتق وشري بالالف عتقا ولم يدفعها الى البائع حتى
 ضاع الفان في يد المضارب عدم المضارب ربح الفين لانه ملك المضارب والمالك ثلثة الارباع
 فاذا دفعها بصير راس المال الفين وخمسائة لان رب المال دفع او لا القان دفع القان وخمسائة
 فان باعته مريجة يقول قام على بالعتق وقوله فقط اي لا يقول قام على بالعتق وخمسائة لان الذي
 وقع بالعتق فلا يضمن الوضعية التي وقعت بسبب الهلاك في يد المضارب **م** فلو بيع نصفها
 فخصها ثلثة الاف والربح منها نصف الف بينهما **ش** اي ان يبيع باربعة الاف فثلثة الاف حصته

اقتضاء دينه

لانه لا صلاح دينه ولا يمكن من التجار الام

بضمها

والالف ملك المضارب خاصة ثم ثلثة الاف يرفع منها راس المال وهو الفان وخمسائة
بقي الزخ خمسمائة نصفها لرب المال ونصفها للمضارب **م** ولو شري من رب المال بالقبض عينا
شراؤه بنصفه ربح بنصفه **ش** فقوله شراؤه بنصفه صفقة العبد وصحة الفاعل في شراؤه
يرجع الى رب المال فالمضارب ان باعه مراعاة بقوله قام على بنصف الف لا يشري المضارب من
رب المال وان كان جائزا فيه شبهة العدم ومبنى المراجعة على الامانة فيعتبر اقل الثمنين **م** ولو شري
بالقبض عينا بعد ضعه في قفل رجلا خطاء فربح الفداء عليه وباقيه على المالك **ش** اى اذا امتنع من الدفع
واختار الفداء بعني ارضي الجانيه بقدرتان بقدر الملك والعبد ربع للمضارب لان راس المال الف
والعبد يساوي الفين **م** واذا اقر ياخرج عنها فقدم المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام **ش** انما يخرج
العبد عن المضاربة لان قضاء القاضي بانفسام الفداء يتضمن انفسام العبد والمضاربة تنهى بالقضاء
م ولو شري عينا بالقبض وهلك الف قبل تقبضه دفع رب المال ثمنه **م** **ش** اى اذا دفع رب المال
ثمنه وهلك يد المضارب قبل ان يؤديه الى البايع يدفع رب المال الى المضارب ثمنه مرة اخرى وهلك
ان هلك في يده **م** وجميع ما دفع راس ماله وصدق مضارب قال معي الف دفعة الى والف ربح
لامالك قال الكل دفعة **ش** وعند زفر رحمه الله وهو القول الاول لا يخيصة **م** **ش** اى ان يقول لرب المال
لانه يتكرر عوى المضارب الزخ ولان الاختلاف في مقدار القبض والقول للقاضي مع اليقين **م**
ولو قال من معه الف مضاربة زيد وقد دفع صدق زيد ان قال بضاعة **ش** اى صدق زيد مع
اليقين لانه منكر دعوى الزخ او دعوى تقويم على المضارب **م** كما لو قال قرض وقال زيد بضاعة او
وديعه **ش** اى صدق زيد مع اليقين لانه يتكرر عوى المالك **م** ولو قال المالك عييت نوعا صدق والمضارب
ان يجحد **ش** اى مع اليقين لان الاصل في المضاربة العهدة بخلاف الوكالة لان الاصل فيه الخصوص ولو ادعى
كل نوعا صدق المالك **ش** اى مع اليقين لان الادلة تستفاد من جهته **م** **كتاب الوديعة**
هي مائة تركت للحفظ فلا يضمنها المودع ان هلك **ش** اى بالاعتد منه **م** ولم يحفظها بنفسه وعياله
والسفوف بها عند عدم النهر والخوف **ش** السفوف الخروج للسفوف والسفوف مصدر والسفوف الحاصل
بالمصدر فاخذ المصدرو ان نهى عن السفوف وكان الطريق مخوفا فصار فوف ذلك المالك **م** ولو حفظ
بغيره ضمن الا اذا خاف الجرق او الغرق فوضعه عند جاره او في فلك اخر فان جلس بها بعد طلبه
قاد على التسليم او جرحها بعد تم اقبها او لا **ش** اى جرحها مع رب الوديعة يضمن سواء اقبها
بعد الجود او لا وانما قال مع رب الوديعة لانه ان جرحها مع غير المالك لا يضمن لان هذا من باب الخط
وان جرحها المودع الوديعة عند الموت يصير عاصبا **م** او خلط بماله حتى لا يتميز **ش** فانه ان خلط
خلط المجلس يقطع حق المالك ويجب الضمان اتفاقا وكذا ان خلطه بنفسه عند خيصة **م** **ش** اى
وكذا عند اب يوسف رحمه الله اذا خلطه بما هو اقل يثبت الشراكة وعند محمد رحمه الله لا يثبت
سواء كان اقل واكثر **م** او تعدى فليس ثوبها او ترك ذاتها وانفق بعضها ثم خلط مثله بما بقي

او حفظ في دار امريه في غيرها ضمن **ش** اى يحفظ في دار امر المودع بالحفظ في غيرها فحوله ضمن
جزاء الشرط وهو قوله فان حبسها الى اخره **م** وان اختلطت بلا فعله اشترك ولو ازال التعدي
زال ضمانه **ش** كما اذا وضعها في دار اخر ثم ردها الى دار امر المالك بالحفظ فيها زال الضمان اى كانت الوديعة
حيث لو هلكت لكانت مضمونة فقال هذا المعنى وانما قلنا هذا لان روال الضمان حقيقة غير ممكن
لان حقيقة زوال الضمان بعد الهلاك وبعد الهلاك لا يمكن ازالة التعدي وعند الشافعي رحمه الله
ان ازال التعدي لا يزل الضمان **م** ولا يرفع الى احد المودعين فسطه بغيبة الآخر **ش** اما اذا كانت
غير المكمل والمودع في الاتفاق وان كان من المكمل والمودع فكذا عندنا خيصة **م** **ش** اى اذا كان
لا يملك المودع ولاية القسم **م** ولا حد المودعين دفعها الى الآخر فيما لا يقسم ودفع نصفها فقط
فما يقسم **ش** اى اذا كانت الوديعة عند رجلين وهي مالا يقسم يحفظها احدهما باذن الآخر وان كانت
ما يقسم لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الى الآخر للحفظ بل يقسمان فيحفظ كل واحد نصفه وهذا عندنا خيصة
وعند هاجوز الدفع الى الآخر فيما يقسم **م** وضمن دافع الكل لا قابضه **ش** اى اذا دفع الكل الى الآخر
فيما يقسم يضمن الدافع النصف ولا يضمن القابض لان مودع المودع لا يضمن عنده **م** فلو بايى عن الدفع
الى غيره دفع الى من له منه بد ضمن **م** **ش** اى من لا بد له منه كدفع الدار الى العبد وشي يحفظه النساء
الى عرسه لا كما لو اقر يحفظها في بيت معين من دار تحفظ في اخر من **ش** لان بيوت دار واحدة لا يتفاوت
فلا فائدة في التعيين بخلاف الدار لان الدارين يتفاوتان **م** فان كان له خلل ظاهر ضمن **ش** اى اذا كان
للبيت الذي حفظه فيه خلل ظاهر وقد عين بيتا اخر من هذه الدار ضمن **م** ولو اودع المودع
فما كان ضمن الاول فقط **ش** هذا عندنا خيصة رحمه الله وقال يضمن ايا شاء فان ضمن الآخر رجع
على الاول **م** ولو اودع الغاصب ضمن ايا شاء **ش** هذا بالاتفاق فمما قاسا مودع المودع على مودع
الغاصب فان المودع اذا دفع الى الاجنبي صار غاصبا وقرق ابو خيصة رحمه الله بان المودع اذا دفع
الى الغيب لا يضمن مالم يبارقه فاذا اقرق ترك الحفظ فيضمن ولا يضمن الاخر لانه صار مودعا حيث
غاب الاخر ولا يصح له في ذلك كسوب القنعة الزخ في حجر الانسان **م** ولو ادعى كل من الرجلين
القانع ثالث انه له اودعه اياه فنكلهما فهذا والف آخر عليه لهما **ش** ادعى زيد على عمرو ان هذا
الف الذي في يدي اودعته اياك وادعى بكر على عمرو كذلك ولا يثبت لاحد وعمر ومنكر وقال
يخلفه لكا واحد على الافراد ويبدأ بايها شاء فان تشابها اقرع بينهما وان نكل لاحد يخلفه الآخر
فان نكل له ايضا فهذا الف مع الف آخر عليه يكون لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما سواء باليد
او بالقرار وذلك حجة في حقه وبصرف الف اليها صار قاضيا نصف حق كل منهما بنصف حق
الآخر فيعزمه واعلم ان النكول هنا يبارق الاقرار فانه اذا اقر لاحد يفضي له ولا يخلف
للاخر لان الاقرار حجة بنفسه والنكول انما يصير حجة بقضاء القاضي في اذ اخير القضا يخلف
الثاني حتى اذا نكل لا جرحها وقضى القاضي به فعلى رواية في الاسلام المردوي رحمه الله يخلف الثاني

النصف

فان قيل يقضي بينهما لان القضاة الاول لا يملك حق الثاني وعلى رواية الخصاص لا يخلف للثاني لان
القضاة وقع في مجتهده فيه لان بعض العلماء قالوا ان لكل واحد منهما بقية له ولا يخلف للثاني لان التناول
كالأفراد وفي الأفراد لا يورث **كتاب العارية** هي ملك
المنفعة بلا يملك **ش** فان اللفظ ينفي عن التملك فان العارية العطية والمنافع قابلة للتملك كالوصية
خدمة العبد وعند البعض هي اباحة الانتفاع بملك الغير اعلم ان التملك كان اربعة انواع بملك العين
بالعرض بيع وبلا عوض هبة وملك المنفعة بعوض اجارة وبلا عوض عارية **ش** ونصح باعترافك وملك
ش اصل المخرج ان يعطى نافذة او شاة للشرب لغيره ثم يرد فروع في اصل الوضع فجعل على العارية **م**
واطمعك رضى وملكك على ابق واخذ منك عمرك وداري لك سكني **ش** اي داري لك بطريق السكنى
قداري مبتداه ولك خيره وسكني تميز عن النسبة الى الخطاب **م** وعمرك سكني **ش** اي داري لك عمرك
سكني فعمرك مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمره ملك عمرك والعمر جعل الدار احد مفعول
وسكني تميز **م** ويرجع المعبر فيها متى شاء ولا ينضم اليها بعد ان هلك **ش** هذا عندنا وعند الشافعي
جه الله العارية مضمونة **م** ولا يجوز **ش** لان الشيء لا يستلزم ما فوقه **م** فان احبها فبعثت صمته
المعبر ولا يرجع على اخذ المستاجر **ش** بالنصف عطف على الضم المنسوب في ضمنه **م** ويرجع على
ان لم يعلم عاربه معه **ش** اي ان لم يعلم المستاجر انه عاربه مع موجه وانما يرجع عليه للغرور بخلاف
ما اذا علم اذ لا غرور من الموجد **م** وباعار ما اختلف استعماله اولا ان لم يعين منه ثمعا وما اختلف
وان عيّن **ش** اي ان اعار شيئا لم يعين من ينفع به فليس يعبر ان يعبر سواء اختلف استعماله كركوب
الدابة او لم يختلف كالحمل على الدابة وان عيّن من ينفع به فان لم يختلف استعماله يعبر وان اختلف لا
م وكذا الموجد **ش** اي اذا اجر شيئا فان لم يعين من ينفع به فليس يجوز ان يعبر سواء اختلف استعماله
اولا وان عيّن يعبر ما اختلف استعماله لا ما اختلف استعماله وعند الشافعي جه الله ليس للمستعير
الاعادة لان الاعادة عنده اباحة الانتفاع والمباح له لا يملك الا اباحة وعندنا هي ملك المنافع فالمستعير
يملك المنافع كما له ان يملكها غيره **م** فمن استعار دابة او استاجر مطلقا حمل ويعبر به **ش** اي الحمل
م ويركب ويركب واما فعل يعين وضمن يعبر وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشاء
اي وقت شاء وان قيد ضمن بالخلاف الى شير فقط **ش** التقييد اما ان يكون في الوقت دون النوع
او في النوع دون الوقت او فيهما فان عمل على موافقة القيد فظاهر وان خالف فان كان الخلاف في النوع
او في النوع لا يضمن والى شريفين **م** وكذا التقييد الاجارة بنوع او قدر **ش** اي ان وافق او خالف في النوع
او خبر لا يضمن والى شريفين **م** وردّها الى اصطلح مالكها ومع عبده او اجير مع مساندة او مساندة
او مع اجير بها او عبده يقوم على دابته او لا تسليم **ش** اي رد الدابة الى اصطلح مالكها فهلك
قبل الوصول الى المالك لا يضمن لان هذا تسليم وكذا ان ارسلها المستعير مع عبده الى المالك فهلك
قبل الوصول اليه وكذا ان ارسل مع اجير مساندة او مشاهرة خلاف اجير مياومة اذ ليس

ان قيل يقضي بينهما لان القضاة الاول لا يملك حق الثاني وعلى رواية الخصاص لا يخلف للثاني لان القضاة وقع في مجتهده فيه لان بعض العلماء قالوا ان لكل واحد منهما بقية له ولا يخلف للثاني لان التناول كالأفراد وفي الأفراد لا يورث

في عياله فيضمن بالتسليم اليه وكذا ان سلمها الى اجير المالك او عبده سواء يقوم على الدواب او لا
فهلك قبل الوصول الى المالك هو المصحح وقيل يضمن بالتسليم الى عبده اي الذي لا يقوم على
الدواب فذلك المسئلة على ان المستعير لا يملك الدابة **م** كرد مستعير غير نفيس الى دار
مالكه **ش** فان هذا تسليم خلاف المستعير النفيس كما هو اخرجت لا يرد الى المالك **م** بخلاف رد الدابة
والبحسب الى دار مالكها **ش** فان هذا لا يكون تسليم بل يرد من الدابة الى المالك **م** وعارية النقيدين
والملك والموتون والمعدود فرض **ش** لانه لا ينفع بهذه الاشياء الا بالاستهلاك اما اذا عيّن الانتفاع
كما ستعار الدار لم يعبر الميزان او يوزن الدكان ونافذة كونه فصالها لو هلك في يد المستعير
قبل الانتفاع يكون مضمونة **م** وضع اعارة الارض للبناء والعروس وله ان يرجع عنها ويكلف قلعها
ولا يضمن ان اطلق **ش** اي لا يضمن المعبر ما نقص البناء والعروس بالقلع ان كان الاعارة مطلقة اي غير
موقوفة **م** وضمن ما نقص بالقلع ان وقت **ش** اي وقت الاعارة ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن
للغرور وفي صورة الاطلاق ما غرمه المستعير واعتمد على المطلاق **م** وكعه الرجوع قبله
ش اي قبل الوقت لان فيه خلف الوعد **م** ولو اعار للزراعة لا تؤخذ حتى تحصد وقت او لا **ش** لان
الزراعة نهاية معلومة ففي التوكيد اعارة الحقين بخلاف العروس اذ ليس له نهاية معلومة واجرة رد
المستعير والمستاجر والمغصوب على المستعير والموجد والغاصب **ش** لان الرد واجب على هؤلاء
عند طلب المالك **م** ويكتب المعاري فدا طعنني ارضك لا اعرفني اذا اعرفت للزراعة **ش** اي اذا
اعرفت الارض للزراعة فاداد المستعير ان يكتب كتابا فعند اخيصة جه الله يكتب لفظ الاطعام
لانه ادل على الزراعة فان اعارة الارض قد يكون للشاء وعندنا يكتب لفظ الاعارة **م** والاعلام
كتاب الهبة هي ملكك عين بلا عوض وتصح بوهب وتجلت
واعطيت واطعنت هذا الطعام **ش** فان الاطعام اذا نسب الى الطعام كالهبة واذا نسب الى الارض
كان عارية **م** وجعلت هذا لك واعزته وجعلته لك عمرك **ش** قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعمر عمري فربي
للمعمرة ولورثته من بعدة خلاف ما اذا قال داري لك عمري سكني فان قوله سكني يجعله عارية **م**
وجعلت على هذه الدابة بنتها وكسوتك هذا الثوب وداري لك هبة تسكنها **ش** فان قوله تسكنها ليس
تميزا بل هو مشورة **م** وفي هبة سكني **ش** اي داري لك هبة سكني فقوله سكني تميز فيكون تفسيره
لما فيه فيكون عارية **م** او سكني هبة **ش** اي داري لك بطريق السكنى حال كون السكنى هبة اي موهوبة
م او على سكني **ش** النكاح اسم من الجملة اي الاعطاء تقديره كمالها جملة ثم قوله سكني تميز **م** او سكني
صدقة **ش** اي داري لك بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة **م** او صدقة عارية **ش** اي داري لك
حال كونها صدقة بطريق العارية بغير تميز **م** او عارية هبة عارية **ش** اي داري لك بطريق العارية حال
كونها هبة لما قال عارية فتم من المنفعة فيجاء حال كون المنافع موهوبة لك **م** وتتم بالقض الكامل **ش**
اي تم الهبة بالقض الكامل الممكن للموهوب له والقض الكامل في الموقوف ما يباين سبه وفي العارية ما يباين

المستعير والغاصب

فقبض فلو وهب ولم يصف رجوع كل هبة وعثر وجهه ملك الموهوب له والزوجية وقت الهبة
فلو وهب لها فكلها رجوع ولو وهب فابان لا قرابة المحرمية وهلاك الموهوب وهما بطرهما حرف
دفع خرقة **ش** فقد قبل وامنع حق الرجوع في الهبة يا صاحبي حذوق دمع خرقة فالراك
الزيادة والمليم الموت والعين العوض والخاء الخروج والزاء الزوجية والقاف القرابة والهاء
الهلاك **م** ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها لا في استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي **ش**
هذا عندنا وعندنا فدرج الله برجع بالنصف اعتبارا بالعوض الآخر ولذا انه ظهر بالاستحقاق ان العوض
هو الباقي فقط فام بركة لا يرجع بالهبة وانما يكون له حق الرد لا يملك سقوط حق الرجوع الا بان يسلم له
كل العوض ولم يسلم **م** ولو عوض نصفه برجع بتمامه بعوض فلو باع نصفها او لم يبع شيئا برجع في النصف **ش**
يعني ان باع الموهوب له نصف الهبة فلو وهب ان يرجع في النصف الثاني وكذا اذا لم يبع شيئا فلو وهب
الرجوع في النصف ان لم يرجع في الكل في النصف او لم يبع الا براض او يحكم قاض فلو اعتق الموهوب
بعد الرجوع قبل القضاء **ش** اي اعتق الموهوب له الموهوب **م** ولو منعته فملك لم يضمن **ش** اي منع الموهوب
له الموهوب عن الواهب بعد ما رجع لكن لم يقض القاض فملك الموهوب في يد الموهوب له لا يضمن وكذا
ان هلك الموهوب في يد بعد قضاء القاضى لان يده غير مضمونة الا اذا اطلبته فمعه مع القدرة على التسليم
وهو مع احدها **ش** اي الرجوع مع التراضي وقضاء القاضى **م** فصح من المصلح الهبة للواهب لم يشرط
قبضه وصح في المشاع فان تلف الموهوب **ش** اي في يد الموهوب له **م** فاستحق فضمن الموهوب له ارجع على الواهب
ش لان الهبة عند تبيع فلا يستحق فيها السلامة **م** وهي بشرط العوض هبة ابتداء بشرط قبضها وبطل
الشروع **ش** يجوز ان يكون قبضها من باب اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف للدلالة ويجوز ان يكون
على العكس **م** بيع انتهاء فبرد بالعيب وخيار الروية ويثبت الشفعة **ش** هذا عندنا وعندنا فصح وزفر
هي بيع ابتداء وانتهاء لان الاعتبار للعيب قلنا يثبت على المعينين فجمع بينهما ما امكن فان قلت الهبة مملوكة العين
بلا عوض والبيع مملوكة بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط فقوله وهبت لك هذا ان يملك
ذلك صار بمعنى ملكتك هذا بذلك قلنا يثبت على المعينين في حالين كالابتداء والبقاء والتملك لا يجري فيه بشرط
يصرفها رافعا الشرط الذي يصير في المال عوضا صححي فالتملك لا ينافيه فيكون شرطا ابتداء اعتبارا للعبا
حتى لا يصير كالبيع لا زمانا قبل القبض لكنه بشرط بمعنى العوض اعتبارا بما يملك اليه حتى يتوفى عليه
احكام البيع حالة البقاء في الابتداء **م** **فصل** ومن وهب امه الا حليا او على ان يرد لها
عليه او يعقها او يستوليها او وهب دارا او تصدق بها على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها صح
وبطل استشفاء وعثره **ش** راي في بعض الحواشي ان قوله او يعوضه شيئا منها او يعوضه شيئا منها صح
اذا تصدق بشرط العوض بطل الشرط واذا وهب بشرط العوض فالشرط صحيح اقول اذا وهب بشرط
ان يعوض شيئا فالشرط باطل بشرط العوض انما يصح اذا كان معلوما فليعلم ان قوله او يعوضه برجع
الى الهبة والصدقة **م** ولو اعتق الجمل **ش** وهبها صح **ش** اي الهبة لان الجمل يؤول ملكا فاذا وهب الام

وقال في حاشية العوض بغير قبضه
المشاع حتى لو وهب له الموهوب
لا يضمن رجوعه فصار ان الواهب
لا يضمن عند فروع عند الرجوع الى الواهب
لا يضمن من الموهوب ان يرد اليه انما يضمن
لا يضمن من الموهوب ان يرد اليه انما يضمن
لا يضمن من الموهوب ان يرد اليه انما يضمن

فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحمل القسمة حتى يبيع القبض على الموهوب بطريق
من غير ان يكون القبض بتسليم قبض الكل وفيما لا يحمل القسمة بتسليم قبض الكل **م** فيصح ان قبض مجلس
بلا اذن او بعده باذن **ش** اي اذا قبض في مجلس الهبة بلا اذن كان قبض لان الهبة دليل الاذن وبعد القضاء
المجلس لا يرد بان الواهب صرحا **م** كمنع لا يقسم **ش** متعلق بقوله فيصح والمراد به اذا قسم لا يبي
منفعته كالرجح والحمام والبيت الصغير **م** لا فيما يقسم **ش** اي لا تصح الهبة في مشاع لو قسم بين متعته
عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وهذا الخلاف مبنى على اشتراط القبض وهو يقول المشاع محل للقبض كما في البيع
وحيث نقول القبض منصوب عليه ههنا فلا بد من كماله ولا فرق عندنا بين ان يهب من الشريك
او من الاجنبي والمشهد هو الشروع المقارن لا الشروع الطاري كما وهب ثم رجع في البعض الشايع
او استحق البعض الشايع بخلاف الرهن فان الشروع الطاري مفسد **م** فان قسم وسلم صح **ش** اي اذا وهب
النصف للمشاع ثم قسم وسلم صح لان تمامها بالقبض وعند القبض استوعب **م** فان وهب دقيقا يراو
ذهبا في سمس لا وان طعن او اخرج وسلم وكذا الشمس في اللبن **ش** انما لا يجوز لان الموهوب معدوم وقت
الهبة بخلاف المشاع **م** وهبة لبن في صرغ وصوف على عثم وزرع وخلق في ارض وتجرى خيل كالمشاع **ش**
اي لا يجوز هذه الهبات لكن لو فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وقبض يصح **م** وتم هبة مانع
الموهوب له بلا قبض جديد وما وهب لطيفه بالعقد وما وهب اجنبي لم يقبضه عاقلا او قبضه
او جله او وصي احدها او ام هومعها او اجنبي يربيته وهومعها او زوجها بعد الزفاف **ش**
اي زوج الطفل الموهوب لها لا حليا لكن بعد الزفاف **م** وصح هبة اثنين دارا الواحد **ش** لان الكرفع
في يده بلا شيوخ **م** وعكسه لا **ش** اي هبة واحد اثنين دارا لا تصح عندنا في حنفية رحمه الله وعندنا
تصح لان التملك واحد فلا شيوخ كما اذا رهن رجلين وله ان هب هبة النصف من كل واحد فثبت الشيوخ
بخلاف الرهن لانه محبوس بدين كل واحد كماله **م** كصدقة عشرة على غنيين وصح على فقيرين **ش**
اي اذا تصدق عشرة على غنيين لا تصح عندنا في حنفية رحمه الله وكذا اذا وهب لها الشيوخ وعند
تصح الهبة لانه لا شيوخ عندنا كما في هبة واحد اثنان وكذا تصح الصدقة على الغنيين لان
الصدقة على الغنيين برادها الهبة مجازا او الهبة جارية ولو تصدق بعشرة على فقيرين او وهب العشرة
لها جارية نفاق لان الصدقة برادها وجه الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة تقع في كف الرحمن
فان تقع في كف الفقير فلا شيوخ واما الهبة على الفقير فهي صدقة والصدقة جارية فكذا الهبة **م**
باب الرجوع عنها ومن وهب فرجع صح **ش** هذا عندنا بقوله

فقبض

صار كانه وهبها واستثنى الجمل فاحبة جارية م ولودت م وهبها لا م لان الجمل بقى ملكه فلم يكن كالا
ولا يتعد الهبة في الجمل بقى هذه شي مشعول ملكا لو اهب او هبة المشاع م ومن قال لغريمه اذا جاع
فهو لك وانت منه بري فربا ط م لما اذن العلي الصريح في الميراث لا يصح م وجاز العري للجمهر له
حال حبواة ولو رثته بعده وهي جعل الدار له مدة م فاذا مات ترد عليه م اي العري جعل الدار له
مدة مخرج مع شرط ان الميراث امان ترد على الوهاب وهذا الشرط باطل كاجابة به الحديث م وبطل الرقي
وهو ان م قبلك فهو لك م الرقي اسم من الرقوب وهو الانتظار فكانه ينظر ان يموت المالك وهي باطلة
عندنا في حنفية ومحمد بن ماله لانه تعليق التملك يحظر وعندنا في يوسف م انه يصح لان قوله داري لك رقي
ان داري لك وانما انتظر موتك ليعود اليه فيصح ويبطل الشرط كالعري فالاختلاف مبنى على تفسيرها م
وصدقته كهيته لا يصح الم يقضيه ولا في شايح يقسم م اي اذا صدق بنصف الدار لا يصح خلاف ما اذا
تصدق بشي على فقيرين كما مر ولا عود فيها والفرق بينهما ان الرجوع لا يصح في الصدقة لانه وصل اليه العري
وهو الثواب م **كتاب** **الاجارة** م قال بعض اهل اللغة
الاجارة فعالة من المفاعلة واخر على وزن فاعل لا فعل لان الاجارة لم يحكى فالضارع بواجر واسم الفاعل
المواجر وفي عين الجليل اجرة زيدا مملوك او جرة اجداد في الاساس آجر وهو مؤجر ولم يقل
مواجر فانه غلط او مستعمل في موضع فيصح وهي اسم للاجرة كالمفعلة واخره باجر من باب طلب
اعطاء الاجرة فهو اجر فوض الفرق بين المؤجر وبين الاجرة والاجارة فعالة من اجرة مؤجر بمعنى الاجرة
لكن في الشرع يقال العتق فقال م في بيع نفع معلوم رجوع كذلك دين او عين ويعلم النفع بذكر
المدة كسكنى الدور وزراعة الارض مدة كذا طال او قصرت لكن في الوقف لا يصح قولي ذلك
سنتين في المختار م كيلا يدعى المستاجر انه ملكه فعلة عدم الجواز اذا كانت هذه المعنى لا يصح
الاجارة الطويلة يعقود مختلفة كما جوزها البعض تجاوزت م وبذلك العمل كصنع ثوب
وجباطه وحمل قدر معلوم على اية مسافة علمت وبما اشارت كقول هذا الى م ولا يجب الاجرة
بالعتق م خلافا للشافعي م انه فان الاجرة عنده يجب بنفس العتق م بل يجباها م فان المستاجر
اذا عمل الاجرة فالمجمل هو الاجرة الواجبة بمعنى انه لا يكون له حق الاسترداد م او بشرطه م فانه
اذا شرط تعجيل الاجرة يجب معجلا م او باستيفاء النفع او التمكن منه فيجب لدار قبضت ولم تسكنها
وسقط بالعصب بقدر قوت تمكنه والمؤجر طلب الاجرة للدار والارض لكل يوم وللدار لكل مائة
والقضارة والحياطة اذا تمت وان علمت بيت المستاجر م انما قال هذا لان الحياط اذا عملت بيت المستاجر
فحاط بعض الثوب ثم سرق الثوب فله المجر بقدر ما حاطه فزيد ليل على ان الاجرة يجب بقدر العمل
لكن يقول بالسرقه انه على علمه على البعض وهو معلوم بالنسبة الى الكسب فيجب اجر ما عمل بخلاف ما اذا
لم ينته العمل على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة لكل عمل قليل ولا تقدر بالانحاض فيوقف الطالب
على كل العمل م والخبر بعد اخراجه من النور فان احترق بعد ما اخرج فله الاجرة وقبلة لا وعدم

يعلم ان الام من العري في الميراث
ولورثته من بعده م

والاجارة هي اجرة المملوك او المأجور
والاجارة هي اجرة المملوك او المأجور

فيهما م هذا عندنا في حنفية م ماله لانه امانة عنده وعندنا في حنفية م ولا اجر وان شاء
صمته الخبر واعطاء الاجرة م وللطبخ بعد الغرق والضرب اللين بعد اقامته م هذا عندنا في حنفية
م ماله وقال لا يستحق حتى يشرجه لان الشرع من تمام العمل وعندنا في حنفية م هو زائد كالنقل م
ومن العمل اثر في العين م اي شي من ماله قائم بتلك العين كالصبي مثلا م كالصباغ وقضاض بقضربا للنشاء
والبيض له حبسها للاخر فان حبس فضاء فلا غرم ولا اجر م هذا عندنا في حنفية م ماله وعندنا
العين كانت مضمونه قبل الحبس فكذا بعده م هو بالخيار عندنا ان شاء صمته فيمنه غير محمول ولا
اجروا ان شاء صمته محمول وله الاجرة م ومن لا اثر له عمل م اي ليس شي من ماله قائما بتلك العين م كالجمال
والملاح وغاسل الثوب لا حبس له بخلاف راد الربوق م فان الملاح كان على شرف الهلاك فكانه احياء وباع منه
بالجمل وعندنا في حنفية م الله ليس حق الحبس سواء كان له عمل اثر في العين او لا م ومن اطلق له العمل لا يستعمل
عنه فان قيد بيده فلا م كما اذا امر ان يحيطه بيده م ولا جبر المحي بعياله ان مات بعضهم وجاء بمن بقي
اجر كسبا به وحامل قيط او ذاد الى زيدا باجران رقة بموته لا شيء له م هذا عندنا في حنفية م ماله
واي يوسف وعندنا في حنفية م الله له اجر الزاد في القطاى الكتاب وفي الزاد لا شيء له اتفاقا حيث يقض عمله
بالرد م وصح الشجار داء او دكان بلا ذكر ما يجعل فيه م فان العمل المتعارف فيها السكتى فينصرف اليه
وله كل عمل يسوى مؤهين البناء كالقضارة ولو استاجر ارضا لبناء او غير يرضى فاذا انقضت المدة م
فارعة المان يعزم المؤجر قيمته مقلوعا ويملكه بالارض المستأجر ان نقص القلع الارض والا فبرضا
او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا م قوله ويملكه بالنقص عطف على ان يغرم والا
اكان لم ينقص القلع الارض وقوله او يرضى عطف على ان يغرم فالقاصلا ان يجب على المستأجر ان يسلمها
فارعة المان يوجد احد الامرين الموان لان يعطى المؤجر قيمة البناء والغرس مقلوعا ويملكه وهذا
الاعطاء والتملك يكون حيا على تقدير ان ينقص القلع الارض ويكون برضا المستأجر على تقدير ان
لا ينقص ولا المثلث ان يرضى المؤجر بترك البناء والغرس في ارضه هذا الذي ذكر في وجوب القلع
وعدم وجوبه وفيهم منه ولاية القلع للمستأجر وعدمها فانه قد ذكر انه ان نقص القلع الارض يملكه
بالارض المستأجر فيجوز ان يكون للمستأجر القلع وفي غير هذه الصورة يكون م والارضية كالشجر فان لها
بقاء في الارض بخلاف الزرع فانه اذا انقضت المدة لا يجبر على القلع قبل او ان الجصاد م ومن بارى ايق
رجل معد وقد ذكر كوبة م اي ركوب المستأجر من غير ذكر الدبف م نصف قيمتها بلا اعتبار الثقل
م فان الخفيف الجاهل بالغرس وسنة قد يكون اضر من الثقل العالم بها م وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد
الثقل ان اطاق حملها والاكل قيمتها م اي ضمن بالزيادة على حمل ذكر ما زاد ان كان الجمل بحيث يطبق هذه
الدابة وان لم يكن الجمل كذلك يصح كل قيمتها م كعظيمة بضربه وكبحه م العطب الهلاك وكبح الجحام
جذبه الى نفسه عفا يعني ضمن لهلاك الدابة بسبب الضرب او كبح الجحام كل قيمتها عندنا في حنفية م ماله
وعندها لا الان يكون ضررا او كبحا غير متعارف م وجوانه بها ما استوجرت اليه ولو ذاهبا وجائيا

وردها اليه **ش** ردها اليه بالجر عطف على جوارها اي يقمن بجوار الدابة عن موضع استوجرت اليه
ثم ردها الى ذلك الموضع وان كان الاستجار ذاهبا وجائيا فاقال هذا نقيلا قيل انه انما يقمن اذا استجارها
ذاهبا فقط لان الاجارة قد انتهت بالوصول الى ذلك الموضع فبعض بالجواز عنه اما اذا استجارها ذاهبا
وجائيا فزعم ذلك الموضع ثم ردها اليه لا يقمن كما لو دفع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لكن الصحيح
الضمان اقول ان هلك الدابة في ذلك الموضع بسبب يقين بان لا مدخل لجوارها عن ذلك الموضع
في حق ذلك السبب يفي بعدم الضمان وان هلك بسبب لا يقين بذلك بل يمكن ان يكون له مدخل يقين
بالضمان **م** ونزع سرج جاري مكثري وايفاه مطلقا واسراجه مثلا يسرج مثله دون ما يسرج مثله **ش**
اذا انكسر جارا مسرجا فنزع السرج واوقفه وحمل عليه فهلك ضمن سواء كان له ركاب مما يوقف هذا الجار
مثله او لا وان نزع السرج واسرجه سرج آخر فان كان هذا السرج مما ليسرج هذا الجار مثله يقمن وان كان
يسرج مثله لا يقمن الا اذا كان في الوزن رابعا على الاول فيضمن بحسابه وهذا عند ابي حنيفة وعند
ان او كفته باو كافي يوقف مثله لا يقمن الا اذا كان زائدا في الوزن على السرج الذي نزع فيضمن بقدر
الزيادة **م** وسلوك الجار طريقا غير ما عتبه المالك وتفاقوا ولا يسلكه الناس وخيلة في الجرد والاجر
ان تبلغ **ش** اي للجار في جميع ما ذكر ان تبلغ المترا لحصول المقصود **م** ومن استاجر ارضا لزوم
فردع رطبته ضمن ما نقصت بلا اجر **ش** لانه صار عاصبا وحكم الغصب هذا **م** ومن دفع ثوبا لغيره فبطل
خاطه فباء ضمنه قيمة ثوبه او اخذ لقبه باجر مثله ولم يزد على ما سمي **ش** لانه لا يزد على المسمى عندنا في الاجارة
الفاصة **م** باب **الاجارة الفاسدة** الشرط يفسدها
ش والمراد بشرط يفسد البيع **م** وفيها اجر المثل لا يزد على المسمى **ش** هذا عندنا وعند فرو الشافعي
يجب بالعاما بلع في البيع الفاسد يجب فتمه العين بالغت ما بلغت ولنا ان المنافع غير متقومة بنفسها
بلا لعقد وقد اسقط الزيادة فيه **م** وصح اجارة دار كل شهر بكذا في واحد فقط وفي كل شهر سكن سائة
في اوله **ش** هذا عند بعض المشايخ فانه حين يهل الهلال يكون لكل واحد الفسخ فاذا مضى ادى زمان
لزم العقد في هذا الشهر وفي ظاهر الرواية لكل من اجل الفسخ في الليلة الاولى مع اليوم الاول من الشهر اذ في
اعتبار ان روية الهلال يخرج **م** وفي كل ان علم منه واجارته سنة بكذا وان لم يسلم فسط كل شهر واول
المدى ماسمي والافوق العقد **ش** بان قيل اجرت سنة اشهر كل شهر بكذا فان كان حين يهل الهلال اهله ولا
فلا يام كالعقد ان كان عقد الاجارة عند الهلال يعتبر الهلة وان كان في اثناء الشهر فعند ابي حنيفة
حده الله يعتبر الكل لا يام كل شهر ثلاثون وعندنا يعتبر الاول باليام والباقي بالهلة فان اجر في عام
ذي الحجة سنة وعند ابي حنيفة حده الله يقع على ثلاثية وستين يوما وعندنا الشهر الاول يعتبر باليام وهو
ثلاثون يوما فذو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة يتم على عشرين ذى الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة
يتم على الحادي عشر من ذى الحجة والحق ان يتم السنة على عشرين ذى الحجة على كل حال وهل سمعت ان عتده
يتكرر في سنة واحد **م** واجارة الحمام والطيور باجر معين ويطعمها وكسوتها **ش** هذا عند ابي حنيفة

الاضمار
بأن
كقوله

والحمام

وعندهما لا يجوز للمهاجرة وهو القياس وله ان المهاجرة لا يقضى الى المئذنة لان العادة التوسعة على
الظهار شققة على الاولاد وهو استحسن **م** وللزوج وطئها في بيت المستاجر **ش** فان البيت ملكه
فمنعه فيه **م** وله في نكاح ظاهر فسخها ان لم ياذن بها فان اقرى بنكاحه لا **ش** اي ان كان النكاح ظاهرا
بين الناس او يكون عليه شهود فللزوجة فسخ الاجارة صيانة **م** اما ان علم النكاح باقرارها **م** ولا هل
الصبي فسخها ان مرضت او جليت **ش** لان لبنها يضرب بالولد **م** وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه
وذهبه لا يمن شيئا وهو واجبة على ابه فان ارضعته بلبن شاة او غدة بيطعام ومنعت المدقة فلا اجر
ولم يصح للاذان والممامة والحج وتعليم القرآن والعقود والعتاء والنوح والملاهي وعسب النسي ويقضى
اليوم بمكثها لتعليم القرآن والفقه **ش** والاصل عندنا انه لا يجوز الاجارة على الطعان وعلى المعاصي لكن
لما وقع الفتور في الامور الدينية بقي بعضها لتعليم القرآن والفقه تجردا عن الانداس **م** وتجبر
المستاجر على دفع ما قيل وتحتسبه وعلى الجليوع الموسومة **ش** يقع الماء الغير المعجمه هدية يهدي
الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهداء الجلاوى وهي لغة تيسر عملها
اهل ما وراء النهر **م** ولا اجارة المشاع الا من الشريك **ش** هذا عند ابي حنيفة حده الله وقال يبيع اجارة
المشاع من الشريك وغيره **م** ولو دفع الى اخر غير لا يبيعه او استاجر حمارا يحمل عليه زاد ليخصه
او ثوبا ليطن بزاله ببعض دققة **ش** هذا سمي فقير الطمان وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي لهبه
جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والصور تان الاوليان في معنى فقير الطمان **م** او رجلا ليخبره كذا اليوم بكذا
ش اي استاجر رجلا ليخبره عترة امناه اليوم بدرهم فان هذا فاسد عند ابي حنيفة حده الله وعند
يعقوب لم يعقد عليه العمل وذكر الوقت للتجمل له انه جمع بين العمل والوقت والاول بوجوب كون العمل
معقودا عليه وفيه نفع للمستاجر والثاني بوجوب كون تسليم النفع في هذا اليوم معقودا عليه وفيه
نفع الاجر فيقضى الى المئذنة ولو كان المعقود عليه كلاما اي يعمل هذا العمل مستغرا لهذا اليوم وذلك ما
لا قدر عليه لاحد عادة حتى لو قال ليخبره عترة امناه في اليوم وعن ابي حنيفة حده الله يبيع لان كلمة في
لا تقضي المستغراق **م** او ارضا بشرط ان يثنيها **ش** اي يكرها مرتين فان كان المراد بردها مكروبة
فلا شك في فسادها فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدتين وهو الموجه وان لم يكن
المراد هذا فان كان الارض لا يخرج الربيع الا بالكراب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط مما يقتضيه
العقد وان كانت تحرج بدونه فان كان اثره يبقى بعد انتهاء العقد يفسد اذ فيه منفعة رت
الارض وان كان اثره لا يبقى لا يفسد **م** او يكرها اثنان **ش** ذكر ان المراد الهما والعظام فان منفعة كرها
يبقى بعد انقضاء العقد بخلاف الجذاول **م** او يكرها **ش** فان منفعة يبقى بعد انقضاء العقد **م** او يكرها
بزيادة ارضا اخرى فسد **ش** اي استاجر ارضا للزراعة ويكون الاجرة ان يزرع الموجه ارضا اخرى هي
للمستاجر لا يجوز عندنا وعند الشافعي حده الله يجوز لان المنافع بمنزلة الاعيان عترة ولنا ان الجنس
بافراده حرم البساء عندنا كبيع ثوب هروي مثله واحدها شبة وقوله فسدت جواب للشرط

هذا عندنا

وعندها

وهو قوله ولو دفع الآخر **م** بخلاف استيجارها على ان يكره ما يوردها او يسبقها ويرفعها **ش** فانه
 يصح لان هذا شرط يقتضيه العقد **م** فان لم يكره زرعها او ما يوردها فيها لم يصح ان لم يجره **ش** بان قال
 ازرع فيها ما شئت وهذا خلاف الدار فان استيجارها يقع على السكنى على ما مر **م** فان زرعها ومضى الاجل
 عاد صحيحا **ش** وهو استحسان **و** وجهه ان الجملة ارتفعت قبل تمام العقد وعند من جبهه الله لا يعود
 صحيحا وهو القياس **م** ومن استاجر جملا لم يصير ولم يسم جملة وحمل المعتاد فيقول لم يضمن **ش** لان الاجارة
 فاسدة فالعين امانة كما في الصحيحة **م** وان بلغ فله المسمى **ش** اي استحسانا كما ذكرنا في مسألة الزراعة
م فان خاصا قبل الزرع والحمل ينقص العقد **ش** اي ان خاصا المتعاقدان قبل الزرع في مسألة اجارة الارض لا يكره
 الزرع. وقبل الحمل في هذه المسألة ينقص القاضى العقد **م** **باب** من الاجارة
 الاجير المتكسر عليه ان يعمل هذا العمل من غير ان يصير ضايقا لاجير المستاجر **م** فسمى هذا **ش** اي
 بالاجير المتكسر **م** كالصباغ وخوصه ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان فيقضي **ش** اعلم ان المتاع
 في يده امانة عند من جبهه الله فلا يضمن الا بالتعدي كما في الوديعه وعند من جبهه الله اذا هلك بسبب
 لا يمكن الاحتراز عنه كالموت جنته انفق والحرق الغالب اما اذا اسرق والحالة لم يقصر في الحياطة
 يضمن عندها كما في الوديعه التي يكون باجر فان الحفظ مستحق عليه واثبتتة الله يقول الاخرى في
 مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالموديعه بلا اجرا اما ان شرط الضمان فعند بعض المتأخرين ان يضمن عند
 الاحتراز جبهه الله وعند بعضهم انه لا يضمن وفي المتن اختار هذا لان شرط الضمان في الوديعه باطل لكن يمكن
 ان يقال اذا شرط الضمان هنا صار كالموديعه في مقابلة العمل والحفظ جميعا فصار كالموديعه في الوديعه لا في الاجارة
 فيها **م** بل ما تلف بعلمه كدق القصار وخوصه **ش** كدق الجمل وشي من المكارى ومد الملاح هذا عندنا وعند
 والشافعي لا يضمن لانه يعمل بادن المالك ولنا ان المأمور به العمل الصالح اقول ينبغي ان يكون المراد بقوله
 ما تلف بعلمه عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الحجام او عملا لا يعتاد فيه المقدار المعلوم
م ولا يضمن به اذا غرق او سقط من دابة **ش** اي اذا غرق بسبب مد السفينة او سقط من الدابة
 بسبب شد المطاري لان الادعي غير مضمون بالعقد بل بالجناية وصحان العقود لا يحميها العقلة **م**
 ولا حجام او نراع او قصاد لم تجز المعتاد فان اكسر دية في طريق القران ضمن الحمال قيمته في مكان جملة
 بلا اجر او في موضع كسر مع حصته اجر **ش** لانه لما وجب الضمان فله وجهان احدهما ان يجعل
 فعله تعديا من الاستدراج والجل شيء واحد او يجعل الاول باذنه ثم صار تعديا عند الكسر فيقتار
 ايا شاء **م** والوجه الثاني يستحق الاجر بتسليم نفسه مديته وان لم يعمل كلاجير للخدمة سنة او لزم الغم
 وشي اجير وجب لانه يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف في يده او بعلمه وصح ترديد الاجر بالتدبير في خطا
 الثوب فارسي او زوميا وصبره بعصره او زعفران وفي اسكان البيت عطارا او خردا او في الدابة الكوفة
 او واسط وفي هذه الدار وهذه وفي حمل كره او شعير عليه او حجب اجر ما وجد **ش** اي قبل ان يخطه

من الاجارة

الاجير

فله

فارسي فبدرهم وروميا فبدرهمين واخرى هذه الدار شهر ابد درهم وهذه شهر ابد درهمين وهكذا
 اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء لا كما في البيع غير انه يشترط خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان
 في الاجارة الاجير يجب بالعمل وعند العمل يتعين بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد وليس جبره
 وذكر في الهداية في مسألة العطار والجارد وكذا البز والشعير بخلاف اي يوسف ومحمد وفي الدابة
 الكوفة او واسط احتمال الخلاف في مسألة الحياطة والصنع متفق عليهما **م** ولو رد في خطا طه اليوم
 او عدا **ش** اي ان قال ان خطه اليوم فبدرهم وفي غد بنصف درهم **م** فله ما سمي ان خطه اليوم واجز
 مثله ان خط غدا **ش** هذا عند ابي حنيفة جبهه الله وعندهما الشرطان جائزان وعند من جبهه الله فاسدان
 لان ذكر اليوم للتجمل وذكر الغد للثبوت فيجتمع في كل يوم سمتان لهما ان كل واحد مقصود فصار
 كاختلاف التوقيتين ولم ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان اجتماع الوقت والعمل مفيد كما مر في ذكره للتعليل
 فيجتمع في الغد سمتان **م** ولا يجوز به المسمى **ش** اي اجر المثل ان كان ثابتا على نصف درهم لاي الزيادة
 وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هو الاول لان المسمى في الغد
 نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المسمى وان خطا في اليوم الثالث فاجر المثل
 لا يزداد على نصف درهم **م** ولا يسافر بعبد مستاجر للخدمة بالشرط ولا يسترد مستاجر اجر ما عمل
 عبد مجور **ش** اجر عبد مجور نفسه فاعطاه المستاجر اجر المجور لا يسترد لان هذه الاجارة بعد الفراغ
 صحيحة استحسانا لان الفساد لرعاية حق المولى بعد الفراغ رعاية حقه في الصحة ووجوب الاجرة **م**
 ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه فاجر هو نفسه **ش** رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاحذر الغاصب
 الاجر فأكله فلا ضمان عند ابي حنيفة جبهه الله لان العبد لا يجزى نفسه فكذا ما في يده فلا يكون متقوما
 وقالا يضمن لانه مال المولى **م** وصح للعبد قبضها واخذها مولاة قايمة **ش** هذا بالاتفاق لان بعد
 الفراغ يعتبر ما ذوقا كما مر **م** ولو اساء جرع عبد اشهرين شهر اباربعة وشهر خمسة صح والمولى باربعة
 وحكم الحال ان قال مستاجر العبد عرض هو او ابق في اول المدقة وقال الموجه في اخرها **ش** اصل
 هذه المسئلة الطاخونية فان المالك اذا قال ماء الطاخونية كان جاريا في المدقة وقال المستاجر لم يكن
 جاريا يحكم الحال **م** وصديق رب الثوب في امرتك ان تعلمه قباء او تصبغه احمر لا اجير قال امرئ بن معاوية
ش لان المذن مستفاد من رب الثوب والمراد ان يصدق باليمين **م** وفي غلتي لي محانا لا يصانع قال
 بل ياجر **ش** لان المالك يتكسر يقوم على الصانع وعند اي يوسف جبهه الله ان كان الصانع معاملا له يجب الاجر
 وعند من كان معروفا بهذه الصنعة المجرى واثبتتة الله يقول الظاهر لا يصلح حجة لاستحسان الاجر
باب فسخ الاجارة **م** هي نفسح بعيب فوق البيع كخراب الدار
 وانقطاع ماء الارض والرجى او اجل ثم كمرض العبد وذكر الدابة **ش** انما قال نفسح لان العقد لا ينفسخ
 لان كان الانتفاع بوجه آخر لكن للمستاجر حق الفسخ **م** فلو انتفع بالمعيب او ازال الموجه العيب سقط
 خياره **ش** اي خيار المستاجر **م** وبخيار الشرط والروية وبالعدر **ش** هذا عندنا وعند الشافعي جبهه الله

والباقي محتمل

خبر البعير اذا صار طين محروقا

لا يقضي بخيار الشرط ولا بالعذر **م** وهو لزوم ضرر **م** يستحق بالعقد ان يبقى كما في سكوت وجع ضرر
استوجب لقلعه **ش** فانه ان بقي العقد بطلع السن الصحيح وهو غير مستحق بالعقد **م** وموت عرس
استوجب من يطبخ ولها **ش** فانه ان بقي العقد ينصرف المستاجر بطبخ غير الوليمة **م** ولحق دين
لا يقضي الا بغير ما اجره **ش** فانه يلزمه ضرر الحبس **م** وسفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا او في مصر
ش فان الاستجار للخدمة مطلقا يتقيد بالخدمة في مصر فان قال مالك العبد لاسافر واصبر على الجارية
فلما استجار ان يقضي وان اراد المستاجر ان يخرج العبد فلما لكه الفسخ اما ان رضى المالك بخروج العبد
للمستاجر حق الفسخ **م** واذا لم يرض مستاجر كان له يخرجه ويخاطب استاجره عبد الخيط فتركه **ش**
قل تاويله خياط يعمل براس ماله قد هب راس ماله اما الذي ليس له مال ويعمل بالخرق راس ماله ابرة
ومفروض فلا يتحقق العذر **م** وبدا تكسري الذاب من سفره بخلاف بدا المكاري **ش** والفرق بينهما
ان العقد من طرف المكسري تابع لمصلحة السفر وما يتبدل له ان لمصلحة في السفر فلا يمكن الزام لاجل
المكسري ومن طرف المكاري ليس كذلك فبداؤه بدها من هذا العقد فصد فلا اعتبار له **م** وترك خياطة
مستاجر عبد الخيط ليجعل في الصرق **ش** اذ يمكنه ان يفقد الخياط في ناحية من الدكان ويعمل بالصرق في
ناحيته **م** ويبيع ما اجره ويقضي بوقت احد العاقدين عقدها لنفسه فان عقد لعينه فلا كذا لو كان الوصي
ومتولى الوقي **م** مسائل **ش** ومن احرق حصايد ارض مستأجرة او مستعاره فاحرق
شي في ارض جاره لا يضمن **ش** قيل هذا اذا كان الرياح هادئة اما اذا كانت مضطربة يضمن **م** فان
اقعد خياط او صباغ في دكانه من يطرح عليه العمل بالصف **ش** اي يقبل اجرها العمل بالناس
لوجاهته ويعمل الاخر بخلافه في الهداية حمله على شركة الوجوع وفيه نظرا لانه شركة الصانع والقبيل
فكان صاحب الهداية اطلق شركة الوجوع لان احدهما يقبل العمل لوجاهته وهذا العقد غير جائز
قياسا لان احدهما يقبل العمل ويستاجر الآخر نصف ما يخرج من عمله وهو عيول جابر استحسن
وجهه ان تحصيله بقول العمل باحد هما لا يبرك على نقيه من الآخر فاذا عقدت شركة الصانع
ويقبل احدهما العمل ويعمل الاخر جود فكذا ههنا والحاجة ماسة بمثل هذا العقد جواز **م**
كاستيجار رجل عمل عليه جملا وراكين ورجل جملا معنأ **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز
للجمالة **م** واوارة الجمال فاجود فان استاجر رجل قد ردا فاكل منه ذراعه ومن قال
لغاصب دابة فوجها وافرأ جرتها كل شهر كذا فلم يفرغ فعلية المسمى **ش** لانه اذا عين المخرج
والغاصب رضى بها فان عقد بينهما عقد اجارة **م** الا اذا اخذ الغاصب ملكه وان اقام عليه يئنه
من بعد **ش** فانه اذا اخذ ملكه لم يكن راضيا بالاجارة مع ان المصنوب منه اقام اليئنه بعد تحجود
الغاصب انه ملكه ثم عطف على قوله اذا اخذ قوله **م** او اقرب بالملك له لكن قال لا يرد هذا الجوز
ش فانه حينئذ لا يكون راضيا بالاجارة **م** وصحت الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة **ش** اي
المساقاة **م** والوكالة والكفالة والمصارنة والقضاء والمارة **ش** اي تفويضها **م** والابناء **ش**

يستوفى حتى يستاجر عن العيب ٢

اي جعل الغير وصيا **م** والوصية والطلاق والعتاق والوقف مضافة **ش** اي مضافة الى الزمان
المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه الدار من عرفة رمضان الى سنة **م** لا البيع واجازته وقسده
والقسمة والشركة والهبة والكاح والرجعة والصلح عز مال وبراء الدين **م** والله اعلم
كتاب المكاتب الكتابة اعتاق المملوك براحلا ورفقة
مالا فان كاتب قته ولو صغيرا يعقل مال حال او مؤجل او مسمى **ش** اي موقت بازمنة معينة اخذ
من الوقيت بطولع الخيم **م** شاع بعد ذلك بخوان يقول كاتبتك يا مؤد على ان تؤدى كل شهر كذا او كل عرفة ايام
كذا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز حلا ولا بد من تخمين اي شهرين لا يؤمن عاقر عن التسليم في زمان قليل قلنا
يمكن ان يستقرض وفي السلم الاجل قائم مقام المعقود عليه **م** او قال جعلت عليك القاؤني بوجه نحو ما
اولها كذا وآخرها كذا فان ادته فانت جرد وان عجزت فقتل وقيل العبد صح **ش** اي صح هذا العقد
بلفظ الكتابة او بلفظ يؤدى معناه وهو قوله جعلت عليك الى آخره **م** وخرج من يده دون ملكه
ش فان المكاتب عبد ما بقى عليه درهم **م** وعقبي جنانا ان اعتق وعزم السيد ان وطى مكاتبته
او جنى عليها او على ولدها او ماله **ش** اي العتق او ارش الخيانة او مثل المال او قيمته **م** فان كاتب
على قيمته او عين لغيره يتعين بالتعيين **ش** هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انما يقع
حتى اذا ملكها وسلمها لعتق وان عجز برز الى الرق وفيه اجترار عن درهم الغير او دنانير فان
الكتابة عليها جازع لعدم تعيينها **م** او مائة لم يرد سيد عبد اعترع **ش** حتى لو شرط ان يرد
عبد اعترع **م** او المسلم على حجر او خنزير فسد **ش** قوله المسلم عطف على الضمير المستتر في قوله
فان كاتب والعطف جازع لوجود الفصل **م** وعقبي فيها وسعي في قيمته ان ادى ما سمي **ش** في ظاهر
الرواية انما ثبت العتق والسعاية في القيمة ان ادى ما سمي وهو الحر والخنزير وعن ابي حنيفة رحمه الله
انه انما يعتق باذنه ان قال ان اذنتها فانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله
ان ادى العين عتق وان ادى القيمة عتق ايضا وعند زفر رحمه الله لا يعتق المراء داء القيمة لان المسلم
يؤمن اقتراب الحجر فاقمت القيمة مقامها **م** ولا تنقص مما سمي ويرى عليه **ش** هذه مسألة مبتدأة
لا تعلو لها بمسئلة الحر والخنزير ومعناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى
فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عن المسمى وان كانت زائدة زبرت عليه ووضع المسئلة في المبسوط
فما اذا كاتب عبدا بالقي على ان تحرمه ابدا فالكاتبه فاسدة فوجب القيمة وان كانت ناقصة عن المالة
لا ينقص وان كانت زائدة زبرت عليه **م** وصحت على حيوان ذكر جلسته فقط **ش** اي لم يذكر نوعه وصفته
م وتؤدي الوسط او قيمته **ش** انما يخير لان كل واحد اصل من وجه اما الوسط وظاهر واما قيمة
الوسط فلان الوسط يعرف بالقيمة فصارت اصلا فدفع القيمة قضاء في معنى المدا **م** وفي كاتوكاتب
عبد مثله غير مقدرة صح واي اسم لسيده قيمتها وعق بقبض الحر **ش** لان عقده متعلق بقبضها لكن مع ذلك
حب القيمة كما مر **م** **باب** تصرف المكاتب صح بيعه

ش

الوصية

وشرافه وسفره وان شرط صدق **ش** فانه ان شرط ان لا يسافر فله السفر استحسانا لانه
 شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ما كلفه اليد ولا تقصد الكتابة بهذا الشرط فان الكتابة يشبه
 البيع ومع ذلك هي اعناق بالنظر الى العبد فقلنا كل شرط مفسد يكون في احد الطرفين كما شرط
 خدعة مجهولة يفسد بها وكل شرط لا يكون كذلك لا يفسد بها عملا بالشبهين **م** وانكاح امته وكتابة
 عبده **ش** لانها يفسدان المال وعند زفر والشافعي لا يجوز الكتابة وهو القياس لانها تؤدي الى
 العتق وهو ليس من اهله وجه الاستحسان انها افادة للمال وعتقه تضاي الى المولى **م** وله ولا
 ان ادى بعد عتقه وليست له ان ادى قبله **ش** اي للمالك الاول ولا الثاني ان ادى الثاني بعد عتق
 الاول وليست له ان ادى قبله **م** لان وجه المبادى ولا هتبه ولو يعوض وتصدق له ان يبيعه
 وتكفله واقرضه واعتاقه عبده ولو مال **ش** لانه فوق الكتابة **م** ويبيع نفسه عبده منه وانكاح
ش فان ذلك اعتاق وهذا الثلاث مال **م** والرب والوصى في رقبه الطفل كالمالك **ش** اي كل تصرف يملكه
 المكاتب في عبده يملكه في رقبه الصغير وما فلا فانها يملك ان تصرف في حاله المالك للصغير كالمالك
 يملك كسب المال في حكمها حكمه فملك ان كتابة عبده لا اعتاقه على مال ويبيع عبده من نفسه **م** وشي
 من ذلك لا يقع من مادون ومضارب وشريك **ش** اي من قوله لا تزوجه الى هنا وما انكاح امته
 وكتابة عبده فيها وان لم يكونا جازين لها دون لم يدخلها في قوله وشي من ذلك ذكرها في كتاب المادون
 بقوله ولا تزوجه رقبته ولا يكتبه لان قوله ههنا وانكاح امته عطف على البيع والشراء وهما جازان
 للمادون فتخصيص المشارة في قوله وشي من ذلك الى بعض المعطوفات دون البعض لم يكن حسنا
 في جعل المشارة الى قوله لا تزوجه الى آخره **م** ويتكاتب عليه بالشراء ولده وابواله لانه لا ولا
ش هذا عند ابي حنيفة وعند هان بن شريك ذابح محرم كالاخ والعلم يدخل في كتابته كما يعتق عليه
 له ان للمكاتب كسبا لا ملكا في جعل الكسب كما في الصلابة في قرابة الولاد اذا القادر على الكسب
 مخاطب بالنفقة في الولاد لا في غيره اذ لا بد فيه من اليسار **م** وصح بيع ام ولد شرابا بدونه
 وان شري معه فلا **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند هان لا يصح بيعها وان شراها بدون
 الولد لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان القياس ان يجوز بيعها وان كان معها ولان كسب المكاتب
 موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ اما اذا كان معها ولذبت امتناع البيع بتبعية الولد قال
 عليه السلام اعتقها ولدها ولا يثبت اصالة والقياس ينفية **م** كولد ولده من امته **ش**
 يتعلق بقوله ويكاتب عليه بالشراء اي ولده له ولده من امته فادخل في كتابته **م** وكسبه له
ش اي كسب ولده المكاتب يكون للمكاتب لان الولد كسبه وكسب الولد كسب كسبه **م** فان كانت
 قتيلا له زوجين فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها **ش** اي زوج امته عبده فكانت امه فولدت
 ولدا دخل الولد في كتابته الام وكسبه للام لان الولد يتبع الام في الرقي والعتق وقروعه **م**
 فان ولدت جرة برعها من مكاتب او عبدا فكما بان فاستحققت فولد لها عبدا **ش** اي تزوج المكاتب

توكم وعقده يضاق
 ان المولى جعل ابن
 كذا من اهل بيته او
 من اهل بيته لانه
 ياتي ما ياتي من العن
 قريته

باذن مولاه امراته فقالت انا جرة فولدت منه فاستحققت فولد لها عبدا في حنفية رحمه الله
 واني يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله جرة بالقيمة لانه ولد بالمعروف لهما ان القياس ان يكون
 عبدا لكونه مولودا بين رقبتي وفي الجرحا لهما القياس باجماع الصحابة وهذا ليس بمعنا
 لان حق المولى مجبور بقيمة يؤذيها الجز في الحال وههنا لا قدره للعبد على انهما في الحال لا يؤخر
 الى العتق **م** فان وطى امه مملوكة فاستحققت او شري فاسد فرددت اخذ عتقها في الحال كما اذا
 في التجارة **ش** اي وطى المكاتب او المادون امه بغير اذن المولى بناء على انها مملوكة بان شراها
 او وهبت له ثم استحققت امه او اشترى امه شرا فاسدا فوطىها ثم رددت يجب العتق في الحال
م ولو تكف فوطى اخذ حين عتق **ش** اي تكف بغير اذن المولى فوطى يجب العتق بعد العتق والفرق
 انه لو لا الشراء لما سقط الحد وما لم يسقط الحد يجب العتق فيكون من نواحي التجارة فيكون
 ثابتا في حق المولى وههنا النكاح ليس من باب الكسب فلا يبتطه الكتابة ولما بان يقول ان العتق يثبت
 بالوطى لا بالشري والمادون بالشراء ليس اذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا
 في حق المولى **م** وصح تدبير مكاتبه وعجز نفسه وكان مدبرا او مضى عليها وسعي في ثلثي قيمته او ثلثي
 البدل ان مات سيده فقبر **ش** اي له الخيار اما ان تجز نفسه وكان مدبرا او مضى على الكتابة
 فان مضى عليها فمات المولى ولا مال له سوا في وبالحيار اما ان بسعي في ثلثي قيمته او ثلثي بدل
 الكتابة وعند هان بسعي في الاقل منها فان الاعتاق لما كان متجرا عند ابي حنيفة رحمه الله بقى الثلثا
 عبدا فان ادى للتدبير ثلثي القيمة في الحال عتق الكل في الحال وان ادى للكتابة ثلثي البدل مؤجلا
 عتق مؤجلا فيفيد التخيير وقد تلقى جصتا جرية بدلين محجلين بالتدبير ومؤجلا بالكتابة
 فتخير بينهما وعند هان لما لم يكن متجرا صار بموت المولى معتق الكل وقد سقط عنه ثلث المال
 وبقي الثلثان وكل ما هو اقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة بسعي فيه ولا فائدة في التخيير بين الاقل
 والاكثر **م** واستيلاء مكاتبته ومضت عليها وعجزت وكانت ام ولد **ش** اي ولدت المكاتب
 فادعى المولى الولد نصير ام ولد فتخير بين ان مضى على الكتابة ويؤدي البدل فتعتق قبل موت المولى
 وبين ان تجز نفسها فتعتق بعد موت المولى فان مضى على الكتابة فلما ان تاخذ العتق من سيدها
م وكتابة ام ولده فعنتق بموته محانا ومدره **ش** اي صحت كتابة من بره **م** وسعي في ثلثي قيمته
 او كل البدل في موت سيده معسر **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف بسعي في الاقل
 منها وعند محمد رحمه الله بسعي في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي البدل اما الخيار وعزيمة ففرع التخيير
 وعزيمة كما مر واما المقدر فمحمد رحمه الله يقول البدل لما كان مقابلا بالكل وبالموت يسلم له ثلث البدل
 وهان يقولان البدل وقع في مقابلة الثلثين لان الظاهر ان الانسان لا يلزم المالك في مقابلة ما يستحق
 جريته **م** وصلحه مع مكاتبه على نصف حال من بدله مؤجلا **ش** اي صح صلحه والقياس ان لا يصح
 لانه اعتبار من الاجل بالمال وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر

تكاثر

او الاستسعاء فولاية الاعتاق والاستسعاء ثابتة في المسائل والتضمن تختص بالاولى
وعندها اذا تبرع احد بها فاعتاق الاخر باطل لان التدبير لا يخرج عندها فملك نصيب صاحبه
بالتدبير ونضمن نصف قيمته فاما موسرا كان او معسرا لانه ضمان فملك فلا يختلف بالسار والعسار
وان اعتقه احد بها فتدبير الاخر باطل لان الاعتاق لا يخرج فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا
وليس مع العبد ان كان معسرا لان هذا ضمان فاعتاق فختلف بالسار والعسار
باب الموت والعجز مكاتب تجز عن نجم ان كان له وجه
سبيل لا تجز الحاكم الى ثلاثة ايام ش اي ان مضت ثلاثة ايام ولم يؤد حصصه ذلك نجم حكم
بجزمه **ش** اي ان يكن له وجه سبيل تجز وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف
لا تجز حتى يتولى عليه نجمان **ش** وفيهما يطلب شئ من اوسيد برضاه **ش** اي فيهما شئ من
المكاتب **ش** وعاد رقبته وما في يده لشئ من مات عن واه **ش** اي عن مال في يده الكتاب **ش** فيفسخ
ش هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يبطل الكتابة لقوت الجمل ونحن نقول هو حي في بعض الاحكام
فكنا في هذا لا جباية الى ذوال اثر الكفر وهو الرق ويستند الجرمية الى ما قبل الموت وقضى البرك
من ماله وحكم بموته جزا الارث منه وعرق بنيه ولد في كتابته **ش** حتى لو ولد واقتل الكتابة لا ينفك
ش او شراهم او كوتب هو وابنه صغيرا او كبيرا بموت **ش** اي بكتابه واحدة فان الولد ان كان صغيرا
يلبسه وان كان كبيرا اجعلنا كخص واحد **ش** وان لم يترك شيئا من ولد في كتابته سعى على جومه واذا
ادى حكم بعقوبته قبل موته وبعتقه ومن يشاء ادى البرك خلا او رد قنفا **ش** هذا عند ابي حنيفة
وعندها الولد المشتري يسعى على جوم الاب ايضا لانه كوتب بتبعيته الاب **ش** فان ترك ولدا من جرمه وجبا
تجيزه لما في الولد وقضى به **ش** اي بموجب الجباية **ش** على عاقلة امه لم يكن ذلك تجيزا لابيهم
لان هذا القضاء لا ينافي الكتابة لان مقتضى الكتابة الحاق الولد بموالي المم والعقل عليهم على وجه
يحمل ان يعتق فيجوز الولاء الى موالى الاب وانما قال ودنيا في لانه لو كان عينا لا ينافي القضاء بالطلاق
بالمم لانه يمكن الوفاء في الحال **ش** وان اختص قوم امه وابنه في ولايته ففرض به لقوم امه فهو
تجيز **ش** لان القضاء يكون ولاه الولد لموالي المم معناه ان الاب مات رقيقا ونفسه عقد
فيكون القضاء في فصل مجتهد فيه فيفسخ الكتابة **ش** وطاب لسيد ما ادى اليه من صدقة
فجزم **ش** اي اذا لم يكن المولى مصرفا للزكوة فاخذ المكاتب الزكوة لكونه من المصارف **ش** انه
اداه الى المولى عن برك الكتابة ثم تجز فظهر ان المولى اخذ الزكوة وهو غني ومع ذلك طيب
لانه اخذ عوضا عن العتق رفا ان اخذ والعبد قد اخذ صدقة وقد قال عليه السلام
لك صدقة ولنا هدية **ش** فان جنى عيب فكأنه سيد جاهد **ش** اي بالجباية **ش** فجزم ومكاتب
فلم يقض به فجزم دفع او فدى **ش** اي جنى مكاتب فلم يقض بموجب الجباية فجزم خبيرين
دفعه واداء ارش الجباية لانه هذا هو موجب جباية العبد لكن الكتابة صارت مانعة

عن الدفع ثم نك المانع بالعجز فعاد الحكم الاصل **ش** وان قضى به عليه مكاتب ففجزم فيه **ش**
اي وان قضى بموجب الجباية على المكاتب حال كونه مكاتب ففجزم فيه في ذلك لانه دين متعلق
برقبته بالقضاء فانقل الى قيمته **ش** ولا يفسخ بكون السيد وادى البرك الى ورثته على جومه
فان اعتقه بعضهم لا يفسخ وان اعتقه غنونا **ش** لانه لا ينتقل من ملك الى ملك فلا يفسخ اعتاق
بعض الورثة اما اعتاق الكل فجعله ابراء اقتضاء نصيحة المعتق ولا كذلك اعتاق البعض **ش**
يمكن جعله ابراء للبعض نصيحة المعتق فان ابراء البعض لا يفسخ العتق لانه لا يعتق شي ببراء البعض
كتاب الولاء هو ميراث يستحق المرء بسبب عتق
شخص في ملكه او بسبب عقد المولاة فالولاء نوعان ولاء العتاقة وولاء المولاة فان ابراء
بولاء العتاقة فقال **ش** من عتق باعق او بغيره كالكتابة والتدبير والاستيلاء **ش** او بملك قريبه
ش اي بالكلية قريبه اياه **ش** فولاء له لسيد وان شرط عدمه **ش** فان ذلك شرط مخالف لمقتضى
العقد فيفسخ العتق ويبطل الشرط فان قيل كيف يكون الولاء في التدبير والاستيلاء للسيد
والمدة وام الولد انما يعتق بعد موت السيد قلنا صورته ان يرتد السيد ويلحق بوارثه
حتى يحكم بعقوبته ومن واه **ش** ثم جاء مسلما فمات مدبرة وام ولده فالولاء له **ش** ومن اعتق
امه زوجها فن فولد لا قل من نصف حول **ش** اي من وقت الاعتاق **ش** فله ولاء الولد بلا
نقل عنه **ش** اي اعتق ابوه لا ينتقل ولاء الولد من موالى المم الى موالى الاب لان الجمل كان موجودا
وقت الاعتاق فاعتاقه وقع قصرا فلا ينتقل ولاءه من محقه **ش** وكذا لو ولدت ولدين
احدهما لا قل من ذلك **ش** اي ولدت الامة المعتقة ولدين توأمين بين الاعتاق وولادة احدهما
اقل من نصف حول لا ينتقل ولاء الولد من احد التوأمين كان موجودا وقت الاعتاق
فكلا الاخر والتوأمين ولدين بين ولادتهما اقل من نصف حول **ش** فان ولدت لكرمه فولاء الوار
لسيدها فان اعتق الاب جز ولاء ابنه الى قومه **ش** اي ان ولدت الامة المعتقة ولدا وبين الاعتاق
ولادته اكثر من نصف حول فولاء لسيد امه بمعناه ان الولد ان مات فولاء لسيد الام
فان اعتق الاب قبل موت الولد صار الولد بحيث ان مات بعد ما مات الاب فولاء الولد يكون لمعتق
الاب وانما قلنا قبل موت الولد لان الاب ان اعتق بعد موت الاب لا ينتقل ولاء الابن لا ينتقل ولا ينفك
المولى لان مولى الام استحق ولاء الولد زمان موته وبعد ذلك لا ينتقل عنه وانما قلنا بعينها
لان الاب اذا اعتق والولمات قبل موت الاب فميراثه للاب فلا يكون ولاه لمولى الاب **ش** عني له مو
مولاة لكرمه معتقة فولدت فولاء ولدها لمولاها **ش** هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله اما عند
ابي يوسف رحمه الله فولاء لمولى الاب مولاة ترجح الجانب الاب وهو ارش العتاقة وان كان
من جانب الام وانما وضع المسئلة في العجز لان ولاء المولاة لا يكون في العجز لان له شعوبا وقبائل
فلا ارش لمولى المولاة لتأخير عن الوارث النسبي وان كان من ذوي الارحام اما العجز فقد ضيعوا

النسب فيصور فيهم مولى المولاة **م** والمعتق عصبة قدم النسبة عليه وهو على ذى الرحم
ش اي المعتق شخص ياخذ ما بقي من صاحب الفرض وكل المال عند عديمه والنسب اما عصبة
بنفسه اي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبه الى الميت انى واما غيره وهو انى يعصبه اذكر
وليامع غيره كالاختلاف وام او لا يضر عصبة مع الميت فكلم يقدم على المعتق والمعتق يقدم
على ذى الرحم اي من لا فرض له ولا يدخل في نسبه الى الميت انى **م** فان مات السيد والمعتق فارتبه
لا فرض عصبة **ش** اي ان مات السيد والمعتق ولا وارث له من النسب فارتبه لا فرض عصبة
على الترتيب الذي يعرف في علم الفرائض **م** ولا ولاية للنساء الا ما اعتقن كما في الحديث **ش** عبارة الحد
هذا ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتقن او كانت من كاتب من كاتبات او ذوات او ذوات
من ذوات او جاز ولا معتقن او معتقن معتقن اي ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن
او ولاء من اعتقنه من اعتقنه واما ولاء المديبر فقد عرفته في مديبر المديبر ففرض ذلك مرتين
ومسألة جزا الولاية قد مر **م** **فصل** ان اسلم رجل على يد رجل واولاه او غيره على
ان يركم ويعقل عنه **ش** قوله ان اسلم رجل على يد رجل الاخره قيد اخرج مخرج العادة وهو ليس
بشرط لصحة هذا العقد **م** وعقله عليه وارثه له **ش** اي ان جنى السهل قد يده على المولى الا على وانما
فارتبه للاعلى هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا اعتبار لعقد المولاة **م** واخرج عن ذى الرحم والقرابة
فان كان محضه المعتبر ان لم يعقل عنه او عذ ولده ولا يوا المعتبر **ش** فان ولاء العاقبة
مقدم على ولاء المولاة بشرط ان لا يكون معتقا وايضا بشرط ان يكون مجرورا بالنسب وان لا يكون
عربيا لان للعرب فيما لم يكون لهم الورثة النسبية **م** **كتاب** **المكره**
هو فعل يوقعه بغيره فيفوت به رضا او نفسا خيرا مع بقاء اهليته **ش** يقال اوقع فلان
فلان ما يسوق ثم المكره نوعان احدهما ان يكون مفوتا للرضي وهو ان يكون بالحسب والظرف
والثاني ان يكون مفيدا للاختيار وهو ان يكون المند بذا لقتل او قطع العضو ففوت الرضا
اغم من فساد الاختيار ففي الحسب او الضرب يفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل
لا رضى ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد وتحقيقة ان الرضى في مقابلة الكراهة والاختيار
في مقابلة الجبر ففي المكره لا كراهة بالضرب لا شك ان الكراهة موجودة فالرضى معدوم لكن
الاختيار متقوم مع وصف الصحة فان الاختيار انما يفسد في مقابلة تلف النفس او العضو فان كل
امر فيه هلاك احدهما فالامتناع عنه محمول في طبيعة جميع الحيوانات الا ترك ان القوق الماسكة كية
مسك الانسان بل جميع الحيوانات عن الهوى عن المكان العالي ومن الالقاء في النار عند مظنة التلف
فالامتناع عنه وان كان اختياريا فهو اختيار ضروري قريب من الجبر فكذا في المكره عند خوف تلف
النفس او العضو واختيار الامتناع عما فيه مظنة الهلاك اختيار فاسد لان الانسان عليه مجبور
ان الطبع عليه محمول ومع ذلك الاهلية باقية في المجرى لتحقيق العمل والبلوغ **م** وبشرط قدرة

فان عقل عنه

على ايقاع ما هدد به سلطانا كان اوليا **ش** روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان المكره لا يتحقق الا من السلطان
فكانه قال ذلك بناء على ما كان واقعيا في عصره **م** وخوف المكره ايقاعه **ش** اي يغلب على ظنه ان المكره
يوقعه **م** وكون المكره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا عما لعدم الرضا **ش** اعلم ان هذا يختلف
باختلاف الناس فان الاراذل لا يعملون بالضرب او الحبس فالضرب الذي لا يكون اكرها في
حقهم بل الضرب المبرح وكذا الحبس لان يكون حبسا متريدا يتخبر منه والاشراق يغمون
بكلام فيه خشونة فمثل هذا يكون اكرها لهم **م** والمكره محتمل اكره عليه قبله لحقه **ش**
كبيع ماله او اتلافه او اغتاف عبده **م** او لحق آخر **ش** كاتلاف مال الغير **م** او لحق الشرع **ش** كشر
والزنا **م** فلو اكره بقتل او ضرب شديد او حبس حتى باع او اشترى او اقرا او اجر فسخ او مضى **ش**
فان هذه العقود يشترط فيها الرضا فلا كراهة التي يعدم الرضا وهو غير المجرى يمنع نقادها لكنها معتقدة
وله الجارية الفسخ والمضاء **م** ويملكه المشتري ان قبض فيصح اعتاقه ولزمه قيمته **ش** لان بيع المكره
عندنا بيع فاسد لان ركن البيع صدق من اهله في محله والفساد لغو الوصف وهو الرضا والبيع
يحتاج اسدا يملك بالقبض فلو قبض واعتق او تصرف تصرفا لا يقبض ينفذ خلافا لفرجه الله اذ هو
عند بيع موقوف والموقوف قبل الاجازة لا يقيد الملك **م** فان قبض ثمة او شمل طوعا نقدا وان قبضه
مكرها لا ورثة ان بقى **ش** لم يذكر في الهداية حكم التسليم مكرها لكن ذكر في اصول الفقه ان المكره
اذا كان على البيع والتسليم يكون التسليم مقتصر على الفاعل ولم يجعل لفاعل آية للجامل في التسليم
لانه حمله على تسليم المبيع ولو جعل آية يصير تسليم المعضوب فاذا كان التسليم مقتصر على الفاعل
ينبغي ان ينفذ بحسب القيمة فان قلت يشكك بقبض الثمن فان الفاعل لا يمكن ان يكون آية فيه ومع ذلك
انفذ فيه قلت لا يلزم هنا من جعله آية تغير الفعل الذي اكره عليه بخلاف تسليم المبيع **م**
فلو اكره البائع لا المشتري وهلك المبيع في يده **ش** اي في يد المشتري ضمن قيمته للبائع وله ان يضمن
اي شاء **م** فان ضمن المكره رجوع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري نفذ كل شراء بعده لا قبله **ش**
قوله ضمن قيمته للبائع اي ضمن المشتري بمعنى ان اقرار الضمان عليه وله اي للبائع وهو المكره
بالفتح ان يضمن اي شاء من المكره بالكسر ومن المشتري فان ضمن المكره رجوع على المشتري وان ضمن
المشتري نفذ كل شراء بعده لا ما قبله فان المشتري اغم من ان يكون مشتريا او لا او مشتريا ثانيا
او ثالثا لو تأسست العقود فانه ان ضمن المشتري الثمن المقيمة نصير ملكا له فينفذ كل شراء
بعد ذلك الشراء ولا ينفذ الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه ثم هذا البائع
بالثمن على بائعه وهذا بخلاف ما اذا اجماع المالك احد العقود حيث ينفذ الجميع لا يوا اسقط
حقه وهو المانع فعاد الكل الى الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند المحين العقد
لا قبله **م** فاذا اكره على اكل ميتة او دم او حي خنزير او شرب خمر حبس او ضرب او قيد لم يجعل
وبقتل او قطع **ش** لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء

هذا هو الكتاب الذي كتبه
الشيخ الفاضل
في شرح
الكتاب

عن الجريمة جل ولا ضرر في اكرهه غير ملجئ فان صدر قتل ثم كافي المحضة وعلى الكفر بقتل
او قطع رخص له ان يظهر ما اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان وبالصبر اجد ولم يرخص لغيرهما
ش اي بغير القتل والقطع روي ان خبيثا وعمادا ابتليتا بذلك فصرخا حتى صلبت فسمعا النبي
صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء واظهر عمادا وكان قلبه مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام فان عادوا
فعدوا والفرق بين هذا وبين شراب الخمر ان الشراب جل عند الضرورة والكفر لا يجل اذ يفرخص
اطمان مع قيام دليل الجريمة لان حقه يقوت بالكلية وحق الله تعالى لا يقوت بالكلية لان الضرر
بالقلب باقي وخص له اطلاق مال مسلم بهما ش اي بالقتل والقطع م وصح للمكره ش بكسر
الراء اذ في الافعال يصير الفاعل آلة للحامل م لا قتله ش فان قتل المسلم لا يجل بالضرورة م
وتبادي المكره فقط ش اي ان كان القتل عمدا فعند اى حنيفة ومحمد رحمهما الله القصاص على الحامل
لان الفاعل يصير آلة له وعند زفرجه الله على الفاعل لانه مما يشرو ولا يجل له القتل وعند اى يوسف
لا يجل على احد للشبهة وعند الشافعي رحمه الله يجب عليه ما على الفاعل بالبا مشقة وعلى الحامل بالتسبب
والتسبب عنده كالمبا مشقة كشرود القصاص م وصح بكاء جدي وطلاقه وعتقه ش اي اعتاقه فان
هذه العقود تفي عندنا مع وجود اكرهه قيا على صحتهما مع الهزل وعند الشافعي رحمه الله لا تفي
م ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطأ ش اي يرجع المكره على من اكرهه في صورة
بالاعتاق بقيمة العبد لان الاعتاق من حيث انه اطلاق يضاف الى الحامل لان اطلاقه فعل فيمكن فيه
جعل الفاعل آلة للحامل وان لم يمكن في القول ويرجع عليه في اكرهه بالطلاق بنصف المسمى
ان لم يوجد الدخول لان نصف المسمى في معرض السقوط بان تحي الفرقه من قبل المرأة فيسلك
بالطلاق قبل الدخول فمن هذا الوجه يكون اطلاقا يضاف الى الحامل يجعل الفاعل آلة له بخلاف
ما بعد الدخول لان المهر تقدر بالدخول ولقابل ان يقول المهر يجب بالعقد والطلاق
والحكم لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفرقة مجرد وفيهم فلا اعتبار له م ونذير ومجيبه
وظهاره ورجعته وابلأه وفيه فيه واسلامه بلا قتل لورجع ش المصل عندنا ان كل عتق
لا يجل القسيه فالأكره لا يمنع نفاذه وكذلك كل ما ينفذ مع الهزل ينفذ مع اكرهه والاسلام
يصح مع اكرهه لقوله عليه السلام امرت اذا قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فالاسلام
يصح مع خوف القتل لكن اذا اسلم المكره ثم ارتد لا يقتل لتمكن الشبهة في اسلامه م لا ابراه
مدبوته او كفيله وريته فلا تبين عرسه ولو نفي في هذا اذا اكرهه السلطان ش هذا
عند اى حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجد اقوك كون اكرهه مستقلا للحد متفق عليه فيما بينهم
بل هذا الاختلاف انما هو في تحقيق اكرهه من غير السلطان فان عند اى حنيفة رحمه الله اكرهه
لا يتحقق من غير السلطان فان لا يكون مع اكرهه فيجد فاذا اكرهه السلطان فزنى لا يجد
لوجود اكرهه هنا وعندهما الاكره يتحقق من السلطان وغيره فلا يجد في الصورتين

كتاب

الحجر

لان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبي اذا اتلف مال الغير يجب الضمان وكذا المجنون
وسببه الضجر والجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب ش المجنون المغلوب
هو الذي اختلط عقله بحيث يمنع جريان الافعال والافعال على الحجر العقل الاندرا وغيره
هو الذي اختلط كلامه فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومنه لا هو المعنوي وسي حكمه
م وعتقها ش اي اعتاقها م وافرارها وصح طلاق العبد وافراره في حق نفسه لا في حق غيره
فلو اقر ش اي العبد المجنون م بما لا اقر الى عتقه ويجد وقود جمل ش فانه في حق دمه
مبني على اصل الادمية حتى لا يصح اقرار مولاه بذلك عليه م ومن عتق منهم وهو عتقه اجاز
وليته او رد ش قوله منهم يرجع الى الصبي والعبد والمجنون فان المجنون قد يعقل البيع والشراء
ويقتصد بها وان كان لا يبرح المصلحة على المستدرة وهو المعنوي الذي يصلح ويكفي لا غير المراد
بالعقد في قوله ومن عتق منهم العقود الدارية بين المنفعة والمضرة بخلاف المنياب فانه يصح
بلا اجازة الولي وبخلاف الطلاق والعتاق فانها لا يصحان وان اجاز الولي م وان اتلفوا شيئا
ضموا ش لما يدين الله لا جرم في افعال الجوارح م ولا يخرج مكره مكلف بسقيه وفسق ودين ش هذا
عند اى حنيفة رحمه الله وعندهما وعند الشافعي حجر على السبيبة وايضا اذا اطلب غرماء المفسد الحجر عليه حجر
عند القاضى ومنع عن البيع والافرار وعندهما وعند الشافعي حجر على الفاسق زجر اليه م بل مقيت ما جرح
وطيب جاهل ومكارى مفلس ش اعلم ان ابا حنيفة رحمه الله يرى الحجر على هؤلاء الثلاثة دفعا
لضررهم على الناس فالمفتى الماخذ هو الذي يعلم الناس الخيل والمكارى المفسد هو الذي يكره
الذابة وياخذ الكراء فان اذاجان او ان السبق لا دانه له فان قطع المكره عن الوقعة م فان بلغ
غير رشيد لم يسلم اليه مالم حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعد يسلم ولا
رشيد ش اعلم ان الصبي اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه مالم اتفقا قال الله تعالى ولا يؤتوا السفهاء
اموالكم الا قوله فان السهم بينهم رشدا فابو حنيفة رحمه الله قدر ان يئاس بالزمان وهو خمس وعشرون
فان هذا سن اذ ابلغه المراء يمكن ان يصير جذا لان اى مدة البلوغ اثنا عشر حولا وادى مدة الحمل
سنة اشهر ففي هذا المبلغ يمكن ان يولد له ابن ثم في ضعف هذا المبلغ يولد لابنه ابن فالظاهر ان يولد
منه رشدا ما في سن خمس وعشرين قيد في ماله وقبل هذا السن ان تصرف في ماله بيعا
او شرا او خولا يصح تصرفه عند اى حنيفة رحمه الله وقال لا يصح لانه لو صح لم يكن منع المالا عنه
مفرضا قلنا بل يفيد ان غالب تدين بالسفهاء بالهبة فمنع المالا يمنع الهبة ثم بعد خمس وعشرين
يسلم اليه ماله وان لم يولد منه رشدا عند اى حنيفة رحمه الله فان هذا السن مظنة الرشيد قدوة
الحكم معها م وحبس القاضي المدنون ش اي الحجر المدنون م لبيع ماله اذ يئس وقضى دراهم
دينه من دراهمه وباع دنا يئس لدراهم دينه وبالعكس استحسننا ش اعلم ان القياس ان لا يبيع الدراهم

السفهاء هو الجنون والمجنون وهو الذي
القدر بغير عقل ولا مصلحة نحو الفاسق
واخرق النار وساء كان امره
في الزنا والفساد المستحق للحجر
ولكن بغير اسراف

الوقعة بالضم
والكسر مراد
بما في قوله
فان بلغ
غير رشيد
لم يسلم اليه
مالم حتى يبلغ
خمسا وعشرين
سنة

ش هذا عندنا في حقيقته الله لان القيمة تحب يوم الخصومة وعند حمل الله يوم الانقطاع
 لانه حينئذ ينقل الى القيمة وعند يوسف رحمه الله يوم تحقق السبب وهو العصب فان اذا
 انقطع المثل الحق الى مثله اقول هذا عندنا ان لم يتوشى من نوعه في يوم الخصومة والقيمة
 يعتبر بكثره الوعاب وقلها وفي المدة وهذا متعذر ومتعسر ويوم الانقطاع لا ضبط له
 وايضا لم ينقل الى القيمة في هذا اليوم اذ لم يوجد من المالك طلب وايضا عند وجود المثل لم ينقل
 وعند عدمه لا قيمة له **م** وفي غير المثل قيمته يوم عصبه كالعردى المتفاوت **ش** اي الشيء الذي
 بعد ويكون اقوا في متفادته ولا يرا دهرنا ما يقابل باليمن مبنيا على العدم كالحيوان مثلا فانه
 بعد عند البيع من غير ان يقال يباع الغنم عشرة بكذا **م** فان ادعى المالك خسر حتى يعلم انه لو بقي
 لظهرت فحق عليه بالرد بشرط كون المعصوب نقليا فلو غصب عقارا وهلك يده لم يضمن
ش هذا عندنا في حقيقته الله واي يوسف وعند حمل والشافعي يحكي فيه العصب اما عند الشافعي
 رحمه الله فلا نجد العصب وهو اثبات اليد المطلقة يصدق عليه واما عند حمل رحمه الله فلا العصب
 وان كان عند ما ذكرنا لكن ان اليد في العقار يكون بما يمكن فيه لا بالنقل لها نقول ان العصب
 اثبات اليد بالذلة يد المالك بفعله العين وهو لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تروك الا خارج
 عنها وهو فعل فيه لا في العقار فصارت كما اذا تعد المالك عن المواشي **م** وضمن ما نقص بفعله
 كسكنائه وزرع او باجارية عند عصب **ش** اي ضمن في العقار وغيره اما في العقار كالتسكني والزرع
 وفي غير العقار كما اذا عصب عبد فاجر ففعل فعرض له مرض او حافة ضمن النقصان **م** وتصدق
 باجره واجبر استعاده وزرع حصل بالنصر في مودعه او معصوبه متجسنا بالشارع او بالشرع
 بردهم الودعة او العصب وتغيرها فان اشار اليها ونقد غيرها او الى غيرها او اطلق ونقدها
 لا يوبه بقى **ش** اي تصدق عندنا في حقيقته الله وحمل خلا فالان يوسف رحمه الله باجره عند عصب
 فاجرواخذ الاجرة وكذا باجره عند مستعار فداجره واخذ الاجرة وكذا تصدق بزرع حصل
 بالنصر في المودع او المعصوب اذا كان يتعين بالشارع وكذا تصدق بزرع حصل بالشرع او بدعة
 او معصوب لا يتعين بالشارع اذا اشار اليها ونقدها فقله او بالشرع عطف على النصر واما
 ان اشار اليها ونقد غيرها او اشار الى غيرها ونقدها او اطلق ونقدها اي ان لم يشر الى شيء بل قال
 اشترى بالقدريه ونقد عن درهم العصب او الودعة ففي جميع هذه الصور يطيب له الزرع
 ولا يجب التصديق **م** فان عصب فعبر فزال اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه بلاجل قبل اذ بدله
 كزبح شاة طيخها او شيئا وطن يزرعه وجعل حديق سيقا وصغير اناة والبناء على ساجق
ش الساجدة بالجم حبة مخبونة محبلة للايباس عليها وهذا عندنا لانه احدث صنعة متفوقة
 هير حق المالك هالك من وجه وعند الشافعي رحمه الله لا يقطع حق المالك عنه ان كان العين باق
 ولا يعتبر في حل الغاصب لانه محظور فلا يصير سبيلا للمالك **م** فان ضرب الحجرين درهمها وبناد

والملك

وانا لم يملكه وهو لما لكم بلا شيء **ش** هذا عندنا في حقيقته الله لان الاسم باق ومعناه الاصل الثمين
 وكونه موروثا وهو باق حتى يجري فيه الربوا وعندنا يصير ان للغاصب قياسا على غيرها **م**
 فان دعى شاة غيره طرحها المالك عليه واخذ قيمتها واخذها وضمته نقصانها وكذا لو خرق ثوبا
 وقوت بعض العين نفعه لاكمه **ش** حتى لو قوت كل النفع بضمه كل القيمة وفي سيرة نفعه ولم
 يفت شيئا منها ضمن ما نقص ومن يفت في ارض غيره او غرس امر بالقلع والرد هذا في ظاهر الرواية
 وعند حمل رحمه الله ان كان قيمة البناء والغرس اكثر من قيمة الارض فالغاصب يملك الارض بقيمتها **م**
 وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان نقصت به **ش** اي ان نقصت الارض بالقلع
 ثم يتت طريق معرفة قيمة ذلك فقال **م** فيقوم بلا شجر وبناء وتقويم مع احد هما مستحق القلع
 فيضمن الفضل **ش** قيل قيمة الشجر المستحق القلع اقل من قيمته مفقودا فقيمة المقلوع اذا نقصت
 منها اجرة القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع
 عشرة واجرة القلع درهم بقي شجرة درهم فالارض مع هذا الشجر يقوم مائة وشجرة درهم فيضمن
 المالك الشجرة **م** فان جهر الثوب او صغر اولت السويق يضمن قيمته ايض ومن سويقه او احدثها
 وغرم ما زاد الصبغ والسمن فان سويده ضمنه قيمته او احدثه ولا شيء للغاصب لانه نقص **ش**
 هذا عندنا في حقيقته الله وعندنا ليس يرد كما لا يرد في هذا الاختلاف بحسب اختلاف العطر
 فيطرا ان نقصه السواد كان نقصا ناو اذ زاد بعد زيادة وعند الشافعي المالك يسكن الثوب وياجر
 الغاصب بقلع الصبغ ما امكن ولا فرق بين السواد وغيره بخلاف مسألة السويق فان التميز
 غير ممكن له القياس على قلح البناء قلنا في قلح البناء لا يتلف مال الغاصب لان النقص يكون له
 وهنا يتلف قرعاية الجانبين فيما قلنا والسويق مثلي فان طرحه على الغاصب ياخذ المثل بخلاف
 الثوب فيهاخذ فيه القيمة **م** **فصل** ولو عيب ما عصب وضمن للمالك قيمته ملكه **ش**
 خلافا للشافعي رحمه الله لانه العصب لا يكون سبيلا للملك قلنا انما يملكه بضر وانه ان المالك يملكه
 لايجمع البدل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل الملك كالمدر **م** وتصديق الغاصب في
 قيمته مع حلفه ان لم يتم حجة الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمن الغاصب بقوله اخذ المالك
 ورد عونه او مضى الصمان ولو ضمن بقول مالكه او تحجته او بنكول غاصبه فهو له ولا خیار
 للمالك **ش** لانه ملكه لان المالك رضى بذلك حيث ادعى عليه هذا المقدار **م** ونقد بيع غاصب ضمن
 بعد بيعه لا اعتاق ضمن بعله **ش** لان الملك المستند كاف لنفاذ البيع لا الاعتاق **م** وزوايا الغصب
 متصلة كالسمن والحسن ومنفصلة كالولد والتمر لا يضمن الاب بالتعدي او المنع بعد الطلب **ش**
 هذا عندنا وعند الشافعي مضمونة وقد مر ان هذا مبنى على الاختلاف في حدر العصب **م** وضمن نقصان
 ولا يضمنه وجبر بولدي يفي به **ش** خلافا لفرع رحمه الله والشافعي فان الولد ملكه فلا يضمن جازا
 لملكه قلنا سبيلا شيء واحد وهو الولادة ومثل هذا لا يعد نقصانا **م** فلور في بامة غصبها

والبدل

فلا يضمن

الزيادة

فَوَدَّتْ حَامِلًا فَوَلَدَتْ فَهِيَ تَحْتَمِلُ فِيهَا شَيْءًا هَذَا عِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ وَهَذَا عِنْدَ مَا لَا يَحْتَمِلُ لَانِ الرَّدِّ
 وَقَدْ صَحَّحُوا قَدْ مَاتَتْ فِي يَدِ الْمَالِكِ بِسَبَبِ حَرْثٍ فِي مَلِكِهِ وَهُوَ الْوَلَادَةُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 التَّكْلِيفُ حَصَلَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ مَخْلُوقَ الْحَقِّ لَا يَحْتَمِلُ بِالْعَصَبِ لِيَتَّقِيَ الصَّغِيرَ بَعْدَ قَسَادِ
 الرَّدِّ ثُمَّ عَطَفَ عَلَى الْحَرْثِ قَوْلُهُ وَمَنْ يَفِيعُ مَا عَصَبَ سَكَنَهُ أَوْ عَطَلَهُ شَيْءًا فَهِيَ تَحْتَمِلُ مَضْمُونَةً بِأَجْرِ عِنْدَ
 سَوَاءٍ اسْتَوْفَى الْمَنَافِعَ كَمَا إِذَا اسْكَنَ فِي الدَّارِ الْمَغْضُوبَةَ أَوْ عَطَلَهَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هِيَ مَضْمُونَةٌ بِأَجْرِ
 الْمِثْلِ فِي الصُّورَيْنِ وَعِنْدَ مَا لَمْ يَكُنْ مَضْمُونَةً إِذَا اسْتَوْفَى لَانِ عَطَلَهُ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ تَقْوِيمِهَا
 عِنْدَ نَوَائِنِ تَقْوِيمِهَا وَرَأَى فِي الْعَقْدِ وَأَتَى فِي خِيَارِ الْمُسْلِمِ وَخِيَارِ عَدُوِّهِ وَإِنْ تَلَقَّيَا لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ
 خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ هِيَ فَانِ الَّذِي يَبْعُ الْمُسْلِمُ فَلَا يَقُومُ فِي حَقِّهِ وَلَنَا أَنَّهُ مَتْرُوكٌ عَلَى عَقْدِهِمْ وَلَوْ عَصَبَ
 خَيْرُ مُسْلِمٍ خِلَافًا بِالْأَقِيمَةِ لَهُ شَيْءٌ كَالْقَبْلِ إِلَى الشَّمْسِ أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ قَدْ بَعِثَ بِهِ شَيْءٌ أَيْ بِأَقِيمَةِ
 لَاقِيمَةٍ لَهُ كَالزَّابِ وَالشَّمْسِ أَخَذَ هَا الْمَالِكُ بِلَا شَيْءٍ وَلَوْ تَلَقَّيَا مَضْمُونَةً وَلَوْ خَلَّيَا بِي قِيمَةٍ كَالْمِلْحِ وَالْخَلِّ
 مَلِكُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ هَذَا عِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ وَهَذَا عِنْدَ مَا أَخَذَ هَا الْمَالِكُ وَأَعْطَى مَا زَادَ الْمِلْحُ
 فَلَوْ بَعِثَ بِهِ الْجِلْدَ أَيْ شَيْءًا لَهُ قِيمَةٌ كَالْقُرْطِ وَالْعَفْصِ أَخَذَ هَا الْمَالِكُ وَزَادَ مَا زَادَ الْأَرْبَعُ
 وَلَوْ تَلَقَّيَا لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ هَذَا عِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ وَهَذَا عِنْدَ مَا يَحْتَمِلُ الْجِلْدَ مَدَّ بُوْعًا وَيُعْطِيهِ الْمَالِكُ
 مَا زَادَ الدَّيْعَ فِيهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا خَلَّ أَوْ بَعِثَ بِالْأَقِيمَةِ لَهُ أَخَذَ هَا الْمَالِكُ لَانِ الْأَصْحَابَ وَلَيْسَ
 مِنَ الْغَاصِبِ سَوَى الْعَمَلِ وَالْأَقِيمَةِ لَهُ أَمَّا إِذَا خَلَّ أَوْ بَعِثَ بِذِي قِيمَةٍ يُصِيدُ مَلِكًا لِلْغَاصِبِ بَرَجًا
 لِلْمَالِ الْمُنْقُومِ عَلَى غَيْرِ الْمُنْقُومِ وَالْفَرْقُ لَا يَحْتَمِلُ حَقِيقَةَ حَقِّهِ بَيْنَ الْخَلِّ وَالْجِلْدِ إِذَا أَخَذَ الْجِلْدَ
 وَلَا أَخَذَ الْخَلَّ لَانِ الْجِلْدَ بَاقٍ لَكِنْ أَيْلَعِنَ الْجَاسَانَ وَالْخَرَجُ غَيْرُ بَاقٍ بِلَا صَارَتْ حَقِيقَةُ أُخْرَى
 وَأَمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْجِلْدَ عِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ إِذَا تَلَقَّيَا لَانِ عَصَبَ جِلْدًا غَيْرَ مَدَّ بُوْعَ وَلَا قِيمَةَ لَهُ
 وَالضَّحْمَانِ يَبْعُ النُّقُومَ لَكِنْ الْعَيْنُ إِذَا كَانَ بَاقِيًا لَا يَحْتَمِلُ النُّقُومَ وَمَنْ يَكْسِرُ مِعْرَفِي وَارَاقَةَ
 سَكْرٍ وَمَنْ يَصِفُ وَصْفَ يَحْيَى الْمَخْرِفِ آتَى الْهَوَا كَالطَّبُورِ وَالْمَرْمَارِ وَخَوَّهَا وَهَذَا عِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ
 وَعِنْدَ مَا لَا يَحْتَمِلُ وَعِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ هِيَ أَمَّا يَحْتَمِلُ قِيمَتَهُ لَغَيْرِ الْهَوَا فِي الطَّبُورِ يَحْتَمِلُ الْخَطْبَ
 الْمُتَجَوِّفَ وَأَمَّا طَبْلُ الْعَزَائِدِ وَالَّذِي يَبْحَثُ فِي الْعُرْسِ فَمَضْمُونٌ بِالْإِتْقَانِ وَفِي أَمِ الْوَلَدِ
 عَصَبَتْ فِيهِ لَكِنْ لَا يَحْتَمِلُ خِلَافَ الْمَدِينَةِ هَذَا عِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ هِيَ فَانِ الْمَدِينَةُ مَضْمُونَةٌ عِنْدَ مَا لَا يَحْتَمِلُ
 وَعِنْدَ مَا يَحْتَمِلُهَا النُّقُومُ هِيَ وَمَنْ خَلَّ فِي يَدِ عَدُوِّهِ أَوْ رِبَاطًا دَابَّةً أَوْ قِطْعًا أَوْ قِطْعًا طَائِرًا
 قَدْ هَبَّتْ أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ مَن يُوْذِيهِ وَلَا يَدْفَعُ بِلَا رَفْعٍ أَوْ مَن يَفْسُقُ شَيْءًا عَطَفَ عَلَيْهِ يُوْذِيهِ
 وَلَا يَسْتَعِينُ بِهِ أَوْ قَالَ مَعَ سُلْطَانٍ قَدْ يَغْتَرِمُ وَقَدْ لَا أَنَّهُ وَجَدَ مَا لَا فَعْرَمُهُ شَيْءًا لَا يَحْتَمِلُ وَلَوْ عَمِ
 الْمَدِينَةُ مَضْمُونَةٌ وَكَذَا الْوَسْعَى يَغْتَرِمُ حَقِّ عَدُوِّهِ هِيَ رَجَا لَهُ وَبِهِ يَفْتَى شَيْءًا وَعِنْدَ حَقِيقَةِ حَقِّهِ
 رَجَمَهَا اللَّهُ لَا يَحْتَمِلُ السَّاعِي لَانَهُ تَوْسُطُ فَعَلٍ فَاعِلٍ وَفِي قِطْعٍ بِإِصْطِلَاقٍ الْقَفِصُ خِلَافُ حَقِّهِ
 لَهَا تَوْسُطُ فَعَلٍ فَاعِلٍ وَفِي قِطْعٍ بِإِصْطِلَاقٍ الْقَفِصُ خِلَافُ حَقِّهِ

كتاب الشفعة

هِيَ تَمْلِكُ عَقَارًا عَلَى مُشْتَرِيهِ جِبْرًا بِمِثْلِ شَيْءٍ أَيْ مَنِ الْمَشْتَرِي وَهُوَ الثَّمَنُ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ وَتَجِبُ
 بَعْدَ الْبَيْعِ الْمُرَادُ بِالْوَجُوبِ الثَّبُوتُ وَتَسْتَقَرُّ بِالْإِشْهَادِ الْأَحْقَ الشَّفْعَةُ قَبْلَ الْإِشْهَادِ
 مُتَرَلِّزٌ لَانَهُ يَحْتَاجُ لَوْ أُخْرِقَ الْطَلِبُ يَبْطُلُ فَأَدَّ الشَّهَدُ اسْتَقَرَّ شَيْءٌ أَيْ لَا يَبْطُلُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْأَخِيرِ
 وَأَمَّا تَمْلِكُ بِالْأَخْذِ بِالْإِشْهَادِ أَوْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي يَفْعَلُ رُؤُوسَ الشَّفْعَةِ لَا الْمَلِكُ شَيْءٌ أَيْ أَمَّا تَمْلِكُ الْعَقَارَ
 إِذَا أَخَذَهُ بِرِضَاةٍ وَرَضَى الْمَشْتَرِي وَقَوْلُهُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي عَطَفَ عَلَى الْأَخْذِ لَا عَلَى التَّرَاضِي لَانِ الْقَاضِي
 إِذَا حَكَمَ يَثْبُتُ الْمَلِكُ لِلشَّفِيعِ قَبْلَ أَخْذِهِ الْخَلِيطُ فِي نَفْسِ الْمُبِيعِ ثُمَّ لَهُ فِي حَقِّ الْمُبِيعِ شَيْءٌ أَيْ ثَمَنُ الْمَشْرُوكِ فِي
 حَقِّ الْمُبِيعِ كَالشَّرِبِ وَالطَّرِيقِ خَاصَّةً كَثَرَتْ بِهِ لَا يَجْرِي فِيهِ السُّفْنُ وَطَرِيقٌ لَا يَنْفَعُ ثُمَّ جَارٌ يُلَاصِقُ
 بَابَهُ فِي سَكَنَةٍ أُخْرَى كَوَاضِعٍ جَدِّعٍ عَلَى حَايِطٍ شَيْءٌ أَمَّا ذَكَرَ وَاضِعَ الْجَنِّعِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ جَارٌ وَلَيْسَ خَلِيطٌ
 وَلَا يَتَرْتَبُ الْجَارُ الْمُلَاصِقُ وَضِعَ الْجَدِّعُ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ عَلَى الْحَايِطِ يَكُونُ جَارًا مُلَاصِقًا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 هِيَ اللَّهُ لَا يَثْبُتُ الشَّفْعَةُ لِلْجَارِ بِلَا وَثْنٍ وَيُطْلَبُهَا الشَّفِيعُ فِي مَجْلِسٍ عَلَيْهِ بِالْبَيْعِ بِلَفْظٍ يَفْهَمُ طَلِبَهَا
 كَطَلَبِ الشَّفْعَةِ وَخَوْصُ شَيْءٌ مَثَلُ أَنَا طَالِبٌ لِلشَّفْعَةِ أَوْ أَطْلُبُهَا وَأَعْتَبَرُ مَجْلِسَ الْعِلْمِ اخْتِيَارَ الْكُرْحِيِّ وَعِنْدَ
 بَعْضِ الْمَشَائِخِ لَيْسَ لَهُ الْمَجْلِسُ إِنْ سَكَتَ أَوْ سَكَتَ أَدْنَى سَكُونٍ يَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَهُوَ طَلِبُ مُوَاقِفَةٍ شَيْءٌ أَمَّا سَمِيَّ
 بِهَذَا لِيَدْرِيَ عَلَى غَايَةِ التَّجَمُّلِ كَانَ الشَّفِيعُ يَثْبُتُ وَيُطْلَبُ الشَّفْعَةُ ثُمَّ يَشْهَدُ عِنْدَ الْعَقَارِ أَوْ عَلَى مَن مَعَهُ
 هُوَ مِنْ بَايَعٍ أَوْ مُشْتَرٍ فَيَقُولُ اشْتَرَى فَلَانِ هَذِهِ الدَّارُ وَأَنَا شَفِيعُهَا وَقَدْ كُنْتُ طَلِبْتُ الشَّفْعَةَ وَأَطْلُبُهَا
 لِأَنِّي فَاشْهَدُ وَأَعْلِيهِ وَهُوَ طَلِبُ إِشْهَادٍ شَيْءٌ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الطَّلِبَ أَمَّا يَجِبُ عِنْدَ التَّكْرَرِ مِنَ الْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّارِ
 أَوْ عِنْدَ صَاحِبِ الدَّارِ حَتَّى لَوْ يُمْكِنُ وَلَمْ يَشْهَدْ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ وَفِي الرَّخِيعَةِ إِذَا كَانَ الشَّفِيعُ
 فِي طَرِيقِ مَكَةٍ فَطَلِبَ طَلِبَ الْمَوَاقِفَةِ وَغَيْرُهَا عِنْدَ الدَّارِ وَعِنْدَ صَاحِبِ الدَّارِ يُوَكَّلُ وَكَيْلًا
 أَنْ وَجَدَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَرْسُلُ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيُفْعَلُ شَفْعَتُهُ فَإِنْ دَاخِرُ طَلِبَ وَأَنْ وَجَدَ
 وَلَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ ثُمَّ يُطْلَبُ عِنْدَ قَاضٍ فَيَقُولُ اشْتَرَى زَيْدٌ دَارًا وَأَنَا شَفِيعُهَا
 بِدَارٍ كَذَا فِي يَوْمٍ يُسَمَّى أَيْ وَهُوَ طَلِبُ مَلِكٍ وَخُصُومَةٍ وَتَأْخِيرُهُ لَا يَبْطُلُ الشَّفْعَةُ وَقَالَ الْحَمْدُ لَهُ
 إِذَا أُخْرِجَ شَهْرًا بَطَلَتْ وَبِهِ يَفْتَى وَأَدَّ الطَّلِبَ سَأَلَ الْقَاضِي الْخَصْمَ شَيْءٌ أَيْ عَنْ مَا لِكَيْفَةِ الشَّفِيعِ الدَّارِ
 الْمَشْفُوعَ بِهَا فَإِنْ أَقْبَرَ مَلِكٌ مَا يَشْفَعُ بِهِ أَوْ يَكُلُّ عَنِ الْجَلْفِ عَلَى الْعِلْمِ بَانَهُ مَالِكٌ كَذَا أَوْ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ
 سَأَلَهُ عَنِ الشَّرَاءِ فَإِنْ أَقْبَرَ بِهِ أَوْ تَكُلُّ عَنِ الْجَلْفِ عَلَى الْحَاصِلِ وَالسَّبَبِ شَيْءٌ أَعْلَمُ أَنَّ ثَبُوتَ الشَّفْعَةِ إِنْ كَانَ
 مُتَّفَقًا عَلَيْهِ يَحْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ بَالِهِ مَا اسْتَحَقَّ هَذَا الشَّفِيعُ الشَّفْعَةَ عَلَى فَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ كَشَفْعَةِ
 الْجَوَارِ يَحْلِفُ عَلَى السَّبَبِ بَالِهِ مَا اسْتَفْرَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ لَانَهُ رُغْمًا يَحْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ هِيَ
 وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى أَوْ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ فَيُضَيَّ لَهُ بِهَا وَأَنْ لَمْ يَجْزِ الثَّمَنُ وَقَدْ الدَّعْوَى وَإِذَا
 قَضِيَ لَزِمَ احْضَارَهُ وَلَمْ يَشْرَ الدَّارَ يَقْبِضُ مِنْهُ فَلَوْ قِيلَ لِلشَّفِيعِ إِذَا الثَّمَنُ فَأَخْرَجَ لَا يَبْطُلُ
 وَالْخَصْمُ الْبَايَعُ أَنْ لَمْ يُسَلِّمْ شَيْءٌ أَيْ خَصْمَ الشَّفِيعِ الْبَايَعُ أَنْ لَمْ يُسَلِّمْ الْمُبِيعَ إِلَى الْمَشْتَرِي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيْتَةَ

الشَّفْعَةُ الْخَلِيطُ

مَرْطُ

على البايح حتى يحضر المشتري فيفسخ حضوره **ش** انما يترط حضور المشتري لان الملك
واليد للبايع فاذا سلم الى المشتري لا يترط حضور البايح لان صار اجنبيا **م** ويقضي بالشفعة
والعقد على البايح **ش** حتى يجب تسليم الدار على البايح وعند الاستحقاق يكون عهد الثمن على البايح
فيطلب منه **م** وللشفيع خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه وان اختلف
الشفيع والمشتري في الثمن صدق المشتري **ش** اي ان حلف لان الشفيع يدعي استحقاق الدار
عند نقد الاقل والمشتري بغيره **م** ولو برهنوا بالشفيع احق **ش** هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وحجتهما ما ذكرنا وايضا يمكن صدق البتتين بجران العقد مرتين في اخذ الشفيع بالاقل
وعند ابي يوسف رحمه الله بنية المشتري احق لانها اكثر اثباتا **م** وان ادعى المشتري ثبوتها ببيعة اقل منه
بلا قبضه فالقول له **ش** اي بلا قبض الثمن فالقول للبايع **م** ومع قبضه للمشتري **ش** اي مع قبض الثمن
فالقول للمشتري **م** واخذ في حطب الكل بالكل **ش** مسألة حطب البعض قد مرّت في باب المراكبة بقوله
والشفيع ياخذ بالاقل **م** الفصلين **م** وفي الشراء ثمن بئرا مثله وفي غيره بالقيمة ففي عقار يعقار
اخذ كل بقيمة الاخر وفي ثمن مؤجل حال او طلب الحال واخذ بعد الاجل **ش** هذا عندنا وعند
رحمهما الله في قوله القديم فله ان ياخذ في الحال بالثمن المؤجل **م** ولو سكت عنه بطلت **ش** اي سكت
عن الطلب وصبر حتى يطلب عند الاجل بطلت شفيعته **م** وفي شراء ذي ثمن او خبزير والشفيع
ذو ثمن الخمر وقيمة الخنزير والشفيع المسلم بقيمة كل وفي بناء المشتري وغيره بالثمن
وقيمتها مقلوعين كافي العصب او كلف المشتري قلعهما **ش** اي اخذ الشفيع فيما اذا بنى المشتري
او عرس بالثمن وقيمتها مقلوعين او كلف المشتري قلع البئر والخمر والماراد بقيمتها مقلوعين
قيمتها مستحق القلع كما مر في باب العصب وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكلف بالقلع بل
بخرين ان ياخذ بالثمن وقيمة البناءين ان يترك وهو قول الشافعي رحمه الله لان التكليف بالقلع
من احكام العدوان والمشتري هنا محق في البناء قلنا بئ في موضع تعلق به حرمنا كذا للغير
من غير تسليمه **م** ورجع حكم الشفيع بالثمن فقط ان بنى او عرس ثم استحققت **ش** اي اخذ الشفيع
بالشفعة ونى او عرس ثم استحق رجوع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء او العرس على احد بخلاف
المشتري فانه يرجع بقيمة البناء او العرس على البايح لانه مسيطر من جهته بخلاف الشفيع فانه
اخذ جبرا **م** وبكل الثمن ان خربت او جف الشجر **ش** اشترى دارا خربت او بستانا جف الشجر
فالشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن **م** واخذ ارضية لا النقص بحصتها ان هدم
المشتري البناء **ش** انما ياخذ بالصفة لان المشتري قصد التلاف وفي الاول تلف باقية شهاوية
ولا ياخذ بالنقص لانه ليس عقارا ولم يبق بيعا **م** وفي شراء ارض مع ثمن جف فيها او ثمر عليها
فاثمر معه اخذها بثمرها وخصتها من الثمن ان جف المشتري في الاول وبالكل في الثاني **ش**

شركي ارضا وذكر ثمر الخيل اذا لا يدخل بدونه الذكر او اشترى ولم يكن على الشجر ثمر فامر
في يد المشتري فالشفيع ياخذ مع الثمن في الفصلين وان جف المشتري فالشفيع ياخذ الارض
بدون ثمر الخيل لكن في الفصل الاول ياخذ حصص الارض من الثمن وفي الفصل الثاني ياخذ كل
الثلث لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يقابله شيء من الثمن **م** واسه لحلم
باب ما فيه اول وما يبطلها **ش** اي باب
ما يكون فيه الشفعة او لا يكون وما يبطل الشفعة **م** انما يجب قصد في عقار ملك بعوض
هو مال وان لم يقسم كرجي وحام وبئر **ش** اي الشفعة القصدية تجوز بالعقار بخلاف
غير القصدية فانها ثبتت في غير العقار فان الشجر والتمر يؤخذان بالشفعة تبعاً للعقار ثم لا بد
ان يكون العقار ملك بعوض حتى لو ملك هبة لا يثبت الشفعة ثم العوض لا بد وان يكون
مالا حتى لو خولع على دار لا يثبت الشفعة وانما قال وان لم يقسم لان الشفعة لا تثبت عند الشافعي
رحمهما الله فيما لا يقسم لان الشفعة ارفع مؤنة القسمة عنده وعندنا دفع ضرر الجوار **م**
لا في عرض وفلك وبناء وحل بيعا قصدا **ش** حتى ان بيع البناء والحل ببيعة الارض يجب فيها
الشفعة **م** وارث وصديقة وهبة العوض ودار شئت **ش** لان في القسمة معنى القران **م**
او جعلت اجرة او برك خلع او عتق او صلح عن دم عداوة او مزا وان قول بيعها مال **ش** فمن
قوله او جعلت اجرة خلاف الشافعي رحمه الله فان هذه الاعراض متقومة عنده ولما ان تقوم المناج
ضروري فلا يطرأ في حق الشفعة وكذا الدم والعتق واذا قول بيعها مال كما اذا اترقها
على ارض على ان ترد عليه القافلا لشفعة في جميع الدار عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا جري حصته
اذ فيها مباد له ماله هو يقول معنى البيع تابع فيه ولهذا يثبت بلفظ النكاح ولا يفسد
بشرط النكاح ولا شفعة في المصل فكذا في البيع **م** او بيعت خيار البايح وما سقط جازع **ش**
حتى اذا سقط الخيار يثبت الشفعة **م** او بيعا فاسدا او ما سقط فسخه **ش** فانه اذا بيع بيعا
فاستأوى سقط حق الفسخ بان بنى المشتري فيها يثبت الشفعة **م** او رد خيار روية او شرط
او عيب بقضاء بعد ما سلمت **ش** اي بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار الروية بقضاء القاضي
فلا شفعة لانه فسخ لا بيع **م** وجب برد بلا قضاء وباقالة **ش** اي يثبت الشفعة في الرد بالعيب
بلا قضاء القاضي لانه لما لم يجب الرد فاحذر بالرضي صار كانه اشتراه وكذا يجب الشفعة بالاقالة
لان الاقالة بيع في حق ثالث والشفيع ثالثا **م** وللجديد المادون مدبونا في مبيع سيده ولسيده
في مبيع **ش** اي يجب للجديد المادون حال كونه مدبونا دينا محظا بقبضه وكسبه الشفعة
فيما باع سيده وكذا للسيد حق الشفعة فيما باع العبد المادون المذكور بناء على ان ما في يده
ملكه **م** ولين شركي او اشترى له لاي باع او بيع له او ضمن الدرك **ش** اي يجب الشفعة
للمشتري سواء اشترى اصالة او وكالة وكذا يجب الشفعة لمن اشترى له اي لمن وكل له آخر

بالشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل شفيع كاد له الشفعة وأبديته لو كان الموكل
أو الموكل بالشراء أو بشركا أو بالدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو كان هو شريك بالدار جارا
فلا شفعة للجار مع وجوده ولا يكون للبائع شفعة سواء كان أصيلا أو وكيلًا وكذا لا شفعة
للمن يبيع له أي وكل بالبائع والموكل شفيع فلا شفعة له وكذا إذا ضمن الدرك فيبيع وهو شفيع
لا شفعة له لأن الاستخلاص عليه **م** ولا فيما يبيع الموكل راعا من طول حد الشفيع **ش** هذه حيلة
لا سقاط شفعة الجوار وهو أن يبيع الدار للمقذر عرضة ذراع أو شبرا وأصبح وطوله تمام
ما يلائق الراد المبيحة دار الشفيع فانه إذا لم يبيع ما يلائق دار الشفيع لا يثبت الشفعة **م** أو شري
بهم ما يثبت في ما فيها إلا في السهم الأول **ش** هذه حيلة أخرى لا سقاط شفعة الجوار وهي أنه
إذا أراد أن يشتري الدار بالبائع يترك شيئا قليلا منها كسهم واحد من السهم مثلا للبائع الموكل
ثم يشتري الباقي بغيره فالشفيع لا يأخذ الشفعة إلا في السهم الأول بتميمه لا في الباقي لأن الموكل
صار شريكًا وهو أحق من الجار **م** أو يشتري بتميم ثم دفع ثوبا عنه المالك **ش** هذه حيلة أخرى
يبيع الجوار وغيره وفي ما إذا أراد بيع الدار بتمامه فيشتري الدار بالبائع ثم يدفع ثوبا يساوي ما به
في مقابلة المالك فالشفيع لا يأخذ المالك **م** ولا يكون حيلة إسقاط الشفعة والزكوة عند أبي يوسف
عنه الله وبه يفتي في الشفعة وبضرة في الزكوة **ش** أعلم أن حيلة إسقاطها لا يكون عند أبي يوسف
ويكره عند محمد بن عبد الله ويقتضي في الشفعة يقول أبي يوسف رحمه الله لا بد من عوجب الحق إسقاط الحق
الثاني وهكذا يقول في الزكوة لكن هذا في غاية الشناعة لأنه إيثارة الخلل وقطع رزق الفقراء الذي
قدرة الله تعالى في مال الأغنياء والأخراط في سلك الذين يكثر زود الذهب والفضة ولا ينفقونها
في سبيل الله تعالى ولا يستشار ما يشرع الله تعالى وأقول الشفعة إنما شرعت لدفع ضرر الجوار
فالمشترى أن كان حين يتضرر به الجوار لا يحل إسقاطها وإن كان رجلا صالحا ينفق به الجار والشفيع
متعنت لا يجب جوار في حينئذ كمال في إسقاطها **م** ويطلب ترك طلب الموائبة أو الشهاد أو تسليمها
بعد البيع فقط **ش** أي التسليم قبل البيع لا يبطئها **م** ولو من المالك أو الوصي أو الوكيل **ش** أي الوكيل
يطلب الشفعة فان تسليمه هو لا يبطئ الشفعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد بن
فان هذا إسقاط حق ثابت للصغير وإنما يشرع لدفع الضرر لها أنه في معنى ترك الشري **م** وضلحه منها
على عوض ورد عوضه **ش** أي الضلع على العوض يبطئ الشفعة لأنه تسليم لكن الضلع غير جائز لأنه محذور
حق المالك فيجب رد العوض **م** وموت الشفيع لا يشتري **ش** فان الشفيع إذا مات يبطئ الشفعة ولا
يورث عنه خلافا للشافعي عنه الله لا يثبت مال وهذا إذا مات بعد البيع قبل العطاء ما إذا مات
بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن أو بعد بيع بغير اللورثة **م** ويبيع ما يشفيع به قبل القضاء **ش**
لولا سبب الاستحقاق قبل التملك خلافا لما إذا كان البيع بشرط الخيار **م** فان يبيع بشراة كسليم
وظهر شراء غيرك أو بعهة بالبائع فكل كان باقلا أو بكيل أو وزني أو عدي متقارب قيمته الف

أو أكثر من له وتعرض كذلك **ش** أي سمع البيع بالبائع فكل كان باقلا أو بكيل أو وزني أو عدي
متقارب قيمته الف أو أكثر فالشفعة ثابتة له لأن هذه الأشياء من ذوات المثل فالشفيع يأخذ
ورما يكون له الأخذ بهذه الأشياء أو أكثر وأد كانت قيمتها أكثر من المثل فيكون له حق الشفعة
بخلاف ما إذا أظهر أن البيع كان بعرض قيمته الف أو أكثر لا يبقى له حق الشفعة لأن الشفيع يأخذ بها
بالقيمة فان كانت قيمته الف فقد سلم البيع به وان كانت قيمته أكثر فليس البيع بالبائع تسليم للبيع بأكثر
بالطريق الأول **م** وشفيع حصه أحد المشتريين لأحد البائعين **ش** أي اشتري جماعة من واحد
فالشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم وأن باع جماعة من واحد لا يأخذ حصه أحد البائعين لأن هنا يفتقر
الشفعة على المشتري وقيمته لا يفتقر أيضا يتحقق في الأول دفع ضرر الجار لا في الثاني **م** والنصف
مفرد أبيع مشاعا من دار قسمين **ش** أي أن اشتري نصفا مشاعا من دار قسمين البائع والمشتري
فالشفيع يأخذ النصف مفردا لأن القسمة من عام القسمة **كتاب** **القسمة**
هي تعيين الحق المتتابع وغلب فيها الأفراد في المثل والمبادلة في غير فباخذ كل شريك حصته بحسبه
صاحبه في الأول لا في الثاني وإن أجزع عليها في متحد الجنس فقط عند طلب أحدهم **ش** أي المبادلة
غالبه في غير المثل مع أنه يجز على القسمة في غير المثل إذا كان متحد الجنس مع أن المبادلة لا تجري فيها
الجواز أنه إنما يجز عليها لأن فيها معنى الأفراد مع أن الشريك يريد المنفعة بحصته أو يجب الجيز
على أن المبادلة قد تجري فيها الجيز إذا تعلق حق الغير به كما في قضاء الدين **م** وينصب قاسم
يرزق من بيت المال ليقيم بالأجر وهو أحب وإن نصب باجر صح وهو على عدد الرؤس **ش** هذا
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال الأجر يجب على قدر النصيب لأنه مؤنة الملك له أن الأجر مقابل التمييز
وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد ينعكس فيجوز اعتباره فاعتبر أصل التمييز **م** ويجب
كونه عولا عاما بما ولا يعين واحد لها **ش** لأن الأمر يضييق على الناس والأجر يصير له غالبا
ولا يترك القسام **ش** أي أن قسم واحد لا يكون الأجر متزكيا بينهم فانه يفضي إلى غلاء الأجر
م ويجب برضاه الشركاء إلا عند ضرر واحد **ش** أي حينئذ لا بد من أمر القاضي **م** وقسم
يقال بدعون أو بدينهم وعقار يدعون شراة أو ملكة مطلقا فان ادعوا الرثة عن زيد
لا حتى يبرهنوا على موت زيد وعدده رتبة عند أبي حنيفة رحمه الله **ش** حضر جماعة عند القاضي
وطلبوا قسمة ما في أيديهم فان كان ثقلها فان ادعوا شراة أو ملكة مطلقا قسم لكن هذا غير مذکور
في المتن فان ادعوا الرثة عن زيد قسم أيضا وان كان عقارا فان ادعوا شراة أو ملكة مطلقا
قسم أيضا أما إذا ادعوا الرثة عن زيد لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله حتى يبرهنوا على الموت
وعند الرثة وعندهما يقسم كما في الصور الأخرى أن ملك المورث باقي بعد موته والقسمة
قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور الشراء لأن الملك بعد الشراء غير باقي للبائع
وبخلاف غير العقار إذا ادعوا الرثة لأن القسمة يقيد بزيادة الحفظ والعقار محصن بنفسه

فلا احتياج الى القسمة فالمسئلة التي لم يذكر في المتن فهم حكمها من قسمة النقي المورث
وكذا من قسمة العقار المشترك بالطريق الاول فليذكر **م** ولا ان يبرهن انهما حتى
يبرهن انهما **ش** الضمير في انه يرجع الى العقار فليل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله والاصح
انه قول الكل لانهما اذا برهنانه معهما كان القسمة قسمة الحفظ والعقار غير محتاج
الى ذلك فلا بد من اقامة البيعة على الملك **م** ولو برهنانه على الموت وعدد المورثة وهو معهما
ومنهم طفل او غائب قسم وتصب من يقبض لهما **ش** اي حضر وارثان وبرهنانه على الموت وعدد
المورثة والعقار معهما ومن المورثة طفل او غائب قسم وتصب من يقبض للطفل والغائب وعبارة
المداينة واد اضر وارثان واقاما البيعة على الوفاة وعدد المورثة والارث في ايديهم فيقول هذا
سهو والصواب في ايديهما حتى لو كان في ايديهم كان البعض في يد الطفل والغائب وتساوي انه
لو كان كذلك لا يقسم **م** فان برهن واحد او شرعوا وغاب احدهم او كان مع المورث الطفل والغائب
او شي من **ش** اي ان حضر واحد واقام البيعة لا يقسم الا لذي من اثنين لان الواحد لا يصلح
مقاسما ومقاسما وحاصلا وحقا ولو كان مقام المورث الشري لا يقسم لان في الارث ينتصب احد
المورثة حصصا عن الباقي وان كان في صورة المورث العقار او شي منه في يد الغائب او الطفل
لا يقسم ايضا لان القسمة يصير قضاء على الغائب والطفل من غير خصم حاضر عنهما **م** وقسم بطلب
احدهم **ش** اي احد الشركاء **م** ان انتفع كل بخصته **م** وطلب ذي الكثير فقط ان لم ينتفع بالآخر
لقلة حصته **ش** اي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه لا يدين له فهو ملجئ في طلب القسمة وقيل
على العكس لان صاحب الكثير يطلب خبر صاحبه وصاحب القليل يرضى بضرره وقيل يقسم بطلب
كل واحد **م** ولم يقسم الا بطلبهم ان تضر كل للقلية ولا الجسار وقسم عروض اخذ حصصا الجسار
والرقيق والجواهر والجواهر **ش** وقال لا يقسم الرقيق والجواهر بطلب البعض كما يقسم الاصل
وسائر العروض لانه ان تفاوت فاحش في المادي فصار كالاجناس المختلفة وفي الجواهر قد قيل اذا
اختلف الجنس لا يقسم **م** ودور مشتركة او دار وصيعة او دار وحانوت قسم كل وخرها **ش** اي اذا
كانت الدور قريبة بان كانت كلها في مصر واحدا قسم كل واحد وحدها عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا
يقسم بعضها في بعض وان كانت الدور بعيدة اي في مصرين فقولها كقول ابي حنيفة رحمه الله
م ويصور القاسم ما يقسم ويعد له ويدرعه ويقوم ببناءه ويفرد كل قسم بطريقه وشي
ويلقب القاسم بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع والاول لمن خرج اسمه او لا
والثاني لمن خرج ثانيا **ش** اي يصور الدار المقسومة على قرطاس ويرفع الى القاضي ويعدها
اي يسويها على سهام القسمة ويدرعها ويصور الزرعان على ذلك القرطاس بقلم الجدر فيكون
كل ذراع اشكال لينة ويقدر البيوت والصفحة وغيرها تلك الذرعان ويقوم البناء ويد القسمة
من اي طرف شاء فان جعل الجانب الغربي او لا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا وهكذا ويكتب

في ذراع

في ذراع

اسماء اصحاب السهام اعل على القرعة او غيرها فمن خرج اسمه او لا يعطى نصيبه من **الحا**
الغرض جملة من القرعة والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا
بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت الانصبا متساوية او متفاوتة **م** ولا يدخل الدراهم في القسمة
البرضا **ش** اي لا يدخل في قسمة العقار الدراهم الا بالتراضي حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بطريق
القيمة عند ابي يوسف رحمه الله وعند ابي حنيفة رحمه الله انه يقسم الارض بالمساحة فالذي وقع
البناء في نصيبه يرد على الآخر دراهم حتى يساويه فيدخل الدراهم ضرورة وعن محمد رحمه الله
انه يرد على شريكه من القرعة في مقابلة البناء فاذا ابي فضل ولا يمكن التسوية فحينئذ يرد الفضل
دراهم لان الضرورة في هذا القدر **م** فان وقع مسيل قسم او طريقه في قسم آخر بلا شرط فيها
صروا ان امكن والا فسيت سفل وعلو وسفل وعلو مجرد ان قوم كل وحده وقسم بها
عند محمد رحمه الله وبه يقتضي **ش** اي قسم بالقيمة عنده وعند ابي حنيفة رحمه الله يقسم بالذرع
كل ذراع من السفلى في مقابلة ذراعين من العلو وعند ابي يوسف رحمه الله يقسم بالذرع ايضا
لكن العلو والسفل متساويان **م** فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض حصته
وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق **ش** اي لا يصدق **ش** قالوا لانه يدعي فسخ القسمة فلا يصدق الا بالبيعة
قال في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه للنفاض وفي المبسوط وفي فتاوى قاضي خان ما يؤيد
هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره في استيفاء حقه ثم لما تأمل حق
التأمل ظهر الخلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق **م** وشهادة القاسمين
حجة فيها **ش** اي في القسمة هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمه الله
ليس حجة لانها شهادة على فعل انفسهما قلنا لا بل شهادة على فعل غيرهما وهو الاستيفاء **م** وان قال قبضته
ثم اخذ بعضها جلف خصمه **ش** قال قبضت حتى لكن اخذ بعضها بعد ما قبضته خلف خصمه
م وان قال قبل اقراره اصابع كرا ولم يسلم الى الجالفا فسخت **ش** لانه اختلاف في مقدار ما حصل له
بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع **م** فان استحق بعض حصصه احدهما شاع او لا لم يفسخ
ورجع بقسطه في حصته شريكه ويفسخ في بعض مشاع في الكل **ش** اعلم ان الاستحقاق اما في بعض
نصيب احدهما فان كان بعضا شاع لا يفسخ عند ابي حنيفة رحمه الله ويفسخ عند ابي يوسف رحمه الله
ان جملا مع ابي حنيفة وصورتها انهما اقتسما فوق النصف الغري لاحدهما فاستحق النصف الشايع
من هذا النصف الغري فاذا لم يفسخ فالمستحق منه بالخيار ان شاء نقص القسمة دفعا للضرر
وان شاء رجع على الآخر بالربع وان كان بعضا معينا من نصيب احدهما فقد قيل انه على الاختلاف
والصحيح انهما لا يفسخ بالاجماع بل يرجع بقسطه في حصته شريكه كما اذا كانت الدار بينهما نصفين
فقسمت فاستحققت من يد احداهما يد هو خمسة اذرع رجع بنصف ما استحق في نصيب
صاحبه وان كانت اثلاثا ثلث لاحدهما والثلثان للآخر فاستحق من يد صاحب الثلث رجع

في ذراع

بثلثي ما استحق وان استحق من يد صاحبه الثلثين رجع بثلث ما استحق وان استحق البعض
 من نصيب كل واحد فان كان شايضا في النسيئة وان كان معينا لم يذكر هذه المسئلة فاقول
 لا يفسخ بل يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد بمقدار نصيبه فلا رجوع
 لاحدهما على صاحبه وان تقسم من نصيب احدهما بالحصص اذا كانت الدار نصفين والمستحق
 عشرة اذرع خمسة من نصيب هذا وخمسة من ذلك فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة
 من ذلك يرجع الثاني على الاول بزرع م وصحت المداينة لمداينة مفاعلة من التهنئة او من التهنئة
 فكان احدهما في الوار لا تنفع صاحبه او تنهيه لا لتفاد به كما اذا فرغ من النفع صاحبه
 في سكوت هذا بعض من دار وهن بعضا وهذا على ما هو في سفلها وخدمه عبد هذا يوما
 وهذا يوما ش اي خدمة عبد زيد يوما وعمر يوما كسكنى بيده صغير ش بان يسكن فيه
 زيد يوما وعمر يوما وعمرين هذا هذا العبد والآخر هذا ش اي يخدم زيد هذا العبد
 ويخدم عمر والعبد الآخر م **كتاب المزارعة** هي عقد المزارعة
 ببعض الخارج ولا يبيع عند اى حصة جهه الله ش لما روى عن النبي عليه السلام انه نهى عن الخابرة
 ولا نها استيجار الارض ببعض ما يخرج من غله فكانت بمعنى قفيز الطمان م وصحت عندها وبقى
 ش لنظام الناس والاحتياج بها والقياس على المصاريف م بشرط صلاحية الارض للزراعة واهلية
 العاقدين وذكر المدة ورب البذر وحسنه وقسط الاخر والتخلى بين المزارع والعامل
 والشركة في الخارج فيبطل ان شرط لاحد هاتين مساهمة او ما يخرج من موضع معين او رفع
 رب البذر بزرع او رفع الخارج ونصيب الباقي ش هذا اذا كان الخارج خراجا موطئا اما اذا كان
 الخراج خراج مفاصلة كالربيع والحسن لا يفسد العقد كما بشرط رفع العشرة لان هذا لا يورث القطع
 الشركة م او التبن لاحدهما والحب للاخر ش لقطع الشركة فيما هو المقصود م او تنصيب الحب
 والتمين لعبد رب البذر ش لانه خلاف مقتضى العقد م او تنصيب التبن والحب لاحدهما ش
 لقطع الشركة في المقصود م فان شرط تنصيب الحب والتبن لصاحب البذر او لم يتعرض للتبن
 صحت ش لان في الاول الشرط مقتضى العقد فانه يملكه وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود
 حاصلة وحسن التبن لصاحب البذر وعند البعض مشترك بغير الحب م وكذا لو كان المزارع والبذر
 لزيد والبقر والحمل لآخر او المزارع او العمل والبقرة لآخر وبطلت لو كان المزارع والبقر لزيد
 او البذر والبقر له والاحد لآخر او البذر له والباقي لآخر ش اعلم انهما بالتقسيم العقل على
 سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلثة من الآخر وهذا على اربعة اوجه وهو
 ان يكون المزارع او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث
 لاحتمال الربوا والرابع غير مذكور في المداينة وهو غير جائز لانه استيجار البقر باجر محض
 واما ان يكون اثنان من احدهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان يكون المزارع والبقر

هذا هو العقد المزارعة
 وهو عقد يبرأ به المزارع من
 جميع ما يخرج من الارض
 ويتركها لصاحبها

او مع البقر ومع العمل من احدهما والباقي من الآخر والاول جائز دون الاخيرين اذ كانا
 بين المزارع والعمل وكذا بين المزارع والبقر وعن ابي يوسف جهه الله جواز هذا م واذا صحت فما خرج
 على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج ويجبر من ادى على المضي للرب البذر ش لان المضي عليه
 لا يخلو من ضرر وهو اهلاك البذر م ومتى تسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل
 او عمله ولا يزداد على ما بشرط وعند جهه الله بالتعاطي بلخ ولو اوى رب البذر والارض وقد
 كرتب العامل فلا شيء له حكما ويسترضى ديانة وتبطل موت احدهما ويفسخ بدين محجوج ان يبعثها
 ش هذا قبل ان يثبت الزرع لكن يجب ديانة ان يسترضى اذا عمل العامل اما ان يثبت الزرع ولم
 يستحصل لا يباع الارض لتعلق حق المزارع م فان مضت المدة ولم يترك الزرع فعلى العامل اجر
 مثل نصيبه من الارض حتى يترك ش اي اجر مثل ما فيه نصيبه م ونفقة الزرع عليه بما بالخصص
 ش مثل اجرة السقي وغيره من العمل يكون عليهما بقدر الحصص م كأجر الحصاد والرفاع
 والروس والتدريئة ش فانه عليهما بقدر حصص كل واحد منهما م فان شرط على العامل فسد ش
 لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فان الزرع اذا ادر ك انتهى العقد م وعن ابي يوسف جهه الله
 انه يصح ش اي يبيع الشرط ولزمه للتعامل قال الامام السرخسي جهه الله هو المصح في ديارنا ش
 لوقوع التعامل فالحاصل ان كل عمل قبل ادر ك فهو على العامل وما بعده فعليهما بالخصص
 م **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى من يصلح بحرا
 من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا وشروطها ش لان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان القوي
 على صحتها وفي انها باطله عند اى حقيقة جهه الله خلافا لها وفي ان شروطها كشر وطها في كل شرط
 يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلى بين المشجار
 وبين العامل والشركة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي
 جهه الله المساقاة جائزة والمزارعة انما يجوز في ضمن المساقاة لان المصل هو المزارعة والمساقاة
 اشبه بها لان الشركة في الرمح فقط وفي المزارعة لا يجوز الشركة في مجرد الرمح وهو ما زاد
 على البذر م المدة فانه لا يفسد العقد بذكرها ش استحسانا فان لا يدر ك المهر وقتا معلوما م
 ويقع على اول ثمر يخرج وادراك بذر الرطوبة كادراك الثمر ش الرطوبة بالفارسية سبست تر
 فانه اذا وقع الرطوبة مساقاة لا يشرط بيان المدة فيتمد الى ادراك بذر الرطوبة فانه كادراك
 الثمر في الشجر اقول الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يحصل في كل سنة ست مرات
 او ثروان اريد البذر يحصل مرة ويترك في المرة الثانية الى ان يترك البذر فيفيها يوجد
 البذر فيبقى ان يقع على السنة الاولى اي على السنة التي ينتهي الرطوبة بعد العقد م وذكر مدة
 لا يخرج الثمر فيها يفسد ما ومدة قد يبلغ فيها وقد لا يبلغ ش اي ذكر مدة كذا يبيع م فلو خرج
 الوقت سمي فعلى الشرط ولا فلا للعامل اجر المثل ش اي يعمل الى ادراك الثمر م ويبقى في الكرم

يقصد

والشجر والرطاب واصول البادجان والخل وان كان فيه ثمرة لم يدر كما كان رغبة
هذا عندنا وعند الشافعي لا يصح الا في الكرم والخل وانما يصح فيها الحديث خبير وفي غيرها
بقي على القياس وعندنا يصح في جميع ما ذكر الحاجة ثم اذا صح تصح وان كانت الثمرة على الشجر
الا ان يكون الثمر مذكورا لانه يحتاج الى العمل قبل المداخلة لا يجعله كالمزارعة تصح اذا كان الزرع
بقلا ولا تصح اذا استحصد لكن اجابة الارض لا تصح الا وان يكون خالية عن زرع المالك
فان مان احد هما او مضت مدتها والثمر في يقوم العامل عليه او وارثه وان كره الدافع
او ورثته **ش** اي مان العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مان الدافع
يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع استحصدا فمما للضرر ولا يصح للمعذر وكون العامل
مريض لا يقدر على العمل او سارقا يخاف على سعيه او مريض عن زرع دفع قضاء مدة معلومة لغيره
ويكون الارض والشجر بينهما لا يصح **ش** لا يشترط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والثمر والعذر
لرب الارض وللآخر قيمة عرسية واجرة له **ش** لانه في معنى فقير الظان لانه استجار ببعض ما يجر
من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون العرس لصاحبه لانه عرس برضاه ورضي صاحب الارض
فصار نصف الارض وحيلة الجوار ان يبيع نصف الارض بنصف الارض ويستاجر صاحب الارض
العامل ثلث سنين مثالا بشي قليل ليعمل في نصيبه **م** **كتاب الذبايح**
حرم ذبيحة لم يذكر **ش** اذا بالذبيحة حيوانا من شانه الذبح حتى يخرج السمك والجراد اذ ليس
من شانه الذبح وانما جعلنا على ذلك لعل المعنى الحقيقي اذ لو حمل على المعنى الحقيقي لكان المعنى حرم
مذبوح لم يذكر اي لم يذكر اسم الله تعالى فلا يتناول حرمة ما ليس مذبوحا كالمذبحة والبطيخة
وخوها ولما اذا قطع من الحيوان المذبح اذ حمل على المعنى المجازي وهو ما من شانه ان يذبح
يتناول الصور المذكورة ثم فسر التذكية بقوله **م** وذكاة الضرورة جرح ابن كان من البدن
وتلاخياد في الجاني واللبنة **ش** اللبنة المنجزة من الصدرة **م** وعروق الخلقوم والمرى والودكان
ش الخلقوم مجرى النفس والمري مجرى الطعام والشراب وفي المداخلة عكس هذا وهو سوسوم
او غيره يجز فوق العقدة والبعض اتوا بالجواز لقوله عليه السلام الزكوة ما بين اللبنة والحن
م وحل يقطع اي تلك منها **ش** اقامة للاكثر مقام الكل **م** وبكل ما افرى الوداج وانهر الدم ولو
بليطة ومروقة **ش** البليطة قشر القصب والمرقة الجرد الذي فيه جندة **م** الاستسقاء وظفر اقبام
ش اما اذا كانا من نوعين حل الذبيحة عندنا لكن يكره وعند الشافعي همه انه الذبيحة ميتة لقوله
عليه السلام ما خلا الظفر والسن فانها مذكورة الجبشة ونحن نجمله على غير المتزوج فان الجبشة
كانوا يفعلون ذلك **م** ونذير احدا شفرته قبل الاضجاع وكره بعده **ش** ارفاقا بالمذبوح
والجرد الى المذبوح **ش** وقوله والجرد بالدفع عطف على الضمير في كره وهو جائز لوجود القاص
م وذبحها من فقاها والنجس **ش** اي الذبح الشديد حتى يبلغ الخناق وهو بالفارسية حرام معذ

والسلخ قبل ان يبيد **ش** اي يسكن عن المضطرب **م** ويشترط كون الذبايح مسلما او كتابيا او حرا
ش قال الله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وذلك لانهم يذكرون اسم الله عليها حل ذبيحتها
م ولو جج حوكا او امرأة او صبيا يعقل ويضبط **ش** حتى لو كان الجنون والصبي بحيث لا يعقل
ولا يضبط التسمية لا يجلد بجهنما **م** او اقله او اخر من لا ذبيحة وثني ومجوسي ومزني وبارك
تسمية عذرا **ش** هذا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافا للشافعي رحمه الله واقر
حججه قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرمات الى قوله او فسقا اهل لغبر الله به فيجعل قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لعنق على ما اهل لغبر الله به بقربية قوله تعالى وانه لعنق
وايضا اذ لم يوجد هذا في المحرم يكون جلالا قلنا لا ضرورة في الحل فاذا لم يحل فيكون فلا اجدنا ولا
قبل ولا تأكلوا الا لا يلزم الكذب **م** فان ذكرها ناسيا حل **ش** بعد ذكر النسيان قال الله تعالى لا تأخذوا
ان نسيتم ان تقول عليه السلام تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم يحل على حاله النسيان وعندنا ملك
رحمه الله لا يحل في النسيان ايضا **م** وكفى ان يذكر مع اسم الله غيره وصلا لا عطف لقوله بسم الله
الله تعال من فلان وحرم الذبيحة ان عطف نحو بسم الله واسم فلان او وفلان **ش** اي بسم الله
وفلان **م** فان فصل صورة ومعنى كالذبايح قبل الاضجاع وقبل التسمية لا بأس به وجب تحريم الابل
وكره ذبحها وفي البقر والغنم عكسه **ش** هذا عندنا وعندنا ما لا يحل الله ان ذبح الابل او جرد البقر
والغنم لا يجل **م** ولزم ذبح صيد استأنس وكفى جرح نعم نوحش او سقط في البئر ولم يمكن ذبحه
ش هذا عندنا وعندنا ما لا يحل الله الا بالذكاة لا يختار ذبحة **م** ولا يجل جنين ميت وجرد في
بطن امه **ش** هذا عندنا في حنيفة همه الله وعندنا هو وعند الشافعي اذا تم خلقه اكل وذكاة الام
ذكوة له **م** ولذا وثاب او تحلب من سبع او طير ولا الحشرات والجراد الهلينة والبع والخل والضبع
والزنبور والسلحفاة والبقع الذي ياكل الجيف والغزاة والقبيل واليربوع وابن عرس والحيوان
ما في سوي سمك لم يطعم والجرب والمارماهي **ش** الناب بالفارسية دنوان يمش وذو الناب
حيوان ينتهب بالناب وذو الخلب طائر يتطف بالخلب وفي الحجر الهلينة خلاق ماله الله
وفي الخيل خلافا لما خلا الشافعي همه الله لنا قوله تعالى والخيول والبغال والحمير الهلينة وفي الضبع
خلافا للشافعي همه الله وهو بالفارسية كفتار السلحفاة سمك يشق البقع كلاغ يلبسه الغراف
كلاغ سياه بزرير اليربوع موش دشتي وهو حلال عند الشافعي همه الله ابن عرس راسه قوله
لم يطعم من الطفو اي لم يعمل على الماء ميتا حتى ان طفي الماء ميتا حرم الجرب نوع من السمك
وهو غير المارماهي كذا في المغرب **م** وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكوة وغراب الزرع والارنب
والقنقريع **ش** اي مع الذكوة **م** **كتاب الاضحية**
هي شاة من فرد ويقرع او بعيرة منه الى سبعة ان لم يكن لقرع اقل من سبع **ش** حتى لو كان
لاحد السبعة اقل من السبع لا يجوز عن احد كان وصف القرية لا يتجزى وعندنا ما لا يحل

الذبايح
الذبايح

الذبايح

يجوز عن اهل بيت وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة
 ونفس اللحم وزناً لا حراً اقل اذا صم معه من اكارعه او جلده **ش** اي يكون مع اللحم اكارع
 او جلده ففي كل جانب شيء من اللحم وشيء من اكارعه او يكون في كل جانب شيء من اللحم وبعض الجلد
 او يكون في جانب اللحم واكارع وفي آخره وجلد وانما يجوز صرفا للجنس الى خلاف الجنس **م** وصح
 اشتراك ستة في بقعة مشتركة لا صحيحة استحسانا **ش** وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر بن
 لثة اعدها للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان انه قد يجد بقعة سميكة ولا يجد الشراء
 وقت البيع فالحاجة ما شئت الى هذا **م** وذا قبل الشراء احب **ش** في الاشارة الى الاشتراك وعزالي حنيفة
 رحمه الله انه يكره الاشتراك بعد الشراء **م** ولا يجب الاعلى من عليه الفطر **ش** قد مر في الفطر
 وانما يجب لقوله عليه السلام من وجد سبعة ولا يقرب مصلاً نا وعند الشافعي رحمه الله
 هو سنة **م** لنفسه لطفله في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يجب لطفله
 كما في الفطر قلنا سبب الفطر رأس مونة وعلى عليه بل يصح عنه ابوه او وصيه من ماله واكل
 منه الطفل وما بقي يترك بما ينفع بعينه كالثوب والحق لا ما ينفع بالاستهلاك كالخبز وكحه
 وانما يجوز ان يترك بذلك لا بهذا قياسا على الجلد فان الجلد يجوز ان ينفع به بان يخدم اباً واذا
 ترك بما ينفع بعينه فليدرك المبدل فهو كالانفاق بعينه لكن التبدل بالدرهم موقوف وما ينفع به
 باستهلاكه في حكم الدرهم فان كان الحكم في الجلد هذا فاسواء عليه اللحم اذا كان للصبي ضرورة **م**
 واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في المصير **ش** اي بعد صلوة العيد يوم النحر **م** وبعد طلوع الفجر
 يوم النحر ان ذبح في غيره واخرج قبل غروب الشمس من اليوم الثالث **ش** فالمعتبر في هذا
 مكان الفعل لا مكان من عليه لكن الاصح لا يجب على المسافر كذا في الهداية وعند مالك والشافعي
 رحمه الله لا يجوز بعد الصلوة قبل خروجه الى المصير ويجوز عند الشافعي رحمه الله في اربعة ايام **م** واعتبر
 الفقهاء وصية والولاية والموت **ش** اي اذا كان غيباً في اول ايام فقيراً في آخرها لا يجب عليه
 وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه **م** وكره الذبح ليلاً فان تركت **ش** اي التخيبة
م ومضت ايامها بصدق الناذر وقبيل شراؤها للاصحبة بصدق بها حجة والعقبة بغيرها بشرائها
 او لا **ش** المراد انه نذر ان يصح هذه الشاة فانه حينئذ يتعلق بالحل والفقير انما يجب عليه بالذبح
 بنية الاصحبة واما العتيق فالواجب يتعلق بزمته بشرى الشاة اولا **م** وصح الجدع من الضان **ش**
 الجدع شاة لها ستة اشهر الضان ما يكون له اربعة **م** والثني فصاعداً من الثلاثة **ش** اي من الشاة اتم
 من ان يكون ضاناً او معزاً ومن البقر ومن الابل وهو ابن خمس من الابل وحول من البقر وحول
 من الشاة **ش** قبل الشاة ابن حول وابن ضعيف وابن خمس من ذوي ظلف وخف **م** كالخاء والخصي
 والتولاء دون العباء والعوراء والعجفاء والعرجاء التي لا تقش الى المسك **ش** الخاء التي لا تقش لها
 والتولاء المجنونة والعوراء ذات عيب واحدة وقد قيلت العجفاء بانها لا يلقى اي ما يكون عجبها

الى حد لا يكون في عظامها نقي اي **ش** ومقطوع يدها او رجلها وما ذهب اكثر من ثلث اذنها
 او ذنبها او عيناها او ايتها **ش** هذا رواية جامع الصغير وقيل الثلث وقيل الربع وعندهما ان بقى اكثر
 من النصف اجزاء ثم طريق معرفة ذهاب ثلث العين ان ينفذ العين المؤفة فيقرب اليها العلف
 اذا كانت جارية فينظر اليها من اي مكان رافق العلف ثم شد العين الصحيحة ويقرب العلف فينظر
 اليها من اي مكان رافق العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكائين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث
 وهكذا فان مات احد سبعة وقال ورثته اذ يحوها عندهم وعنه **م** وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 لا يبيع وهو القياس لانه شرع بالطلاق فلا يجوز عن الغير كالاغتاف من الميت وجه الاستحسان
 ان القرية قد يقع عن الميت كالصدق بخلاف الاعتاق فان فيه الزام الولاء على الميت كغيره اصحبه
 ومتعة وقران وان كان احدهم كافراً او مرتداً اللحم لان البعض ليس بقرية وهي لا تجزي
م وياكل منها ويؤكل ويهد من شاء ونزب الصدق بثلثها وتركه لذي عيال توسعة عليهم
 والذبح يده ان احسب والا امر غيره وكذا ان ذبحها كذا في الصدق بجلدها او بجلده الكراب
 وخف وقرو او يبدل بما ينفع به باقيا لا ما ينفع به مستهلكا كحل وخوف فان بيع اللحم او الجلد
 تصدق ثمنه ولو غلط الثواب وذبح كل شاة صاحبه صح بلا عزم **ش** والقياس ان لا يبيع ويضرب لانه
 ذبح شاة غيره بغير امر وجه الاستحسان انما تعينت للاصحبة ودلالة الماذن حاصلة فان
 العادة جرت بالاستعانة بالغير في امر الذبح **م** وصحت النجاسة بشاة الغضب لا الوديعه وضمها
ش لان في الغضب يثبت الملك من وقت الغضب وفي الوديعه يصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح
 في غير الملك اقول بل يصير غاصبا بمقدومات الذبح كالاخضاع وشد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح والله اعلم
كتاب الكراهية ما كره حرام عند محمد رحمه الله ولم
 يلقط به لعدم القاطع **ش** فنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض **م** وعندهما
 الى الحرام اقرب **ش** المكروه عند ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله ليس بحرام لكنه الى الحرام اقرب
 وهذا هو المكروه كراهية التحريم واما المكروه كراهية تنزيهه قال الجليل اقرب **م** **فصل**
 الاكل فرض ان دفع به هلاكه وما جوزه عليه ان ملكه من صلوة قايماً ومن صومه ومباح الى الشيخ
 ليزيد قوته وحرام فوقة المعضد فوقة صوم العدا ولئلا يستحي صيفه وكرة لبن الاثن
 وبول الابل **ش** اما لبن المان فحكم لحمه واما بول الابل فحرام عند ابي حنيفة رحمه الله
 وعند ابي يوسف رحمه الله يحل له النذوك لحديث العنبريين وعند محمد رحمه الله يحل مطلقاً
 لانه لو كان حراماً لا يحل له التدأوي قال عليه السلام ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم
 وابي يوسف رحمه الله يقول لا ينفق حينئذ حراماً للصروية وابي حنيفة رحمه الله يقول الاصل
 في الاكل الحرمة وهو عليه السلام قد علم شفاء عرنين وحناء واما في غيرهم فالشفاء غير معلوم
 فلا يحل **م** والاكل والشرب والادمان والنظيب من اناه ذهب وقضية **ش** اي للرجال والنساء

قال عليه السلام فكانا جرد في ربطة تاريخهم
 ومزانا مفضضين **ش** وعند الشافعي رحمه الله يكون
ش فقلوه وجلسه عطف على الضمير في حل وهذا يجوز لوجود الفضل فعند ابي حنيفة رحمه الله
 المأكول والشرب من الماء المفضض والجلوس على الكرسي والسري والسرير والسرج او نحو مفضضا
 محل اذا كان متفيا موضع الفضة اي لا يكون الفضة في موضع الفم وفي موضع اليد عند المخد وفي موضع
 الجلوس على الكرسي وعند ابي يوسف رحمه الله يكون مطلقا ويجوز قبل النهي مع ابي حنيفة رحمه الله وقد
 النهي مع ابي يوسف رحمه الله وقيل قول كافر قال شرب الخمر من مسلم او كفاي فحل او جوسي **ش**
 فان قول الكافر مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذا المعاملات كثيرة الوقوع وقول كافر
 او اني او فاسق او عبيد او ضرها في المعاملات كثره ذلك والتوكيل **ش** كما اذا اخبرني وكيل فلان
 في بيع هذا يجوز الشراء منه **ش** وفوق العبد والصبي في الهدية والاذن **ش** كما اذا اخبرني هدية
 وقال اهذه اليك فلان هذه الهدية محل قبوله منه او قال انما دون في التجارة يقول قوله وسقط
 العزل في الديارات كالي برعن بجاسة الماء فيتم ان اخبرني مسلم عرك ولو عركا وتجرى في الماء
 والمستور ثم يجعل يغالب رأيه ولو اراق فيهم في غلبة صدقه وتوضاء فيهم في كونه فاجو
 ومقتدرتي ذي الى وليمة فوجرته لعل او غيبا لا يقدري على منعه يخرج البتة وغيره ان تعدوا
 كاد ولا يحضران علم من قبل وقال ابو حنيفة رحمه الله انكيت بهذا مرة فصبرت وذا قبل ان يفتد
 وذلك قوله على حرمة كل الملاءمة لان الابتلاء بالحرمة يكون **ش** اعلم انه لا يخلو انه ان علم قبل الحضور
 ان هناك لحو الا يجوز الحضور وان لم يعلم قبل الحضور ولكن حكم بعده فاذ كان قادرا على المنع منع
 وان لم يكن قادرا فاذ كان الرجل مقتدر في حجه لئلا يفتدك الناس به واذ لم يكن مقتدر في حجه
 واكثر جاز لان اجابة الدعوى سنة فلا يترك لسبب برعة كصلوة الجنابة يحضرها الناجية قال ابو
 رحمه الله انكيت بهذا مرة فصبرت قالوا قوله انكيت يدرك الحرمة ويمكن ان يقال الصبر على الحرمة
 لاقامة السنة لا يجوز والصبر الذي قال ابو حنيفة رحمه الله ان يكون جالسا محرمنا
 عن ذلك الا هو منكر الله غير مستعمل ولا متلدز به **فصل** لا يلبس ثوبا
 المقدار ربعة اصابع **ش** اي في العرض اراد مقدار العلم زواني عليه السلام ليس حبة مكفو
 بالحري وعند ابي حنيفة رحمه الله لا فرق بين حالة الحرب وغيره وعند ابي حنيفة رحمه الله
 قلنا الصلوة سنة فمع الجحمة ابريسم وسداة غيره **ش** ويؤسكه ويقرشه **ش** هذا عند ابي
 رحمه الله لما روي انه عليه السلام جلس على عرق من جريد وقال بكرو **ش** ويلبس ما سدا ابريسم
 والجحمة غيره وعكسه في الحرب فقط **ش** انما اعتبروا في الخلط الجحمة حتى لو كانت من ابريسم
 لا يخل وان كانت من غيره خل اعتبارا لليلة القربية **ش** ولا يخل بذهب او فضة او حاتم او
 وحلية سيف منها ومسار دهب لتقب في حله المرأة كلها ولا يخل بالجر والحرير والصف

بل لا يخل بالصلوة والصلوة على
 من بها الموهوب ويؤخذ بها
 بل لا يخل بالصلوة والصلوة على

لكن يجوز ان كان الحلقه من الفضة والفضة من الحجر **ش** ونزكه لغير الحاكم احب
 التخم لغير السلطان والقاضي احب لكونه دينه والسلطان والقاضي يحتاج الى الختم **ش** ولا يشد
 بذهب بل بفضة **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله **ش** وكره الناس الصبي ذهبا او جيرا **ش** كما ان
 شرب الخمر حرام فلذا اشترى حرام **ش** لا حرقه لوضوء او خط **ش** عند البعض يكن ذلك
 لانه نوع جبر لكن الصحيح انها اذا كانت للحاجة لا يكون وان كانت لتكبر **ش** ولا الرتم **ش**
 هو الحيط الذي يعقد على الاصبع لتذكر الشئ فعقد لا يكون لانه ليس بعقب لانه فيه غرضا
 محيا وهو التذكرا كما ذكره لان من عادة بعض الناس شد الحيط على بعض الاعضاء وكذا
 السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض عيب فقال ان الرتم ليس من هذا القبيل **فصل**
 وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سرة الى تحت ركبتة **ش** السرة ليست بعورة عندنا والركبة
 عورة وعند الشافعي رحمه الله على العكس **ش** ومن عرسه وامته الحلال الى فرجهما ومن حرمه الى
 الراس والوجه والصدر والساق والعصا الى امن من الشهوة والافلا الى الظهر والبطن
 والفخ كامة غيره **ش** فان حكم امه الغير حكم المحرم بضروبه وقوتها في ثياب المهنة وما حل
 نظر منها حل وسأول من ذلك ان اراد شراها وان خاف شهوته وامه بلغت لا تعرض في ازار
 واحد ومن الاجنبية الى وجهها وكفها فقط **ش** هذا في ظاهر الرواية وعند ابي حنيفة رحمه الله انما
 حل النظر الى قدمها وقدم في ثياب الصلوة ان القدم ليس بعورة قلنا في الصلوة ضرورة
 وليس في نظر الاجنبى الى القدم ضرورة بخلاف الوجه والكف **ش** وكذا السرة فانها في النظر
 الى قدمها كاجنبية **ش** فان خاف **ش** اي الشهوة **ش** لا ينظر الى وجهها والحاجة كقاض يحكم وشاهد
 يشهد عليها ومن يريد تكاح امرأة او شرا امه ورجل يرايها **ش** فان هو لا يخل لهم النظر
 مع خوف الشهوة للحاجة **ش** فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة والمرأة من المرأة
 كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امت شهوتها والخصي والمجبوب والمحنت في النظر الى الاجنبية
 كالفحل ويعزل عن امته بلا اذنها وعن عرسه **ش** العزل ان يطاء فاذا قرب الى الامتزال اخرج
 ولا يترك في الفرج **ش** ومن ملك امه بشراء او نحو **ش** كالوصية والمهر وغيرها **ش** ولو بكر او شربة
 من امرأة او عبيد او محرما **ش** اي محرم الامه لكن غير ذي رحم محرم لها حتى لا يعقوا الامه
 عليه **ش** او من مال صبي **ش** اي كانت الامه من مال صبي **ش** حرم عليه وطئها ودواعيه حتى
 يستبرك بحبضة فمن حبض وتبهر في ذات شهر وتوضع الحمل في الحامل **ش** فان الحكمة في الاستبراء
 تعرف برأية الرحم ميانة الماء المحترم عند احتلاط وذلك عند حقيقة الشغل او توهم الشغل
 ماء محترم لكنه امر خفي فاذا ترك الحكم على امر ظاهر وهو استبراء الملك وان كان عدم وطئ المولى
 معلوما في الصور التي عدها وهي قوله ولو بكر الى اخره فان الحكمة تراعى في المجلس لاني
 كذا في فرد لكن يرد عليه ان الحكمة لا تراعى في كل فرد لكن تراعى في الانواع المضبوطة فان كانت

قال عليه السلام فكانا جرد في ربطة تاريخهم
 ومزانا مفضضين **ش** وعند الشافعي رحمه الله يكون
ش فقلوه وجلسه عطف على الضمير في حل وهذا يجوز لوجود الفضل فعند ابي حنيفة رحمه الله
 المأكول والشرب من الماء المفضض والجلوس على الكرسي والسري والسرير والسرج او نحو مفضضا
 محل اذا كان متفيا موضع الفضة اي لا يكون الفضة في موضع الفم وفي موضع اليد عند المخد وفي موضع
 الجلوس على الكرسي وعند ابي يوسف رحمه الله يكون مطلقا ويجوز قبل النهي مع ابي حنيفة رحمه الله وقد
 النهي مع ابي يوسف رحمه الله وقيل قول كافر قال شرب الخمر من مسلم او كفاي فحل او جوسي **ش**
 فان قول الكافر مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذا المعاملات كثيرة الوقوع وقول كافر
 او اني او فاسق او عبيد او ضرها في المعاملات كثره ذلك والتوكيل **ش** كما اذا اخبرني وكيل فلان
 في بيع هذا يجوز الشراء منه **ش** وفوق العبد والصبي في الهدية والاذن **ش** كما اذا اخبرني هدية
 وقال اهذه اليك فلان هذه الهدية محل قبوله منه او قال انما دون في التجارة يقول قوله وسقط
 العزل في الديارات كالي برعن بجاسة الماء فيتم ان اخبرني مسلم عرك ولو عركا وتجرى في الماء
 والمستور ثم يجعل يغالب رأيه ولو اراق فيهم في غلبة صدقه وتوضاء فيهم في كونه فاجو
 ومقتدرتي ذي الى وليمة فوجرته لعل او غيبا لا يقدري على منعه يخرج البتة وغيره ان تعدوا
 كاد ولا يحضران علم من قبل وقال ابو حنيفة رحمه الله انكيت بهذا مرة فصبرت وذا قبل ان يفتد
 وذلك قوله على حرمة كل الملاءمة لان الابتلاء بالحرمة يكون **ش** اعلم انه لا يخلو انه ان علم قبل الحضور
 ان هناك لحو الا يجوز الحضور وان لم يعلم قبل الحضور ولكن حكم بعده فاذ كان قادرا على المنع منع
 وان لم يكن قادرا فاذ كان الرجل مقتدر في حجه لئلا يفتدك الناس به واذ لم يكن مقتدر في حجه
 واكثر جاز لان اجابة الدعوى سنة فلا يترك لسبب برعة كصلوة الجنابة يحضرها الناجية قال ابو
 رحمه الله انكيت بهذا مرة فصبرت قالوا قوله انكيت يدرك الحرمة ويمكن ان يقال الصبر على الحرمة
 لاقامة السنة لا يجوز والصبر الذي قال ابو حنيفة رحمه الله ان يكون جالسا محرمنا
 عن ذلك الا هو منكر الله غير مستعمل ولا متلدز به **فصل** لا يلبس ثوبا
 المقدار ربعة اصابع **ش** اي في العرض اراد مقدار العلم زواني عليه السلام ليس حبة مكفو
 بالحري وعند ابي حنيفة رحمه الله لا فرق بين حالة الحرب وغيره وعند ابي حنيفة رحمه الله
 قلنا الصلوة سنة فمع الجحمة ابريسم وسداة غيره **ش** ويؤسكه ويقرشه **ش** هذا عند ابي
 رحمه الله لما روي انه عليه السلام جلس على عرق من جريد وقال بكرو **ش** ويلبس ما سدا ابريسم
 والجحمة غيره وعكسه في الحرب فقط **ش** انما اعتبروا في الخلط الجحمة حتى لو كانت من ابريسم
 لا يخل وان كانت من غيره خل اعتبارا لليلة القربية **ش** ولا يخل بذهب او فضة او حاتم او
 وحلية سيف منها ومسار دهب لتقب في حله المرأة كلها ولا يخل بالجر والحرير والصف

مثل

بكره او مشربة حتى لا يثبت نسب ولا هامة وهي ان يكون الولد ثابت النسب ينبغي ان لا يجب
 لان عدم الشغل بالماء المحترم متيقن في هذه الامور والجواب انه انما يثبت بقوله عليه السلام
 في سبائنا او طائس الا لا نوطاء الجمل حتى يصنع حملهن ولا الخيل حتى تستبين حيضه فان
 السبايا لا يخلو من ان يكون بكره او مشربة من امرأة وخودك ومع هذا حكم النبي عليه السلام
 حكما عاما فلا يختص بالحكمة كما انه يغالي بين الحكمة في حرمة الجمل بقوله انما يريد الشيطان ان يوقع
 الامة فلا يمكن ان يقول احدا اني اشربها بحيث لا يقع العداوة ولا يصدر في عن الصلوة فاذا ار
 المصلحة غالبه في تحريمه فالشرع يحرمه على العموم لما ان في تخصيصه مالا يخفى من الخيط ونحو
 الناس حيث لا يقع الحكمة فاذا ثبت الحكم في الشيء على العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا
 فان العلة معلومة ثم نأخذ ذلك بالاجماع **م** ولم تكف حيضة ملكها فيها ولا التي قبل القصة ولا
 كذلك ويجب في شراء امه الاستقصا هو له **م** لان الملك له والحكم يضاف الى العلة القريبة **م** وعند
 عود البقرة ورد المعصوبة والمستباحة وكل المرفوعة **م** لان لم يوجد استحداث الملك
 ورخص حيلة استعارة الاستبراء عند يوسف خلافا لمحمد بن عيسى واخذ بالاول ان علم عدم وطى بها
 في الطهر والطلاق ان قرنها وهي ان لم يكن تحت حرمه ان يتكلمها ثم يشرها **م** ادبا لنكاح لا يجب الاستبراء
 ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا **م** وان كانت ان يتكلمها البايع قبل الشراء او المشتري قبل قبضه
 من يوثق به ثم يشرى ويقبض او يقبض فيطلق الزوج **م** ان كانت تحت حرمه فاحتمل ان يتكلمها
 البايع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتقاد ان يطلقها ثم يشرى المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء
 لانه اشترى منكوحه الغير ولا يخل وطئها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول يخل على المشتري
 وحينئذ لم يوجد حدث الملك فلا استبراء او يتكلمها المشتري قبل قبض ذلك الرجل ثم يقبضها ثم يطلق
 الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ لا يخل الوطى واذا اخل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدث
م ومن فعل بشهوة احدى ذواي الوطى باثنية لا يجع ان تكا حرم عليه وطئها بدواعيه حتى
 يحرم احدى ذواي الوطى هي القبلة والمشي وشهوة النظر الى فرجها بشهوة فان ذواي الوطى حكم الوطى
 وتحريم احدى ذواي الوطى بالملك كذا وبعضا وباتكا حرم **م** وكوه تقبيل الرجل وعناقية في ازار واحد
 وجاز مع قبض ومضا فحند **م** عطف على الضمير في جاز هذا عند ابي حنيفة وخلفاءهم ماله وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا بأس بهما في ازار واحد واما مع القميص فلا بأس بالاجماع والخلاف فيما يكون للجمعة
 اما بالشهوة ولا شك في الحرمة اجماعا **م** وكوه بيع العذبة خالصة وصح في الصحيح مخلوطة كبيع
 السرقين والانتفاع بالموطن لا يخلو الصلابة **م** فان بيع السرقين جائز عندنا وعند الشافعي رحمه الله
 لا يجوز **م** وجاز اخذ دين على كافر من غير حرم بخلاف المسلم **م** اي خلافي دين على المسلم فانه لا يوجب
 من غير باعة المسلم لان بيعه باطل فالتمن الذي اخذه حرام **م** وتجليه المصحف **م** بالرفع
 عطف على اخذ دين **م** ودخول الذي في المسجد **م** هذا عندنا وعند مالك والشافعي رحمه الله بكرة

في تحريمه

في قوله
 لا يجوز
 في قوله
 لا يجوز
 في قوله
 لا يجوز

لقوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام قلنا لا يراد منه الكفار عن هذا لان قوله انما المشركون
 لا يوجب الحرمة بعد عامهم هذا بل المراد بشارة المسلمين بان الكفار لا يتمكنون من الدخول بعد
 عامهم هذا **م** وعيا ذبة وخصاء الهائم وبراءة الحريم على الخيل والحقة وورق القاضى **م**
 اي من بيت المال فان القضاة وان كان عابدين ولا اجر على العباد فمما يجوز لان في المنع الامتناع
 عن القضاء **م** وسقراطية وام الولد بلا محرم **م** فان من اعطى بها في المراكب كسب عطاء المحارم
م وشراء مالا للطفل منه وبيعه لاح وعيم وام ومالك يقط هو في محرم واجارته لاهل فقط
م فان المالك يملك اذلاف منافعه بالاستخدام ولا كذلك غيرها **م** وبيع العصير من مخدع حرام **م**
 فان المعصية لا يقوم بنفس العصير بخلاف بيع السلاح ممن يعلم انه من اهل الفتنة فان المعصية
 تقوم بعينه **م** وحمل خمر ذي باجر **م** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز ولا يخل الاجر
م واجارة بيت بالسواد يحد بيت ناي او كنيسة او بيعة او بيع فيه الخمر **م** هذا عند ابي حنيفة
 ليجل فعل الفاعل المحتار وقيل لا يجوز واما قيد بالسواد لانه لا يجوز في الامصار اتفاقا **م**
 وفي سواد نالا يمكن ان يكون منها في المصحف **م** فان ما قال ابو حنيفة رحمه الله يختص بسواد الكوفة
 فاذا اكثر اهلها ذي اما سوادا فاعلام الاسلام فيه ظاهرة **م** وبيع بناء بيوت مكة وتقييد العبد
 وقوله هديته نأجز واجارة دعوتيه واستعانة دابته **م** وفي القياس لا يجوز وجه الاستحسان
 انه عليه السلام قبل هديته سلمان وبريقه **م** وكوه كسوته ثوبا واهذا التقديس **م** اي كوه
 ان يكسو العبد عبته ثوبا وان يهديه التقديس **م** واستخدام الحصى **م** فانه حث على خصاء
 الانسان وهو غير جائز **م** واقراض بقال شيئا ياخذ منه ماشاء **م** فانه فرض جرن نفعهم واللعب
 بالسطرخ والزرد وكل هو **م** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يباح لعب السطرخ اذ فيه
 تسجيد الخاطو لكن بشرط ان لا يفوته الصلوة ولا يكون فيه ميسر قلنا هو منطقة قوت الصلوة
 وتضييع العمر واستيلاء الفكر الباطل حتى لا يجسد بالجوع والعطش فكيف بغيرهما **م** وجعل الغل
 في غنق عبده وبيع ارض مكة واجارته **م** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان مكة حرام وعندهما
 يجوز لان ارضها مملوكة **م** وقوله في دعائه لمحقق العزم من عرشك وجقرك سلك وانبيائك **م**
 لانه يوم نعلق عزمه بالعرش ولا حق لاحد على الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز له والرداء
 المأثور **م** وتغشير المصحف ونقطة الخ للجم فانه حسن لهم واحتكار قوت البشر والهائم في بلد
 يضر باهله **م** التخصيص بالقوت قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف كل ما ضر بالعامية
 جسد فهو احتكار وعن محمد رحمه الله الاحتكار في الثياب ومكة الجسد قبل مقدرة يار بعين يوما
 وقيل بالشرع وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن ياتم وان قلت الملة ويجب ان يامر القاضى ببيع
 ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يفعل عذر والصحيح ان القاضى يبيع ان امتنع اتفاقا **م**
 لا غلله ارضه وعلوه من بلد آخر **م** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

في قوله

م وينبذ النهر والرييب مطبوخا اذ في طبخه وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر بالهيو وطرب **ش**
 اي انما يحل هذه المشربة ما لم يسكر اما القدح الاخضر وهو المسكر حرام اتفاقا بشرط ان يشرب
 لا يقصد الهو والطرب بل يقصد التقوى **م** والحليطان **ش** وهما من جمع بين ماء النهر وماء الزبيب
 ويطلق اذ في طبخه وينبذ الى ان يغلي ويشد **م** وينبذ العسل والتين والبر والشعير والذرة
 وان لم يطبخ بالهيو وطرب وخل الخمر ولو بعلاج **ش** اي بالقاء شي فيه وهذا احتراز عن قول الشافعي
 فان التحليل اذ كان بالقاء شي لا يحل الخمر ولا واحدا وان كان بعبر القاء شي فيه فولا **م** ولا يناد
 في الرباء والجنم والمزقة والنقير **ش** الرباء الفرع والجنم الحدة الخضراء والمزقة الطرف
 المظلي بالزقة اي بالقبير والنقير الطرف الذي يكون من الخشب المتعود اعلم ان هذه الظروف
 كانت مختصة بالخمر فاذ حرمت الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف اما لان
 في استعمالها يشبه شرب الخمر واما لان هذه الظروف كانت فيها اثر الخمر فلما مضت مكة اباح النبي عليه السلام
 استعمال هذه الظروف فان اثر الخمر قد زال عنها وايضا ابتداء حرم شي يباع ويشد ليركبه الناس
 مرة فاذا ترك الناس واستقر الامر بزل الشد بعد حصول المقصود **م** وكبر شرب ديدن الخمر
 والامتناساط به **ش** المراد بالكرامة الحرمة لان فيه اجزاء الخمر الا انه اذا ذكر لفظ الكرامة
 لا لفظ الحرمة لعدم النص القاطع فيه **م** ولا يجد شاربه بلاسكر **ش** فان في الخمر انما يحدث بشرط
 لان قبل الخمر يرغوى الكثير ولا كذلك الدردى فاعبر حقيقة السكر **كتاب الصيد**
 يحل صيد كل ذي ناب ومخالب من كلب وبار وكوها **ش** قد مر في الذبايح معنى ذي الناب وذي المخالب
 ثم اعلم ان الخنزير مستثنى لانه نجس العين وابو يوسف استثنى الاسد لغلوهمته والذئب
 لحساسته والبعض الحق الحذارة ثم لحساسته والظاهرا انه لا احتياج الى الاستثناء فان الاسد
 والذئب لا يصيدان معلنين لغلوهمته والحساسية فلم يوجد شرط حل الصيد **م** بشرط علم ما وجد حراما
 اي موضع منه **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعمره الله وعند ابي يوسف رحمه الله انه لا يشترط الخرج
م وارسل مسلم او كتابي اياها مسما **ش** اي لا يترك التسمية عامدا **م** على من منع متوجش بؤكل **ش**
 يشترط في الصيد ان يكون ممنوعا بالقوائم او الجناحين فالصيد الذي استأنس ممنوع غير متوجش
 فالصيد الواقع في الشبكة والساقط في البير والذى اخذه متوجش غير متوجش لخرجه عن جيب
 المتناع **م** وان لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده **ش** مثل كلب غير معلم او كلب الجوسي او كلب
 لم يرسل للصيد او ارسل وبترك التسمية **م** ولا يطوك وفتنه بعد ارسله **ش** فانه ان طال
 وفتنه بعد ارسله لم يكن الاصطياد مضافا الى الارسل بخلاف ما اذا كمن القهر فان هذا جيلة
 في الاصطياد فيكونه مضافا الى الارسل **م** ويعلم المعلم بترك اكل الكلب تلك مرات وجوع البازي
 بدعائه فان اكل منه البازي اكل لان اكل الكلب ولا ما اكل منه بعد تركه تلك مرات ولا ما صاد بعد
 حتى تعلم او قبله ونبي **ش** ملكه **ش** اي لا يحل ما صاد الكلب بعد ما اكل حتى يعلم اي يترك الاكل

نوا شرب
 لا يقصد الهو والطرب بل يقصد التقوى
 والحليطان
 وهما من جمع بين ماء النهر وماء الزبيب
 ويطلق اذ في طبخه وينبذ الى ان يغلي ويشد
 وينبذ العسل والتين والبر والشعير والذرة
 وان لم يطبخ بالهيو وطرب وخل الخمر ولو بعلاج
 اي بالقاء شي فيه وهذا احتراز عن قول الشافعي
 فان التحليل اذ كان بالقاء شي لا يحل الخمر ولا واحدا
 وان كان بعبر القاء شي فيه فولا
 في الرباء والجنم والمزقة والنقير
 الرباء الفرع والجنم الحدة الخضراء والمزقة الطرف
 المظلي بالزقة اي بالقبير والنقير الطرف الذي يكون من الخشب المتعود
 اعلم ان هذه الظروف كانت مختصة بالخمر
 فاذ حرمت الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف
 اما لان في استعمالها يشبه شرب الخمر واما لان هذه الظروف كانت فيها اثر الخمر
 فلما مضت مكة اباح النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف
 فان اثر الخمر قد زال عنها وايضا ابتداء حرم شي يباع ويشد ليركبه الناس
 مرة فاذا ترك الناس واستقر الامر بزل الشد بعد حصول المقصود
 وكبر شرب ديدن الخمر والامتناساط به
 المراد بالكرامة الحرمة لان فيه اجزاء الخمر الا انه اذا ذكر لفظ الكرامة
 لا لفظ الحرمة لعدم النص القاطع فيه
 ولا يجد شاربه بلاسكر
 فان في الخمر انما يحدث بشرط لان قبل الخمر يرغوى الكثير ولا كذلك الدردى
 فاعبر حقيقة السكر

ثلاث مرات ولا يحل ما صاد قبل الاكل اذ انبي في ملكه فان الكلب اذا اكل على انه لم يكن كلبا معلما
 وكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فحرم اذ انبي في ملك الصياد **م** ومن شرط الحل
 بالربي التسمية **ش** اي لا يتركها عامدا **م** والجرم وان لا يقصد عن طلبة لو غاب متجامل اسمهم **ش**
 اي رعى فغاب عن بصره متجامل اسمهم فاذ ركه ميتا فان لم يقصد عن طلبة حل اكله لان غير هذا
 ليس في وسعده وان يقصد عن طلبة حرم لان في وسعده ان يطلبه وقد قال عليه السلام لعلى هوام
 الارض قتلته **م** فان ادركه المرسل والراعي حياد كاله **ش** المراد انه ادركه حيا وفيه من الحيوة
 فوق ما يكون في المذبوح يجب التذكية حتى لو ترك التذكية حرم وقد قال في المتن فان تركها
 عمدا المراد انه ترك التذكية مع القدرة عليها اما ان لم يتمكن من التذكية ففي المتن اشارة
 الى جله كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله وكذا عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول الشافعي رحمه الله
 في ظاهر الرواية حرم وان كان حيوة مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها فلا يجب تذكيته
 اما في الميتة وبه واخوانها وفي الشاة التي مرضت فالغتوى على ان الحيوة وان قلت معتبر حتى
 لو ذكاه وفيها حيوة قليلة حل لقوله تعالى اما ذكيت **م** فان تركها **ش** اي التذكية **م** عمدا
 او ارسل بجوسي كلبه فزجره مسلم فان زجره **ش** اي غرزه بالصياح فاشد **م** او قتله معراض بعينه
ش المعراض السم الذي لا يرسله سم معراضا لانه يصيب الشيء بعرضه فان كان في راسه جدة
 فاصاب جده **م** او بندقه ثقيلة ذات حدة **ش** انما قال هذا لانه يحتمل ان يكون قتله بثقله
 حتى لو كان خفيفا بده حدة حل لتعين الموت بالجرم **م** او رعى صيدا فوقع في ماء **ش** فانه يحتمل ان الماء
 قتله فحرم **م** او على سبي او جيل فتدرك منه الى الارض حرم **ش** لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن
م فان وقع على الارض ابتداء **ش** فان الاحتراز عن هذا غير ممكن فيحل **م** او ارسل مسلم كلبه فزجره
 بجوسي فان زجره ولم يرسله احد فزجره مسلم فان زجره **ش** اعلم انه اذا اجتمع الارسل والزجر
 اي الشوق فلا اعتبار للارسل فان كان الارسل من الجوسي والزجر من المسلم حرم وان كان على
 العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حل وان كان
 من الجوسي حرم **م** او اخذ غير ما ارسل عليه اكل **ش** هذا عندنا فانه لا يمكن التعليم بحيث
 ياخذ ما عتبه وعند مالك رحمه الله لا يؤكل وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا اخر اكله كمالو
 رعى سهمما الى صيد فاصابة واصاب اخر وكذا لو ارسل على صيد كثير وسمى مرة واحدة بخلاف
 ذي الشاتين بتسمية واحدة **م** كصيد رعى فقطع عضو امته لا العضو **ش** هذا عندنا وعند
 رحمه الله اكل جميعا لنا قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت **م** وان قطع اثلاثا واكثر
 مع مجزئ **ش** اي قطعته وطعنت بحيث يكون الثلث في طرف الراس والثلثان في طرف العجز **م**
 او قطع نصف راسه او اكثر او قد ينصفين اكل كله **ش** لان في هذه الصور لا يمكن حيوة
 فوق حيوة المذبوح فلم يتناولوه قوله ما بين من الحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف

انه قد قتله بثقله
 في الجوسي كلبه
 في سبي او جيل
 في سبي او جيل
 في سبي او جيل

لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده
 مثل كلب غير معلم او كلب الجوسي او كلب

والثالث في طرف العجز لا مكان الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبح وخلاف ما اذا قطع اقل
 من نصف الرأس لا مكان الحيوة فوق حيوة المذبح **م** فان رعى صيدا فرمائه اخذ فقتله فهو
 للاول وخرم وصمن الثاني له قيمته مجر وخال كان الاول الخبز والفلثاني وحل **ش** اي رعى
 بصيد فرمائه اخذ فقتله فان كان الاول اخذه عن حيز الامتاع فهو ملك الاول ويكون حراما
 لان ذكوت ذكوة اختيارية فحرم حيث قتله بالرمي وان كان ملكا الاول وخرم برمي الثاني
 والثاني يصير قيمته حال كونه مجر وخال يرمي الاول فاذا لم يكن الاول اخذه عن حيز الامتاع
 فهو ملك للثاني لانه قد صاحبه ويكون حلالا لان ذكوت اضطرارية **م** ويصاد ما يוכל لحمه
 وملا يוכל **ش** فما لا يוכל لحمه فلا يصطاد بطارحه وجلده **م** **كتاب الرهن**
 هو حبس الشيء بحق يمكن اخذه منه كالدين **ش** فان الدين يمكن اخذه من المرهون بان يباع المرهون
 بخلاف العين فان الصورة مطلوبة فيها فلا يمكن حبس صورها من ثوبا خر **م** ويتعقد بايجاب
 وقبول غير لازم **ش** اي يتعقد حال كونه غير لازم **م** فالرهن تسليمه والرجوع عنه **ش** اي تسليم
 الرهن بمعنى المرهون والرجوع عن الرهن بمعنى العقد **م** فاذا سلم قبض حوز **ش** اي مقبوضا
 غير شايع **م** مفترعا **ش** اي غير مشغول بحق الرهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون الخلاء
 بدون الثمر ودان فيها متاع الراهن بدون المناع **م** متمرا **ش** اي ان كان متصلا بحق الراهن خلقه
 كالشجر على الشجر يجب ان يميز ويفصل عنه فالمفترع يتعلق بالكل فيجب فرائعه عما حل فيه وهو ليس بمرهون
 سواء كان اتصاله به خلقه او مجاورة والمتميز يتعلق بالجزء في الحل فيجب انفصاله عن محل غير
 مرهون اذا كان اتصاله به خلقه حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يصير كرهن المتاع الذي في بيت الراهن
م لزم والتخلية قبض فيه كما في البيع **ش** التخلية ان يصعد الراهن في موضع يمكن المرهون من اخذه
 هذا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله لا يثبت في المنقول لما لا ينقل لا يثبت قبض موجب للضمان
 متملة العصب وعند مالك رحمه الله يلزم بدون القبض **م** ويضمن باقل من قيمته ومن الدين **ش** اعلم
 ان هذا تركيب مشكل عقل الناس عن اشكاله وهو انه يتوهم ان كلمة من هو التي تستعمل مع فعل التقبيل
 وليس كذلك لانه ان اريد انه مضمون باقل من كل واحد فهذا غير مراد وان اريد انه مضمون
 باقل من المجموع او باقل من احدها ان كان الواو بمعنى او فهذا اشئ مجهول غير مقيد بل المراد
 انه مضمون بما هو اقل فان كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل
 من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من البيان تقديره انه مضمون بما هو اقل من الاخر الذي
 هو القيمة تارة والدين اخرا **م** اذا علم الحكم فيما اذا كانت القيمة اكثر وهو انه مضمون بالدين
 والفضل امانة فهم الحكم في صورة المساواة انه يكون مضمونا بالدين **م** فلو هلك وهما سواء
 سقط دينه وان كانت قيمته اكثر فالفضل امانة وفي اقل سقط من دينه بقدرها ورجع
 المرهون بالفضل **ش** فالحاصل ان بدل المرهون على الرهن يد استيفاء لانه وثيقة لجانب الاستيفاء

هذا هو الرهن
 وهو حبس الشيء
 بحق يمكن اخذه
 منه كالدين

ليكون موصلة اليه فيكون استيفاء من وجهه ويتقرر بالهلاك فاذا كان الدين اقل من القيمة
 فقد استوفى الدين والفضل امانة وان كانت القيمة اقل يكون مستوفيا بقدر المال له وهو القيمة
 فيرجع بالفضل هذا عندنا وعند مالك رحمه الله هو مضمون بالقيمة وعند الشافعي رحمه الله هو
 غير مضمون بل هو امانة **م** والمرهون طلب دينه من رهنه **ش** فانه لا يسقط بالرهن طلب الدين
م وخبسته به **ش** اي حبس الراهن بالدين **م** وحبس رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه
 او يبرئه **ش** فانه لا يبطل الا بالرد على الراهن على وجه العتق لانه يبيع مضمونا ما بقي القبض والدين
م لا الانتفاع به باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة واعارة وهو متعذر لو فعل ولا يبطل
 الرهن به **ش** اي بالتعدي **م** واذا طلب دينه امر باحضار رهنه فان احضره سلم كل دينه ولا
 ثم رهنه وان طلب في غير بلد العقد ان لم يكن للرهن مؤنة حمل وان كان سلم دينه بلا احضار
 رهنه **ش** اي يسلم الدين او لا لينتفعين حق المرهون كما ذكرنا في البيع ان الثمن يسلم او لا لهذا المعنى
 وقوله وان طلب متصل بما سبق وهو قوله امر باحضار رهنه اي يؤمر باحضار الرهن وان كان
 طلب الدين في غير بلد العقد وهذا الحكم وهو امر باحضار الرهن في غير بلد العقد انما يثبت
 ان لم يكن للرهن مؤنة الحمل حتى ان كان للرهن مؤنة الحمل سلم دينه بلا احضار الرهن **م** ولا يكلف
 مرهون طلب دينه احضار رهن وضع عند عدله ولا من رهن باعة المرهون بامر حتى يقبضه
ش اي ان امر الراهن المرهون ببيع رهنه فباعه فان لم يقبض الثمن لا يكلف باحضار الثمن اذا طلب
 وان قبض الثمن يكلف باحضاره **م** ولا مرهون مع رهنه تمكينه من بيعه حتى يقبض دينه
ش اي لا يكلف مرهون مع رهنه ان يمكن الراهن من بيع الرهن ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف
 المذكور معينا الى قضاء الدين **م** ولا من قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض
 البقية **ش** اي لا يكلف مرهون قضى بعض دينه تسليم رهنه ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف
 المذكور معينا الى قبض بقية الدين **م** وله حفظه بنفسه وعياله كالزوجة والولد والخدم
 الذين في عياله **م** ضمن حفظه بغيرهم وابداعه وتعديده وجعله خاتم الرهن في خنصر
 لا يجعله في اصبع اخرى **ش** فان جعله في الخنصر استعمل وجعله في اصبع اخرى لا يعدم العادة
 بل هو من باب الحفظ **م** وعليه مؤنة حفظه ورده الى ربه او رد جزء منه كاجر بيت حفظه
 وحافظه فاما جعله لابق ومدا والخرج فنقسم على المضمون والامانة **ش** اي على المرهون
 مؤنة الحفظ كاجر بيت الحفظ واجر الحافض وكذا مؤنة رده الى المرهون ان اخرج من يده
 كجعل لابق فهو على المرهون اذا كانت قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رد جزء من الرهن الى المرهون
 كذا والخرج اذا كان قيمته مثل الدين اما اذا كان قيمته اكثر فنقسم على المضمون والامانة
 فما هو مضمون فعلى المرهون وما هو امانة فعلى الراهن وهذا بخلاف اجرة بيت الحفظ فان تمامه
 على المرهون وان كانت قيمة المرهون اكثر من الدين لان وجوب ذلك بسبب الحبس وحق الحبس

ليكون

في الكل ثابت له **م** وعلى الراهن مؤن تبقينه واصلاح منافع كنفقة رهنه وكسوته واخراج عيه
 وطير ولوا رهن وسقي البستان والقيام بامور **باب ما يصح رهنه والرهن**
اولا يصح رهن مشاع ومخرج على حلد ونه وزرع ارض او حقل ارض دونها **ش** لعدم كونه
 متميزا **م** وكذا عكسها **ش** اي يصح رهن قلد ودون مروض بدون زرع او حقل لعدم كونه مفعرا
 فلا يتم القبض وعز الى خيفة رهنه انه ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون
 استثناء الاشجار بمواضعها فيكون لان الاتصال جيبين يكون الاتصال مجاوزه ولورهن الخيل مواضعها
 مجوز ايضا لان الاتصال اتصال مجاوزه **م** ورهن الحر والمدبر والمكاتب وام الولد **ش** لما ذكر
 ما لا يجوز رهنه اراد ان يركب ما لا يجوز رهنه فقال **م** ولا بالامانات **ش** كالودعة والمستعار
 ومال المضاربة والشركة **م** ولا بالبرك **ش** صورته باع زبد من عمره وادار رهنه برك عند المشتري
 بما يدركه في هذا البيع وكذا الورهن شيئا عاذا لم يعل فلان لا يجوز ولو كفل بهذا يجوز **م** ولا بعين
 مضمونة بغيرها **ش** المراد ان لا يكون مضمونة بالمثل او بالقيمة **م** كبيع في يد البائع **ش** اي بغير شيئا
 ولم يسلمه فريهن به شيئا لا يجوز لان اهلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق
 ولا بالكفالة بالنفس وبالقصاص بالنفس وماد وبها وبالشفعة **ش** اي كفل بنفس رجل فريهن
 بها شيئا ليس لها واذا اوجب عليه القصاص فريهن شيئا لا يمنع من القصاص لا يجوز وكذا اذا رهن
 البائع او المشتري شيئا عند الشفيع ليس له ان يشفعه لا يجوز لعدم الدين في هذه الصور **م**
 وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد الجاني او المديون **ش** فانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يكون
 على المولى شيء واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللراهن ان يأخذ المرهون من الميراث ولو هلك
 المرهون في يد الميراث قبل طلب الراهن هلك بلا شيء لانه حكم للباطل فبقي القبض يادن المالك **م**
 ولا رهن خمر وارتما من مسلم او ذي **ش** اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خمر او برتها من مسلم
 او ذي **م** ولا يضمن له برتها في عكسه الضمان **ش** اي ان رهن المسلم من ذي خمر او برتها
 في يد ذي **ش** لا يضمن للمسلم شيئا وان رهن الذي من المسلم خمر او برتها في يد المسلم يضمن للمسلم الذي لا يملك
 منقووم في حواله ذي **م** ومن المسلم **م** وصح بعين مضمونة بالمثل او بالقيمة كالمغصوب وبدر الخلع
 والمهر وبدر الصلح عن دم عدي **ش** فان هذه الاشياء اذا كانت قايمة بحب عينها وان هلكت خيل المثل
 او القيمة فيصح الرهن بها **م** وبالدين ولو مؤجود انا رهن ليقضه كذا في ذلك **ش** يد الميراث عليه
 مجاوزه **ش** اي ان هلك في يد الميراث فللراهن على الميراث المقدار الذي وعدا فاضد في ذلك بالرفع
 مبتدأ في يد الميراث صنفه عليه خبر واعلم ان الرهن انما يكون مضمونا بالدين المؤجود اذا كان
 الدين مساويا للقيمة او اقل ما اذا كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما يذكر هذا القسم
 لان الظاهر ان لا يكون الدين باكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل التذرية فحكمه يعلم مما سبق
 فاعتمد على ذلك **م** وبراس مال السلم ومن الصرف والمسلم فيه فان هلك في المجلس فقد اخذ وان قرا

قبل نقد وهلك بطلا **ش** اي اذا رهن براس مال السلم او من الصرف فان هلك الرهن قبل الاقترا
 فالمرث قد استوفى حقه وان اقترا قبل نقد المرهون به وقيل هلك المرهون بطل السلم والصرف
 وهذا التفصيل لا يتناقض في الرهن في المسلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن يصير مستوفيا للمسلم
 فيه فلا يبقى السلم **م** ورهن المسلم فيه رهن بغيره اذا فسخ **ش** اي اذا كان الشيء مرهونا بالمسلم
 فيه ثم فسخ عقد السلم في يورهن بالبدل يكون له السلم ان يجسر الرهن حتى يقبض راس المال وهلك
 رهنه بعد الفسخ هلك به **ش** اي اذا رهن المسلم اليه عند رب السلم شيئا بالمسلم فيه ثم فسخ السلم
 قبل ان يرد رهنه في يد رب السلم فله ان يكون بالمسلم فيه اي يكون على رب السلم ان يؤدى الى المسلم اليه مقدار
 لطعام المسلم فيه لانه اذا هلك الرهن صار كان رب السلم يستوفى المسلم فيه لان يد الميراث يستوفى
 بتقديره لانه في ذلك فصار كان رب السلم استوفى المسلم فيه ثم فسخ العقد فعلى رب السلم اداء المسلم فيه
 الى المسلم اليه **م** ويدين عليه عبد طفله **ش** اي صح الرهن بدين على اب عبد طفله هذا عندنا وعندنا
 رهنه الله ورقر لا يصح وهو القياس اعتبارا لخصيصة الماد بقاء وجه الاستحسان ان في حقيقة الايقان
 ازالة ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي هذا نص حافظ لما ادمع بقا بملكه **م** وبمن عبد او حقل
 او دكية ان ظهر العبد حر او الخمر او الدكية ميتة **ش** اي اشترى عبد او خلا او شاة مذبوحة
 ورهن بمن المشتري وهو عرق دراهم مثلا شيئا ثم ظهر العبد حر او الخمر او الشاة ميتة فالرهن
 مضمون ان هلك وفيه عشرة دراهم او اكثر فعلى الميراث عشرة دراهم يؤدى بها الى الراهن وان كانت
 قيمته اقل فعليه القيمة لانه رهنه بدين واجب ظاهرا **م** وببدل صلح عن انكار او اقراض الدين
ش صالح مع انكار ورهن بدل الصلح شيئا ثم تضاد قاعلان لادين فالرهن مضمون كما ذكر **م** ورهن
 الحزين والمكبل والموزون فان رهن بحسبه بملكه بمثله قد رامن دينه ولا عبرة للجودة
ش قوله قد رامن من مثله اي يعتبر المائدة في القدر وهو الكيل والوزن بلا اعتبار الجودة
 وعندنا تعتبر القيمة فيقوم بخلاف الجنس ويكون رهنها مكانه فان رهن ابريق فضة وزنة دراهم
 بعشرة دراهم فلهك فعندنا حقة رهنه الله هلك بالدين وعندنا ان كان قيمته مثل وزنه او اكثر
 فكذا وان كان قيمته اقل وهي ثمانية مثلا اشترى ثمانية دراهم ذهب ليكون رهنها مكانه فان قيل
 في هذا التركيب وهو قوله فلهك بمثله قد رامن دينه نظرا لان الدين اذا كان خمسة عشر وزنه
 وقد هلك فقد هلك بعشرة دراهم من الدين فعلى المديون خمسة فيكون من النعبيض فلا يتناول
 ما اذا كان وزنه عشرة والدين ثمانية لان النعبيض غير ممكن ولا يكون للبيان هنا لانه لما اراد به النعبيض
 لا صورة لا يكون للبيان في صورة اخرى لان المشترك لا تقوم له ولا يتناول ايضا ما اذا كان وزنه
 خمسة عشر والدين ثمانية لانه يصير معناه ان هلكه بمقدار خمسة عشر من الدين وهو عشرة فهذا غير مستقيم
 فلنا ليس غرضه بيان انه باي شيء مضمون في كل صورة بل الغرض انه هلك باعتبار الوزن لا باعتبار القيمة
 فتقديره انه هلك بمثله وزنه من الدين اذا كان الدين زائدا فاد اعلم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة

وصورة أن يكون الوزن رايد على الدين لما عرف أن الفضل امانة **م** ومن شئى على أن يرهق شيئا أو يعطى
 كقيل لا يعينها من مئة وأنى صح استخسانا **ش** والقياس أن لا يجوز لأنه صفقة في صفقة وجد
 أنه شرط ملائم لأن الكفالة والرهن للاستباق والاستباق ملائم الوجوه وأما قيل يعينها لأنه
 لو لم يكن الرهن أو الكفيل معينا يفسد البيع **م** ولا يجبر على الوفاء **ش** هذا عندنا لأنه لا يجبر على التبع
 وعند زفرجه أنه يجبر لأن الرهن إذا شرط في البيع صار حقا من حقوقه كالوكالة المشروطة
 في الرهن **م** وللبيع فسخه إذا أسلم منه حالا أو قيمة الرهن رهنا **ش** إذا عندنا ما صح الشرط
 فانه وصف مرغوب فبقوا به يكون للبايع حق الفسخ **م** فان قال لبايعه أمسكه هذا حتى اعطى تسك
 فهو رهن **ش** أى اعطى المشتري البايع شيئا غير مبيعة وقال أمسكه هذا حتى اعطى تسك يكون رهنا
 لأنه تلفظ بما يبدى على الرهن والعين للعاني وعند زفرجه أنه لا يكون رهنا **م** وإن رهن عينا
 من رجلين بدلين لكل منهما **ش** أى يصير كل واحد محبوسا بدلين كل واحد لا أن نصفه يكون رهنا عندنا
 ونصفه عند ذلك فهذا خلاف المبيعة من رجلين حيث لا بيع عندنا حنفية جهة الله فان الأول لا يقبل
 الوصف بالتجزى بخلاف المبيعة **م** وإذا تباينا فكل في ثوبه كالعدول في حق الآخر ولو هلك ضمن
 كل حصته **ش** فان عند المالك يصير كل مستوفيا حصته والمستوفاء مما يجزى **م** فان قضى دين
 فكله رهن للآخر **ش** لما مر أن كل رهن عند كل واحد **م** وإن رهنا رجلا رهنا بدلين عليهما صح بكل الد
 بمسكه إلى قبض الكل **ش** أى يصح هذا لأن قبض الرهن وقع في الكل بلا شيوخ **م** وبطل حجة كل منهما
 أنه رهن هذا فيه وقبضه **ش** هذه مسألة مبتدأة لا تعلق لها بما سبق وصورة أن كل واحد
 من الرجلين إذا عانى زيدا رهن هذا العبد من هذا المدينى وسلم اليه وقام على ذلك بيته بطل
 حجة كل واحد لأنه لا يمكن القضاء لكل واحد **م** لا أحدهما لعدم الموثوقية ولا القضاء لكل
 بالنصف للشيوخ **م** ولو مات رهنه والرهن معهما فلهن كل ذلك كان مع كل نصفه رهنا بحقه
ش هذا قولنا حنفية وهم رحمهم الله وهو استخسان وعندنا يوسف رحمه الله هذا باطل وهو
 القياس كما في الحيوة وجه الاستخسان أن حكمه في الحيوة والجيب والشيوخ يضع وبعد الما
 المستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يضع **م** **باب رهن عند عدل**
 يتم الرهن بقبض عدل بشرط وضعه عند **ش** هذا عندنا وقال المالك رحمه الله لا يجوز لأن يد يد المالك
 وهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فان عدم القبض قلنا يد يد على الصورة يد المالك وفي المالبة
 يد المدين لأن يد يد ضمان والمضمون المالبة فتزول منزلة شخصين **م** ولا أخذ لأحد هاتين
 يرفعهما أحدهما وهلكه معه هلك رهنه فان وكل العدول أو غيره ببيعه إذا أحل أجله صح فان
ش أى التوكيل **م** في الرهن لا يجوز بالعدول ولا بمو الرهن أو المرتهن بل بموت الوكيل سواء
 كان الوكيل المرتهن أو العدول أو غيره وإذا أمان الوكيل لا يقوم وارثه أو وصيه مقامه عندنا
 وعندنا يوسف رحمه الله أن وصى الوكيل بملك يبعده **م** وله تبعه لغيبه ورثته **ش** أى الوكيل يبيع الموهو

صح وكله رهن من كل شيئا

بغيبه ورثة الراهن **م** ولا يبيع الراهن أو المرتهن الموهو الآخر **ش** أى لا يكون المرتهن يبيع الرهن
 المرتهن أيضا لا يكون المرتهن يبيع الرهن الموهو الراهن بأن وكله أو باعه فأجاز الراهن بعه
م فان حل أجله ورهنه غايته أخير الوكيل على بيعه كوكيل بالخصومة عاب موكلة وأياها **ش** فان الوكيل
 يجبر على الخصومة فأما صل أن الوكيل لا يجبر على التصرف إلا في هذه الصورة إذا غاب الراهن وأنى الوكيل
 عن البيع فان المرتهن يتصرف فيجبر الوكيل على البيع كما يجبر على الخصومة إذا غاب الموكل فان الموكل
 اعتمد عليه وغاب فلو لم يخاصم يتصرف الموكل ويبيع حقه فيجبر الوكيل على الخصومة **م** وكذا الوكيل
 بعد الرهن في المصح **ش** اعلم أن في الجبر قولين أحدهما أن الجبر إنما يثبت إذا كانت الوكالة لازمة وهو
 أن يكون في ضمن عقد الرهن فإذا كان بعده لا يجبر والآخر أن الجبر بناء على أن حق المرتهن يبيع فيجبر
 كالوكيل بالخصومة إذا غاب الموكل وإنما كان هذا القول أصح لأن عدم الدليل لا يدل على عدم الدلول
 خصوصاً إذا وجد دليل آخر **م** فان باعه العدول فالرهن رهن لملك كملكه فان أوفى منه المرتهن
 فاستحق **ش** أى الرهن **م** ففي المالك **ش** أى إذا هلك الرهن في يد المرتهن **م** ضمن المستحق الراهن وصح
 البيع والقبض والعدول هو الراهن وصح أو المرتهن مئته وهو له ورجع المرتهن على رهنه بدينه
 أى المستحق إما أن يضم الراهن قيمة الرهن لأنه غاصب وحينئذ صح البيع وقبض الثمن لأن الراهن
 ملكه باداء الضمان وإما أن يضم العدول القيمة لأنه متعدي بالبيع والتسليم وحينئذ العدول بالخيار
 إما أن يضم الراهن القيمة وحينئذ صح البيع وقبض الثمن وإما أن يضم المرتهن الثمن الذي أداه إليه
 وقوله أى ذلك الثمن يكون للعدول فيرجع المرتهن على رهنه بدينه **م** وفي القام أخذه **ش** أى المستحق
 المرهون **م** من متبرع به ورجع هو على العدول بمئته ثم هو على الراهن بدو صح القبض وعلى المرتهن
 بمئته ثم هو على الراهن بدينه **ش** أى العدول بالخيار إما أن يرجع على الراهن بالثمن وحينئذ صح قبض الثمن
 وإما أن يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع على الراهن بدينه **م** وإن لم يشترط التوكيل في الرهن رجع العدول
 على الراهن فقط فنقض المرتهن مئة أولاً **ش** أى ما ذكر من خيار العدول من تضمين الراهن أو المرتهن
 إنما يكون إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن فانه حينئذ تعلق حق المرتهن بالوكالة فلا يعجز
 وأنى الثمن إلى أحد الأمرين **م** حقه عند لا يرجع على القابض فضلا لا يرجع على الراهن سواء
 قبض المرتهن أو لم يقبض وصورة ما لم يقبض أن العدول باع الرهن بامر الراهن وضاع الثمن في يد العدول
 بلا تعدي به ثم استحق المرهون فالضمان الذي يلحق العدول يرجع به على الراهن **م** وإن هلك الرهن مع المرتهن
 فاستحق ضمن الراهن قيمته هلك بدينه وإن ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته وبدينه **ش** أى المستحق
 بالخيار بين تضمين الراهن أو المرتهن فان ضمن الراهن ملكه باداء الضمان فصح الرهن وإن ضمن المرتهن
 رجع على الراهن بالقيمة لأنه معزور ومن جبة الراهن وبالدين لأنه انتقص قبضه فيعود حقه كما
 قيل عليه لما كان قرار الضمان على الراهن والمالك في المضمون يثبت لمن عليه أقر الضمان فثبت أنه من ملك نفسه

باب التصرف في الجناية في الرهن

ان اجاز من رهنه او قضى دينه بقدر وصار منه رهنا وان لم يجز فسخ لا ينفسخ في المصح وصبر المصح الى فكر الرهن او رفع الى القاضي لينفسخ **ش** اعلم ان المراد اذا افسخ بنفسه في رواية والمصح انه لا ينفسخ لان حقه في الحبس لا يبطل بان عقاد هذا العقد فيقف موقوفاً فالمشترى ان شاء صبر الى اقل الرهن او رفع الامر الى القاضي لينفسخ البيع **م** وصح اعتاقه وتدينه واستيلاده رهنه فان فعلها غنيا ففي دينه حلال اخذ دينه وفي مؤجله قيمته للرهن بطلان الجاهل **ش** اي اخذ قيمته لاجل ان يكون رهنا عوضا عن المهر في الزمان حلول الاجل وقايدته تظهر اذا كان القيمة من غير جليس كما اذا كانت القيمة دراهم والدين كوبري ولا قدرته له على اداء الدين في الحال فيكون الدراهم رهنا الى اجل **م** وان فعلها فقيرا ففي العتق سعي العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي اخيه سعي في كل الدين بلا رجوع **ش** فان الراهن اذا اعتق وهو ميسر فان كان الدين اقل من القيمة من القيمة سعي العبد في الدين وان كان القيمة اقل سعي في القيمة لانه انما سعي لانه لما تعدد للرهن استيفاء من الراهن باخذه من ينفع بالعتيق والعبد انما ينفع بمقدار ما يملكه ثم يرجع بما سعي على السيد اذا استبرأ سيرة لانه قضى دينه وهو مضطر فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما جمل عنه وفي التدبير والاستيلاد سعي في كل الدين لان كسب المدين والمستولدة ملكا للمول فيسعيان في كل دينه ولا رجوع **م** وان لاداه رهنه كاعتاقه غنيا **ش** اي ان اتلف الراهن الرهن فكما اعتقه غنيا اي ان كان الدين حلالا اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل **م** واجنبى ثلثه ضمه مرتبه وكان **ش** اي الضمان رهنا معه ورهنه اعادة مرتبه رهنا واحدا يادان صاحبه اخذ سقط ضامنه فملكه مع مستعير هلك بلا شيء ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رد الرهن احق من العوام **ش** لان حكم الرهن باق فيه لانه لا يرد العار به ليست بلازمة وكوده غير مضمون لا يرد على غيره هو ردان ولذا الرهن مضمون غير مضمون **م** ومرئى ان يستعمل رهنه او استعاره من رهنه لعل ان هلك قبله او بعد ضيق **ش** كالرهن **م** ولو هلك حال عمله لا وصح استعاره شيء لرهن فبرهن بما شاء وان قيد بقيد عامي من قدر وجلس ومرئى وبلد فاد خالف ضمن المعير مستعير ويمن رهنه بين مرتبه او اياه **ش** الضمير راجع الى المرئى ومعطوف على المستعير **م** ورجع هو باضمين ويدنيه على رهنه وان وافق وهلك مع مرتبه فقد اخذ كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر ضمن مستعير قدر دين او فاه منم القيمة او بعض دينه ان كانت اقل وباقي دينه على رهنه **ش** اي ان وافق وهلك الرهن مع فان كانت قيمته عشرة والدين عشرة فقد اخذ المرئى كل الدين وضمن المستعير الذي اوفاه وهو عشرة للمعير وان كانت قيمته خمسة عشرة والدين عشرة فقد اخذ المرئى كل الدين فيضمن المستعير الذي اوفاه او فاه الى عشرة ولا يضمن القيمة لانه قد وافق فليس بمنعدي وان كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشر فقد اخذ المرئى بعض الدين وهو عشرة وباقي الدين على الراهن وضمن المستعير قدر ما اوفاه **م** فالدين وهو العتق

ولا يمتنع المرئى اذا اقصى لمعير دينه وقل رهنه **ش** اي هو يسعي في تخليص ملكه **م** ورجح على الراهن بما ذكر **ش** لانه غير متمتع لما ذكرنا **م** ولو هلك مع الراهن قبل رهنه او بعد فكله لا يضمن **ش** وان استعيره او رهنه من قبل لا يضمن خالف ثم عاد الى الوفاق ولا يضمن خلافا للشافعي رحمه الله وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرئى عليه يسقط من دينه بقدر جناية الرهن عليهما وعلى المعير **ش** هذا عند ائمه اربعة الله وقال جناية الرهن على المرئى معتبرة لا يباح حصوله على غير مالكة وفي اعتبار فائدة وهو الرفع بالجناية فان شاء الراهن والمرئى ابطلا الرهن ودفع بالجناية الى المرئى وان قال المرئى لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله له ان الجناية حصلت في ضمان المرئى فعليه تخليصه ولا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه **م** ومن رهن عيدا يعيدك القيا بالي موجب فصارت قيمته مائة فقتله رجل وعظم مائة وكل اجله فبقي منه المائة من حقه وسقط باقيه **ش** لان نقصان السعة لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لفرجه الله فاذا كان الدين باقيا وبطل المرئى بذلك استيفاء فيصير مستويا للكل من المبتدأ **م** وان باعه بامره وقبض منه رجع بما بقي اياه باعه المرئى بامر الراهن بالمائة بعد ان صار قيمته مائة وقبض منه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصا السعة لان نقصان السعة ليس هلاكا لاحتمال العود على ما كان وان كان الدين باقيا وبطل الراهن ان يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته **م** وان قتله غيب يعيدك مائة فدفع به كل دينه **ش** هذا عند ائمه اربعة وعلى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله وهو المختار ان شاء فكله وان شاء سلم العبد لم يدفع الى المرئى بالمال وعند فرجه الله يصير رهنا بمائة لانه بقي الحلف بقدر السعة فيفي الدين بقدره قلنا الرهن لله العبد الباقي قائم مقام المول وضار كما كان المول قائما وتراجع سعة ثم لمحمد رحمه الله ان المرهون يعيد في ضمان المرئى فيجوز الراهن كالمبيع قبل القبض ولهما ان التعير لم يظهر في حق العبد لقيام الثاني مقامه فان حتى الرهن خطأ فراه مرتبه ولم يرجع **ش** اي على الراهن لان الجناية حصلت في ضمان المرئى ولا يملك الرفع لان المرئى غير مالك **م** فان اتى دفعه الراهن او فراه وسقط الدين **ش** اي ان الرهن ان يقر في الرهن اذ دفع العبد او اقرعته وبأ فعل يسقط الدين واعلم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان الدين اقل من قيمة الرهن او مساويا اما اذا كان اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي لكونه يترك في المثلن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **م** وان مات الراهن باع وصم رهنه وقضى دينه **ش** هذه مسألة مبتدأة لا يعلق لها مسألة الجناية اي اذا مات الراهن فوصيته يبيع الرهن باذن المرئى ويقضى دينه كما اذا كان الراهن حيا فله البيع باذن المرئى كذا ههنا **م** فان لم يكن له وصي نصبت وصي يبيعه **م** فصل عبيد قيمته عشرة رهن بها فمهر وخال وهو بعد لها **ش** اي الحل بعد عشرة **م** بقي رهنه بها **ش** فالخاسر ان ما هو محل للبيع محل للرهن وما ليس محل للبيع ليس محل للرهن والخمر ليس محل للبيع ابتداء لكن محلا له بقا فكذا الدرهم **م** وشاة قيمته عشرة رهنت بها ماتت قد ربح جلدها فعبدك درهما فهو رهن به وغاء الرهن كولد له ولينه وصوفه وشمع

لوا هنيئاً وهو رهن مع اصله وبذلك بلا شيء **ش** فانه لم يدخل تحت العقد مقصوداً **م** وان هلك
 اصله وبقي هو فكيف يسقط الدين على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصته
 وفك يسقطه **ش** كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفك خمسة
 فثلثا العشرة حصته الاصل فيسقط وثلث العشرة حصته النماء فيفك **م** والزيادة في الرهن
 وفي الدين لا **ش** هذا عندنا في حصة رهنه الله ونحوه الله وعندنا في يوسف رهنه الله بزيادة في الدين
 ايضا قال الدين بزيادة الرهن والزيادة في الرهن بزيادة الدين في الدين بوجوب الشئوع في الرهن وعند
 زفر والشافعي رهنه الله لا يجوز في شيء منها كما لا يجوز في المبيع والتمن عندهما قرض في البوع
م فان رهن عبد يهرل الغالب قد رفع عبد اذ كان رهنه بدين المول فهو رهن **ش** اي المول رهن **م**
 حتى يرد الى رهنه وممنه امين في الآخر حتى يجعل مكان المول **ش** بان يرد المول الى الراهن فيجوز
 يصير الثاني مضروباً ولو ابراء المدين رهنه عن دينه او هبته منه فذلك الرهن **ش** اي المول
م هلك بلا شيء هذا الاستحسان وفي القياس هلك بالدين وهو قول زفر رحمه الله **م** ولو قبض المدين
 دينه او بعضه من رهنه او غيره او شرك بالدين عينا او صالح عنه على شيء او احال الراهن ماله
 بدينه على آخر هلك رهنه معه هلك بالدين ورد ما قبض المدين اذ وبطل الحوالة وكذا لو
 علي ان لا دين ثم هلك هلك بالدين **ش** حكم هذه المسائل مبني على ان يرد المدين بدينه استيفاءً يتقرر ذلك
 بالهلاك فاذا هلك بدين ان الاستيفاء وقع مكرراً فبرك ما قبض المدين اذ فاذا ادى المدين
 يرد اليه وان ادى غيره يرد الى ذلك الغير وان احال ليطال الحوالة في صورة التضاد في وجود
 محتمل اذا عرفت هذا ففرجه الله قاس المسئلة الخلافية على هذه الصورة ووجه الاستحسان
 هو الفرق بينهما وهو ان الهلاك بالدين يقتضي وجود الدين وبإبراء والهبة لا يقتضي اصاله
 خلاف الاستيفاء فان الاستيفاء لا ينعقد بالدين بل يثبت لكل منهما على المخرجين فيسقط الطلب
 لعدم الفائدة **م** **كتاب الجنايات** **ش** اعلم ان القتل خمسة
 انواع عمد وشبهة عمد وخطاء وجاري مجرى الخطاء والقتل بسبب فبين هذه الانواع باحكام فقال
م القتل العمد ضربان قصد بالما يفرق الاجزاء كسلاح ومجد ومن خبي او حجر وليطة وناب **ش** هذا
 عندنا في حصة رهنه الله وعندنا وعند الشافعي ضربان قصداً بالما يفرق اليقين حتى ان ضربه بحجر عظيم
 او خبي عظيم فهو عمد **م** وبدياً ثم وجب القود عينا **ش** هذا عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فان القود
 غير متعين عنده بل المولى مخير بين القود واخذ الدية لنا ان المالا ما يجب في الخطاء ضرورة صيانة
 عن المهر اذ لا ما تملكه بدينه وبين النفس في العمد لا يجب مع احتمال المثل صورة ومعنى **م** الكفارة
ش خلافاً للشافعي رحمه الله هو يقول لما وجبت في الخطاء فلا وجب في العمد ونحن نقول لا يلزم من كون
 الكفارة سائقة للخطاء كونها سائقة للعمد وهو كبرية محضة **م** وشبه العمد ضربان قصداً بغير ما ذكر
ش كالعضا والسوط والحجر الصغير وماما الضرب بالحجر العظيم والخب العظيم فمن شبه العمد ايضا

هذا هو العمد وهو الذي لا يفرق بين الاجزاء كسلاح ومجد ومن خبي او حجر وليطة وناب

عندنا في حصة رهنه الله خلافاً للغير **م** وفيه الاثم والكفارة ودية مخلطة على العاقلة **ش** سائر
 تفسير الدية المخلطة وتفسير العاقلة **م** بلا قود وهو فيما دون النفس عمد **ش** اي ضرب قصداً بغير
 ما ذكر فيما دون النفس عمد موجب للقصاص وليس فيما دون النفس شبه عمد وفي الخطاء ولو على عبد
ش اما قال هذا الرفع نوح ان العبد مال وضمان الموال لا يكون على العاقلة فمع ذلك اذا كان قتله خطاء يكون
 الدية على العاقلة **م** قصداً كرميه مسلماً طمته صيد او جريئاً وفعل كرميه عرضاً فاصاب آدمياً **ش**
 الخطاء ضربان خطأ في القصد وخطأ في الفعل فالخطأ في الفعل ان يقصد فعلاً وقصد منه فعل آخر
 كما اذا رمي للعرض فخطأ واصاب غيره والخطأ في القصد ان لا يكون الخطأ في الفعل وانما يكون الخطأ في
 قصد فانه قصد بهذا الفعل جريئاً لكن اخطأ في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصد وليس في الخطاء اثم
 القتل بل اثم ترك الاحتياط فان سرق الكفارة دليل الاثم **م** وما جرى مجراه كتاب سقط على آخر فقنله **ش**
 او قتل نام سقط على آخر فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه **م** كفارة ودية على قتلته وفي القتل
 بسبب كلفه **ش** اي كان لافه **م** بوضع حجر وحفر في غير ملكه دية على العاقلة بالكفارة ولا رث الا هنا
ش هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب الكفارة ويثبت به حرمان الميراث الحاقاً بالخطاء قلنا القتل
 معذور حقيقة والحق بالخطاء في حق الصغار في عيونه بقول الله **م** **باب**
ما يوجب القود او لا يوجب هو يجب بقتل ما جفت دمه ابداء **ش** اي ما حفظ دمه ابداء
 وهو المسلم والذمي وابدأ احتراماً عن المستامن فان جفت دمه موقت الى رجوعه **م** فيقتل الجريح بالجر
 وبالعمد **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يقتل الجريح بالجر بالجر ولا يقتل الجريح بالجر والعبد والعبد ولنا
 ان النفس بالنفس وقوله الجريح لا يرد على النقي فيما عدنا على اصلنا على انه ان لا يقتل العبد
 بالجرح لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالمسلم **ش** هذا عندنا خلافاً للشافعي **م** لاها مستامن بل هو
ش اي يقتل المستامن مثله وهو المستامن **م** والعاقلة بالحجون والبالغ بالصبي والصبي بالاعمى والزمن
 وناقص الطرف والرجل بالمرأة ولا تفرغ باصله لا بعكسه ولا سيرة بعبد ومدرته ومكاتبه
 وعبد ولده وعبد بعضه له ولا بعبد الرهن حتى يجمع عاقلة **ش** لان الميراث لا يملكه فلا يملك
 والميراث لو تولا ليطال حق الميراث في الدين فشرط اجتماعهما ليسقط حق الميراث برضاه **م** ومكاتب
 قتل عمدان وقاء وارث وسيد وان اجتماعهما لانه ظهر لا خلافاً بين الصحابة رضي الله عنهم في مونة
 حذ اورقنا فان مات جراً فالولى هو الوارث وان مات رفيقاً فالولى هو المولى فاشبه من له الحق
 فلا يقتض قاتله وان اجتمع الوارث والمولى **م** فان لم يترع وارثاً غير سيده او تركه ولا ولاء اقاد
ش عندنا في حصة رهنه الله يوسف رحمه الله خلافاً للشافعي رحمه الله وان لم يترك ولاء اقاد السيد ايضا لانه
 متعين **م** ويسقط قود ورثة على ابيه **ش** اي اذا قتل الاب شحوا وولى القصاص ان القاتل يسقط
 القصاص لحرمته الابوة **م** ولا يقاد الاب سيف **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يفعل به
 مثل ما فعل فان مات ولا يجز رقبته تحقيقاً للتسوية لنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف

عندنا

وايضاً يحتمل ان لا يموت فيحتاج الى جزاء الرقية فلا شوية **م** ويقتل ابو المعتوم قاطع يده
وقاتل قريبه ويصالح ولا يعفو وللوصي الضلع فقط **ش** اي ليس له العفو ولا القتل ليس
له الولاية على نفسه بل في ماله والقتل قصاصاً من باب الولاية على النفس وليس له ولاية القصاص
في الاطراف **م** والصبي كالمعتوم والقاضي كالأب هو الصحيح **ش** حتى يكون لايده ووصيه ما يكون
لا في المعتوم ووصيه والقاضي بمنزلة الأب **م** وليست في الكبير قبل كبير الصغير قوداً **ش** هذا
عندنا في حبيقة الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يترك الصغير البلوغ لانه حق مشترك
كما اذا كان بين الكبيرين واحد هماغيب لانه حق لا يتجزى لثبوت سبب لا يتجزى وهو القرابة
فيثبت لكل كلاً في ولاية التكاح واحتمال العفو عن الصغير منقطع بخلاف الكبير **م** ويقتصر في
جرح ثبوت عياناً او بحجة وجعل المجرور ذافراً حتى مات وفي قتل بحجة مصرية لا في قتل بظهور أو قود
او متعلق او خنق او تغريق او سوط **ش** المربا القارسية كلند وان اصابه بظهور
فلا قصاص عندنا وحسنة الله الله وعند وجوب القصاص نظر الى الملة وعندنا ان يجب اذا جرح
وعندها وعند الشافعي رحمه الله يجب وان اصابه بعود المرفان كان ما يطبقه الماشان فلا قصاص
بلا اتفاق وان كان ما لا يطبقه ففيه خلاف كما مر وفي الخنق والتغريق لا قصاص عندنا في حبيقة الله
خلافاً للغير وفي مولاة السوط لا قصاص خلافاً للشافعي رحمه الله **م** ولا في قتل مسلم مسلماً مكرراً
ش عند النقاء الصفيين **م** بل يكفر ويترك **ش** اي يعطى الدية **م** وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع
وحبيبة ثالث الدية على زيد **ش** لانه مات بثلاثة افعال ففعل السبع والحبيبة جنس واحد لكونه
هرراً مطلقاً وفعل نفسه جنساً آخر وهو انه هدر في الدنيا لا في الآخرة وفعل زيد جنساً آخر
فيجب الثالث اقول يجب ان ينظر الى ما هو موثر في الموت وينظر الى الجراح وتعدده والسبع والحبيبة
اشان ولا اعتبار في ذلك لكونهما هدرراً **م** ويجب قتل من شهراً سيقاً على المسلمين ولا شيء بقتله **ش** فان
قلت لما قال يجب قتل من شهراً فيها الاحتياج الى قوله لا شيء بقتله قلت يحتمل ان يجب قتله دفعة واحدة
ومع ذلك يجب بقتله شيء **م** ولا فيمن شهراً سيقاً على رجل ليلاً او نهاراً في مصر او غيره او في غير مصر
عصاً ليلاً في مصر او نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه **ش** السلاح اذا شهراً فلا شيء بقتله مطلقاً
لانه غير ملبث والعصا اذا شهراً ليلاً في مصر او نهاراً في غيره فلا شيء بقتله ايضاً لانه وان كان ملبثاً
ففي الليل في مصر لا ينفذ العود وكذا في النهار في غير مصر **م** ولا على من تبع سارقاً المخرج سرقة
فقتله **ش** هذا اذا لم يمكن من الاسترداد اذ بالقتل لقوله عليه السلام قاتل دون مالك كذا اذا قتله
قبل الاخذ اقصدماله ولا يمكن من دفعه اذ بالقتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل بالسلاح وقتل
على ظن صاحب الدار انه جاء لقتله بقتله **م** وقيل يقتل من شهراً عاصماً نهاراً في مصر **ش** فان العاصم
مليث والظاهر لحوق العود نهاراً في مصر فلا ينفذ الى القتل عاصماً خلافاً لها **م** وبقتل من شهراً
فقتله ولم يقتل فوجع فقتله آخر **ش** فاذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصمته فاذا قتله آخر قتل

معضوماً فعليه القصاص **م** ويجب الدية بقتل مجنون او صبي شهراً سيقاً على رجل فقتله هو **ش**
اي المشهور عليه **م** عدا في ماله **ش** اي يجب الدية في ماله لانه العاقلة لا تحمل العدم والمقمة **ش**
اي يجب القيمة **م** بقتل رجل صالح عليه **ش** هذا عندنا لانه قتل شخصاً معصوماً واتفق المأخوذون
لان فعل المصبي والمجنون والذات لا يسقط العصمة وانما لا يجب القصاص لوجود المبيع
ولهود دفع الشرع عن ابى يوسف رحمه الله انه يجب الضمان في الذات لا في المصبي والمجنون لان
الحقهما فيسقط بفعلهما وعصمة الذات لا تحو ما جربها فلا يسقط بفعلها وعند الشافعي رحمه الله
لا يجب الضمان في شيء مالا لانه قتل لرفع الشرك في العاقل البالغ **م** **باب** **القود**
فيما دون النفس هو فيما يمكن حفظ المائلة فقط فيقتصر قاطع اليد عداً من المفصل **ش**
انما قال من المفصل احترازاً عما اذا قطع من نصف الساعد او نصف الساق اذا لا يمكن حفظ المائلة **م**
وان كانت يده اكبر مما قطع كالرجل ومارت الانف **ش** فاد الرجل اذا قطعت من المفصل يجب القصاص
وفي مارت الانف يجب القصاص في قصبة النفاذ لا يمكن فيها حفظ المائلة **م** والمدون وعين ضربت
فذهب ضوؤها وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بمراة حجازية ولو قلعت **ش**
اذ في القلع لا يمكن رعاية المائلة **م** وكل شجرة راى فيها المائلة **ش** كالموضحة وهو ان يظهر العظم
ولا قود في عظم الماشان فيقلع ان قلعت وتبرؤ ان كسرت ولا بين رجل وامرأة وبين جرو وعبد
وبين عبيدين في الطرف **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب القصاص اذا قطع الجرف العبد
فانه لا قصاص عنده ايضاً وانما لا يجزى القصاص عندنا لان الاطراف ليسلك بها مسلك الموال فيعدم
المائلة بالتفاوت في القيمة **م** ولا في قطع يد من نصف الساعد وجابفة برأت **ش** فان الجابفة
اذا برئت لا يجزى فيها القصاص لان البرء فيها نادراً وظاهران الثاني يفيض الى الهلاك اما ان لم يبرأ
فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تشر بعد لا يقتض الا ان يظهر الحال من البرء او السرية **م**
واللسان والذكر اذا انقطع الحشفة **ش** هذا عندنا لان النقصان والانساط جري فيهما فلا راعي
المائلة وعند ابى يوسف رحمه الله ان كان القطع من المصل يقتض **م** وطرف المسلم والذمي سواء وخير المجني
عليه ان كانت يد القاطع شلاء او ناضة با صبيح او الشجة لا يستوعب ما بين قوف الشاح واستوعبت
ما بين قوف المشجوح **ش** اي شح رجل رجلاً موضحة حتى وجبت القصاص والشجة طولها مقدار شبر
مثلاً وراس المشجوح صغير استوعبت الشجة ما بين قريته وراس الشاح عظيم لا يستوعب الشجة وهو
ما بين قريته والشبر الذي يلحق المشجوح اكثر مما يلحق الشاح فالمشجوح بالخيار ان شاء اقتصر وان شاء
اخذ الارش **م** ويسقط القود بموت القاتل وبعض المولاياء وبصلهم على مال قل او جل ويجب جهلاً **ش**
وان لم يذكر المولود والثأجيل يجب حالاً ولا يكون كالدية مؤجلاً **م** وبصل احد هم وبغفوع ولمن
في حصته من الدية **ش** اي لمن بقي من الورثة فان القصاص والدية حق جميع الورثة عندنا خلافاً
لمالك والشافعي في الزوجين **م** فان صالح بالف وكيل سيد عبد وحرقتل في الضلع عن دمها بد ينصف

القصاص في المصبي والمجنون والذات لا يسقط بفعلهما وعصمة الذات لا تحو ما جربها فلا يسقط بفعلها وعند الشافعي رحمه الله لا يجب الضمان في شيء مالا لانه قتل لرفع الشرك في العاقل البالغ

شئ اي ان كان القاتل حراً او عبداً فامر الحرة ومولى العبد رجلاً بان يصالح من دمه على الف ففعل فالالف
 على الحرة والمولى نصفان **م** ويقتل جمع بغير دية والعكس اكفاء ان حضر وليهم **ش** اي يقتل فرد جمع ويكتفى
 بقتله ولا شئ ولا وليهم غير ذلك خلافاً للشافعي رحمه الله فان عنده يقتل الاول ويجب للمباين المال
 وان لم يرد الاول قبلهم وقسم الديار بينهم وقبل يقرع فيقتل من خرج قوعته **م** وان حضر واحد قتل له
 وسقط حق البقية **ش** اي ان حضر واحد واحد قتل له وسقط حق الباقي عندنا **م** ولا يقطع بدين بين
 وان ائتمرا سكيناً على يد فقطعت وضمننا دينها **ش** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله اذا اذخر رجلان
 سكيناً وامراً على يد اخر يقطع يداهما اعتباراً بالنفس ولنا ان الانقطاع وقع باعقادها والمجل مجزى
 فيضاق الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان زهوق الروح غير مجزى **م** فان قطع رجل يميني رجلين
 فلهما يمينه ودية بين فان حضر احدهما وقطع فلآخر الدية **ش** هذا عندنا سواء قطع على النعاقب
 او معاً وعند الشافعي في النعاقب يقطع بالاول وفي القزان يقرع **م** ويقاد عبداً قرب قود **ش** هذا عندنا
 لانه غير متمم فيه لانه مضرب به ولانه مبني على اصل الحرية في حوال الدم وعند زفرجه الله لا يصح اقراره
 كما في المال بلا قاتله حق المولى **م** ومن رمى رجلاً عمداً افتقد الى اخرها تايقص للاول وعلى عاقلة الدية
 للثاني **ش** لان الاول عمد والثاني خطأ **م** ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما في عمدين ومختلفين بينهما
 اولاً وخطأين بينهما برء وكفيت دية ان لم يكن يمين يمين **ش** هذه ثمانية مسائل لان القطع اما
 عمداً وخطأً ثم القتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برء ولا يكون صار ثمانية فان كان كل واحد
 منهما عمداً فان كان برء بينهما يقتص بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرء فكل عندنا حنيفة رحمه الله ان القطع
 ثم القتل هو المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل وحقيق
 هذا في اصول الفقه في الاداء والقصاص وان كان كل منهما خطأ فان كان برء بينهما اي يجب دية القطع
 والقتل وان لم يبرء بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما يجب عند استحكام اثر الفعل وهو
 يعلم عدم السراية والفرق بين هذه المصوبة وبين عمدين لا برء بينهما ان الدية مثل غير معقول
 فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول وان قطع عمداً ثم قتل خطأ سواء برء بينهما
 او لم يبرء ثم قتل عمداً سواء برء بينهما او لم يبرء لا يوجب الدية للقطع ويقتص للقتل لاختلاف الجناتين لان
 احدهما عمد والاخر خطأ **م** كما في ضرب مائة سوط برء من تسعين ومات من عشرة **ش** فانه يكتفى به
 واحدة لانه لما برئ من تسعين لم يبق معتبره الا في حق التخزين وكذا كل جراحة انزلت ولم يبق
 لها اثر على اصل اي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله في مثله حكومة عدك وعن حماد رحمه الله اجره
م ويجب حكومة عدك في مائة سوط جرخته وبق اثرها **ش** سياقي في كتاب الديار تفسير حكومة
م ومن قطع فعفا عن قطع فمات منه ضمن له قاطعه دينه **ش** هذا عندنا حنيفة رحمه الله
 وقال لا يجب شئ لان العفو عن القطع عفو عن موجه وهو القطع ان لم تيسر والقتل ان سري لانه عفا
 عن القطع فاذا اسرى علم انه كان قتيلاً لا قطعاً وانما لا يجب القصاص بشبهة العفو ولو عفا عن الجنابة

بما يقطع والقتل يقتص
 بقطع ويوجب دية النفس
 ان قطع خطأ

او عن القطع وما يجزئ منه من عفو عن النفس والخطأ من ثلث ماله والحد من كله **ش** اي اذا كانت الجنابة
 خطاء وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال الحق الورثة يتعلق بها فالعفو
 وصية فيصح من الثلث واما العهد فهو جبه القود وهو ليس بمال فينقطع به حق الورثة فيصح
 العفو عنه على الكمال فان قلت القود انما يجب بعد الموت تشفياً لصدد الاولياء فينبغي ان لا يصح
 عفو المقتول قلت السبب انقعه في حقه فيعتبر وسياتي كيفية وجوب القود **م** وكذا الشبهة **ش**
 او لو كانت مقام القطع شجرة فهي على الخلاف المذكور **م** فان قطعت امرأة يد رجل فكيفها على يده ثم ما
 يجب مهر مثلها ودية يده في مالها ان تعمدت وعلى عاقلتها ان اخطأت **ش** ان قطعت امرأة يد رجل عمداً
 فكيفها على يده فهو نكاح اما على الموجب الاصل في قتل العمد وهو القصاص في الطرف وهو لا يصح مهر
 فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها واما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فانه لا قصاص
 بين الرجل والمرأة في الطرف ثم اذا سرى ظهران دية اليد غير واجبة فيجب مهر المثل وان قطعت
 خطاء يجب مهر المثل ايضاً ودية النفس على العاقلة فلا مقاصدة ههنا بخلاف العمد فان نكحها في
 على اليد وما يجزئ منها وعلى الجنابة ثم مات ففي العمد مهر المثل وفي الخطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها والبا
 وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث المال **ش** انما يجب مهر المثل في العمد لان هذا تزوج
 على القصاص فهو لا يصح مهر فيجب مهر المثل ولا شئ عليها بسبب القتل لان الواجب القصاص وقد سقطه
 وان كان خطأ يرفع عن العاقلة مهر مثلها لان هذا تزوج على الدية وهي تصلح مهر فان كان مهر المثل
 مساوياً للدية ولا مال له سوى هذا فلا شئ على العاقلة لان التزوج من الحوايج الاصلية فيعتبر
 من جميع المال وان كان مهر المثل اكثر لا يجب الزيادة لانها رضية باقل من مهر المثل وان مهر المثل اقل
 فالزيادة وصية للعاقلة فيصح لانهم ليسوا بقتلة ويعتبر من الثلث فان خرجت من الثلث سقطت
 والاسقط مقدار ثلث المال وهذا الفرق بين التزوج على اليد وبين التزوج على الجنابة قول
 ابن حنيفة رحمه الله واما عندهما فالحكم في التزوج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي التزوج
 على الجنابة **م** فان مات المقتص له بقطع قتل المقتص منه **ش** اي من قطع يده فافتص له من اليد
 ثم مات فانه يقتل المقتص منه وعندنا في يوسف رحمه الله لا يقتل لانه لما اقدم على القطع قصاصاً
 امرأة عمداً قلنا استيفاء القطع لا يوجب سقوط القود كمن له القود اذا قطع يد من عليه القود
م ومن دية النفس من قطع قود فسرى **ش** اي من له القصاص في الطرف فاستوفاه فسرى الى النفس
 بضم دية النفس عندنا حنيفة رحمه الله لان حقه في القطع وقد قتل عندنا لا يضمن شيئاً لانه
 استوفى حقه وهو القطع ولا يمكنه التقييد بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص
 او الاجتزاء عن السراية ليس في وسعه **م** وارش اليد من قطع يد من له عليه قود نفس فعفا
ش اي قطع والى القليل يد القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليد عندنا حنيفة رحمه الله لانه استوفى
 غير حقه لكن لا يجب القصاص للشبهة وعندنا لا يضمن شيئاً لانه استوفى ان لا النفس بجميع اجزائه

اي هذا الدليل الثاني

او عن

ما تلف

فالتلف البعض فاذا عفا هو وعفوا ورأى هذا البعض فلا يضمن شيئا واسلم

باب ١٠ الشهادة في القتل واعتبار جالته القود يثبت

بداية للورثة لا اربا **ش** اعلم ان القصاص يثبت للورثة ابتداء عند حقيقته حقه الله لانه يثبت بعد

والميت ليس اهلا لان ملك شيئا له ماله اليه حاجة كالمال مثلا فطريق ثبوت الخلافه وعند طريقي

ثبوت الوراثه والفرق بينهما ان الوراثه ليست على ملك لمورث ثم الانتقال منه الى الوراثه والخلافه

لا يستند في ذلك المراد بالخلافه انها ان يقوم شخص مقام غيره في اقامه فعله ففي القتل اذا اعتدى

القاتل على المقتول فالحق ان يعتدى المقتول بمثل ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامته فالورثه

قاموا مقامه من غير ان المقتول ملكه ثم انتقال منه الى الورثه ثم اذا ثبت هذا المصل فرفع عليه قوله

م فلا يصير احدهم خصما عن البقيته **ش** اعلم ان كل ما يملكه الورثه فاحدهم خصم عن الباقيين

قايه مقام الباقيين في الخصومه حتى ان ادعى احد الورثه شيئا من التركة على احد فقام بيده ثبت

حق الجميع فلا يحتاج الباقيون الى تجديد الدعوى وكذا اذا ادعى على احد الورثه شيئا من التركة واقام

البينه عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج المدعى الى ان يدعى على كل واحد وما يملكه الورثه لا يطرق

الوراثه لا يصير احدهم خصما عن الباقيين ففرع على هذا قوله **م** فلو اقام حجة بقتل ابيه غائبا

اخوه فحضر بعينها **ش** اي فلو اقام احد الورثه بينه واخوه غائب ان فلانا قتل اباه عزرا

يريد القصاص ثم حضر اخوه يحتاج الى اعادة اقامة البينه عند حقيقته حقه الله خلافا لما

م وفي الخطاء والدين لا **ش** اي اذا كان القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البينه لانه موجب للمال

وطريق ثبوت الميراث وفي الدين اذا اقام احد الورثه بينه ان لا يبيد على فلان كذا فحضر اخوه

لا يحتاج الى اقامة البينه **م** فلو برهن القاتل على عفو الغائب فالخاضر خصم وسقط القود **ش**

اي اذا كان بعض الورثه غائبا والبعض حاضرا فاقام القاتل بينه على الحاضر ان الغائب قد عفا

فالخاضر خصم لانه يدعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله الى مال فيكون خصما **م** وكذا

لو قتل عبد بين رجلين احدهما غائب **ش** اي عبد مشترك بين رجلين احدهما غائب قتل عبد فادعى

القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفى فالحاضر خصم وسقط القود لما ذكرنا **م** فان شهد وليا قود

بعفوا اخيهما بطلت وهي **ش** اي الشهادة **م** عفو منهما فان صدقهما القاتل وحده فلكل منهما ثلث

الدية وان كذبهما فلا شيء لهما ولا اخرا ثلث الدية وان صدقهما الاخ فقط فله الثلث **ش** هكذا

ذكر في الهداية وفيه نوع نظر لانه ان ادعى بالشهادة حقيقته فمضى لا يكون بدون الدعوى

والمدعى هو القاتل فكيف يكون تكذيب القاتل من اقسام هذه المسئلة وان اردى بالشهادة

مجرد الاخبار لا يصح الحكم بالبطلان مطلقا اذ هو مخصوص بما اذا كذبها ومن اقسام ما اذا

صدقها الاخ وحده لا يبطل الاخبار وايضا اقسام اربعة ولم يذكر الا الثلاثة فالحق ان يقال

فان اخبر وليا قود بعفوا اخيهما فوعد للقصاص منها فان صدقهما القاتل والاخ فلا شيء له

ولها

ولها ثلثا الدية وان كذبها فلا شيء للمخبرين ولا خيهما ثلث الدية وان صدقهما القاتل وحده

فلكل منهما ثلث الدية وان صدقهما الاخ فقط فله ثلث الدية اما الاول وهو تصديقهما فظاهر

واما الثاني وهو تكذيبهما فلان اخبارهما بعفوا الاخ اقرار بان لا حق لهما في القصاص فلا قصاص

لهما ولهما التكذيب القاتل والاخ ثم للاخ ثلث الدية لان حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط

حق الاخ لعدم تجزئته وانتقل الى المال اذا لم يثبت عفوهم لان اخبار المخبرين بعفوا لم يصح كذا

يخرج ان يثبت بعفوا وهو انتقال حقهما الى المال واما الثالث وهو تصديق القاتل فقط فان للاخ

ثلث الدية لما ذكرنا وكذا لكل من المخبرين بتصديق القاتل ان حقهما انتقل الى المال واما الرابع

وهو تصديق الاخ فقط وهو الاستحسان والقياس ان لا يكون على القاتل شيء لان ما ادعاه

المخبر ان على القاتل لم يثبت لانكاره وما اقرب القاتل للاخ تبطل تكذيبه وجه الاستحسان

ان القاتل بتكذيب المخبرين اقراران لا خيهما ثلث الدية لزمه ان القصاص سقط بدعواهما

العفو على الاخ وانتقل نصيب الاخ مالا والاخ لما صدق المخبرين في العفو فقد زعم ان نصيبهما

انتقل مالا فصار مقرر لهما بما اقرب القاتل وجههما مدكوب في الهداية **م** وان اختلف

شاهد القتل في زمانه او مكانه او آتاه او قال شاهد قتله بعضا والاخر جعلت آتاه قتله

لغت وان شهدا بقتله وقالوا جعلنا آتاه يجب الدية **ش** القياس ان لا يجب شيء لان حكم القتل

يختلف باختلاف الآلة وجه الاستحسان انهم شهدوا بملوك القتل والمطلوب ليس بجمل فيثبت اقل هو

وهو الدية ويجب ماله لان الاصل في القتل العمد فلا يتحمله العاقلة **م** وان اقر كل من رجلين بقتل زيد

وقال المولى قتلناه فله قتلها ولو قامت بينه بقتل زيد عمرو واخرى بقتل بكر اياها وادعى المولى قتلها الغيا

ش لان في الثاني تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد له وهذا يبطل شهادته لان التكذيب

تفسيق وفي الاول تكذيب المقر له المقر في بعض ما اقرب به وهو انقراده في القتل وهذا لا يبطل المقر

م والعبد لحالة الدمي لا الوصول فيجب الدية على من رمى مسلما فان رد فوصل **ش** هذا عند حقيقته

حقه الله وعنده لا يجب شيء اذ لا يرتاد سقط تقويمه فصار مبريا الراعي عن موجه كما اذا ابراه

بعد الجرح قبل الموت له ان المرحي اليه حالة الرمي متقوم **م** والقيمة لسير عبد رمى اليه فاعتق

فوصل **ش** هذا عند حقيقته واي يوسف رحمهما الله وقال محمد حقه الله فضل ما بين قيمته مرميا الى

نير رمي **م** والجزاء على محرم رمي صيدا فحل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من رمي مفصيا

عليه بالرمح فرجع شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجسس فوصل لا مرميا بجوسي فاسلم فوصل **ش**

لان المعبر حالة الرمي **كتاب الدييات** الدية من الذهب الفدينار

ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن ابل مائة وهذه في شبه العدر اربع من بنت مخاض وبنت لبون وحقة

وحزقه وهي المخلطة وفي الخطاء اخماس منها ومن ابن مخاض **ش** الدية عند حقيقته حقه الله لا يكون

المن هذه الاموال الثلاثة وفلاسنا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الجمل مائتا حلة كل حلة

على حلال رماه فاحرم فوصل فوج

ثوبان لان عمر رضى الله عنه جعل على اهل كل مال منها وله ان هذه الاشياء مجهولة فلا يصح بها التقدير ولم يرد فيها اثر مشهور بخلاف الجواهر وعند الشافعي رحمه الله من الورق اثنا عشر الف درهم ثم الدية المعظمة عند ابي حنيفة واني سوف رحمهما الله خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تمت عليها حول وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها حولان وخمس وعشرون حقة وهي التي تمت عليها ثلاث سنين وخمس وعشرون جذعة وهي التي تمت عليها اربع سنين وعند محمد والشافعي رحمهما الله ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلقات في بطونها اولادها الثنية التي تمت عليها خمس سنين والخلقة التي في بطونها ولو مضت عليه سنة اشهر التعليط يختلف فيه بين الصاية رضى الله عنهم ونحن اخذنا بقول ابن مسعود رضي الله عنه ودية الخطاء عندنا عشرون ابن مخاض وهو ذكر تمت عليه حول ومن المصناف الاربع المذكورة عشرون وعند الشافعي رحمه الله عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض وكفار تمتا عتق مومن فان عجز عنه صام شهرين ولأء ولا اطعام فيها لانه لم يرد به النص **م** ويصح احدى ابويه مسلم **م** لانه يكون مؤمنا بالتبعية **م** ولا الجنين والمرأة نصف للرجل في دية النفس وما دونهما **م** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ما دونه النفس لا ينصف **م** وللهيما للمسلم **م** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وعند مالك رحمه الله دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية المسلم عنده اثنا عشر الف درهم **م** وفي النفس والنفذ والذكر والجشعة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وحية خلقت فلم تثبت وشعر الراس الدية **م** اي الدية الكاملة ويجب عند مالك والشافعي رحمهما الله في اللحية وشعر الراس حكومة العدل **م** كما في اثنين مما في البدن اثنان وفي احدى نصفها وكما في اشعار العينين وفي احدى رجليها وفي كل اصبع يدا رجل عثرها وفي مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عثرها وفي عظمها وفي كل سن **م** فان فيها نصف العشر لما كان عدد الاسنان اثنين وتلثين فينبغي ان يجب في كل سن ربع من الدية فما الحكمة في وجوب نصف العشر فيحتمل ان عدد الاسنان وان كان اثنين وتلثين فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحالم فلا تثبت لبعض الناس وقد تثبت لبعض الناس بعضها وللبعض كلها فانه العدد المتوسط للاسنان ثلثون ثم للاسنان منفعتان الزينة والمضغ فاذا سقط سن بطلت منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي يقابلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الاخر وهو الزينة باقية واذا كان العدد المتوسط ثلثين فممنفعة السن الواحد ثلث العشر ونصف المنفعة من العشر وهو عظمها نصف العشر والله اعلم بالحقيقة **م** وكل عضو هب ففقد دية كيد شلت او عين عميت ولا فود في الشجاج **م** اي في الموشحة **م** عدا **م** لانه لا يمكن حفظ المائدة في غير الموشحة وفيها يمكن وهذا عندنا في حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله يجب القصاص فيما قبل الموشحة بان يسبر عورها بمسبار ثم يتجر جريدة بقدر ذلك ويقطع بها مقدار ما قطع وهي ما يوضح العظم اي يظهر **م** وفيها خطاء نصف الدية وفي الماشقة عثرها **م** وهي التي تكسر العظم **م** والمتقلة عثرها ونصف عثرها **م** وهي التي تحول العظم بعد الكسر **م** والامة والحايقة

ثلثها

ثلثها **م** الامة التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلبة التي فيها الدماغ والحايقة الجراحة التي وصلت الى الجوف **م** وفي حايقة نفدت ثلثها **م** لانهما بمنزلة جايقتين **م** والجارضة الرامعة والرامية والباضعة والمتلازمة والسحاق حكومة عدل **م** اي ما يخص الجلد اي تحشده وما يظهر الدم ولا تشيله كالدمع في العين وما تسيل الدم وما يوضع الجلد يقطعه وما ياخذ في اللحم وما يصل الى السحاق اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس ثم فسر حكومة العدل بقوله **م** فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقد والتفاوت بين القيمتين من الدية هو **م** هو يرجع الى قدر التفاوت وهي ترجع الى حكومة العدل فيفرضان هذا الجرعيد وقيمته بلا هذا الاثر الف درهم ومع هذا الاثر تسعماية درهم والتفاوت بينهما مائة درهم وهو عثر الف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عثرة الف درهم فخرج الف درهم فهو حكومة العدل **م** وبه يفتي **م** احتراز عما قال الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة من الموشحة فيجب بقدر ذلك من نصف عثر الدية **م** وفي اصابع يدا الكف ومعها نصف الدية **م** اي في خمسة اصابع نصف الدية سواء قطعها مع الكف او بدونها فان الكف تابع لها **م** ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل **م** فان الذراع ليست تبعا وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى المتكبر والى الخد فهو تبع لان المشرع اوجب في اليد الواحد نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الى المتكبر **م** وفي كف فيها اصبع عثرها وان كانت اصبعان فحسبها ولا شيء في الكف **م** هذا عندنا في حنيفة رحمه الله وقال لا ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون عليه اكثر ويدخل القليل في الكثير وان كانت ثلاثة اصابع يجب ارش المصابع ولا شيء في الكف بالجماع لان لا اكثر حكم الكل فاستتبع الكف **م** وفي اصبع زاوية وعين صبي وذكره ولسانه لو لم يعلم الصحة ما دعى نظره وتحرك ذكره وكلامه حكومة عدل **م** هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب دية كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا **م** ودخل ارش موشحة اذهبت عقله او شعر راسه في الدية وان ذهب سمعه او بصره او نطقه **م** هذا عندنا وعند زفر رحمه الله لا يدخل في ذهاب العقل والشعر ايضا لان كل واحد جناية على جدة قلنا الراس محل العقل والشعر فالحجبايات كلها على الراس فيدخل بعض الدية في الكل والرأس ليس محل السمع والبصر فالحجباية عليها لا تستتبع الموشحة **م** ولا فودان ذهبت عينا بل الدية فيها **م** اي في الموشحة والعينين الدية وهذا عندنا في حنيفة رحمه الله وقال لا في الموشحة القصاص وفي العينين **م** ولا يقطع اصبع شل جاره **م** هذا عندنا في حنيفة رحمه الله وعند زفر رحمه الله يقتصر من الاول وفي الثاني ارشها **م** وفي اصبع قطع مفصله الى على وشل ما بقي بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا يكسر نصف سن اسود باقيا بل كل دية السن ويجب الارش على من اقاد سنه ثم ثبت **م** اي ثبت سن من اقاد فعلم انه اقاد بغير حق وكان واجبا ان يساق حولا ثم يقتص ولما كان بغير حق ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط للشبهة فيجب الارش **م** او قلها فركدت الى مكانها فثبت عليها اللحم **م** اي يجب الارش على من قلع سن غيره

نصف دية

فرد صاحب السن سنة الى مكانها فثبت عليها اللحم وانما يجب الارش لان نبات اللحم لا اعتبار له لان العرق
 لا تعود **م** لان قلعت فثبتت اخرى **ش** فانه لا يجب الارش على القالغ لان الجنابة انعدمت معني
 كما اذا قلعت بين صبى فثبتت لا يجب الارش بالا جاع وعند ما يجب الارش لان الجنابة قد تحققت
 والحادث تعمه مبتدأة من الله تعالى **م** او التحت شجرة او جرح بضرب ولم يبق اثر **ش** فانه ليسقط
 الارش عند اى حنيفة رحمه الله لزوال التيقن الموجب وعند ابن يوسف رحمه الله ارش الملم وهو حكمة
 العزل قيل ينظر ان الانسان يكف بحج نفسه مثل هذه الجراحة فان بعض الناس يخرج نفسه
 ويأخذ على ذلك شيئا وعند علي رحمه الله يجب اجرة الطبيب وممن الدواء **م** ولا يقاد جرح المبعثر
ش هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يقتصر في الحال كما في العضامة في النفس **م** وعمر الصبي والمجنون خطأ
 وعلى عاقلة الدية ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث ومن ضرب بطن امرأة يجب عنه خمسمائة درهم
 على عاقلة ان القتل ميتا ودية ان حيا فمات **ش** اى يجب الدية الكاملة ان التقت حيا فمات لان موته
 بسبب الضرب واعلم ان العرق عندنا يجب في سنة فانه عليه السلام جعل على العاقلة في سنة وايضا
 هي بدل العضوم من وجه وما كان بدل العضوم في سنة ان كانت تلك الدية او اقل الى نصف العشر
 وعند الشافعي رحمه الله يجب العرق في ثلث سنين كالدية **م** وعرق ودية ان كان ميتا فماتت الام
 ودية الام فقط ان ماتت فالقت ميتا **ش** لانه يمكن ان يكون موته بسبب اختناق بعد موتها وعند
 رحمه الله يجب العرق ايضا **م** ودينار ان ماتت فالقت حيا فمات وما يجب في الجنين لورثته سواء
ش اى ان كان الضارب وارثا للجنين لا يكون له شيء مما وجب اذا لاميراث للقاتل **م** وفي جنين الامة
 نصف عرق قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى **ش** اعلم ان الجنين اذا كان جرحا يجب فيه خمسمائة درهم
 سواء كان ذكرا وانثى اذا لا تفاوت في الجنين بين الذكر والانثى وهي نصف عشر من دية الذكر وعشر
 من دية الانثى فاذا كان رفيقا يجب ان يكون نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره وعشر قيمته على تقدير
 انوثته لان دية الرقيق قيمته فما يقدر ومن دية الحر يقدر من قيمه الرقيق فان قلت يلزم ان
 يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان في العادة قيمة الغلام زايد
 على قيمة الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقوم الغلام الذي مثله في الجنس بالفي درهم
 فنصف قيمة الجنين ان كان ذكر الا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وعند ابن يوسف رحمه الله يجب
 النقصان لو انتقصت الام بالقائها كما في الهائم فان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده وعند الشافعي
 رحمه الله يجب عشر قيمة الام **م** فان ضربت فاعتق سيدها جملها فالقتة فمات يجب قيمته حيا لاديته
ش لانه قتله بالضرب السابق وقد كان في حالة الرق **م** ولا كفارة في الجنين **ش** هذا عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله يجب **م** وما استبان بعينه كالتام فيما ذكره ومن العرق عاقلة امرأة اسقطت ميتا عمدا
 بدواء او فعل بلا اذن زوجها فان اذن لا **ش** اعلم انها يجب على عاقلة المرأة في سنة واحدة وان لم يكن لها
 عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا **باب ما يحدث في الطريق م** من احدث

في طريق العامة كثيفا او ميزانا او جرسنا او دكانا وسعه ذلك ان لم يضرب بالناس **ش** الكنيف
 المستراح والميزاب مجرى الماء والجو من البرج وقيل مجرى ماء بركب في الحائط وعن البردوى رحمه
 جند يخرج الانسان من الحائط ليبنى عليه **م** ولكل نقضه **ش** اى في صورة لم يضرب فالحاصل انه
 ان ضرب بالناس لا يجوز له ان يفعل وان لم يضربهم يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقضه لانه يصرف
 في حق من ترك فلكل نقضه كما في الملك المشترك مع انه لم يضرب **م** وفي غيرنا فن لا يسعه بلا اذن الشركاء
 وان لم يضرب ومن عاقلة دية من مات بسقوطها كما لو وضع حجرا او حفريه في الطريق فتلف به
 نفس فان تلف به يهيمه ضمن هو ان لم ياذن به الامام **ش** فان الضمان في جميع ما ذكرنا باحداث شيء
 في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام **م** فان اذن او مات واقع في يتر طريق جوعا او غافلا **ش**
 هذا عندنا في حنيفة رحمه الله وعند ابن يوسف رحمه الله ان مات غافلا يجب الضمان لان الغم بسبب الوقوع والمراد
 بالغم ههنا الاختناق من هواء البير **م** ومن حو حجر او صعدا آخر فعطب به رجل ضمن **ش** لان فعل الاول
 انسخ بفعل الثاني فالضمان على الثاني **م** كمن حمل شيئا في الطريق فسقط منه على اخر او دخل بحصير
 او قنديل او حصاة في مسجد غيره او جلس فيه غير متصل فعطب به احد **ش** نحو ان سقط الحصى
 او القنديل على احد وسقط الظرف الذي فيه الحصاة على احد او كان جالسا غير متصل فسقط عليه
 اعمى **م** لان سقط منه رداء لبسه او ادخل هذه في مسجد حبه او جلس مضطجعا **ش** هذا عندنا في حنيفة
 رحمه الله وعندنا لا يضمن باذخال هذه الاشياء في المسجد سواء كان مسجد حبه او غير مسجد حبه
 لان القربة لا يتقيد بشرط السلامة له ان تدبر المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيكون
 مقبدا بشرط السلامة وعندنا الجالس في المسجد لا يضمن سواء جلس للصلوة او غير الصلوة
 فالجالس الجالس للصلوة في المسجد لا يضمن عندنا في حنيفة رحمه الله سواء في مسجد حبه او غيره والجالس
 لغير الصلوة يضمن سواء في مسجد حبه او غيره وفي سقوط الرداء انما لا يضمن عندنا رحمه الله اذ ليس
 ما ليس عادة اما ان ليس ما ليس عادة كجوال القنديلين فسقط على انسان فهلك يضمن هذا اللبس
 بمنزلة الحمل وفي الحمل يضمن **م** ورب حائط مال الطريق وطلب نقضه مسلم او ذمي ممن يملك نقضه
 كالراهن بفكر رهنه **ش** فانه يملك نقضه بفكر رهنه **م** وابي الطفل والوصى والمكاتب والعبد الناجر
 فلم ينفذ في مدة يمكن نقضه ضمن ما لا تلف به وعاقلة النفس **ش** صورة الطلب ان يقول اني قد مت
 الهذا الرجل لهدم حائطه واعلم انه ذكر في الكتب الطب والاشهاد لكن الاشهاد ليس بشرط وانما ذكر
 ليتمكن من اثباته عند انكاره فكان من باب الاحتياط **م** لاني اشهد عليه فباع وقبضه المشتري فسقط
 او طلب ممن لا يملك نقضه كالمزني والمستاجر والمودع وساكن الدار فان مال الدار رجل فله الطلب
 فيبيع تاجيله وابراه من مال الدار الى الطريق فاحله القاضي او من طلب **ش** لانه حق العامة فلا يكون
 لها ابتاله **م** فان بنى ما يلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه **ش** اشراع الجناح اخراج الجذوع
 من الجدار الى الطريق والبناء عليها واما اخوه والكنيف والميزاب **م** حائط خمسة طلب نقضه من احدث

في الطريق

فسقط على رجل ضمن العاقلة خمس الدية كما سقطت ثلثتها ان حفر أو حنثت في دارهم بيتر الوبي حائطاً
 ش اي ضمن عاقلة من طلب منه التقضي خمس الدية لان الطلب صح في الخمس وضمن عاقلة حافر البئر وباني
 الحائط ثلثي الدية لان الحافر والباني الثلثين متعدي وهذا عندنا حنيفة رحمه الله وقالوا ضمنوا النصف
 في الحائط والحفر والبناء اما في الحائط فلان التلف بنصيب من طلب منه معتبر وفي نصيب غيره لا
 وكان قسمي كما في عقر الحسد ونسب الحية وجرح الانسان وفي مسئلة الحضر والبناء التلف بنصيب المالك
 لا يوجب الضمان وينصيب الغاصب بوجوب فيقسم قسمين **باب**
جناية البهيمة وعليها ضمن الراكب ما وطئت دابته وما اصاب يديها او رجلها او راسها
 او كرمها او خبطت او صدمت لا ما نجت برجلها او ذنبها ش فان الاحتراز عن الوطى وما يشابهه
 ممكن بخلاف النجدة بالرجل والذنب وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يضمن النجدة ايضاً لان فعلها
 يضاف الى الراكب او عطب بما رايت او بالث في الطريق سايقة او وقعها لركل فان وقعها لغيره ضمن
 ش فان رايت او بالث في الطريق حالة السيرة لا يضمن اما اذا وقعها لثروت او ثبوت لا يضمن ايضاً لان بعض
 الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف وان وقعها لغيره ذلك يضمن لانه متعدي في الايقاق فان اصاب
 يديها او رجلها حصاة او نواة او ثارت عباداً او حجراً صغيراً ففعا عيناً او افسد ثوباً لا يضمن وضمن
 بالكبير ش لان الاحتراز عن الاول متعدي بخلاف الثاني م وضمن السايق والقائد ما ضمنه الراكب وعليه
 الكفارة لا عليه ش اي اذا كان مكان الراكب سايق او قائد يضمن كل منهما ما ضمنه الراكب ويجب على الراكب
 الكفارة لا على السايق والقائد والراكب يحرم عن الميراث لا القايدين والسايق م وضمن عاقلة كل فارس دية
 الاخران اضمن ما ومانا ش هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يضمن كل نصف دية الاخر لان هلاكه بفعل
 فعل نفسه وفعل صاحبه فيهدر نصفه ويقتل نصفه قلنا فعل كل منهما مباح والمباح في حق نفسه
 لا يضاف اليه الهلاك وفي غيره يضاف م وسايق دابة وقع اذ انها على رجل فمات وقائد قطار وطى
 بغير منه رجلاً الدية وان كان معه سابق ضمنا فاد قتل بغير ربط على قطار بلا علم قايده رجلاً ضمن
 عاقلة القايدين الدية ورجعوا بها على عاقلة الرباط ش لان الرباط او قهرم في هذه العهدة اقول ينبغي
 ان يكون في مال الرباط لان الرباط او قهرم في خسار المال وهذا لا يتحمله العاقلة قالوا هذا اذا ربط
 والقطار في السيرة لانه امر بالقود لا لاله اما اذا ربط في غير حالة السيرة فالضمان على عاقلة القايدين لانه
 قاد بغير غيره بغير امره لا صريحاً ولا دلالة فلا يرجع بالحقة من الضمان م ومن ارسل كلباً او طيراً
 وساقه فاصاب في فور ضمن في الكلب لا في الطير ولا في كلب لم يمسقه ش الحاصل انه لا يضمن في الطير
 ساق او لم يمسق ويضمن في الكلب ان ساق وان لم يمسق لا ففي الكلب يتنقل الفعل اليه بسبب السوق
 وان لم يمسق لا يتنقل اليه لانه فاعل مختار ولا يضمن في الطير اذ لم يمسق وكذا ان ساق لانه لا يطبق
 السوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطبق الضرب اما سوفه فبالزجر والصياح بخلاف الصيد
 فانه يحل الصيد بمجرد الارسال للضرورة وعن ابي يوسف رحمه الله انه اوجب الضمان في هذا كله

الضمان

احتياطاً

احتياطاً والمشايخ رحمهم الله اخذوا بقوله م ولا في دابة منفلة اصابته نفسها او ماله او ثباتاً
 ومن ضرب دابة عليها راكب او تحسها فنفتت او ضربت يديها احر او نقرت وصدمته وقتلته
 ضمن هو الراكب ش هذا عندنا وعند ابي يوسف رحمه الله ان الضمان على الراكب والناخس نصفين
 وهذا اذا تحس به بلا اذن الراكب اما اذا تحسها باذنه فلا ضمان لانه امره بما يملكه اذا التحس معق
 السوق فانقل الى الراكب فلا يضمن كما اذا تحس الراكب فنفتت م وفي قضاء عين شاة القصاب ما نقصها
 وفي عين بقرة الخزاز وجزوره والجار والبغل والفرس ربع القيمة ش لانه يمكن اقامته العمل بها
 بربع عين عينيها وعين المستعمل وعند الشافعي رحمه الله يبي القصابان كما في شاة القصاب قلنا في شاة القصاب
 المقصود اللحم فقط واسلم علم **باب**
 فان جنى عبد خطاء دفعه به سيده ش اي بالجناية م ويملكه ولها او فداء بارشها خلاش هذا عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله الجناية في رقبته يباع فيها الا ان يقضى المولى الارش ومثقة الخلاق في اتباع الجاني
 بعد العتق فان الجاني عليه يتبع الجاني اذا اعتق عند الشافعي رحمه الله م فان فداءه فجنى فمى كالأول ش
 فانه اذا فرى يظهر عن المولى فصار المولى لم يكن فجب بالثانية الدفع او العزاء م فان جنى
 جانيين دفعه بهما الى وليهما يقسمانه بنسبة حقيهما او فداء بارشهما فان وهبه او باعه واعتقه
 او دعه واستولى لدها ش اي الامة الجانية م ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم بها عزم
 الارش ش فان المولى قبل هذه التصرفات كان مختاراً بين الدفع والعزاء ولما لم يبق محلاً للدفع بلا علم
 المولى بالجناية لم يصير مختاراً للارش وصارت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل
 والاكثر فجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختاراً للارش م كما لو علق عنقه بقتل زيد او رميه
 او شجحه ففعل ش اي ان قال ان قتلت زيداً فانت خرفقتل او قال ان رميت زيداً فانت خرفرتي
 او قال ان شجحت راسه فانت خرفشجته عزم الارش لانه يصير مختاراً للفداء حيث اعتقه على تقدير
 وجود الجناية كما لو قال اذ امرضت فانت طالق لثماً فاذا مرض يصير قادراً وعند زفر رحمه الله لا يصير
 مختاراً للفداء اذ لا جناية وقت تكلمه ولا علم بوجوده م فان قطع عبد يد حره او دفع اليه
 فاعتقه فسرى فالعبد صليح بها وان لم يعتقه يرد على سيده فيقتل او يعفى ش فانه اذا اعتق دله على قصده
 لتحيي الصليح اذ لا صحة له الا وان يكون صليحاً عن الجناية وما يحدث منها اما اذا لم يعتق وقد سرك
 نبيته ان المال غير واجب وان الواجب هو الفؤد وكان الصليح باطلا فيرد ويقال للاولياء اقتلوه او
 اعفوه م فان جنى ما دون مدبون خطاء فاعتقه سيده بلا علم بها عزم لرب الدين الاقل من قيمته
 ومن ديتة ولولها الاقل منها ومن الارش ش فان السيد اذا اعتق المادون المدبون فعليه لرب الدين
 الاقل من قيمته ومن الدين واذا اعتق الجاني جناية خطاء فعليه الاقل من قيمته ومن الارش
 فكذا عند الاحتجاج اذ لا يزاحم احدهما الاخر لانه لو لا الاعناق يدفع الى ولي الجناية ثم يباع للدين م
 فان ولدت ما دونه مدبونة ولداً يباع معها لانيها ولا يدفع معها الجناية بها ش فان الدين في دمة الامة

ولولها الاقل
 من قيمته ومن
 الارش م

متعلق برقبته فيسرى الى الولد وفي الجناية الدفع في دمة المولى لا في ذمتها وانما لا يفيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسراية في الامور الشرعية لا الحقيقية **م** فان قتل عبد خطاء ولي حريز عن ان سيده اعتقه فلا شيء للجور عليه **ش** اي قال رجل هذا العبد قد اعتقه مولا فقتل ذلك العبد خطاء وذلك الرجل ولي جانيته فلا شيء له لانه لما قال ان مولا اعتقه فادعى الدية على العاقلة وابراء العبد والمولى عن موجب الجناية **م** فان قال قتل اخا زيدا قبل عتقه خطاء وقال زيد بل بعد صدق المولى **ش** فانه اسند قتله الى حاله منافية للضمان وكان منكرا افا القول قوله كما اذا قال طلق امرأتى او بعثت وانا صبي او انا مجنون وكان جنونه معروفا فالقول قوله فان قلت ينبغي ان لا يكون لقول العبد اعتبار لان معنى قول الاخ ان دية القتل على عاقلتك ومعنى قول القاتل ان الواجب على مولى الاقل من قيمتي ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدية ان كان عالما بها ولا اعتبار لقول العبد في حق المولى قلت الاخ يدعي على القاتل لقتل الخطاء بعد العتق ولا يثبت له فالقاتل ان اقر بذلك لزمه الدية لان ما ثبتت بالقرار لا يتحمله العاقلة فهو منكرد ذلك بل يقول قتلته قبل العتق فيعتبر قوله في نفي قتله بعد العتق لاني انه يثبت على المولى شيء لان قوله لا يكون على المولى حجة **م** فان قال قطععت يدها قبل العتاقها وقالت بل بعد صدقت وكذا في اخذها في الجماع والغلة **ش** اي اعتق امته ثم قال لها قطععت يدي او اخذت منك هذا المال قبل ما اعتقتك وقالت بل بعد فالقول قولها عند حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمهما الله القول قوله وهو القياس لانه ينكر الضمان باسناد الفعل الى حاله **م** فانه منافية للضمان قلنا لم يسند له الحالة منافية له لانه يضمن لو فعل وهو مدبونه على الاصل في هذه الامور الضمان فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى البراءة عنه بخلاف ما اذا قال جامعتهما قبل العتاق واخذ الغلة قبل العتاق فان تلك الحالة منافية للضمان بسبب الجماع واخذ الغلة وايضا الظاهر كونها في حالة البر **م** فان امر عبد محجورا وصبي صبيبا بقتل رجل فقتله والدية على عاقلة القاتل وجعوا على العبد بعد عتقه لانه على الصبي الامر **ش** لان المباشرة هو الصبي المأمور فيضمن عاقلته ثم يرجعوا على العبد اذا اعتق لانه اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر لحق المولى فيضمن بعد العتق ولا يرجعون على الصبي امر لقصور الاهلية **م** فان كان مامورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فراه في الخطاء بل يرجع في الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه باقل من قيمته ومن **ش** اي ان امر عبد محجورا بقتل رجل فقتل في الخطاء ودفع السيد القاتل وفراه ولا يرجع على العبد الامر في الحال وانما قال ويجب ان يرجع بعد العتق لانه لا رواية لذلك فينبغي ان يرجع باقل من قيمته ومن الفداء لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة **ش** القيمة بل يدفع العبد اقوال يبيع ان لا يرجع بشيء لان الامر لم يصب والامر لم يوقع في هذه الورطة لكان عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأمور صبيبا **م** وكذا في العهد ان كان العبد القاتل صغيرا فان كان كبيرا اقتصر **ش** اي في العهد دفع السيد القاتل وفراه ثم رجع على العبد الامر باقل

من قيمته ومن الفداء ان كان العبد القاتل صغيرا فان امر الصغير بالخطاء وان كان كبيرا **ش** فان قتل قاتل حريز لكل وليان فعفا احد وليي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى بدية **ش** وسقط حق من عفى الدية وانقل حصته من لم يعف مالا فاما ان يدفع نصفه او الدية الواحدة **م** فان قتل احدهما عمدا او الاخر خطاء وعفا احد وليي العهد فدى بدية لولي الخطاء ونصفها لاحد وليي العهد ودفع اليهم ونسب ان لا يؤخذ عند حنيفة رحمه الله وانما منازعة عندهما اما بطريق العود فان ولي الخطاء يرضى بالكل واحد وليي العهد يدعي النصف فيضرب لهما بالكل وذلك بالنصف اصله التركة المستغرقة بالدين وهذا عند حنيفة رحمه الله وقالا يدفعه ارباعا ثلثة ارباعه لولي الخطاء بلا منازعة واستوت منازعة القرابين في النصف فينصف فلها ان يقسم ارباعا **م** فان قتل عبد قريبا وعفا احدهما بطل كله **ش** عبد رجلين قتل ذلك العبد قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل عند حنيفة رحمه الله وقالا يدفع الذي عفا نصف نصيبه الى الاخر او يفرجه بربع الدية **فصل** دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامه دية الحر نقص من كل **ش** هذا عند حنيفة ومحمد رحمهما الله اظهر ان الخطا طرقة العبد من الحر وعند ابي يوسف رحمه الله والشافعي رحمه الله يجب قيمته بالغلة ما بلغت **م** وفي الغصب قيمته ما كانت **ش** هذا باجماع فان المعتبر في الغصب المالمية لا الادمية **م** وما قدر من دية الحر قدر من قيمته **ش** اي قيمة العبد في يده نصف قيمته **ش** اي ان كانت قيمته عشرة الاف واكثر يجب في يده خمسة الاف الاخسنة دالهم **م** عبد قطع يده عمدا فاعتق فسبى او قيد او رثه سيده فقط ولا **ش** اي ان كان وارث المعتق السيد فقط استوفى الفداء عند حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله لان القصاص يجب بالموت مستند الى وقت الجرح فان اعتبر حالة الجرح فسبب الولاية الملك وان اعتبر حاله السبب الولاية بالولا في حالة سبب الاستحقاق يمنع كجهاالة المستحق قلنا لا اعتبار بحال السبب عند تيقن من له الحق وان لم يكن الوارث السيد فقط اي بقي له وارث غير السيد لا يقاد بالاتفاف لانه اذا اعتبر حالة الجرح فالمستحق السيد فقط وان اعتبر حالة الموت فذلك الوارث او هو مع **ش** في حالة المقتضى له يمنع الحكم **م** فان اعتق احد عبد يده فشيئا فعين احدا فارتبها للسيد فان قتلها رجل يجب دية حر وقيمة عبد وان قتل كلا رجل فقيمة العبد **ش** اي قال لعبد يده احد كما جر ثم تجاد فقيمة السيد ان المراد باحدهما هذا المعين فارتبها للسيد لما عرف ان البيان اظهر من وجد الشاء من وجه وبعد الشجة يبقى محلا للاشياء فاعتبر انشاء فكأنه اعتق وقت البيان **م** وفي فقاء عيني عبد دفعه سيده واخذ قيمته او امسكه بلا اخذ النقصان **ش** اي ان شاء السيد دفع العبد الى الجاني واخذ القيمة وان شاء امسكه بلا اخذ النقصان وهذا عند حنيفة رحمه الله وقالا يبرين الدفع ولا مساك مع اخذ النقصان وقال الشافعي رحمه الله ضمنه القيمة وامسك الجنة العياء فانه يجعل الضمان في مقابلة الفايض في الباقي على ملكه كما اذا افقاء احدي عينيده وقالا

المالبة معتبرة في حق الأطراف وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكرنا كما في الخرق الغاصب
 فقال ابو حنيفة رحمه الله المالبة ان كانت معتبرة فالادوية غير مبردة فالعمل بالشهيد واجب ما ذكرنا
م فصل فان جني مدبر او ام ولد ضمن السيد المقل من القيمة ومن الارش **ش** اذا حق
 لولي الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة **م** فان جنى اخرى شارك في الثانية
 ولي الاول في قيمة دفعت اليه بقضاء اذ ليس في جناية القيمة واحدة وانبع السيد او ولي الاول
 ان دفع بلا قضاء **ش** هذا عندنا في حنيفة رحمه الله وعندنا لا يفتح السيد لان الجناية الثانية لم تكن
 موجودة عند دفع القيمة الى ولي الاول فقد دفع كل الواجب الى المستحق له ان الثانية مقارئة للاول
 من وجه ولهذا تشاك ولي الاول فان دفع الى الاول طوعا كان ضامنا بخلاف ما اذا دفع غير طابع حكم
 القاضي **م** ومن عصب عبدا قطع سيده يده فسركه ضمن قيمته اقطع فان قطع سيده في يد غاصبه
 فسرى في يده **ش** اي في يد الغاصب **م** لم يضمن **ش** فان الغاصب اذا عصب مقطوع اليد يجب رده كذلك
 فاذا امتنع فعليه قيمته اقطع واذا قطع المولى في يد الغاصب استولى عليه فصار مستردا فيبرأ الغاصب
 عن الضمان مع انه مات في يده **م** ومن عصب عبدا قطع سيده يده فمات معه **ش** اي فان المجور مواخا بفعله
 فان كان العصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا بل اقرب لا يباع فيه بل يواخر به اذا اعتقم **م** فان
 مدبر عند غاصبه ثم عند سيده او عكس ضمن قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفع الى الاول
 ثم في الاول رجع به على الغاصب وفي الثانية لا **ش** اي عصب رجل مدبر فمات عند غاصبه رده على المولى
 فمات عند غاصبه او كان الامر بالعكس اي جنى عند المولى خطاء ثم غصبه رجل فمات عند غاصبه رده على المولى
 يضمن المولى قيمة لاجل الجنايتين ثم يرجع بنصفها على الغاصب ثم يدفع هذا النصف الى ولي الجناية الاولى
 فاذا دفع هل يرجع به على الغاصب ام لا ففي الصورة الاولى يرجع وفي صورة العكس لا وهذا عندنا
 واي يوسف رحمه الله وقال محمد بن عيسى رحمه الله نصف القيمة التي رجع به على الغاصب ليس للمولى ولا يدفع
 الى ولي الجناية لانه عوض ما اخذ ولي الجناية المولى فلا يدفع اليه لئلا يجمع البدل والمبدل في ملك
 شخص واحد لهما ان حق المولى في جميع القيمة لانه حين جنى في حق لا يراحمه احد وانما ينقص
 باعتبار من اوجه الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا ياخذه منه ليم حقه فاذا
 اخذه منه يرجع به المولى على الغاصب لانه اخذه منه بسبب كان عند الغاصب ولا يرجع به في صورة
 لان الجناية الاولى كانت في يد المالك **م** والفن في الفصلين كالمبدل لكن السيد يدفع الفن وقيمة المبدل
ش اي اذا كان مقام المبدل في الفصلين يدفع الفن ثم يرجع بنصف قيمته على الغاصب ويسلم للمالك
 عند محمد رحمه الله وعندنا لا يسلم له بل يدفع الى الاول فاذا دفعه الى الاول يرجع في الفصل الاول
 على الغاصب وفي الثاني لا **م** مدبر عصب مرتين فمات في كل مرة ضمن سيده قيمة لهما ورجع بقيمته
 على الغاصب ودفع نصفها الى الاول ورجع به على الغاصب **ش** اي مدبر عصبه زيد مرة فمات عند
 ثم رده على المالك ثم عصبه فمات عند غاصبه فعلى المالك قيمته بينهما نصفين لانه منع رغبة واحدة بالتدبير

في مدبر

دون الثانية لان
فصل المدبر والمراحم
قائم

فيجب عليه قيمته ثم يرجع بتلك القيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا عنده فبدفع نصفها الى الاول
 ويرجع به على الغاصب قبل دفع النصف الى الاول وهذا متفق عليه وقيل فيه خلاف فحمل رحمه الله
 كما في تلك المسئلة **م** ومن عصب صبيا جريا فمات معه فجاءة او كحى لم يضمن وان مات بصاعقة
 او شرجية ضمن عاقلة الدية **ش** والقياس ان لا يضمن وهو قول زفر الشافعي رحمه الله لان
 العصب في الحر لا يتحقق وجده الاستحسان انه لا يضمن بالعصب بل بالانلاف تسبيبا بنقله الى مكان
 فيه الصواعق والحيات **م** كما في صبي او دغ عبدا فقتله فان ائلف مثلا بلا ايداع ضمن وان ائلفه
 بعد **ش** لا يبرأ يبرأ الى المقعولين يقال او دغ عبدا فقتله فان ائلف مثلا بلا ايداع ضمن وان ائلفه
 اسد الى المقعول الاول وهو الصبي فالود بعة عنده ان كان عبدا ضمنه بالقتل وان كان مالا لم يضمن
 لا يضمنه عندنا في حنيفة ومحمد بن عيسى رحمه الله ويضمن عندنا في يوسف والشافعي رحمه الله لانه ائلفه مالا
 معصوما قلنا غير العبد معصوم بحق السيد وقد قوته حيث وضعه في يد الصبي واما العبد فعصمته
 لحقه اذ هو في اصل الحرية في حق الدم **م** **باب** **القضايا**
 ميت به جرح او اضر ب او خنق او خرج دم من اذنه او عينه وجد في محالة او اكثره او نضفه
 مع راسه لا يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهله او بعضهم جلف خمسون رجلا منهم جتارهم المولى
 بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا لا المولى ثم قضى على اهله بالدية **ش** اي بديته فاللاف واللام يقوم
 مقام ضمير يعود الى الميتة وهو ميت هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ان كان هناك لوث اي علامة
 القتل على واحد بعينه او ظاهري يشهد للمدعى من عداقة ظاهرة او شهادة واحد عرك او جماعة
 غير عدول ان اهل المحلة قتلوه استخلف المولى او وليا وخمسون يمين ان اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية
 على المدعى عليه سواء كان الدعوى بالعمد او بالخطاء وقال مالك رحمه الله يقضى بالقود ان كان الدعوى
 بالعمد وهو احد قولي الشافعي رحمه الله وان لم يكن لوث فمد هبته مثل مد هبنا لانه لا يكرر
 اليمين بل يرد هاهنا على المولى وان جلفوا لادية عليهم لنا اليمين على المدعى واليمين على من انكر فاليمين
 عندنا ليظهر القتل بخبرهم عن اليمين الكاذبة فيقر واوجب القصاص فاذا احلفوا حصل البراءة
 من القصاص وانما يجب الدية لو جود القتل بين اظهروهم وانه عليه السلام جمع بين الدية
 والقصاص في حديث رواه سهل وحديث رواه ابن زياد بن منيم وكذا جمع عمر رضي الله عنه
م فان ادعى على واحد من غيرهم سقطت القسامة عنهم فان لم يكن فيها **ش** اي الخمسون في المحلة **م**
 كره الجلف عليهم الى ان يتم ومن نكل منهم جلس حتى يجلف ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة
 وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او خرج دم من فيه او ذبحه او ذكعه **ش** فان الدم
 يخرج من هذه الاعضاء بلا فعل من احد بخلاف المذنب والعين **م** وماتم خلقه كالكبير **ش** اي وجد
 سقط تام الخلق به اثر الضرب فهو كالكبير **م** وفي قتل وجد على ابيه يسوقها رجل ضمن عاقلة
 دينة لاهل المحلة وكذا لو قاده او ركبها فان اجتمعوا ضموا **ش** اي السابق والفايد والراكب

صا

وفي دابة بين قريتين عليها قنبل على اقربهما فانه وجد في دار رجل فعليه القسامة ونزى
 ان ثبت انما له بالحجة وعاقلة ورثته ان وجد في دار نفسه **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 فان المارح حال ظهور القنبل للورثة فالذي على عاقلةم وعندها وعند فرجه الله لا شيء فيه
 والحق هذا لان الدار في يد حال ظهور القنبل فكل من كان قتل نفسه فكان هدر وان كانت الدار
 للورثة فالعاقلة انما يتجولون ما يجب عليهم تحقيقه ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة **م** والقسا
 على اهل الخطة دون السكان والمثرتين فان باع كلهم فعلى المثرتين **ش** هذا عند ابي حنيفة وعجل
 رحمه الله فان يضرغ البقعة على اهل الخطة وعند ابي يوسف رحمه الله عليهم **ل** لان ولاية التبرير
 كما يكون بالملك بالسكنى والمثرتي واهل الخطة سواء في التبرير وقيل ابو حنيفة رحمه الله بهذا
 على ما شاهد بالكوقة **م** فان وجد في دار بين قوم لبعض الكثر في على الروس **ش** لان صاحب القبل
 والكثير سواء في الخطة والتقصير **م** فان بيعت ولم يقبض فعلى عاقلة البايع وفي البيع خيار
 على عاقلة ذي اليد **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المثرتي
 وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء كان الخيار للبايع او للمثرتي **م** وفي الفلك على من فيه وفي
 مسجد حيلة على اهلها وبين القريتين على اقربهما وفي سوق حلو على المالك **ش** هذا عند ابي حنيفة
 وعجل رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله على السكان **م** وفي غير حلوك والشارع والسجن والجامع
 لا قسامة والدية على بيت المال **ش** اما على قول ابي يوسف رحمه الله فالقسامة على اهل السجن لانهم
 سكان **م** وفي قوم النقب بالسيف واجلوا عن قنبل **ش** اي انكشفوا عنه **م** على اهل الحماة لان
 يدعى الولي على القوم او على معين منهم فان وجد في برية لا عمارة بقرها او ماء بمجره فهدر
 ومستحلف قال قتله زيد حلف بابه ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد وبطل شهادته بعض
 اهل الحماة بقتل غيرهم او اخرجهم ومن جرح في جرح فقتل في ذافراش حتى مات فالقسامة
 والدية على الحي وفي رجلين في بيت ثلاث وجد احدى قتيلا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف
 رحمه الله خلا فالجمل رحمه الله **ش** فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه قتل نفسه ولا ييوسف رحمه الله
 ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه **م** وفي قنبل قرية امرأة كثر الحلف عليها وتري عاقلةا
 هذا عند ابي حنيفة وعجل رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله القسامة على العاقلة ايضا لان
 القسامة على اهل النضر والمراة ليست من اهلها **م** كتاب **المعاقلة**
 العاقلة اهل الديوان لمن هو منهم **ش** اي الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان وهذا عند ابي
 وعند الشافعي رحمه الله اهل العتيرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله عليه السلام ولا نسخ لعنه
 ولان ان عمر رضي الله عنه لما دوت الدراوين جعل العقل على اهل الديوان بحضور الصحابة رضي
 وهذا لا يكون سخا بل تقرير للمعنى ان العقل على اهل النضر فكانت بالانواع بالقرابة ونحوها
 فصارت في عهد عمر رضي الله عنه بالديوان وكذا لو كانت بالحرف فالعاقلة اهل الحرفة **م** يؤخذ

اهل الخطة والمستتر
 والسكان سواء في
 القسامة والدية

عطاء

من عطيا تام في تلك سنين **ش** وكذا ما يجب في مال القاتل فله قتل الاب ان يوحى في تلك سنين
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجب حالا **م** فان خرجت لاكثر منها او اقل اخذ منه **ش** اي ان اعطيت
 عطيا تلك سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع سنين يؤخذ في سنة واحدة
 او في اربع سنين **م** وحده لمن ليس منهم **ش** اي من اهل الديوان **م** يؤخذ من كل في تلك سنين ثلثة
 دراهم او اربعة فقط في كل سنة درهم او مع ثلث هو الاصح **ش** انما قال هو الاصح لان رواية القزويني
 انه لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة لكن الاصح انه لا يزداد على اربعة دراهم في تلك سنين
 هكذا نص محمد رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يجب على كل واحد نصف دينار **م** وان لم يتسع
 التي ضم اليه اقرب الحياء فليسا الاقرب والا قرب كما في العصاة والقاتل كاحدهم **ش** هذا عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله لا يجب على القاتل شيء **م** وللمعتق حتى سيده ولمولي المولاة مولاة وجهه
 ويحمل العاقلة ما يجب بنفسه القتل وقد يرضى الموصحة فصاعدا لا ما يجب بطل او اقرب
 لم يصدقه العاقلة او عمد سقط قودع بشبهة او قتله ابنه عمدا او اجانية عند عمر وما دونه
 ارش موصحة بل الجاني **م** كتاب **الوصايا** هي ايجاب بعد الموت
 وتثبت باقل من الثلث عند عني ورثته او استغناهم بحضرتهم كنز كما لا احد لها **ش** اي ان لم يكن
 الورثة اعتياء ولا يصيرون اعتياء بحضرتهم من التركة فنترك الوصية افضل **م** وصحت لجل وده
 ان ولدت لاقل من مدة من وقتها **ش** اي انما يصح الوصية ان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت
 الوصية الفرق بين اقل مدة الحمل وبين اقل من مدة الحمل دقيق والمول ستة اشهر والثاني اقل من ستة
 اشهر **م** وهي والاستثناء **ش** اي يصح الوصية والاستثناء **م** في وصية بامة الاحملها **ش** فان كل ما يصح
 افراد بالعقد صح استثناء من العقد قاصدا صح الوصية بالحمل صح استثناء الحمل من الوصية **م** ومن
 الذي يعكسه **ش** قيد بالدم لان الوصية للجزء يجوز **م** وبالثلث للاجنبي في اكثر منة لوارثه
 وقاله مباشرة الابا جازة ورثته **ش** قوله مباشرة احتراز عن القتل لسيبنا كحضر البيرو عند
 الشافعي رحمه الله يجوز الوصية للقاتل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم انه قتل الموصي **م** ولا يصح
 هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يجوز **م** ومكانت وان ترك وفاء وقدم الدين عليها ويقتل بعد
 وبطل قبولها ورد لها في حيوتها وبه **ش** اي بالقبول **م** بملك الما اذا امان موصيه ثم هو **ش** اي الموصي له
 بلا قبول فهو لورثته **ش** اي ورثة الموصي له **م** وله ان يرجع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق
 المالك **ش** كما مر في كتاب الغصب قوله فان غصب وغيره زال اسمه واعظم منافعة صوته
 ومكة فهذا التعبير رجوع عن الوصية **م** او يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه اياه كالتسوية
 لغيره والبناء ونصرف بزيل ملكه كالبيع والهبة لا يغسل ثوب او صبي به ولا يجوز لها **ش** خلافا لابي يوسف
 رحمه الله فان الجود رجوع عنده **م** وبطل هبة المريض ووصيته لمن تكلمها بعد **ش** اي وهو المريض
 لامرأة شيئا او اوصى لها بشي ثم تزوجها ثم مات بطل الهبة والوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت

وان شئت جاز عطاء

منقول

وغير الموت

وعند الموت هي وارثة له واما الهبة فهي اذ كانت متجهة فموتها لمضافة الى الموت لان حكمها يتقرر
 عند الموت الا ترى انما يبطل بالدين المستعرق وعند عدم الدين يعتبر من الثلث بخلاف الاقرار
 فانه ان اقر لها ثم تزوجها حيث لا ينعقد الاقرار خبيثة **م** كاقراء وصيته وهبته لابنه
 كافر الوعد ان اسلم واعتق بعد ذلك **ش** اي اقرار المريض او وصي او وهب لابنه الكافر ثم اسلم الابن
 قبل موت الاب بطل ذلك اما الاقرار فلا بد البتة قايما وقت الاقرار فاعتبر في ابراف تهمه لا يثار
 واما الهبة والوصية فلما امر وكذا ان كان للابن عيدا او مكاتبا فعق لما بيننا **م** وهبه مقعد ومفلوج
 واشل ومسلول من كل ماله ان طال مدته ولم يحف موته والافن ثلثه وان اجتمع الوصايا قدم العرق
 وان اختلفت تساوت قوت قدم ما قدم **ش** اي اذا اجتمع الوصايا وصاق عنها ثلث المال فاذ كان
 بعضها فرضا وبعضها نفلا قدم الفرض وان كان كلهما فرضا او كلما نوافل قدم ما قدم الموصي **م**
 فان اوصى كج اجم عند راكم من بلد ان بلغ نفقته ذلك ولا فمن حيث تبلغ فان مات حاج في طريقه
 واوصى بالبح عند كج من بلد **ش** عند ابي حنيفة رحمه الله ان بلغ نفقته ذلك ولا فمن حيث تبلغ وعند
 كج من حيث مات وان لم تبلغ النفقة ذلك فمن حيث تبلغ **م** **باب الوصية بالثلث**
 في وصيته ثلث ماله لزيد ومثله لا خرو لم يجزوا ينصف ثلث بينهما وثلث له وسدس لآخر
 بثلث وبثلثه لكر وكله لا خير ينصف وقال لا يربح **ش** قال ابو حنيفة رحمه الله الوصية باكثر من
 اذ لم يجز الورثة قد وقع باطلا فكانه اوصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما وقال
 الغياطل الزايد على الثلث بمعنى ان الموصي لا يستحقه حقا للورثة لكن يعتبر في ان الموصي لا يأخذ
 من الثلث بحصة ذلك الزايد اذ لا موجب لا يبطل هذا المعنى فيخرج الثلث ثلثة فالثلث واحد
 والكل ثلثة صارت اربعة فيقسم الثلث هذه السهام فهذا مبني على اصل مختلف بينهم وهو قوله
م ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة رحمه الله **ش** المراد بالضرب الضرب المصطلح
 بين الحساب فانه اذا اوصى بالثلث والكل **ش** **م** **ش** المراد بالوصية اثنان لكل واحد
 نصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس ولكل سدس المال
 وعند هاهنا سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث
 يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع فيضرب ثلثة الارباع في الثلث يعني
 ثلثة ارباع الثلث وهو الربع هذا معنى الضرب وقيل تحريفه كثير من العلماء **م** الا في المجاباة والسعاية
 والدرهم المرسل **ش** صورة المجاباة ان يكون لرجل عيران قيمة احدى ثلثون والآخر ستون فاوصى
 بان يباع الاول من زيد بعشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين
 وفي حق عمرو باربعة يقسم الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له
 ويبيع الثاني من عمرو باربعة والعشرون وصية له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت
 زايدة على الثلث وصورة السعاية اعتق عبيدين قيمتهما ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية الاولى

ولصاحب الثلث واحد من الاربعة
 وضرب الواحد في الثلث

ثلث المال وللثاني ثلثي المال فساهام الوصية بينهما اثلاثا واحد للاول واثنان للثاني فيقسم
 الثلث بينهما كذلك فيعتق من الاول ثلثه وهو عشرة وسبع في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو
 وسبع في اربعين فيضرب كل بعد وصيته وان كان زائدا على الثلث وضرب الدرهم المرسل
 اوصى لزيد بثلثين درهما ولا خرو بسنين درهما وماله تسعون يضرب كل بعد وصيته فيضرب
 الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال والمراد بالمرسل المطلقة اي غير مقيدة بانها ثلث
 او نصف او نحوها وانما فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هذه الصور الثلث وبين غيرها لان الوصية
 اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا بالنصف والثلثين وغيرها والشرع ابطال الوصية في الزايد
 يكون دكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة بانه اي شيء من المال كما
 في الصور الثلث فانه ليس في العباد ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما وانفق ازماله
 مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم يكن باطلا
 بالكلية يكون معتبر في حق الضرب وهذا فرق دقيق شريف **م** وبمثل نصيب ابنه صحت وينصيب
 ابنه **ش** لان الوصية بما هو حق الابن لا يبع لغيره وفيه خلاف زفر رحمه الله **م** وله ثلث ان اوصى
 مع ابنين ونحوه من ماله بثلثة الورثة **ش** اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجمالة
 لا يمنع صحة الوصية فالبيان الى الورثة **م** وبسهم السدس في عرفهم وهو كالجزء في عرفنا **ش** فالسدس
 قول ابي حنيفة رحمه الله بناء على عرى بعض الناس وقال له مثل نصيب احد الورثة ولا يزداد على الثلث
 لان يجز الورثة **م** فان قال سدس مالي له ثم قال ثلثه له واجاز والثلث **ش** اي يكون السدس
 داخل في الثلث فان قلت قوله ثلث مالي ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء وجب ان يكون له
 النصف عند اجائة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهذا محتج ايضا **قلت**
م وفي سدس مالي مكررا له سدس **ش** لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول
م وثلث دراهم او غنمه او شيابه متقاربة او عبيد ان هلك ثلثا فله ما بقي في الاولين وثلث
 الباقي في الآخرين **ش** هرا عندنا وعند زفر رحمه الله له ثلث الباقي في كل الصور لان حق الموصي له
 شايع في الجميع فاذا هلك ثلثا المال هلك ثلثا حق الموصي له لئلا ان حق الموصي له مقدم على حق
 وكل ما يجري فيه الجبر على القسمة ويمكن جمع حق المستحقين في الواحد كالدراهم والغنم
 جمع حق الموصي له فيه مقدما فيجمع في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالتياب المتقاربة والعبيد
م رد بالف وله عين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والثلث العين وثلث ما يورث من الدين
 وثلث لزيد وعمرو الميت كله لزيد **ش** لان الميت لا يراحم الحي كما لو قال لزيد وحده
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لان الوصية عند صحبة
 العرو فلم يوص للحي بالنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية للميت لغو فيكون راضيا
 بتمام الثلث لزيد **م** فان قال بينهما فنصفه له **ش** اي قال ثلث مالي بين زيد وعمرو وهو ميت

قلت قوله ثلث مالي بعد قوله سدس مالي
 محال يجوز ان يكون من امة بعد اذ رايته
 سدس المحرمين ان يكون من امة ثلثا
 غير السدس وعند الاحتال المحل على الفقهاء
 اول وهو الثلث واسما علم

فلزيد نصف الثلث لانه صرح في ان لزيد نصف الثلث **م** وبذلك وهو فقير له ثلث ما له عند
 موته **ش** اي قال ثلث مالي له ولا مال للموصي فاكسب ما قل للموصي له ثلث ما للموصي عند موته
م وبذلك غنم ولا غنم له او هلك قبل موته بطلت **ش** قوله ولا غنم له معناه انه لا غنم له عند
 ولم يستفد غنما حتى ان استفاد غنما فالصحيح ان الوصية تصح **م** وبشاة من مالي او غني ولا شاة له
 له قيمتها في ماله وبطلت في غني **ش** فانه اذا قال له شاة من مالي ولا شاة له علم ان المراد مالية الشاة
 واذا قال له شاة من غني ولا غنم له يراد عين الشاة وليست موجودة في بطل الوصية واعلم انه قال
 في الهداية ولا غنم له وقال في المتن ولا شاة له ويلتزم الفرق لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة
 لا يكون له غنم لكن اذا لم يكن له غنم لا يلزم ان لا يكون له شاة لاحتمال ان يكون له واحد لا كثير
 فعبارة الهداية تناولت صورتين فاذا لم يكن له شاة اصلا وما يكون له شاة لكن لا غنم له في
 الصورتين يبطل الوصية وعبارة المتن لم يتناول الا الصورة الاولى ولم يعلم منها الحكم في الصورة
 الثانية فعبارة الهداية اشمل لكن هذه احوط **م** وبشاة ما له من امواله او اولا وهن ثلث وللفقراء
 والمساكين لمن ثلثة اخماس **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
 يقسم الثلث على سبعة اسهم فلامهات الاولاد ثلثة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ
 الجمع واقوله في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث لهما ان الجمع المجلي باللام يراد به الجنس
 ويبطل الجمعية كقوله تعالى لا يجزى لك النساء فيراد به الواحد فيقسم على خمسة وهن ثلثة
 منها **م** وبذلك له وللفقراء نصف له ونصف لهم **ش** هذا عندهما وعند محمد رحمه الله يقسم الثلث
 اثلاثا **م** وبما لزيد وبما له لزيد وخمس لعمرو وان شارك اخر معهما فله ثلث
 ما لكل في الاول ونصف في الثاني **ش** لان في الصورة الاولى نصيب زيد وعمرو مساويان وقد
 شارك اخر معهما فهو شريك للاثنتين فله ما لكل واحد منهما ولا يمكن مثل هذا في الصورة الثانية
 لتفاوت نصيب زيد وعمرو فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل واحد **م** وفيه على اثنين
 قصد قوم صدق الى الثلث **ش** اي امر بان يصدقوا الدارين في مقدار الدين يجب عليهم
 ان يصدقوا الى الثلث فاصل الحق دين ومقدار يثبت بطريق الوصية فهذا الاستحسان
 وفي القياس لا يصدق لان المدعي لا يصدق الا حجة **م** فان اوصى مع ذلك عزله ثلث لهما وثلثة
 للورثة وقبل لكل صدق فيما شئتم ويؤخذ ذوو الثلث بثلث ما اقروا به وما بقي فلم
 والورثة بثلثي ما اقروا ويحلف كل على العلم في دعوى الزيادة **ش** اي اوصى مع ذلك الدين
 الذي امر بتصدق بثلث ما له لغوم بعزله ثلث المال للوصية والثلثان للورثة
 وقيل للموصي لم يصدق فيما شئتم فاذا اقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم
 وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فللموصي له ويقال للورثة صدق فيما شئتم فاذا اقروا
 بشئ فثلثا ذلك الشئ يكون في حقهم وهو ثلثا المال والباقي للورثة وحلف كل واحد من الموصي له

والورثة على العلم بدعوى الزيادة **م** وتعين لوارث واجنبي له نصف وخاب الوارث
ش وانما يكون للاجنبي النصف لان الوارث اهل للوصية بخلاف ما اذا اوصى به للحي والميت
 فان الميت ليس باهل **م** وبثلثة اثار متفاوتة بكل لرجل ان ضاع ثوب ولم يدرى هو
 والورثة يقول لكل ثوبى حقه بطلت لكن ان سلوا ما بقي اخذ ذو الجيد ثلثي الغرود والرد
 ثلثي الخس وذو الوسط ثلث كل **ش** اي اوصى بثلثة اثار متفاوتة جيد ومتوسط ورد
 وقال الجيد لزيد والمتوسط لعمرو والردى لبكر فملك واحد ولا يدرى اي هو الورثة
 يقول لكل واحد هلك حقه فالوصية باطلة لكن الورثة ان سألوا وسلوا التوبين الباقيين
 لزيد وعمرو وبكر اخذ زيد ثلثي الموجود من التوبين واخذ بكر ثلثي الردى وعمرو
 ثلثي كل واحد **م** وبين معين من دار مشتركة قسمت فان اصاب الموصي فهو للموصي له والا
 فله قدره **ش** اوصى زيد لعمرو ببنت معين من دار مشتركة بين زيد وشريك اخر يجب
 ان يقسم الدار فان وقع البيت في نصيب زيد فهو للموصي له وان وقع في نصيب الشريك فللموصي له
 مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الموصي هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد
 رحمه الله له مثل ذراع نصف ذلك البيت **م** كما في الاقرار **ش** اي ان كان مكان الوصية اقرار الحكم
 كذلك فيل بالاجماع وقيل فيه خلاف محمد رحمه الله **م** وبالف عين من مال غير له الاجارة بعد موت
 الموصي والمنع بعدها **ش** اي بعد الاجارة فانه ان اجارته تبرع فله ان يتبع من التسليم
م فان اقرار احد البنين بعد الفسمة بوصية ابيه بالثلث دفع ثلث نصيبه **ش** هذا عند ابي القبا
 ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفر رحمه الله اقراره بالثلث بوجب مساواة آياه
 وجد الاستحسان انه اقر بثلث شايح فيكون مقر بثلث ما في يده **م** فان ولدت الموصي بها
 بعد موته فيما له **ش** اي لامة الموصي بها ولو لها ان خرجا من الثلث ولما اخذ الثلث منها
 ثم منه هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان البيع لا يراحم الاصل وعندهما ياخذ من كل واحد بالحصه
 فاذا كان له ستمائة درهم وامة تساوي ثلثمائة فولدت ولدا يساوي ثلثمائة بعد موت الموصي
 حتى صار ماله الفا وما بين ثلث المال اربعماية فعند ابي حنيفة رحمه الله للموصي له الملام وثلث الولد
 وعندهما ثلثا كل منهما **م** **باب** **العقود في المرض**
 حال العقد في التصرف المنجز فان كان في الصحة فمن كل ماله ولا فمن ثلثه والمضاف الى موته
 من الثلث وان كان في الصحة **ش** التصرف المنجز هو الذي اوجب حكمه في الحال والمضاف الى الموت
 ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موتي او هذا لزيد بعد موتي ففي المنجز يعتبر حالة
 التصرف فان كان صحيحا في تلك الحال ينفذ من كل ماله وان كان مريضا ينفذ من الثلث فالمراد بالتصرف
 الذي هو اشارة ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح
 في المرض ينفذ من كل المال اما المضاف الى الموت فيعتبر من الثلث سواء كان في زمن الصحة

او من المرض م ومر من صحته كالصحة واعتاقه ومجانته وهبته وصنائه وصيته فان جاني
 فاعتق في حق وهما في عكسه سواء ش صورة المجاباة ثم الاعتاق باع عبدا قيمته ما يتان بماية
 ثم اعتق عبدا قيمته ماية ولا مال له سواها بصرف الثلث الى المجاباة ويسعى المعتق في كل قيمته
 وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمته ماية ثم باع الذي قيمته مايتان بماية يقسم الثلث وهو الماية
 بينهما نصفين فالعبد المعتق تعلق نصفه مجابا ويسعى في نصف قيمته وصاحب المجاباة يأخذ
 العبد الاخر بماية وخمسين م وقال لا اعتقه او فيهما ش لا يملكه الفسخ له ان المجاباة اقوى
 لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد المعتق اولا وهو لا يملك الدفح فيزاحم المجاباة م ففي عقد
 بين المجاباة نصف الاول ونصف للاخر وفي مجاباة بين عتقين لها نصف ولها نصف والعتق اولي
 عندهما فيهما و وصيته بان يعتق عنده هذه الماية عبدا ينفذ بما يقى ان هلك درهم خلاف الخ ش
 هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ينفذ العتق بما يقى في الخ لانه القرينة يتفاوت قيمة العبد
 خلاف الخ م وتبطل الوصية بعقد عبدا ان جنى بعد موته فدفن وان فدى لا ش اوصى بان يعتق
 الورثة عبدا بعد موته فجنى العبد فدفن بطلت الوصية لان الدفح قد صح فخرج عن ملكه
 فبطلت الوصية اما ان فدى الورثة كان الفداء في مالهم لم يتم الترميم فجازت الوصية لانه ظهر
 عن الجناية م فان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه
 الوارث وحرم زيد لان يفضل من ثلثه شي او يبرهن على دعواه ش اوصى لزيد بثلث ماله واعتق
 عبدا فادعى زيد ان المثلث قد اعتق العبد في الصحة لئلا يكون وصية فينفذ وصيته من تلك المالك
 وقال الوارث اعتقه في مرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المالك فالقول للورثة لانهم
 يتكروا استحقاق زيد فيحرم زيد لان يكون ثلث المالك زيدا على قيمة العبد فينفذ الوصية لزيد
 فيما زاد الثلث على القيمة او يبرهن زيد على انه العتق كان في الصحة فتقبل بئنه لانه خصم في اثبات
 ذلك ليثبت له الوصية بالثلث م فان ادعى رجل دينا على ميت وعبد اعتاقه في صحته وصدها وارثة
 سعى العبد في قيمته ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يعتق ولا يسعي في شي لان الدين والعتق
 في الصحة ظهرا معا بتصدق الوارث فصارتا معا وقعا معا في كلام واحد والعتق في الصحة لا يوا
 السعابة لانه الاقرار بالدين اقوى لانه في المرض يعتق من كل المالك والاقرار بالعتق في المرض يعتق
 من الثلث فيجب ان يبطل العتق لكنه لا يملك البطلان فيبطل معنى باب السعابة م

باب الوصية للاقارب وغيرهم
 ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما الملائق وغيره سواء م وصبر كل ذي رحم محرم من عبده
 وخيته كل زوج ذات رحم محرم منه واهله عرسه ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما كل
 من يعولهم ويصيرهم نفقة لقوله تعالى واتقوا باهلكم اجمعين لانه حقيقة في الزوجية قال الله تعالى
 وسار باهله ويقال تاهل فلان م واليه اهل بيته وابوه وجديهم منهم واقاربهم واتباعهم

ودون

هذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 في الوصية للاقارب
 والملائق

ودون قرابته واسنابه محرماته لان اقل الجمع ههنا اثنتان فاعتبر الاقرب في كل الميراث وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الوصية لكل من ينسب الى اقصى اب له ادرك الاسلام وعند بعض
 المشايخ الى اقصى اب له اسلم ويدخل الا بعد مع وجود الاقرب ثم لا يدخل قرابة الولاد وقبل
 من قال للوالد قريبا فقد عاق م فان كان له عمان وخالان فذا العمية ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال لا يقسم بينهم ارباعا لعدم اعتبار الاقرب م وفي عم وخالين نصف بئنه وبينهما ش لان
 اقل الجمع اذا كان اثنين فللواحد النصف بعي النصف الاخر فيكون الخالين وعندهما يقسم اثلاثا
 بينهم م وفي عم له نصف ش اوصى للاقارب وله عم واحد له النصف لما ذكرنا انقاسم والعم والعمة
 سواء فيهما وفي لولاد زيدا لذكر والفتى سواد وفي ورثة ذكر كان ثلثين ش لانه اعتبر الورثة
 وحكم الارث م وفي ايتام بنين وعمياتهم ومناتهم واراملهم دخل فقيرهم وغيرهم وذكرهم
 وائتامهم ان احضوا او لا فلفقراء ش اوصى لاي ايتام بنى زيد او عمتهم الى اخره فان كانوا قوما
 يحصون دخل الفقير والغنى فانه محجون تملكهم وان كانوا قوما لا يحصون لا يكون تملك كابل
 يوايه القرينة وهي دفع الحاجر فيصرف الى الفقراء منهم فقراء ايتام بنى زيد او فقراء عمتهم
 وكذا في الباقي م وفي بنى فلان الفتى منهم بطلت الوصية لموايه فيمن له معتقون ومعتقون ش لان
 اللفظ مشترك ولا عموم له ولا قرينة تترك على احدها وفي بعض كتب الشافعي رحمه الله الوصية
 للكل

باب من الوصية بالسكنى والخدمة
 خدمة عبده وسكنى دابة مدة معينة وأبدأ وبطلتها فان خرجت الرقبة من الثلث سلك اليه لها
 ش اي الموصل له لاجل الوصية م وبالقسم الدار وتمايا العبد ش اي يقسم الدار ويسلم الى الموصل
 مقدار ثلث المالك ليسكن فيه والعبد يخدم الموصل له بمقدار ما صحته فيد الوصية ويجوز الوصل
 بمقدار ما لم يصح م وبهونه في حيوة موصيه يبطل ويجوز موته يعود الى الورثة ش اي بموت الموصل له
 بعد موت موصيه يعود الى ورثة الموصل لانه اوصى بان ينتفع الموصل له على حكم ملك الموصل
 فاذا مات الموصل له يعود الى ورثة الموصل بحكم الملك م وبثمره يستأنه ان مات وفيه ثمره له
 هذه فقط ش اي للموصل له الثمرة الكائنة حال موت الموصل لا ما يجرث م وان ضم ابدا فله هذه
 وما يجرث كما في غلة يستأنه ش اي اوصى بغلة يستأنه سواء ضم لفظ اليد او لا فله هذه وما يجرث
 م وبصوف غنمه ولرها ولبنها له ما في وقت موته ضم ابدا ولا ش والفرق بين الثمرة والغلة
 والصوف ان الغلة يطلق على الموجود وعلى ما يوجد مرة بعد اخرى والثمره والصوف لا يطلقان
 الا على الموجود لانه اذا ضم ابدا صار قرينة دالة على تناول المعدوم فيصح في الثمرة دون
 لان العقد على الثمرة المعدومة يصح شرعا كالمسا قالة لا على الصوف والولد وخوها م وبورث
 بيعه وكينسته وجعلنا في الصية ش لان هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة رحمه الله والوقف
 يورث عنه واما عندهما فلان هذه معصية فلا يصح م والوصية يجعل احد منهما سمي قوما ولا يصح

منهم

ش فان اوصى يهودى او نصرانى ان يجعل لقوم مسلمين بيعته او كنيسة يبيع ولقوم غير مسلمين
 يبيع عن ابي حنيفة رحمه الله لا عندهما فان الوصية بالمعصية لا يبيع له ان قرينة في معتقدهم
 وهم منكرين على ما سدد بنون م كوصية مستامن لا وارث له هنا بكل ماله لمسلم او ذى ش فان الوصية
 بكل المال انما لا يبيع لحوال الورثة واما المستامن فورثته في دار الحرب وهم في حكم الاموات فلا مانع من الصحة
باب الوصية ش يقال اوصى الى فلان اى فوض اليه التصرف
 في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسر والفتح والمغوض اى الموصى م ومن اوصى الى زيد
 وقبله عنده فان رد عنده رد ولا فلا ش وانما لا يبيع ركة بغيره لانه اعتمد عليه حيث قبله فان
 صح الرد بغيره يلزم الغرور م فان سكت فمات موصيه فله الرد وضد ش اى القبول ولم
 يبيع شى من التركة وان جعل له ش اى بالايضا فان الوصى اذا باع شيئا من التركة من غير علم بالايضا
 ينفذ البيع بخلاف الوكيل اذا باع شيئا بلا علم بالوكالة م فان رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاضيه
 ش اذا جرد الرد لا يبطل الوصاية لان في بطلانه ضرر بالمتبذل اذا انا كرك ذلك حكم القاضي م والى عبد
 او كافرا او فاسقا بطل له القاضي بغيره ش قبل الوصاية صحة واما تبطل باخراج القاضي وقبل
 في العبد باطلا وفي غيره صحيحة وقبل في الكافر باطلا م ولا يثبته على المسلم وفي غيره صحبه
 م والى عبد صح ان كان ورثته صغيرا والالا ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يبيع وان كانت
 الورثة صغيرا وهو القياس لانه قلب المشرع له ان العبد من الشفقة مالا يكون لغير
 والصغار وان كانوا مالا كالمسلم ولا يملك المنع فلا منافاة بخلاف ما اذا كان البعض كبارا اذ لم
 المنع ويبيع نصيبهم من هذا العبد م والى عاجز عن القيام بها ضم اليه غيره ش اى ضم القاضي اليه
 غيره م ويبقى أمين يقدر ش اى اذا كان الوصى امينا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضي اخراجه
 بل يجب توقيته م والى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء كفته وتجهيزه والخصومة في حقوقه
 وقضاء دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والتهاب له واعتاق عبد عن ش اى اذا اوصى باعتاق
 عبد معين فاحد الوصيين يملك اعتاقه لعدم الاحتياج الى الراى بخلاف اعتاق العبد غير المعين
 م ورد بعبه وتنفيد وصية معينتين وجمع اموال ضابغة وبيع ما يخاف تلفه ش فان
 بعض هذه الامور احتاج الى الراى وبعضها ما يضرب فيه التوقف فلا يشرط الاجتماع والاجتماع
 في الخصومة شعب وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله ينفرد كل بالتصريف
 في جميع الاشياء م ووصى الوصى الوصى اليه في ماله او مال موصيه وصى فيهما وقسمته الوصى عن الورثة
 مع الموصى له يبيع فلا يرجع عليهم ان ضاع قسطهم معه ش اى قسمته الوصى التركة مع الموصى له
 عن الورثة الصغار والكبار الغائبين يبيع حتى لو قبض الوصى نصيب الورثة وضاع في يده لا يكون
 للورثة الرجوع على الموصى له بشى م وقسمته عن الموصى له معهم لا يرجع ثلث ما بقى ش اى قسمته
 الوصى عن الموصى له الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين لا يبيع حتى لو قبض نصيب الموصى له الغائب

بش

عليه

عن

وهلك في يده رجع الموصى له بثلث ما بقى اما عني الموصى له الحاضر فقبض الوصى نصيبه ان كان
 باذنه فهو وكيل عن الموصى له بالقبض فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع م
 وصحت للقاضي واخذ قسطه ش وصحت للقاضي قسمة التركة عن الموصى له مع الورثة واخذ
 القاضي نصيب الموصى له فقوله واخذ عطف على الصغير في صحت ويجوز لوجود الفصل بينهما
 م فان قاسمهم في الوصية صح صح بثلث ما بقى هلك في يده او في يد من صح ش اى قسم الوصى مع الورثة
 في الوصية صح فذلك المالك في يد الموصى او يد من صح صح بثلث ما بقى عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف
 رحمه الله ان كان ما اقرن للصح تلك المال لا يؤخذ من الباقي ش صح وان كان اقل يؤخذ الى تمام الثلث
 وعند محمد رحمه الله لا يؤخذ شى في الحالين لان افراز الوصى كله فزاز الميت ولو اقرن الميت من ماله
 للصح فضاع بعد موته لا صح من الباقي ولا ييوسف رحمه الله ان يحمل الوصية الثلث فينفذ ان بقي من
 ولا يي حنيفة رحمه الله ان تمام القسمة بالتسليم الى الجهة المسماة فاذا لم يصرف الى تلك الجهة صار
 كهلاكه قبل القسمة م وصح بيع الوصى عبد من التركة بغيره الغرماء ش اى يجوز للموصى ان
 يبيع لقضاء الدين عبد من التركة بغيره الغرماء م ومن وصى باع ما اوصى ببيعده يصدر
 منه فاستحق بعد هلك منه معه م رجع في التركة ش اوصى الميت بان يباع هذا العبد ويتصدق
 بثمنه فباع الوصى العبد وقبض الثمن فملك في يده فاستحق العبد في يد المشتري ضمن الوصى الثمن
 اى يرجع المشتري بالثمن على الوصى ثم الوصى يرجع في التركة لانه عامل للميت وكان ابو حنيفة رحمه
 يقول لا يرجع في التركة لانه ضمن يقبضه ثم رجع الى ما ذكره وعند محمد رحمه الله يرجع في الثلث
 لان حمل الوصية الثلث م كما رجع في مال الطفل وصى باع ما اصابه من التركة وهلك معه ثم
 فاستحق والطفل على الورثة بحصته ش اى قسم الميراث فاصاب عبد فباعه الوصى وقبض منه
 فملك في يده فاستحق العبد واخذ المشتري الثمن من الوصى رجع الوصى في مال الطفل لانه عامل له
 ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه ما في ايديهم لان القسمة قد انتقضت وصار كان العبد لم يكن
 م ولا يبيع ولا يشرى الا بما يتعاضد ش اعلم انه يجوز للموصى ان يبيع مال الصبي وهو من المتفوق
 من الاجنبي بمثل القيمة وما يتعاضد الناس فيه وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين ويجوز ان يشرى
 من الاجنبي كذلك لا بالغبن الفاحش واما من نفسه فان كان الوصى وصى لرب يجوز لا ان كان
 وصى للقاضي لكن بشرط ان يكون للصغير فيه منفعة ظاهرة وفسر بان يبيع ماله من الصغير
 وهو يساوى خمسة عشر بعشر او يشرى مال الصغير لا جل نفسه وهو يساوى عشرة بخمسة عشر
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز بكل حال واما بيع الرب
 مال للصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وما يتعاضد فيه واما عقار الصغير فان باعه الوصى
 من اجنبي بمثل القيمة يجوز لهذا جواب المتقدمين واختيار لما خرب انه انما يجوز ان رغب
 المشتري بضعف القيمة او للصغير حاجة الى ثمنه او على الميت دين لا يقضى الا بثمنه قالوا

والوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

الوصى

و به يفتي واما الاب ان باع عقارا صغيرا بمثل القيمة ان كان محمودا عند الناس او مستورا
يجوز فالقول بان بيع العقار من الاجنبي انما يجوز عند تحقق الدايطة المذكورة كرهية المستر
بضعف القيمة ونحو ذلك يودن ان يبعده من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس الموال
فاذا باع من نفسه فالهتمة ظاهرة **م** ويرفع ماله مضاربة وشركة وبضاعة ويحال على الملاء
لا الاعسر ولا يقرض ويبيع على الكبير الغايب **م** لان بيع ماله انما يجوز للحفظ
والعقار محض بنفسه **م** ولا يتجرى في ماله **ش** لان المفوض اليه الحفظ لا التجارة **م** ولغت
شهادة الوصيين لصغير مال او كبير مال الميت **ش** لان التصرف في مال الصغير للوصي سواء
كان من التركة او لم يكن واما الكبير فان لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيجوز الشهادة وان
كان من التركة لا يجوز الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله ويجوز عندهما لانه لا يتصرف للوصي
في مال الكبير قلنا له ولاية الحفظ وولاية البيع اذا كان الكبير غائبا **م** وصحت بغيره كشهادة
رجلين لاخرين بدين الف على ميت والاخرين للاولين بماله بخلاف شهادة بوصية الف او اهلين
بعيد والاخرين بثلاث ماله **ش** فانه يجوز الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف
رحمه الله لا **م** **كتاب الخنثي** هو ذوفرج وذكر فان بال
من ذكره فذكر وان بال من فرجه فأنثى وان بال منها حكم بالاسبق وان استويا فمشكل ولا يعتبر
الكثرة **ش** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يعتبر الكثرة **م** فان بلغ وخرج له حية او وطى
امراة فرجل وان ظهر له نذري او نزل لبن او جاض او حمل او وطى فأنثى **ش** اي ان ظهر تلك الاعلام
فقط فذكر وان ظهر هذه العلامات فقط فأنثى **م** ولا فمشكل **ش** اي ان لم يكن كذلك بان لم يظهر
شي من العلامات المذكورة او اجتمعت علامات الذكور مع علامات الاناث كما اذا خرجت لحية
وظهر له نذري فمشكل **م** فان قام في صفتين اعاد وفي صفهم يعيد من جنبيه ومن خلفه يحد ابيه
وصلى بقباع ولا يلبس حريرا او جلبنا ولا يكشف عن رجل وامراة ولا يجلو به غير محرم رجل وامراة
ولا يشافر بلا محرم وكه للرجل والمرأة حنثا وتبائع امة حنثه ان ملك مثلا ولا فمن بيت المال
ثم تباع وان مات قبل ظهور جاله لم يغسل ويكف من التيمم **ش** من التيمم وهو جعل لغير ذنبتهم
وانما لا يشرى له جارية لغسله لان الجارية لا تكون مملوكة له بعد الموت اذ لو كانت لجان
غسل الجارية سيدها اذ لم يكن خنثى وكان هذا اول من غسل الرجل الرجل **م** ولا يحضرهما
غسل ميت وندب لشجيرة قبر **ش** قد مر معنى الشجيرة في باب الجنائز **م** ويوضع الرجل بقرب
الماء ثم هو ثم المرأة اذ صلى عليهم **ش** ليكون جنازة المرأة بعد من عيون الناس ثم الخنثي **م**
فان تركه ابو واثبا فله سهم وللابن سهمان وعند الشعبي رحمه الله له نصف النصيبين وذا
ثلاثة من سبعة عند ابي يوسف رحمه الله وخمسة من اثني عشر عند محمد رحمه الله **ش** واعلم ان عند
ابي حنيفة رحمه الله له اقل لنصيبين اي ينظر الى نصيبه ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان انثى

و من ماله
ماله من جهة ماله
من ماله وصي فانه

فانه يجوز

في التيمم

فان منها يكون اقل فله ذلك ففي هذه الصورة ميراثه على تقدير ان ثلثة اقل فله ذلك فان ترك
زوجا وجدة واخالا وام فهو خنثى فعلى تقدير ان ثلثة له ثلثة من سبعة وعلى تقدير ان يكون
اثان من ستة فله هذا لانه اقل من ذلك لان الثلث اقل من ثلثة الاسباع لان ثلث السبعة اثان
وثلث واحد وثلثة اسباع السبعة ثلثة وعند الشعبي رحمه الله له نصف النصيبين اي مجموع
بين نصيبه ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى فله نصف ذلك المجموع ففسره ابو يوسف بانه
ثلثة من سبعة لان له الكل على تقدير ان يكون له ثلثة ارباع فالحجج اربعة فالكل
فنصفه ثلثة الارباع فيكون للابن الكل ان كان منفردا والخنثى ثلثة ارباع فالحجج اربعة فالكل
اربعة وثلثة الارباع ثلثة صارت سبعة بطريق العول لابن اربعة والخنثى ثلاثة وان شئت
تقول له النصف ان كان انثى والكل ان كان ذكرا افا النصف متيقن وقع الشك في النصف الاخر فنصف
صار ربعا والنصف والربع ثلثة ارباع ففسره محمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر لانه يستحق النصف
مع الابن ان كان ذكرا او الثلث ان كان انثى والنصف والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان
ونصف من ستة وقع الكسر بالنصف وضرب اثنين صار خمسة من اثني عشر هو نصيب الخنثى والباقي
وهو السبعة نصيب الابن وان شئت تقول له الثلث ان كان انثى والنصف ان كان ذكرا او خرجها
سنة فالثلث اثنان والنصف ثلثة فاثان متيقن وقع الشك في النصف الاخر فنصف صار اثنين
ونصف وقع الكسر بالنصف فصار خمسة من اثني عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثة من سبعة اكثر
ام خمسة من اثني عشر فلا بد من التخييس وهو جعل الكسرين مقام واحد فاضرب السبعة في اثني
صار اربعة وعشرين ثم اضرب الثلثة في اثني عشر صار ستة وثلاثين فذلك هو الثلثة من السبعة
واضرب الخمسة في سبعة صار خمسة وثلاثين فهذا هو الخمسة من اثني عشر والاول وهو ستة
وثلاثون زابدا على هذا في خمسة وثلاثين بواحد من اربعة وعشرين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه
ابو يوسف وما ذهب اليه محمد رحمه الله **م** **مسائل شتى** كتابه الاخرس وايما يعرف به
نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كاليابان **ش** اما الكتابة فهي اما غير متبينين كالكتابة على
الماء او على الملاء فلا اعتبار لها واما متبينين غير مرسوم نحو ان يكون على ورق شجر او على جدار او على
كاعد لكن على رسم الكتب بان لا يكون معنويا فهو كالكتابة لا بد من النية او القرينة كالاشهاد مثلا
واما متبينين مرسوم بان يكون على كاعد ويكون معنويا نحو من فلان الى فلان فهذا مثل البيان سواء
من الغائب او من الحاضر **م** ولا يحد **ش** اي اذا اقر بما يوجب الحد بطريق الاشارة او قد وطريق
الاشارة **م** وقالوا في معتقل اللسان ان امتد ذلك وعلم اشارته فكذلك والافلاش المعتقل
اللسان هو الذي عرض له اجنبيا سلسا حتى لا يقدر على الكلام فعند الشافعي رحمه الله حكمه
حكم الاخرس وعند اصحابنا رحمه الله ان امتد ذلك وعلم اشارته كان حكمه حكم الاخرس
والافلاو قد روي متواتر بسنة وقيل بان يبقى الى زمان الموت قيل وعليه الفتوى **م** وفي غنم مدبوحة

في التيمم
في التيمم
في التيمم

فانه

المسائل الثماني

وإذا سأل الله عن من القاضى ختمه لا يفتقر إلى إعطاء القاضى فإذا ذهب به إلى الخضم أراد وذكر
 وأخبر أنه ختم القاضى ليدعوه في أنت أن امتنع ورد ذكر الشهادة عليه شاهدين فإذا شهدوا بذكر
 عند القاضي بنسخة القاضي بأعوانه والآن سأل الواجب أن ينسخه وموثة الشخص على الخوة
 وهو الصحيح رقيب كل موثوق في بيت المال فإذا حضر بحسب القاضي عقوبته وكذا إذا سأل الله
 عليه بعد ما رأى العلم لم يجب ولم ير أنه لم يفتقر وكذا إذا وعد ثم خالف إلا أن هذا دون
 الأول في العقوبة كان عام

أما إذا رتب شي وكم لا يفتقر ويتنازع فيما رتب ونفذ فيما لم يرتب وذكر المبرور أنه يفتقر فيما رتب
 أيضًا وفي بعض ما يخفى أن قضاءه فيما رتب وفيما لم يرتب وبالنظر الأول إذا رتب الشيء
 الرتب شي وهو اختيار المحققين وإن رتب شي ولو أتى على أو كاتبة أو بعض أخوانه فإن كان
 بامرءه ورضاء فله ما رتب شي لواء ويكون قطا في مودود أو أن كان بغير علم القاضى
 نفذ قضاءه وكان علم الرتب شي رد ما قبض منه

قوله من المبرور والاصحاب والآن لا مبرور من عمل الشيطان
 فالعلماء المبرور معروف بالمبرور هو فخار وعنى ابن عباس وقطادة أن المبرور هو
 بغيره والبربر في الحقيقة أنه يأكل الفقراء ومن قال هو بغيره طار
 فله آخر

فإن سأل الله عن من القاضى ختمه لا يفتقر إلى إعطاء القاضى فإذا ذهب به إلى الخضم أراد وذكر
 وأخبر أنه ختم القاضى ليدعوه في أنت أن امتنع ورد ذكر الشهادة عليه شاهدين فإذا شهدوا بذكر
 عند القاضي بنسخة القاضي بأعوانه والآن سأل الواجب أن ينسخه وموثة الشخص على الخوة
 وهو الصحيح رقيب كل موثوق في بيت المال فإذا حضر بحسب القاضي عقوبته وكذا إذا سأل الله
 عليه بعد ما رأى العلم لم يجب ولم ير أنه لم يفتقر وكذا إذا وعد ثم خالف إلا أن هذا دون
 الأول في العقوبة كان عام

أما إذا رتب شي وكم لا يفتقر ويتنازع فيما رتب ونفذ فيما لم يرتب وذكر المبرور أنه يفتقر فيما رتب
 أيضًا وفي بعض ما يخفى أن قضاءه فيما رتب وفيما لم يرتب وبالنظر الأول إذا رتب الشيء
 الرتب شي وهو اختيار المحققين وإن رتب شي ولو أتى على أو كاتبة أو بعض أخوانه فإن كان
 بامرءه ورضاء فله ما رتب شي لواء ويكون قطا في مودود أو أن كان بغير علم القاضى
 نفذ قضاءه وكان علم الرتب شي رد ما قبض منه

قوله من المبرور والاصحاب والآن لا مبرور من عمل الشيطان
 فالعلماء المبرور معروف بالمبرور هو فخار وعنى ابن عباس وقطادة أن المبرور هو
 بغيره والبربر في الحقيقة أنه يأكل الفقراء ومن قال هو بغيره طار
 فله آخر

لكن لا يجوز أن يفتقر إلى إعطاء القاضى فإذا ذهب به إلى الخضم أراد وذكر
 وأخبر أنه ختم القاضى ليدعوه في أنت أن امتنع ورد ذكر الشهادة عليه شاهدين فإذا شهدوا بذكر
 عند القاضي بنسخة القاضي بأعوانه والآن سأل الواجب أن ينسخه وموثة الشخص على الخوة
 وهو الصحيح رقيب كل موثوق في بيت المال فإذا حضر بحسب القاضي عقوبته وكذا إذا سأل الله
 عليه بعد ما رأى العلم لم يجب ولم ير أنه لم يفتقر وكذا إذا وعد ثم خالف إلا أن هذا دون
 الأول في العقوبة كان عام

لقد ولد على بناء المفسر وقد ادعى أن الختم في المصاحف كما هو معتاد في المصاحف والآن سأل الله عن من القاضى ختمه لا يفتقر إلى إعطاء القاضى فإذا ذهب به إلى الخضم أراد وذكر
 وأخبر أنه ختم القاضى ليدعوه في أنت أن امتنع ورد ذكر الشهادة عليه شاهدين فإذا شهدوا بذكر
 عند القاضي بنسخة القاضي بأعوانه والآن سأل الواجب أن ينسخه وموثة الشخص على الخوة
 وهو الصحيح رقيب كل موثوق في بيت المال فإذا حضر بحسب القاضي عقوبته وكذا إذا سأل الله
 عليه بعد ما رأى العلم لم يجب ولم ير أنه لم يفتقر وكذا إذا وعد ثم خالف إلا أن هذا دون
 الأول في العقوبة كان عام

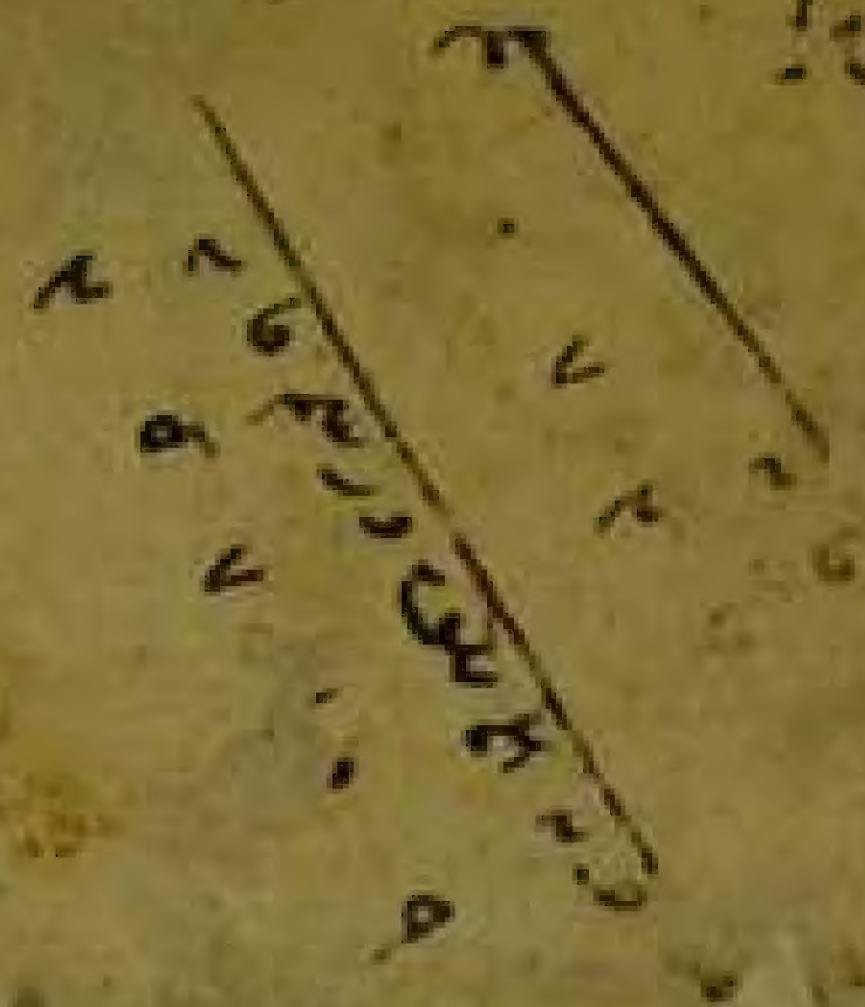
أما إذا رتب شي وكم لا يفتقر ويتنازع فيما رتب ونفذ فيما لم يرتب وذكر المبرور أنه يفتقر فيما رتب
 أيضًا وفي بعض ما يخفى أن قضاءه فيما رتب وفيما لم يرتب وبالنظر الأول إذا رتب الشيء
 الرتب شي وهو اختيار المحققين وإن رتب شي ولو أتى على أو كاتبة أو بعض أخوانه فإن كان
 بامرءه ورضاء فله ما رتب شي لواء ويكون قطا في مودود أو أن كان بغير علم القاضى
 نفذ قضاءه وكان علم الرتب شي رد ما قبض منه

قوله من المبرور والاصحاب والآن لا مبرور من عمل الشيطان
 فالعلماء المبرور معروف بالمبرور هو فخار وعنى ابن عباس وقطادة أن المبرور هو
 بغيره والبربر في الحقيقة أنه يأكل الفقراء ومن قال هو بغيره طار
 فله آخر

هذا هو المتن الصحيح في المسائل الثماني
 والمسائل الثماني هي المسائل التي فيها
 مسائل في الفقه والحديث والعلوم
 والمسائل الثماني هي المسائل التي فيها
 مسائل في الفقه والحديث والعلوم

هذا هو المتن الصحيح في المسائل الثماني
 والمسائل الثماني هي المسائل التي فيها
 مسائل في الفقه والحديث والعلوم
 والمسائل الثماني هي المسائل التي فيها
 مسائل في الفقه والحديث والعلوم

قالوا فلما قالوا له يا ربنا ارحمنا
 فقالوا له يا ربنا ارحمنا



١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

وقال صلي الله عليه وسلم فلما رآه في سماء الدجور
 ثم فرح به فرحاً عظيماً ثم رآه في سماء الدجور
 ثم فرح به فرحاً عظيماً ثم رآه في سماء الدجور
 ثم فرح به فرحاً عظيماً ثم رآه في سماء الدجور

وحي من سمع الصوت السماوي

فقالوا له يا ربنا ارحمنا
 فقالوا له يا ربنا ارحمنا
 فقالوا له يا ربنا ارحمنا
 فقالوا له يا ربنا ارحمنا

فصل في الدين ليس له مال ليس له كبر وعمل يذل
 وتكبر ان يغيره الا في الحرب وما كان له ان يصرير او يظن غير يظن

فصل في الدين ليس له مال ليس له كبر وعمل يذل
 وتكبر ان يغيره الا في الحرب وما كان له ان يصرير او يظن غير يظن

فصل في الدين ليس له مال ليس له كبر وعمل يذل
 وتكبر ان يغيره الا في الحرب وما كان له ان يصرير او يظن غير يظن

فصل في الدين ليس له مال ليس له كبر وعمل يذل
 وتكبر ان يغيره الا في الحرب وما كان له ان يصرير او يظن غير يظن